بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : ثريا عبدالسميع إسماعيل كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا - فرع

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : « توصيل النبيل إلى نحو التسهيل - لخالد بن عبدالله الأزهري - تحقيق ودراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٢/ ٨ /١٤٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإنّ اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه . . .

والله الموفق . . .

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : أ د/ أحمد محمد الخراط	الاسم : أ.د/ سعد بن حمدان الغامدي	الاسم : أ د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

د. محسن بن سالم رشيد العميري

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القـرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا فرع اللغة

موصل النبيل إلي نحو التسهيل

تأليف / خالد بن عبد الله الأزهري

٨٣٨ -٩٠٥ هـ

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

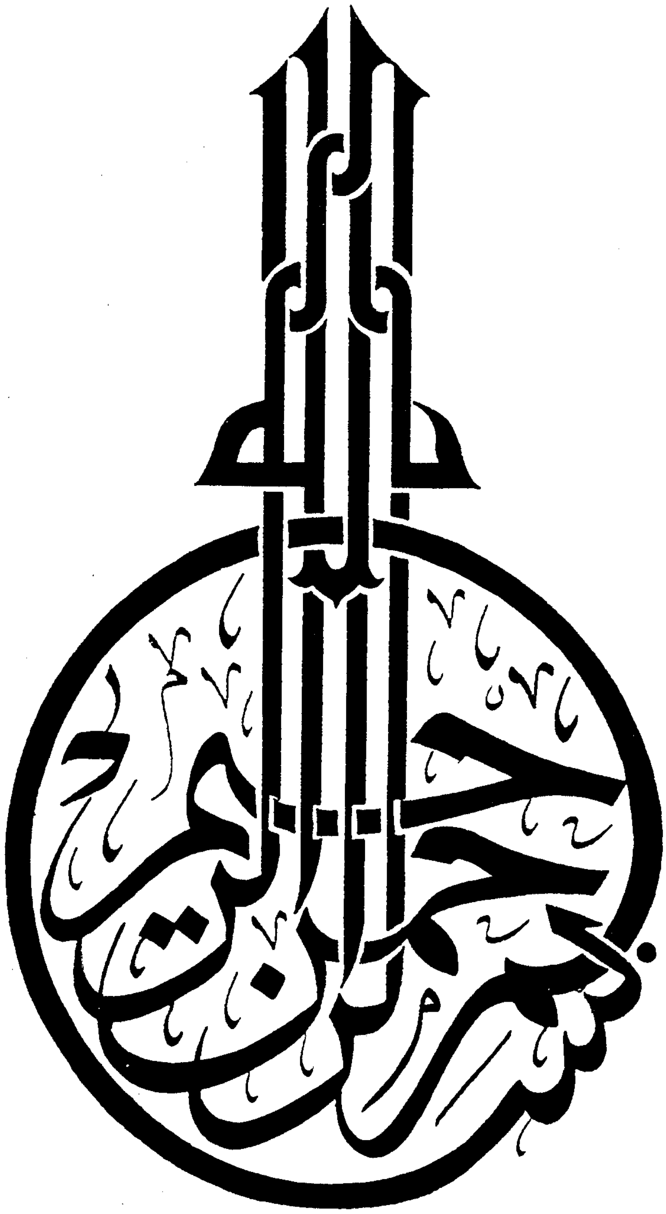
إعداد

الطالبة : ثريا عبد السميع إسماعيل

إشـراف

الدكتور / عبدالفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

ملخص الرسالة

الرسالة بعنوان " (**موصل النبيل إلى نحو التسهيل**) للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ت(٩٠٥) .

وهي شرح لمتن كتابِ التسهيلِ لابن مالكٍ ، ويقع هذا الشرح في نسختين : ــ

الأولى : بخط الشيخ خالد ، وقد حصلتُ عليها من المغربِ ، وتقع في (٨٦٢) ثمانمائةٍ واثنين وستين ورقة .

الثانية : بخط أندلسي حَصلْتُ عليها من مكتبة التراث بجامعة أمِّ القرى .

هذا وقد آثرتُ تحقيق المخطوطة كاملة ، استزادةً في العلم ، واستكمالاً للعمل الذي قام على مرحلتين :

الدراسة

وقد ترجمت فيها لابن مالك صاحب المتن ، وللشيخ خالد صاحب الشرح .....

ووضحت فيها ــ الدراسة ــ منهج الشيخ خالد ، ومصادرة في النقل ، وتعليقاته ، ثم موقفه من ابن مالك ... وأجريتُ موازنةً بين بعضِ شروحات التسهيل في باب " نائب الفاعل " ممثلة في شرح ابن مالك ، وابن عقيل ، والمرادي ، والدّماميني ، وخالد الأزهري .

التحقيق ، وقد سار وَفقَ منهج علماءِ التحقيق ، من حيثُ ضبط المتن ، ووضع علامات الترقيم له ، وتقسيم الباب إلى فقرات ، ووضع العناوين الفرعيّة له ، وعزو الآياتِ القرآنية إلى سورها ، وتوجيه قراءتها ، وتخريج الأحاديثَ النبويّة من مصادر روايتها ، وذكرُ موضعَ الشاهدِ في الأبياتِ الشعرية ، ونِسبَتُهُ إلى قائله في الديوان ، وفي أمهات كتب النحو التي استشهدت به ، وعزو الآراءَ النحويَّة إلى أصحابها ، والتعليق بآراء علماءِ النحو بما يساعد على توضيح المسائل النحوية .

ثم وضع الفهارس المفصلةِ للآيات القرآنية ، والأحاديثِ النبويَّةِ ، والأمثال ، والأقوال ، والقوافي ، وأبواب النحو ومسائلهِ ، ثم ذكرُ المصادر والمراجع .

وأخيراً في الخاتمة ذكرتُ أهم النتائج التي يمكن أن أحصل عليها من هذا التحقيق والدراسة .

هذا وبالله التوفيق ،،،،

الطالبة	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
ثريا بنت عبدالسميع إسماعيل	الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم	الدكتور صالح جمال بدوي

إهداء

إلى روح أبي هيبة ورحمة

إلى أمي حصاداً لغرسها

إلى نوف ومحمد مناراً ومنهاجاً

القسم الأول
الدراسة

تشمل : مقدمة وفصلين :

الأول : ترجمة لخالد الأزهري ، وحياته العلميّة
وترجمة لابن مالك

الثاني : موضوع الكتاب – وصف المخطوطتين – اسم الكتاب ونسبته إلى خالد الأزهري – منهج التحقيق – مصادر الكتاب

المصادر التي احتاجها البحث – منهج خالد الأزهري في الشرح – النقل عند الشيخ خالد الأزهري – التعليق عند الشيخ خالد ، انتصاره واستدراكاته على ابن مالك – الموازنة بين شرح الشيخ خالد وبعض شروح التسهيل في باب نائب الفاعل

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد ..

فإنَّ كمال عمل البشر في نقصانه ، إذ العلم - كما قال المأمون - لا يُدرك غَورُهُ ولا يُسبر قعرُه ، ولا تُبلغ غايته ، ولا تُستقصى أُصوله ، ولا تنضبط أجزاؤه »[١] .

وبحثي هذا بذلت له كل وسعي من بحث ونظر،ثم سفر وسهر،بغية إخراجه بمستوىً يرتضيه البحث العلمي ، وينتفع به أرباب الفن ومن ينشد المعرفة اللغوية ، قاصدة به أولاً خدمة كتاب الله لغةً ، ثم الإعداد العلمي لي ثانياً .

وأما اختيار التحقيق ، فهو اتجاه كثيرين من طلبة العلم في هذا العصر ؛ إذ إنّ المصنفات العربية المخطوطة في العالم ، والتي تحوي فكراً وعلماً،والتي قضى فيها علماؤنا الجهابذة سنين طوالا لحريّةٌ بالبعث تحقيقاً ونشراً يُيَسِّرُها للتداول ، ويشجع على الإقبال عليها والانتفاع بها ، حيث إنّ المطلع على فهارس المخطوطات العربية ليدهش أمام هذا الذُّخر المدفون من علوم القرآن والحديث واللغة العربية .

ثم تدفعه الغيرة إلى أن يعمد إلى سفرٍ منها يعالجه ويدفع عنه غائلة الإهمال والضياع ، ويجلو عن صفحته غبرة الزمن ويخرجه إلى النور .

أضف إلى ذلك أن الشرح للشيخ « خالد الأزهري » الذي طبقت شهرته الآفاق من خلال تصانيفه المميزة .

* * *

(١) العقد الفريد ، كتاب الياقوتة في العلم والأدب .

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف وعصره

اسمه ـ وكنيته ـ ولقبه :

هو خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخزرجي ، الجرجاوي الشافعي النحوي الأزهري المصري ، كان يُعرف بالوقاد .

أمّا زين الدين فذكرها صاحب الأعلام ، ومعجم المؤلفين ، وصدّرها على اسمه هدية العارفين ، وانفرد الشيخ يس العليمي بنسبته إلى الخزرج [١] .

عُرف باسم « المصرح » نسبة إلى كتابه المسمّى « التصريح » ، وكُني بأبي الوليد [٢] .

ولد ـ تقريبًا ـ بجرجا من الصعيد سنة ٨٣٨هـ ، وقيل [٣] : سنة تسعمائة .

نشأته العلمية :

تحول وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة ، واشتغل وقّادًا يوقد مصابيح الأزهر ، وحدث أن سقطت فتيلة منه وهو يوقد مصباحاً على كراسة أحد الطلاب فعيّره بالجهل ، فقرأ القرآن ، والعمدة ، ومختصر أبي شجاع .

وتحول إلى الأزهر ، فقرأ فيه المنهاج ، وقرأ في العربية على يعيش المغربي نزيل سطحه ، وداود المالكي والسنهوري [٤] ، وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجري ، والشمني ، والزين الإيناسي [٥] .

---

(١) انظر : الأعلام ٢/ ٢٩٧ ، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦ ، كشف الظنون ٥/ ٣٤٣ ، حاشية يس ١/ ٢ ، الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر معجم المطبوعات العربية ليرسف إليان سركيس (٨١١) .

(٣) انظر حاشية يس ١/ ٢ ، وهو بعيد إذ وفاته كانت سنة ٩٠٥هـ .

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ – ١٧٢ .

(٥) حاشية يس ١/ ٢ .

أخذ الفرائض والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي ، واليسير عن الشهاب السجيني ، والزين المارديني .

لازم الأمين الأقصرائي في العضد ، وحاشيته ، والتقى الحصني في المعاني البيان ، والمنطق ، والأصول ، والصرف ، والعربية ، وداوم تقسيم العبادي سنين ، وسمع من السخاوي قليلاً .

واشتغل بالعلم وعمره ست وثلاثون سنة .

فأقرأ الطلبة ، ولازم تغري بردي القادري ، فقرره في المسجد الذي بناه الدوادار بخان الخليلي .

منزلته في النحو :

اتخذ المماليك القاهرة قاعدة لملكهم سنة ٦٤٨هـ ، ونظراً لأنهم دخلاء حاولوا استكمال هيبتهم بغرس ما ينفع البلاد ، فناصروا اللغة العربية ، لأنها لغة الدين والشعب .

كان العراق ـ حينئذ ـ في الاحتضار ، والأندلس في طريقها إلى الزوال ، فنزح علماؤها إلى مصر وأقاموا فيها ، وبدأوا ينشرون علومهم ، فقامت نهضة علمية فيها ، وفي مقدمتها النحو ، على أكتاف الأندلسيين والمغاربة ، فتخرج عليهم تلاميذ صاروا فيما بعد نبراساً للعصور المتأخرة .

ثم نشطت حركة التأليف ، فأخذ المؤلفون ينشئون المتون ، فقامت عليها الشروح والحواشي كالشروح على كافية ابن الحاجب ، وألفية ابن مالك حتى سمّي عهد المماليك بعهد المتون والشروح (١) .

ولما كان الشيخ خالد في هذا العصر نبغ كغيره ، بل إنه برع وأشغل الناس ، وكثر الانتفاع بتصانيفه (٢) ، وأقرأ الطلبة ، وتتلمذ عليه الكثير في الأزهر ، وفي مسجد الدوادار ، وفي سعيد

---

(١) انظر الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، وعجائب الآثار في التراجم والأخبار ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ونشأة النحو .

(٢) شذرات الذهب ٨/ ٢٦ .

السعداء ، وهو إنسان خير (١) .

بل إنه من أعاظم المتأخرين ، وفي طبقته العلامتين في العربية ، والإمامين في العلوم الأدبية عبد الرحمن الجامي والسيوطي ، بل مقدماً من بعض الجهات عليهما ، وقد فاق سائر من تقدمه في رشاقة التأليف ، وظرافة التصنيف ، وجودة البيان ، وعذوبة اللسان ، وصفاء القريحة ، إلاّ أنه قلما يوجد في كتبه من تحقيق جديد ، وتصرف من جهة نفسه (٢) .

وقد بُورك له في علمه ، فصنّف مؤلفات أُنتفع بها لإخلاصه (٣) ، منها التصريح بمضمون التوضيح الذي رمقت نحوه عيون عيون الطالبين ، ولهجت بتمنيها كملة المحصلين ، غزيرة الفوائد ، عزيزة الفرائد ، كثيرة العوائد (٤) .

شيوخه :

قرأ الشيخ خالد العربية على يعيش المغربي (٥) ، وأخذ عن داود المالكي والسنهوري ، ودرس النحو عن أبي العباس تقي الدين أحمد بن محمد المعروف بالشُّمني (٦) ، ولازم الأمين الأقصرائي في العضد ، والتقي الحصني في المعاني والبيان ، والمنطق ، والأصول ، والصرف ، والعربية ، وداوم تقسيم العبادي سنين ، وكذا المقسي بل والمناوي .

وقرأ على الجوجري ، وإبراهيم العجلوني ، والزين الإيناسي ، وأخذ الفرائض ، والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي ، واليسير عن الشهاب السجيني ، والزين المارديني ... هذا ما ذكره السخاوي في الضوء ثم قال : وسمع مني يسيراً .

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) معجم سركيس ١١٨ .

(٣) نشأة النحو ١٧٢ .

(٤) حاشية يس ١/ ٢ .

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ ، حاشية يس ١/ ٢ .

(٦) هو أحمد تقي الدين بن محمد ، تلقى النحو عن الشطنوخي وبقية الفنون عن أساتذتها ، ثم صار واحد العصر في سائر الفنون ، وتزاحم الناس في الأخذ عنه إذ كانت التلمذة له مفخرة له في النحو : حاشية ==

آثاره العلمية [١] :

١ ـ إعراب الكافية (مخطوطة بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٦٨٢ ، عدد أوراقه ٨٨) .

٢ ـ إعراب الآجرومية (مخطوطة بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٧١٥٠ ، عدد أوراقه ٥٨) .

٣ ـ الألغاز النحوية (مطبوع مصر ١٢٨١) .

٤ ـ التصريح بمضمون التوضيح .

٥ ـ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (طبع في مصر ١٢٧٤) .

٦ ـ تنقيح الأزهرية (طبع في بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

٧ ـ الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية (طبع في مصر ٨٦٧) .

٨ ـ الزبدة في شرح البردة (مطبوع جمعية المعارف ١٢٨٦) .

٩ ـ شرح البردة .

١٠ ـ شرح المقدمة الآجرومية (بولاق ١٢٧٤ و ١٢٩٠) .

١١ ـ شرح الأزهرية (بولاق ١٢٥٣ ومصر ١٣٠٧) .

١٢ ـ شرح العوامل المائة .

١٣ ـ الشمائر الموانع على أصول جمع الجوامع (في أصول الفقه) .

١٤ ـ المقدمة الأزهرية .

١٥ ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .

١٦ ـ تفسير آية : لا أقسم بمواقع النجوم + القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي في النحو .

وفاتــه :

توفي الشيخ « خالد بن عبد الله » بعد عودته من الحج ببركة الحاج ، ونقل إلى تربة يشبك الدوادار في اليوم التاسع عشر من المحرم سنة خمس وتسعمائة ـ رحمه الله ـ [٢] .

== على المغني وشرح الدماميني ، البغية ، الضوء .

(١) انظر : هدية العارفين ٥/ ٣٤٣ ، كشف الظنون ١٥٤ ، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦ ، معجم سركيس ٨١١ .

(٢) انظر : الخطط التوفيقية ٩/ ١٦ ، دائرة المعارف الإسلامية ٣/ ٢٢٦ ، حاشية يس العليمي ١/ ٢ .

التعريف بابن مالك وكتابه التسهيل :

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي [(١)] .

ولد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة ، وتوفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة .

كان أمَّةً في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب .

كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

سمّاه كذلك تيسيراً لكتاب آخَر هو « الفوائد النحوية والمقاصد المحوية » وهو من مؤلفاته المفقودة .

كتابه « التسهيل » كتاب جامع لمسائل النحو ، بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله وقواعده ، ولذلك اعتنى العلماء بشأنه فصنفوا له شروحاً منها شرحه ، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ثم ـ كمله ولده بدر الدين محمد المتوفي سنة ٦٨٦ .

ـ وكمله أيضا صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفي سنة ٨٩٤ .

ومن الشروح :

ـ شرح الشيخ العلامةأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ ، لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده وسماه « التخييل الملخص في شرح التسهيل » .

ـ وله شرح آخر على الأصل سماه « التذييل والتكميل » .

ـ ومنها شرح العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفي سنة ٧٦٢ ، سماه : « التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل » وله عدة حواش عليه .

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .

- وشرح العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدماميني .

- وشرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦).

- وشرح الشيخ بدر الدين أبي علي الحسن بن قاسم بن علي المرادي المتوفي (٧٤٩) .

- وشرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفي سنة (٧٦٩) وسماه « المساعد » ولم يتم .

- وشرح شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

- وشرح محمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي المتوفي سنة (٧٣٣) .

- وشرح محمد بن علي الأربلي الموصلي .

- وشرح علاء الدين علي بن حسين المعروف بابن الشيخ عوينة المتوفي سنة (٧٥٥) .

- وشرح أبي العباس أحمد بن سعد العسكري النحوي المتوفي سنة (٧٥٠) .

- وشرح الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسني السبتي المتوفى سنة (٧٦٠) سماه تقييد الجليل على التسهيل .

- وشرح أبي أمامة محمد بن علي بن النقاش المتوفي سنة (٧٦٣) .

- وشرح محمد بن حسن بن محمد المالقي المتوفي سنة (٧٧١) .

- وشرح أبي العباس أحمد بن محمد الأصبحي العتابي المتوفي سنة (٧٧٦) .

- وشرح عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي المتوفي (٧٧٧) ولم يكمله .

- وشرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفى سنة (٧٧٨) .

- وشرح الشهاب أحمد بن محمد الزبيري الأسكندري المتوفى سنة (٨٠١) ولم يكمله .

- وشرح عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد السعدي العبادي الأنصاري المالكي المتوفى تقريبا سنة (٨٢٠) وسماه « هداية السبيل » ولم يكمله .

- وشرح شمس الدين أبي ياسر محمد بن عمار المالكي المتوفى سنة (٨٤٤) وسماه بجلاب الفوائد .

- وشرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المتوفى سنة (٨٦٤) ولم يكمله .

- وشرح محمد بن أحمد عبد الهادي .

- وشرح محمد بن علي بن هلال الحلبي النحوي المتوفى سنة (٩٣٣) .

- ونظم التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يهور الدمشقي المتوفى سنة (٨٢٠) .

- ومختصر التسهيل المسمى بالقوانين لعز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة المتوفى سنة (٨١٩) .

هذا ما أحصاه كشف الظنون من شروح التسهيل ١/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

هذا وقد أحصاها الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي في شفاء العليل بستة وستين شرحاً فلينظر هناك .

* * *

الفصل الثاني

موضوع الكتاب :

هو شرح لكتاب ابن مالك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، سمّاه مؤلفه : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

وهو نسختان : الأولى بخط مؤلفها الشيخ خالد الأزهري ورمزت لها بـ« الأصل » ، والثانية بخط ناسخها : محمد صالح بن محمد الداعي ، ورمزت لها بـ« ب » .

وصف المخطوطتين :

المخطوطة الأولى :

تقع في جزأين ، ويقع الجزء الأول منها في (٤٩٨) صفحة .

ترك لها هامش بعرض ٢ سم عليه تعليقات مفيدة .

وعلى الورقة الأولى في اليمين من أعلى : ملكه ومحمد .

وفي اليسار من الوسط : فقير إلى ربه الهادي محمد بن ... الشافعي ... آمين .

وفي اليسار من أسفل : الحمد لله هذه النسخة من مجلدين ... .

وتمليك آخر بجانبها : من محمد علي وهب ، ملكه مع الجزء الثاني .

وفي الأعلى : الجزء الأول من شرح التسهيل للعلامة نحوي عصره الشيخ خالد الأزهري رحمه الله تعالى .

وفي الصفحة المقابلة للصفحة الأولى على اليمين وفي الوسط : مبيضة المؤلف ﷺ ونفعنا بعلومه آمين .

وجـاء في أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول العبد الفقير إلى مـولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري .... .

وآخرها : تم الجزء الأول من شرح التسهيل لكاتبه خالد الأزهري في العشرين من شهر شعبان من شهور سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة .

ويبدأ الجزء الأول منها بباب : « شرح ماهية الكلمة ، وشرح ماهية الكلام » .

وينتهي بباب « الإضافة » ، وقد كتب الشيخ خالد في نهاية الجزء الأول : « تم الجزء الأول من شرح التسهيل لكاتبه خالد الأزهري في العشرين من شهر شعبان المكرم من شهور سنة اثنين وتسعين وثمانمائة يتلوه إن شاء الله الجزء الثاني بباب « التابع » .

وقد بدأ الجزء الثاني فعلاً بباب التابع ، ويقع في (٣٦٤) صفحة .

ترك لها هامش بعرض ٣ سم وعليه تعليقات مفيدة .

كتب في أعلى الصفحة الأولى : الجزء الثاني من شرح التسهيل لكاتبه خالد بن عبد الله الأزهري .

وعليها قيود تملك : في اليسار من الوسط ملكـه من فضل الله تعالى فقير إلى ربـه الهـادي عبد الله العبادي الشافعي غفر الله له آمين .

وفي الوسط : الدلال بنسخ أبي الخير الحواوشي بتاريخ شهر صفر الخير من شهور سنة ١١٠٢ .

وجاء في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ويبدأ بباب التابع ، وانتهى بباب « الإخبار بالذي وفروعه » إلا أن الباب بتر ولم يكمل .

والمخطوطة (الأصل) مكتوبة بخط شرقي مقروء غير معجم في كثير من الكلمات ،

ومتوسط سطور الصفحة (٢١) سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمة ، معنونة الأبواب بخط مماثل للشرح أي غير مميّز ، مرقمة الأبواب ، إلا أن ترقيم صفحاتها غير متسلسل ، في صفحاتها كثير من الهوامش المكملة للنص ، ولا يوجد بها ضبط إلا في النادر .

كتب متن التسهيل فيها بلون مغاير للشرح ولذا كان نادراً ما يظهر في التصوير في الجزأين ، ويورد عبارة التسهيل ممزوجة بكلامه ، كما هو دأبه كالتصريح على التوضيح ، وهي في فهرس الزاوية الحمزية تحت رقم (١٤٠) ، ومصورة نسختها على ورق عادي .

٦٣٣٣

المخطوطة الثانية :

تقع في جزأين ، في (٤٨٣) صفحة بترقيم مكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب ، ومصورة نسخته ـ ميكروفيلم ـ من مقتنيات مكتبة مركز التراث بجامعة أم القرى ، تحت رقم ٦٤٥ نحو ، و (١٠) رقمة في الزاوية الحمزية .

يقع الجزء الأول في (٢٧٩) صفحة ، وترك لها هامش بعرض (٢,٥) سم عليه تعليقات مفيدة .

كتب على الصفحة الأولى على اليسار : الحمد لله وحده والصلاة والسلام على النبي الهاشمي محمد وآله وصحابته آمين ، اللهم اجعل من استنسخه في وسط عِقد أوليائك ومن خواص عبيدك عُبيدك الفقير خالنا سيدي عبد الرحمن بن أحمد وفقه الله لكل ما يحبه ويرضاه بجاه محمد وآله وصحبه ، على سيدنا وشفيعنا ومولانا سيدنا محمد ومن معه أفضل الصلوات وأزكى التسليمات صلاة تليق بك منك إليه وإليهم ما هو أهل له .

وليس عليها تمليكات .

جاء في أولها أعلى الصفحة من الجزء الأول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

وجاء في آخر الجزء الأول : كمل الجزء الأول من شرح التسهيل بحمد الله تعالى وحسن عونه على يد مخرجه من أصله عبيد ربه وأسير ذنبه محمد صالح بن محمد الداعي ، كان الله له

وجميع المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

أواسط رمضان المعظم من عام ستة وأربعين ومائة وألف .

وكاتبه عبد مسيء مضيع أسير ذنوب مثقل بالجرائم سائل قارئه عسى منه دعوة تخلصه من سبح بحر المآثم .

ومتوسط سطور الصفحة ٣١ سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد ١٥ كلمة ، ومسطرتها : طولا : ٢١ سم ، وعرضها : ١٣ سم تقريباً .

الجزء الثاني : يقع في (٢٠٣) صفحة ، من صفحة (٢٨٠) إلى (٤٨٣) لأنها متسلسلة الترقيم ، ترك لها هامش بعرض (٢) سم .

جاء في أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وجاء في آخرها : كمل ما وجد من هذا الشرح المبارك بخط مؤلفه ذ بحمد الله تعالى وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً بتاريخ أواسط القعدة الحرام عام ستة وأربعين ومائة وألف .

والمخطوطة مكتوبة بخط أندلسي دقيق ، معجم في الفاء من تحت فـ ، والألف يترك لها ذيلا ، نحو : حيـاة ، وتعجم القاف بنقطة واحد ، أي : له سمات يتميز بها ... .

وهي خالية من الضبط إلا نادراً ، وعناوين الأبواب مكتوبة بخط أكبر .

والكتاب بنسختيه ينتهي قبل نهاية جموع التكسير ، أي أنها تنقص :

١ ـ باب التصغير .	٢ ـ التصريف .	٣ ـ مخارج الحروف .
٤ ـ الإمالة .	٥ ـ الوقف .	٦ ـ الهجاء .

وهو أمر قصده الشيخ خالد الأزهري عندما قال في العنوان : إلى نحو التسهيل .

اسم الكتاب :

اسم الكتاب منصوص عليه في مقدمة الصفحة الثانية من الأصل ... وسميته : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

نسبته إلى الشيخ خالد :

إن ما رجعت إليه من كتب الطبقات والتراجم ، وإحصاء العلوم والفنون مثل : كشف الظنون وإيضاح المكنون ، وأبجد العلوم ، وبروكلمان ، وهدية العارفين ، ومعجم المؤلفين ، والأعلام .. لم تذكر اسم هذا الكتاب ، ولم تحصه من بين مصنفاته .

أمّا أن للشيخ خالد شرحاً على التسهيل ، فهذا مما لا شك فيه ، وإن لم يذكر في هذه الدواوين ، قطع بذلك المخطوط بخط يده ، ذاكراً فيه بأنه كاتبه ، أي أنه بخط يده ، بل هو مبيضه .

١ ـ قطع بذلك الشيخ خالد نفسه فقال في أول الصفحة الثانية من النسخة التي بخط يده على التسهيل : يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني عبد الله الأزهري : أحمد الله على تسهيل الفوائد وأشكره على تكميل المقاصد ... وبعد فقد سألتني أيها الأخ الفاضل ، والخل الكامل أن أشرح لك كتاب التسهيل على وجه الإيضاح والتسهيل شرحاً مشتملاً على حل الألفاظ والتمثيل خالياً عن الحشو والتطويل ، ممزوجاً لمبانيه مطابقا بين ألفاظه ومعانيه ، فأجبتك إلى ما سألت على وفق ما اخترت وسميته : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

٢ ـ كما قطع بذلك في « التصريح على التوضيح » (١) في آخر أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد : « فهذه نبذة من المصادر ، وهي كثيرة لا تكاد تنضبط .. وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا ، منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء ، وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر ثمة .

٣ ـ وأيضاً ما نقله الشيخ « يس » تعليقاً على قول الشيخ خالد : وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل وهو : « قال الدنوشري : وعبارة شرح التسهيل :

---

(١) ٢/ ٧٤ .

الأول : مفتوح العين، نحو : طَلَبَ ، وسِمَنْ وسرى .

والثاني : ذو الألف بعدها ، نحو : ذهاب ، وجِمَاع ، وصراخ .

والثالث : مؤنثة بالتاء ، نحو : فَصَاحة ، وهدَاية وخفارة .

والرابع : ساكن العين ، نحو : ضرب وعلم وشرب .

الخامس : مؤنثة بالتاء ، نحو : رَحْمة ونشدَة ونُدْرة .

السادس : ذو الألف المقصورة ، نحو : دَعْوَى ، وذِكرى ، ورُجْعَى .

السابع : المزيد ألف ونون ، نحو : ليان مصدر ؛ لَوَى ، وغُفْران ، وحرمان » .

وهذا النص بلفظه في شرح التسهيل (١) .

منهــج التحقيق :

١ ـ حرصتُ أثناء التحقيق على المحافظة على نص الكتاب كما ورد عن المؤلف ، ولم أغير فيه إلا ما استدعاه الأمر ، بزيادة حرف ، أو كلمة ، أوجملة يستدعيها السياق ليكتمل ويصح ، وذلك بالاستعانة بالنسخة الثانية ، وبالشروح القائمة على « التسهيل » كشرح التسهيل ، والمساعد لابن عقيل ، وشرح التسهيل للمرادي .

٢ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، وذكرت أرقامها ، وضبطُّها على المصحف الشريف .

٣ ـ قمت بتخريج بعض القراءات من كتبها ، كالسبعة لابن مجاهد ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ، والبحر المحيط لأبي حيان .

٤ ـ حرصت على تخريج الأحاديث النبوية ـ على صاحبها أفضل الصلوات والسلام ـ من مصادرها المروية فيها ـ ما أمكن ، كصحيح البخاري ومسلم ، وسنن الترمذي ، وابن ماجه، ...

٥ ـ أرجعت الشواهد الشعرية إلى مصنفاتها مثل : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، والخزانة

١- انظر المخطوطة : الأصل ٢/١٥٤ ، و ب ٢/٣٦٠

للبغدادي ، والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري .

٦ ـ خرجت الأمثال العربية من مصادرها .

٧ ـ قسَّمتُ النص إلى فقرات ، ووضعت عناوين كاشفة للمباحث والمسائل النحوية ، وضبطت ما احتاج إلى ضبط .

٨ ـ رجعت الأقوال التي ذكرها المؤلف إلى مصنفات أصحابها مثل : الكتاب لسيبويه ، ومعاني القرآن للأخفش ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، والمقتضب للمبرد ، والشرح الكبير ، والمقرب لابن عصفور ، والأصول لابن السراج ، والإيضاح لابن الحاجب ، والمفصل للزمخشري ، والصحاح للجوهـري ، والخصائص لابن جني ، والأفعال لابن القطاع ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وابن عقيل ، والمرادي ، وارَتشاف الضرب لأبي حيان ، وأوضح المسالك لابن هشام ، والبسيط لابن أبي الربيع ، وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب لابن جني ، ومعاني القرآن للفراء ، وغيرها .

٩ ـ حشيت ببعض آراء العلماء ، كسيبويه ، والمبرد ، وابن جني ، وابن هشام ، وابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وأبي حيان ... وغيرهم ، مما يساعد على توضيح النص .

١٠ ـ وضحت بعض الكلمات اللغوية وذلك بالرجوع إلى المعاجم كالصحاح ولسان العرب .

١١ ـ وضعت الفهارس الفنية بأنواعها المتعددة لكل ما ورد في البحث .

١٢ ـ رصدت مصادر البحث ومراجعه .

مصادر الكتاب :

يكاد يكون شرح الشيخ : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » موسوعة نحوية ، ضمت عدداً ـ يكاد لا يحصر ـ من مصنفات النحو ، واللغة ، إلاّ أن الشيخ خالد حرص في توضيحه للمسائل النحوية المختلف فيها ، أو التي تفرض ذكرها، على أمهات المصنفات النحوية واللغوية والتي تجمع الاتجاهات النحوية على مر العصور ، وهي :

الاتجاه النحوي البصري : متمثلاً في كتاب سيبويه وشروحه ، كشرح السيرافي ، والصفار ، ثم قطرب ، والجرمي ، والمبرد .

أمّا الاتجاه النحوي الكوفي : فتمثّل بذكر آراء أصحابه ، كالكسائي ، والفراء ، وابن سعدان ، والطوال ، وثعلب في فصيحه ومجالسه .

وأمّا الاتجاه النحوي البغدادي : فيتمثل بذكر آراء الفارسي في إيضاحه وحجته ، وابن جني في الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والتمام ، وابن برهان في الغرة ، والزمخشري في المفصل ، وابن الشجري في أماليه ، وابن الخباز في النهاية .

وأمّا الاتجاه النحوي الأندلسي المغربي : فيتمثل بذكره لآراء الأعلم ، وابن الطراوة ، والسهيلي في أماليه ، ونتائج الفكر ، وابن هشام الخضراوي في الإفصاح ، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي ، والشلوبين في النكت على المفصل ، وابن عصفور في الإيضاح ، والشرح الكبير ، والممتع ، وابن مالك في الخلاصة ، وشرح الكافية الشافية ، وابن الضائع ، وابن أبي الربيع في البسيط ، وأبي حيان في الارتشاف ، والتذييل والتكميل .

كما أنّه اعتمد في شرحه على :

١ ـ الأفعال لابن القطاع (ت ٥١٥) .

٢ ـ الإرشاد لابن درستويه (ت ٤٣٧هـ) .

٣ ـ الإيضاح لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .

٤ ـ البسيط لابن العلج .

٥ ـ التبصرة والتذكرة للصميري (ت ٥٤١) .

٦ ـ الترشيح لخطاب الماردي (ت ٤٥٠) .

٧ ـ التمام لابن جني (ت ٣٩٢) .

٨ ـ التوضيح لابن هشام (ت ٧١٦) .

٩ ـ حواشي ابن هشام على التسهيل .

١٠ ـ الحجة لأبي علي الفارسي .

١١ ـ الخلاصة لابن مالك (ت ٦٧٢) .

١٢ ـ شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦) .

١٣ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩) .

١٤ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك .

١٥ ـ الشافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .

١٦ ـ الصاحبي لابن فارس (ت ٣٩٥) .

١٧ ـ الصحاح للجوهري (ت ٣٩٦) .

١٨ ـ صحيح البخاري (ت ٢٥٦) .

١٩ ـ الغرة لابن الدهان (ت ٥٦٩) .

٢٠ ـ المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨) .

٢١ ـ اللمع الكاملية لعبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ) .

٢٢ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) .

٢٣ ـ النهاية لابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) .

أمّا المصادر والمراجع الأساسية والتي أكثر الأزهري النقل منها فهي :

أولاً : كتاب سيبويه :

لما كان كتاب سيبويه هو المصدر الأصدق والأقوى في النحو نظراً لاعتماده على السماع ... وآراء الخليل ، ويونس ، فقد حرص مصنفو العربية قاطبة على تطعيم مصنفاتهم وتأصيل آرائهم

بأقوال سيبويه في الكتاب ، ومن هذا المنطلق ـ وهو تأصيل القاعدة النحوية ـ حرص الشيخ خالد في شرحه على التسهيل على تأصيل ما نقله وشرحه من المسائل النحوية بآراء سيبويه .

ثانيًا : شرح التسهيل لابن مالك :

وهو من المراجع الأول التي سار الشيخ خالد على نهجها في شرحه ، كيف لا وهو مصنف المتن ، وشارحه ، شرحاً متكاملاً ... ولّد شروحاً لا تخرج عنه كثيراً إلا بأسماء مصنِّفيها ، ومن بينهم الشيخ خالد الأزهري الذي ناصف ابن مالك شرف تصنيف كتابه التسهيل عندما مازج شرحه بمتنه ... وهذا هو الحذق .

ثالثاً : شرح التسهيل للمرادي :

هو الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن علي المرادي المالكي (ت ٧٤٩) .

أكثر النقل عنه آراءً ، ومسائل ... وأقوالاً ... وهو بإكثاره النقل عن المرادي .. أظهر شخصيته العلمية والفكرية ، إذ إنّه كان في أغلب نقوله عنه ما خالف فيه المرادي ابن مالك ، أو سيبويه ، أو تصحيح مذهب ، أو زيادة توضيح لا يفسرها إلاّ مضطلعاً بالنحو حاذقاً فيه ، وكون الشيخ خالد يختار المرادي أو فكره فهذا يكشف عن فكر ذكي ، إذ الأسلوب هو الرجل .

رابعاً : شرح التسهيل لابن عقيل :

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي (ت ٧٦٩) .

نقل عنه الشيخ خالد في شرحه على التسهيل كثيراً من آراء النحاة ، وأظهر ما نقل عنه مخالفته لابن مالك ، واستدراكاته عليه ، كما أنّ الشيخ خالد اعتمد على فكر ابن عقيل في تذييل القواعد النحوية في التسهيل بالأمثلة ، والآراء النحوية .

خامساً : الصحاح للجوهري :

هو الشيخ أبو نصر بن حماد الجوهري .

اعتمد الشيخ خالد الصحاح لتخريج ما غمض من مفردات الشعر ، والاستشهاد ببعض التراكيب اللغوية ، وفي رواية كثير من الأبيات الشعرية ، فقد كان معجم شرحه .

أهم المصادر التي احتاجها البحث :

١ ـ الكتاب لسيبويه .
٢ ـ شرح الكتاب للسيرافي .
٣ ـ المقتضب للمبرد .
٤ ـ الكامل للمبرد .
٥ ـ معاني القرآن للفراء .
٦ ـ مجالس ثعلب .
٧ ـ فصيح ثعلب .
٨ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي .
٩ ـ الحجة لأبي علي الفارسي .
١٠ ـ البغداديات لأبي علي الفارسي .
١١ ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي .
١٢ ـ الخصائص لابن جني .
١٣ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني .
١٤ ـ اللمع لابن جني .
١٥ ـ المفصل للزمخشري .
١٦ ـ شرح المفصل لابن يعيش .
١٧ ـ الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب .
١٨ ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري .
١٩ ـ نتائج الفكر للسهيلي .

٢٠ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور .

٢١ - شرح جمل الزجاجي لابن خروف .

٢٢ - البسيط لابن أبي الربيع .

٢٣ - الممتع لابن عصفور .

٢٤ - ارتشاف الضرب لأبي حيان .

٢٥ - الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس .

٢٦ - الصحاح للجوهري .

٢٧ - شرح التسهيل لابن مالك .

٢٨ - شرح التسهيل للمرادي .

٢٩ - شرح التسهيل للتنسي .

٣٠ - تعليق الفرائد للدماميني .

٣١ - نتائج التحصيل للدلائي .

٣٢ - المساعد .

٣٣ - التصريح بمضمون التوضيح .

٣٤ - التوضيح لابن هشام .

٣٥ - المغني لابن هشام .

٣٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك .

٣٧ - حاشية الخضري .

٣٨ - حاشية الشيخ يس .

٣٩ - الأصول لابن السراج .

٤٠ - شرح الألفية للمرادي .

٤١ - شرح الألفية لابن الناظم .

٤٢ - شرح الأشموني .

٤٣ - معاني القرآن للأخفش .

٤٤ - النوادر في اللغة .

منهجه في الشرح :

ذكر الشيخ خالد الأزهري منهجه في شرح كتابه عندما قال : « أن أشرح لك كتاب التسهيل على وجه :

١ ـ الإيضاح والتسهيل .
٢ ـ مشتملاً على حل الألفاظ والتمثيل .
٣ ـ خالياً عن الحشو والتطويل .
٤ ـ ممزوجاً لمبانيه .
٥ ـ مطابقاً بين ألفاظه ومعانيه .

١ ـ فمن مقتضيات منهج التسهيل والتوضيح : التمثيل للقاعدة النحوية ، وهو مسار سار عليه الشيخ خالد في كتابه .

قال ابن مالك في باب « إعراب الصحيح الآخر » : (وأنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم) .

قال الشيخ خالد : فالرفع بحركة ، كـ « جاء زيدٌ » ، أو حرف ، نحو : « جاء الزيدان » ، والنصب كذلك ، نحو : « رأيت زيداً أخاك » ، والجر كذلك ، نحو : « مررتُ بزيد أخيك » ، والجزم بحذف حركة ، نحو : « لم يضربْ » ، أو حذف حرف ، نحو : « لم يغز » ، فالرفع والنصب جعلا مشتركين في الاسم والفعل ، نحو : « زيدٌ يقومُ » و « إنَّ زيداً لن يقوم » .

وفي باب التوكيد ، قال ابن مالك : « ولا يؤكدهما غالباً ضمير رفعٍ متصل إلا بعد توكيده بمنفصل » .

قال الشيخ خالد : نحو : « قم أنت نفسك عينك » ، وقوما أنتما أنفسكما أعينكما ، وقاما هما أنفسهما أعينهما ، وقوموا أنتم أنفسكم أعينكم ، وقاموا هم أنفسهم أعينهم ، وقَمنَ هنَ أنفسهن أعينهنَّ ، وقمنَّ أنتنّ أنفسكنَّ أعينكنَّ » ؛ كراهية إيهام الفاعلية عند استتار الضمير ، وكونه لمؤنث ، إذ لو قيل : « خرجت عينُها » تُوُهِمت الباصرةُ ، أو « نفسها » توهمت نفس الحياة .

وأمّا حل الألفاظ والتمثيل ، فمثاله : قال ابن مالك في باب التعجب : (وهمزة « أَفْعِلْ » للصيرورة) .

قال الشيخ خالد : بناءً على أنه خبر ، لا للتعدية بناءً على أنه أمر حقيقة . وعلى الأول فأصل قولك : أحسن بزيد : أحسنَ زيدٌ ، أي : صار ذا حسن كـ « أورقَ الشَّجر » ، أي : صار ذا ورق ، فَضُمِّنَ معنى التعجّب ، وحُوِّلت صيغتُه إلى صيغة « أَفْعِلْ » بكسر العين ، فصار : أحسن زيدٌ ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة تشبه صيغة الأمر ، فَزِيدَ الباء لإصلاح اللفظ ، فصار : أحسن بزيد على صيغة : « أَمْرِرْ بزيد » .

وقال ابن مالك في باب « حبذا » : (وتفرد « حبّ ») .

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ : منَ « ذا » فتستعمل وحدها ، ويكون مرفوعها حينئذ كلَّ اسم يصحُّ أن يكون فاعلاً ، هكذا أطلق المصنف وفيه تفصيل ، وهو أنه قُصد به التعجب ، فالأمر كما قال ، وإن كان بمعنى : « نِعْمَ » لم يسند إلاّ إلى ما يكون فاعلاً لـ « نِعْمَ » .

وفي باب « ظن وأخواتها » ، قال ابن مالك : (فإن وقع موقعهما [أي المفعولين][1] ظرفٌ ، أو شبهه ، أو ضمير ، أو اسم إشارة ، امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما [أي أحد المفعولين] لا إن لم يكنه) .

أي : إن لم يكن أحدُ المذكورات من الظرف ، وما بعده أحد المفعولين ، فإنه لا يمتنع الاقتصار على الظرف ، وما ذكره بعده ، ونوضح ذلك فنقول : إذا قلت : « ظننتُ عندك » ، إن جعلت « عندك » ظرفاً لحصول الظن جاز الاقتصار عليه ، وإن جعلته المفعول الثاني ، وحذفت الأول اقتصاراً لم يجز ؛ لأنّه حذفٌ لغير دليل ، وإذا قلت : « ظننتُ لك » ، إن جعلت « لك » مُتَعَلَّقًا بالظن على أنّه علة لحصوله جاز ، وإن جعلته مفعولاً ثانياً لم يجز ، وإذا قلت : « ظننته » ، إن جعلت الهاء ضمير المصدر جاز ، وإن جعلتها المفعول الأول ، أو الثاني ، لم يجز ، وإذا قلت : « ظننتُ ذاك » ، إن جعلت « ذاك » إشارة إلى المصدر جاز ، أو أحد المفعولين لم يجز .

---

(١) ما بين [ ] توضيح الشيخ خالد .

أمّا الحشو فلم يخلو شرحه من بعضه ، يقـول ابن مالك في باب « إعـراب المعتل الآخـر » : (يظهر الإعراب بالحركة ، والسكون ، أو يقدَّر) ، فقال الشيخ خالد : أي الإعراب ، قال ابن مالك : (في حرفه) ، قال الشيخ خالد : أي في حرف الإعراب ، قال ابن مالك : (وهو) ، قال الشيخ خالد : الإعراب ... .

وبدأ ابن مالك باب « كان » بقوله : (إن أريد بـ « كان » ثبت ، أو غزل ، وبتواليها) قال الشيخ خالد : أي كان .

أمّامزج المتن بالشرح فهو منهج انتهجه الشيخ خالد في بعض منصفاته ، كالتصريح بمضمون التوضيح ، وهو منهج ليس من السهولة بمكان ، فإن الربط بين طريقين في الفكر حتى يبدو نسقاً واحداً ، تمكناً في العربية ، وهذا المزج اعتد به منهجاً في كتابه « التصريح بمضمون التوضيح » [١] ، فقال : « إني مزجت شرحي بشرحه حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلاّ صاحب بصر أو بصيرة » .

والبصيرة : هي نور في القلب كالنور في العين [٢] .

ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة .

المطابقة بين ألفاظه ومبانيه :

أي أنه تتبع أصوله التي أخذ منها ، وشرح كلامه بكلامه ، ومن فوائد ذلك بيان قصد ـ ابن مالك ـ ومرامه .

ففي مسألة : اتصال الضمير وانفصاله في مثل : « خلتكه » وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل ، نحو « خلتكه » .

فمذهب المصنف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ... فقال الشيخ خالد : « واختار المصنف في غير هذا الكتاب الاتصال » .

---

(١) التصريح ١/ ٣ ، ٤ .   (٢) حاشية يس ١/ ٣ .

وفي باب « الحال » في مسألة : « وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة » ، نحو : « مررتُ بالقوم ثلاثتهم » وهكذا إلى العشرة ... .

فإن قلت : ظاهر كلامه أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز ، كـ « جـاءُوا ثلاثة رجال » ، وألاّ تضاف ، كـ « جـاءوا ثلاثة » .

قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خص الإضافة بالذكر ، لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : « ومنه » .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضاً استواء الحالية ، والتبعية في المعنى كذلك ، بل إذا نصبته على الحال فيكون المعنى : « مررت بهم في حال أنهم ثلاثة ليس معهم غيرهُم » ، وإذا جعلته توكيداً ، فالمعنى : مررت بالثلاثة كلِّهم فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم .

قلت : أجيب عنه بأن المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنَّ » في نحو : أوّلُ ما أقول : إني أحمد الله ، ووقع في الكافية وشرحها أن الرفع على البدل ، والتحرير ما هنا .

٢ ـ اتبع الشيخ خالد في شرحه على التسهيل منهج ابن مالك في شرحه على التسهيل أولاً ، فبعد أن يذكر الحد الذي وضعه ابن مالك ، يبدأ بذكر المحترزات ، وهو أمر ملحوظ في الكتاب .

ففي باب « النعت » ، قال ابن مالك : (وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً) .

قال الشيخ خالد : فالتابع جنس شامل لجميع التوابع ، والمقصود بالاشتقاق ... إلى آخره ، فصل أخرج به ما كان مشتقاً ثم غلب حق التحقق بالأعلام ، وصار التعيين به أتم من العلم الموضوع أولاً ، كـ « الصديق » تابعاً لأبي بكر ، و « الفاروق » تابعاً لعمر ، فهو عطف بيان لا نعت.

ثم اعتمد على شرح المرادي على التسهيل كثيراً خاصة في الجزء الأول من الكتاب ... فكل ما عرضه المرادي من الآراء النحوية ، والاعتراضات والتوجيهات والتأملات ساقها الشيخ خالد نقلاً عنه .

كما اعتمد على « المساعد » لابن عقيل في تحليل المسائل النحوية ... والآراء .

٣ ـ ذكر ما أهمله ابن مالك من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، وبيّنَ عدم الحاجة لما ذكره من الشروط .

في باب « إعراب المثنى والمجموع على حدّه » ذكر ابن مالك إعراب كلا وكلتا ، على لغة كنانة ... واللغة المشهورة ، قال الشيخ خالد : وأخل بلغة ثالثة وهي لغة بني الحارث ، فإنهم يعربون « كلا وكلتا » إعراب المقصور مطلقاً .

وفي « أفعال المقاربة » ... قال ابن مالك : (لمقاربة هلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى) ، قال الشيخ خالد : ويوجد في بعض النسخ بين « أوشك » و « أولى » : « ألمّ » ، ولم يتعرض لها المصنف في الشرح .

وفي باب « ترخيم المنادى » ، قال الشيخ خالد : لا يرخم نحو : « عمرة » من الأسماء ، و « ضخمة » من الصفات إلاّ على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء من اسمه : عمرو ، وصفته ضخم ، والذي دلّ عليه كلام سيبويه ونص عليه المصنف في غير هذا الكتاب [1] .

كذا في مسألة « انفصال الضمير » في نحو : « وخلتكه » ، قال الشيخ خالد : وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل ، نحو : « خلتكه » ، فمذهب المصنف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ، وهو مذهب سيبويه ، واختار المصنف في غير هذا الكتاب الاتصال [2] .

وفي باب « الموصول » قال ابن مالك : (ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف ، أو جار ومجرور منوي معه استقر أو شبهه ، وفاعل هو العائد ، ولا يفعل ذلك بذي حدث خاصٍّ ما لم يعمل مثله في الموصول ، أو موصوف به) .

قال الشيخ خالد : ولم يذكر المصنف قيد القرب ، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرو على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ، ولا بُعد .

---

(١) نص عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٥ .

(٢) اختاره في الخلاصة ، انظر الأشموني ١/ ١١٨ ، ١١٩ .

٤ ـ ولمّا كان « التسهيل » جامعا لأبواب النحو والصرف ومسائلهما والاختلاف فيهما ، اقتضى ذلك كثرة الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، والحديث الشريف ، والأبيات الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالهم ، وعليه فقد ذخر شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري بأنواع هذه الاستشهادات .

ونبدأ أول ما نبدأ باستشهاده بالقراءات القرآنية بما يوجه القاعدة النحوية ويصححها .

لقد جعل الشيخ خالد القراءات القرآنية من أدلة النحو الأول في توجيه القاعدة النحوية وتصحيحها ، بل إنّه جعلها حجة دامغة في بعض المسائل المختلف فيها ، إذ إن الآية القرآنية كشاهد للقاعدة النحوية قوة لها وفصاحة ، والجدير بالذكر أنه متى عرض لقاعدة نحوية بدأ بالتمثيل لها بالآيات القرآنية أولا .

يقول ابن مالك : (ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع » ، قال الشيخ خالد : شديدة كانت أو خفيفة ، نحو : ﴿ ليسجنَنّ وليكوناً ﴾ .

وقال ابن مالك في « علامات الفعل المضارع » : (ويتخلص باقتضائه طلباً) ، قال الشيخ خالد على التوالي : نحو : ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ ، ﴿ أو وعدًا ﴾ ، نحو : ﴿ يعذب من يشأ ﴾ .

وفي باب « الفاعل » قال ابن مالك : (وإن ليه) ... قال الشيخ خالد : أي ولي المسند إليه ما يطلب الفعل لزوماً ، نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ .

وفي باب « البدل » قال ابن مالك : (ويوافق [البدل] المتبوع ، ويخالفه في التعريف والتنكير) ، فمثّل الشيخ خالد من القرآن الكريم فقال : فالموافق تعريفاً : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ﴾ ، وتنكيراً ﴿ مفازاً حدائق ﴾ ، والمخالف تعريفا وتنكيراً : ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ ، الأول نكرة ، والثاني معرفة ، وعكسه : ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ .

لقد عدّ الشيخ خالد ـ رحمه الله ـ الاستشهاد بالآيات القرآنية فيصلاً في بعض المسائل النحوية مثل :

ـ مسألة « زمن الفعل المضارع » : قال ابن مالك : (والمضارع صالح له ـ أي للاستقبال ـ وللحال ، ولو نفي بلا خلافاً لمن خصها بالاستقبال) .

قال الشيخ خالد : كالزمخشري ومعظم المتأخرين ، ويرد عليهم قوله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ فإنه مع « لا » للحال .

ـ وفي باب « النعت » عند مسألة « الخفض على الجوار » : قال الشيخ خالد : والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه مقصور على السماع عند الفراء ، ولا يختص بالنكرات ، خلافاً لبعضهم بدليل قراءة الأعمش وغيرهم : ﴿ ذو القوة المتين ﴾ بجر المتين .

ـ وفي « النعت بالجملة » قال ابن مالك : (المنعوت به مفرد ، أو جملة كالموصول بها) ، قال الشيخ خالد : في كونها خبرية عارية من الواو ، مشتملة على ضمير من هي له لا مطلقاً ، وجوز الزمخشري ، وتبعه أبو عبد الله الفاسي اقتران الجملة الموصوف بها بالواو ، وجعلها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، نحو : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ ، ﴿ إلاّ ولها كتاب معلوم ﴾، ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾ ، قال المصنف : وهذا من آرائه الواهية ، وزعماته المتلاشية ، لأن النعت مكمل للمنعوت ، ومجعول معه كشيءٍ ،احدٍ ، فدخول الواو يوهم كونه مغاير .

ولقائل أن يقول : فعلى هذا كان ينبغي ألاّ تقترن الحالية بالواو ، لأن الحال وصف في المعنى ، ولا مغايرة بين الحال وصاحبها ، والواو الرابطة لا تفيد المغايرة ، كما أن واو الاعتراض في قوله تعالى : ﴿ ولن تفعلوا ﴾ لا تفيد المغايرة ، على أن المخشري قال : إنها لتأكيد اللصوق ، فهي عنده إمَّا زائدة أو في حكم الزائدة ، وكيف يقال : الواو الزائدة تفيد المغايرة ؟

ـ وفي باب « العدد » قال ابن مالك : (مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز) ، وحمل الزمخشري على ذلك قوله تعالى : ﴿ اثنتي عشرة أسباطاً ﴾ ، وعند الجمهور : أن « أسباطاً » بدل من « اثنتي عشرة » ، والتمييز محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان « أسباطاً » تمييزاً لذُكِّر العددان ، لأن السبط مذكر .

إلاّ أن الشيخ خالد ـ كغيره من الشراح ـ نقل عن ابن مالك الآيات التي استشهد بها في كثير من المواضع ... وزاد عليه في بعضها .

ففي « علامات الاسم » قال ابن مالك : (وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه) مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ ، نقل عنه هذه الآية الشيخ خالد ، واستطرد

فقال : بخلاف : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ فجملة « ينفع » أضيف إليها « يـوم » بتأويل « نفع » ، فقولـه : (بلا تأويل) قيد في الإخبار عنه والإضافة إليه ، ولو أخره لكان أوضح .

كذا في باب « كيفية التثنية وجمعي التصحيح » قال ابن مالك : (ويختار لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الإفراد) ، نحو : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وفي قـراءة ابن مسعود : « فاقطعوا أيمانهما » .

وأيضا نقل عنه الشيخ خالد هذا الاستشهاد فقال : « فأمّا قوله تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ فالمراد أيمانهما ، وبذلك قرأ ابن مسعود » .

وهو باستشهاده بالآيات ، قد يشفعها ببيت من الشعر .

ففي فصل « ضمير الفصل » قال ابن مالك : (وهو ـ أي الفصل ـ مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب) ، قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : « أظن زيداً هو خيرٌ منك » برفع خير ، وحكى الجرمي « أن الرفع لغة تميم ، وحكى عن أبي زيد أنه سمعهم يقرءون : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً ﴾ برفع « خير » و « أعظم » ، وقال شاعرهم :

تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليهـا بالمـلا أقـدرُ

برفع أقدر .

وفي مسألة اختصاص « لات » بالحين ، قال ابن مالك : (وتكسع [لا] بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه ، مقتصراً على منصوبها بكثرة) ، فقال الشيخ خالد مستشهداً : كقوله تعالى : ﴿ ولاتَ حين مناص ﴾ ، أي : ولات الحين حينَ مناص ، أي : فرارٍ ، فحذف الاسم وأبقى الخبر ، وكقول رجل من طيء :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغـي مرتـع مبتغيه وخيمُ

أي : ولات الساعةُ ساعةَ مندم .

- وفي باب « الإضافة » قال ابن مالك : (وقد تُزال منه - أي المضاف - تاء التأنيث إن أُمن اللبس) ، فقال الشيخ خالد : كقراءة بعضهم : ﴿ لأعدوا له عُدَّهُ ﴾ ، وقوله :

ونارٍ قُبيلَ الصبح بادرتُ قدحها حيا النار قد أوقدتها للمسافر

والأصل : عُدَّتَهُ ، وحياةُ النّارِ .

- وفي « حروف الجر » قال ابن مالك : (و) فتح اللام (مع الفعل لغةُ عُكْلٍ وبلعنبر) ، فاستشهد الشيخ خالد بقراءة سعيد بن جبير : ﴿ وإن كان مكرهم لَتزولُ ﴾ بفتح اللام ، وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ بفتح اللام ، قال ابن خالويه : وهي قراءة أبي السمال ، وأنشدوا :

وتأمرني ربيعة كل يوم لأشربها واقتني الدَّجَاجَا

استشهد الشيخ خالد بالقراءات القرآنية جميعها السبعية منها ، والمتواترة ، والشاذة ... إيمانا منه بصحتها في العربية ولو بوجه .

قال السيوطي في الاقتراح : « أمّا القرآن ... جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ... » (١) .

من استشهاده بالسبعية ... في مواضع كسر وفتح همزة « إنَّ » بعد فاء الجواب ، فقال : وقد قُرِىء بالوجهين قوله تعالى : ﴿ من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنّه غفور رحيمٌ ﴾ .

قال في السبعة : قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : « فإنَّه » .

وقرأ عاصم وابن عامر : « فأنَّه » .

---

(١) الاقتراح ص : ٤٨ .

وفي مسألة تخفيف « إن » ، وما يترتب عليه من إبطال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وجاز دخولها على الاسمية والفعلية ، استشهد الشيخ خالد بقراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ وإنْ كلاً لَمَا لَيُوَفينهم ﴾ ، والإعمال عربي جيد .

وفي فصل « ضمير الشأن » استشهد الشيخ خالد على استقراره في بابي « كان ، وكاد » بقراءة حمزة وحفص بقوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ بالياء المثناة من تحت ، ففي « كاد » ضمير الشأن ، و« يزيغ القلوب » فعل وفاعل خبر كاد ، ولا يجوز رفع « قلوب » بـ « كاد » ، ويكون « يزيغ » خبر « كاد » والنية به التأخير ، لأنه كان يجب أن يكون بالتاء المثناة من فوق ، إذ لا يجوز « القلوب يزيغ » بالياء إلا في الشعر .

أمّا القراءات الشاذة التي استشهد بها الشيخ خالد فمنها :

استشهد بقراءة أبي السمال في قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ بفتح اللام ، على لغة عُكل وعنبر ، وذلك في باب حروف الجر .

واستشهد بها أيضا في باب حروف الجر ، في مسألة موافقة حرف الجر « على » « الباء » عند الكوفيين ، فقال : وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ حقيق على ألاّ أقول ﴾ ، أي : بأن ، بدليل قراءة « أُبي » : بأنْ ، فقراءتُه تفسير لقراءة غيره .

إلاّ أنه في الجزء الثاني من الكتاب كان يقتصر على ذكر موضع الشاهد فقط من الآية ، نحو : قال ابن مالك ـ في مسألة « الغرض من النعت » ـ : (مسوقاً لتخصيص) ، فقال الشيخ خالد على التوالي ، نحو : ﴿ آيات محكمات ﴾ ، و ﴿ الصلاة الوسطى ﴾ ، (أو توكيدا) ، نحو : ﴿ نفخة واحدة ﴾ ، و ﴿ عشرة كاملة ﴾ .

وقال في باب « عطف البيان » في مسألة : موافقة المتبوع لعطف البيان ... في التعريف والتنكير خلافا لمن أجاز تخالفهما وهو الزمخشري حيث أعرب ﴿ مقام إبراهيم ﴾ عطف بيان ، وهو معرفة على : ﴿ آيات بينات ﴾ .

وفي باب « البدل » في موافقة البدل لمتبوعه تنكيراً : ﴿ مفازاً حدائق ﴾ .

وليته ذكر الآية كاملة لكان أوضح وأكرم ، ولعله في اختصاره هذا كان يعتمد على ذاكرة القارئ متأكداً من حفظه لكتاب الله ، وهنا يُعذر .

وأغلب الظن أنّه باستشهاده بهذا الكم الهائل من الآيات أنه لم يرجع إلى مراجعها ، وإنما كان ينقل أغلبها من الشروح التي اعتمد عليها في شرحه ـ والله أعلم ـ .

٥ ـ الاستدلال بحديث النبي ﷺ جوّزه ابن مالك ، وتبعه الشيخ خالد الأزهري ، والدماميني ، والمرادي ، وابن عقيل ، وأيده ابن هشام ، والجوهري ، وصاحب البديع ، والحريري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وأبو محمد عبد الله بن بري ، والسهيلي .

ولم يؤيده : أبو الحسن الإشبيلي المعروف بابن الضائع ، وأبو حيان ، والسيوطي (١) .

والحق ما قاله الدماميني في شرح التسهيل : « ... وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّبَ رأي ابن مالك فيما فعله ، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كافٍ .

ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدَّل ، لأنَّ الأصل عدم التبديل ، لا سيما في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين » (٢) .

والحاصل : أن شارحنا نقل عن ابن مالك كل الأحاديث المستشهد بها في التسهيل ، ولم يخرج عنها ... والجدير بالذكر أن معظم الأحاديث المستشهد بها هي من : صحيح البخاري ومسلم ، وصحيح الترمذي ، ومسند أحمد بن حنبل ، والدارمي ، وابن ماجه .

يقول ابن مالك في باب « كيفية التثنية وجمع التصحيح » : وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ، ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً ، نحو : « قضيت درهميكما » ؛ لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالبا ، فإن أمن اللبس جاز

---

(١) انظر الخزانة ١/ ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، والاقتراح للسيوطي ص : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) الخزانة ١/ ١٤ .

العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفرا ، وقياساً عنده ، ورأيه في هذا أصح ؛ لكونه مأمون اللبس ، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح ، كقول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : « ما أخرجكما من بيوتكما » (١) ، وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما : « إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبِّحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين » (٢) .

وفي باب « النداء » في مسألة « نداء النكرة المقصودة إذا وصفت » : يقول الشيخ خالد : يقول الفراء : « النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تُؤثرُ العرب نصبها ، يقولون : « يا رجلاً كريماً أقبل » ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون » ... قال المصنف : ويؤيده الحديث : « يا عظيماً يُرجى لكلِّ عظيمٍ » .

ثم بدأ الشيخ خالد يسير على نهجه ، فها هو يجعل صحيح البخاري من مراجعه ، يستشهد به على رواية الرجز :

* بأبي شبيهٌ بالنبي ليس شبيه بعلي *

فقال : ثبت في صحيح البخاري برفع « شبيه » وأُوِّل على تقدير : لَيْسَهُ شبيه ، فحُذِفَ الخبرُ ، وبقي الاسم ، وهذا من مسائل العطف والخلاف في « ليس » كحرف عطف .

٦ ـ اتفق النحويون (٣) والمشتغلون بعلوم اللغة أن كلام العرب المحتج به هو ما كان إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر ، وما كان إلى منتصف القرن الثالث في البدو ، وما جاء بعد ذلك فلا يعتد به في النحو ، واللغة حيث فسد. ت الألسنة ، واختلط العرب بالعجم ، لكن لا مانع من التمثيل به في المعارف الأخرى كعلوم البلاغة والأدب ، والنقد والتاريخ ، وقد أبان ذلك الإمام عبد القادر البغدادي في كتابه : « خزانة الأدب » فقال :

الكلام الذي يستشهد به نوعان : شعر وغيره ، فقائل الأول قد قسمه العلماء على

---

(١) الموطأ ، صفة النبي : ٢٨ .

(٢) صحيح مسلم ١٧/ ٤٥ .

(٣) تغيير النحويين للشواهد ، بحث للدكتور : علي محمد فاخر .

طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كـ « امرئ القيس » ، و« الأعشى » .

والثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ « لبيد » ، و« حسان » .

والثالثة : المتقدمون : ويقال لهم : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كـ « جرير » ، و« الفرزدق » .

والرابعة : المولدون ، ويقال لهم : المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كـ « بشار بن برد » و« أبي نواس » .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأمّا الثالث فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما ، وأما الربعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامهما ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق بهم ، واختاره الزمخشري والإمام الرضي [1] .

لمنزلة الشاهد في علم النحو آلى النحاة على أنفسهم أن يكون لكل قاعدة شاهد ، وكأنهم رأوا أن كلامهم بلا استشهاد سيرده الناس عليهم ، وأن دعواهم بلا دليل لن يقبلها أحد منهم ، فاجتهدوا وأرهقوا أنفسهم كثيراً ، وغيروا البيت وبدلوا الرواية .

هذا تحقيق الدكتور علي محمد فاخر ، وهو واقع لمسته في شرح الشيخ خالد الذي استشهد بما استشهد به ابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وكثير من هذه الشواهد مجهولة ، وتدخل تحت الحكم السابق ، إذ إن مصادر الشعر عنده ـ كما أسلفت ـ هي شرح التسهيل لابن مالك ، وشرحه للمرادي ، والمساعد لابن عقيل ، ثم الكتاب لسيبويه ، والصحاح للجوهري .

إلاّ أنه انفرد برواية بعض الشواهد ، ولم أهتد لمصدرها ، ومنها :

ففي باب « إعراب المعتل الآخر » قال ابن مالك : « ويقدر لأجلها ـ أي الضرورة ـ كثيراً ، وفي السعة قليلاً نصبهم) .

---

(١) الخزانة ١/ ٥ إلى ٩ .

قال الشيخ خالد : أي نصبُ الياء والواو ، مثالُ تقدير نصب الياء في الشعر لأجل الضرورة قوله :

* لعلي أرى باقياً على الحدثان *

وأظن أنه عجز بيت من الطويل ، ولم أجده ، ولم يروه ابن مالك ولا تابعوه من الشرح المذكورين سالفاً .

وفي باب « نوني التوكيد » في مسألة « تأكيد المنفي » : استشهد بقول الشاعر :

تَالله لا يُحمدنَّ المرءُ ذا نَشَبٍ ما دامَ مُستصعباً بذلَ الذي جَمَعَا

وبقوله :

لا يفوزن بالحمدِ ذو المال ما لم يكُ للحلم والسخاء أَلُوفا

وهما مجهولا القائل ، ولم أجدهما فيما رجعت إليه من مصادر ، ولم يروهما ابن مالك ولا تابعوه .

وكذا :

* وخُرِّبت من الشآم أدؤر *

لم أقف على خبره .

أمّا عزو البيت لقائله فقليل ـ بالنسبة لعدد الأبيات المستشهد بها في الشرح ـ ما كان يعزوه ، والملاحظ أن الأبيات المعزوة معظمها لشعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة .

كامرئ القيس : استشهد ببيت له على « ما يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث » فقال : وأنشدوا قولَ امرئ القيس :

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي

وكذا في باب « موانع الصرف » استشهد ببيت له وعزاه له ، فقال : كقولِ امرئِ القيس :

... ... بِمَثْنى الزِّقَاقِ المُتْرَعَاتِ وبالجزُرِ

واستشهد ببيت لعنترة في باب « الموصول » فعزاه له عند قول ابن مالك : (ولا تُزاد « منْ ») عند البصريين ، والفراء (خلافاً للكسائي) حيث قال بزيادتها مستدلاً بقول عنترة :

يا شاةَ منْ قَنَصٍ لمن حلّت له حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحـرمْ

وفي مسألة « كسر كاف الخطاب في التثنية والجمع » استشهد ببيت للحطيئة ، وعـزاه لـه فقال : وأنشد عليها ـ سيبويه ـ قول الحطيئة :

وإن قال مولاهم علـى جـل حـادث من الدهر رُدُّوا بعض أحلامكم رَدُّوا

كذا عزا للفرزدق قوله في باب « كان » :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعَا

ولذي الرّمة في باب « كان » استشهد ببيت له معزواً فقال : فمن ذلك قول ذي الرمة :

حراجيج ما تنفك إلاّ مُنَاخَـةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

وفي باب « إعراب الفعل المضارع السالم من النونات الثلاث » استشهد ببيت لأبي محجن ونسبه له ، فقال : كقول أبي محجن :

إذا متُّ فَادفنّي إلـى جنب كرمـة تُرَوِّي عظَامي في المَمَات عُرُوقُهَا
ولا تَدفِننّي في الفلاة فإنّنيَ أخافُ إذا ما متُّ ألا أَذُوقُهـا

كما جاء في باب « إن » في مسألـة « تخفيف أن » حيث ينوى معهـا اسم لا يبرز إلاّ اضطراراً ، والخبر جملة اسمية مجردة ، أو مصدرة بـ « لا » ، أو بأداة شرط ، استشهد خالد الأزهري بقول الشاعر :

وعلمتُ أن من تثقفوه فإنـه　　　جَزَرٌ لخامعةٍ ، وفرخ عُقَاب

وثقفتُهُ : أي صادفتُهُ ، وجَزَرُ السباع : اللحم الذي تأكله ، والخامعة : الضَّبعُ لأنها تخمعُ إذا مشت .

وفي الباب أيضا في « النصب بـ « إذن » غير متصدرة » استشهد بقول الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيرًا　　　إني إذن أَهلِكَ أو أطيرا

بنصب أهلك ، هذا مذهب الكسائي والفراء .

وأمّا البصريون : فتأوّلوه على حذف خبر « إن » ، والتقدير : إني لا أقدرُ على ذلك ، ثم استأنف قوله : « إذن أهلك » .

والشطير : الغريب ، وقيل : إنما الرواية برفـع « أُهلَكُ » ، وأمّا نصب « أطيـر » فقيل : ضرورة ، وقيل : على حد النصب في : ﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ .

والأغلب في استشهاده بالشعر عدم توثيق نسبته ، بل تجده فـي كل الأبواب مستخدماً : كقوله ، كقول الشاعر ، وقوله ... مما صعّب على الباحث .

حرص الشيخ خالد في شواهده على ذكر الرواية ـ إن وجدت ـ وموضع الشاهد ... وشرح منه الغريب ، كما ضبط الألفاظ الغريبة منه .

ففي باب « النعت » في مسألة « وصف المعرفة بالنكرة » ، وتقييد ابن الطراوة لها بكون الوصف لا يوصفُ به إلاّ ذلك الموصوف ، وجعل منه قوله :

فبتُّ كأنـي ساورتنـي ضئيلـة　　　من الرقش في أنيابها السمُّ ناقعُ

« ناقعٌ » : صفة للسم .

وفي مسألة « تعدد النعوت والإتباع والقطع » استشهد على ما مثّل به ابن مالك ، وهو قول خِرْنِقٍ ، مبيناً روايته ، وموضع شاهده :

لاَ يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداة وآفَـةُ الجُـزْرِ
النازلون بِكُـلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبون معاقـد الأُزْرِ

يروى برفع « النازلين » ، و« الطيبين » على الإتبع لـ« قومي » ، وبقطعهما إلى الرفع بإضمار « هم » ، وإلى النصب بإضمار « امدح » أو « أَذْكُرُ » وبرفع الأول ، ونصب الثاني ... ، وعكسه على القطع فيهما ، فهذا البيت يحتمل التعظيم ، ويحتمل أنها نَزَّلت قومها منزلة المعلومين ادِّعاءً ، وإن كان السامع لم يعرفهم .

وفي مسألة « جواز جعل المجهول بياناً بدلاً » استشهد بقول الشاعر :

أَنَا ابنُ التارك البكريِّ بِشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقُوعا

فـ« بشر » عطف بيان على « البكري » ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنّ البدل على نية تكرار العامل ، فيمتنع « التارك بشرٍ » ، لأن الوصف المحلى بـ« أل » غيرُ صالحٍ لأن يُضاف إلى علمٍ على الصحيح ، ومن أجاز أجاز .

وفي مسألة « ما يكون فيه البيان أولى من البدل » استشهد الشيخ خالد ببيت لذي الرمة ، معتمداً على رواية الأزهري ، فقال : ومنه قول ذي الرُّمة على ما أنشده في الصحاح :

لمياءُ في شفتيها حوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاث وفي أنيابها شنب

وأنشد المصنف عجز هذا البيت :

... ... كالشمس لمّا بدت أو تُشْبِهُ القمـرا

والحُوَّةُ ـ بضم المهملة ، وتشديد الواو ـ : السوادُ مطلقاً ، قاله المصنف .

واللعس ـ بفتح اللام ، والعين المهملة ، وفي آخره سين مهملة ـ : سواد يسيرٌ ، فهو أزيد بياناً من السَّوادِ مطلقاً .

وفي باب « البدل » مسألة « بدل الكل من الكل » استشه بقول الشاعر موضحاً موضع

الشاهد فيه :

على حالة لو أنّ في القوم حاتماً   على جوده لضنّ بالماء حاتم

فـ « حاتم » بالجر بدل من الهاء في جوده .

واستشهد بقول زهير في باب « عوامل الجزم » ، في مسألة « الخلاف في مهما » فقال : ذهب الجمهور إلى أنها اسم ، بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ ومهما تأتنا به ﴾ ، فالهاء من « به » عائدة عليها ، ولا يعود الضمير إلاّ على الأسماء ، وزعم السهيلي ، وابن يسعون أنها حرف ، واستدلا على ذلك بقول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة   وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل منه : أنهما أعربا « خليقة » اسماً لـ « تكن » ، و« من » زائدة ، فتعين خلوّ الفعل من ضمير ، وكون « مهما » لا موضع لها من الإعراب ، إذ لا يليق بها ها هنا لو كان لها محل أن تكون إلاّ مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر ، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أنه لا موضع لها تعين كونها حرفاً .

والتحقيق : أن اسم « يكن » مستتر فيها ، و« من خليقة » تفسير لـِ « مهما » ، و« مهما » مبتدأ ، والجملة خبره .

وفي مسألة « إذا تقدم على أداة الشرط غير ماضٍ وجب لها في السعته حكم الذي ، غير مضمر بعدهما مبتدأ » ، فاستشهد الشيخ خالد بقول طرفة :

ولستُ بحلال التلاع مخافةً   ولكن متى يسترفد القوم أرفد

فلما جزم دلّ على إضمار مبتدأ ، والتقدير : ولكن أنا .

وفي « بدل الغلط » اختلف النحاة فيه ، فقال خطاب الماردي في الترشيح : « لا يوجد بدل الغلط في كلام العرب ، لا في نثر ولا في شعر ، وإنما هو شيء يقوله النحويون » ، زاد المبرد : « وإنما يتكلم به الغلاط » .

وادّعى أبو محمد السيد البطليوسي أنه وجد في الشعر ، وأنشد عليه قول ذي الرمة :

لمياءُ في شفتيها حُوَةٌ لَعَسٌ　　　وفي اللثاث وفي أنيابها شنبُ

فالحوّة : السواد الخالص ، واللّعَسُ : سوادٌ مُشْرَبٌ بحُمْرةٍ ، فهو بدلُ غلطٍ .

وخُرّج على أنه محمولٌ على التقديم والتأخير ، والأصل : في شفتيها حوّةٌ ، وفي اللّثاث لعس ، وفي أنيابها شنب ، بدليل أنّ ذا الرُّمة يوجدُ في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، أو على أنّ « لَعَسُ » مصدر نعت لـ « حوّةٌ » ، فكأنه قال : حوّةٌ لعساءُ ، أي : حمرةٌ مشربةٌ ، كما قالوا : حكم فصلٌ ، وأرادوا فاصلاً .

وفي باب « الحال » في مسألة « مجيئه معرفاً بالأداة » استشهد الشيخ خالد بقول لبيد :

فأرسلَهَا العراك ولم يَذُدْها　　　ولم يشفقْ على نَغَضِ الدِّخال

والنَّغضُ ـ بفتح النون ، والغين المعجمة ، وبالضاد المعجمة ـ : تحريك الماء .

والدِّخالُ ـ بالدَّال ، والخاء المعجمة ـ : الورود ، يصف ورود الإبل الماءَ للشرب .

وفي باب « الحال » أيضا استشهد بقول الشماخ :

أتتني تميمُ قَضَّها بقضيضَها　　　تُمسِّحُ حولي بالبقاع سبالها

والبقاع : جمع بقعة ، والسِّبال ـ بالباء الموحدة ـ : جمعُ سَبَلٍ من أسبل المطر .

وفي باب « جزم الفعل المضارع في مسألة « استعمال « من » الجازمة إذا تقدم عليها غير ما من مضافاً إليها حين » استشهد الشيخ خالد فقال ... كقوله :

على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذنُوبُهُ　　　يَرِثْ شربُهُ إذ في المقام تدابرُ

ويروى : يجدْ فقدها ، وقال المصنف : « ينبغي أن يضمرَ البيت ضمير الشأن ، أي : على حين هُوَ ، فيكون كقولك : أتذكر إذْ نحن من يأتِنَا نأته » .

والبيت للبيد ، يصف مقاماً فيه تفاخر .

والذَّنوب ـ بفتح الذال ـ : الدّلو مملؤة ماء ، ويرث ـ بكثر الراء ، وتثليث الثاء : يبطئُ ، والشِّرب ـ بكسر الشين ، والتدابر : التقاطع ؛ لأن كلاًّ من المتقاطعين يولّي الآخَرَ دُبُرَهُ .

والذنوب هنا كناية عن الحظ والنصيب من الحجة على الشرف ، واللّبث : كنايةٌ عن إبطاء ظهور ذلك من المفتخر ، إذ المقام مقام تقاطع .

وفي باب « كم ، وكأين ، وكذا » في مسألة الفصل بين « كم » الخبرية ومميزها المجرور ، كقوله :

فكم قد فاتني بَطَلٍ كَمِيِّ ... ...

البيتُ بالخفض ، وروى سيبويه البيت بالرفع ، ولم يُجز فيه الجر .

وفي باب « المستثنى » في مسألة « حذف العامل في التفريغ » استشهد الشيخ خالد بقول الشاعر :

تَنُوطُ التميم وتَأبىَ الغَبـُو ق مِنْ سنة النَّومِ إلاّ نَهَاراَ

ثم قال : خرّجه الفارسي على أنه يريد : لا تتغذى الدهر إلا نهاراً ، فحذف « لا تتغذى » وهو عاملٌ في المستثنى منه المتروك ، وهو الدهر ، يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة ، فهي تأبى أن تغتبق ، أي : تتغذى بالعشيِّ ليلاً ، لئلا يعوقها عن الضطجاع للراحة .

كما أكمل الشيخ خالد الأزهري أبيات الشواهد في متن التسهيل ، والتي استشهد بها ابن مالك ولم يتمها ، ومنها :

في باب « كان » قال ابن مالك : (وندر : وكوني بالمكارم ذكِّريني) ، فأكمله الأزهري ، فقال من قوله :

ألا يا أُمَّ فـارِعَ لا تلومـي على شيءٍ رفعتُ به سماعي

وكونـي بالمكارم ذكِّرينـي وَدلِّي دَلَّ ماجِـدَةٍ صَنَاعِ

وجه ندوره : دخول الناسخ على مبتدأ أُخبر عنه بجملة طلبية ، وأُوِّل على وضع الأمر موضع الخبر ، أي : تُذَكِّريني .

وفي باب « المضمر » في مسألة « انفصال الضمير » في : (نحو : « ضَمِنَتْ إِيَّاهُم الأرضُ ») فأكمل الشيخ خالد في قوله :

بالباعث الوارثِ الأموات قد ضمنت إِيَّاهم الأرضُ في دهْرِ الدهارير

فأوقع « إياهم » وهو منفصل موقع المتصل ضرورة .

وفي باب « تعدي الفعل ولزومه » قال ابن مالك : (ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في : أشارت كليب بالأكفِ الأصابع) فأكمله الشيخ خالد فقال :

إذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلة أشارة كليب بالأكف الأصابع

أي : إلى كليب ، والأصل : أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب ، فحذف الجارُّ وأُخِّر الفاعلُ للنظم .

كان يذكر أحياناً من البيت الكلمة موضع الشاهد فقط .

جاء ذلك في باب « إعراب الفعل المضارع السالم » في مسألة « ما تدخل عليه أن المخففة ولم يسبقها علم أو ظن ، وكونها لا تعمل زائدة » ... قال الشيخ خالد : لأن الزائدة لا تختص فتدخل على الفعل ، نحو : ﴿ أن جاء البشير ﴾ ، وعلى الاسم ، نحو :

... ... كأن ظبية ... ...

في رواية الجر ، وما لا يختص لا يعمل .

وكذا في مسألة « كي وأحكامها » استشهد بقول جميل :

... ... كيما أن تَغُرَّ وتُخدَعَا

وقوله :

... ... كيما يضر وينفع

٧ ـ كما عني الشيخ خالد بالأمثال ، والأقوال العربية كتمثيل للقاعدة النحوية سماعياً .

ومنها في باب « النعت » ، قال : كقول أبي الدرداء : « وجدتُ الناسَ أخْبُرْ تَقْلَهْ » .

وفي باب « المبتدأ والخبر » جاء بقولهم : « تسمع بالمعيدي » ، وكقول العرب : « إن ذهب عَيْرٌ فعَيرٌ في الرهط » .

وقال : وفي المثل : « من عَزَّ بزَّ » .

وفي باب « نوني التوكيد » مثل بقولهم : « بعينٍ ما أرَيَنَّكَ » تقوله لمن يُخفي عنك أمراً أنت بصيرٌ به .

وقولهم : « بألمٍ مَّا تُخْتَنَنَّه » يقال : لمن يفعل فعلاً يتألم به ، ولا بد له منه ، وهو خطابٌ لإمرأة في الأصل .

٨ ـ كما حرص على تعريف الأعلام المذكورين في التسهيل ، كقطرب : محمد بن المستنير ، وأبي العباس : محمد بن يزيد المبرد .

كما حرص على ذكر المصنفات ، مثل : « جمع الفريد وحصر الشريد » لابن عرار ، و« المستوفي » لأبي سعد علي بن مسعود ، و« اللامات » لعبد اللطيف .

النقل عند الشيخ خالد الأزهري :

عني خالد الأزهري في شرحه بنقل مسائل خلافية،وآراء نحوية،لعلماء النحو متقدمين ومتأخرين يصعب حصرها ، ومنهم سيبويه ، إمّا نقلا مباشراً ، كما جاء في « باب الخبر » قوله : قال سيبويه في قولهم : « شيء جاء بك » إنّما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى : « ما جاء بك إلا شيء » .

وفي باب « كان » قال ابن مالك : (وقد تدخل عليه ـ أي المبتدأ ـ ليس إن كان ضمير الشأن) قال الشيخ خالد : وذلك ، نحو : ما حكى سيبويه عن بعض العرب : « ليس خلق الله أشْرَ منه ، وليس قالها زيد » .

ولكن الأغلب في نقله عن سيبويه لم يكن نقلاً مباشراً عن كتابه ، بل عن المراجع التي اعتمد عليها في شرحه ، كشرح ابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وهو أمر يرجع لاحتمالين :

أحدهما : أنه لم يكن يملك كتاب سيبويه .

والآخر : أنه ضرب من التساهل في التصنيف في ذلك الوقت .

ـ يقول في « النعت » في مسألة « جواز االاتباع والقطع مع اتحاد العامل لفظاً ومعنىً » : وهذا القول استنبطه بعض النحويين من كلام سيبويه ، فإنه قال بعد أن مثل بـ « هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء » : « ولا يجوز أن يجري وصفاً لما انجرَّ من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه » ، ثم قال : « وتقول : هذا عبد الله ، وذاك أبوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان مبنيان على مبتدأين » .

وفي الكتاب : هما اسمان بنيا .

ـ ومن المراجع التي أكثر النقل عنها أقوال سيبويه وآراء المرادي ... يقول ابن مالك في باب « المبتدأ والخبر » : (وقد يحذف ـ ضمير المبتدأ ـ بإجماع إن كان مفعولاً به ، والمبتدأ كُلٌّ ... ويضعف ـ الحذف ـ إن كان المبتدأ غير ذلك ... ولا يختص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين ...) .

قال الشيخ خالد : قال الصفار : أجاز سيبويه في الشعر : « زيد ضربت » .

وفي باب « كان وأخواتها » في مسألة « دلالتها وأخواتها على الحدث والزمان إلا ليس » قال الشيخ خالد : كما هو ظاهر قول سيبويه ، والمبرد ، وصرّح به السيرافي في شرح الكتاب .

- ومن نقله المباشر عن سيبويه جاء في باب « الفاعل » في مسألة « أنّ ترك تاء التأنيث مع الحقيقي التأنيث ليس مخصوصاً بالشعر » ... مستدلا بحكاية سيبويه : « حضر القاضي إمرأة ... وقال : إذا طال الكلام فالحذف أجمل » .

- وفي باب « اشتغال العامل » قال ابن مالك : (إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسم سابق مفتقر إلى ما بعده) .

قال الشيخ خالد : ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة ﴾ ، إذ الأصل على تقدير سيبويه : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فحذف المضاف وهو حكم ، وأقيم المضاف إليه مقامه في رفعه على الابتدا ، وحذف خبره وهو ما يتلى عليكم وجملة ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ على هذه مستأنفة .

- كذا استشهد بقول سيبويه على سبيل القطع في مسألة « معنى " نعم " » إذ جعل لها ابن مالك من معانيها : إعلام مستخبر .

فقال الشيخ خالد : ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة ، بل قال : وأمّا « نعم » قعِدَة وتصديق » ، والمراد أنها « عدة » في المستقبل ، وتصديق في الماضي ، لا اجتماعهما .

كما كان نقله مباشراً عن حكاية سيبويه لـ « أمّا العسل فأنَا شرابٌ » ، و« وأمّا حقاً فإنك ذاهب » ؛ وذلك في باب « تميم الكلام على كلمات مفردة ، ومفتقرة إلى ذلك والتي من بينها " إمّا " » .

- ثم هو يخالف سيبويه في إنشاده متبنياً مخالفة ابن هشام له ...

صَدَدْت فأطولت الصدود وقلّما   وِصالٌ على طول الصدود يدومُ

واختلف فقيل : وِصالٌ فاعلٌ مقدَّمٌ على فعله ضرورة ، وقيل : فاعلٌ لمحذوفٍ على شريطة

التفسير على حدّ الإضمار بَعْدَ هَلاَّ ، وهل ، وأدوات الشرط .

لأنّ « قلّ » مثلهن في طلب الفعل لزوماً ، والتأويلان لا يخرجانه عن الضرورة ، فإنّ « قلّ » تطلب صريح الفعل إلى جانبها ، لا الفعل المقدر ولا المؤخر ، قاله ابن هشام ، ثم قال : والصواب في إنشاده :

... ... وقلّما وِدادٌ ... ...

خلافاً للنحويين وأولهم سيبويه .

- ونقل عن سيبويه مباشرةً حكايته في مسألة « التصرف في الأسماء والأفعال ... فمن الأفعال : « هدّك من رجل » ... وقال بعضهم : « إنه لم يستعمل منه فعلٌ » .

قال الشيخ خالد : راداً بقول سيبويه : سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : « مررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ ، وبامرأةٍ هَدَّتْكَ من امرأةٍ » .

فجعله فعلا بمعنى : كفاك ، وكفتك .

النقل عن ابن مالك :

كان « كتاب التسهيل » - متناً - وشرحه لابن مالك ... المرجع الأول بل الأساسي للشيخ خالد وغيره من الشراح ... بل إنه حرص على التثبت في النقل عنه ، فلم يكتف بنسخة واحدة من نسخ التسهيل ، بل اعتمد على غيرها ... فأحياناً نجده يقول : وفي نسخة بخط المؤلف ، وفي نسخة الرُّقّي ... .

وقد قام نقله عن ابن مالك على:

١ - مطابقة المتن في النسخة المشروحة بغيرها من نسخ التسهيل .

٢ - مزج متن التسهيل بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميزُ بينهما إلاّ صاحب بصر ، أو بصيرة ، ومن فوائد ذلك : حل تراكيبه العسيرة .

٣ ـ تتبع أصوله التي أخذ منها ، ككتاب سيبويه ونقل عنه بطريق غير مباشر ، كما نقل عنه كثير من آراء العلماء ، كالأخفش ، والفراء ، وابن كيسان .

٤ ـ شرح كلامه ـ أي ابن مالك ـ بكلامه في الخلاصة ، والكافية ، وغيرها ليبين قصده ومراميه ، أو ليدقق عبارته ، أو موازنة بينها .

٥ ـ حفل شرح الشيخ خالد في جميع أبوابه بآراء ابن مالك وأقواله ... إمّا :

أ ـ مرجِّعاً القارئ لشرح ابن مالك ، وذلك في باب « المبتدأ والخبر » في مسألة « شبه الجملة تغني عن الخبر » ... ولا يكون الظرف أو الجار معمول للمبتدأ نفسه ... قال الشيخ خالد : أبطله المصنف من سبعة أوجه ... تُطلب من شرحه .

ب ـ وإمّا ناقلاً عنه ما استحدثه النحويون قياساً ، كما جاء في باب « ظن » ... ومن أخواتها الدّالة على التحويل : « أكانَ » قال الشيخ خالد :

قال المصنف : « ألحق ابن أفلح بـ « أصار » أكان المنقولة من « كان » بمعنى : صار ، وما حكم به جائز قياساً ، لكن لا أعلمه مسموعاً » انتهى .

ج ـ وإمّا ناقلاً لرأيه على سبيل القطع في المسألة ... قال ابن مالك في باب « ظن » : (ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ، بل يُنوى معه القولُ ، خلافا للكوفيين) .

قال الشيخ خالد : نحو : ﴿ ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابني اركب معنا ﴾ محكي عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال : يا بني ... .

وزعم الكوفيون أن هذه الجمل محكية بهذه الأفعال المذكورة فأجروها مجرى القول الصريح ، قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين » .

كذا كان موقف ابن مالك من رأي الكوفيين في باب « التعجب » في مسألة الخلاف في « ما » في التعجب بمعنى شيء ، وليست استفهامية بمعنى : أي شيء ، خلافا للفراء ، وابن درستويه .. قال الشيخ خالد : قال في الشرح ـ أي ابن مالك ـ : « وهو قول الكوفيين وهو ليس بصحيح» .

ـ ويأتي ويذكره أحياناً ضمن المخالفين ... ففي باب « المفعول فيه » قال ابن مالك : (وإن نُكِّر ـ أمس ـ أو كُسِّر ، أو صُغِّر ...) .

قال الشيخ خالد : ونصَّ سيبويه على أنَّ « أمس » لا يُصَغَّر كـ « غد » ، ونصوص النحويين أكثرها على ما قال سيبويه ، خلافاً للمبرد ، والفارسي ، وابن الدّهان ، والمصنف .

ـ وينقل آرائه ليبين مقصده ، يقول ابن مالك في « المفعول المطلق » : (فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمّى مبهما ، ولا يثنى ولا يجمع) .

قال الشيخ خالد : قال في شرحه ـ أي ابن مالك ـ : « لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ، لأنه صالح للقليل والكثير » .

النقل عن المرادي :

أكثر الشيخ خالد نقله عن شرح التسهيل للمرادي متبنياً في كثير من المسائل النحوية آرائه ، مرجحاً رأيه في أغلبها .

ففي باب « شرح ماهية الكلام وما يتألف منه » ... ذكر الشيخ خالد أقسام عند سيبويه ، فقال : « الفعل عند سيبويه ثلاثة : ماض ، وأمر ، ومضارع » .

ومذهب الكوفيين أن الأمر مقتطع من المضارع ... قال المرادي : « فالقسمة إذاً ثنائية » .

وفي باب « كانت » نقل عنه إعراب شاهد على مسألة : ما عمل من أخوات كان بشرط اتصال النافي بالمنفي لفظاً ، أو متصل تقديراً كقوله :

ما خِلتُني زِلتُ بعدَكم ضَمِناً　　　أشكر إليكم حموةَ الألَـمِ

فـ « ما » النافية منفصلة من « زال » لفظاً ، متصلة به تقديراً ، والأصل : خِلتُني ما زلتُ ، وخلت بمعنى : أيقنتُ ، قاله المرادي .

ـ ونقل عن المرادي ما نقله المرادي عن غيره ، كالصغاني ... وغيره ، كما نقل عن الكوفيين

أن : هذه ، وهذا إن أريد بهما التقريب كانا من أخوات « كان » في احتياجهما إلى اسم وخبـر ، نحو : « كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً » .

فيعربون : « هذا » تقريب ، و« الخليفة » : اسن تقريب ، و« قادماً » : خبر التقريب ، وأجازوا تعريفه ، فتقول : « القادم » ، قال الشيخ خالد : نقله عنهم المرادي .

ـ وينقل عنه مصححاً رأي البصرين ، قال ابن مالك في باب « إنّ وأخواتها » : (وقـد تفتح ـ « إن » ـ عند الكوفيين بعد قسم ما لم تُوجد اللام) .

قال : « والله أن زيداً قائم » بغير لام ، قال ابن كيسان في هذا المثال : « إن الكوفيين يفتحون ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر » انتهى ، ومذهب البصريين أن الكسر لازم ، قال المرادي : « وهو الصحيح » .

ـ ثم هو يدفع برأي المرادي نسبة رأي خطأ لسيبويه في باب « لا النافية للجنس » عند قول ابن مالك : (وليست الفتحة في نحو : « لا أَحَدَ فيها » إعرابية خلافا للزجاج والسيرافي) .

قال الشيخ خالد : وزعما أن ذلك مذهب سيبويه ، وتبعهما الجرمي والرماني ، ورُدّ : « بأن حذفه لو كان للتخفيف لكان المطول أولى به ... ، وأمّا نسبة ذلك إلى سيبويه فلا تصح ، بل صرح بما يقتضي البناء » قاله المرادي .

ـ كما وظف نقله للمرادي لتدقيق عبارة ابن مالك والبحث فيهـا ... قـال ابن مالك في باب « ظن » عند مسألة : ما قد يعلق ـ من غير الأفعال القلبية ـ مثل : نسى : « لأنه ضدٌ عَلِمَ ، والضدٌ قد يُحملُ على الضد » ، قاله المرادي ، « لأن ضد العلم الجهـل لا النسيان ، وضد النسيان الذكـر القلبي » .

وفي باب « العطف » قال ابن مالك : (ولا يشترط تقدير العامل بعد الحرف العاطف ، بل يشترط صلاحية المعطوف ، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل) .

وعلّل ابن مالك لهذه المسألة فقال : « لأن هذه العوامل لا تصلح للعمل في المعطوف فيقدر لها عاملٌ مدلول عليها بما قبلها ، والتقدير في : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ : ولتسكن زوجك » .

قال المرادي : « وهو مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين ، من أنّ « زوجك » معطوف على الضمير المستكن في « اسكن » ونصّ عليه سيبويه » .

- وينقل عنه كثيرا آراء سيبويه ، كما نقل عنه تعريف المفعول المطلق عند سيبويه فقال : « نقل المرادي عن سيبويه أنه سماه بهما » .

أي : حَدَثاً ، وحِدْثاناً .

- وينقل عن المرادي ليعرّف بشيوخه : قال الشيخ خالد في باب « أفعال المقاربة والرجا » ... قال المرادي تبعاً لشيخه أبي حيان : « والمحفوظ أن حَرَى اسم منون لا يثنى ولا يجمع ، بمعنى : حقيق » .

- وينقل عنه ما يرد به على سيبويه في باب « المفعول معه » في مسألة « ما يجب نصبه بعد الواو وناصبه » عند قول ابن مالك : (و - يجب - النصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، والنصب في هذين ونحوهما بـ « كان » مضمرة قبل الجار ، أو بمصدر لابس منوياً بعد الواو ...) .

قال الشيخ خالد : « والتقدير : ما شأنَكَ وملابسةٌ زيداً ، أو ملابستك زيداً ، هكذا قدره سيبويه ، قال المرادي : وهذا التقدير يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه ، ويعين أن يكون مفعولاً به » .

النقل عن ابن عقيل :

كان « المساعد » - شرح تسهيل ابن مالك - لابن عقيل من المراجع الرئيسية التي اعتمد عليها الشيخ خالد كثيراً في شرحه ... ، واختص نقله عنه بـ :

١ - تفسير وتحليل وتوضيح المسائل النحوية في متن التسهيل : يقول ابن مالك في باب « الظروف » في مسألة « تصرف ظروف المكان ... » : (ومتوسط التصرف كغير « فوق » و« تحت » من أسماء الجهات ، و« بيْنَ » مجرَّداً) .

فقال الشيخ خالد : مجرداً من الألف و« ما » بدليل ما سبق له ، من أنها إذا صحبها أحدها لزمتها الظرفية الزمانية فلا يكون من ظروف المكان ، ولا متصرفاً فيها ، قاله ابن عقيل .

٢ ـ والظرف « مع » قال ابن مالك : (وتسكينها قبل حركة ، وكسرُها قبل سكون لغة ربيعة واسميتها حينئذ باقية على الأصح) .

قال الشيخ خالد : لأن معناها مبنية كمعناها معربة ، وزعم النحاس : انعقاد الاجتماع على حرفية الساكنة ، قال المرادي ، وابن عقيل : « وليس بصحيح ، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها ، كما ذكر المصنف » .

٣ ـ وفي باب « الاستثناء » قال ابن مالك : (وليس « أُحاشي » مضارع « حاشا » المستثنى بها خلافاً للمبرد ...) .

قال الشيخ خالد ، وفي المساعد : « أنّ المبرد استدلَّ على فعلية « حاشا » في الاستثناء بتصرف الفعل ، نحو : « حاشيت زيداً أحاشيه » ، لأن « حاشيت » مشتق من « حاشا » حرف الاستثناء ، كما أُشتُقَّ « سَوَّفتُ » من : سوف ، قاله السيرافي » .

٤ ـ وقال ابن مالك في باب « الحال » : (ويغني ـ في الحال ـ عن اشتقاقه وصفه ... أو ـ دلالته ـ على ترتيب) .

قال الشيخ خالد : نحو : « علمته الحساب باباً باباً » ، أي : مفصلاً ، و« ادخلوا رجلاً رجلاً » أي : مترتبين ، ولا يستعمل هذا إلا مكرّراً ، فالأول منصوب على الحال ، وفي نصب الثاني أقوال :

فعن الفارسي : أنه معمول للأول ، لوقوع الأول حالاً ، أو صفةٌ له ، وهما مركبان بتركيب الاسمين .

وعن الزجاج : أنه توكيد للأول .

وعن ابن جني : أنه صفة له على تقدير مضاف من غير تركيب ، والتقدير : باباً ذا بابٍ ، قال في المساعد : « والأقربُ كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحالُ ، لتأولهما بالمفرد ، أي :

مفصّلاً ، كما أن الاسمين في قولك : « هذا حلو حامضٌ » الخبر ، لتأولهما بذلك ، أي : مُزّ » .

ـ وفي باب « العدد » قال ابن مالك : (ولا يُجمَعُ المفسِّرُ جمع تصحيح ، ولا يُجمع بمثال كثرة من غير باب مفاعِلَ) .

قال الشيخ خالد : فلا يقال : « ثلاثة فلوس » ولا « عشرة عبيد » لقلته ، وكثرة أفلس وأعبدٍ ، هذا إذا كان جمع الكثرة من غير باب مفاعِلَ ، فإن كان من باب مفاعل ، نحو : ﴿ سبع سنابل ﴾ ، أو مفاعيل ، نحو : ﴿ عشرة مساكين » ، فإنه يجمع جمع كثرة .

قال بعضهم : « والصواب أن باب مفاعل وغيره في ذلك سواء ، والاستثناء في كلام المصنف لغو ، ومفاعل ومفاعيل إنما يكونان فيما تجاوز الثلاثة ، وذلك ليس له جمع قلة وكثرة ، إنما له جمع كثرة استغني بها عن القلة ، ولكن المصنف لما رأى مثل : ﴿ سبع طرائق ﴾ و﴿ سبع سنابل ﴾ و﴿ عشرة مساكين ﴾ ونحو ذلك ، وأن هذه جموع كثرة اعتقِدأنّ لهذين الجمعين خصوصيّة ، وتابعه أبو حيان على هذا الغلط » .

وجعل ابن عقيل باب مفاعل مقابلاً لجمع التصحيح ، أو لجمع كثرة آخذ فقال : « فإن كان ما للكثرة من باب مَفَاعِلَ ، وما للقلة هو التصحيح ، لم يضف إلى جمع التصحيح إلاّ على قلة ، فيكثر « ثلاث زيانب » و« ثلاثة أحامرَ » ويقلّ : « ثلاث زينبات » و« ثلاثة أحمرين » ، قال الله تعالى : ﴿ سبع سنابل ﴾ و﴿ عشرة مساكين ﴾ .

ثم قال : « وإن وُجد جمع كثرةٍ غيره ، أو جمع قلة بصيغة التصحيح ، أو غيرهما ، فـ « ثلاث صحائف » أكثر وأفصح من « ثلاث صحف » ، قال الله تعالى : ﴿ سبع طرائق ﴾ ، و« ثلاثة أحامر » أكثر من : ثلاثة أحمرين » انتهى .

النقل عن الجوهري :

كان للجوهري حظ وافر مع الشيخ خالد في شرحه على التسهيل ، إذ إنه اعتمد عليه كثيراً في توضيح ما غمض من مفردات ، وتراكيب لغوية .

ـ ففي باب « المفعول المطلق » استشهد الجوهري بقول الشاعر :

أطــرباً وأنت قنسري والدّهرُ بالإنسان دوّاريُّ

قال الشيخ خالد :

والقِنْسريُّ : الشيخ الكبير ، ويُروى « قِنِسريُّ » بكسر النون ، ويُروى « قيسريُّ » بالياء ، ذكره في الصحاح .

- وفي باب « الاستثناء » يستشهد بقول الأزهري في مسألة « بناء « غير » على الفتح » ، فيقول : قال الجوهري في صحاحه : « قال الفراء : بعض بني أسد ، وقضاعة ينصبون غيراً إذا كانت في معنى « إلاّ » ، تم الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : ما جاءني غَيْرَكَ ، وما جاءني أحدٌ غيركَ » انتهى .

وفي باب « الإضافة » في مسألة « الأسماء التي لازمت الإضافة » ... ومنها : قُصَارَىٰ - بضم القاف - ... وفي قُصاراك ثلاث لغات : إثبات الألفين ، فيُضم القاف لا غير وحذفهما ، فيقال : قَصرَ ، بفتح القاف لا ير وحذف الألف الثانية ، فيقال : قُصَارَ ، ففي القاف الفتح والضم ، قاله الجوهري .

- وفي باب « موانع الصرف » قال الأزهري : وأمّا « ثمان » فقال في الصحاح : « إنَّهُ في الأصل منسوبٌ إلى الثُّمنِ ، لأنه الجزءُ الذي جَعَلَ السبعة ثمانيةً فهو ثُمنُها ، ثم فتحوا أوّلهُ ، لأنهم يغيرون في النسب ، كما قالوا : دُهريٌّ ، وحذفوا منه إحدى ياءَي النسب ، وعوّضوا منها الألف ، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن » .

- وفي باب «تتميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك » في مسألة « التصرف ومنعه في الأسماء والأفعال » ومنها كما قال ابن مالك : (وسُقط في يده) ... قال الشيخ خالد الأزهري : قال في الصحاح : « يُقال سُقِطَ في يديه وأُسقِطَ ، أي : نَدِم ، ثم تلا : ﴿ ولما سُقط في أيديهم ﴾ وقال : أي : ندموا ، ولم يذكر في يده بالإفراد البتة ، وأفاد مجيئه رباعياً ، وقال أبو عمرو ، وغيره لا يقال : أسقط بالألف على ما لم يسمَّ فاعله » .

وفي الباب نفسه قال الشيخ خالد ... قال في الصحاح : « البِزْرُ : بزرُ البَقْلِ وغيره ، وهو

البَزْرِ ، والبِزْرُ ، والكسر أفصح » .

التعليق عند الشيخ خالد :

لقد وظف الشيخ خالد مصنفات العربية المتنوعة لخدمة شرحه في التوضيح والتعليق بما يشرح المسألة ، مبيناً جميع آراء المخالفين مع قوة الترجيح .

فبدأ أول ما بدأ بشرح التسهيل لابن مالك معتمداً عليه في توضيح المتن كثيراً ، قال ابن مالك في باب « كان » : (ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافاً لقوم) ، فأثار ابن مالك مسألة مختلف فيها ، وهي : تقديم الخبر الجملة .

فنسب الشيخ خالد الخلاف إلى قوم نقل عنهم ابن السراج فقال :

نقل عنهم ابن السراج أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ، ولا توسيطه إذا كان جملة مطلقاً ، اسمية كانت أو فعلية رافعة ضمير المبتدأ ، أو غيره ، فلا يجيزون : « أبوه قائمٌ كان زيدٌ » ولا « كان أبوه قائمٌ زيدٌ » ولا « يقوم كان زيد » ولا « كان يقوم زيدٌ » ، قال ابن السراج : « والقياس جوازه وإن لم يسمع » قال المصنف : « وهو الصحيح » .

وأيضاً :

ولبيان مقصد ابن مالك يأتي الشيخ خالد بقولـه ، قال ابن مالك في باب « ظن » ، فـي معنى « زعم » : (وزعم لا لكفالة ، ولا لرياسة) فقال الشيخ خالد : قال المصنف : يقال : زعم بمعنى : كفل ، وبمعنى رأس ، فتتعدى إلى مفعول واحدٍ مرة ، وبحرف جر أخرى » .

ويورد رأي ابن مالك ليبين مذهبه ، يقول ابن مالك في باب « ظنَّ » عند مسألة « حكم الواقع بعد ما فيه معنى القول » : (ولا يُلحقُ في الحاكية بالقول ما في معناه ، بل ينوي معه القول ، خلافاً للكوفيين) ؛ قال الشيخ خالد : حيث زعموا أنّ هذه الجمل محكية بهذه الأفعال المذكورة فأجروها مجرى القول الصريح ، قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين » .

ثم هو يناقش المسألة من خلال آراء العلماء وحججهم ، ليعلم بما يفتى به على الصحيح .

في باب « ظن » في مسألة « حذف المفعول الأول من الثلاثة » قال ابن مالك : (أولها الذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه ، والاقتصار عليه ـ أي على الأول ـ على الأصح) .

قال الشيخ خالد : على الأصح في المسألتين عند الجمهور ، لأن الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الأول ، ولا الاقتصار عليه .

وذهب ابن خروف ، وابن طاهر ، وابن عصفور إلى أنه يمتنع حذفه ، والاقتصار عليه ، لأن الأولى في « أعلم » كالفاعل في « عَلِمَ » ، ونسب إلى سيبويه ، ونُقل عن أبي علي الشلوبين مذهب ثالث ، وهو أنه لا يجوز أن يقتصر على الأول ، ويجوز الاقتصار على الآخرين .

وفي باب « الاستثناء » في مسألة « ناصب المستثنى » قال ابن مالك : ـ والنصب ـ (بها ، لا بما قبلها ـ من فعل وغيره ـ معدىً بها ، مستقلاً ، ولا بأستثني مضمراً ، ولا بـ « أنَّ » مشددة مقدرة بعدها ، ولا بـ « إنْ » مخففة مركَّباً منها ومن لا « إلاّ ») .

تناول الشيخ خالد مسألة العامل في المستثنى من وجهة نظر النحاة ، ذاكراً المخالف وحجته ، راداً على بعضهم فقال :

١ ـ النصب بـ « إلاّ » نفسها عند ابن مالك لا بما قبلها من فعل وغيره ، معدّىً بها ، خلافاً لجماعة من البصريين ، منهم السيرافي ، والفارسي في التذكرة ، وهذا المذهب مردود بقولهم : « قبضتُ عَشْرَةَ إلا ثلاثةً إلاّ أربعةً » ، فإنه يلزم عليه اتصال عامل واحد بحرف واحدٍ إلى معمول معنىً ، وإلى آخر بضدِّه ؛ إذ الثلاثة خارجةٌ والأربعة داخلة .

٢ ـ ليس النصب بما قبلها من فعل وغيره مستقلاً بالعمل من غير تعدية « إلاّ » خلافاً لابن خروف ، وحجته : نصبُ « غير » بلا واسطة ، نحو : « قام القوم غير زيدٍ » ، ورُدّ بما تقدم ، وأُجيبَ : بأنّ « غير » في المثال المذكور منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

٣ ـ ولا بـ « أستثني » مضمراً ، خلافاً للزجاج ، ورُدَّ : بأنّه لا يُجمعُ بين فعْل وحرف يدل على معناه إظهارٍ ولا بإضمار ، ولو جاز هذا ما وليَ ليت بأتمنّى .

٤ ـ ولا بـ « أنَّ » مقدرة بعد « إلاّ » خلافاً للكسائي ، والتقدير عنده : « إلاّ أنَّ زيداً لم يقم » ،

فأضمر « أنَّ » وحذف خبرها ، ورُدَّ : بأن العرب لا تضمر « أنَّ » وأخواتها وتُبقي عملها ؛ لضعفها عن العمل .

٥ ـ ولا بـ « إنْ » مخففة مركبا منها ومن لا « إلاّ » خلافا للفراء ، فإذا قلت : « قام القوم إلا زيداً » انتصب « زيدٌ » عنده بـ « إنْ » المخففة ، وخبرها محذوف ، و« لا » نافية عنده ، والتقدير : إنْ زيداً لم يقم ، وإذا قلت : « قام القومُ إلاّ زيدٌ » ، ورُدَّ بقولهم : « ما قام القومُ إلاّ زيدٌ » بالرفع ، ولا يتأتّى فيه ما ذُكِرَ من تغليب « لا » إذ لا يعطف بها بعد النفي ، وبأنَّ التركيب دعوى لا دليل عليها .

٦ ـ إنّ النصب بـ « إلاّ » ـ وهو رأي ابن مالك ـ وفاقاً لسيبويه والمبرد والجرجاني ، ووجهه : أنّ « إلاّ » مختصة بالاسم ، وليست كالجز منه ، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك .

٧ ـ وفي مسألة عدم الاستغناء بالحال عند تقدير الخبر ، حالة كون المبتأدأ مصدراً والخبر جملة اسمية بلا واو ، ومع إجازة اتباع المصدر المذكور خلافٌ ... فتقول : « ضربي زيداً الشديدُ قائماً » و« شربي السويق كلُّه ملتوتاً » ، وحجة المجيزُ اتباع القياس ، وحجة المانع طلب الاختصار والوقوف مع السماع .

وفي باب النعت عند مسألة : تعدد النعوت وحكمها اتباعاً وقطعاً ، قال ابن مالك : (وإن كَثُرت نعوتُ معلوم ، أو منزَّلٍ منزلته أُتبعت ، أو قطعت ، أو أُتبع بعضٌ دون بعضٍ وقُدِّمَ المتبع) .

قال الشيخ خالد : ولا يُعكس ، قال ابن أبي : « هذا هو الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ، قال ابن العلج : والصحيح جوازه ؛ لأن القطع عارضٌ فلا حكم له » .

وفي باب « العطف » أفرد ابن مالك للأخفش مسألة ناقشها الشيخ خالد مبيناً أن الرأي الصحيح الذي صحّحه ابن مالك هو رأي سيبويه ، والأكثرين .

قال ابن مالك : (وأجاز الأخفش العطف على عاملين ، إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا ») .

قال الشيخ خالد : وأجازه الزجاج من البصريين ، والكسائي ، والفراء من الكوفيين ىٔ فإن فُقد الشرط الأول ، وهو كون أحد العاملين جاراً ، نحو : « جاء زيدٌ يضرب عمراً وخالدٌ بكراً »

بعطف « خالد » على « زيد » و« بكراً » على « عمرو » لم يجز بإجماع ، قاله المصنف ، وشوحح في دعوى الإجماع بأن الفارسي نقل في بعض كتبه : أن قوماً من النحويين أجازوه .

ولو تقدم غير المجرور المعطوف ، كما قيل : « زيدٌ في الدار ، وعمرو الحجرة » لم يجز ، قاله الأعلم ، وجماعة ، وهو المشهور عن الأخفش ، قاله ابن عقيل .

ولو فُقدشرط الاتصال ، أو الانفصال بـ « لا » امتنع ، فلا يجوز : « ضربتُ زيداً بسوط ويوماً عودٍ عمراً » ، وإنما لم يذكر المصنف اشتراط تقدم المجرور المعطوف ؛ لأنه من صور اتصال العاطف بغيرِ المجرور ، وقيل : يجوز مطلقاً ، حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء ، ولم يحكه المصنف لكونه لم يثبت عنده ، وحكاه أبو حيان عنهما ، قال ابن مالك : (والأصح المنع مطلقاً) ، قال الشيخ خالد : وهو مذهب سيبويه والأكثرين .

هكذا كان ديدن الشيخ خالد في شرحه الإحاطة بآراء النحاة في مسائل النحو ومناقشتها ، وردّ الضعيف منها ، والاحتجاج لمن أصاب على من أخطأ .

استعمل الشيخ خالد في عرضه للمسائل النحوية والاختلاف فيها ... أسلوب الحوار أو ما يُعرف بالفنقلة ، بغية تحليل المسألة من جميع جوانبها ، وتقليبها على جميع وجوهها حتى تتضح ومن ثم يقتنع السائل .

قال ابن مالك في باب « النداء » : (لا يُباشر حرف النداء في السَّعة ذا الألف واللّام غير المصدَّر بهما جملة مسمًّى بها) ، قال الشيخ خالد : مسمًّى بها شخص ، نحو : « يا المنطلق زيدٌ » نصّ عليه سيبويه ، وقاس عليه المبرد ما سمِّي به من موصول مُصَدَّرٍ بهما ، نحو : « يا الذي قام أبوه » ، ومنعه سيبويه .

فإن قيل : لِمَ قال سيبويه بالمنع مع أنّه أيضاً محكي ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة ، ولذلك قال المصنف : « وهو قياس صحيح » .

أجيب : بالفرق بينهما ، فإن « الذي قام أبوه » على حالته التي تثبت قبل له التسمية ، وهو قبلها لا يُنادى ، لوجود « الْ » ، وذلك المانع باقٍ ، ونحو : « المنطلِقُ زيدٌ » ، ليس المانع من ندائه

قبل التسمية وجود « ال » ، بل كونه جملةً ، وذلك المانع قد زال بالتسمية .

فإن قيل : المانع شيئان ، الجملة و« ال » فإذا زال أحدهما بقي الآخرُ .

أجيب : بأنه لو صحَّ هذا امتنع نداؤه ، والجواز مسلم ، وإذا ثبت الجواز فوجهُهُ : أن المنادى هو المجموع و« ال » ليست داخلةً على المجموع ، بل على جزء الاسم المسمّى به ، فأشبه ما لو سميت بـ : « زيدٌ المنطلق » ، وأمّا الذي وصلتُهُ فإنما يُحكَى حكاية المفردات لا حكاية الجمل ، فثبت أن المنادى هو « الذي » دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر « الذي » .

١ ـ استدرك على ابن مالك في باب « الموصول » عند قول ابن مالك : (ويُغني عن الجملة الموصول بها ظرف ... ... ولا يفعل ذلك بذي حدثٍ خاص ما لم يعمل في الموصول أو موصوفٍ به) .

فقال الشيخ خالد : ولم يذكر المصنف قيد القرب ، واعتبار هذا القيد يمنع حملَ المجرور على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ولا بعد ... والمراد أن يكون قريباً من زمن الإخبار .

٢ ـ وقد يتوقف عند مسألة لابن مالك فيها إشكال ويطرحها للتأمل ... .

يقول في باب « كيفية التثنية » عند قول ابن مالك : (فإذا ثُني غيرُ المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل ، أو زائدة لحقت العلامة دون تغيير ، ما لا تنب عن تثنيته تثنية غيره) .

قال الشيخ خالد : نحو : سواء ، فإنّه لا يلحقه علامة التثنية على الأفصح استغناءً بتثنية « سِيّ » عن تثنيته ، فقالوا : هما « سِيَّانِ » ، ولم يقولوا : « سواءانِ » .

ومقابل الأفصح ما حكاه أبو زيد وأبو عمرو من قولهم : « سواءان » هذا تقرير كلامه ، وهو مشكل ؛ لأن سواءً من الممدود الذي همزته بدلٌ من أصلٍ وهو الياء ، وأصله : سوايٌ ، فكيف يستثنيه من غير الممدود الذي همزته بدلٌ من أصل ، فليتأمل .

٣ ـ ثم هو يتتبع ابن مالك جهراً وسراً ... في مسألة وقوع الحال السّادة مسد الخبر ، قال ابن مالك : (ولا يمتنع ـ وقوع الحال ـ جملة اسميّة بلا واو ، وفاقاً للكسائي) .

فقال الشيخ خالد : وسكوته عن ذكر الخلاف مع الواو ، يُوهمُ الاتفاقَ على جوازه والخلافُ ثابت فيه أيضاً ، نُقِلَ عن سيبويه والأخفش المنعُ ، وعن الكسائي والفراء الجواز ، وهو الصحيح .

٤ ـ واستدرك عليه إطلاقه القيد في التسهيل وتقييده في الكافية ، وذلك في باب « القسم » ، قال ابن مالك : (وإن كان ـ المقسم به ـ عَمْراً جاز ضم عينه) .

قال الشارح : نحو : « عُمْرُكَ لأَفْعَلَنّ » ، والقياسُ الضَّمّ مع اللام ، إلاّ أن العرب التزمت معها الفتح ؛ لأنّه أخف ، وأطلق جواز ضم العين هنا ، وقيدَهُ في الكافية بكونه مجروراً فقال : وضَمَّ عينه أمنعُ إلا أن يجر ، فعند ذاك الضمُّ والفتح استقر ، وكذا في شرحها .

٥ ـ ونلمس تقديره وأدبه في بعض استدركاته التي أتى بها على لسان المرادي ... ففـي باب « القسم » استشهد ابن مالك على مسألة جواز دخول الباء على « عَمْراً » المقسم به ... فقال ... كقوله :

رُقيَّ بعَمْرِكُم لا تَهْجُرينَا ومَنِّينَا المنى ثم امطُلينَا

قال المرادي : « وهذا من باب السُّؤال ، والمصنفُ يُطلِقُ عليه القسمَ » .

٦ ـ كذا نلمس حسن خلقه وأدبه في باب « الإضافة » عندما قال ابن مالك : (إن الإضافة بمعنى « في » إن حسن تقديرها وحدها) .

فجاء الشيخ خالد برأي أبي حيان فقال : قال أبو حيان : « وكون الإضافة بمعنى « في » لا أعلم أحداً ذهبَ إليها غيره » .

وفي شرح الألفية لابن المصنف : « أن الذي عليه سيبويه ، وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنى من ، ومُوهم الإضافة بمعنى « في » محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز ، وأطال في الرّد على والده » .

وهو إبان تعليقاته على مسائل التسهيل كان يستدرك عليه ما أغفله .

يقول في باب « المثنى والمجموع على حدّه » في مسألة : ما أعرب إعراب المثنى ، وما ألحق به

« كلا وكلتا » ، وذكر ابن مالك إعرابهما على لغة « كنانة » ، واللغة المشهورة .

فقال الشيخ خالد : « وأخلّ بلغة ثالثة وهي لغة بني الحارث ، فإنهم يعربون « كلا ، وكلتا » إعراب المقصور مطلقاً » .

وقال ابن مالك في باب « العدد » : (ولا يجوز بإجماع : ثماني عشرة إلاّ في الشعر) .

فقال الشيخ خالد : « وحكى الكوفيون أنهم أجازوا ذلك مطلقاً » ، ففي نقل هذا الإجماع تسامح .

وفي باب « نائب الفاعل » قال ابن مالك : (ولا يمتنع نيابةُ المنصوب بسقوط الجارِّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل) .

قال الشيخ خالد : نحو : « اخترتُ زيداً القوم » ، فـ« زيداً » منصوب بنفس الفعل ، و« القوم » منصوب بسقوط الجارِّ وهو « مِنْ » ، والأصل : من القوم ، فيجوز نيابة القوم المنصوب بإسقاط « من » ، وإبقاء « زيداً » منصوباً وبالعكس ، فتقول : « اختير القومُ زيداً » و« اختيرَ زيدٌ القومَ » ، برفع « القومَ » في الأول ، ونصبه في الثاني ، هذا مذهب الفراء ، ومذهب الجمهور تعيين رفع زيد ، ونصب القوم ؛ لأن القوم مقيّدٌ بالحرف تقديراً و« زيد » مسرحٌ ، كما يمتنع عندهم نيابة المقي بالحرف لفظاً مع وجود المسرح لفظاً وتقديراً ، وهذه المسألة لم يتعرض المصنف لها في الشرح [1] .

وقال ابن مالك في باب « النداء » : (يقل حذفه ـ أي الحرف ـ مع اسم الإشارة واسم الجنس ، والمبني للنداء) .

قال الشيخ خالد : ... وكان ينبغي أن يقول واسم الجنس لمعين ؛ لأن قوله : المبني للنداء لا يعلم منه ، هل الذي لم يبن ممتنع الحذف أو كثيره .

وجعل ابن مالك من شروط المندوب ألاّ يكون موصولاً بصلة لا تعينه ، فقال الشيخ خالد :

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٨ .

لعدم الشهرة ، بخلاف من اشتهرت صلته ... ولو قال المصنف بدل قوله : « لا تعينه » : « غير مشهورة » لكان أولى ؛ لأنّ الشهرة أخص من التعيين ، ولأن كل صلة تعين الموصول ، وإلاّ لما صح أن تكون صلة .

ثم هو يذكر ما أهمله ابن مالك مع أنه ذكره في الكافية ... في باب « العطف » في أحكام واو العطف .. قال ابن مالك : (وتنفردُ الواو بكون مُتْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخُّرِ بكثرة ، وللتقدم بقلةٍ) .

قال الشيخ خالد : وفي عِبَارتِهِ انتقادات ، وعدّها خمسة .

وفي الخامس قال : إنه ذكـر في « الكافية » الخلاف في إيجابها الترتيب عن بعض أهـل الكوفة ، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء واشتغل بغيره .

ويصف بعض تقسيماته بالغرابة ، يقول ابن مالك في باب « المبتدأ والخبر » واصفاً اتحاد الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ معنىً ـ أو اتحد بالمبتدأ بعضها ـ أو قام بعضُها مقامَ مضاف إلى العائد ـ استغنت عن العائد وإلاّ فلا .

فعلّق الشيخ خالد على هذا التقسيم قائلاً : وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب ، والمشهور في الروابط خمسة ـ كما قال ابن عصفور ـ ، وهي : ضمير المبتدأ ـ تكرار لفظه ـ الإشارة إليه ـ العموم ـ عطف جملة بالفاء فيها ضمير على جملة عارية .

وفي باب « الحال » قال ابن مالك : (واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً) .

فقال الشيخ خالد : ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : (غالباً) وكأنه أشار به إلى ما أجازه بعضهم من جواز تأخيرها بشرط أن تلي الحالُ الأولى « أَفْعَلَ » التفضيل مفصولاً بها بينه وبين المفضل عليه ، فتقول : هذا أطيبُ بسراً منه رطباً ، وإلا فقد نصّوا على امتناع تقديم الحالين ، وتأخيرهما عن أفعل التفضيل ، وأن ذلك لم يسمع .

كما كان الشيخ خالد يدقق عبارة ابن مالك ، فهو يتعقبه في التعريف ، وما يراعى فيه وما لا يراعى ، وذلك عند تعريف ابن مالك لحد التمييز عندما قال : (وهو ما فيه معنى « من » الجنسية من

نكرة منصوبة فضلة غير تابعٍ) .

فقال الشيخ خالد : (غير تابع) وبه يخرج نحو : ﴿ اثنتي عشرة أسباطاً ﴾ ، ونحو : « قبضت عشرة دراهم » ، من كل اسم نكرة منصوبة على معنى « مِنْ » ، وهو تابع لما قبله ، فلا يكون تمييزا ... وكان ينبغي أن يجتنب النصب ، لأنه حكم ، والحكم موقوف على التصور فيجيءُ الدور ، إلا أن يراد التصور بوجه « ما » لا التصور بكنه الحقيقة فلا دور .

وفي باب « النعت » في مسألة « نصب المنعوت به حالاً بعد معرفة » بأنه لو ذكرها عقب مسألة « أي » المنعوت بها كان حسناً ، ولو حذفها بالكلية كان أحسن .

ويدقق عبارة ابن مالك في باب « التوكيد » في مسألة « مما يختص به كلا وكلتا » .

قال ابن مالك : (قد يؤكدان ما لا يصح في موضعه) ، نحو : « اختصم الرجلان كلاهما » ؛ و« رأيت إحدى المرأتين كلتيهما » هذا مذهب الجمهور ، (خلافا للأخفش) والفرا ، وهشام ، وأبي علي في منعهم ذلك ؛ لعدم الفائدة ... ، ولعدم سماعه من العرب .

واحتج المجيزون بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال ، نحو : « قام القومُ كُلُّهم أجمعون أكتعون » .

والقول بعدم الفائدة ممنوع ، لأن الموضع صالحٌ للجمع ، فلعل السامع يُقدِّرُ غلطه فيرفع توهُّم الغلط بذلك ، قاله المصنف ، واعترض بأنّ هذا ليس أحدَ القسمين المذكورين في التوكيد المعنوي ، فيلزمه : إمّا نقض الحدِّ ، أو إلغاءُ هذا المعنى .

كما دقق عبارة ابن مالك في حدِّ النعت : وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً .

فقال الشيخ خالد : لو زاد المباين للفظ متبوعه لكان أحسن ، لئلا يدخلَ بعضُ أفراد التوكيد اللفظي في نحو : « جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ » ، فإنّ الفاضل الثاني يصدق عليه أنه مقصود بالاشتقاق ، إلا أن يراد بالمقصود بالاشتقاق المقصود بحكم المشتق ، فلا يدخل .

كما ينبه على سهو من ابن مالك إذا أحال على غير موجود في موضعه .

ففي باب « عطف البيان » عند مسألة : ما يشارك فيه عطف البيان النعت وذكر « التوضيح » .

فقال الشيخ خالد : على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح فكيف يحمل عليه هنا .

ثم هو يوازن بين آراء ابن مالك في التسهيل بغيرها ، يقول في باب « إنّ وأخواتها » ، قال ابن مالك : (ولا يجوز نحو : « إنّ قائماً الزيدان » ، خلافاً للأخفش والفراء ، ولا نحو : « ظننتُ قائماً الزيدان » خلافاً للكوفيين) .

قال الشيخ خالد شارحاً : في إجازتهم ذلك بناءً على أصلهم في جواز : « قائمٌ الزيدان » بدون نفي أو استفهام .

قال المصنف : « والصحيح أن يقال : إن إعمال الصفة عملَ الفعل فرعٌ على إعمال الفعل ، فلا يستباح إلاّ في موضعٍ يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز « قائمٌ الزيدان » جواز هاتين المسألتين » ولهذا قال المصنف : لا يجوز ، وإن كان سبق له هناك أنّه قال : لا يجري هذا المجرى باستحسان إلاّ بعد استفهام أو نفي .

ثم هو ينبه ابن مالك في باب « التنازع » عند قوله : (ونحو : « ما قام وقعد إلاّ زيد » محمول على الحذف) العامّ ، والأصل : ما قام أحدٌ وقعد إلاّ زيدٌ ، فحذف « أحدٌ » لفظا ، واكتفى بقصده ، ودلالة المعنى والاستثناء عليه ، وفاعل « قعد » ضمير « أحد » المقدَّر ، ولذلك لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، كذا قال المصنف في شرحه ، ويلزم عليه حذف الفاعل ، فإنّ « زيداً » على هذا بدل .

وفي باب « تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك » عند مسألة : حكم المصدر الذي يلي « إمّا » ... نحو : « أمّا علماً فعالمٌ » .

ذكر ابن مالك بأن الحجازيين ينصبون المصدر ، والتميميين يرفعونه ، والنصب على تقدير : إذ ذكرت ، والرفع على تقدير : إذا ذُكِرَ .

فقال الشيخ خالد : هذا تقرير كلامه ، وعليه انتقادات :

أحدها : أنَّ هذه المسألة تكرَّرت له ، فإنه ذكرها في باب الحال

الثاني : أنّ كلامه هنا مخالف لكلامه هناك من وجهين :

الوجه الأول : أن كلامه هنا يقتضي أن الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف والتنكير ، وقال هناك : وللحجازيين في المعرف نصب ورفع .

الوجه الثاني : أنه أورده هناك على أنه حال ، وذكر هنا بتقدير : إذ ذكرت .

الانتقاد الثالث : لم يحكِ هنا خلافاً في تقدير : إذ ذكرت إذا نُصب ، فأوهم أن ذلك اتفاقٌ .

انتصاره لابن مالك :

وكما كان للشيخ خالد استدركات على ابن مالك ، كانت له انتصارات ، وأول انتصار له هو اختيار الشيخ خالد لكتابه التسهيل ليشرحه وضمنها فيه فقال : دافعاً ما يرد على عبارة ابن مالك .

ـ في باب « الحال » مدافعاً عن ابن مالك في مسألة « وقوع المعرّف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة » ، نحو : « مررت بالقوم ثلاثتهم » ... وهكذا إلى العشرة ... فإن قلت : ظاهر كلامه أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها ، وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز .

قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خصَّ الإضافة بالذكر ، لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : (ومنه) .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضا استواء الحالية ، والتبعية فى المعنى كذلك ، بل إذا نصبته على الحال فيكون المعنى : « مررت بهم في حال أنهم ثلاثة ليس معهم غيرهم » ، وإذا جعلته توكيداً ، فالمعنى : « مررت بالثلاثة كلِّهم » فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم .

قلت : أجيب عنه ، بأنّ المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنّ » في نحو : « أوّلُ ما أقول : إني أحمد الله » ووقع في الكافية ، وشرحها : أنّ الرفع على البدل ، والتحرير .

- ثم هو يقرر حقّ ابن مالك في وضع المصطلح ، إذ خالف ابن مالك - في باب « التمييز » - اصطلاح النحويين ، بأن جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك ، فخالف اصطلاحهم ، وهو : أن التمييز من المنتصب عن تمام الكلام .

فقال الشيخ خالد : ولا حجر في الاصطلاح ، بل جاء بقول ابن عقيل فقال : قال ابن عقيل : « ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب » .

- ثم هو يدافع عن وجهة نظر ابن مالك ، وينتصر له على أبي حيان في مسألة « إضافة المميز إلى تمييزه » .

قال ابن مالك : (ويجره بالإضافة إن حُذف ما به التمام ، إلاّ إن كان تنويناً ظاهراً في غير : « ممتلئٍ ماءً ، ونحوه ، أو مقدّرا في غير : ملآنَ ماءً ، وأحدَ عشرَ درماً ، و﴿ أنا أكثر منك مالاً ﴾ ونحوه) .

قال الشيخ خالد : ممّا فيه تنوين مقدّرٌ لا يُفرضُ حذفهُ للإضافة ، أمّا « مَلآن ماء » ونحوه فإنّه مقدّر الإضافة إلى غير التمييز ، أي : ملآنُ الأقطار ماءً .

وأمّا أحد عشر وبابه ، فلا تجوز فيه الإضافة ؛ للزوم تنوينه تقديراً .

وأمّا « أكثرُ مالاً » ونحوهُ مما وقع فيه التمييز سببياً بعد أفعل التفضيل ، فهذا لا تجوز فيه الإضافة ، للزوم تنوينه تقديراً ، كذا علّل المصنف في المسألتين .

قال أبو حيان ... « والذي أقول أنه ليس في أحد عشر ، ولا في أفعل التفضيل تنوينٌ مقدّرٌ ، لأنّ أحدَ عشر مبني ، وأفعل التفضيل لا ينصرف ، والذي مُنِعَ الصرف مُنعَ التنوين » انتهى .

فقال الشيخ خالد : وفيه نظر ؛ لأنّ غير المنصرف ممنوع التنوين لفظاً لا تقديراً كما صرح به غير واحد من النحاة .

- وأيضا - في باب « العدد » - اعترض على ابن مالك قوله : « لم يميز بالمائة إلاّ ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما .

وجاء المعترض باعتراضين أردفهما بإجمال : أن المصنف خلط المتفق عليه بالمختلف فيه ، وما ثبت بما لم يثبت .

فقال الشيخ خالد : ويمكن الجواب عن الأول : بأن يحمل ما في الشرح على لغة الأكثر ، وما في الأصل على مقابله .

وعن الثاني : بأن المصنف في درجة الاجتهاد ، والمجتهد لا يُقلِّدُ غيره ، ولا يتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدّمَهُ ، كيف وقد قال في هذا الأصل : « وإذا كانت العلوم منحاً إلـهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ما عَسُرَ على كثير من المتقدمين » .

وهكذا كان الشيخ خالد يقرر لابن مالك حقه في الانفراد بالرأي .

- ثم هو ينتصر له ويرجح رأيه على رأي النحاة ، يقول ابن مالك في « أم المنقطعة : (والمنطقة ما سواها ، وتقتضي إضراباً مع استفهام ودونه) .

فقال الشيخ خالد : أي : دون استفهام ، فتقتضي إضراباً مجرّدا عن استفهام ، فتقدر بـ « بل » وحدها ، نحو : ﴿ أم هلْ تستوي الظلمات والنور ﴾ ، أي : بل هلْ .

قيل : ومذهب البصريين أنها تُقدرُ بـ « بل » والهمزة مطلقاً ، وذهب الكسائي ، وهشام الضرير من الكوفيين إلى أنها بمنزلة بل .

قال الشيخ خالد : والحق التفرقة كما ذكر المصنف .

- وقال ابن مالك في باب « ترخيم المنادى » : (ويحذف عجزه - مع الألف إن كان - العلم المركب - « اثني عشرة » أو « اثنتي عشرة ») فيقال : « يا اثْنَ ، ويا اثْنَتَ » ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا ، لأن العجز فيهما واقع موقع نون اثنين واثنتين ، ولذلك بُني لحلوله محل الحرف ، وأُعربَ الصَّدرُ لعدم حُلُولِه محلَّ الحرف .

ورد أبو حيان على ابن مالك في دعوى التركيب بأنه كان يلزم ألاَّ يُحذَفَ إلا عشر فقط كغيره من المركبات .

فأجاب عنه الشيخ خالد فقال : وأجيب : بأن فيه شيئاً مِنْ التركيب .

- ويدفع عنه استعماله لفظ يُحْتَمَلُ خلاف ، كقوله في باب « الصفة المشبهة » : (والأصح أن يُجعَلَ اسمَ مفعولِ المتعدي إلى واحدٍ من هذا الباب) .

قال الشيخ خالد : وقوله على : (الأصح) يشعر بخلاف في المسألة ، قال أبو حيان : « ولا نعلم أحداً منعها » .

قال الشيخ خالد : وهذا لا يقدح في كلام المصنف ، فإنّ من حفظ حجّةٌ على من لا يَحفَظُ .

- وذكر ابن مالك من موانع الصرف في الاسم فقال : (ويَمنعُ صرفَهُ أيضاً عدلُهُ صفة ، أو كصفةٍ ، أو كعلمٍ) .

قال الشيخ خالد : وإنما اقتصر على قولين ، وهما كصفة أو كعلم ، لكونهما أعدلَ الأقوال ، ولكونهما في درجة واحدة عطف بـ « أو » على معنى : أنّك مخير أن تأخذ بأحدهما شئت ، فسقط ما قيل : إنّ في كلامه إخلالٌ بقولين وتخييراً بين قولين ، وهو إحداث قولٍ لم يقل به أحدٌ من الفريقين .

فإن قلنا : قدّم القول بالصفة في قوله : (عدله صفة) .

قلنا : تلك مسألة أخرى يدلك على هذا أنه سيقول : « فصلٌ : العدلُ المانع مع الوصفية مقصورٌ على أُخَرَ ، وعلى : مَفْعَلَ وفُعَالَ » .

ثم يقول : والمانعُ مع شبه العلميّة أو الوصفية في « فُعَلَ » توكيداً .

- ودفع الشيخ خالد عن ابن مالك تهمة تلفيق مذهب من خلال مذهب البصريين والكوفيين ... في مسألة « نصب الفعل المضارع بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ... » :

قال الشيخ خالد : وسميت هذه اللام مؤكدة ؛ لأنها تفيد نفي الفعل على وجه لا يستفاد بدونها ، فمعنى : « ما كان زيدٌ ليفعل » : ما كان زيدٌ مقدّراً ، أو مستعداً لذلك ، وهو أبلغ في النفي من قولك : « ما كان زيدٌ يفعلُ » ، وليست زائدةً كما قال ابن المصنف في شرح الألفية ، لقول أبيه

في شرح هذا الكتاب ، إنها لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، لكنها لمّا كان الكلام يصحُّ مع إسقاطها أطلق عليها اسم الزائدة مجازاً ، وإنما هي لام اختصاصٍ دخلت على الفعل على معنى : ما كان مقدراً ، أو مهيئاً ، أو مستعداً لكذا .

وبهذا سقط ما قيل : إنّه لَفَّقَ من مذهب الكوفيين والبصريين مذهباً ؛ لأنه قال : إن اللام مؤكدة الخبر ، وهذا مذهب الكوفيين الذين لا يقدّرون محذوفاً ويجعلون ما دخلت عليه هو الخبر .

وقال : إنّ النصب بأن مضمرة ، وهذا مذهب البصريين الذين يقدِّرون حذف الخبر ، واللام متعلقة بذلك المحذوف ، فتقدير : ما كان زيدٌ ليفعل : ما كان زيدٌ ليفعلَ ، أو نحو ذلك .

ـ اهتم الشيخ خالد الأزهري بتخريج المعاني للكلمات الغريبة ، وشرح معاني التراكيب اللغوية ... في متن التسهيل ... .

يقول في باب « شرح ماهية الكلمة ... » عند قول ابن مالك : (وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء) : وهو لغة : الإيجاد .

واصطلاحاً : إيقاع معنى بلفظٍ يُقارنه في الوجود ، كإيقاع التزويج : بزوّجت ، والتطليق : بطلّقت ، والبيع : ببعتُ ، والشراء : باشتريت .

فهذه ماضيةٌ لفظاً ، حاضرةٌ ومعنىً .

وقال ابن مالك في حد الجمع : (والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين ...) .

قال الشيخ خالد : المراد بالجعل : تحديد الناطق حالةً للاسم لم يوضع عليها ابتداءً .

ـ وقال ابن مالك (وعليين) مما ألحق بجمع المذكر السالم ، قال الشيخ خالد : لأنه جمع « علِّي » سمي به أعلى الجنة .

ـ وقال ابن مالك : (وربما نال هذا الاستعمال) ـ وهو الجمع بالواو والنون ـ (ما كُسِّرَ) مما عوِّض من لامه هاء التأنيث ، نحو : « ظُبة جُمعت على ظبين ... والظبة : طرفُ السيف والسهم ... (ونحو رِقة) : وهي الفضة ، وحِشة : وهي الأرض الموحشة .

ـ وفي باب « كيفية التثنية وجمعي التصحيح » في مسألة : تثنية غير المقصور والممدود تلحقه العلامة دون تغيير ، وغير المقصور والممدود الموصوف ـ المهموز غير الممدود كـ « رشأ » : وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى .

وقال ابن مالك : (وصححّوا مِذْرَوَين) فقال الشيخ خالد مخرجاً معناها ، وهما ـ كما قال ابن قتيبة ـ طرفا كل شيء ، وقال ابن مالك : (وثنايين) قال : وهما طرفا العِقَال .

وقال : لو كانت « فعلَةُ » المعتلة العين صفة ، نحو : « جوْنة » وهي : السوداءُ أو البيضاء .

وقال ابن مالك : (واتُّفِق على عِيَرَات) بفتح الياء جمع « عِير » : وهي الإبل التي عليها الأحمال .

وفي باب « المبتدأ والخبر » ... مثّل في مسألة : إن ولي معطوفاً بالواو على مبتدأ فعلٌ لأحدهما ـ أي للمبتدأ ، أو لما عطف عليه ـ واقع على الآخر .. بـ :

« عبد الله والريح يباريها » ثم قال : والمباراة : المعارضة ، يقال : يبارى فلانٌ فلاناً ، أي : يعارضه .

ـ واهتم أيضاً بغريب كلمات الأمثال المستشهد بها ... كقول العرب : « إن ذَهبَ عَيْرٌ فعيرٌ في الرهط » .

فقال : عيرُ القوم : سيدهُم ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته .

والرهط : ما دون العشرة من الرجال ، لا تكون فيهم إمرأة .

ـ كان يفسر بعض استعمالات العرب ... ففي مسألة : ما يغني ظرف الزمان عن خبره ، مثّل بقول العرب : « الليلة الهلال » معلّلاً : لأنّ الهلال يكون ظاهراً ثم يستتر، ثم يظهر ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث .

ـ وأجمل ما في تفسير المعنى لتوضيح وظيفته النحوية يقول عند قاعدة : (ونَصْبُ اليوم إنْ ذُكِرَ مع الجمعة ، ونحوها مّما يتضمن عملاً) كالسبت ، والعيد ، والفطر ، والأضحى ... ففي

الجمعة معنى : الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى : العود ، وفي الفطر معنى : الإفطار ، وفي الأضحى معنى : التضحية ... وهذه المعاني تصلح للكينونة في اليوم فيكون اليوم ظرفاً لها .

- وفي باب الإضافة قال : وهي لغةً : الإمالة ، ومنه قولك : أضفت ظهري إلى الحائط ، أي : أملتُهُ ، وتطلق اصطلاحاً على النسبة .

- اهتم خالد الأزهري في باب « العدد » بتخريج معاني ... « عريب » ... و« ديار » وأخواتهما ، ولم يهتم أحد من الشراح : المساعد - المرادي - الدماميني - السلسيلي - التنسي .

- كما شرح معاني الأفعال في باب « أبنية الأفعال » ، نحو : فرجن الدّابة : إذا عمل فيها بالفرجون ، وهي المحسة ، ونحو : قَرْمَصَ - في الرباعي - إذا حفر القرموص .

وفي المحكم : القرموص والقراميص : حفرة يستدفئ فيها الإنسان من البرد .

- كما كان يفسر التراكيب النحوية معنىً لتقريبها استعمالاً ... قال ابن مالك في باب « الظرف » : (يلحق - بالظرف - سماعاً إن دل على قُربٍ ، أو بعدٍ ، نحو : « هو مني منزلة الشغاف ، ومناط الثريا ») .

فقال : الشغاف - بالشين والغين المعجمتين : غلاف القلب ، وهي جلدة دونه كالحجاب ، يقال : « شَغَفَهُ الحبّ » ، أي : بلغ شغافه ، والمناط : مَفْعَلٌ من ناط الشيء ينوطُهُ نوطاً : عَلَّقَهُ .

- كما اهتم الشيخ خالد بالتعريف بالأعلام ... عند ذكرهم ... قال في باب « كيفية التثنية والجمع على حدّه » ... ومثال ما لم يتفق فيه اللفظ « الخبيبون » في « خبيب » وأصحابه ، وخبيب لقب عبد الله بن الزبير .

- وقال ابن مالك : (ويسوغ في « لجبة » القياسُ ، وِفاقاً لأبي العباس) فأكمل الشيخ خالد : محمد بن يزيد المبرِّد .

- اهتم الشيخ خالد بمقابلة نسخ متن التسهيل لابن مالك ... يقول في باب « العلم » ، قال

ابن مالك : (ومن العلم اللَّقب ، ويتلو غالباً ...) .

قال الشيخ خالد : وسقط في بعض النسخ قوله : (غالباً) .

- كذا في باب أفعل التفضيل ذكر أن قول ابن مالك : (وشذ أظْلَمِي وأظْلَمُهْ) ساقط فقال : وهذه المسألة ساقطة من بعض النسخ .

- وفي باب اسم المصدر ذكر مسألة : مساواة المصدر - النائب عن فعله - اسم الفاعل في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به .

ثم قال : وهذه النسخة لم يشرحها المصنف ، ولا أبو حيان ، وأثبتها ابن المُرحِّلِ في نسخة كتبها بخطِّه ، وتابعوه عليها .

- وفي باب « الظرف - المفعول فيه - » في مسألة : اللغات في « لدن » قال الشيخ خالد - رحمه الله - : وفي بعض نسخ التسهيل لغة عاشرة ، وهي : « لَتِ » بفتح اللام ، وكسر التاء ، وفي ثبوتها وقفة .

* * *

تمهيد

كان شرح ابن مالك « للتسهيل » أساساً لشراحه اللاحقين ، إذ اعتمدوا - في الغالب - عليه ، لذلك تكاد تكون شروحهم متشابهة ، حتى ليظنّ أنّ بعضهم ناقلاً عن بعض نقلاً حرفياً .

ولكن الواقع أن الجميع اعتمدوا مصدراً واحداً ، قد يتوسع المتأخر في شرحه ، ويزيد شيئاً على ما تقدم عليه من شروح،متأصّلاً بشرح ابن مالك،متفرعاً بآراء الشارحين ، هذا ما بدا لي في باب « نائب الفاعل » عند موازنة شروح : ابن مالك ، والشيخ خالد الأزهري ، والمرادي ، وابن عقيل ، والدّماميني .

الموازنة بين شرح التسهيل لابن مالك ، وشرحه للأزهري ، والمرادي ، وابن عقيل ، والدّماميني :

جملة ما تشتمله الموازنة ، وتوضح ما يتصل به في الشروح المختارة ما يلي :

١ ـ ترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي :

ذكر ابن مالك أسباب ترك الفاعل فقال :

١ - يُترك الفاعل لغرض لفظي ، والسبب :

أ - قصد الإيجاز ، نحو : ﴿ ومن عاقب بمثل ما عُوقب عليه ثُمَّ بُغي عليه ﴾ .

ب - موافقة المسبوق للسابق : كقول بعض الفصحاء : من طابت سريرته حُمِدَت سيرته .

ج - إصلاح النظم ، كقول الأعشى :

عُلّقتها عَرَضا وعُلِّقَتْ رجُلا ... غَيْري وعُلِّق أخرَى غَيرَها الرجلُ

٢ - ولغرض معنوي : كقوله تعالى : ﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ :

أ - فتُرك الفاعل لكونه معلوماً ، وناب المفعول به .

ب ـ وتركُ الفاعل إن كان غير معلوم : ومنه ما يرد من قول بعض الرواة : روي عن النبي ﷺ كيْت وكيت .

ج ـ ويترك الفاعل إن قصد المتكلم عدم تعيينه : كقوله تعالى : ﴿ إذا حُيِّيتم بتحيةٍ فَحيُّوا بأحسن منها .

د ـ ولتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول ، كقول النبي ﷺ : « مَنْ بُلي منكم بهذه القاذورة فليستتر » .

هـ ـ وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل ، كقولك : أُوذِيَ فلانٌ ، إذا عظمته واحتقرت من آذاه .

و ـ ومنها الستر على الفاعل خوفاً منه ، أو خوفاً عليه ... ولم يُمثِّل له ابن مالك .

المرادي : بدأ الباب بذكر سبب تسميته باب « نائب الفاعل » فقال : « باب النائب عن الفاعل » هذا اصطلاح المصنف في ترجمة باب المفعول الذي لم يسم فاعله ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

ثم تتبع ابن مالك نصّاً وتمثيلاً في جميع الأغراض وسببها حتى إنه جاء بالآيات القرآنية ، والأبيات الشعرية التي استشهد بها ابن مالك تماماً .

أما الدماميني ... فنقل عن المرادي سبب ترجمة ابن مالك الباب بـ « نائب الفاعل » ، إلاّ أنه في إصلاح النظم ..ـكغرض من أغراض ترك الفاعل-جاء بشاهد مخالف لما استشهد به ابن مالك ، فقال : وتصحيح الوزن كقوله :

وما المال والأهلون إلا وديعة ... ولا بد يوماً أن تـرد الودائـع

فإنه لوقال : أن يرد المودعون انكسر الوزن ... ، ولو بُني الفعلُ للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة ، ولم تناسب الإسجاع ، نحو : « الحمد لله الذي توالت آلاؤه ، وعُرفت نعماؤه » .

ثم مثل بما مثل به المصنف في ترك الفاعل لغرض معنوي ، كالعلم بالفاعل ، وأمّا الجهل به ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » إذا لم يعرف من ضربه ، قال ابن هشام ، وفيه نظر ، لأن الجهل به إنما يقتضي ألاّ يصرح باسم الفاعل إلاّ أن يحذف ، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره ، مثل سأل سائل ، وسام سائم ، وهذا لا يعوزك في وقت « ما » .

قلت : حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص أنه رأى بخط والده الإمام تقي الدين السبكي ـ رحمه الله ـ ما نصه : يقال : جاء شيءٌ ، ولا يقال : جاءَ جاءٍ ، وإن كان الجائي أخص من شيءٍ ، لأن جاء مسند ، والمسند إليه الفاعل ، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند ، فمتى عرف المجي فلا يبقى في الإسناد فائدة ، والشيء قد لا يعرف مجيئه .

قال : وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه ، نحو : أتاني آتٍ .. وكلامنا إنما هو في : « جاء جاءٍ » من غير إرادة شيء خاص ، وعلى هذا يندفع النظر المذكور فتأمله .

ثم تابع ابن مالك في ذكر الأغراض المعنوية التي يُحذف لأجلها الفاعل ، ومثل بما مثّل به المصنف ثم قال : وهذا في الحقيقة من وظيفة علم المعاني لا من وظيفة علم النحو .

أمّا ابن عقيل : فذكر الأغراض التي يترك لأجلها الفاعل باختصارٍ شديد ممثّلاً بما مثل به ابن مالك .

أما الشيخ خالد ... فذكر ما ذكره ابن مالك من الأغراض ، ومثّل بما مثل به ابن مالك ولم يخرج عنه ، ولو أنه اختصر في ذكر باقي الأغراض التي يُحذف من أجلها الفاعل ... وهي : ج ـ د ـ هـ ـ و .. عند ابن مالك .

حكم نائب الفاعل :

قال ابن مالك : وأشرت بقولي « جاريا مجراه في كل ما له » إلى أن النائب عن الفاعل يخلفه الرفع ووجوب التأخر عن الرافع ، والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه .

قال المرادي ... بعدما ذكر ما ذكره ابن مالك في أحكام نائب الفاعل ، وزاد : ولكنه لا يجري مجراه في العامل ، لأن نائب الفاعل لا يرتفع إلاّ بالفعل واسم المفعول .

وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرف مصدري خلاف .

أمّا الدماميني : فذكر ما ذكره المرادي تماماً .. لم يزد ولم ينقص وكأنه نقل عنه .

أما ابن عقيل : فقال ما قاله ابن مالك تماما .

وأمّا الشيخ خالد : فلم يخرج عن حكم ابن مالك في شي .

ما ينوب عن الفاعل :

١ ـ مفعول به ، نحو : « ضُرِب زيدٌ » .

٢ ـ جار ومجرور ، نحو : « غُضِبَ عليه » ، ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة ، لأن الفاعل قد يكون مجروراً ، نحو : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ .

٣ ـ أ ـ المصدر لغير مجرد التوكيد ، فلا يقل في مثل : ضَلَّ زيدٌ ضلالاً : ضُلَّ ضلال ، لعدم الفائدة ، بخلاف قام في الدار زيدٌ قياماً طويلاً ، أو قومةً أو قومتين ، فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة .

ب ـ المصدر الملفوظ به ... ولم يمثِّل له المصنف ، بل قال : على أن المنوي مدلولاً عليه بالعامل لا ينوب ولا سبيل إليه ، لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود .

ج ـ أو مدلول عليه بغير العامل جاز الإسناد إليه كقولك : بلى سير سيرٌ ، لمن قال : سِيرَ سيرٌ ، إذ الفعل يدل على الذي لمجرد التوكيد ، والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نُوي ولم يلفظ به .

ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوي مطلقاً يمتنع أن يقال ابتداءً ضُرِبَ ، أو نحو ذلك ، وفي كلام الزجاجي إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك ؛ لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه .

قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمار

المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد : قُعِد ، وضُحِكَ من غشر شيء يكون بعد هذا الفعل .

ثم ادعاؤه ـ الزجاجي ـ أنه مذهب سيبويه فاسدٌ ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِد ، ولمتوقع السفر قد سُوفِر ، أي قد قُعِدَ القعود ، وقد سوفر السفر الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر ، هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح .

٤ ـ الظرف المختص ... قال ابن مالك : أو قيدت الظرف بكونه مختصاً تنبيهاً على أنّ غير المختص لا يصلح للنيابة ... فلا يقال في سرت وقتاً : سير وقتٌ لعدم الفائدة .

وقيدته بالتصرف تنبيهاً على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة ، كـ « سَحَر » معيناً ، وثمَّ فلا يقال في أتيت سحَر ، وجلست ثمّ : أُتِي سحر ، وجُلِس ثم ؛ لأن الظرفية لا تفارقهما .

وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي ، وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف .

وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿ ليُجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ ، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به .

المرادي ... ذكر ما ينوب عن الفاعل تدرجا مع ابن مالك حتى إذا وصل إلى نيابة الجار والمجرور قال : وظاهر كلامه أن الجار معاً في موضع الرفع .

قيل : وهذا لم يذهب إليه أحد ، ومذهب البصريين أن المجرور في موضع رفع بالفعل ، وسواء عندهم أكان الحرف زائدا ، نحو : ما ضرب من أحدٍ أم غير زائد .

واستطرد المرادي في شروط الحرف حتى ذكر أن له مذاهب أربعة ... توسع بذكرها وذكر أصحابها حتى انتهت المسألة بتنبيه حكاه عن أبي جعفر النحاس ، وهو اتفاق النحويين ـ بعد الخلاف الذي ذكره ـ على أن هذا الجار والمجرور في نحو : سير بزيد لا يتقدم ... ثم ذكر علل

ذلك ، ومخالفة السهيلي ، واستطرد بذكر رأي الحباب في شرح الجزولية حول « حروف الجر » وبناء الفعل لها ، وهو استطراد خرج بالمرادي عن المسألة ، ثم عادوا نصب مرة أخرى إلى ذكر باقي مواضع النيابة ، فعدّد باقيها كما عدّدها ابن مالك ومثل لها تمثيله ، ووقف عند اختصاص المصدر فقال : وأجاز سيبويه اختصاص المصدر بنعت مقدر ، فتقول : سير بزيد سيرا إذا أردت به نوعاً من السير ، فتحذف الصفة لفهم المعنى ، ثم عاد واستطرد بآراء العلماء في مسألة نيابة المصدر المؤكد .

أمّا الدماميني : بعد سرده لما ينوب عن الفاعل كما قال ابن مالك فقد استطرد استطراد المرادي في الكلام على نيابة الجار والمجرور ، ، ثم انتقل إلى نيابة الظرف المختص ، وشرحه كما شرحه ابن مالك ، ونقل الخلاف فيه عنه أيضاً .

أمّا ابن عقيل : فكان طريف النقل عن ابن مالك ... يعمد إلى المسألة والتمثيل عنها بما مثل به المصنف ، والتعليق أيضاً بما علّل به ابن مالك .

كذا الشيخ خالد سار على نهج ابن مالك في ذكر ما ينوب عن الفاعل إلّا أنه عند ذكر المصدر المدلول عليه بغير العامل ، قال : كأن وقع في جواب سؤال ، نحو : « بلى سير » جواباً لمن قال : ما سير سيرٌ شديدٌ لفظاً مع وجود المُسَرَّحِ لفظاً أو تقديراً ، وهذه المسألة لم يتعرض لها المصنف في الشرح .

وفي مسألة نيابة المفعول الأول من المفعولات مطلقاً بحثها ابن مالك من جهة :

١ ـ عدم امتناعها إن أُمن اللبس .

٢ ـ منعها إن خيف اللبس .

٣ ـ منع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وأعلم ، والصحيح جوازه إن أمن اللبس .

٤ ـ لا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفراء .

٥ ـ عدم نيابة التمييز عن الفاعل .

٦ ـ ولا يجوز كين يقام ، ولا جعل يفعل خلافاً للكسائي والفراء .

المرادي : ذكر مواضع جواز نيابة المفعول الأول وغيره بشرطهما ... ممثلاً بما مثل ابن مالك ، إلا أنه استطرد أيضاً بمذاهب ذكر في آخر استطراده أنها ضعيفة ، ولكنها تقدح في قول ابن مالك .

أمّا نيابة ثاني المفعولين من باب ظن ، فذكر امتناع بعضهم له وقال : هو اختيار الجزولي ، وابن هشام الخضراوي ، وذكر إجازةً بعضهم ، صححها ابن مالك ... ثم استطرد في هذه المسألة ذاكرا العامل إذا أقيم أحدهما وبقي الآخر منصوباً فاختلفوا في ناصبه .

ثم ذكـر نيابة الثاني والثالث في باب أعلم ، ذاكـراً امتناعه عند أكثر النحويين معلّلاً سبب المنع ، وفي مقابله ذكر المجيزين ومن بينهم ابن مالك .

ثم منع ـ كما منع ابن مالك ـ نيابة خبر كان مستدلاً بقول ابن مالك في شرح التسهيل ، وذكر اختلاف النحويين في « كان » الناقصة .

ثم ذكر نقل ابن مالك عن الكسائي نيابته للمميز ... وذكر أن ابن إصبع والصفار نقلا عنه أيضاً ... وهو مخالف لنقل ابن عصفور .

كذا ذكر عدم إجازة كان للمفعول إذا كان خبرها جملة اسمية ، أما إن كان خبرها جملة فعلية ، فذهب الكسائي والفراء إلى جواز بنائها للمفعول .

أمّا الدماميني : ذكر ما ذكره ابن مالك من مسائل نيابة غير الأول من المفعولات ... وعلق على إطلاق بعضهم المنع في باب « ظن » و« أعلم » فمنعوا إقامة الثاني من نحو قولك : « ظننت زيداً قائماً » ، والثالث نحو قولك : « أعلمت زيداً عمرا منطلقاً » ... قالوا : لأنه مسند إلى المفعول الأول في باب ظن ، وإلى المفعول الثاني في باب أعلم ، فلو أقيم مقام الفاعل ، والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز ... وذكر بعد ذلك نظرًا للرضي في قولهم هذا ، واستطرد كاستطراد المرادي في ذكر آراء المانعين .

ثم علّق على عدم نيابة خبر كان نقلاً عن ابن مالك حكايتها عن السيرافي ، وكذا مسألة نيابة المميز عن الكسائي لم يخرج عن شرح ابن مالك ، ناسباً اختلاف الكسائي والفراء في توجيه المسألة ، معلّقاً : وهذا من الفراء مشكل ، لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال ذلك ، لأن

الفعل هناك مبني للفاعل ، وأمّا هنا فهو مبني للمفعول ، لأنّا نقول هو يقول بذلك أيضاً في نحو : ضربا ، وقتل غلامك .

أمّا ابن عقيل : ذكر ـ أيضاً ـ المسائل التي ذكرها ابن مالك في مسألة نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً ، ممثلاً بما مثل ابن مالك .. ذاكرًا بعض من أطلق المنع في باب ظن وأعلم منهم ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور ، والأبذي ، والجزولي في باب « ظن » .

ووجه اختيار ابن مالك الجواز في « ظن » و« أعلم » ـ أنه مذهب قوم ـ القياس على جواز : أُعطي درهمٌ زيداً ، فلا خلاف ـ كما زعم ابن مالك ـ في جوازه .

ثم نقل عن ابن مالك مسألتي نيابة خبر كان المفرد والخلاف فيه ، وعدم نيابة المميز خلافاً للفراء .

أما الشيخ خالد : فلم يخرج عن شرح ابن مالك إطلاقاً ، بل سار معه خطوة بخطوة تمثيلاً وتعليقاً ناقلاً عمن سبقه ـ المرادي ، وابن عقيل ـ آراء المخالفين وأسمائهم في كل المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذه المسألة ، وهي نيابة غير المفعول الأول ، وكذا عدم نيابة خبر كان ولا مُميِّز ، وعدم إجازة ـ كين يقام ـ وجُعل يفعل خلافاً للفراء والكسائي فيهما .

كيفية صوغ الفعل المبني للمفعول :

ذكر ابن مالك كيفية صوغ الفعل لما لم يسم فاعله فذكر :

١ ـ يضم أوله مطلقاً ، ماضياً ومضارعاً .

٢ ـ يضم أوله وثانيه ، إن كان الماضي مفتتحاً بتاء مزيدة .

٣ ـ يضم أوله وثالثه إن كان الماضي مفتتحاً بهمزة وصل .

٤ ـ يُحرك ما قبل الآخر ـ لفظاً أو تقديراً ـ بكسر في الماضي ، وفتح في المضارع .

وتقديراً إن اعتلت عين الماضي الثلاثي الموازن انفعل أو افتعل فيكسر ما قبلها بإخلاص أو

إشمام ضم ، أو إخلاص الضم .

٥ ـ يمنع الإخلاص عند خوف اللبس .

٦ ـ كسر فاء « فُعِل » ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغة .

٧ ـ إشمام فاء المدغم قليلاً .

٨ ـ شذ في « تُفوعل » : تِفيعِل .

٩ ـ ما تعلق بالفعل وليس بفاعل ، ولا شبيه به ، ولا بنائب عنه فمنصوب لفظاً إن لم يدخل عليه جار ، فإن دخلفمحلاً .

١٠ ـ ربما رُفع مفعول به ونصب فاعلٌ لأمن اللبس .

المرادي : سار مع ابن مالك في أحكام صوغ الفعل المبني للمفعول ... ولم يخرج عنه .

ومثّل للثلاثي المعتل العين ، ومثل لـ « انفعل » و« افتعل » مع ذكر أصولهم ، وأحكام اعتلالهم .

وفي كسر ما قبل العين بإشمام قال : وقرأ بهذا الوجه السبعة نافع وابن عامر والكسائي ، نحو : « غِيضَ » و« سِيءَ » .

وذكر المراد بالإشمام ـ ولم يذكره ابن مالك ـ فقال : أن تشاب الكسرة شيئاً من صوت الضم ، وليس هو المذكور في الوقف ، لأن ذلك لا يمكن هنا ، والاشمام هنا مسموع .

وهناك غير مسموع ، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه .

وعند قول ابن مالك : ويُمنع الإخلاصُ عند خوف اللبس ... شرحه ممّثلاً كابن مالك ، ثم قال : وفي إلزامه الاشمام نظر ؛ لأن إخلاص الضم فيما عينه ياء لا يُلبس ، وإخلاص الكسر فيما عينه واو لا يلبس ، وعبارته في الألفية تدل على جواز ذلك ؛ لأنه قال :* وإن بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ *

وهذا اللبس لم يذكره سيبويه بل أجازه ، ثم بين مواضع إجازته عند سيبويه ، واستطرد بذكر آراء المغاربة وغيرهم في هذه المسألة فأطال .

وفي إجازة ابن مالك كسر فاء ساكن العين قال المرادي : ولم يجزه الجمهور ، أمّا ساكن العين للإدغام فلم يجز الجمهور فيه إلاّ الضم ، وأجاز الكسر بعض الكوفيين ، وهو الصحيح ...

وعند قول ابن مالك : وما يعلق بالفعل ... لم يذكر ابن مالك أمثلته ، بل قال : وأمثلة ذلك بيّنة ، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها ... وذكرها المرادي مختصِراً .

ثم تابع مسائل الفصل مع ابن مالك مستطرداً بذكر آراء المغاربة ، واستشهد بأبيات ابن مالك نفسها على المسألة .

أمّا الدماميني ... في كيفية صوغ الفعل لما لم يسم فاعله فسار على نهج ابن مالك ممثلاً بالأفعال التي مثل بها ... ولم يخرج عنه في جميع المسائل التي ذكرها ابن مالك ... وما زاد فيه عليه فهو عينه ما ذكره المرادي ، تمثيلاً واستشهاداً .

أما ابن عقيل ... فسار أيضاً على نهج ابن مالك في تناول مسائل هذا الفصل .

إلا أنه في مسألة إشمام الضم قال : وإنما المراد به هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة ، ولهذا قيل : إنه ينبغي أن يسمى هذا روماً ، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام ، وهذا التفسير الذي ذكرته هنا هو معنى ما فسَّر به ابن خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه ... وهذا يوضح مصدر نقول المرادي .

ثم تابع ابن مالك في بقية المسائل ، وما زاد فلا يخرج عن شرح المرادي تمثيلا واستشهاداً .

أمّا صاحبنا فقد سار على نهج ابن مالك أفكاراً ، ونهج المرادي ، وابن عقيل شرحاً ... ولم يضف على ذلك شيئاً ، لا في تمثيله بالأفعال ، ولا استشهاده بالأبيات .

ثم ذكر ابن مالك في الفصل الأخير مسائل ، وهي :

١ ـ يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بـ :

أ ـ المنصوب . ب ـ أو كان ضميراً غير محصور .

٢ ـ الحكم في نحو : « ما ضرب عمرو إلاّ زيداً » عند غير الكسائي ، وابن الأنباري .

٣ ـ العكس في الحكم إن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل .

٤ ـ الحكم في نحو : « ما ضربَ عمراً إلاّ زيد » عند غير الكسائي .

٥ ـ منع الأكثرون تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو : « ضرب غلامُه زيداً » ، وصحة جوازه لسماعه .

المرادي : ناقش المرادي مسألة وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه من شرح ابن مالك ناسباً في نحو : « ضرب موسى عيسى » تعيُّن كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ، لابن السراج في أصوله ، ولأكثر المتأخرين ، ونازعهم ابن الحاج وردّ ذلك على ابن عصفور في مقربه ، وقال : لا محصول لما ذكروا ، ولا يوجد في كتاب سيبويه من هذه الأغراض الواهية .

ثم استطرد في مناقشة المسألة ...

وفي مسألة : « ما ضرب عمرو إلاّ زيداً » ذكر قول المصنف ثم قال : هذا نقل المصنف ، وقال غيره : ذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري ، أي أنه ليس الكسائي وابن الأنباري فقط .

وفي مسألة وجوب تقديم المفعول إذا حصر فاعله بإلاّ ... قال : هذا مذهب البصريين والكوفيين غير الكسائي ، ومن شواهده :

ما عاب إلاّ لئيمٌ فعل ذي كرم ولا هجا قط إلاّ جُبأٌ

والجبأ ـ بضم الجيم ـ : الجبان ، ولخص المسألة في ثلاثة مذاهب ... وأكمل على غرار ابن مالك شرحاً واستشهاداً .

أمّا الدماميني : فقد ناقش مسألة وجوب وصل الفعل بمرفوعه من خلال أفكار ابن مالك ، وتعليلاته فقال : يجب أن يكون المرفوع تالياً للفعل الرافع له بحيث لا يفصل بينهما فاصل ، وهذا هو الأصل ، لتنزل المرفوع منزلة الجزء منه ... ثم تابع شرحه مع شرح ابن مالك والمرادي .. من حيث نسبة الآراء ، والمخالفات ، مستطرداً في شرح الأمثلة مرجعاً القارئ إلى باب المستثنى ... ثم أكمل على غرار ابن مالك في الشرح والتمثيل ناقلاً عن المرادي استشهاده .

أما ابن عقيل : فناقش أفكار ابن مالك متسلسلاً معه فكرة فكرة مستعيناً بشرحه ، في الأمثلة والاستشهاد .. وما زاد عنه فهو نقلٌ عن المرادي ، أو أبي حيان .

أمّا الشيخ خالد الأزهري ... كابن عقيل تماماً تتبع ابن مالك متناً ، وشرحاً ، وتمثيلاً ... وأما مناقشة المسائل فناقشها من خلال نقله عن المرادي ... ولم أذكرها عنده ، ولا عند ابن عقيل والدماميني هرباً من الإعادة والملل .

والحاصل من هذه الموازنة أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ ساعد بشرحه التسهيل على تهافت العلماء لكتابه مستنيرين به ، فاعتمد الجميع عليه وعلى شرح أبي حيان إلاّ ما اختص به الأزهري من مزج المتن بشرحه ... والإيجاز دون الإطناب ، وشرح غريب اللغة في الشعر ، وبيان موضع الشاهد منه .

ورحم الله المرادي وأبا حيان ، فقد كان شرحهما مناراً لمناقشة المسائل من وجهة نظر المشارقة والمغاربة ، وخلاصة القول فإن كتاب التسهيل وشروحه عِقد انتظمت فصوصه ، فأخرجت لنا قلادة نحوية متكاملة .

وأخيراً :

فكان الجميع يذكرون الحدّ للباب كما عرّفه ابن مالك ، وانفرد المرادي والدماميني بعلة تسميته بنائب الفاعل .

كان الشراح حريصين على ذكر أحكام الباب كما وضعها ابن مالك معلّلين بما علّل ابن مالك ، أو المرادي ، أو أبو حيان ... فلم يخل شرح منها .

اهتم المرادي بذكر أصحاب اللغات التي لم يذكرها ابن مالك ، ونقلها عنه الدماميني ، وابن عقيل ، والأزهري .

السماع ، والقياس نبّه عليه ابن مالك ، وأيّده ... في الباب ، وتسابق عليه الشراح .

أما الآراء والنقول ... فأدمجها ابن مالك كثيراً في متن التسهيل ، فنجده يقول خلافاً للكسائي ، والفراء ... وغيرهم .

وقد نقل عنه الشراح ما نقله من هذه الآراء ، ثم توسعوا فيها نقلاً عن بعضهم البعض .

كان المرادي أكثر جرأة ومناقشةً للمصنف وتابعه من نقل عنه ، إذ نجد وجهات نظره تُعاد عند الدماميني ، وابن عقيل ، والأزهري .

والحقيقة أن هذه الموازنة أظهرت الخطوط العريضة بين الشراح وابن مالك ... أما التفصيل فيحتاج إلى جهد جهيد .

والحق : أن لكل منهم أسلوبه الذي تميز به ... جلّ ما هنالك لنا أن ننتصر لصاحبنا ـ الأزهري ـ لعيشنا معه مدة ليست باليسيرة ... خرجنا منها بأنه يكاد يكون أفضل شروحات التسهيل بلا منازع ، والله من وراء القصد .

* * *

* *

*

الجزء الأول من شرح
التسهيل للعلامة
نحوي عصره الشيخ
خالد الأزهري
[illegible] رحمه الله تعالى

الصفحة الأولى من المخطوطة
الأصل الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم عون الله الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري
بسم الله الرحمن الرحيم احمد الله على تسهيل الفوايد واشكره على تكميل
المقاصد واصلي واسلم على سيدنا محمد واله واصحابه الذين جمعوا
من عنونهن الالفاظ الشوارد ومكنوا من اقسامها وابدها كل ايد
وبعد فهذا ما تنفع بها الاخ الفاضل والخل الكامل ان اشرح
لك كتاب التسهيل على وجه الايضاح والتسهيل جامعا
على حل الالفاظ والتمثيل خاليا عن الدليل والتعليل مجردا
بالاصل مصونا عن الحشو والتطويل فاجبتك الى ما سالت على
وفق ما اخترت وسميته موصل الطالب الى نحو التسهيل
اثابك الله ثوابا جزيلا ومتعك من مزيده انه على ذلك قادر
وبالاجابة جدير هذا باب شرح ما هية الكلمة وشرح ما يتعلق
الكلام شرح ما يتعلق الكلام به الكلمة لفظ مستقل
دال بالوضع تحقيقا او تقديرا فقوله لفظ كجنس يشمل المهمل والمستعمل
والمفرد والمركب والمستقل وغير المستقل ويشمل ما دلالته
وضعية او عقلية او طبيعية وقوله مستقل فصل اول
اخرج به غير المستقل مما هو بعض اسم كيا النسب في زيدي
او بعض فعل كالف المفاعلة في ضارب فكل من اليا والالف
لفظ دال بالوضع وليس كلمة لعدم استقلاله لانه ليس
كلمة لا كلمة مستقلة وقوله دال بالوضع فصل ثان اخرج
كالمهمل كديز مقلوب زيد فانه دال على وجود الناطق به دلالة
عقلية واما على الاصح كالحلام ... دلالة ...



الصفحة الأولى من الجزء الثاني
من المخطوطة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

باب التابع وهو كل اسم جعل بمنزلة الاسم الاول عدمي فيخرج عنه (٤٢)
نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه شارك ما قبله في [illegible]
لانه ليس بتابع بل خبر من [illegible] شارك ما قبله في [illegible]
وهو بمنزلة الفصل الخرج به تمييز المنصوب نحو اشتريت رطلا زيتا
فانه ربما شارك ما قبله في اعرابه دون عامله لان عامل رطلا اشتريت
وعامل زيتا رطلا لا يقال على هذا خرج البدل لانه عامله غير عامل المبدل
منه لانا نقول المصنف يرى ان عاملهما واحد فيكون داخلا وشمل قوله
شارك ما قبله نحو عليك ورحمة الله السلام فانه شارك ما هو فاعله
تقديرا وشمل قوله في اعرابه الاسم والفعل والجمل فانها تشارك باعتبار
المحل وشمل قوله وعامله البدل فان المصنف يرى ان عامله وعامل
المبدل منه واحد [illegible] الفصل الثاني اخرج به المفعول الثاني
والحال والتمييز المشارك في العامل فانها تشارك ما قبلها في اعرابه وعامله
في بعض الصور لا مطلقا فتقول في المشارك اعطيت زيدا درهما
وضربت اللص مكتوفا وامتلأ الحوض ماء وتقول في خلاف المشارك
اعطي زيد درهما وضرب اللص مكتوفا وامتلأ الحوض ماء اي
التابع [illegible]

لانه اما ان يتبع بحرف او لا والاول عطف النسق والثاني اما ان يكون
على نية تكرار العامل فبدل او لا وهو بلفظ مخصوص فتأكيد او غير
مخصوص وهو مشتق فنعت او جامد فعطف بيان

[illegible] اي التابع [illegible]
ذلك نوعان ما لا مباينة فيه اصلا نحو بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب
فصل بين الموصوف والصفة بجواب القسم وليس الجواب اجنبيا
منه الا انه يتعلق به تعلق جواب الشرط بالشرط وما تباين من
وجه دون اخر نحو وارجلكم فمن نصبه او جره اذا اولنا انه فيهما عطف
على ايديكم لا على محل برؤوسكم فان الجميع عمل واحد قصد الاعلام بترتيبه
[illegible] بالخلاف [illegible] فاغتفر الفصل بعامله وامسحوا برؤوسكم بخلاف
قوله وقلت لقوم في الكنيف تروحوا عشية بتنا عند ماوان رزح
فانه فصل بين قوم ورزح بتروحوا وما تعلق به وذلك ضرورة [illegible]
الفصل بالمحض مباينته بان يكون اجنبيا وضابطه ما كان معمولا
لما بعد التابع او قبله من غير علقة او كان جملة لا ارتباط لها بالكلام الذي
التابع فيه بما قوله وقلت لقوم في الكنيف تروحوا عشية بتنا
عند ماوان رزح فالفصل فيه بتروحوا وما تعلق به بين موصوف
ورزح ضرورة ومن الفصل بين المؤكد والمؤكد بالعضد المباين
[illegible] فلا يفصل
بين كلهم واجمعون في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
ونحو [illegible] توكيد [illegible] فان الثاني توكيد لما الاول توكيد له
[illegible] فلا يفصل بين هذا والرجل
[illegible] ولا يقول ضرب هذا زيد الرجل [illegible]
[illegible] من الصفة [illegible] الشعرى العبور
[illegible] عن الصفة في قوله تعالى وانه هو رب الشعرى

تقول بلغت من اخويك عن العمرين رسالة اذا اخبرت عن التا التي تقع
من اخويك الى العمرين رسالة انا او عن اخويك قلت اللذان بلغت منهما
الى العمرين رسالة اخواك او عن العمرين قلت الذين بلغت من اخويك النهم
الى العمرين رسالة العمرون او عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين
رسالة متعدم الضمير وتصله لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول
الى الفصل وحسبك يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل واخبر
عنه بالالف واللام ان ... التي سوى المخبر عنه ... بالفعل
متصرف موجب يصاغ منه اسم فاعل او اسم مفعول صلة لها
اي للالف واللام فان كان الفعل مسندا للفاعل جئت مكانه باسم الفاعل
تقول مخبرا عن زيد من ضربت زيدا الضاربه انا زيد وان كان مبنيا
للمفعول جئت مكانه باسم المفعول تقول مخبرا عن الكاف من قولك اكل طعامك
المأكول طعامه انت قاله المرادي وخرج عنه ما لا يصاغ منه اسم فاعل
والمفعول كالاسما والافعال الجامدة والمتصرفة الموجبة ...
وذلك الاخبار يقع بتقديم الموصول حال كونه مبتدأ وبتأخير الاسم
الاسم المخبر عنه هو او خلفه حال كون الاسم او خلفه خبرا ...
فما يليهما اي ما بين الموصول الذي هو مبتدأ وخبره صلة للموصول
عائدا منها الى الموصول الواقع مبتدأ ضمير يخلف الاسم الذي جعل
خبرا عن الموصول في اعرابه الكائن قبل اي قبل ذكر الموصول من رفع
ونصب وجر تقول في الاخبار عن زيد من زيد منطلق الذي هو منطلق
زيد وعنه من ضربت زيدا الذي ضربته زيد وعنه من مررت بزيد الذي
مررت به زيد فالموصول مبتدأ في الجميع وزيد خبره في الجميع وما بينهما صلة

الموصول

... الموصول الضمير الذي يخلف زيدا ...
لهذا ... خبر الاسم ومطابق له خبر خلفه الذي ضربت انا اذا اخبرت
عن التاء من نحو ضربتُ فانا خلف التاء فانما لم يؤت بالضمير متصلا للانفصال
ولزم تأخر خلفها وهو انا والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند
الجمهور وفي البسيط لابن العلج انه يجوز ان تقدم زيد مبتدأ او خبرا
... لكن الاحسن ان يكون خبرا متأخرا ونقل عن المبرد
انه ... خبرا او مبتدأ واما وجوب تقدمه في نحو القصد
الذي ... في الاخبار عن الضمير من ... قائم فيمتنع جوازه
... والاظهر والقياس منعه وما ذكرناه
... انه ضمير خبر مقدم للموصول ابن عصفور وقال ابن الضائع
... الاقرب الى الصحيح قول ابن عصفور وشرط الضمير العائد الى
الموصول ان يكون ضمير غيبة وان خلف ما لمتكلم كما تقدم في الذي
عند الجمهور واجاز الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار
عن المخاطب الذي ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم
نحو الذي ضربت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون
... الخبر حاصلا في المبتدأ وذلك خطأ وكان ابا ذر يسلك الكوفيين
... الذي ... انت فما اذا رفع الموصول خبرا عن الضمير
... من هذا الباب وذلك ان الموصول هنا مبتدأ واقيل الخبر
... بالعكس قاله المرادي وفيه نظر فان كان الاسم المخبر عنه
... متصرفا فوق الضمير الذي يخلفه بعد ان لم يوسع فيه
... الاخبار عنه فتقول في الاخبار عن اليوم من قولك ...

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأصلية

القسم الثاني

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني ، خالد بن عبد الله الأزهري[١] .

أَحْمَدُ اللَّهَ على تَسْهيلِ الفَوائد ، وأشْكُرُهُ على تكْميلِ المَقاصِدِ [٢] ، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على سيِّدنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وأصْحَابِهِ الذين جَمَعُوا مِنْ معاني الألْفاظِ الشَّوارِدَ [٣] ، ومكَّنُوا مِنْ اقْتِناصِ أَوابِدِها كُلَّ رائد .

وبَعْدُ[٤] : فَقَدْ سَأَلْتَني أَيُّهَا الأَخُ الفَاضِلُ ، وَالخِلُّ الكامِلُ ، أَنْ أَشْرَحَ لك كِتَابَ « التَّسْهيلِ » ، على وَجْهِ الإيضَاحِ والتَّسهيل ، شَرْحاً مُشْتَمِلاً عَلى حَلِّ الألفاظِ وَالتَّمثيلِ ، خالياً عَنْ الحَشْوِ وَالتَّطْويلِ ، مَمْزوجاً بمبانيه ، مُطَابِقاً بَيْنَ أَلفاظِهِ ومَعَانيه [٥] ، فَأَجَبْتُكَ إلى ما سألت عَلى وَفْقِ ما اخْتَرْتَ ، وسَمَّيْتُهُ [٦] « موصل النَّبيلِ إلى نحوِ التسْهيلِ »[٧] ـ أَيَّدَكَ اللَّهُ بتأْييدِهِ وَمَنَحَكَ مِنْ مَزيدِهِ ـ إنَّهُ على ذلك قديرٌ ، وبالإجابَةِ جديرٌ .

---

(١) في (ب) بعد البسملة « صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا » وليس فيها « يقول . . . الأزهري »

(٢) كان الشارح متأثراً في مقدمته باسم الكتاب الذي شرحه ، وهو « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » .

(٣) « معاني » ليست في (ب) وكانت في الأصل « عيون » وشطب عنها في الهامش إلى « معاني » .

(٤) أصلها : (أما بعد) ، حذفت (أمَّا) ، وعوض عنها بالواو وبنيت على الضم ، لحذف المضاف إليه ونية معناه ، والأصح والأشهر أن تستعمل على الأصل (أما بعد) .

(٥) في الأصل : « خاليا عن الدليل والتعليل ، ممزوجا بالأصل صونا له عن الحشو والتطويل ، فأجبتك » وضرب على ما تحته خط إلى ما أثبت وهو مافي (ب) ، وفي المخطوطتين : لمبانيه ، ومزج يتعدى بالباء لا باللام .

(٦) جاء في لسان العرب : سميته كذا فتعدى الفعل بنفسه وجاء ـ أيضا ـ سميته بكذا ، فيتعدى بالباء .

(٧) في الأصل : وسميته : موصل السالك إلى نحو التسهيل ثم ضرب على « السالك » وأثبت في الهامش « النبيل » وقبل النبيل قطعة من ألف عليها فتحة (أَ) وفي (ب) لام عليها فتحة (لَ) وقبل اللام فراغ يسع كلمة ، فعلها » موصل . . » .

(١) " هَذا بابُ شَرْح مَاهِيّة (الكَلِمة و) شَرْحِ مَاهِيّةِ (الكَلَامِ وَ) شَرحِ مَا يتعَلّقُ الكلامُ (بِهِ) "

[حد الكلمة]

(الكَلِمَةُ لَفْظٌ مُسْتَقِلٌ) بِذَاتِهِ (دَالٌ بالوَضْعِ) .

فَقَوْلُهُ : (لَفظٌ) (١) بمنْزلة الجنْسِ ، يَشْمَلُ المُهْمَلَ ، والمُسْتَعْمَلَ ، والمُفْرَدَ والمُركّبَ ، والمُسْتَقِلَّ ، وغَيْرَ المُسْتَقِلِّ ، ويشْمَلُ ما دَلَالَتُهُ وَضْعِيَّةٌ أَوْ عقْلِيَّةٌ أو طَبِيعِيَّةٌ . وقوله (مُستقِلٌ) فَصْلٌ أولُ ، أخْرَجَ به غيرَ المُسْتَقِلِّ مما هو بَعْضُ اسمٍ ، كياءِ النَّسَبِ في « زَيْدِيٍّ » ، أو بعضُ فِعْلٍ كألفِ المُفَاعَلَةِ في « ضَارَبَ » ؛ فكُلٌّ من الياءِ والألفِ لفظٌ دالٌّ بالوَضْعِ ، وليس كَلِمَةً ، لعَدَمِ استِقْلالِهِ ، لأنّهُ جُزْءُ كَلِمةٍ لا كلمة (٢) .

وقولُهُ : (دَالٌّ بالوَضْعِ)، فَصْلٌ ثانٍ ، أَخْرَجَ بِهِ ما دِلَالَتُهُ عقليَّةٌ كالمُهمَلِ « كدَيز » مقلوب زَيْد، فإنَّهُ دالٌّ على حياةِ الناطقِ به دَلالةً عَقْلِيّة . كالكلام على الأصح (٣) ؛ إذ الأصحُّ أنَّ دَلالَتَهُ / عقليَّةٌ /٢/

---

(١) عبر الزمخشري في « مفصله » (٦) بقوله : « الكلمة لفظة » ، ليتطابق المبتدأ مع الخبر في التأنيث ، وعبارة ابن مالك في تسهيله هي الأولى ، وهي عبارة ابن الحاجب ـ أيضا ـ لأن كلمة لفظ مصدر ، وهو لا يذكر ولا يؤنث ، يقول ابن عقيل في المساعد (١ / ٤) : « الكلمة لفظ ... وهو أولى من (لفظة) لوقوعه على كل ملفوظ به ، حرفا كان أو أكثر » وكذا ذكره في نتائج التحصيل ١ / ١٤١ ، وأخبر ابن هشام عن الكلمة بالقول بدل اللفظ وهو أقرب ؛ لأن القول لا يطلق إلا على الموضوع ، أمّا اللفظ فيطلق على المهمل والمستعمل ، ولذلك قيّده ابن مالك في تسهيله بالوضع ، ظ : أوضح المسالك ١ / ١٣ والإيضاح لابن الحاجب ص ٥٩

(٢) ينظر شرح ابن مالك على تسهيله ١ / ٤ ، والمساعد ١ / ٤ . وفي الأصل : « لا كلمة مستقلة » ثم ضرب على مستقلة .

(٣) في الأصل : « وأما على الأصح كالكلام إذ . . » وفي (ب) وأما . . . فإن » وهي عبارة غير مستقيمة المعنى . وفي تنقيح الأزهرية ص ٨ قال خالد الأزهري :((لا حاجة إلى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات ، والكلام خاص بالمركبات ، ودلالتها غير وضعية على الأصح .)) اهـ.

لا وضعيَّةٌ (١) ، فإنَّ مَنْ عرَفَ مُسمّى زَيْدٍ وعَرَفَ مسمّى « قائمٍ » ، وسَمِعَ « زَيْدٌ قائمٌ » بإعْرابه المخصوصِ فَهِمَ بالضرورة معنَى هذا الكَلامِ ، وهو نِسبةُ القيام إلى زيد ، وكذا سائر المُرَكَّبَاتِ (٢) .

وأَخْرَجَ ما دِلالَتُهُ طَبيعيَّةٌ « كأَحْ » - بالحاء المُهْمَلَة - ، فإنَّهُ يَدلُّ على وَجَعِ الصدرِ دَلالةً طبيعيَّةً لا وضْعيَّة ، إذِ الوضْعُ : جَعْلُ اللَّفظ دَليلاً على المعنى (تَحْقيقًا) « كرجلٍ » فإنَّهُ جُعِلَ دليلاً على مُسَمَّاهُ حقيقةً ، (أَوْ تَقْديراً) كأحَدِ جُزْأي العَلَمِ المُضاف « كامْرِئِ القَيْسِ » فإنَّهُ مِنْ حيثُ التركيب كَلِمتانِ تقديراً ، لأنَّ كُلاً من المُضافِ والمُضافِ إليه يَدلُّ على مُسَمَّاهُ / تَقْديْراً ، ومِنْ حَيْثُ جَعْلُهُ /٣/ علماً دالاً على معنى مفرد كلمةٌ واحدةٌ تحْقيقاً .

وقَوْلُهُ (أَوْ مَنْوِيٌّ مَعَهُ كَذَلِكَ) قسيمٌ لقوله (لفظٌ) ، وهو إشارةٌ إلى أنَّ الكَلمةَ قسمان : لفظٌ موصوفٌ بِمَا ذُكِر ، أوْ غَيْرُ لَفْظٍ مَنْوِيّ مَعَ اللَّفْظِ ، وقَوْلُهُ (كَذَلِكَ) إشارةٌ إلى الدَّلالة والاسْتِقْلالِ . وتقديرُ كلامه : الكَلِمَةُ لفظٌ مستَقِلٌ دالٌّ بالوضْعِ تَحْقِيقاً أَوْ تَقْديراً ، أوْ غَيْرُ لفظٍ مَنْوِيٌّ مع اللَّفْظِ مُسْتَقِلٌّ دالٌّ بالوضْعِ تحقيقا أَوْ تَقْدِيْراً ، وذلكَ كالضمير المرفوعِ المنويِّ في نَحْوِ « اضْرِبْ » أي أنتَ ، فإنَّهُ مَنْوِيٌّ مع لَفْظِ « اضْرِبْ » مُستَقِلٌّ دالٌّ بالوضْعِ تحقيقاً ، إنْ لم يُجْعَلْ جُزْءَ عَلَمٍ ، وتقديراً إنْ جُعِلَ ، كما إذا سَمَّيْتَ رجُلاً بالفعْلِ وفَاعله جميعاً .

---

(١) اختلف في دلالة المركبات أهي وضعية أم لا ، وذكر السيوطي في النكت (ص : ١٢١) أنها ليست وضعية على الصحيح ، وهو ما ذهب إليه الشيخ خالد في التصريح (١ / ٢٢) وذكره هنا .
وخالف الشيخ يس في حاشيته على التصريح فقال : « هذه : طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية ، وما ذكره دليلاً على مدعاه غير مثبت لأنه لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية ؛ لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل ، وقد صرح بعض المحققين من المناطقة ... بأن المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيها مدخل ، لا ما للعقل فيه مدخل ، وإلا كانت جميع الدلالات عقلية ؛ لأن العقل له مدخل في الجميع » وقرر الرضي أنها وضعَّية . ظ : شرح الكافية ١ / ٥ ، والمزهر للسيوطي ١ / ٤٣ وما بعدها .
(٢) قول الشيخ خالد فإن من عرف ... نقله السيوطي بنصه مما حكاه ابن إياز عن شيخه ، المزهر ١ / ٤٤ ، ومن قوله : الأصح أن دلالته عقلية إلى : نسبة القيام إلى زيد . بنصه في التصريح ١ / ٢٢ .

[أقسام الكلمة]

(وهي) جِنْسٌ تحْتَه ثلاثةُ أقْسَامٍ (اسمٌ) كزيْد ، (وفعْلٌ) كقَامَ ، (وحرفٌ) كَقدْ ، وذلك لأنَّ الكَلمَةَ إن لم تكُنْ ركْناً للإسنادِ فهي حرفٌ، وإن كانت ركناً له فإن قبلته بطرفيه فهي الاسْمُ ، وإلاَّ فَهِيَ الفعْلُ (١)

[حد الكلام]

(والكلامُ ما تضمَّنَ من الكَلِم إسْناداً مُفيداً مَقْصُوداً لذَاته) .

فقولُه : (ما تَضَمَّنَ) كالجنْسِ ، وقولُه : (من الكَلِمِ) بيانٌ لـ (ما) ، وهو فَصْلٌ أولُ أخرج به الدوالَّ الأربع وهي : الإشارةُ ، والكتابةُ ، والنُصُبُ ، والعُقَدُ (٢) ؛ إذ المرادُ بالكلِم الألفاظُ ، وقوله : (إسنادا) فصلٌ ثانٍ أَخْرجَ به المفرداتِ ، والمركَّباتِ الإضافية / والمَزْجيّةَ ؛ إذ المرادُ بالإسنادِ نسبةُ أحدِ الجُزْأينِ إلى الآخَرِ ، ليُفيدَ المخاطبَ فائدةً يَحْسُنُ السُّكوت من المتكلمِ عليها (٣) . /٤/

وقولُه (مفيداً) فَصْلٌ ثالثٌ ، أخرج به ما لا فائدةَ فيه من الإسْنادات ، كالمَجْعُولِ عَلَماً ، نحو: « بَرَقَ نَحْرُهُ » وما كان حاصلاً عند المخاطبِ ، نحو : السماءُ فوقَ الأَرْضِ (٤) ، وما كانَ يَتَوقّفُ

---

(١) توضيح هذه المسألة أن الاسم يسند ويسند إليه ، والفعل لا يقع إلا مسنداً ، أما الحرف فلا يقبل الإسناد مطلقا ، أما قولهم : (ضرب : فعل ماض) ، فقد قالوا : إنها قصد لفظها فصارت اسماً ، فأسند إليها . وأرى أن (ضرب) هنا ليست فعلاً حتى يعتذر عنها بذلك ، لأنها مجردة عن الحدث، فليس ثمت ضرب وقع من شخص على شخص .

(٢) زاد بعضهم الخط . ينظر الفاكهي على قطر الندى (١/ ١٣) والمساعد (١/ ٥) .

(٣) في (ب) عليها من المتكلم .

(٤) المقصود بذلك أنّ ما لا يجهله أحد من الناس لا يكون كلاماً كالمثال المذكور وهذا فيه نظر ، لأننا لو اعتبرناه لخرجت أمثلة كثيرة من كلام العرب كأن نقول لابن : هذا أبوك ، مع أنه لا يجهل ذلك ولم ترد إعلامه بهذا بل أردت توبيخه على شيء قد فعله ، وأيضا تقول : الشمس مشرقة ، ولا يجهل ذلك أحد ، فلو اعتبرنا هذا القيد لخرجت هذه الأمثلة وغيرها من كلام العرب .

على غيْرِه ، نحو : « إنْ قَامَ زَيْدٌ » ، إذْ المُرادُ بالمفيدِ ما أفادَ معنىً يحسُنُ السكُوتُ عليه ـ كما تقدم ـ .

وقولُه (مَقْصُوداً) فَصْلٌ رابعٌ ، أَخْرَجَ بهِ غَيْرَ المقصودِ ، كالصَّادِرِ من النائمِ ؛ إذْ المُرادُ بالمقْصُودِ أن يَقْصِدَ المُتَكَلِّمُ إفادَةَ المُخاطَبِ .

وقَوْلُهُ (لذاته) فَصْلٌ خامسٌ ، أخرجَ به ما كان مقصودا لِغَيْرِه ، كصِلَةِ الموصولِ ، نحو: « قَامَ أَبُوهُ » من قولك « جَاءَ الَذي قام أَبُوهُ » ، فإنها مُفِيدةٌ بانضمامِها إلى الموصولِ ، مقصودةٌ لغيرِها ، وهو إيضاحُ الموصولِ وتعريفُه .

[حد الاسم]

(فالاسمُ كَلمةٌ يُسْنَدُ مَا) هو حُكْمٌ (لِمَعْنَاهَا إلىٰ نَفْسِهَا أَوْ) إلى (نَظِيرِهَا) .

مثالُ الأوَّلِ : « زَيْدٌ » من قولك : « زيْدٌ قائم » ؛ فإنَّهُ كلمةٌ أسْنِدَ إلى نفْسِ لفظها ـ وَهُوَ : الزايُ ، والياءُ ، والدالُ ـ ما هو حكمٌ لمعناها وَهُوَ قائمٌ ؛ فإنَّ « قائمٌ » حكمٌ لمعنىَ زيدٍ ، لأَنَّهُ خَبَرُهُ .

ومعنَى زيدٍ هو الشخصُ المسمَّى بزيدٍ ، فقد أسْنِدَ ما لمعنَى زيدٍ إلى نفسِه لا إلى نظيرِه .

ومثالُ الثاني « صَهْ » فإنَّ نظيرَها السكوتُ ؛ إذ المرادُ بالنظيرِ ما وافقَ معنىً ونوعاً ، ولا يُسْنَدُ ما لمعنَى « صَهْ » إلى نَفْسِها ، فلا تَقُولُ : « صَهْ حَسَنٌ » ، وإنما يُسْنَدُ إلى نَظِيرِهَا فتقولُ : السكوتُ حسنٌ » .

[حد الفعل]

(والفعلُ [1] كَلِمَةٌ تُسْنَدُ أَبَداً ، قابِلَةٌ لِعلَامَةِ فَرْعِيَّةِ المُسْنَدِ إليه) . /٥/

---

(١) صدّر العلامة ابن مالك رسم الفعل بقوله : كلمة ، لأنه أقرب أجناسه كما في رسم الاسم . أنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩

فقولُه (كَلمةٌ) بمنزلةِ الجنْسِ ، وقولُه (تُسْنَدُ) فَصْلٌ أولُ ، أخرجَ به الحرفَ وبعضَ الأسماءِ كيَاءِ غُلامي ، وما لاَزَمَ النِّدَاءَ [١] أو الظَّرفية .

وقولُه (أَبداً) فَصْلٌ ثانٍ ، أخرجَ به ما يُسْنَدُ في وقتٍ ويُسْنَدُ إليه في آخر ، نَحْوُ « القائمُ » فإنَّكَ تقول : « زيدٌ القائمُ ، والقائمُ زيدٌ » [٢].

وقولُه (قابلةٌ لعلامة فرعيّةِ المسندِ إليه) فَصْلٌ ثَالثٌ ، أخرجَ به أسماءَ الأفعالِ ، فإنَّها تُسْنَدُ أبداً نحو : « هيهاتَ العقيقُ » ، وليستْ أفعالاً لأنها لا تقبلُ علامةَ فرعيَّةِ المسند إليه ، والمرادُ بها تاءُ التأنيثِ ، وألفُ الاثنين ، وواوُ الجَمْعِ ، ونونُ الإناثِ .

[حد الحرف]

(والحرفُ كلمةٌ لا تَقبَلُ إسناداً وضْعِياً بنفسِها ولا بنظيرٍ) لها .

قولُه (كلمةٌ) كالجنسِ ، وقولُه (لا تَقْبَلُ إسناداً) فصْلٌ أولُ ، أخرجَ به الاسمَ والفعلَ . وقولُه (وضْعِيّاً) فَصْلٌ ثانٍ ، أخرجَ به الإسنادَ اللَّفْظيَّ ؛ فإنَّه مشتركٌ عندَ المصنِّفِ [٣] ، فيدخلُ الحرفُ ، نحو : « مِنْ » حرفُ جَرٍّ ، و « هَلْ » حَرْفُ اسْتفهامٍ .

وقولُه (بنفسِها ولا بنظيرٍ) فَصْلٌ ثالثٌ أخرجَ به الأسماءَ الملازمةَ [٤] للنداء ، نحو : « يا فُلُ » ؛ فإنَّهُ لا يَقْبلُ إسناداً وضعياً بنفسه لكن له نظيرٌ يَقْبَلُهُ وَهُوَ « رجلٌ » ، تقول : « في الدَّارِ رَجلٌ » والحرف لا نظير لَه يقبلُه .

---

(١) معنى ملازمة الكلمة للنداء أنها لم تستعمل في غيره إلاَّ في الضرورة ، وهو ضربان مسموع ، ومقيس ، فمن المسموع : يا أبت ، ويا أمت . ومن المقيس : يا خباث في سبِّ الأنثى ، وشرط اطِّراده أن يكون للسب ، وأن يكون من ثلاثي . انظر شرح المرادي على الألفية ٤/ ٣ ، ٦ .

(٢) في ب : القائم زيد ، وزيد القائم .

(٣) معنى أن الإسناد اللفظي مشترك أنه يدخل الأسماء والأفعال والحروف ، فهو مشترك بين الثلاثة ، لا يختص به نوع بعينه ، تقول : (كان فعل ماض) و (هل حرف استفهام) .

(٤) في الأصل « اللازمة » وما أثبت من « ب » .

[علامات الاسم]

(ويعتَبرُ الاسمُ بندائِه ،) نحو : « يا فُلُ » و « يا مَكْرُمانُ » (وتنوينهِ في غيرِ رويٍّ) نحو : «زيْد » و « صَه » و « مسلمات » و « حينئذ » . وَالرويُّ : هو الحرفُ الذي تُعزى له القصيدةُ ، فإنْ كان مُحَرَّكاً [١] فهو المُطلَقُ ، والتنوينُ اللاّحقُ لهُ يُسمّى بالترَنُّمِ [٢] ، كقولهِ :

[١] * وَقُولي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ * [٣]

وإن كان ساكناً فهو المقيَّدُ ، والتنوين اللاحقُ له يُسمّى بالغالي ، كقوله :

[٢] * وَقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ * [٤]

وسيأتيانِ في فصلِ التنْوين .

---

(١) في ب : متحركا .

(٢) ذكر هذا النوع جماعة من العلماء وكذا الذي بعده ، والحق أنهما ليسا من أنواع التنوين في شيء ، بل هما نونان زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف ، يقول ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٩ : « وليسا من أنواع التنوين في شيء ، لثبوتهما مع (أل) ، وفي الفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل » ، والضيفن : الذي يتبع الضيف ، وانظر سر الصناعة ٢/ ٤٩٣ .

(٣) هذا عجز بيت لجرير ، من بحر الوافر ، صدره :

أقلي اللـّوم عاذل والعتابن ... ...

والشاهد : في قوله « والعتابن » و« أصابن » حيث إن التنوين فيهما يسمى ترنماً ، وهو ليس من علامات الأسماء . انظر ابن يعيش ٤/ ١٥ ، أوضح المسالك ١/ ١٦ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١ ، والديوان ٢/ ٨١٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣ ، والمساعد ١/ ٧ .

(٤) رجز ، لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

مشتبه الأعلام لماع الخفقن

والشاهد : في قوله « المخترقن » على أن التنوين هنا يسمى بالغالي لأنه لحق قافية مقيدة . انظر الكتاب ٤/ ٢١٠ ، والخصائص ١/ ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، والمنصف ٢/ ٣ ، ٣٠٨ ، والمحتسب ١/ ٨٦ ، وابن يعيش ٢/ ١١٨ ، ٩/ ٢٩ ، والخزانة ١/ ٧٨ ، ١٠/ ٢٥ ، وابن مالك ١/ ١١ ، والمساعد ١/ ٧ ، والسلسيلي/ ١٠٠ .

(وبتعريفِه) بالحضورِ « كأنا » و « أنتَ » ، أَوْ الغَيْبةِ « كهُو » ، أَوْ بالعَلَميَّةِ « كزَيْدٍ » ، أَوْ بالإشارةِ « كهذا » ، أو بالصِّلَةِ « كالذي » ، أَوْ بألْ « كالرجل » ، أَوْ بالإضافة إلى مَعْرِفَة ، نحْوُ : غُلَامِي وغُلَامُ زَيْدٍ ، وغُلَامُ هذا ، وغلام الذي ، وغلامُ الرَّجلِ (١) .

(وصلاحيته بِلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه / ، أَوْ إِضَافَةٍ إليه) . /٦/

مثالُ الأول : « قَامَ زَيْدٌ » فزيدٌ اسم ؛ لأَنَّهُ أُخْبِرَ عنه بلا تأويل ، بخلاف ، ﴿ وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢) ، فـ « أَنْ تَصوموا » أُخْبِرَ عَنْه بخبرٍ بتأويلِ « صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لكم » . ومثالُ الثَّاني : « غُلامُ عَمْروٍ » ، فعمروٌ : اسم ؛ لأَنَّهُ أُضيفَ إليه الغلامُ بلا تأويلٍ ، بخلافِ : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ﴾ (٣) ، فجملةُ « يَنفَعُ » أضيفَ إليها (يَوْمُ) بتأويل « نَفْعٍ » ، فقولُه : (بلا تأويلٍ) قَيْدٌ في الإخبارِ عَنْهُ ، والإضافةِ إليه ، ولَوْ أَخَّرَهُ عنهُما لكان أوضح (٤) .

(أَوْعَوْدِ ضميرٍ عليه) نحو ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٧) فمهما اسم ؛ لعودِ الضميرِ من « به » عليها ، والضميرُ لا يعودُ إلاَّ على الأسماءِ .

(أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه) نحو : كيفَ أنْتَ أَصحيحٌ أَمْ سقيمٌ ؟ فـ « كَيْفَ » اسمٌ ؛ لإبدال اسمٍ صريحٍ منه ، وهو : صحيحٌ أم سقيم ؟ لأن الاسمَ لا يُبدلُ من غيرِ الاسمِ ، (وبالإخبارِ به مَعَ

---

(١) في الأصل : « وبتعريفه بالعلمية كزيد ، أو بأل كالرجل ، أو بالإضافة كغلام زيد ،أو بالصلة كالذي ، أو بالإشارة كهذا ، أو بالحضور كأنا أنت ، أو الغيبة كهو » ثم ضرب عليها وأثبت في الهامش ما في المتن عليه صح .

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٤ .

(٣) سورة المائدة : آية ١١٩ .

(٤) يعني أنه كان ينبغي له أن يقول : « وصلاحيته لإخبار عنه أو إضافة إليه بلا تأويل » .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٣٣ .

(٦) مابين القوسين لفظ المساعد .

مباشَرةَ الفعلِ) ، نحو : « القتالُ إذا جاءَ زيدٌ » ، فإذا اسم ؛ لأنَّ الإخبارَ بها ينفي الحرفيّةَ ، ومباشرةَ الفعلِ ينفي الفعليّةَ فتعيَّنت الاسْميَّةُ .

(وبموافقةِ ثابتِ الاسميّةِ في لفظٍ) نحو « وَشْكَانَ » بمعنى أوشك ، أي : قَرُبَ ؛ فإنّه موافقٌ في اللفظِ لثابتِ الاسميِّةِ ، نحو : « سكْرَانَ » ، فإنَّ وزنَ « فَعْلاَن » يختصُّ بالاسم .

(أوْ) بموافَقَةِ ثابتِ الاسميةِ في (معنىً دونَ معارضٍ) ، نحو « قَدْ » في قولكَ « قَدْ زيْد درْهَمٌ » فإنَّها موافقة لِحَسْبُ في معناها بِلاَ معارضٍ ، و « حَسْبُ » ثابتةُ الاسمية ، بدليلِ ﴿ فإنَّ حَسْبَكَ اللّهُ ﴾ (١) .

واحترز بقولِه : (دون معارض) منْ نحوِ واو المصاحَبَة ، نحو : « جاءَ الأميرُ والجيشَ » ، فَإنَّها مُوافقة لـ « مع » في معناها في إفادة المصاحبةِ ، ولكنْ عَارَضَ هذه الموافقةَ عارضٌ (٢) ، وهو كونُ الواوِ موضوعةً على حَرفٍ واحدٍ صدراً ، وما كان كذلك لا يكونُ اسماً بل حرفاً « كباء » الجرِ و « لامه » ، وإنَّما يقَعُ ما كان من / الأسماء على حرفٍ واحدٍ آخراً ، نَحْوُ تاءِ الضميرِ ، نَحْوُ : «ضَرَبْتُ » . /٧/

(وهو) - أي الاسمُ - مَوضُوعٌ (لِعَيْنٍ أو معنًى اسماً أو وصفاً) فهـذه أربعةُ أقسامٍ : اسمُ عينٍ ، اسمُ معنى ، وصفُ عينٍ ، وصفُ معنىً ، فاسمُ العين : ما دَلَّ علـى الذاتِ بـلا قيدٍ « كزَيْد » و « رجلٍ » ، واسمُ المعنَى : ما دلَّ على غيرِ الذات بلا قيدٍ « كقيامٍ » و « قعـودٍ » ، ووصفُ العينِ : ما دلَّ على قيدٍ في الذاتِ « كقائمٍ » و « قَاعدٍ » (٣) ، ووصفُ المعنى : ما دَلَّ على قيدٍ في غيرِ الذاتِ

---

(١) سورة الأنفال : آية ٦٢ .

(٢) في ب : « عرض هذه الموافقة عارض » ولاتستقيم . وفي الأصل : عَارَضَ .. عارضٌ » والصواب « عارض . . . معارض » أو : عرض لهذه الموافقة عارض » .

(٣) الأولى أن يمثل بالصفة مع الموصوف فيقال : رجل قائم وقاعد ونهار جلي ، وصيام خفي ، ولكنه واضح فلم ينص عليه .

« كجليٍّ » و « خفيٍّ » والمرادُ بالاسمِ هنا ما قابلَ الوصفَ ، وبالمعنى ما قابلَ الذاتَ .

[علامات الفعل]

(ويُعْتَبَرُ الفعْلُ بتاءِ التأنيثِ السَّاكنَةِ) نَحْوُ « نِعْمَتْ » و « بِئْسَتْ » و « عَسَتْ » و « لَيْسَتْ » واحترزَ بالساكنةِ عن [1] المتحركةِ بحركةِ الإعرابِ ، فإنَّها مختصةٌ بالاسمِ نَحْوُ « قائمةٍ » و « قَاعِدَةٍ » ، وعن [1] المتحركةِ بحركةِ البناءِ ، فَإنها تلحقُ الحرفَ نحو « لاتَ » و « ثُمَّتَ » ـ بضمِ المُثَلَّثَةِ ، وفتحِ المثناةِ فيهما ـ .

(ونونِ التوكيدِ الشَّائعِ) شديدةً كانت أو خفيفةً نحو ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً ﴾ [2] واحترزَ بالشائعِ من لحاقِها اسمَ الفاعلِ شذوذاً ، أَنشَدَ أبو الفتْح [3] :

[٣]   * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا * [4]

والذي سَهَّلَ ذلك شَبَهُ اسمِ الفاعلِ بالمضارعِ .

(ولزومِه مع ياءِ المتكلمِ نونَ الوِقايةِ) نحو « أكرَمَني ويكرِمُني وأكْرِمْني » وقَيْدُ اللزوم مُخْرِجٌ لنَحْوِ : « عَلَيْكَني من أسماء الأفعال ، فإنَّها لا تلزم ، إذ يقال عَلَيْكَني ، وعليك بي ، فيستغنى عن

---

(١) في « ب » (من) بدل (عن) .

(٢) سورة يوسف : آية ٣٢ .

(٣) في الخصائص ١/ ١٣٦ .

(٤) رجز لرؤبة ، وقيل : لرجل من هذيل . والشاهد فيه : دخول نون التوكيد على اسم الفاعل شذوذاً . انظر المحتسب ١/ ١٩٣، والعيني ٣/ ٦٤٨ ، والتصريح ١/ ٤٢ ، والأشموني ١/ ٤٢ ، ٣/ ٢١٢ ، ويس ١/ ٤٢ ، وملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ ، وابن مالك ١/ ١٤ ، والمساعد ١/ ٩ ، والسلسيلي / ١٠٢ .

النونِ بالباءِ ، كذا قال المصنف [١] ، وفيه نَظَرٌ للمُرَادِيِّ [٢] .

(وباتِّصَاله بِضَميرِ الرَّفْعِ البَارِزِ) نحو : « ضَرَبْتُ إلى ضربتُنَّ » ، واحترز بضمير الرفع عن ضمير النصب فإنّه لا يختصُّ بالفعل نحو : « إنّه » ، وعن ضمير الجر فإنَّهُ لا يدخل الفعل ، / /٨/ وبالبارز عن المستتر فإنَّهُ لا يختصُّ بالفعل بل يكون فيه نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَ » ، وفي الاسم نحو : «زيد ضاربٌ ، ونَزَالِ يا زيد » .

[أقسام الفعل وعلامات كل قسم]

(وأَقْسَامُهُ) أي الفعل عند سيبويه [٣] ثلاثةٌ (ماضٍ) نحو : « ضَرَبَ » (وأمْرٌ) نحو : « اضربْ » ، (ومضارعٌ) نحو : « يضرب » . ومذهبُ الكوفيين [٤] أن الأمر مقتطعٌ [٥] من المضارع . قال المرادي : « فَالقِسْمَةُ إذاً ثُنَائِيَّةٌ » [٦] (فَيُمَيِّزُ المَاضِيَ) عَنْ قَسِيمَيْه (التَّاءُ) السَّاكِنَةُ التي للتأنيث (المَذْكُورَةُ) قَبْلُ ، نَحْو : « قَامَتْ » ، ولم تدخل الأمر استغناء عنها بياء المخاطبة ، ولا المضارع استغناءً عنها بتاء المضارعة .

---

(١) الحق أنه ليس قول المصنف ، وإنما هو كلام سيبويه ، حيث يقول في الكتاب ٢/ ٣٦١ : « وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول : عليكَنِي ، من غير تلقين ، ومنهم من لا يستعمل نِي ولا نَا في ذا الموضوع استغناءً بعليك بي وعليك بنا عن نِي ونَا » . وقد حكى المصنف ذلك عن سيبويه ، فكان ينبغي على الشارح أن يحقق هذه المسألة بنسبتها إلى إمام النحاة ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٨ .

(٢) قال المرادي في شرح التسهيل ١/ ٨ : « ويشكل بأنها تلزم في اسم الفعل نحو : « عليكني » ... وقد أجاب المصنف عن هذا في باب التعجب فقال بعد استدلاله على فعلية ما أفعل بلزوم اتصال نون الوقاية به عاملاً في ياء المتكلم ما نصه ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني ، فإنه قد يقال : عليك بي ، ورويد لي فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام ، وفيه نظر » أ.هـ .

(٣) يقول سيبويه ١/ ١٢ : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هوكائن لم ينقطع » .

(٤) الإنصاف ٢/ ٥٢٤ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ٣١٨ .

(٥) في الأصل « منقطع » والمثبت من « ب وهو الشائع .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٨ .

(و َ) يُمَيِّزُ (الأمرَ) مجموعُ أَمْرَيْنِ (مَعْنَاهُ) وهو الطلب ، (ونُونُ التوكيدِ) نحو « قُومَنَّ » فإنَّهُ دالٌّ على الطلب مُؤَكدٌ بالنون، فلو دلت كلمةٌ على الطلب ولم تَقْبَلْ النُّونَ فهـي اسمُ فِعْلٍ نحو «آمين» بمعنى : استَجِبْ ، أو قَبِلَتِ النُّونَ ولَمْ تدل على الطلب فهي فِعْلٌ مضارعٌ نَحْوُ : « هل تَضربَنَّ » .

(و) يُمَيِّزُ (المضَارِعَ افتتاحهُ بِهَمْزَةٍ للمُتَكَلِّم مفرداً) نحو : « أَقومُ » ، واحترز عن همزةِ نَحْوَ: « أَكْرَمَ » فإنَّها ليست للمُتَكلِّم فلا يكونُ مُضارعاً ، (أَوْ) افْتِتَاحُهُ (بنون له) حال كونه (عظيماً) نحو قوله تعالى إخباراً عن نفسه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحيي ونُميتُ ﴾ (١) (أَوْ) حال كونه (مُشَارِكاً) لغيره نحو قوله تعالى إخباراً عن الملائكة : ﴿ ونحنُ نُسَبِّحُ بحَمْدِكَ ﴾ (٢) . واحترز عن نون لا تكون لذلك ، كنون « نَرْجَسَ » . (أَوْ) افْتِتَاحُهُ (بتَاء للمخاطَبِ مُطلقاً) سواءٌ أكانَ مفردا أمْ مثنى أم مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً نَحْوُ : « أنت تَقُومُ ، وأنتما تَقُومَانِ ، وأَنْتُمْ تَقُومُونَ ، وأنتِ تَقُومِينَ ، وأنتما تَقُومان ، وأَنْتُنَّ تَقُمْنَ » فهذه ستة .

(وللغائبة) نحو : هِنْدُ تَقُومُ » (وللغَائبتين) نحو : « الهندان تقومان »/ فهذه ثمانية . /٩/
واحترز بذلك عَنْ تَاء « تَكَلَّم » (أَوْ) افتتَاحُهُ (بياء (٣) للمذكَّرِ الغائب مطلقا) مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً نحو : « يَقُومُ زيْدٌ ، ويَقُومُ الزيدان ، ويقومُ الزيدون ، (والغَائباتِ) نحو : « الهنداتُ يَقُمْنَ » ، واحترز عن « ياء » لا تَكُونُ كذلك كياءِ « يَرْنأُ الشَيْبَ » إذا خَضَّبْتَهُ باليرنَّأ وهو الحِنَّاءُ . قال القُتَبِيُّ : « وهو من غريب الأَفْعَالِ » (٤) .

[زمن الأمر]

(وَالأمرُ مُسْتَقْبلٌ أبداً) .

---

(١) سورة ق : آية ٤٣ .
(٢) سورة البقرة : آية ٣٠ .
(٣) « ب » ـ بتاء ـ .
(٤) ظ : المساعد : ١ / ١١ .

لأنَّهُ مطلُوبٌ به حصولُ ما لمْ يَحصُلْ ، نَحوُ قَولِه تعالى : ﴿ يَـأَيها المدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾ (١) أو دوامُ ما حصل ، نحو قوله تعالى ﴿ يَـأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ (٢) .

[زمن المضارع]

(والمُضَارِعُ صالحٌ له) أي للاستقبال (وللحال) نحو « يَقُومُ » فإنَّهُ مُحتَمِلٌ للحال ، والاستقبال هذا مذهب الجمهور (٣) ، (ولو نُفِي بلا) فهو باقٍ على صلاحيته للحال والاستقبال وفاقا للأخفش (٤) والمبرد(٥) ، و (خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل) كالزمخشري (٦) ، ومعظم المتأخرين (٧) ، ويَرِدُ عليهم قوله تعالى : ﴿ واللَّهُ أَخرَجكم مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمونَ شَيئًا ﴾ (٨) فإنه مع « لا » للحال ، (ويترجّحُ الحالُ مع التجريد) من القرائن المُخلِّصة للاستقبال أو للحال جبراً لما فاتَهُ من الاختصاص بصيغة تَخُصُّهُ ، إذْ كُلٌّ مِنَ الماضي والمستقبل لَه صيغةٌ تخصه ، وهذا الترجيح لا يُنافي الصلاحية المتقدمة .

(وتَتعيَّنُ) الحالُ (عند الأكثر (٩)) من النحاة (بمصاحبة الآنَ) نحو « يَضرِبُ الآنَ » (وما في معناه) كالساعة ، والحين ، نحو : « أَجِيئُكَ الساعةَ أو الحين » . و" ال " فيهما للحضور / ، /١٠/
(و) يتعين الحال عند الأكثر (١٠) أيضا (بلام الابتداء) نحو : « إنَّ زيداً ليقومُ » ، (ونفيه

---

(١) سورة المدثر : آية ٢٢ .
(٢) سورة الأحزاب : آية ١ .
(٣) ذكره في المساعد ١/ ١٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨ .
(٥) ينظر السلسيلي ١/ ١٠٤ ، المساعد ١/ ١٢ .
(٦) المفصل ص ٣٤٤ .
(٧) المساعد ١/ ١٢ .
(٨) سورة النحل : آية ٧٨ .
(٩) وهو الصحيح ، ذكره ابن عقيل ، ثم قال : « وزعم بعضهم أنه لا يتعين ، وهو ضعيف » . ووجهة نظر أصحاب هذا الرأي أن كلمة « الآن » قد تصحب فعل الأمر ، واستقباله لازمٌ كقوله تعالى : ﴿ فالآن باشروهن ﴾ وقد جاءت مع الشرط وهو مستقبل ، قال تعالى : ﴿ فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً ﴾، ذكره ابن مالك في شرحه على التسهيل ١/ ٢١ ، ٢٢ ، والمساعد ١ / ١٢ .
(١٠) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ ، نتائج التحصيل للدلائي ١/ ٢٣١ .

بـ « ليس ») نحو : « زيدٌ ليس يقومُ » ، (وما) نحو: « ما يقومُ زَيْدٌ » (وإنْ) نحو : « إنْ يقومُ » عند الأكثر في الجميع ، وزَعَم الأقلُّ[1] من النحاة أن الحال لا يتعين مَعَ مصاحبة هذه الكلمات ، والأوّل هو الصَّحيح .

(ويَتَخَلَّصُ) المضَارعُ (للاستِقْبَالِ بظرفٍ مُستقبَلٍ) سواءٌ كَانَ المضَارعُ عاملاً في الظرف أو مُضَافاً إليه الظرفُ نَحْوُ : « أزورُكَ إذَا تَزُورُني » فَأَزورُكَ : مستقبل ، لِعَمَلِه في إذَا وَهُوَ ظَرْفٌ مَسْتَقْبَلٌ ، و « تَزُورُني » مُسْتَقْبَلٌ كَذلكَ لإِضَافَةِ إذَا إليـه ، ويَتَخَلَّصُ المضارعُ للاستِقْبَالِ (بإِسْنَادِه إِلَى) شَيْءٍ (مُتَوقَّعٍ) كقَوله :

[٤] يَهُولُكَ أن تَموتَ وَأَنت مُلْغٍ لما فيهِ النَّجَـاةُ منَ العَـذَابِ[2]

« فَيَهُولُكَ » مُسْتَقْبَلٌ ، لإِسْنَادِه إلى مُتَوَقَّعٍ وَهُوَ « أَنْ تَموتَ » ، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ الحَالُ لَزِمَ سَبْقُ الفِعْلِ للفَاعِلِ في الوُجُود وَهُـوَ مُحَالٌ ، ويَهُـولُ مُضارع « هَـالَ » إذَا فَزِعَ . (وَ) يَتَخَلَّصُ المضَارعُ (باقْتِضَائِه طَلَباً) نَحْوُ : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾[3] ، (أَوْ) اقْتِضَائِه (وَعْداً) نَحْوُ : ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾[4] ، (وَ) يتخَلَّصُ (بمصاحبةِ نَاصِبٍ) ظاهِراً كانَ ، نَحْوُ : « أُريدُ أَنْ أَقرأَ » ، أو مُقَدَّراً ، نحوُ « جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي » (أوْ) بمُصَاحبةِ (أداةِ تَرَجٍّ) نحوُ « لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحمُنَا » ، (أَوْ) أَدَاة (إِشْفَاقٍ) نحوُ « لَعَلَّ العَدُوَّ يَقْدَمُ » والفرقُ بينهُمَا أنَّ التَّرَجيَ في المَحْبُوبِ ، والإِشْفَاقَ في المَكْرُوه ، (أَوْ) أداة (مُجازاة) نحوُ : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾[5] ، و « كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ » سَوَاءٌ في ذَلكَ ما يَجْزِمُ ، وَمَا لا

---

(١) نتائج التحصيل ١/ ٢٣١ .

(٢) البيت من الوافر ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه : موضح بالشرح . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤ ، البحر المحيط ٥/ ٢٨٦ ، السلسيلي ١/ ١٠٦ ، الدرر ١/ ٤ ، نتائج التحصيل ١/ ٢٣٦ ، المساعد ١/ ١٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٤) سورة المائدة آية : ٤٠ .

(٥) سورة النساء آية : ١٣٣ .

يَجزمُ قالَهُ المراديُّ [١] . (أوْ) بمصاحبة (لو المصدريةِ) نحوُ : ﴿ يودُّ أحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ ﴾ [٢] ، واحترز بالمصدرية من الامتناعية ، فإنَّهـا تصرفه إلى المضي نحوُ : « لَوْ يَفي كُفي » [٣] ، (أوْ) بمصاحبة (نُونِ تَوْكِيدٍ) شديدةٍ أو خفيفة نحو : ﴿ ليسجنن وليَكُوناً ﴾[٤] / ، (أو) بمصاحبة (حرف تنفيس وهو السين) نحو : « سيقومُ » ، (أوْ سوفَ) نحو : « سوف تعلَمُ » ، لا يعرفُ البصريون غيرهما [٥]، وكل منهما أصلٌ بنَفْسِهِ ، (أوسَفْ) [نحو : « سَفْ أَقُومُ » ، حكاها الكوفيون [٦] (أوْ سَوْ) نحوُ « سَوْ أَفْعَلُ » حكاها الكسائيّ [٧] عن ناسٍ من أهل الحجازِ ، (أوْ سَيْ) نحو : « سَيْ أَجِيءُ » ، حكاها صاحبُ المحكم [٨] ، وَهي أَغْرَبُها . /١١/

(وينصرفُ) المضارعُ (إلى المضيِّ بلم) سواء جَزَمَتْ نَحو : « لم يقمْ » ، أوْ لم تجزم [٩] كقوله :

[٥] * لَمْ يُوفون بالجارِ * [١٠]

---

(١) في شرحه على التسهيل ١ / ١١ .

(٢) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٣) واقتبس هذا من قول ابن مالك في الألفية :

وإن مضارع تلاها صرفا إلى المضيّ نحو : لو يفي كفي

(٤) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(٥) ذكر ذلك السلسيلي في شرحه ١/١٠٧ ، والدلائي في نتائج التحصيل ١/٢٣٨ .

(٦) المساعد ١/ ١٥ .

(٧) نتائج التحصيل ١/ ٢٣٨ .

(٨) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥ .

(٩) عدم الجزم بـ « لم » لغة قوم ، انظر نتائج التحصيل ١/ ٢٤٢ .

(١٠) هذا جزء بيت من البسيط هو :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجارِ

والشاهد فيه قوله : لم يوفون ، حيث إن « لم » لم تعمل الجزم وهي لغة لقوم .

وقيل : إن « لم » لم تعمل حملاً على « ما » ، وقيل حملاً على « لا » .

انظر المحتسب ٢/ ٤٢ ، ابن يعيش ٧/ ٨ ، الخزانة ٩/ ٣ ، المغني ١/ ٣٠٧ ، الهمع ٤/ ٣١٣ ، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨ ، ابن مالك ١/ ٢٨ ، المساعد ١/ ١٥ ، السلسيلي / ١٠٨ ، قال البغدادي : « ولم أعثر على من نسبه » الخزانة ٩/ ٤ .

(وَبإذْ) نَحوُ : ﴿ وإذْ تَقولُ للذي أنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْه ﴾ [١] . (وربَّمَا) كقوله :

[٧] رُبَّما تكْرَهُ النفوسُ من الأمْـ ـرِ لَـهُ فُرْجَـةٌ كَحَلِّ العقـالِ [٢]

(وقـد) في بَعْضِ المَوَاضعِ الدَّالة فيـهـا على التقلـيل ، نحو : « قَدْ يَصْدُقُ الكذوبُ » ، وقـد يخلو من التـقلـيل ويَصْرِفُ إلى المضيِّ نحـو : ﴿ قـدْ نَرىٰ تَقَلُّبَ وجْهِكَ في السَّمَاءِ ﴾ [٣] وللكلام على « قَدْ » مَوْضعٌ غَيْرُ هذا [٤] / . /١٢/

[زمن الماضي]

(وينصرفُ الماضي إلى الحال بالإنشاءِ) .

وهو لغةً : الإيجاد والشروع .

واصطلاحـاً : إيقـاع معنى بـلفظ يُقارنه في الـوجود ، كـإيقـاع التـزويجِ بزَوَّجت ، والتطليقِ بطَلَّقْتُ ، والبيع ببعْتُ ، والشراءِ باشْتَرَيْتُ ، فهذه ماضيةٌ لفظاً حاضرةٌ معنىً .

== والشاهد : في قوله « ولو تكونُ » حيث إن « لو » هنا بمعنى « إنْ » والمضارع بعدها مصروف للاستقبال . انظر العيني ٤/ ٤٦٩ ، التصريح ٢/ ٢٥٦ والأشموني ٤/ ٣٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨ ، السلسيلي ١/ ١٠٨ ، والمساعد ١/ ١٦ .

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٧ .

(٢) البيت من الخفيف ، لأمية ابن أبي الصّلت . الشاهد فيه : قوله « ربما تكره » على أن « ربما » خلصت المضارع بعدها للمضي ، وفي الأصل و ب : « ماله » بزيادة ما ، وبها ينكسر البيت ، ولم تثبت في شيء من مصادر التخريج ، وذكره بعد - في الموصول - دون هذه الزيادة . انظر الكتاب ٢/ ١٠٩ ، المقتضب ١/ ٤٢ ، ابن يعيش ٤/ ٣ ، العيني ١/ ٤٨٤ ، المفصل ص ١٤٥ ، والخزانة ٦ / ١٠٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٥٥٤، ٥٦٦ ، المساعد ١/ ١٦ ، السلسيلي / ١٠٩ ، ديوانه في الشعر المنسوب إليه ص ، ٣٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٤ .

(٤) في باب تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك ٢/ ٤٧٤ من شرح الأزهري .

(ولَمَّا (١) الجازمة) ـ أخت لَمْ ـ نحو « لَمَّا تقمْ » ، واحترز (٢) بالجازمة من التي بمعنى إلاَّ ، فإنَّها حَيْثُ دَخَلَتْ على فعْلٍ لا تدخلُ إلاّ على مَاضٍ لفظاً مُسْتقبلٍ معنىً ، نحو : « أَنْشُدُكَ اللَّهَ لَمَّا فَعَلْتَ » أي ـ ما أسألك إلاَّ فعْلَكَ . وقد تَدْخُلُ على جملة اسميّة ، كقوله تعالى : ﴿ إن كلُّ نفس لَمَّا عليها حافظ ﴾ (٣) فيمن شدد الميم (٤) ، ومن التي هي حرْفُ وجوب لوجوب ، فإنها لا تصحب إلاَّ ماضيا لفظاً ومعنىً ، نحو : « لَمَّا جاءني أكرمتهُ » ، (ولَو الشَّرْطيَّة) غالبا ، كقوله تعالى : ﴿ ولوْ يؤاخذ اللَّهُ الناسَ ﴾ (٥) ولو هذه امتناعيّة ، وتسميتها شرطيّةً لا يراه كثيرٌ منهم ، لأنَّ الشَّرْطَ لا يكون إلاَّ فـي المستقبل ، قَالَهُ المرَادِيُّ (٦) . واحترز بقوله « غالباً » من ورود لَو الشرطيّة بمعنى « إنْ » فإنَّها تَصْرِفُ المضارعَ حينئذٍ إلى الاستقبالِ كقوله (٧) :

[٦] لاَ يُلْفِكَ الراجون إلاَّ مُظْهِـراً ... خُلُقَ الكِرَامِ ولو تكُونُ عَديمَا (٨)

---

(١) كون لَمّا تصرف المضارع إلى الماضي مذهب المبرد والأندلسي ، وأكثر المتأخرين،وخالف الجزولي،وغيره في هذه المسألة فنقل عنه أنهما ـ أي « لم » ، و « لَمّا » ـ يصرفان لفظ المضارع إلى المبهم دون معناه وعزي لسيبويه . ذكره الدلائي في نتائج التحصيل ٢٤٣/١ .وظ : التصريح ٢ / ٢٤٧ .

(٢) هذا الاحتراز ليس له موقع هنا ؛ لعدم دخول « لَمّا » غير الجازمة على المضارع . قاله الدماميني في شرحه على التسهيل ١ / ٢٧ ، وانظر أيضا نتائج التحصيل ١/ ٤٤ .

(٣) سورة الطارق آية : ٤ .

(٤) هذه قراءة عاصم ، وحمزة ، وابن عامر وخففها باقي السبعة ، انظر الكشف في توجيه القراءات السبع لمكي ٥٣٧/١ .

وحجة من خفَّف : أنه جعل « مـا » زائدة ، واللام للتأكيد دخلت للفرق بين « إن » المخففـة مـن الثقيلة ، و « إن » النافية .

وحجة من شدّد : أنه جعل « لما » بمعنى « إلاّ » و « إن » بمعنى « لا » النافية وهو الشاهد عند الشارح . انظر الكشف ٢/ ٢١٥ .

(٥) سورة النحل آية : ٦١ .

(٦) في شرحه على التسهيل ١ / ١٢ .

(٧) في الأصل : كقولك ... تحريف .

(٨) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله ، وروي : لا يلفك الراجوك .

==

(و) ينصرف الماضي (إلى الاستقبال بالطلب) ، نحو : « غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ » ، والوعد نحو : ﴿إنَّا أعطيناك الكوثر ﴾ (١) . (وبالعطف على ما عُلِمَ استقباله) من الأفعال نحو : ﴿ يَقْدُمُ قومَهُ يوم القيامة فأوردهم النَّارَ ﴾(٢) . (وَبالنفي بـ « لا » و « إن ») واقعين (بعد القسم) ، مثالُ « لا » قوله:

[٨] رِدُوا فواللَّه لاذُدْنَاكم أبداً ما دامَ في مائنا وِرْدٌ لنزَّالِ (٣)

ومِثالُ إنْ ﴿ وَلَئِن زَالَتا إنْ أمسَكَهُمَا مِنْ أحَدٍ مِنْ بَعْدِه ﴾ (٤) .

(ويحتملُ) الماضي (المضيَّ والاستقبالَ بعد همزة التسوية) ، سواء أكان الفعلُ معَادَلاً « بأم » نحو : « سواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » ، أم لم يكن مُعادلاً نحو : « سواءٌ علي أيَّ وَقْتٍ جِئْتَنِي » (و) بعد (حرف التحضيض) نحو « هلاَّ ضربتَ زيداً » ، إن أردت التوبيخ كان ماضياً ، وإن أردت الأمر كان مستقبلاً(٥) .

(و) بعد (كُلَّما) ، مثالُ المُضي : ﴿ كُلَّما جاء أمةً رسولُها كذَبوهُ ﴾ (٦) ، ومثال الاستقبال : ﴿ كلَّما نضجت جُلُودُهم ﴾ (٧) ، (و) بعد (حَيْثُ) ، مثال المضي : ﴿ فأتوهن من حيث أمَرَكم الله ﴾ (٨) ، ومِثَالُ الاستقبال : ﴿ ومن حَيْثُ خَرجتَ ﴾ (٩) . (وبكونه) أي الماضي المحتمل

---

(١) سورة الكوثر آية : ١ .

(٢) سورة هود آية : ٩٨ .

(٣) البيت من البسيط ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه : قوله « فوالله لاذدناكم » حيث إن « لا » النافية الواقعة في جواب القسم تصرف الماضي إلى الحال . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠ ، المساعد ١/ ١٧ ، الدرر ٢/ ٤٥ ، البحر المحيط ٨/ ٣٦٤ .
وقد أخطأ السلسيلي في جعله هذا البيت من الرجز ينظر شرحه ص ١/ ١١٠ .

(٤) سورة فاطر آية : ٤١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١ .

(٦) سورة المؤمنون آية : ٤٤ .

(٧) سورة النساء آية : ٥٦ .

(٨) سورة البقرة آية : ٢٢٢ .

(٩) سورة البقرة آية : ١٤٩ .

للمضي والاستقبال (صلةً) ، مثال المضي : ﴿ الذين قال لهم الناسُ ﴾ (١) ، ومثال الاستقبال ﴿ إلاَّ الذين تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيهِم ﴾ ، (٢) (أوْ صفةً لنكرة عامة) ، مثال المضي قوله :

[٩] رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُـه ذلك اليو (٣) م ... ...

والرِفْدُ : القَدَحُ الضخم . ومثال / الاستقبال قوله ﷺ « نَضَّرَ اللَّهُ امْرأ سَمِعَ مقالتي فأدَّاها كما سَمِعَهَا » (٤) أيْ يَسْمَعُ مقالتي ، لأنَّه ترغيبٌ لمن أدْرَكَ حياتَهُ في حفظ ما سَمِعَهُ منه . /١٣/

ومعنى نضَّرَ اللَّهُ امْرأ : نَعَّمَهُ .

* * *

(١) سورة آل عمران آية : ١٧٣ .

(٢) سورة المائدة آية : ٣٤ .

(٣) هو صدر بيت للأعشى ، وهو من الخفيف وتمامه : وأسرى من معشر أقتال ، وروي : أقيال .
والشاهد فيه : (هرقته) على أن الماضي إذا وقع وصفاً لنكرة عامة احتمل المضي والاستقبال ، وهو هنا للمضي . انظر شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٣٢ ، المساعد ١/ ١٨ ، السلسيلي / ١١٢ ، المفصل ص ٢٨٦ ، ابن يعيش ٨/ ٢٨ ، وأمالي القالي ١/ ٩٠ ، والعيني ٣/ ٢٥١ . وديوانه : ١٤٣ .

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ٨٤ .

(٢) « هذا بابُ إعرابِ الصَّحيحِ الآخِرِ »

مِنَ الأَسْمَاءِ المُتَمكِّنَةِ ، والأفعالِ المضارِعَةِ المجرَّدةِ من نونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ المُبَاشِرَةِ .

[حد الإعراب]

(الإعرابُ) في اصطلاحِ [١] المُحققينَ [٢] القائلين بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، سواءٌ كانَ في الصحيحِ أو المعتَلِّ : (ما جِيءَ بِهِ لبيانِ مُقْتَضَى العاملِ) ، أيْ : مَطْلُوبِهِ ، والعامل ما أَثَّرَ في آخِرِ الكَلِمةِ (مِنْ حركَةٍ) بيانٌ « لِمَا » ، والحركةُ هي الضمةُ نحو : « جَاءَ زيدٌ » ، والفتحةُ نحو : « رَأَيْتُ زيداً » ، والكسْرةُ نحو : « مررْتُ بزَيْدٍ » ، (أوْ حَرْفٍ) وهو الواوُ ، والألفُ ، والياءُ ، والنونُ ، نَحْوُ : « جاء أَبُوك والزيدانِ » ، و « رأَيْتُ الزيدينَ يَضْرِبُونَ » ، (أو سُكُونٍ) وهو حذفُ الحركةِ نحو : « لمْ يَضْرِبْ » ، (أَوْ حذفٍ) ، وهو حذفُ النونِ نحو : (لمْ يضربا » ، أو الواوِ [٣] ، أو الألفِ ، أو الياءِ نحو : « لم يَدْعُ » ، و « لم يخشَ » ، و « لمْ يرمِ » .

[الإعراب أصل في الاسم فرع في المضارع]

(وهو أي الإعرابُ (في الاسمِ أصلٌ) وفي الفعل فَرْعٌ عند البصريين .

---

(١) أما في اللغة فمعناه التبيين ، يقال : أعرب فلان عما في نفسه إذا بينه . ينظر شرح ابن مالك ١/ ٣٣ .

(٢) وكذا نسب المصنف إلى المحققين أن الإعراب عندهم لفظ لا معنى ، أمّا ابن يعيش في شرحه ١/ ٧٢ فقد نسب إلى بعضهم أنّه معنى وليس بلفظ ، يقول : « واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو ؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى » . أمّا كونه لفظياً فقد نسب إلى قوم من المتأخرين ، وهو رأي ابن درستويه . وعلى أنه لفظي ابن الحاجب ، وابن خروف ، والشلوبين . وعلى الثاني : الإمام عبد القاهر ، يقول في المقتصد ١/ ٩٨ : « الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ » .
قال الأشموني : « والمذهب الأول ـ اللفظي ـ أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً ، لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك » شرح الأشموني ١/ ٤٩ ، وانظر : الإيضاح العضدي لأبي علي ص ١١ ، والمرتجل ص٣٤، والفصول الخمسون ص ١٥٤ ، والمقرب لابن عصفور ص ٧٤ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٤٨ .

(٣) في الأصل « والألف » سهو .

وذهبَ الكوفيون إلى أنهُ أصلٌ فيهما [١] . وحكى صاحبُ « البسيط » [١] قولاً ثالثاً ، وَهُوَ «أَنَّهُ أصلٌ في الفعل ، فرعٌ في الاسمِ » ، والأول أصَحُّ ؛ (لوجُوبِ قَبولِه) أي الاسمِ (بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً) وهي الفاعِليةُ ، والمفعوليَّةُ ، والإضافةُ ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » ، و « رأيتُ زيداً » و « مَررتُ بزيدٍ » ، فزيدٌ في الأمثلة الثلاثة صيغةٌ واحدةٌ قبلتْ معانيَ ثلاثةً مختلفةً . (وَالفعْلُ والحَرْفُ لَيْسَا كَذَلِكَ) ، أيْ لَيْسَ كُلٌّ من الفعلِ والحرفِ [٢] كالاسمِ في قَبولِه معانيَ مختلفةً بصيغةٍ واحدةٍ (فَبُنيا) لعدمِ مُقْتَضِي الإعرابِ ، (إلاَّ المضارعَ فإِنَّهُ شَابَهَ الاسمَ ، بجوازِ شِبْهِ ما وَجَبَ لَهُ ، فأعرِبَ) ، / وجْهُ الشبه بَيْنَهُما أَنَّ كلاً مِنَ الفِعْلِ المضَارِعِ والاسمِ يَعْرِضُ له بعدَ التركيبِ معانٍ تتعاقبُ على صيغةٍ واحدةٍ كَمَا في مسألة : « لا تأكل السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ » ، فإِنَّه يحتملُ النهيَ عن الفِعْلَينِ مطلقا ، وعن الجمعِ بينهما ، واستئنافَ الثاني ، فيُدَلُّ على كلِّ معْنىً منها بإِعْرابٍ ؛ فعلى الأول تَجْزِمُ الفعلَ الثانيَ كالأَوَّلِ ، وعلى الثاني تَنْصِبُهُ ، وعلى الثالثِ ترفَعُه[٣] ، فيزولُ اللبسُ الذي عَرَض في الفعلِ بالإعرابِ . كما يزولُ اللَّبسُ الَّذي عَرَض في الاسمِ بالإعرابِ ، نحوُ : « مَا أحَسَنَ زيدٌ » برَفعِ « زيدٌ » في النفي ، و « ما أحسنَ زيداً » بنصبِه في التَّعَجُّبِ ، و « ما أحْسَنُ زيدٍ » بجرِه في الاستفهامِ ، فلما كان الاسمُ والفعلُ المضارعُ شَرِيكين في قَبولِ المعاني بعدَ التركيبِ اشتركا في الإعرابِ ، وإنما قالَ (بجوازِ) لينبه على أنَّ الشبهَ الذي لأجله أُعرِبَ المضارعُ ليس هو موجباً للإعرابِ ؛ لأنه كان يمكنُ إزالةُ اللبسِ في المضارعِ بظهورِ العواملِ بغيرِ الإعرابِ بخلافِ الإلباسِ في الاسمِ فإنّه لا يمكنُ زوالُه بغيرِ إعرابٍ ، فلذلك وجبَ الإعرابُ في الاسمِ ، وجازَ في الفعلِ . /١٤/

وإنما قالَ : شِبْهِ ما وجبَ) ولم يقلْ بجوازِ ما وجبَ ، لأن المعانيَ التي أَوْجَبَتْ للاسمِ الإعرابَ ليست المعانيَ التي جَوَّزتْ في الفعلِ ، بل هذه تُشبهُ تلك ، ووجهُ الشبهِ بينهما أنها معانٍ

---

(١) ينظر نتائج التحصيل ١/ ٢٦٦ .

(٢) في الأصل : بعد قوله : والحرف يقبل ثم ضرب على قوله : يقبل .

(٣) في ب : وعلى الثالث ترفعه ، وعلى الثاني تنصبه .

تطرأُ بعدَ التركيبِ كتلك ؛ فلأجلِ ذلك أُعْربَ المضارعُ » ، (ما لم تَتَّصلْ به نونُ توكيدٍ) فإنَّهُ يبنى على الفتح نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُوناً ﴾ [1] ، (أَوْ) نون (إناث) نحو : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [2] ، فإنه معَ اتصالِ نونِ التوكيدِ به مبنيٌّ على الفتحِ ، ومع نونِ النسْوةِ مبنيٌّ على السكونِ على الأصح فيهما ، فلو فَصلَ بينَ الفعلِ ونونِ التوكيدِ في اللفظِ / ألفُ اثْنَينِ نَحْوُ : ﴿ ولا تَتَّبِعَانِّ ﴾ [3] ، أو واوُ جمعٍ نَحْوُ : ﴿لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [4] ، أو ياءُ مخاطبةٍ نَحْوُ : ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [5] أو في التقدير نحو : « لَتضرُبُنَّ يا قومُ » ، و « لَتَضرِبِنَّ يا هِنْدُ » ، أو لم توجَدْ معه نونٌ أصلا بَقِيَ [6] على إعرابِه . /١٥/

[ما يمنع إعراب الاسم]

(ويَمنَعُ إعرابَ الاسمِ مشابهةُ الحرفِ ، بلا مُعارِضٍ) .

وذلك كشبَهِهِ لَهُ في الوَضْعِ على حرفٍ ، كتاءِ قُمْتُ ، أو حرفين كـ « نا » مِنْ قُمْنَا ، أَوْ في تضمُّنِ معناه كأسماءِ الشَّرْطِ ، والاستفهامِ ، والإشارةِ ، أو في افتقاره إلى جملةٍ كالموصولاتِ ، أو في كونِه عاملاً غيرَ معمولٍ « كأَسْماءِ الأَفْعَالِ » ، أَوْ في كونِه مُهمَلاً لا عَاملاً ولا معمولاً كأسماءِ الأصواتِ .

وقوله: (بلا مُعَارضٍ) احترزَ به من « أيٍّ » ، فإنَّها تكونُ شرطيَّةً واستفهاميةً وموصولةً، فحقُّهَا البناءُ لمشابهتِها الحرفَ، لكن عَارَضَ هذه المشابهةَ معارِضٌ، وهو لزومُها للإضافةَ إلى مُفردٍ، وكَونُها

---

(١) سورة يوسف آية : ٣٢ ، سقطت من « ب » .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٣) سورة يونس آية : ٨٩ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٨٦ .

(٥) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٦) في ب « فإنه بقي » ومابين « ترين » و « بقي » عل هامش الأصل ومثبت في ب ،وجواب لو يقتضي أن يكون « بقي » أو : فإنه يبقى ، ولا يصح فإنه بقي .

بمعنى « بعضٍ » إن أضيفتْ إلى المعرفةِ ، وبمعنى « كلٍّ » إن أضيفتْ إلى نكرةٍ ، فغلبتْ مشابهتُها للمعْربِ على مشابهتِها للمبْني ، لكونها داعيةً إلى ما يستحقُّهُ الاسمُ بالأصالة ، وهو الإعرابُ .

[التمكن]

(والسلامةُ منها) ، أي : من مشابهةِ الحرفِ (تَمكُّنٌ) في باب الاسميَّة ، لأنَّ ذلك تصرفٌ في الكلمةِ بحركاتٍ أو حروفٍ ، والمبنيُّ فَاقدٌ لهذا التَّصرُّفِ ، ثم المتمكِّنُ إن لم يُشْبِه الفعلَ فهو أمكنُ ، ويسمى مُنْصرفاً ، وإن أشبهَ الفعلَ فهو غيرُ أمكنَ ويسمى غيرَ منصرفٍ ، لأنه نَقَصَ من جهاتِ التمكّنِ الجرُّ بالكسرةِ .

[أنواع الإعراب وعلاماته]

(وأنواعُ الإعرابِ أربعةٌ : رَفْعٌ ، ونَصْبٌ ، وجَرٌّ ، وجَزمٌ) .

فالرفعُ : بحركةٍ « كجَاءَ زيدٌ » ، أو حرفٍ نحو : « جَاءَ الزَّيْدانِ » ، والنصبُ كذلك نحو : «رأيْتُ زيداً أخَاكَ » ، والجرُّ كذلك نحو : « مَررْتُ بزيْدٍ أخِيكَ » ، والجزمُ بحذفِ حركةٍ ، نحو : «لم يضربْ » ، أو حذفِ حرفٍ نحو : « لم يغزُ » ، فالرفعُ والنصبُ جُعِلا مشتركين في الاسم والفعل ، نحو : « زيدٌ يقومُ » ، و « إن زيداً لن يقومَ » . أمَّا في الاسمِ فبالأصالةِ ؛ لأن الإعرابَ في الاسمَ أصْلٌ [١] ، وأمَّا في الفعلِ فَبالحَمْلِ عليه / . /١٦/

[المختص والمشترك من الإعراب]

(وخُصَّ الجرُّ بالاسمِ ، لأنَّ عامِله لا يستقِلُّ) بالعمل ، لأنّه يفتَقِرُ إلى عَامِلٍ آخرَ يتعلّقُ به ، نحو : « مَررْتُ بزيدٍ » .

---

(١) في متن الأصل : لأن الإعراب : أصل وأضيف في الهامش « لاسم في » وأثبتت في ب : لأن الاسم في الاعراب أصل ، وما أثبته هو الصواب ، للمعنى ، وبدليل مقابلة ماذكر في الفعل .

(فـيُحْمَلُ) يجوزُ أن يُقْرأ بالرفعِ علـى أنه معطوفٌ على لـفظ (يَسْتَقِلُّ) فيكونُ شـريكَهُ في النفي والإعرابِ ، نَحْو قـولهِ تعالى : ﴿ [وَ] لا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (١) ، والمعنى لا يستقلُّ ولا يُحْمَلُ ، وبالنَّصْبِ على أنَّهُ جوابٌ للنفي ، نَحْوُ قوله تعالى : ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (٢) على معنى : مَا يَكُونُ لعَامِلِ الجَرِّ اسْتِقْلالٌ فكيفَ يُحملُ (غَيْرُهُ) - أي : غـيرُ الجرِّ - (عَلَيْه بخلافِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ) فإن عَامليـهما مـستقِلاّنِ بالعملِ ، غـيرُ متـعلقين بعاملٍ آخر ، فَقَبِلَ كُلٌّ منهـما أن يتفرعَ عليه عاملٌ في الفعل .

(وخُصَّ الجـزمُ بالفـعلِ لكونه) فيـه (كـالعِوضِ من الجـرِّ) ، فصـارَ لكلٍّ واحـدٍ من الاسمِ والفعلِ ثلاثةُ أوجـهٍ من الإعرابِ : الرفعُ والنصبُ والجـرُّ للاسم ، والرفعُ والنصب والجـزمُ للفعل ، فتعادلوا ، أمَّا مُعَادَلَةُ المُشترَكِ فَظَاهِرَةٌ ، وأمَّا معادلةُ المخـتصِّ فتحتَاجُ إلى إيْضاح وهُو أن يقال : الجرُّ يُرَجَّحُ على الجزمِ بكونه ثبوتياً . والجزم يُرَجَّحُ على الجرِّ بكونِ عامِلِه مُسْتقلاً ، فـمرجِّحُ كلٍ منهما يعادلُ الآخرَ .

(والإعرابُ بالحـركةِ والسكونِ أصلٌ) للإعْرَاب بالحرفِ والحذْفِ ، (وينوبُ عنـهما) أي : عن الحركةِ والسكونِ (الحرفُ والحذفُ) ، فـالحرفُ نائبٌ عن الحركةِ ، والحذفُ نائبٌ عن السكونِ ، وقَدْ ينُوبُ عَنْ الحركةِ حالةَ النصبِ كما في الأمثلةِ الخمسةِ .

[علامات الإعراب الأصلية ومانيوب عنها]

(فـارفعْ بضمـةٍ) نحو : « يَضـرِبُ زيْدٌ » ، (وانْصِبْ بفتـحةٍ) نحـو : « لن أضْرِبَ زيداً » ، (وجُرَّ بكسـرةٍ) نحو : « مَرَرْتُ بزيْدٍ » ، (واجـزمْ بتسـكينٍ) نحو : « لم يقمْ » ، (إلاَّ في مـواضع

---

(١) سورة المرسلات آية : ٣٦ .

(٢) سورة فاطر آية : ٣٦ .

النيابة) السبعة وهي ما لا ينصرفُ جراً ، وجمعُ المؤنثِ السالم نصْباً ، والأسماءُ الخمسة ، والمثنى ، وجمعُ المذكرِ السالم ، والأمثلةُ الخمسةُ مطلقا ، والمضارعُ المعتلُّ الآخرِ جزماً ، (وَ) تَفْصِيْلُها أن يُقَالَ :

[نيابة الفتحة]

(تنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ في جرِّ ما لا ينصرفُ) فقط ، نحو: « مَرَرْتُ بأحمدَ » (إلاَّ أن يُضافَ) نحـو : « مَرَرْتُ بأَحَمْدِكم » ، (أو يَصحَبَ الألفَ واللامَ) نحـو : « مررْتُ / بالأحمدِ » /١٧/ (أوْ بدلَها) أي بدلَ اللامِ ، وهوَ الميمُ في لُغةِ حِمْيَرَ [١] ، وقيل [٢] : طيءٌ ، كقوله :

[١٠] * يُكَابِدُ لَيْلَ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا * [٣]

أراد [ليل] [٤] الأرمَدِ .

[نيابة الكسرة]

(وَ) تَنُوبُ (الكَسْرَةُ عَنْ الفَتْحَةِ فـي نَصْبِ أُولاَتِ) ، نحو : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلاتِ حَمْلٍ ﴾ [٥] (والجَمْعِ بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ) نحو : ﴿ خَلَقَ اللهُ السمٰواتِ ﴾ [٦] ، وقيدهما بالزيادة احترازاً من

---

(١) التصريح ١/ ١٤٩ .

(٢) العيني ١/ ٢٢٢ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل نسبه ابن مالك إلى بعض الطائيين ، وصدره :

أإن شمت من نجد بريقاً تألَّقا

والشاهد وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٢ ، المساعد ١/ ٢٤ ، الأشموني ١/ ٩٦ ، الدرر ١/ ٧ ، السلسيلي ١/ ١١٦ ، نتائج التحصيل ١/ ٢٨٦ ، والأصل : أعناق ، بدل : اعتاد .

(٤) قول « ليل » : ليست في « ب » .

(٥) سورة الطلاق آية : ٦ .

(٦) سورة العنكبوت آية : ٢٩ .

نحو: « قُضَاةٍ » و « أبياتٍ » ، فإنهما من جموعِ التكسيرِ فَنَصْبُهما بالفَتْحَةِ .

[إعراب ماسمي بجمع المؤنث السالم]

(وإن سُمِّيَ بِهِ) ، أي : بالجمع الذي زيد فيه ألفٌ وتاءٌ (فكذلك) يُنصبُ بالكسرةِ ، سواءٌ سُمِّيَ به مذكرٌ أو مؤنثٌ .

(والأعْرَفُ حينئذٍ) أي : حِيْنَ إذ نُصِبَ بالكسرةِ (بقاءُ تنوينه) الذي كانَ مَوْجُوداً قبلَ التسميةِ ، وغَيْرُ الأعرفِ حذفُ التنوينِ ونَصْبُه بالكسرة .

(وقد يُجْعَلُ) كواحدٍ زيدَ في آخره ألفٌ وتاءٌ (كأَرْطاةَ) [1] عَلَماً ، فيعربُ إعرابَ ما لا ينصرفُ للعلميَّةِ والتأنيثِ ، وهـذا الوجـهُ منعَهُ البصريون [2] ، وأجازه الكوفيّونَ [2] وأنشدوا قولَ امرئِ القيسِ :

[١١] تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُها ... بِيَثْرِبَ ، أَدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عالي [3]

بالفتح ، ويُرْوى بالكسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوينٍ ، وبالكسْرِ مَعَ التنوينِ ، وهو المشهورُ .

[إعراب الأسماء الستة ونيابة الالف والواو والياء]

(وَتنوبُ الواوُ عن الضمةِ) نحو : « جَاءَ أَبُوكَ » ، (والألفُ عن الفتحةِ) نحو: « رَأَيْتُ أَبَاكَ» (والياءُ عن الكسرةِ) نحو : « مَرَرْتُ بأَبيكَ » ، وذلك (فيما أضيف إلى غيْرِ ياءِ المُتكلِّم)

---

(١) أرطاة : واحدة الأرطى ، وهي شجر الرمل ، والألف فيه للإلحاق أو أصلٌ وليست للتأنيث ، ومن الأعلام الذين سموا بهذا الاسم : أرطاة بن عبد شرحبيل . انظر اللسان مادة (رطا) .

(٢) انظر نتائج التحصيل ١/ ٢٩١ ، وشرح الفاكهي على قطر الندى ١/ ١٢٥ .

(٣) البيت من الطويل ، والشاهد وضحه الشارح .

انظر الكتاب ٣/ ٢٣٣ ، المقتضب ٣/ ٣٣٣ ، وابن يعيش ١/ ٤٧ ، ٩/ ٣٤ ، العيني ١/ ١٩٦ ، الأشموني ١/ ٩٤ ، نتائج التحصيل ١/ ٢٩١ . وديوانه ٤٨ .

ظاهراً كان أوْ مُضمراً (من أبٍ وأخٍ وحَمٍ) بيانٌ لما [١] (غيرِ مماثلٍ) نعتٌ لـ « حَمٍ » فقط ، (قَرْواً) -بِفَتْحِ أَوله وسكونِ ثانيه غَيْرَ مهموز « كَدَلْوٍ » ، - (وقَرْءاً) كذلك إلاَّ أنَّه مهموزٌ ، (وخَطَأً) -بفتح أوله وثانيه وبالهمزِ -، فإن ماثلَ واحداً من هذه الثلاثة أعربَ بالحركاتِ ، تقولُ « هذا حَمْوُكَ، وحَمْؤُكَ ، وحَمَؤُكَ » بِسُكُونِ الميمِ وضمِّ الواوِ في الأولِ ، وسكونِ الميمِ وضمِ الهمزِ في الثاني ، وفتحِ الميمِ وضمِ الهمزِ في الثالثِ ، والحاءُ في الجميع مفتوحة / . /١٨/

(وفمٍ بلا ميمٍ) معطوفٍ على أبٍ وأخ وحم ، فيكونُ داخلاً في قيدِ الإضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ ، تقولُ : « هذا فُوك ، ورأيتُ فاك ، ونظرتُ إلى فيك » ، واحترزَ بقوله (بلا ميمٍ) عمَّا إذا كان بميمٍ فإنه يعربُ بالحركاتِ نحو : « هذا فمُك ، ورأيت فمَك ، ونظرتُ إلى فمِك » .

(وفي ذي) معطوفٌ على « مَا » المجرورةِ بـ « في » في قوله (فيما أضيفَ) ، وأعادَ « في » لئلا يُتَوهَّم أنه معطوفٌ على المجرورِ بـ « من » في قوله (من أبٍ وأخٍ وحمٍ) ، لأن « ذو » لا تضافُ إلى مضمرٍ خلافاً للمبردِ [٢] في إجازته إضافتها إلى ياءِ المتكلم فتقولُ : « ذيَّ » كما تقول : « فيَّ » ، وقَيَّدها (بمعنى صاحب) احترازاً من « ذو » الطَّائيةِ ، فإنها مبنيةٌ في الأشهرِ [٣] ، وكذلك « ذي » التي يُشارُ بها مبنيَّةٌ أيضاً .

(والتزامُ نقصِ « هَنٍ ») بحذفِ لامه فيُعربُ بالحركاتِ نحو : « هذا هَنُكَ ، ورأيتُ هَنَكَ ، ونظرتُ إلى هنِك » (أَعْرَفُ من إلحاقه بِهِنَّ) [٤] أي بالأسماءِ المذكورةِ وهي : الأبُ والأخُ ،

---

(١) يقصد « ما » في قول المصنف (فيما أضيف) .

(٢) المقتضب ٣/ ١٢٠ .

(٣) وفي غير الأشهر تُعرب « ذو » الطائية بالحروف كـ « ذي » التي بمعنى صاحب ، وجاء من ذلك قول الشاعر :

فإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم   فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

انظر المساعد ١/ ٢٦ ، التصريح ١/ ٦٣ ، السلسيلي ١/ ١١٨ .

(٤) عبارته في الألفية : والنقص في هذا الأخير أحسن .

أي : النقص في هن أحسن من إعرابها بالحروف ، وهذا قريب من عبارته في التسهيل « أعرف » . انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٧٢ .

والحمُ ، وذو ، والفم في إعرابه بالحروف ، نحوُ : « هذا هنُوك ، ورأيتُ هناك، ومررت بهنيك » وهي لغةٌ قليلةٌ ، حكاها سيبويه (١) . وتخفيفُ نون هَنٍ ، وباءُ أبٍ ، وخاءُ أخٍ هو المشهورُ . وقد تُشدَدُ نونُ « هَنٍ » كقوله :

{ ١٢ } ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً   وهَنّي جاذٍ بين لِهزمَتَي هَنِ (٢)

والهنُ هنا : كنايةٌ عن الفرجِ . (وَ) قد تُشَدَّدُ خاءُ أخٍ (وباءُ أبٍ) نحو : « هذا أخٌّ ، وأبٌّ » حكاهما الأزهريُّ (٣) بتشديدِ الخاءِ والباءِ ، وقالَ : هي لغة . (وقد يقالُ في أخٍ أَخْوٌ) (٤) - بسكونِ الخاءِ كدَلْوٍ -كقولِ رجلٍ من بني طيئ :

{ ١٣ } ما المرْءُ أَخْوُكَ إنْ لم تُلْفِه وَزَراً   عِنْدَ الكريهةِ معْوَاناً على النُوَبِ (٥)

والوَزَرُ : الملجأ .

(وقد يُقْصَرُ « حَمٌ » وهما) أي : الأخُ والأبُ فيُقال : هذا حماك وأخاك وأباك ، ورأيتُ حماك وأخاك وأباكَ ، ومررت/ بحماك وأخاك وأباك ، كما تقولُ : عَصَاكَ في الأحوالِ الثلاثةِ ، /١٩/
(أوْ يلزمُها) (٦) : أي الأبَ والأخَ والحمَ (النقصُ) ، وهو حذفُ لامِها ، والإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ (، كيدٍ ودمٍ) ، قال الراجز :

---

(١) يقول سيبويه ٣/ ٣٦٠ : « واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك » .

(٢) البيت من الطويل ، لسحيم عبد بني الحسحاس بن هند الأسديين .
والشاهد فيه : قوله « وهنيّ » بتشديد النون فيها لغة قليلة . انظر : السلسيلي ١/ ١١٩ ، شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٤٥ ، الدرر ١/ ١١ ، الأشباه والنظائر ١/ ١١٩ ، وفي شرح ابن مالك ، والمساعد ١/ ٢٧ ، « لهزمتي هند » تحريف لايستقيم به المعنى .

(٣) انظر التهذيب ١٥/ ٦٠١ ، ونسب ذلك أيضاً ابن مالك إلى الأزهري في شرحه للتسهيل ١/ ٤٥ .

(٤) نص على ذلك المرادي في شرحه على الألفية ١/ ٧٧ .

(٥) البيت من البسيط .
والشاهد فيه : قوله : « أخْوك » على أن الخاء قد تسكن في لغة قليلاً . انظر : الدرر ١/ ١٢ ، والمساعد ١/ ٢٧ ، الأشباه والنظائر ١/ ٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥ ، السلسيلي ١/ ١١٩ .

(٦) في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥ : « ويلزمهما » .

{ ١٤ } ومن يشابهْ أبَهُ فما ظلمْ (١) بأبِه اقتدى عَدِيٌّ في الكرمْ

وحكى أبو زيدٍ (٢) : « جاءَني أخُكَ » ، وحكى الفرَّاءُ (٢) : « هذا حَمُك » . (وربما قُصِرا) أي : يدٌ ودمٌ ، فيقال : يدا ودما ، بالألفِ في الأحوالِ الثلاثةِ « كعصاً » ، (٣) (أوْ ضُعِّف دَمٌ)كقوله:

{ ١٥ } يا عَمْرو بَغْيُكَ إصراراً على الحَسَدِ (٤) أهَانَ دمَّكَ فرْغَـاً بَعْدِ عِزَّتِهِ

(وقد يُثلثُ فاءُ فمٍ) في حالِ كونه (منقوصاً) ، فيقال : هذا فُمُ بضم الفاء وفتحها وكسرِها- (أو) في حالِ كونِه (مقصوراً) ، فيقال : هذا فمَا ، - بضمِ الفاءِ ، وفتحِها ، وكسرِها - (أو يُضعَّفُ) حالَ كونِه (مفتوحَ الفاءِ) ، نحو : هذا فَمٌّ - بفتحِ الفاءِ - وتشديد الميمِ - .

(أو تَتْبَعُ فاؤُه حرفَ إعرابه في الحركاتِ) نحو : « هذا فُمٌ » - بضمِ الفاءِ والميمِ -، و « رأيتُ فَماً » - بفتحِهِما - ، و « نظرت إلى فِمٍ » - بكسرهِما - ، حكاها الفراءُ ، (كما فُعِلَ بفاءِ مَرْءٍ) في إتباعِ فائه - وهي الميمُ - لحرفِ إعرابِه - وهو الهمزةُ - فقيل : هذا مُرْءٌ - بضمِ الميمِ والهمزةِ-، ورأيت مَرْءاً - بفتحِهِما - ، ومررت بمِرْءٍ - بكسرهِما - ، (و) كما فُعل في إتباع (عيني « امرئٍ » و « ابنمٍ ») لحرف إعْرَابِهما ، فقيل (٥) : « هَذَا امرُؤٌ وابنُمٌ » ، و « رأيت امرَأً وابنماً » ، و « مررتُ بامرئٍ وابنمٍ » ، بإتباعِ ما قَبلَ الآخِرِ للآخِرِ ، هذا مذهب البصريين (٦) ، وذهب الكوفيون (٧) إلى أن

---

(١) البيت من الرجز المسدس ، لرؤبة .
والشاهد فيه: أن «الأب» استعمل في الموضعين بحذف اللام معرباً بالحركات، وهي لغة لبعض العرب. انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٦ ، ملحقات ديوانه ١٨٢ ، وأوضح المسالك ١/ ٧٠ ، والعيني ١/ ١٢٩ ، والدرر ١/ ١٢ ، والتصريح١/ ٦٤ ، السلسيلي ١/ ١٢٠ .

(٢) النوادر ص ٥٨ ، ونتائج التحصيل ١/ ٣٠١ .

(٣) المساعد ١/ ٢٨ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على مَنْ نسبه .
والشاهد فيه : تضعيف « دمَّك » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٧ ، والمساعد ١/ ٢٨ ، والسلسيلي ١/ ١٢١ ، والبحر المحيط ١/ ٢٨١ ، والأشباه والنظائر ١/ ١١٩ ، والهمع ١/ ٤٠ ، والدرر ١/ ١٣ .

(٥) في الأصل : نحو ، وما أثبته من « ب » .

(٦) جمهورهم ظ : المساعد ١/ ٢٩ .

(٧) نتائج التحصيل ١ / ٣٠٧ ، ارتشاف الضرب ١ / ٤١٥ ..

حركةَ الراءِ والنونِ في « امرئٍ » و « ابنمٍ » حركةُ إعرابٍ لا إتباعٍ ، وهما مُعْربانِ من مكانَيْنِ ، والقولُ بالإتباعِ أصحُّ .

(ونَحْوُهما :) أي : نَحْوُ « امرؤ » و « ابنم » في الإتباع (فوك وأخواتُه على الأصحِّ)، تقولُ في الرفعِ : « هذا فُوك » ، وأصله فُوُك - بواوٍ مضمومةٍ للرفع ، وفاءٍ مضمومةٍ لإتباعِ حركةِ الفاءِ لحركةِ الواوِ -، ثم استثقلت الضمةُ على الواوِ المضمومِ ما قبلَها فسَكنتْ كما في يغزُو ، وتقولُ في النصبِ « رأيت فاك » أصله : فَوَك / - بواوٍ مفتوحةٍ للنصبِ ، وفاءٍ مفتوحةٍ للإتباعِ- ، فتحركت الواوُ وانفتحَ ما قبلَها فقُلبتْ ألفاً فصارَ : فَاك ، وتقولُ في الجرِّ « نظرتُ إلى فيك » أصلُه فِوِك - بواوٍ مكسورةٍ للجرِ ، وفاءٍ مكسورةٍ للإتباعِ - ، ثم استثقلت الكسرةُ على الواوِ المكسورِ ما قبلَها فقُلبتْ ياءً ، فصار : فِيك ، وكذا القولُ في أخواتِه وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، و (ذو) بمعنى صاحبٍ بلا فرقٍ . /٢٠/

ومقابل الأصحِّ في كلامِه تسعةُ مذاهبَ مسطورةٌ في المرادي[1] وغيره فلا نشتغلُ بذكرِها في هذا المختصرِ .

(وربّما قيل « فا » دون إضافةٍ صريحةٍ نصباً) كقول العجاج :

[١٦] * خَالَطَ من سَلمى خَياشِيمَ وَفَا * [2]

أنشدَه الكوفيُّون [3] [وخرَّجه أبو الحسن [4] - وتابعه المصنفُ - « على أنه حَذَفَ المضافَ إليه ونَوَى ثبوتَ لفظِه] ، والأصلُ : خياشيمَها وفاها ، فأبقاه على حاله غيْرَ مضاف إضافةً صَريحةً في اللفظِ بل مقدرة ، وقال ابن كيسان [5] : « إنما جاز ذلك لأنه موْضِعٌ لا يَلحقه التنوينُ فَحُذِفَ

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١ ، ٢٢ ، والسلسيلي ١/ ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) رجز،والشاهد فيه وضحه الشارح. انظر:شرح التسهيل لابن مالك١/ ٥٠ ، المساعد ١/ ٢٩، الدرر١/ ١٤، المقتضب ١/ ٢٤٠ ، أوضح المسالك ١/ ٤٠ ، ابن يعيش ٦/ ٩٨ ، الممتع ١/ ٤٠٨ ، العيني ١/ ١٥٢ ، السلسيلي ١/ ١٢٣ .

(٣) انظر المساعد ١/ ٢٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٠ .

(٥) التصريح على التوضيح ١/ ٦٢ .

- يعني التنوين- وبقي مفرداً على حرفين، إذ الألفُ هي المنقلبةُ عن عَيْنِ الكَلمةِ ، فلم يلزمْ من ذلك أن يبقى على حرفٍ واحدٍ » ، (ولا يختصُّ بالضرورةِ) ثبوتُ الميمِ في « الفمِ » حالةَ الإضافةِ نحو :

[١٧] (يصبح ظمـآنَ وفي البحرِ فمُه) (١)

(خلافاً لأبي عليٍّ) (٢) الفارسيِّ ، حيث زعمَ « أن الميمَ لا تثبتُ إلاَّ في الشعرِ » ويَردُ عليه قولُه ﷺ « لَخلوفُ فمِ الصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المسْكِ » (٢) .

[نيابة النون]

(وتنُوبُ النّونُ عن الضمةِ في فعلٍ) مضارعٍ (اتّصل به ألفُ اثنينِ) حرْفاً ، نَحْوُ : « يَقُومَانِ الزيدانِ » أَوْ ضميراً ، نحو : « الزيدانِ يقومانِ » ، (أَوْ واوُ جمعٍ) لمذكرٍ ، حرْفاً نَحْوُ : « يقومُون الزيدون » أو ضميراً نحو : « الزيدون يقومون » ، (أو ياءُ / مخاطبةٍ) ضميراً على الأصحِّ (٣) /٢١/ نحو : « أنت تقومينَ » حالَ كونِ النونِ (مكسورةً بعد الألفِ غَالباً) نَحْوُ : « يقومانِ » ، ومن غيرِ الغالبِ قراءةُ مَنْ قرَأَ ﴿ أتَعِدَانِنِي ﴾(٤) بفتحِ(٥) النونِ ، (مفتوحةً بعد أختَيْها) أي أختي الألفِ وهما الواوُ نحو « يقومونَ » ، والياءُ ، نحو : « تقومينَ » ، (وليست) النونُ (دليلَ الإعرابِ خلافاً للأخفشِ) (٦) ، زعم أن هذه النونَ ليست إعراباً ، وإنما هي دليلُ إعرابٍ مقدرٍ قبلَ الألفِ

---

(١) رجز لرؤبة بن العجاج .
الشاهد فيه قوله : « فمُه » حيث أثبت الميم في حال الإضافة . انظر ديوانه ١٥٩ ، والمقرب ٢١٦/١ ، والعيني ١٣٩/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٧/١ ، المساعد ٢٩/١ ، السلسيلي ١٢٣/١ .

(٢) انظر : فتح الباري ١٠٣/٤ . وانظر البصريات ٨٩٣/٢ ، والعسكريات ١٧٣

(٣) ذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف خطاب ، والأصح كما ذكر الشارح أنها لا تكون إلاّ ضميراً . انظر النتائج ٣١٧/١ .

(٤) سورة الأحقاف آية : ١٧ .

(٥) هذه قراءة الحرمين ، الكشف ٢٧٤/٢ ، وانظر الاتحاف ٣٩٢ .

(٦) النتائج ٣١٨/١ ، وقد تبع السهيلي الأخفش في هذه المسألة قاله في المساعد ٣١/١ ، ثم قال : « وهو ضعيف ، لأن فيه دعوى تقدير لا حاجة إليه ، فالنون وافية بالمقصود فيه » .

والواوِ والياءِ ، ففي الرفع ضمةٌ مقدرةٌ ، وفي النصب فتحةٌ مقدرةٌ ، وفي الجزمِ سكونٌ مقدرٌ، (وتُحذَفُ) النونُ (جزماً) نحو : ﴿ فإن لم تَفْعَلُوا ﴾ ، (ونصباً) نَحْوُ : ﴿ ولَنْ تفعلوا ﴾ (١) والنصبُ محمولٌ على الجزمِ ، فلذلك قدَّم الجزمَ ، وأخَّر النَّصب ، (و) تحذفُ النونُ أيضاً (لِنُونِ التوكيدِ) عند اجتماعِ الأمثالِ نحو : ﴿ لَتبلونَّ ﴾ (٢) . (وقد تُحْذَفُ لِنُونِ الوِقَايةِ) نحو : ﴿تأمروني﴾ (٣) - بالتخفيف - في قراءةِ من حذفَ النونَ (٤) ، وهذا مذهبُ سيبويه (٥) ، واختارهُ المصنفُ (٦)، وذهب الأخفشُ(٧) وأكثرُ المتأخرين إلى أن المحذوفَ نونُ الوقايةِ ، (أو تدغمُ فيها) أي تدغمُ نونُ الرفعِ في نونِ الوقايةِ ، كقراءةِ من قرأ ﴿ تأمرونِّي ﴾ - بالتَّشديدِ - (ونَدَرَ حَذْفُهَا) ، أي : نونُ الرفعِ (مُفْرَدَةً) عن مُلاقاة مِثْلٍ (في الرفعِ نظماً) كقوله :

[١٨] أَبِيْتُ أَسْرِي وتبيتي تَدْلُكِي
وجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الزكي (٨)

والأصلُ : تبيتين وتدْلُكين . (ونثراً) كقراءةِ أبي عمْرٍو (٩) ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ تظَّاهَرا ﴾ (١٠)

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٤ .
(٢) سورة آل عمران آية : ١٨٦ .
(٣) سورة الزمر آية : ٦٤ .
(٤) التخفيف بحذف النون قراءة المدنيين ، أمّا ابن عامر فقد قرأ بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وقرأ الباقون واحدة مشددة . انظر النشر ٢/ ٣٦٢ وما بعدها .
(٥) الكتاب ٣/ ٥٢٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٢ .
(٧) نصّ ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٢ ، على أنّ المحذوف عند الأخفش هو نون الرفع كما هو مذهب سيبويه ، وهو عكس ما نسبه الشيخ خالد ، وقد حاولت أن أحقق رأي الأخفش من معانيه ، لكني لم أعثر عليه ، ولعل الشارح قد قصد الأخفش الصغير ، كما هو مثبت في النتائج ١/ ٣٢٣ .
(٨) رجز ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه وضحه الشارح . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٣ ، المساعد ١/ ٣٢ ، الدرر ١/ ٢٧ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣ ، الخصائص ١/ ٣٨٨ .
(٩) الإتحاف ١١٣ .
(١٠) سورة القصص آية : ٤٨ .

-بتشديد الظاء -. أصلُه : تتظاهران ، فأدْغمَ التاءَ في الظَّاءِ وحذفَ النون ، وفي الحديث : « لا تدْخلوا الجنة حتى تُؤْمِنُوا ولا تؤمنوا ، حتى تَحَابُّوا » [١] .

[حد البناء]

ولمّا فرغَ من [٢] الإعرابِ شرعَ في البناءِ فقال : (وما جيءَ به لا لبيانِ مقتضى عاملٍ من شِبْه الإعرابِ وليس حكايةً أَوْ إتْبَاعاً أَوْ نَقْلاً أَوْ تَخَلُّصاً من سُكُونَيْنِ فَهُوَ بناءٌ) .

/٢٢/ فقولُه : (ما جيءَ بِهِ) كالجنسِ ، وهُوَ مُبْتَدأٌ ، وقولهُ : (لا لبيانِ مقتضى عاملٍ) [٣] / فصلٌ أخرجَ به حركاتِ الإعرابِ ، وقوله : (من شِبْهِ الإعرابِ) بيانٌ لما في قوله : (ما جيءَ به) ، وأَرَادَ بِهِ ما يُشْبِهُ الإعرابَ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ .

[أنواع الحركات]

وقولُه (ولَيْس) إلى آخره ، فصلٌ آخرُ ، أخرجَ به ما ليس ببناءٍ من حركةِ حكايةٍ نحو : « مَنْ زَيْداً » - بالنصب - لقائلٍ : « رأيتُ زيداً » ، أوْ حركةِ إتْباعٍ ، كقراءةِ زيدِ بن عليٍّ [٤] : ﴿ الحمدِ للهِ ﴾ [٥] -بكسرِ الدالِ - ، أوْ حركةِ نقلٍ ، كقراءة ورش [٦] : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ [٧] - بِفَتْحِ الميمِ - ، أَوْ حَرَكَةِ تَخَلُّصٍ من سكونين ، كقراءةِ الجميعِ نحو : ﴿ مَنْ يَشَأَ اللهُ يُضْلِلْهُ ﴾ [٨] وقوله : (فهو بناءٌ) خبرٌ « لما » الواقعةِ مبتدأ في قولهِ : (ما جِيءَ بِهِ) ، وقُرِنَ بالفاءِ لأن « ما » إن كانت

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ٢٦ .

(٢) في الأصل و« ب » : « في » تحرفت على الناسخ ، أو سهو منه .

(٣) في المساعد ، وشرح ابن مالك ، والسلسيلي : « العامل » وفي التسهيل وفي الأصل و« ب » : « عامل » .

(٤) البحر المحيط ١/ ٨ .

(٥) سورة الفاتحة آية : ٢

(٦) نسبها إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٤ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٠٦ .

(٨) سورة الأنعام آية : ٣٩ .

شرطيةً فواضحٌ ، وإن كانت موصولةً فالفاءُ تدخلُ في خبرِ الموصولِ إذَا كَانَتْ صِلَتُهُ فِعْلاً كَمَا تَدْخُلُ في جَوَابِ الشَّرْطِ . والحاصِلُ أنَّ ما خالفَ حركةَ الإعرابِ ، وحركة الحكاية ، وحركةَ الإتباعِ ، وحركةَ النقلِ ، وحركةَ التخلصِ من سَاكِنَيْن فَهُوَ بناءٌ .

[أنواع البناء]

(وأَنْواعُهُ) أَرْبَعَةٌ (ضمٌّ) نحو : « حيثُ ، ومنذُ » الجارة . (وفتحٌ) نحو : « ليتَ ، وقَامَ ، وأينَ » . (وكسر) [١] نحو : جَيْرِ وأمسِ . (ووقفٌ) وهو السكون نحو : لمْ ، وقُمْ ، وكَمْ .

* * *

---

(١) سقطت من « ب » .

(٣) « هذا بابُ إعرابِ المعتلِّ الآخِرِ »

[علامة الإعراب حركة ظاهرة ومقدرة وحذف]

(يظهرُ الإعرابُ بالحَركةِ) نحو : « يقُومُ زيدٌ » ، و « إنَّ زيداً لن يقومَ إلى كتابه » (والسكون) نحو : « لم يقمْ » ، (أو يقدَّرُ) أي الإعرابُ (في حرفِهِ) أي في حَرْفِ الإعرابِ ، (وهو) أي حرفُ الإعرابِ (آخر المُعْرَبِ) ، كألفِ « فتىً » ، و « يخشَىٰ » ، (فإنْ كانَ) أي حرفُ الإعرابِ (ألفاً قُدِّر فيْه غيْرُ الجزْمِ) ، وَهُوَ الرَّفْعُ والنصبُ في الاسْمِ والفِعْلِ ، نَحْوُ : « يسْعَى الفَتَىٰ » ، و « لَنْ أَخْشَىٰ الفَتَىٰ » ، والجرُّ في الاسمِ نحو : « مَرَرْتُ بالفتى » ، (وإنْ كانَ) حرفُ الإعرابِ (ياءً) نحو : « يقضِي القاضي » ، (أو واواً) نحو : « يغزو » - وقيَّدَ الياءَ والواوَ بقوله : (يُشْبهانه) أي يشبهانِ الألفَ في كونِهما حرفَي مدٍّ ، وذَلكَ إذَا سكَنَا وكانت حركةُ ما قَبْلَهُمَا مِنْ جِنْسِهِما احترازا من نحـوِ : « ظَبْيٍ » و « دَلْوٍ » فإن كانت الياءُ قبلها / كسرةٌ ، والواو قبلها ضمة [١] (قُدِّر فيهما الرفعُ) ، نَحْوُ : « يقضِي القاضي » ، و « يَدْعو » . (وَ) يُقَدَّرُ في (الياءِ) (الجرُّ) ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بالقاضِي » .

(وينوبُ حذفُ) هذه الأحرفِ (الثلاثةِ) التي هي الألفُ والياءُ والواوُ (عن السكونِ) في الفعل المعْتل نحو : « لمْ يخشَ » ، و « لم يرمِ » ، و « لم يَغْزُ » .

[تخلف الإعراب في الضرورة والسعة]

(إلاَّ في الضرورةِ فَيُقَدَّرُ لأجلها) أي لأجلِ الضرورةِ (جَزْمُها) ، أيْ : جَزْمُ الأَحْرُفِ الثلاثةِ فَتَثْبتُ على حَالِهَا مِنْ غيْرِ حَذفٍ ، نَحْوُ قوْلِه :

{ ١٩ } إذَا العَجُوز غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلاَ تَرَضَّاها ولاَ تَمَلَّقِ [٢]

---

(١) قوله : « فإن كانت الياء . . ضمة » ليس في ب .

(٢) رجز لرؤبة الشاهد فيه قوله : « ولا ترضّاها » حيث لم يحذف حرف العلة مع الجزم ضرورة . انظر : ==

خلافاً لابْن عُصفورٍ في جعْلِه جملَةَ « ولا تَرَضَّاها » حاليةً . ونحو قول الشاعر :

[٢٠] أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [(١)]

ونَحْوُ قَوْلِهِ :

[٢١] هجوتَ زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِراً من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ [(٢)]

(ويظهرُ لأَجلها) أي لأجلِ الضرورة (جَرُّ الياء) نحوُ قَوْلِه :

[٢٢] فيوماً يُوافِينَ الهوَى غيْرَ ماضِيٍ ويوما تـرى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَـوَّلُ [(٣)]

(وَ) يَظهَرُ لأَجْلِ الضَّرُورَةِ (رَفْعُهَا) ، أَيْ : الياءِ ، نَحْوُ قَوْلِه :

[٢٣] فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ [(٤)] وَلَمْ تَكُنْ تُساوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِـمِ [(٥)]

== ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، الخصائص ١/ ٣٠٧ ، المنصف ٢/ ١١٥ ، العيني ١٠/ ١٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٦، المساعد ١/ ٣٥ ، الدرر ١/ ٢٨ ، السلسيلي ١/ ١٢٨ ، والممتع ٢/ ٣٨ ٥

(١) البيت من الوافر ، قائله قيس بن زهير . والشاهد فيه : قوله « يأتيك » حيث لم يحذف حرف العلة للجزم وقدر فيه الإعراب . انظر : الكتاب ٣/ ٣١٦ ، معاني القرآن ٢/ ١٨٨ ، ٢٢٣ ، العيني ١/ ٢٣٤ ، الخصائص ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، المحتسب ١/ ٦٧، ١٩٦ ، ٢١٥ ، المنصف ٢/ ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ابن يعيش ٨/ ٢٤ ، ١٠/ ١٠٤ ، التصريح ١/ ٨٧ ، الأشموني ١/ ١٠٣ ، ٢/ ٤٤، ابن مالك ١/ ٥٦ ، المساعد ١/ ٣٥ ، السلسيلي ١/ ١٢٨ .

(٢) البيت من البسيط ، قال العيني ١/ ٢٣٤ ولم أقف على اسم قائله ، وفي الدرر ١/ ٢٨ « لم أعثر على قائله » وقائله : أبو عمرو بن العلاء يرد على الفرزدق لما هجاه . ظ : معجم الأدباء لياقوت ١١ / ١٥٨ . الشاهد فيه : قوله « لم تهجو » كما في البيت السابق . انظر : العيني ١/ ٢٣٤ ، الدرر ١/ ٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٦ ، المنصف ٢/ ١١٥ ، ابن يعيش ١٠/ ١٠٤ ، ١٠٥، شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤٠٦ ، المساعد ١/ ٣٥ ، السلسيلي ١/ ١٢٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله جرير . الشاهد فيه : قوله « غير ماضيٍ » بتحريك الياء ضرورة . انظر النوادر ٢٠٣ ، المقتضب ١/ ١٤٤ ، ٣/ ٣٥٤، والخصائص ٣/ ١٥٩ ، المنصف ٢/ ٨٠ ، ١١٤ ، وابن يعيش / ١٠١ ، ١٠ ، ١٠٤ ، العيني ١/ ٢٢٧ ، الأشموني ١/ ١٠٠ ، ديوان جرير ١ / ١٤٠ ، ابن مالك ١/ ٥٦، المساعد ١/ ٣٦ ، السلسيلي / ١/ ١٢٩ ، ويروى : غير ماضياً ، وليس ماضياً ولا شاهد في هاتين .

(٤) في الأصل و« ب » : غنائي ـ خطأ .

(٥) البيت من الطويل ، قاله رجل من الأعراب يمدح عبد الله بن العباس .
الشاهد فيه : قوله « تساويُ » إذ إن الضمة ظهرت على الياء في الرفع ضرورة ، انظر : المساعد ١/ ٣٦ ، الدرر ١/ ٣٠ ، العيني ١/ ٢٤٧ .

(و) يظهرُ لأجْلِ الضرورة (رفعُ الواوِ) كقوله :

[٢٤]   إذا قلتُ : عَلَّ القَلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ   هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيـه بالوَجْـدِ (١)

هواجس : أي خواطر .

(ويقدَّرُ لأجْلها) أي : الضَّرُورة (كَثيراً) في الشعـرِ (وفي السَّعَة قَليْلاً نصبُهما) أي نصبُ الياءِ والواوِ ، مثالُ تقديرِ نصبِ الياءِ في الشعرِ لأجلِ الضرورةِ قولُه :

[٢٥]   * لعلي أرى باقٍ على الحدثانِ * (٢)

ومثالُه في السَّعَة قراءةُ أبي جعفر (٣) : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُون أَهَالِيْكُمْ ﴾ (٤) بسكون الياءِ .
ومثالُ تقديرِ نصْبِ الواوِ في الشعرِ قولُه :

[٢٦]   أرْجو وآمُلُ أن تدنُو مَودَّتُها   وما إخَالُ لدينا منك تَنْويلُ (٥)

ومثالُهُ في السَّعَة قراءةُ بعضِهم (٦) : ﴿ أو يعفُوْ الذي بيده ﴾ (٧) بسكونِ الواو / . /٢٤/

---

(١) البيت من الطويل ، ونسبه ابن مالك لرجل من طيءٍ وعنه نقل السلسيلي .
والشاهد فيه : قوله « يسلُوُ » حيث ظهرت الضمة في الرفع ضرورة .
انظر : العيني ١/ ٢٥٢ ، الدرر ١/ ٣٠ ، المساعد ١/ ٣٦ ، شرح الألفية للمرادي ١/ ١١٦ .

(٢) من الطويل ولم أجده ، والأصل باقيا فأجري المنقوص في النصب مجراه في الرفع والجر ضرورة .

(٣) نسبـها ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٧ لجعفر الصادق ، وكـذا السلسيلي ١/ ١٣٠ ، وكـذا في المساعد ١/ ٣٧ ، في « ب » قراءة حفص .
انظر : البحر المحيط ٤/ ١٠ ، ١١ ، والكشاف ١/ ٦٤٠ ، والمحتسب ١/ ٢١٧

(٤) سورة المائدة آية : ٨٩ .

(٥) البيت من البسيط ، قائله كعب بن زهير .
الشاهد فيه : قوله « تدنو » حيث قدرت الفتحة على الواو وحقها الظهور .
انظر : شـرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٧ ، أوضح المسالك ٢/ ٦٧ ، العيني ٢/ ٤١٢ ، السلسيلي ١/ ١٣٠ ، المساعد ١/ ٣٦ وانظر روايته في الديوان ص : ٨٥ .

(٦) هي قراءة الحسن ، والشعبي ، وأبي نهيك ، انظر البحر ٢/ ٢٣٦ ، الكشاف ١/ ١٤٦ .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٣٧ .

(وَ) يقدَّرُ لأجلِ الضرورةِ كثيراً وفي السعة قليلاً (رفعُ الحرفِ الصحيحِ وجرُّه) ، فمن تقديرِ الرفعِ فـي الضرورة قوله :

[٢٧] فاليوْمَ أشربْ غيْرَ مُسْتحقِبٍ إثْماً مِـنَ اللَّـهِ ولاَ واغِـلِ (١)

ومن تقديره في السعة قراءةُ أبي عمرو (٢) : « يَأمُرْكُمْ » (٣) وأخواتها ، بالإسكانِ ، ومن تقديرِ الجرِّ في الضرورةِ قولُه :

[٢٨] بكـل مـدمَّـاةٍ وكـلِّ مُثَقَّفٍ تَنَقَّاهُ مِنْ معْدنْهِ في البحرِ جالِبُهْ (٤)

ومن تقديرِه في السَّعَةِ قراءة أبي عمرو (٥) : ﴿ فَتُوبْوا إلى بارِئْكُمْ ﴾(٦) ، بإسكانِ الهمزةِ ، (وربما قُدِّر جَزْمُ الياءِ في السعةِ) كقراءةُ قُنْبُلٍ (٧) : ﴿ أرسلهُ معنا غدا نرتعيْ ونلعبْ ﴾ (٨) ، بإثباتِ الياءِ في نرتَعي .

---

(١) البيت من السريع ، وقائله امرؤ القيس .
والشاهد فيه : قوله « أشربْ » حيث سكن الباء في الرفع للضرورة .
انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٤ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، المحتسب ١/ ١٥ ، النوادر ص ٣١٣ ، نتائج التحصيل ١/ ٣٤٥ .

(٢) نسبها في النشر ٢/ ٢١٢ إلى أبي عمرو وأصحابه من أكثر الطرق .

(٣) سورة البقرة آية : ٢١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه : قوله « معدنه » حيث سكن النون في الجر ضرورة . انظر النتائج ١/ ٣٤٦ .

(٥) انظر النشر ٢/ ٢١٢ .

(٦) سورة البقرة آية : ٥٤ .

(٧) قال في النشر ٢/ ٢٩٣ : واختلفوا في " نرتع " و " نلعب " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وابن عامر بالنون فيهما ، وقرأ الباقون فيهما بالياء ، وكسر العين من " نرتع " المدنيان وابن كثير ، وأثبت قُنْبُل الياء فيها في الحالين .

(٨) سورة يوسف آية : ١٢ .

(٤) « هذا بابُ إعْرَابِ المثنَّى والجموعِ عَلَى حَدِّه »

أيْ : على حدِّ المُثنَّى وطريقَتِه ، ومعناه : أنَّهُ سَلِمَ فيه بناءُ الواحِدِ كما سَلِمَ في المُثَنَّى ، وأنهُ يلْحَقُهُ حرفُ عِلَّةٍ ونونٌ كالمُثَنَّى وهوَ جَمْعُ المُذكَّرِ السَّالمُ ، وفي المساعدِ (١) : أنَّ هذه العبارةَ هي عبارةُ سيبويه (٢) .

[حد التثنية]

(التَّثْنِيةُ جَعْلُ الاسمِ القابلِ) لها (دليلَ اثْنَيْنِ مُتَّفِقيْنِ في اللَّفظِ غالباً ، وفي المعنَى على رأيٍ ، بزيادةِ ألفٍ في آخره رفْعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جراً ونصْباً

فقولُه : (جَعْلُ الاسْمِ) كالجنْسِ ، والمرادُ بالجَعْلِ : تَصرُّفُ الناطقِ بالاسْمِ على الوجهِ الذي يُريدُهُ ، ولم يقلْ : جَعْلُ الواحدِ (٢) ، لئَلاَّ يَخرُجَ عَنْهُ تَثْنِيَةُ الجَمْعِ نَحْوُ : « جِمَالَيْنِ » ، وتثنيةُ اسمِ الجمعِ كـ « ركْبينِ » ، وتثنية اسْمِ الجنسِ كـ « غنَمَيْنِ » (٣) .

وقوله : (القابل) فَصلٌ أَخْرَجَ بِهِ غَيْرَ القابلِ للتثنية ، كالمُثَنى ، والمجموع على حَدِّه ، وأسْمَاءِ العَدَدِ إلاَّ مائةً وألفاً ، والجَمْع الذي لا نظيرَ له في الآحادِ كمفاعِلَ ومفَاعِيلَ . وقولُه : (دَليلَ اثْنَيْنِ) فصلٌ آخرُ ، أخرجَ به الجمعَ فإنَّهُ جَعْلُ الاسمِ دليلَ ما فَوْقَ الاثْنَيْنِ ، وما لَفْظُهُ لَفْظُ التثنية وليس معناه كذلك ، وهو ما يُرادُ بِهِ التكثيرُ ، نَحْوُ : ﴿ ارْجِعِ البصرَ كرَّتَيْنِ ﴾ (٤) ، أي : كرَّاتٍ ، أوْ يرادُ به

---

(١) المساعد ١/ ٣٨ .

(٢) يقصد « المجموع على حدِّه » عبارة عن جمع المذكر السالم ، فقد تكررت غير مرة في الكتاب ١/ ٤ ، ٨ .

(٣) ظاهر كلام ابن مالك أن تثنية غير الواحد مقيسة مطردة ، والأمر على أنّه ضرورة ، أو ندور فلا يقاس إلا في المفرد ، انظر : نتائج التحصيل ١/ ٣٤٩ ، السلسيلي ١/ ١٣٣ ، والارتشاف ١/ ٢٥٢ .

(٤) سورة الملك آية : ٤ .

/٢٥/ الوَاحِدْ ،كالمِقَصَّيْنِ والجَلَمَيْنِ . وقولُه (متَّفِقيْنِ في اللَّفظِ) فصلٌ آخرُ / أخرجَ به ما اختلفَا لفظاً كـ « زيد ، وعمرو » واحترز بقوله : (غالباً) عما وردَ من تثنية مُخْتَلِفي اللَّفْظِ [فإنه] [١] ، يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه كـ « القمرين » في الشمس والقمرِ .

وقَوْلُهُ : (وفي المعنى عَلَى رأيٍ) أشارَ به إلى اختلافٍ وقع في جوازِ تثنيةِ المُشْتركِ [٢] ، والحقيقةِ والمجازِ ، فذهب أكثرُ المتأخِّرِيْنَ [٣] إلى المنعِ لاختلافِ المعنى . قال المصنِّفُ : «والأصَحُّ الجوازُ» [٤] ، ومنْهُ [٥] قولُهُ تَعَالى : ﴿ وإلـهَ آبائكَ إبراهيمَ وإسمٰعيلَ وإسحـٰق ﴾ [٦] وقولهم : القَلَمُ أحدُ اللِّسَانَيْنِ ، والخَالُ أَحَدُ الأَبَوَيْنِ .

وقَوْلُهُ : (بزيادة ألف إلى آخره) فصلٌ آخرُ ، أخرجَ به المصدرَ المجعولَ للاثنين خبراً ، نحوُ : «هذان رضاً » ، ومثلُهُ النعتُ والحالُ [٧] .

[نونُ التَّثنيّة ولغاتُها]

وقولُه (تَلِيْهما) يعني الألفَ والياءَ (نونٌ مكسورةٌ) في الرفعِ نحو : « جَاءَ الزيدانِ» ، والنصبِ نحو « رَأَيْتُ الزيدينِ » والجَرِّ نحو « مَرَرْتُ بالزيدَيْنِ » . ولا يُجيزُ البصريُون غَيْرَ

---

(١) ليست في ب .

(٢) هو الذي تشترك فيه معان كثيرة ، كالعين للباصرة ، وعين الماء ، اللسان مادة « شرك » .

(٣) ذكر ذلك أبو حيان ثم قالَ في الارتشاف ١/ ٢٥٥ : « وهو مختار أصحابنا ، ولحنوا الحريري في قوله :

جاء بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بِلا عيْنَيْنِ

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩ .

(٥) الضمير في « منه » يعود إلى تثنية المشترك وهذا غير مناسب لقوله تعالى : ﴿ وإله آبائك ﴾ حيث إن هذا من الجمع وليس من التثنية ، وقد جاءت هذه الآية في كتاب شرح التسهيل لابن مالك كدليلٍ على جواز تثنية المشترك ، لا على أنه منه ، ولعل الشارح قد سها في هذا ، انظر : شرح التسهيل لابن مالكٰ ١/ ٦٠ ، نتائج التحصيل ١/ ٣٥٧ .

(٦) سورة البقرة آية : ١٣٣ .

(٧) ردّ رجلين رضًى ، نظرت إلى الزيدين رضًى .

الكَسْرِ (١) .

(و) قال ابن جني (٢) : (فَتْحُها لغةٌ) في الأَحْوالِ الثَّلاثَةِ ، حَمْلاً للواحدِ على الحالتين ، لأنهما أكثرُ .

وأراد بالواحدِ الرفعَ ، وبالحالتين الجرَّ والنصبَ ، ثُمَّ قال : « قرأتُ على أبي عليٍّ في نوادر أبي زيد (٣) :

أَعْرِفُ مِنْهَا الوَجْهَ والعَيْنَانَا ومَنْخِرَيْـنَ أَشْبَهَـا ظَبْيَانَـا (٤)

{٢٩} وقال ابن عصفور (٥) : « إنَّ فتحها مع الألفِ مخصوصٌ بِلُغَةِ مَنْ يَجْعَلُ المثنى بالألفِ في كلِّ حالٍ » .

ونصَّ الكسائيُّ والفرَّاءُ على أَنَّ ذَلَكَ لا يَجُوزُ معَ الأَلِفِ ، ثُمَّ قال الكِسائيُّ : « فتحُها مع الياءِ لغةٌ لبني زيادِ بن فَقْعَسٍ » ، وقال الفرَّاءُ « هي لغةٌ لبعض بني أَسَدٍ » وأنشدَ بعضهُم (٦) :

{٣٠} عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ (٧)

---

(١) الكتاب ١/ ١٨ . يقول الدلائي في النتائج ١/ ٣٦١ : « وفتحها ممنوع عند البصرية قاطبة وعليه كلام العرب وبه نزل التنزيل » .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٤٨٨ - ٤٨٩ ، ت د.حسن هنداوي .

(٣) النوادر ص ١٥ .

(٤) رجز لرؤبة ... وهو شاهد على فتح نون التثنية في قوله : « العينانا » . انظر : ابن يعيش ٣/ ١٢٩ ، ٤/ ٦٤ ، ١٤٣ ، العيني ١/ ١٨٤، التصريح ١/ ٧٨ ، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩ ، والأشموني ١/ ٩٠ ، ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ .

(٥) الضرائر ص ٢١٨ .

(٦) انظر : نتائج التحصيل ١/ ٣٦١ ، المساعد ١/ ٣٩ ، الارتشاف ١/ ٢٥٦ .

(٧) البيت من الطويل لحميد بن ثور .
والشاهد فيه : قوله « أحوذيَيْنَ » بفتح النون على أنه لغة قوم من العرب . انظر : ابن يعيش ٤/ ١٣١ ، العيني ١/ ١٧٧ ، نتائج التحصيل ١/ ٣٦١ ، المساعد ١/ ٣٩ ، التصريح ١/ ٧٨ ، أوضح المسالك ١/ ٦٣ ، الأشموني ١/ ٩٠ ، ابن مالك ١/ ٦٢ ، السلسيلي ١/ ١٣٦ .

(وقد تُضم) ، حكى الشيباني[1] عن بعضِ العربِ : « هُمَا خَلِيْلانُ » ، ومنه قولُ فاطمةَ رضي الله عنها : « يا حَسَنَانُ يا حُسَيْنَانُ » [2] ، ثم قيل : إنَّ هَذِهِ اللغةَ تختصُّ بكونها مَعَ الألفِ ، وأما معَ الياء فَلاَ تجوزُ ، فَعَلَى هذَا كَانَ يَنْبغي للمُصنِّفِ أن يُقَيِّد ذلك بالألفِ ، كما قال المراديُّ [3] ، ثُمَّ نَقَلَ عن بعضِهم « أنَّ من العربِ مَنْ / يَجْعَلُ الإعرابَ في النُّونِ إجراءً للتثنية مجرى المفردِ ، وذلك قليلٌ جداً ، وظاهرُ هذا أنك تقولُ : رأيتُ الزيدانَ » و « مررتُ بالزيدانِ » انتهى . فَعَلَى هذا يُخَرَّجُ : هما خليلانُ في الرفعِ [4]. /٢٦/

[حذف نون التثنية]

(ويَسقُطُ) نونُ التَّثْنِيَةِ (للإضافةِ) ، نَحْوُ : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ [5] ، (أَوْ للضَّرُورةِ) كقولِه :

[٣١] هما خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ ... وإمَّا دَمٌ ، والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ [6]

في روايةِ مَنْ رفَعَ « إساراً »[7] ، يُقَالُ : «أسَرْتُ الرجل أسراً وإساراً ، فهو أسيرٌ . (أو لتقصيرِ صِلَةٍ) كقَوْلِهِ :

---

(١) الارتشاف ١/ ٢٥٦ ، والمساعد ١ / ٤٠ .

(٢) النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٢٦ .

(٣) انظر شرحه على التسهيل ١ / ٢٩ .

(٤) في ب : بالرفع .

(٥) سورة المسد آية : ١ .

(٦) البيت من الطويل وقائله تأبط شراً .
والشاهد فيه : قوله « خطَّتا » حيث حذف نون التثنية ضرورة . انظر : الخصائص ٢/ ٤٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ ، العيني ٣/ ٤٨٦ ، التصريح ٢/ ٥٨ ، الدرر ١/ ٢٢ ، المساعد ١/ ٤٠ ، السلسيلي ١/ ١٣٧ .

(٧) انظر النتائج ١/ ٣٦٥ .

{ ٣٢ } خَلِيلَيَّ ما إنْ أَنْتُمَا الصَّادِقا هوىً ‏ ‏ ‏ إذَا خِفْتُمَا فيـه عـذُولا وواشيـا (١)

وكقولِه :

{ ٣٣ } أبني كُلَيْب إنَّ عمَّيَّ اللَّـذا ‏ ‏ ‏ قتلا الملُوكَ وفكَّكَا الأغلالا (٢)

لا فرقَ في ذلك بيْنَ صلةِ « أل » أوْ غيرِهَا (٣) .

[لزوم المثنى الألف في لغة بني الحارث]

(ولزُومُ الألفِ) في المثنى رفعاً ونصباً وجراً (لغةٌ حارِثيَّةٌ) نسبةٌ لِبَنيْ الحارثِ بن كعب (٤) ، أَجْروا المثنَّى مُجْرَىٰ المقْصورِ . حكى الأخفش أنَّهُ سَمِعَ أعْرابِيَّاً فَصِيْحاً من بني الحارث يقولُ : « ضَرَبْتُ يداهُ » (٥) وقال شَاعِرُهُمْ :

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه لقائله .
والشاهد فيه : قوله « الصادقا » حيث حذف نون التثنية تخفيفاً لطول الصلة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ ، الدرر ١/ ٢٣ ، النتائج ١/ ٣٦٧ ، السلسيلي ١/ ١٣٧ ، المساعد ١/ ٤٠ .
ولا حجة في البيت لاحتمال الإضافة ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال وقد استحسن السلسيلي هذا الاعتراض ، فقال في شرحه ١/ ١٣٧ : « وهو اعتراض حسن » . النتائج ١/ ٣٦٧ .

(٢) البيت من الكامل وقائله الأخطل .
والشاهد فيه : قوله « اللّذا » حيث حذف النون تقصيراً للصلة ، كذا قالوا واللذا موصول لا صلة ، ولذا قال البغدادي « لاستطالة الموصول بالصلة » في ٢/ ٤٩٦ : بولاق . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ ، الدرر ١/ ٢٣ ، النتائج ١/ ٣٦٧ ، الكتاب ١/ ١٨٦ ، المقتضب ٤/ ١٤٦ ، المنصف ١/ ٦٧ ، المحتسب ١/ ١٨٥ ، العيني ١/ ٣٢٤ ، الدرر ١/ ٣٤ ، ديوانه ١/ ١٠٨ .

(٣) حذف النون في المثنى لتقصير الصلة عامٌ في « أل » أو غيرها عند الشارح ـ كما هو واضح ـ وهذا مذهب سيبويه ، والفراء ، أما المبرد فقد خص هذا الحكم بـ « اللذان » و « اللتان » .
ينظر الكتاب ١/ ١٨٦ ، والمقتضب ٤/ ١٤٦ ، والارتشاف ١/ ٢٥٦ .

(٤) قال الكسائي : « وهي لغة خثعم ، وهمذان ، وزبيد » . وقال أبو الخطاب : « وكنانة ... وقيل بني العنبر ، وبني الهجين ، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل » . انظر : النتائج ١/ ٣٧٠ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٣٠ ، ومعاني القرآن ١/ ١٣١

[٣٤] * تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً * (١)

[الملحق بالمثنى]

(ومَا أُعْرِبَ إعْرابَ المثنّى) بالألف رَفْعاً ، وَبالياء جَرّاً ونَصْباً حالَ كونه (مُخالفاً لمَعْنَاهُ) في كونه يُرادُ به أكثرُ من اثنين ، نَحْوُ : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (٢) . (أوْ غيرَ صالحٍ للتَّجريدِ ، وعَطْفِ مثْله عَلَيْه) نحوُ : « كَلْبَتَي الحدَّاد » من أسماءِ الأجْناسِ ، ونحوُ : « البحْرَينِ » من الأعلام ؛ إذ لا يَصْلُحُ أن يقال : كلبةٌ وكلبةٌ ، ولا بحْر وبحْر ، ونَحْوُ « القمرين » ، منْ كُلِّ ما يُرادُ به تغليبُ أحد اللَّفظينِ على الآخَرِ ، فإنه وإن صَلَحَ للتجريد فلا يعطفُ مثلُه عليه ، وإنَّما يعطفُ عليه مُغَايِرُهُ نحوُ : شمسٍ وقمرٍ (فمُلْحقٌ به) خَبَرُ قولِه (وما أُعربَ) والتقديرُ : والذي أُعرِبَ إعرابَ المثَّنى موصوفا بما ذكَرَ فهو ملحقٌ بالمثنى ، (وكَذَلكَ) أُلحِقَ بالمثَّنى (كِلا وكِلْتَا) حَالَ كونهما (مضافين إلى مضمَرٍ) على اللغةِ المشهورة تقول : « جاءَ الزيدانَ كِلاهُما » ، و « رأَيْتُ الزيدين كليهما » ، ومَرَرْتُ بالزيدين كليهما » ، و « وجاءَتْني الهندانِ كلتاهُما » ، و « رأَيتُ الهندين كلتيْهِمَا » ، و«مرَرْتُ بالهندين كلتَيْهِما » ، (و) يُعْربان هذا الإعرَابَ (مُطْلقاً) ،/ سواءٌ كَانَا مُضَافَيْنِ إلى مُضْمَرٍ أوْ إلى ظَاهرٍ (على لُغَةِ كِنَانَةَ) (٣) تقولُ : «جاءني كلا الرجلين وكلتا (٤) المرأتين » و « رأيتُ /٢٧/

---

(١) البيت من الطويل وقائله هوبر الحارثي .

والشاهد فيه : قوله « أذناه » على أنّ بني الحارث تلزم المثنى الألف مطلقاً . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٣ ، ابن يعيش ٣/ ١٢٨ ، الكشف ٢/ ١٠٠ ، السلسيلي ١/ ١٣٨ .

(٢) سورة الملك آية : ٤ .

(٣) قال في المساعد ١/ ٤٢ : « حكى الكسائي والفراء أن بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراهما مع المضمر ... وعزاها الفراء إلى كنانة كما فعل المصنف » .

(٤) زعم بعضهم أنه نطق لكلتا بمفرد ، قال الشاعر :

في كلت رجليهما سلامي واحدة　　　كلتاهما قد قرنت بزائدة

انظر السلسيلي ١/ ١٣٩ .

كلَيِ الرجلين وكلتي المرأتَيْنِ » و « مَرَرْتُ بكِلَي الرجلين وكلتَيِ المرأتين » بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

وَأخلَّ بِلُغَة ثالثَة [1] ، وهي لغةُ بني الحارث ؛ فإنَّهمْ يعربون كلا وكلتا إعرابَ المقصورِ مطلقاً، أضيفا إلى مُظهرٍ أو مُضمرٍ ، يقولون : « جاءني كلاهما وكلتاهما » ، و « رأيت كلاهما وكلتاهما»، و «مررتُ بكلاهما وكلتاهما » بإثباتِ الألفِ في الأحوالِ الثلاثةِ .

[إغناء العطف عن التثنية]

(ولا يُغْني العطفُ [2] عن التثنية)، فلا يُغني زيدٌ وزيدٌ عن الزيديْنِ . (دونَ شذوذٍ أو اضطرارٍ) كقوله :

[٣٥] * ليثٌ وليثٌ في مكانٍ ضَنْكِ * [3]

ولو وَقَعَ مِثْلُ هذا في غيرِ شعْرٍ كان شذوذاً (إلاَّ مع قَصْدِ التكثير) كقوله :

[٣٦] لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وقَبْرٌ كنت أكْرَمَهُمْ ... مَيْتاً وأبعدَهُمْ من منزل الذّامِ [4]

---

(١) انظر النتائج ١/ ٣٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤

(٢) ينبغي أن يقيد بالواو ؛ ففي كتاب التصحيف الكبير للعسكري : « أنّه لا يجوز في : قام زيد فزيد : قام الزيدان ، بخلاف قام زيد وزيد » . ذكره في النتائج ١/ ٣٧٩ .

(٣) رجز قائله واثلة بن الأسقع الصحابي المشهور .

الشاهد فيه : قوله « ليث وليث » على الاستغناء بالعطف عن التثنية ضرورة . انظر : المقرب ٢/ ٤١ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٠ ، الخزانة ٣/ ٣٤٠ ، الدرر ١/ ١٨ ، النتائج ١/ ٣٨٠ .

(٤) الذام والذأم والذيم : الذم والعيب ، وفي الأصل : الرامي ، تحريف .

والبيت من البسيط ، وهو لعصام بن عبيد الله الزماني .

والشاهد في قوله : « قبر وقبر » ، حيث استغنى عن التثنية بالعطف قصداً للتكثير . انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٤، السلسيلي ١/ ١٤٠، النتائج ١/ ٣٨٢ ، المساعد ١/ ٤٣ .

(أو فَصْلٍ ظاهرٍ) نحو « مَرَرْتُ بزيدِ الكريمِ ، وزيد البخيلِ » ، ولو ثَنَّيْتَ وأخرتَ الصِّفَتَيْنِ متفرقتين لجاز ، (أو) فَصلٍ (مُقدَّرٍ) كقولِ الحجَّاجِ ، وقد نُعِيَ لهُ في يومٍ واحدٍ محمدٌ ابْنُهُ ومحمدٌ أخوه : « سبحانَ اللهِ ! محمدٌ ومحمدٌ في يَوْمٍ ؟ » أراد : « محمد ابني ، ومحمد أخي » . وإياهما عَنَى الفرزدقُ بقولِه :

{ ٣٧ } إن الرَّزِيَّةَ لا رزِيَّةَ مِثْلَها   فُقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ (١)

جمع التكسير وجمع التصحيح

(والجَمْعُ جَعْلُ الاسمِ القابلِ دليلَ ما فوقَ اثْنينِ كما سبق) .

المرادُ بالجعْلِ : تَجْديدُ النَّاطقِ حالةً للاسمِ لم يُوضَعْ عليها ابْتداءً ، فَخَرَجَ بذلك أسماءُ الجموعِ ، كـ « ركبٍ » ، وخرجَ بِقَوْلِهِ (القابلِ) ما لا يجمعُ كالمثَنَّى ، والأسماءِ المختصةِ بالنفي كأحدٍ وديَّارٍ وعريبٍ ، وأسماءِ العَدَدِ إلاَّ المائَةَ والألفَ .

وخرج بقوله : (دليلَ ما فوقَ اثنينِ) المثنى ، وما لفظُه لفظُ الجمعِ ومعناهُ ليس كذلك نحوُ : « شابتْ مَفَارِقُهُ » ، و « قَطَعْتُ رُءُوسَ الكَبْشَيْنِ » ، فَإِنَّ المرادَ بالمفارقِ المفردُ ، وبالرءُوس الاثنان (٢)

/٢٨/ وأشار بقولِهِ : (كما سبق) إلى اتِّفاقِ اللَّفظِ غالباً ، والمَعْنَى على رأي ، كما سبقَ في التثنية / والخلافُ في جمعِ المشتَرك والحقيقةِ والمجاز، كالخلاف في تثنيته، والأصحُّ الجوازُ عندَ المصنِّفِ ـ كما تقدَّمَ ـ ومثالُ ما لم يتَّفِقْ فيه اللَّفْظُ « الخُبَيْبُونَ » في « خُبَيْبٍ » وأصْحابه ، وخُبَيْبٌ لقبُ عبد اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ .

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق .
والشاهد فيه : قوله « محمد ومحمد » حيث استغنى عن التثنية بالعطف للفصل المقدَّر . انظر : ديوانه ١٦١/١ ، الكامل للمبرد ٣٠٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/١ ، الدرر ١٦٧/١ ، والسلسيلي ١٤١/١ .

(٢) في الأصل و ب « الاثنين » سهواً ، وهو معطوف على خبر إن .

(بِتَغْيِيرٍ) متعلق بدليلٍ ، (ظَاهِرٍ) نحوُ : « رَجلٍ ورِجالٍ » (أَوْ مُقَدَّرٍ) نَحْوُ : فُلْك للمفردِ والجَمْعِ ، فالضمةُ في المفردِ كضمةِ « قُفْلٍ » ، وفي الجمعِ . كضَمَّةِ أُسْد ، (وهو التكسيرُ) . سُمِّي بذلك لتغيير بِنْيَته تشبيهاً بتكسير الإناءِ (أو بزيادةٍ في الآخرِ) وهي الواوُ والنون ، أو الياءُ والنّونُ فـي « مسلِمُون ومسلِمين » ، والألفُ والتاءُ في مسْلِماتٍ (مُقَدَّرٍ انفصالُها) ، أَيْ : الزيادةِ ، ‏{ ١٥ }
واحْتَرَزَ بِهِ مِنْ زيادَتَيْ « صِنْوانٍ » ، فإنهما كزيادتي « زيدينَ » و « هندات » في سلامةِ النظم معهما ، إلا أنّ زيادَتَي زيديْنَ ، وهِنْداتٍ مقدرتا الانفصال بدليلِ سقوطهما في النَّسَبِ ، نحوُ : « زيْدِيٌّ » نسبة إلـى « زَيْدينَ » عَلَماً ، ونحوُ : « هِنْدِيّ » نسبةٌ إلى هندات باقياً على جمعيَّته ، بخلافِ زيادتي صِنْوانٍ فإنهما لا تَسقطانِ فتقولُ في النسبِ إليه : « صِنْوانيٌّ » ، (لغيْر تعويض) احترازٌ عن نحوُ : « سِنِين » ، فإنَّهُ جمعُ تكسير أُعْرِبَ إعْرَابَ جمعِ التصْحيحِ بالزيادةِ المذكورةِ عوَضا عما فاته من حذفِ لامِه (وهو التَّصحيحُ) للمذكر أو المؤنثِ .

(فإن كان لمذكّرٍ فالمزيدُ في الرفع واوٌ بعدَ ضَمَّةٍ) ظاهرةٍ ، نَحْوُ : « الزَّيْدُونَ » ، أو مقدَّرة ، نحـو : « المُصْطَفَوْنَ » . (وفي الجـر والنصب ياءٌ بعْد كسرةٍ) ظاهرةٍ ، نحـو : « مررت بالزيدينَ » و « رأيْتُ الزيدينَ » ، أو مُقَدَّرة نحو : « مَرَرْتُ بالمصطفَيْنَ » و « رأيتُ المصْطَفَيْنَ » [1]. (يَلِيهِمَا) ، أيْ : الواوَ والياءَ (نونٌ مَفْتُوحَةٌ) ـ كما تقدم من الأمثلـة ـ (تُكسرُ ضرورةً) نحو قولِه :

‏{ ٣٨ } * وأنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخرينِ * [2]

---

(١) في ب قدم مثال النصب على مثال الجر .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله جرير . وصدره : عرفنا جعفراً وبني عبيد ، ويروى : وبني أبية .
والشاهد فيه قوله : « آخرين » حيث كسرت نون الجمع ضرورة . انظر : نقائض جرير والفرزدق ١/ ٣١ ، الكامل للمبرد ١/ ٣ ، شرح الألفية للمرادي ١/ ٩٦ ، أوضح المسالك ١/ ٦٧ ، شرح ابن عقيل ١/ ٦٠ ، الأشموني ١/ ٨٩ ، العيني ١/ ١٨٧ ، التصريح ١/ ٧٩ ، الدرر ١/ ٢١ ، ابن مالك ١/ ٧٢ ، المساعد ١/ ٤٥ ، السلسيلي ١/ ١٤٢ .

[سقوط نون الجمع]

(وتَسقُط للإضافةِ) كقولِه تعالى ﴿ غَيْرَ مُحِلي الصَّيْدِ ﴾ [(١)] (أو لضرورةٍ) ، كقوله :

{ ٣٩ } ولَسْنَا إذَا تَأْبَوْنَ سِلماً بِمُذْعِني لكم غيرَ أنـَّا إن نُسَالَمْ نُسَالِـمِ [(٢)]

أرادَ : بمذعنين لكم ، فحذفَ النونَ للضرورةِ . (أو لتقصير صلةٍ) كقراءةِ الحسنِ [(٣)] : ﴿ والمُقِيمِي الصَّلَاةَ ﴾ [(٤)] بالنصب ، (وربما سَقَطَت) النونُ (اختياراً / قبلَ لامٍ سَاكِنَةٍ غالباً) /٢٩/ كقراءةِ بعضِهم : ﴿ واعلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهَ ﴾ [(٥)] بنصْبِ الجلالةِ ، حكاها أبو زيْد [(٦)] ، ومن غيْرِ الغالبِ قِرَاءةُ الأعمشِ [(٧)] : ﴿ وما هُمْ بِضَارِيّ بِهِ من أحدٍ ﴾ [(٨)] - أي بضارّينَ - فحذف النونَ دونَ مُلاقاةِ لامٍ ساكنة .

[حقيقة الإعراب في المثنى والمجموع على حده]

(ولَيسَ الإِعْرَابُ انقلابَ الأَلِفِ) في التثنيةِ ياءً ، (و) انقلابَ (الواوِ) في الجمعِ (ياءً) خلافاً للجَرْميّ [(٩)] ، ونُسِبَ إلى سيبويه [(١٠)] ، (ولاَ) الإعرابُ (مُقدَّراً على) الأحرفِ (الثلاثةِ) ،

---

(١) سورة المائدة آية : ١ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه لقائله . وفي الأصل : إن نسالم نسلم .
والشاهد فيه : قوله « غير مذعني » حيث حذفت نون الجمع ضرورة . انظر : السلسيلي ١/ ١٤٣ ، المساعد ١/ ٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٢ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٣٦٩ ، وشواذ ابن خالويه ص ٩٧ .

(٤) سورة الحج آية : ٣٥ .

(٥) سورة التوبة آية : ٢ .

(٦) القراءة المستشهد بها قراءة أبي السمال ووصفها ابن جني بأنها غريبة تكاد تكون لحنا . المحتسب ٢/ ٨٠ .

(٧) المحتسب ٢/ ١٠٣ .

(٨) سورة البقرة آية : ١٠ .

(٩) الإنصاف ١/ ٣٣ .

(١٠) قال ابن الأنباري في الإنصاف ١/ ٣٣ مسألة « ٣ » : « وزعم قوم أنّه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح » ==

فتُقَدَّرُ في الألفِ والواوِ الضمةُ ، وفي الياءِ الفتحةُ والكسرةُ ، ونُسبَ إلى الخليلِ وسيبويه [١] .

(ولا مَدْلولاً بها) أي بالأحرفِ الثَّلاثةِ (عَلَيْه) ، أَيْ : على الإعـرابِ حـال كـونِ الإعرابِ (مُقدَّراً في مَتْلُوِّها) ، فإذا قلت : « قامَ الزيدان » فعلامةُ الرفعِ ضمةٌ مقدرةٌ على متلوِّ الألفِ وهي الدَّالُ . وإذا قُلتَ : « رأَيْتُ الزيْدَيْنِ » فعلامة نصبه فتحةٌ مقدرةٌ على متلو الياء وهي الدَّالُ . وإذا قلتَ : « مَرَرتُ بالزيدَيْن » فعلامةُ جره كسرةٌ مقدَّرةٌ على مَتْلوِّ الياءِ وهي الدَّالُ . فالألفُ والياءُ دالأَنِ على ذلك المقدَّرِ ، فالألفُ دالةٌ على الضمةِ المقدَّرةِ قبْلها ، والياءُ دَالَّةٌ على الفتحةِ والكسرةِ المقدَّرتَيْن قبلها ، وكذلك تقول في الجمْعِ ، وهذا مذهبُ الأخفش والمبرد [٢] . (ولا النُّونُ عوَضٌ من حركةِ الواحدِ) [٣] كما يقولُ الزجاجُ ، ولا عوضٌ (من تنوينه) ، أيْ : الواحدِ ، كما يقولُ ابنُ كَيْسَانَ [٣] ، (ولا عوضٌ (منهُمَا) ، أيْ : من حركةِ الوَاحدِ وتنوينه كما يقول ابن ولاّد [٤] . (ولا) عوضٌ (من تنوينين) في التثنية ، أوْ ثلاثة (فصاعداً) في الجمعِ ، كما يقولُ أحمدُ بنُ يحيى [٥] (خلافاً لزاعمي ذلك) ، وهو إشارةٌ إلى المذاهبِ التي نفاها في الألفِ والواوِ والياءِ والنونِ ، (بل الأحْرفُ الثلاثةُ) ـ وهي الألفُ والواوُ والياءُ ـ (إعرابٌ) وهذا مذهبُ الكوفيين وقُطْرُبٍ ، ونُسب إلى الزَّجَّاجِ والزَّجاجيِّ [٦] ، وطائفةِ من المتأخِّرينَ ، (وَ) بل (النُّونُ لرفعِ توهُّمِ / الإضَافَـةِ) نحو : /٣٠/
« رأيتُ بَنِيْنَ كُرَماءَ » و « ناصِرينَ باغين » فلولا النُّونُ لم تُعلَمْ إضافةٌ في هذا من عدمها ، نَحـوُ : « رأَيْتُ بنـي كُرَمـاءَ » و « ناصري باغين » (أوْ) لرَفْـعِ تَوَهُّـمِ (الإفـرادِ) ، نَحْوُ : « هـذانِ » ،

== وفي المساعد : ١ / ٤٧ : « وهذا مذهب الجرمي ، واختيار ابن عصفور ، ونسب إلى سيبويه » و ظ ابن مالك ١ / ٧٤ .

(١) انظر النتائج ١/ ٤٠٣ . قال ابن عقيل : « واختاره الأعلم » المساعد ١ / ٤٧ .

(٢) وكذا نسب هذا الرأي إلى المازني والزيادي ، انظر النتائج ١/ ٤٠٣ ، والمساعد : ١ / ٤٧ .

(٣) انظر النتائج ١/ ٤٠٤ ، والإيضاح للزجاجي ص= ١٣٠

(٤) وكذا نسب إلى طاهر والجزولي والأندلسي . السابق .

(٥) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ١/ ٧٥ ، والمساعد ١ / ٤٧ .

(٦) يقول في النتائج ١/ ٤٠٦ : « بل الأحرف الثلاثة إعراب وفاقاً للكوفية وقطرب ونسب للزجاجين ، أبو إسحاق الزجاج ، وتلميذه أبو القاسم الزجاجي صاحب الجمل » .

و« مررْتُ بالمهتدينَ » ، إذ لولا النون لالتبسا بالمفرَدِ نحو : « هذا » ، و « مررتُ بالمهتدِي » .

(وإنْ كان التصحيحُ لمُؤنَّث) كـ « هنْدات » (أَوْ محمُولٍ عَلَيْه) نَحْوُ : « دُرَيْهِمَات » (فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ) . وهلْ كِلاَ الحَرفينِ يَدُلُّ على الجمعِ والتأنيثِ أو التاء تدلّ عليهما والألفُ إنما جيء بها فرقاً بين الوَاحِد والجمع ، أو الألفُ للجمعِ والتاءُ للتأنيث ؟ أقوالٌ[١] .

[شروط مايجمع على حد المثنى]

(وتَصْحِيحُ المُذكَّرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاءِ التَّأنيث) ، فلا يُجمع نحوُ « حَمْزَةَ » و « طلحة » بالواو والنون ، (المغايرةِ لمَا في نحوِ : « عِدَةِ » و « ثُبَةِ » عَلَمَيْنِ) ، مِمَّا كانت التَّاءُ فيه عوضاً عن الفاءِ أو اللام ، فإنَّهُ إذا كان عَلَماً لمذكر جُمِعَ بالواو والنّونِ ، فالأوَّل ، نحوُ : « عِدُونَ » ، والثاني : نَحْوُ : « ثُبُونَ » إنْ لم يُكَسَّرْ[٢] قبل التَّسْمِيَةِ به أَوْ تَعْتَلَّ لامُهُ ، فإنْ كُسِّرَ كـ « شَفَة » و « شِفَاه » ، أو اعْتَـلَّتْ لاَمُهُ كـ « دِيَة » لم يُجْمَع الأول[٣] جمعَ تصحِيحٍ مطلقاً ، ولا الثانـي[٤] ، إلاَّ بالألفِ والتاء كـ « دِيَاتٍ » ، وهذا القيدُ الذي ذكره المُصنفُ في المؤنث بالتاء ذكره ابنُ السَّراجِ[٥] ، (وَ) مَشْرُوطٌ بالخلوِّ (من الإعرابِ بحَرْفَيْنِ) ، فلا يُجمع بالواوِ والنُّونِ المثنَّى والمجموعُ على حدِّه مسمّىً بهما رَجلٌ إذْ[٦] حكى فيهما إعْرابُهما بالحروف .

(وَ) مشروطٌ بالخلوّ (من تركيبِ إسناد) ، فلا يُجمع « تأبط شراً) علماً لمذكرٍ بالواوِ والنونِ اتفاقا[٧] ، (أو) الخلوِّ من تركيب (مَزْجٍ) ، فلا يُجمعُ بالواوِ والنونِ نحوُ « بعلَبك » ، وكذا

---

(١) ذكر ابن يعيش هذه الأقوال ، ثم قال في شرحه ٦/٥ : « والذي عليه الأكثر أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل » ثم دلل على ما قال .

(٢) انظر النتائج ١/ ٤١٠ .

(٣) يقصد به : شفة ونحوها .

(٤) يقصد به : « دية » ونحوها .

(٥) الأصول لابن السراج ٢/ ٤٢١ .

(٦) في الأصل و ب : إذا ، سبق قلم .

(٧) انظر النتائج ١/ ٤١٢ ،

سيبويه على الأصحِّ (١) . وأمّا تركيبُ الإضافة فإنَّهُ يُجمعُ الأولُ منهما ويضافُ إلى الثاني ، وعن الكوفيين إجازةُ جمعِهما معاً (٢) . (وَ) مشروطٌ (بكونه لمن يَعقلُ) كزيد ، ومُسْلِم ، فلا يجمعُ عَلَمُ ما لا يعقلُ بالواوِ والنُّونِ كـ « واشقٍ » علمِ كلبٍ ، ولا صفتُه كـ « سابق » صفةِ فَرَسٍ . (أو مشبَّهٍ به) أي بمن يعقِل كقولِه تعالى : ﴿ رَأيتهم لي ساجدِيْن ﴾(٣) ، لأنَّ نسبةَ السجودِ إلى ما لا يعقلُ إنَّما هي لشبَهِه بمن يعقلُ ، حَال كونه (علماً) كـ « زيْد » ، فلا يجمعُ هذا الجمعَ نحوُ «رجل»/. (أو مُصغَّراً) نحو : « رُجَيْلون » ، إذ لا تُشترط العلميّة في المصغر ، لتعذر تكسيره . (أو صفةً تقبلُ تاءَ التأنيثِ إن قُصِدَ معناهُ) ، أي التأنيثِ : نَحْوُ : « ضارِبٍ ، وضاربِينَ » ، لأنك تقول في المؤنثة « ضاربة » ، فإن لم تقبلها امتنعَ هـذا الجمعُ ، نحوُ : « أَحْمَرَ » (٤) ، و « سكرانَ » فـي لغـةِ غَيْر بنـي أسْد (٥) ، ونحوُ : « صَبور » ، و « جريح » ، أوْ قبلها ولكن عند عدم قصْدِ معنى التأنيث ، نَحْوُ : « علاّمة » و « راوية » فإنَّهُ لا يجمعُ بالواوِ والنونِ (خلافاً للكوفيين في الأولِ) وهو قَيْدُ الخلُوِّ من تاء التأنيثِ ، فإنهم يُجيزون في جمعِ طلحة وحمزة « طَلْحُونَ » و « حَمْزُونَ » ، (و) في (الآخِرِ) ـ بكسر الخاء ـ وهو قَبولُ تاءِ التأنيث إن قُصِدَ معناه ، فأجاز الكوفيون (٦) جمْعَ الصفةِ التي لا تقبلُ تاءَ التأنيثِ ، إن قُصِدَ معناه بالواوِ والنونِ كقولِ أبي قيسِ بن رفاعة (٧) : /٣١/

[٤٠] مِنَّا الذي هو مَا إنْ طرَّ شارِبُهُ والعَانِسُون ومِنَّا المُرْدُ والشِّيَّبُ (٨)

---

(١) نقل عن المبرد أنّه ذكر في تثنية « عمرويه » وجمعه « العمرويهان ، والعمرويهون » . انظر النتائج ١/ ٤١٢ .

(٢) ظ : التصريح ١ / ٧١ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٤ .

(٤) وهذا معنى قول الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٨١ : « ألا تكون الكلمة المراد جمعها من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب فعلان فعلى » .

(٥) المساعد ١/ ٥٠ .

(٦) يقول ابن مالك في شرحه ١/ ٧٩ : «والبصريون لا يجيزون شيئا من ذلك ، فإن سمع منه شيء عدوه نادراً ، ولم يقيسوا عليه ، ومن النادر قول العرب: علانون في جمع علانية -قالها الفراء- وهو الرجل المشهور ».

(٧) وقيل : قائله : أبو قيس بن الأسلت . العيني ١/ ١٦٧ .

(٨) من البسيط .

وموطن الشاهد قوله : « والعانسون » على أن الكوفيين لا يشترطون في جمع الصفة جمعاً مذكراً سالماً ==

فجمع « عانساً » وهو من الصفات التي تقعُ على المذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ .

(وكونُ العَقْلِ لبعض مثنًّى أوْ مجموعٍ كافٍ) ، فتغلَّبُ العاقلَ على غيره ، كقولك في «رجلٍ وفرسٍ سابِقَانِ » ، وفي « رجلٍ وفرسَيْنِ سابِقُون » ، علَى أنَّ العقلَ لا يُشْترطُ في المثنَّى ، فلا حاجة لذكرِه ، نبَّهَ عليه المُراديُّ[(١)] .

(وكذا التذكيرُ معَ اتِّحادِ المادَّةِ) كافٍ ، فتُغَلِّبُ المذكرَ على غيرِه كقولك في « مسلمٍ ومسلمة» : « مسلمان » وفي « مُسْلِمَةٍ ومسلمين : هم مُسْلِمُون » . فإن اختلفت المادَّةُ لم يَجُزْ ، فلا يقالُ في رَجُلٍ وامْرَأَة : رَجُلان ، ولا في رجلٍ وامرأتين : رجالٌ . (وشذَّ ضَبُعَان) في تثنية (ضَبُع وضِبْعان) ، حيث غُلِّبَ لفظُ المؤنثِ على لفظِ المذكرِ ، لأن ضَبُعاً للمؤنثِ ، وضِبْعاناً للمذكرِ ، وكذا فَعَلُوا في الجمْعِ فقالوا : ضِباع ، ولم يقولوا ضَبَاعِينَ ، وحكى ابنُ الأنباري[(٢)] : أن ضَبُعاً يقعُ على المذكرِ والمؤنثِ ، فعلى هذا لا تغليبَ فيه .

[ماسمع مما لم يستوف شروط الجمع]

(وما أُعْرِبَ) بالواوِ والياءِ (مِثْلَ هذا الجمعِ) حال كونه (غَيْرَ مُسْتَوْفٍ للشّروط فمسموعٌ) /٣٢/
يُقتصر فيه على ورُودِ السماعِ ولا يتعدَّاه ، (كـ ﴿ نَحنُ الوَارِثُون ﴾[(٣)]) فإنَّهُ ليس بجمعٍ في الحقيقةِ ، لأنَّهُ إخبارٌ عن الله تعالى ، فلا يُقاسُ عليه حتى يُقالُ في الله تعالى « رحيمون »[(٤)] .
(وأُولى) كقوله تعالى ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُو الفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤتُوا أُولِي القُرْبَى ﴾[(٥)] ، لأنَّهُ وصفٌ لا واحَدَ له من لفظِه .

== قبول التاء انظر : العيني ١/ ١٦٧ ، والدرر ١/ ١٩ ، والأشموني ١/ ٨٢ ، المساعد ١/ ٥٠ ، السلسيلي ١/ ١٤٧ .

(١) في شرحه على التسهيل ١ / ٣٨ .
(٢) في المذكر والمؤنث ص : ٥٨ .
(٣) سورة الحجر آية : ٢٣ .
(٤) لأن معنى الجمعية في أسماء الله ـ تعالى ـ ممتنع ، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم ، يتوقف على السماع . شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٨٠ .
(٥) سورة النور آية : ٢٢ .

(و « علّيّين ») كقوله تعالى ﴿ كلا إنّ كتاب الأبرار لفي عليّين ، وما أدراك ما عليّون ﴾ [(١)] ، لأنه جمعُ عِلّيٍّ ، سُمي به أعلى الجَنَّة [(٢)] . (وعالَمين) نحو : ﴿ربِّ العالمين ﴾ [(٣)] وهو جمعَ عالم ، وعَالَمٌ : اسمُ جنسٍ ليس علماً ولا صفةً . وقال المصنف : « ليس العالَمون جمعَ عالَم ؛ لأنَّ العالَم عامٌ ، والعالَمون خاصٌّ بمن يعْقل ، وإنما هو اسمُ جمعٍ » [(٤)] (وأهْلِينَ) كقوله تعالى : ﴿ شغلتْنا أموالُنا وأَهْلُونَا ﴾ [(٥)] ، ﴿ من أوْسَطِ ما تطعِمُونَ أهْليكمْ ﴾ [(٦)] ، ﴿ إلى أهليهم أبداً ﴾ [(٧)] ، وهو جَمْعُ « أهْلٍ » ، وأهلٌ اسمُ جنسٍ ليس بعلَمٍ ولا صفةٍ ، (وأَرَضِينَ) ، كالحديث : « طُوِّقَهُ من سبْع أَرَضين » [(٨)] ، وهو جمعُ « أَرْضٍ » ، وهي اسمُ جنسٍ مؤنث لغيْرِ عاقلٍ . (وعشْرينَ إلى تسعين) نحو : ﴿ عشرون صابرُون ﴾ [(٩)] ، و ﴿ ثلاثينَ ليلةً ﴾ [(١٠)] ، ونحو : ﴿ فَتَم ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً ﴾[(١٠)] ، ونحو : ﴿ إلاَّ خمسينَ عاماً ﴾ [(١١)] ، ونحو : ﴿ فإطعامُ ستين مسكيناً ﴾ [(١٢)] ، ونحو : ﴿ ذرعُها سبعون ذراعاً ﴾ [(١٣)] ، ونحو : ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ [(١٤)] ، ونحو : ﴿ إن هذا أخي له تِسْعٌ وتسعون نعجةً ﴾ [(١٥)] .

---

(١) سورة المطففين آية : ١٨ – ١٩ .
(٢) وإنما كان ملحقاً ، ولم يكن جمعاً ، لأنه علم على ما لا يعقل . شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٨١ .
(٣) سورة الفاتحة آية : ٢ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٨١ . قال : « وقال بعضهم : العالمون جمع عالم ، مراداً به مَا يعقل » .
(٥) سورة الفتح آية : ١١ .
(٦) سورة المائدة آية : ٨٩ .
(٧) سورة الفتح آية : ١٢ .
(٨) انظر : فتح الباري ٢/ ٢٩٢ .
(٩) سورة الأنفال آية : ٦٥ .
(١٠) سورة الأعراف آية : ١٤٢ .
(١١) سورة العنكبوت آية : ١٤ .
(١٢) سورة المجادلة آية : ٤ .
(١٣) سورة الحاقة آية : ٣٢ .
(١٤) سورة النور آية : ٤ .
(١٥) سورة ص آية : ٢٣ .

(وشَاعَ هذا الاستعمالُ) وهو الجمعُ بالواوِ والنونِ (فيما لمْ يُكَسَّر ممّا عوَّضِ [١] من لامِه هاءُ التأنيثِ) [١] وهو ثلاثةُ أنواعٍ : مضمومُ الفاءِ (نحو : « ثُبة »)[٢] بمعنَى الجماعَةِ غير عَلم فيقال فيها: ثُبون . ومفتوحُ الفاءِ نحو : سَنَة فيقال فيها : سِنُون ، ومكسُورُ الفاءِ نحو : مائة ، فيقالُ فيها : مئون ، واحترز عما كسِّر نحو : شَفَةٍ فَإنَّها كُسِّرت على شِفاهٍ ، وعن المعوَّضِ من فائه هاءٌ نحو : «عِدة » ، وعن المعوضِ من لامهِ تاءُ التأنيثِ نحو : « أختٍ »[٣] ، فلا تقولُ في : شَفَةٍ ، شِفُونَ ، ولا في « عِدةٍ » غيْر علمٍ « عِدُونَ » ، ولا في أُخْتٍ : أختون .

[حركة الفاء في جمع ما حذفت لامه]

ثم إن كان المفردُ المستوفي للشروطِ [٤] مكسورَ الفَاءِ أُبْقِيَ على كسرهِ في الجمْعِ ، وإن كان مفتوحَ الفاءِ كُسِرتْ فاؤُه في الجمعِ . وإن كان مضمومَ الفاءِ جاز في فائه في الجمعِ وجهان : بقاؤُها على ضمّها وكَسْرُهَا ، وإلى ذلك أشارَ / بقوله (بسلامةِ فاءِ المكسورِها) نحو : مائَةٍ ، ومِئِين ، ومِئُون بكسرِ الميمِ ، (وبكسْرِ المفتوحِها) نحو : سَنَة ، وسِنون ، وسِنين ، بِفَتحِ السينِ في المفردِ ، وكسرِها في الجمع . (وبالوجهيْن) الضمِ والكسرِ (في المضمومِها) نحو : ثُبَة ، و ثُبون ، وثِبين ، بضم الثاء في المفرد وكسرِها أو ضمِّها في الجمعِ . / ٣٣ /

---

(١) في ب : « مما المعوض » وفي المصادر جميعا « من المعوض » والمثبت لفظ الأصل .

(٢) في « ب » : « نحوثبة » كررت بعد « غير علم » .

(٣) حقيقة التاء في أخت ، وبنت مختلف فيها ، فقيل : بدل من الواو إلاّ أن فيها رائحة التأنيث وقيل : للتأنيث، وقيل : للإلحاق ، قال ابن منظور : « والتاء بدل من الواو ، ووزنها فَعَلَة فنقلوها إلى فُعْل وألحقتْها التاءُ المبدلة من لامها بوزن فُعْل ، فقالوا : أخْت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظنَّ من لاخبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ماقبلها ، هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، وقد نصّ عليه في باب مالاينصرف فقال : لو سميّت بها رجلاً لصرفتها معرفة ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أنّ سيبويه قد تسمَّح في بعض ألفاظه في الكتاب فقال : هي علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوُّز منه في اللفظ لأنه أرسله غُفلاً» ، اللسان : م (أ خ ا) . وظ : سيبويه ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ٤ / ٣١٧ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٢١٩ ، ٢/ ٦٨ - ٦٩ ، التصريح ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٤) يقصد شروط ماشاع من المسموع غير القياسي ، لاشروط مايجمع قياسا .

والهاءُ في المكسُورها والمفتوحِها والمضمومِها تعودُ إلى الفَاء . (وربَّما نالَ هذا الاستعمالَ) وهو الجمعُ بالواوِ والنونِ (ما كُسِّرَ) مما عُوِضَ من لامه هاءُ التأنيثِ نحو : ظُبَة ، جُمعت على : ظُبين وقد كَسَّرُوها على « ظُباً » ، ولامُها واوٌ محذوفةٌ ، والهاءُ عوضٌ منها . والظُبَةُ : طَرَفُ السيفِ والسهمِ ، ولامُها واوٌ لقولهم : ظَبَوْتُهُ : إذا أصبَتَهُ بالظُّبة . (ونحوُ : رِقَة) مما حذفت فاؤُه وعوض منها هاءُ التأنيثِ ، والمسْمُوعُ من ذلك : رِقةٌ ، وهي الفضةُ ، ولِدةٌ : وهو المساوي في السِّنِ ، وحِشَةٌ : وهي الأرضُ المُوحشةُ ، قالوا : رِقَون ولِدون وحِشون . (وإِحَرَّة) (١) كذا في بعضِ النُّسخِ ، [والذي سُمع أنهم قالوا في الحَرَّة ، وهي أرضٌ ذاتُ حجارةٍ سُود : الحرُّون ، كما قالوا أرَضُون ، وقالوا أيضا الإِحَرُّون . قال الجوهري : « كأنّهُ جمع إِحَرَّة » (٢) ، وقال غيرُه : « هو جَمْع إِحَرَّة تقديراً لأنهم لا يقولون « إِحَرَّة » . (وأضاة) وهو الغديرُ ، وسُمِع جمعُه على : إِضين بكسرِ الهمزةِ وحذفِ الألفِ كقوله :

[٤١] خَلَتْ إلاّ أَيَاصِر أو نُؤْياً ... مَحَافِرُها كأسرِيَةِ الإضينَ (٣)

والأياصر : جمع أيصر ، وهو حَبْلٌ قَصِيْرٌ يُشد به في أسفلِ الخباءِ إلى وتدٍ . والنُؤُيُّ فعُول جمعُ نُؤْيِ : وهوحُفيرة حولَ الخباءِ يجتمعُ فيها مَاءُ المطرِ .

(وإِوَزَّة) كقوله :

[٤٢] تَلْقَى الإوزينَ في أكنافِ دارتِها ... تمشي وبين يديها البُرُّ منثورُ (٤)

---

(١) لم يذكر ابن مالك في شرحه على التسهيل « إِحَرَّة » وكذا السلسيلي ، انظر شرح ابن مالك ١/ ٨٣ ، والسلسيلي ١/ ١٤٨ ، وذكرها المساعد ١/ ٥٣ ، والنتائج ١/ ٤٣٠ ، والتسهيل : ١٤ (هامش : ٧) .

(٢) الصحاح مادة « حرر » .

(٣) البيت من الوافر ، قائله الطِّرماح بن حكيم الطائي .
والشاهد فيه قوله : « الإضين » حيث جاء بها بكسر الهمزة وحذف الألف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٤ ، التصريح ٢/ ٣١٢ ، السلسيلي ١/ ١٤٩ ، المساعد ١/ ٥٤ .

(٤) البيت من البسيط ، قائله النابغة الذبياني من قصيدة في ديوانه ١٥٨ ، إلاّ أنّ رواية العجز في الديوان ، بَيْضاً وبين يديها التين منثور ، وتنسب القصيدة لأوس بن حجر . ==

[مايعرب بالحركات من هذا القسم]

(وقد يُجعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللاَّم المحذوفة في النُّونِ) [١] نحو : « مَضَتْ عليَّ سنينٌ » و « اشتغلتُ سنيناً » ، حالَ كون النونِ (منونةً غالباً) على لغةِ بني عامر ، وغير منونةٍ على لغةِ بني تميم ،/ حكَاهُ عنهم الفرَّاء [٢] . (ولا تُسقِطُها الإضافةُ) حينئذٍ ، لأنها تنزلتْ منزلةَ نونِ «مسكين». /٣٤/
قال الفرَّاءُ [٣] : أنشدني بعض بني عامرٍ :

[٤٣] دَعَانِيَ مِنْ نجدٍ فإن سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدا [٤]

(وتَلْزمُهُ الياءُ) [٥] على هذه اللُّغةِ ، لأنَّهُ صار شَبيهاً بـ « غِسْلِين » في زيادةِ الياءِ والنونِ والإعرابِ بالحركاتِ .

(ويُنصبُ) المعتلُ المعوَّضُ من لامه هاءُ التأنيثِ حالَ كونه جمعاً (كائناً بالألفِ والتاءِ ، بالفتحة على لُغة) كما قال أحمد بن يحيى ، نَحْوُ : « سَمِعْتُ لُغَاتَهُم » - بفتح التاء - حكاهُ الكسائي [٦] . (ما لَمْ يُرَدَّ إليْه) في حالة الجمع الحرفُ (المحذوفُ) فإن رُدَّ كما في نحو : سَنَواتٍ أو سنهاتٍ على اللغتين ، فإنه ينصبُ بالكسر لا غيرُ .

== والشاهد فيه : قوله « الإوَزّين » إذ لحقت بجمع التصحيح مع أنَّها لم يُحذف منها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٥ ، ابن يعيش ٥/ ٥ ، واللسان مادة (وزز) والسلسيلي ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ٥٥ . وروي : تُلقَى الإوزون .

(١) يقصد اللام المحذوفة كسنين وبابه .

(٢) يقول في معانيه ٢/ ٩٢ : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ، ويعربون نونها فيقول : عِضِينك ، ومررت بعضينك وسنينك ، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر » .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٢ .

(٤) البيت من الطويل ، للصمة بن عبد الله القشيري .
والشاهد فيه قوله : (سنينه) حيث جعل النون حرف الإعراب ، وألزمها الياء وأثبت النون في الإضافة.
ظ: الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦١ ، الخزانة ٨ / ٥٨ ، ابن يعيش ٥ / ١١ ، التصريح ١ / ٧٧ ، إيضاح الشعر للفارسي ١٨٢ ، المساعد ١/ ٥٥ ، السلسيلي ١/ ١٥٠ .

(٥) في الأصل و ب : ويلزم الياء ، والمثبت مافي التسهيل وشرحه لابن مالك ، وابن عقيل ، والسلسيلي .

(٦) في اللسان مادة (لغا) : « قال أبو عمرو لأبي خيرة : يا أبا خيرة سمعت لغاتِهم . فقال أبو خيرة ==

(وليس الواردُ من ذلك) الجمعِ المنصوبِ بالفتحةِ (واحداً مَرْدودَ اللاّم خلافاً لأبي عليّ) الفارسي [١] ، حيثُ زَعَمَ أنَّ قولَهُم « سَمِعْتُ لُغَاتَهم » - بفتح التاء - « مُفْردٌ رُدَّتْ لامُهُ . وأصلُه : لُغَوةٌ ، تحركت الواوُ وانفتحَ ما قبلها فَقُلِبتْ ألفاً فصار لُغَاةً » . ورُدَّ بأوْجهٍ :

أحدُها : أنَّهُ لم يُسْمَع في لغةٍ ردُّ اللاّم فيقال : لُغاةٌ .

الثاني : أنّ الهاء عِوضٌ عن اللام ، ففي ردها جَمْعٌ بين العِوضِ والمعوَّضِ منه [٢] .

الثالثُ : أنَّهُ يُؤَدِّي إلى الاشتراكِ بين المفرد والجمع .

الرابعُ : قولُ العرب : « رَأَيْتُ بناتَكَ » - بفتح التاءِ - ، حكاه ابن سيده [٣] ، وهذا نصٌّ في الجمعية .

* * *

== وسمعت لغاتَهم ».

وانظر : التتائج ١ / ٤٣٧ ، شرح ابن مالك ١ / ٨٧ ، والمساعد ١ / ٥٦ ، والتصريح ١ / ٨٠ .

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٥ ، و إيضاح الشعر ١٩٥

(٢) التصريح ١ / ٨٠ .

(٣) ظ : شرح ابن مالك : ١ / ٨٨ ، التصريح : ١ / ٨٠ .

(٥) " هذا باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح تذكيراً وتأنيثاً "

[حد المقصور والمنقوص والممدود]

(الاسْمُ الذي حرف إعرابه ألفٌ لازمةٌ مَقْصُورٌ) (١)

نحو : « الفَتى » ، و « العصى » ، فيخرج بالاسم المضارع ، نحو : « يَخْشى » ، وخرج« بالذي حرف إعرابه » المبني ، نحو : « إذَا » ، و « مَتى » ، فإنهما مبنيان والمبنيُّ لا حرفَ إعرابٍ له ، وخرج بقوله : (ألِفٌ) المنقوصُ ، نحو : « القَاضِي » ، فإنَّ حرفَ إعرابه ياءٌ ، وخرج بقوله : (لازمة) المُثَنَّى المرفوعُ والأسماءُ الستة في حالة النصب فإنَّ الألف تَنْقَلِبُ ياءً .

(فإن كانَ) حـرفُ إعرابِ الاسمِ/ (ياءً لازمة تلـي كسرة فمنقوص) ، نحو : « القَاضِي » /٣٥/
و« الدَّاعِي » ؛ فخرج ، نحو : « يَرْمِي » ، و « الَّذي » ، و « مررتُ بأخيك » ، ونحو : « ظَبْي » ، و«رَمْي ».

(فإنْ كان) حرفُ الإعراب في الاسم (همزةً تَلِي ألفاً زَائدة فممدود) ، نحو : « كِسَاء» ، و« رِدَاء » ، و « حَمْراء » و « قُرَّاءِ » ، و« عِلْبَاء » ؛ فخرج « أُوَلاءِ » من أسْماءِ الإشارة ؛ لأنها مبنية لا معربة ، ونحو : « دَاء » وَ« مَاء » ؛ فإنَّ الألف فيهما غير زائدة ؛ لأنَّ أقل ما تكون عليه الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ، فالألف فيهما بدل من أصل .

(فإذا ثُنِّيَ غيرُ المقصور و) غير (الممدود الَّذي همزته بَدَلٌ من أصْل) نحو : كِسَاء وبِنَاء (أو زائدة) نحو : حمراء وعِلْبَاء (لَحِقَتْ العلاَمَةُ) وهي الألف رفعاً والياء جراً ونصباً / (دُونَ تَغْيير) سوى فَتْحِ ما قبل العلامة ، ورَدِّ يَاءِ منقوصٍ حُذِفَتْ للتنوين .

---

(١) سماه سيبويه بالمنقوص انظر : ٣ / ٣٨٦ .

وغَيْرُ المقصور والممدود الموصوفُ بما ذُكِرَ أقْسَامٌ :

الأولُ : الصحيحُ « كزيدٍ ، وعَمْرٍو» ، **والثاني** : شبهُ[١] الصحيح «كدَلْو » ، و « مَغْزُوٌّ » ، و«ظَبْي » ، و « مَرْميّ » ، **والثالث** : المنقوص «كعمٍ وشجٍ » ، **والرابع** : المهموز غير الممدود «كرشأ »، -وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى - و « ماءٍ » و « وَضوءٍ » ، و « نَبِيءٍ » ، **والخامس** : الممدود الذي همزته أصل « كقُرَّاءٍ »[٢] وَ « وُضَّاء » لكثير القراءة ، والوضُوء ، فجميع ذلك تلحقه علامة التثنية ؛(ما لم تَنُبْ عن تَثْنِيَتِهِ تَثْنِيةُ غيره) ، نحو : سَواء ، فَإِنَّه لا يلحقه عَلاَمَةُ التثنية على الأفصح استغناءً بتثنية « سِيٍّ » عن تثنيته ، فقالوا : هُما « سِيَّان »[٣] ، ولم يقولوا : سَوَاءَان ، ومقابل الأفصح ما حكاه أبو زيدٍ وأبو عمروٍ مِنْ قَوْلهم : « سَوَاءَان » [٤] . هذا تقرير كلامه ، وهو مشكل ؛ لأن سواءَ من الممدود الذَي همزته بدل من أصل وهو الياء ، وأصْله : سَوَايٌ ،[٥] فكيف يَسْتثنيه من غير الممدود الذي همزته بدل من أصل ، فليتأمل / . /٣٦/

[تثنية المقصور]

(وإذا ثُنّيَ المقصورُ قُلِبَتْ أَلفُه واواً ، إن كانت ثالثة مبدلاً منها [٦]) أيْ : من الواو « كعصا » تقول : عَصَوان ، لقولهم : عَصَوْتُه ، أيْ : ضربْتُه بالعصا ، (أو) كانت (أصلاً) ؛ لكونها في حرف ، نحو : « أَلاَ » - بالتخفيف - ، أوْ في اسمٍ يشبه الحرف ، نحو « إذا » عَلَمَيْن ، فتقولَ : « أَلَوَانِ » و « إِذَوَانِ » ، (أوْ) كانت (مجهولةً) لا يُدْرى عَنْ أيِّ شيءٍ قُلِبتْ ، نحو : « دَداً » ، وهو

---

(١) أي المعتل الجاري مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكن ما قبلها ،أو متحرك وهما مضعفتان ، ظ : شرح الألفية للمرادي ١ / ٤١ .

(٢) في الصحاح ١ / ٦٥ : « والقُرّاءُ : الرّجلُ المتنسكُ ، وقد تقرّأ ، أي تَنَسَّكَ . »

(٣) « السِيَّانُ : المثلان ، الواحدُ سِيٌّ » انظر الصحاح ٦ / ٢٣٨٧ . م : س و ي .

(٤) « هما في هذا الأمر سَوَاء، وإن شئت سواءان السابق ٢٣٨٥ . م : س و ي .

(٥) هذا الاستدراك على ابن مالك نقله الشيخ خالد من المرادي انظر شرح المرادي للتسهيل ١ / ٤٢ .

(٦) في الأصل مبدلا .

اللهو ، إذا استُعمل مقصوراً . فلا يُدْرى هل ألفه عن ياء أو عن واو ، لأنَّ الألف في الثلاثي المعرب لا بُدَّ أنْ تكون عن أحدهما فتقول في تثنيته : « دَدَوَان »(١) . (ولم تُمَلْ) ، قيدٌ في الأصلية والمجهولة ، واحترز بذلك عمَّا لَوْ أُميلَتَا ، وسيأتيان . (و) قُلبَت ألفُ المقصور (ياءً إنْ كانت بخلاف ذلك) بأنْ كانت رابعة «كملْهى » ، أوْ خامسة «كمصطفى »(٢) ، أو سادسة «كمُسْتَدْعَى » ، أو ثالثة بدَلاً من ياء «كرَحًى » ، (أوْ أصلاً أو مجهولة أُميلتا) ، كـ « متَى ، وبلَى » عَلَمَيْن ، فتقول : « مَلْهَيَانِ » و« مُصْطَفَيانِ » ، و « مُسْتَدْعَيَانِ » ، وَ« رَحَيانِ » و « مَتَيانِ » ، و« بَلَيَانِ » ، بقلب الألف ياءً(٣).

(لا إن كانت) ألف المقصور (ثالثة) اسمٍ (وَاوِيٍّ مكسورِ) الحرف (الأول) كـ « رِضاً » (أو مضمومة) كـ « ضُحًى » فإنَّ الألف لا تقلب ياءً عند البصريين ، بل واواً فيقولون : «رِضَوانِ»(٤) و « ضُحَوانِ » ، (خلافاً للكسائي) (٥) حيث أجاز قَلْبها ياءً قياساً على قول بعض العرب : « رِضَيانِ » وأجيبَ بأنَّه نادرٌ لا يُقَاسُ عليه ، (والياءُ - في رَأْيٍ -) لبعض النحويين (أَوْلَى) من الواو(٦) (بالأصل والمجهولة مطلقاً) سواءٌ أميلتا أو لم تُمالا ، ومقابل هذا الإطلاق ، ما تقدَّم من التفرقة في ألف المقصور الثالثة ، إذا كانت أصليةً أو مجهولةً / من أنها إن أُميلت قُلبت ياءً ، وإنْ لم تمل قلبت واواً . /٣٧/

---

(١) يضبط سيبويه انقلابها واواً ٣ / ٣٨٨ : « فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الواو ، ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو ، وألزمت ألفه الانتصاب ، فهو من بنات الواو ؛ لأنَّهُ ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصابُ لاتجوز فيه الإمالة إنما يكون ذلك في بنات الواو ، وذلك نحو : لدى ، وإلى » . وقد اختلف في أصلها ووضعت في م : ددن ، ددا في لسن العرب ، وفي ددن ، ددو في القاموس .

(٢) في الأصل و« ب » : « كمعطي » خطأ ، لأنه رباعي ، والقصد خماسي .

(٣) يقول سيبويه ٣ / ٣٨٩ : « وكلمَّا ازداد الحرفُ كان من الواو أبعدَ » .

(٤) « لأن الرِّضا من الواو ، يدلك على ذلك مرضُوٌّ ، والرضوان » الكتاب ٣ / ٣٨٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢ /١٧٤ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٤ .

(٦) « لكونها أخف من الواو » انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٤ .

[تثنية الممدود]

(وتُبْدل واواً) في التثنية (همزة الممدود المُبدَلَةُ من ألفِ التأنيث) ، نحو : « حَمراء » فتقول : « حمرَاوَان » ، ولم يذكر سيبويه[١] فيها غيره ، (وربما صُحِّحَتْ) فَقيل : حمراءان[٢] ، وهو شاذٌّ، حكاهُ أبو حاتم وابنُ الأنباري [٣] ، (أو قُلِبَت ياءً) فقيل : « حَمْرَايَانِ » ، وهذه لغة فَزَارة [٤] .

(وربما قُلبت الأصلية واواً) ، سمع من كلامهم : « قُرَّاوَانِ » و « وُضَّاوَان » ، في تثنية : قُرَّاء: و« وضَّاء » وهمزتهما أصلية ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا إقرار الهمزة على حالها [٥] ، (وفعْل ذلك) ، وهو قلبُ الهمزة واواً (بالمُلحقة أوْلَى من تصحيحها) ، أيْ : الهمزة ، والمرادُ بتصحيحِ الهمزة إقرارها على صورتها ، من غير قلب ، فعلبَاوان بالقلب أوْلَى من : علباءَان بالتصحيح [٦] ، وتسميةُ الهمزة بالملحقة مجازٌ من تسمية الجزء باسم كُلِّه [٧] ، فَعلبَاءٌ [٨] ملحق بقِرْطاس (والمبدلةُ من أصلٍ ، بالعكس) فيكونُ التصحيحُ فيها أوْلى من قلبها واواً ، وذلك نحو : « كِسَاء ورِدَاء » ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٩١ .

(٢) عدَّه الأشموني من الشذوذ وقال : « حكى ابن النحاس أنَّ الكوفيين أجازوه » انظر شرحه ٤ / ١١٤ .

(٣) الارتشاف ١ / ٢٥٩ .

(٤) المساعد ١ / ٦٠ ، الأشموني ٤ / ١١٤ .

(٥) الكتاب ٣ / ٣٥٢ ، ٣٩١ ، ٣٩٢

(٦) قال سيبويه ٢ / ٩٤ : « اعلم أنَّ كُلَّ ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع ، وبالياء والنون في الجر والنصب ؛ بمنزلة ماكان آخره غير معتل من سوى ذلك وذلك نحو قولك : رداءان ، وكساءان ، وعلباءان ، فهذا الأجود الأكثر » « هذا النص من طبعة بولاق لنقصه من نسخة هارون .
وخص قلب همزة علباء واواً بأناس من العرب فقال ٣ / ٣٩١ : « واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحرباوان. . » .
ثم قال : « وعِلباوانِ أكثر من قولك كساوان في كلام العرب ، لشبهها بحمراء » وانظر أوضح المسالك ٤ / ٣٠١ .

(٧) يقول المرادي : « وفي كلامه تسامح ، إذ الكلمة هي الملحقة لا الهمزة » . انظر شرحه للتسهيل ١ / ٤٣ .

(٨) العِلْباءُ : مذكر ، وهو عصبةٌ صفراءُ في صفحة العُنُق » انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص : ٤٠٣ .

تقول فيهما : « كِساءَانِ » و «رِداءَانِ » بالتصحيح ، و «كساوَان » و« رِداوَان » بالقلب (وقد تُقْلَبُ) المبدلَةُ من أصلٍ (ياءً) ، فيقالُ : « كِسَايَانِ » و « رِدَايَانِ) حكاه أبُو زيد عن فزارة في كتاب الهمز[١] ، (ولا يُقاس عليه ، خلافا للكسائي) حيث زَعَم أنه ينقاس ، قال بعض الشارحين[٢] : «وهو الحق » (وصححوا مِذْرَوَيْنِ) وهما كما قال ابن قتيبة : « طَرفا كلِّ شيء »[٣] ، (وثِنَايَيْنِ) وهما طرفا العِقال ، يُقال : عقلْتُه بثِنَايَينِ (تصحيح شَقَاوةٍ وَسِقاية للزوم عَلَمَي التثْنية) ، في «مِذْرَوَيِن » ، و « ثِنَايَيْنِ » ، فلم ينطق بهما إلا مُثَنَّيين [٤] .

(والتأنيث) ، في « شَقَاوة » ، و « سِقَاية » ، فلم ينطق بهما إلا بتاء التأنيث فكان قياسُ : «مِذْرَوْينِ » « مِذْرَيَانِ » ، لأن ألفه رابعة ، وقياسُ ثِنَايَيْنِ أنْ يُقال : « ثِنَاوَيْن أوْ ثِنَاءَيْن » ، فإنَّه مثل «كساء » ، وإنما صُحِّحا لبناء الكلمة على التثنية ، كما صححت واوُ شقاوة وياءُ سِقاية لبناء الكلمة على التاء ، والقياس لولا التاء [٥] / إبدالُ الواو والياء همزة ، كما في كِساء ، ورِدَاء . /٣٨/

[جمع التصحيح]

(وحُكم ما أُلحق به علامةُ جمع التصحيح القياسيةُ) من المذكر والمؤنث (حكم ما أُلحِق به علامةُ التثنية) ، فيكون له مجموعاً بالواو والنون ، أو بالألف والتاء من التغيير وعَدَمِه ما يكون له إذا ثُنِّيَ فتقول في « حمراءَ » علم مذكَّرٍ : « حمرَاوون » ، وعَلَمُ مؤنث « حمراوَات » ، كما تقول :

---

(١) المساعد ١ / ٦١ .

(٢) هو المرادي انظر شرحه للتسهيل ١ / ٤٣ .

(٣) انظر اللسان : ذرا ، والمساعد ١ / ٦١ .

(٤) قال الأشموني : « وصححوا مذروَيْن وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمى التثنية والتأنيث يعنى أنَّه لم يُنطق بمذروين إلا مثنى ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث ، فلما بُنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء ، لكونهما حشوا ، وبعُدا عن التطرف فلم يعلا » . انظر شرحه ٤ / ١١٣ .

(٥) في الأصل و ب : « والقياس لولا التاء قلبها همزة » وضرب على « قلبها همزة » وأثبت ماذكر .

«حَمْراوانِ » ، وفـي « قُرَّاء » « قُرَّاءون » ، و « قُرّاءَاتِ » كما تقول : « قُرّاءانِ » ، وكذا الباقي إلا ما استثني [١] ، واحترز بقوله : (القياسية) عمَّا خَالَفَ القِياس نحو : « بَنُون » ولم يقولوا : « ابنُون » كما قالوا : « ابْنانِ » .

(إلاَّ أن آخر المنقوص والمقصور يحـذف فـي جمع التذكير) المصحح ، فتقـولُ فـي قـاضٍ : « قَاضُون »، رفعاً ، و« قاضين » ، جراً ونصباً ، وفي مصطفى : « مُصطَفَوْنَ »، رفعاً ، و« مُصطَفَيْن » ، جراً ونصباً بحذف آخر المنقوص وهـو الياء ، وحَذْفِ آخـر المقصور ، وهـو الألف ، واحترز بقولـه (جمع التذكير) من جَمْع التأنيثِ ، فإنَّ حكمه في حـال نقصه وقصْره حكم المُثَنَّى فتقـول : « القاضياتُ » كما تقول : « القاضيتان » ، وتقول : « المصطفياتُ » ، كما تقـول : « المُصْطفيتانِ » ، (وتَلِي علامتاه) ، أي : علامتا الجمع المذكور (فتحة المقصور مطلقاً) سواء كانتْ ألفه منقلبة عن أصـل « كمَلْهـى » علم مذكـرٍ فتقول : « مَلْهَوْن » و « مَلْهَيْنَ » بفتح الهاء فيهما ، أو زائدة نحـو : « حُبْلَى » علم مذكر ، فتقول : « حُبْلَوْن » و « حُبْلَيْن » بفتح اللاَّم فيهما (خلافاً للكوفيين[٢] في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص) فيَضُمُّون ما قبل واو الجمع ، ويَكْسِرُون ما قبل يائهِ ، ويحذفون الألف فيقولون : «حُبْلُونَ » ، بِضَمّ اللام ، و « حُبْلِين » ، بكسرها ، كما يفعلون في المنقوص نحو : « قاضُون » و « قاضِين » ، ولا يفْعَلُون ذلك بغير الزائدة ، بَل يفتَحُون / ما قبل /٣٩/
الواو والياء ـ كما سبق ـ نحو : « مَلْهون » و « مَلْهَيْن » ما لم يكن المقصور أعجمياً . قال المصنف : « فإن كان أعجميًا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها » [٣] . (ورُبما حُذِفت) الألف الزائدة حال كونها (خامسة) « كقَهْقرى » (فصاعداً) ، « كضَبَغْطَرى » ، وهو الأحمق الذي لا يعجبك (في التثنية) ، نحو : « القهقران » ، و « الضَّبَغْطَرانِ » ، (و) في (الجمع بالألف والتاء) ،

---

(١) أي : ما استثناه ابن مالك من المنقوص والمقصور ، انظر المساعد ١ / ٦٢ .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٢٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن ملك ١ / ٩٥ .

نحو : « القهْقَراتِ » و « الضبغطرات » (وكذا الألف والهمزة) يحذفان (من قاصعَاءَ ونحوه [(١)]) « كعاشوراء » ، كما تحذفُ الألفُ الزائدةُ من المقصورِ ، قال بعضُهم في قاصعاء : «قاصِعَانِ » ، وفي « عاشُورَاء : عَاشُوران » [(٢)] (ولا يقاسُ على ذلك ، خلافاً للكوفيين) [(٣)]، فَإِنَّهم يَقيسون على حذف ألف المقصور الزائدة خامسة فصاعداً ، وعلى حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه ، والمصنفون من غيرهم يقفون على السماع ، (وتحذفُ تاءُ التأنيثِ) من الصحيح وغيره (عند تصحيح ما هي فيه) بالألف والتاء ، بخلاف تثنيته فإنَّها لا تحذف (فيُعامل) ما هي فيه (معاملة اسمٍ (مؤنث عارٍ منها) ، أي : من تاء التأنيث (لو صُحِّح) ، فيقال في « فاطمة : فاطمات » ، وفي « فتاة : فتياتٌ » ، بحذف التاء ، وقلب الألف ياءً ، وفي « قناة : قنواتٌ » ، بحذف التاء ، وقلب الألف واواً ، كما تقول في « هندٍ » العاري من التاء لو صحح هندات .

[جموع مخالفة للتثنية]

(ويقال في المراد به من يَعْقلُ من ابْنٍ وأبٍ وأخٍ وهنٍ وذي : بَنُونَ وأَبُونَ وأَخُونَ ، وَهَنُونَ) . والقياس فيهـا : « ابنُون ، وأَبُوونَ ، وأَخُوون ، وهَنُوون »، كما يقال فـي تثنيتها : « ابنان ، وأَبَوانِ وأَخَوَانِ ، وهَنَوان » ، ولكن خالفت هذه الألفاظ في تصحيحها حكم تثنيتها لعلة تصريفية [(٤)] أدَّت إلى حذف الواو .

/٤٠/ (وذَوُو) موافقة لتثنيتها فكان ينبغي ألاَّ يذكرها مـع ما خالف جمعـه تثنيته/ واحترز بقولـه : (في المُراد به من يعقل) مما إذَا أريد به ما لا يعقل ، فإنَّه يجمع بالألف والتاء ، (و) يقال (في بنت

---

(١) «القاصعَاء : جحرٌ من جِحَرَة اليرابيع الذي تقصع فيه ، أي تدخل ، والجمع قواصعُ شبَّهُوا فاعلاء بفاعله وجعلوا ألفي التأنيث بمنزلة الهاء » الصحاح ٣ / ١٢٦٦ .

(٢) المساعد ١ / ٦٤ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٧٥٤ مسألة (١١٠) .

(٤) يوضحها ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٩٧ : « فأصله : أَبُوون وأَخُوُون وهَنُوون بالإتباع ، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفاً ، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما وبقيت ضمة العين مباشرة في اللفظ لواو الجمع » .

وابْنة وأخت وهَنة وذَات) : « بنَاتٌ ، وأخواتٌ ، وهَنَاتٌ ، وهنَوَاتٌ ، وذَوَاتٌ) . فَأَمَّا بناتٌ : فَهو مخالف لتثنيته بحذف تاء التأنيث وكان القياس : بِنْتات[1] ، وأمَّا أخوات فحذفوا منه التاء وردُّوا المحذوف ، وكان القياس : أُخْتَات ، وأمَّا هَنَاتٌ فَجُمِع على لفظ هَنْتٌ بِلا رَدٍّ ، وحُذِفَت تَاؤه ، وأمَّا هَنَواتٌ ، فَرُدَّ إليه المحذوف . وأما ذَوَات ، فَحَذفوا منه التاء ، ولم يردوا لامه المحذوفة ، وهي ياء على رأي سيبويه ، ولو ردت لَقيل : ذَوَيَات .

(وأُمَّهات) بزيادة الهاء على غير قياس (في جمع الأم من الناس أكثر من أُمَّاتٍ) [2] بغير هاء ، وقَد اجتمعا في قولِه :

[٤٤] إِذَا الأُمَّهات قَبَحْنَ الوُجوهَ ... فَـرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَـا [3]

(وغيرها) ، أيْ : غَيْرُ الأُمِّ من الناس (بالعكس) ، فأُمَّات فيه أكثر من أُمَّهات ، وربما قالوا في الأمّ : « أُمَّهة » ، قال :

[٤٥] أُمَّهَتي خِنْدِفُ وإلْياسُ أَبي [4]

---

(١) قال السلسيلي ١ / ١٥٧ : « وأمّا ابنة وابنات فإنهم قد استغنوا عن ابنات ببنات ، كما استغنوا عن ابنين ببنين » .

(٢) يقول المبرد ٣ / ١٦٩ : « فأمَّا أُمهات ، فالهاءُ زائدة ، لأنها من حروف الزوائد ، تزاد لبيان الحركة . .. ولو قلت : أُمَاتٌ لكانَ هذا على الأصل ، ولكن أكثرُ ما يُستعمل أمهاتٌ في الإنس ، وأمَّاتُ في البهائم ، فكأنَّها زيدت للفرق ، ولو وُضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز » .

(٣) من المتقارب ، لمروان بن الحكم .
والشاهد فيه قوله : (المهات ، والأمات) فاستعمل « الأم » بالهاء وبدونها . انظر : المقتضب ٣ / ١٦٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٩ ، المساعد ١ / ٦٥ ، والسلسيلي ١ / ١٥٧ ، شرح الشافية ٢ / ٣٨٣ ، وشرح شواهدها ٢ / ٣٠٨ .

(٤) رجز ، لقصي بن كلاب .
والشاهد فيه قوله : (أمهتي) لغة في الأم . انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٨٢ ، الخزانة ٧/ ٣٧٩ =

وعن الفراء [١] من قال : أمٌّ قال : أُمَّات ، ومنْ قال : أُمَّهة قال : أُمَّهات ، ولم يرتضه المصنف[٢] ، فلذلك قال : (وأمَّهات في الأُمِّ) ، وكان قياس أُمٍّ ألاَّ يجمع بالألف والتاء ؛ لأنَّها من الأجناس المؤنثة بغير علامة « كعَنْز »[٣] و « عَنَاق » ، ولكنهم جمعوها كما جمعوا « سماء » ، فقالوا : « سماوات » .

[حركة العين في جمع فعل وفعلة جمع مؤنث]

(والمؤنث) مقروناً (بها) ، أي : بتاء التأنيث ، نحو : « جَفْنَة » و « سِدْرة » و « غُرْفَة » ، (أو مجرداً) من التاء ، نحو : « دَعْد » و « هِنْد » و « جُمل » حال كونه (ثلاثياً صحيح العين ساكنة، غير مُضَعَّف ولا صفة ، تتبع عيْنه فاءَه في الحركة مُطلقاً) ، سواء كانت حركة الفاء فتحة ، أو كسرةً ، أو ضمة ، فتقول : « جَفَنَات » و « سِدِرَات » و « غُرُفات » و« دَعَدات » و «هِنِدات » ، واحترز بقوله : (ثُلاثياً) من نحو/ : « زَيْنَبَات » و « سُعَادَات » ، وبقوله : (صحيح العين) من نحو : « جَوْزات » و « بَيْضَات » ، وبقوله : (ساكنة) من نحو : « شَجَرات » و « نَمِرات » و«سَمُرات » ؛ لأنهن مُحركَات العَيْن وبقوله : (غير مُضَعَّف) من «جَنَّات» و « جِنَّات » و«جُنَّات» ، وبقوله : (ولا صِفَة) من نحو : « ضخمات » و « عَبْلات » ، وقوله : (تتبع) إلى آخره ... { يعود الضمير فيه على « المؤنث » }[٥] في قوله : (والمؤنث) . /٤١/

(وتُفْتح وتُسكَّن) عين الثلاثي المذكور (بعد الضمة) ، نحو : « غُرَفات » و « جُمْلات » ـ بفتح العين وتسكيها ـ (و) بعد (الكسرة) ، نحو : « سِدْرات » و « هِنَدات » بفتح العين

== الصحاح ٥ / ١٨٦٣ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٩.

(١) تتبعت الآيات التي جاء فيها لفظ « الأمهات »في معانيه فلم أجد له هذا الرأي ، انظر الارتشاف ١/ ٢٧٤

(٢) لم يذكر ابن مالك رأي الفراء هذا في شرحه .

(٣) في « ب » : بياض موضع كلمة « عنز » وما أثبت من الأصل .

(٤) زيادة لتصحيح العبارة يقتضيها السياق .

وتسكينها (١) .

(وتُمنع الضمة قبل الياء) باتفاق(٢) ، نحو : « زُبْية » و « كُلْية »(٣) ، فلا يقال فيهما : « زُبُيَات » و « كُلُيات » بالضم(٤) ، (و) تُمْنع (الكسرة قبل الواو باتفاق) ، نحو : « رِشْوة » و « ذِرْوَة » ، فلا يقال : « رِشِوَات» و«ذِرِوات » بالكسر ، (و) يمتنعُ الكسرة (قبل الياء بخُلْفٍ) من البصريين(٥) ، نحو : « لِحِيات » بكسر الحاء ، فمنهم من أجازه(٦) ، ومنهم من منعه (٧) ، لأن فيه توالي كسرتين والياء ، ولم يلتفت المجيز إلى ذلك ، كما لم يلتفتوا إلى توالي ضَمَّتين والواو في نحو: « خُطُوات »(٨) (وَ) تُمنع «فِعِلات » - بكسر الفاء والعين (مطلقاً عند الفراء فيما لم يُسمع) ، سواء كان من باب «رُشْوَة »، وهو المتفق على منعه ، أو من باب « فِدْيَة » وهو المختلف فيه ، أو من باب « هِنْد » وهو الجائز عند غيره ؛ لأنَّ فِعِلات ـ بكسر الفاء والعين ـ يستلزم « فِعِلا » ؛ و « فِعِلٌ » ـ بكسر الفاء والعين ـ مهمل إلا ما ندر « كإِبِل » ، فإن سُمع « فِعِلاتٌ » قبله الفراء(٩).

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٥٧٩ : « ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء ، فيقول : رُكَبَاتٌ ، وغُرَفَاتٌ » . وكذلك في جملة فَعْلة صحيح العين ٣/ ٥٨١ .

(٢) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٦ .

(٣) زُبْيَة : بضم الزاي وسكون الباء وفتح الياء - حفرة الأسد ، والزابية لا يعلوها الماء وفي المثل : « بلغ السيل الزُبى » ظ : الصحاح ٦/ ٢٣٦٦ .

(٤) يقول سيبويه ٣ / ٥٨٠ : « كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتجيء هذه الياء بعد ضمة ، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه ، واجتزءُوا ببناء الأكثر ومن خفف قال : كُلْيات ومُدْيات » وفي ٤ / ٤١١ ، قال : « ولم يتكلموا إلاّ بكُلْيات مخففة » .

(٥) انظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٣٠ .

(٦) وهو اختيار أبي الحسن الضائع ، انظر الارتشاف ١ / ٢٧٧ .

(٧) قال سيبويه ٣ / ٥٨١ : « تقول لِحْيةٌ ولِحًى ، وفِرْيَة وفِرًى ، ورِشْوَةٌ ورِشاً . ولايجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواوُ بعد كسرة ، واستثقوا الياء هنا بعد كسرة ، فتركوا هذا استثقالا ، واجتزءوا ببناء الأكثر ، ومن قال : كِسْرَاتٌ قال : لِحيات» وانظر الشرح الكبير ١ / ١٥١ .

(٨) « ومن العرب من يدع العين من الضمة في (فُعْلَة) فيقول : عُرُواتٌ وخُطُوَاتٌ » انظر الكتاب ٣/ ٥٨٠ .

(٩) انظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٢٨ .

(وشَذَّ جِرِوَات) بكسر الجيم والراء ، لما فيه من الكسر قبل الواو ، وهو ممنوع اتفاقاً [١] حكاه يونس [٢] . (والتزم فَعَلات) بفتح العين (في « لَجْبَة ») ، وهي صفة[٣] ، يقال : شاةٌ لَجْبة ، بفتح اللام وكسرها وضمها ، وسكون الجيم : إذا قلَّ لبنها .

/٤٢/ (وغُلِّبَ) فَعَلات بفتح العين / (في رَبْعَة) ، وهو صفة يقال : رَجلٌ رَبْعَةٌ : أي معتدل القامة ، والقياس في « لَجْبة » و « ربْعَة » فَعْلات ، بسكون العين ، لأنهما من الصفات ، نحو : « ضَخْمَات » ، وإنما جُمِعَا بفتح العين (لقول بعضهم : لَجَبَةٌ وربَعَةٌ) ، بفتح الجيم والباء ، فاستصحب في الجمع ، لا أنَّ ذلك حكمٌ تَجدَّد له حالة الجمع ، نعم يقال عليه : إذا كان الأمر على ما ذكرت فلأي شيء لَزم الفتح في « لَجَبات » وغُلِّب في « رَبَعات » ؟ [٤] .

(ولا يُقاس على ما نَدَر من كَهَلات خلافا لقُطْرُبٍ) ، وهو محمدُ بنُ المستنير ، لَمَّا لزم سيبويه دائماً ، قال له : يابن المستنير إنك قطرب ، فجرى اللقب عليه ؛ أجاز قُطْربٌ في جمع «فَعْلة» صفة ، فتح العين[٥] قياساً على ما سُمِعَ من قولهم : كَهْلة وكَهَلات ، وفرق غيره بثقل الصفة ، وخفة الاسم ، (ويسوغ في « لَجْبة » القياسُ ، وفاقاً لأبي العبَّاس) محمد بن يزيد المبرد[٦] ، فتقول : « لَجْبَات » بسكون الجيم ، وإن كان المسموع فتحها ، لأن السكون هو القياس فيها . (ولا يقال فَعْلاتٌ) بسكون العين (اختياراً فيما استحق فَعَلات) ، بفتح العين ، لكونه اسماً

---

(١) انظر المساعد ١ / ٦٧ .

(٢) قال ابن مالك : « وهي في غاية الشذوذ » انظر شرحه ١ / ١٠٢ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٦٢٧ : « غير أنّك لاتحرّك الحرف الوسط ، لأنه صفة ، وقالوا : شياهٌ لَجَبَاتٌ ، فحركوا الحرف الأوسط ؛ لأنّ من العرب من يقول : شاةٌ لَجَبَةٌ ، فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع» .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ١ / ٢٧٥ : « والذي أذهب إليه أنه استغنى بجمع « لَجَبة ورَبَعة المفتوحي العين عن جمع لَجْبة ورَبْعة الساكنيها » .

(٥) قال ابن مالك ١ / ١٠٢ : « والسكون أشهر » وانظر أوضح المسالك ٤ / ٣٥ .

(٦) المقتضب ٢ / ١٩٠ .

مفتوح الفاء « كدَعْد » و « زَفْرة » ، فلا يقال : « دَعْدَات » و « زَفْرات » بالسكون إلا في الضَّرورة كقوله [١] :

{ ٤٦ } وحُمّلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فَأَطَقْتُها   ومالي بزفَـراتِ العَشِيِّ يَـدانِ

(إلا لاعتلال اللام) «كظَبْية » ، فيجوز « ظَبْياتٌ » اختياراً ، حكاه ابن جني [٢] ، والمشهور الفتح ،(أَوْ شبه الصِّفَة) ، نحو : « أَهْلٍ وأَهْلات » ، سمع بسكون الهاء[٣] وفتحها ، والفتح أشهر ، وحكى الفراء[٤] « أَهْلَة » بمعنى : أَهْل ، فالأولى أن يكون أَهَلَات جمع أَهْلَة ، لا جمع أَهْل ، قالَه المرادي [٥] .

(وتَفْتَحُ هذيل[٦] عيْن جوَزات ، وبيَضَات ونحوهما) ، من كل اسم على « فَعْلة » معتل العين ، نحو : ﴿ ثَلاثُ عَوَرَاتٍ ﴾ [٧] بفتح الواو ، في قراءة بعضهم ، وقول شاعرهم :-

{ ٤٧ } أخو بَيَضاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ   ... ... [٨]

---

(١) البيت من الطويل ، من قصيدة لعروة بن حزام العذري ، انظر الخزانة ٣ / ٢١٥ ، ٣٨٠ ، والمساعد ١/ ٦٨، والمرادي ١/ ٤٧ ، والسلسيلي ١ / ١٥٩ .
والشاهد فيه قوله : (زَفْرات) بتسكين عين الثلاثي ، والقياس الإتباع .

(٢) « عن بعض قيس قال : ثلاثُ ظَبْيات » انظر المحتسب ١ / ٥٦ .

(٣) « وقالوا : أَهْلاتٌ ، فخففوا . . . وقد قالوا : أَهَلاتٌ فثقلوا ، كما قالوا : أَرَضَاتٌ » الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

(٤) الارتشاف ١ / ٢٧٦ .

(٥) انظر شرحه للتسهيل ١ / ٤٧ .

(٦) الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

(٧) سورة النور آية : ٥٨ ، وهي قراءة الأعمش ظ : البحر المحيط :٦ / ٤٧٢ .

(٨) من الطويل ، لأحد الهذليين ، وعجزه : * رفيقٌ بِمَسْحِ المنكبين سَبُوحُ *
والشاهد فيه قوله : (بيضات) بفتح العين إتباعاً لفتحة الفاء انظر : الخصائص ٣ / ١٨٤ ، شرح ابن مالك ١ / ١٠٤ ، المساعد ١ / ٦٩ ، الخزانة ٨ / ١٠٢ ، أوضح المسالك ٤ / ٣٠٦ ، والسلسيلي ١/ ١٦٠، وشرح الألفية للمرادي ٥ / ٣٢ .

فلو كانت « فَعْلةٌ » المعتلة العين صفة ، نحـو : « جَوْنة » وهي السوداء أو البيـضاء ، و«غَيْلَة» وهي السـمينة ، جـرت هذيل مع سائر العـرب على القـياس في التسكين ، و « هذيل » هَذه هيَ : هُذَيْل بن مُدْرِكَة / (واتفق على عيَرَات) بفتح الـياء جمع « عِير » بكسـر العين ، وهـي الإبل التي /٤٣/ عليهـا الأحمال ، وقـياس مكْسور الفـاء « كديمَة » السكون في جـمعهـا ، لكن « عيَرات » خالفت القياس في فتح عينها [١] (شذوذاً) ، وفيها شذوذ آخر ، وهو جمعها بالألف والتاء .

« فصـــــل »

[رد لام المفرد المحذوفة في التثنية]

(يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة) فكما تقول : « هذا قاضيك ، وأخوك وأبوك ، وهَنوك ، وحموك » ، تقول : « قاضيان ، وأخوان ، وأبوان ، وحَمَوان ، وهَنَوان » ، فَتَرُدُّ في التـثنيـة ما تـرُدُّ في الإضافـة (لا غـيـر) ، فكمـا لا تُرَدُّ لام « سَنَة » و «حِر » في الإضافـة ، نحـو : «سَنَتك» و « حِرُهَا » ، لا تُرَدُّ في التثنية ، نحو : « سَنَتَان » و « حِرَان » . (وربَّما قيل : أَبَان وأَخَان) على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة ، قال الفراء : « من قال : هذا أَبُكَ ، قال : أَبَان »[٢]. (ويَديان ، ودَميان ، ودَمَوان ، وفَمَيان ، وفَمَوان) ، على لغة القَصْر فيها – وقد تقدم ذلك – (وقالوا في ذَات : ذَاتا على اللَّفظ) ، ولم يردُّوا المحذوف الذي هو لام الكلمة ، ومنه قوله :

[٤٨] يَا دَارَ سَلْمَى بين ذَاتَي العـُوجْ جَـرَت عليْها كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ [٣]

---

(١) انظر أوضح المسالك ٤ / ٣٠٧ .

(٢) الارتشاف ١/ ٢٦٠ ـ انظر ص = ٢٨ ، ٢٩

(٣) رجز ، لمجهول .

والشاهد فيه قوله : (ذاتي) بتثنية « ذات » على اللفظ ، انظر : شرح ابن مالك ١ / ١٠٥ ، المساعد ١/ ٧٠ ، الدرر ١ / ١٩ .

(وذواتا على الأصل) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [١] و (ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [٢]، والألف في : « ذواتا » لام الكلمة انقلبت عن الياء ، والواو هي عين الكلمة رجَعَتْ إلى أصلها لَمَّا تحركت [٣] .

[تثنية غير المفرد]

(ويُثَنَّى اسم الجَمعِ) نحـو : ﴿ في فِئَتَيْنِ التَقَتَا ﴾ [٤] ، ونحو : ﴿ يَوم التقى الجَمْعانِ ﴾ [٥] ، (و) الجمع (المكسـر) كقولهم في جِمَال : « جِمَالاَنِ » (بغـير زِنَةِ مُنْتهـاه) ، أي : مُنتهى الجَمْعِ ، وهي زنة مفاعل ومفاعيل ، فلا يثنى ، نحو : « مسَاجِد » و « مصابيح » .

[معاقبة الجمع المثنى]

(ويُخْتارُ فـي المضـافين لفظاً) ، نحو : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [٥] ، (أو معنىً) ، نحو : «الكَبْشانِ قَطَعْتُ منهما الـرءوسِ » (إلى متضمِّنَيْهِمَا) ، متعلق بالمضافين ، واحـترز به من المضافين إلى ما لا يَتَضـمَّنهمـا ، نحو : « قَبَضْتُ دِرْهَمَي الزَّيْدين » وسـتأتي / (لفظ الإفراد) – نـائب فاعل /٤٤/
يُختـار – (على لفظ التثنيـة ، و) يختار (لفظ الجـمع على لفظ الإفرادِ) ، تقول فـي المضافين لفظاً إلى متضمِّنيهما : « قطعت رأس الكبشين ، ورأسي الكبشين ، ورُ ؤُوسَ الكبشين » ، فالرأس مختار على الرأسين ، والر ؤُس مختار على الرأس ، وتقولُ في المضافين معنًى إلى متضمنيهما : «الكبشان قطعت منهمـا الرَّأس ، أو الرَّأسين ، أو الر ؤُس » ، والمختـار الجمع ، ثم الإفراد ، ثم التـثنية ، وعِلَّةُ

---

(١) سورة الرحمن آية : ٤٨ .

(٢) سورة.سبأ آية : ١٦ .

(٣) قـال ابن بري : « قـال – الجـوهري – ونرى أن الألف منقلـبة من واو ، وصـوابه مـنقلبـة من ياء » اللسـان -ذوات- .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٣ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٥ .

(٦) سورة التحريم آية : ٤ .

ترجيح الجمع أنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، فكرِهُوا هَاهُنا الجمع بين تثنيتين ، واختاروا لفظ الجمع ؛ لأنَّه قد يُعبَّر به عن الاثنين مع فهم المعنى ، وشرط ذلك ألاَّ يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيءٌ واحدٌ ؛ لئلا يقع اللبس ؛ فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [(١)] ، فالمراد أيْمانهما ، وبذلك قرأ ابن مسعود [(٢)] ، وعلة ترجيح الإفراد على التثنية أنه أخفُ ، والمراد به حاصل ، هذا إذا لم يُفَرَّق مُتَضَمِّنَاهُمَا . (فإن فُرِّق متضمِّناهما اختير الإفراد) على غيره ، نحو قوله تعالى : ﴿ علَىٰ لِسَانِ دَاودَ وعيسى ابن مريم ﴾ [(٣)] ، وفي الحديث : « لما شرح الله له صدر أبي بكر وعمر » [(٤)] ، وفُهِمَ من قوله : (اختير) أنه لو جيءَ في مثل هذا بلفظ الجَمعُ أو التَّثنية لم يمتنع ، وهو كذلك . (وربَّما جُمع المنفصلان) ، والمراد بهما ما ليسا جزأين مما أضيفا إليه كالدَّرهَمَيْن (إن أُمِن اللَّبْسَ) كقوله ﷺ : « مَا أَخرَجَكُمَا من بيُوتكما » [(٥)] و « إذَا أَوَيْتُما إلى مَضَاجعكُما » [(٦)] . (ويُقاس عليه وفاقاً للفرَّاء)[(٧)] ، لوروده في فصيح الكلام ، فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحوَ : قبضت دَرَاهِم الزَّيديْنِ ، (ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أوْ لفْظِه جائِزَةٌ) . فالأول كقوله :

[٤٩] قلُوبُكُمَا يَغْشَاهُما الأَمْنُ عَادةً إذَا مِنكُم الأبطالُ يَغْشَاهُم الذُّعرُ [(٨)]

---

(١) سورة المائدة آية : ٣٨ .

(٢) شواذ ابن خالويه : ٣٣ .

(٣) سورة المائدة آية : ٧٨ .

(٤) صحيح مسلم ٣/ ٣٠٧ ، وفتح الباري ٩/ ١٠ ومسند أحمد ١٦/ ٤٨ . ؛ .

(٥) الموطأ صفة النبي ٢٨ .

(٦) فتح الباري ٩/ ٥٠٦ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٨) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (قلوبكما يغشاهما) إذ عاد الضمير مثنى على الجمع مراعاة للمعنى ، فالمعنى : قلباكما، انظر : شرح ابن مالك ١ / ١٠٨ ، المساعد ١ / ٧٢ ، السلسيلي ١ / ١٦٤ .

والثاني كقوله :

[٥٠] خَلِيلَيَّ لا تَهْلِكْ نُفُوسُكمَا أَسىً ... فإنَّ لَهـا فِيمَا بِـهِ دُهِيَـتْ أسَا [١]

فقال : لها وذُهِيَت ولو طابق المعنى لقال : لهُما وذُهِيَتا .

[معاقبة المفرد المثنى]

/٤٥/ (ويُعاقبُ الإفرادُ التَّثنية في كُلِّ اثنين لا يُغْني أحدهما عن الآخر) ، / وذلك : « كالعينين » و« الخُفَّين » [٢] ، سواء أكانَا جزأين مِمَّا أضيفا إليه أم لا ، ويتحصل من ذلك أربعُ صور حاصِلةٌ من الابتداء بالمثنى بلفظ مفرد ، والإخبارُ عنه بمثنى ، أو مفرد ، ومن الابتداء بمفرد بلفظ المثنى ، والإخبارعنه بمفرد ، أو مُثنىً ، فتقول : « عَيْنُه حَسَنَةٌ ، وعَيْنُه حَسَنَتَان ، وعَيْنَاهُ حَسَنَةٌ » ، والأصلُ : « عَيْنَاه حَسَنَتَانِ » ، وظاهر كلامه أن ذلك مقيسٌ ، وزعم بعضهم أنَّه غير مقيس [٣] ، وإنما جاء في الشعر .

(وربما تعاقبا مطلقًا) ، سواء أكانا مما ذكر أمْ لا ؛ فمن وقوع المفرد موقع [٤] المثنى قوله تعالى: ﴿ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ ربِّ العَالَمِين ﴾ [٥] و ﴿ عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ ﴾ [٦] ، ومن

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه عود الضمائر في الشطر الثاني على لفظ الجمع « نفوس » دون معناه « نفساكما » انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٨ ، المساعد ١ / ٧٢ ، والسلسيلي ١ / ١٦٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٤٩/١ .

(٢) في « ب » : والخلين ، وهو غير مناسب .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١ / ٢٧١ : « العينين والأذنين ، والفخذين إذا أخبرت عنهما فالصحيح المطابقة تقول : عيناه حسنتان ، وجاء في الشعر عيناه حسنه ، وعينه حسنتان وقاسه بعضهم ، والأجود قصر ذلك على السماع » .

(٤) في « ب » : وقوع – والمراد المكان لا المصدر .

(٥) سورة الشعراء آية : ١٦ .

(٦) سورة ق آية : ١٧ .

وقوع المثنى موقع المفرد ، قول الشاعر :

[٥١] إِذَا مَا الغُلامُ الأَحمَقُ الأم سَافَنِي ... بِأَطْرَافِ أَنْفَيه اسْتَمرَّ فَأَسْرَعَا [١]

[خطاب الواحد بخطاب الاثنين]

(وقد يقع « افعلا » ونحوه موقع « افْعَل » ونحوه) ، يعني : أنَّ الواحد قد يُخاطب بما يخاطب به اثنان في الأمر ، ونحوه ، وهو المضارع فَيَقَعُ « افْعلاَ » موقع « افْعَل » ، و « يَفْعَلانِ » موقع « يَفْعَل » ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا في جَهَنَّم ﴾ [٢] ، فـ « أَلْقِيَا » واقع موقع « أَلْقِ » ، ومن الثاني قوله :

[٥٢] فَإِنْ تَزْجُرانِي يا بن عَفَّان ازْدَجِر ... وإِنْ تَدَعانِي احم عِرْضاً مُمَنَّعَا [٣]

« فتزجراني » واقع موقع « تَزْجُر »[٤] .

(وقد تقدر تسمية جزء باسم كلٍّ ، فيقع الجمعُ موقع واحِدِه) ، نحو : « شَابَتْ مَفَارِقُه » ، فأوقع المفارق على المَفْرِق ، على تقدير تسمية كلِّ جزء من المَفْرِق مفرقا ، (أو مثناه) ، نحو : «عظيمُ المَنَاكِبِ » ، فأوقع المناكب على المَنْكِبَيِن ، ولا يقاس على هذين .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أنفيه) على وقوع المثنى موقع المفرد . انظر : شرح ابن مالك ١ / ١١١ ، المساعد ١ / ٧٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٩ ، واختلف في سافني : ابن مالك رواها : سامني ، وابن عقيل والأصل : شافني ، والمراد ساقني ، ولا معنى لشيء من ذلك ، وسافني بمعنى : شمني وهو المناسب للأنف .

(٢) سورة ق ، آية : ٢٤ .

(٣) من الطويل ، لسويد بن كراع .
والشاهد فيه قوله : (تزاجراني) على ماوضحه الشارح ، انظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٩١ ، شرح ابن مالك ١ / ١١١ ، والسلسيلي ١ / ١٦٦ ، المساعد ١ / ٧٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٥٠ .

(٤) كذا وصحة العبارة : فتزجرا واقع موقع تزجر ، أو : فتزجراني واقع موقع تزجرني .

« فصــــل »

[مايجمع بالألف والتاء قياساً]

(يُجْمَعُ بالألف والتاء قياساً ، ذو تاء التَّأنيث مُطْلقاً) ، سواء كان علماً لمذكر ، نحو : «طَلْحة»[١] ، أو مؤنث ، نحو : « فَاطِمة » ، أو كان اسم جنس ، نحو : « سُنْبُلة » (و) يُجمع بالألف والتاء قياساً أيضاً (عَلَمُ المؤنث مطلقاً) ، سواء أكان عَارياً من علامة التأنيث ، « كزينب » ، أو كان مقرونا بها « كسلمة » و « سُعْدَىٰ » و« عَفَرَاءَ » ، إلاَّ « قَطَامِ » في لُغَةِ مَنْ بَنَاهُ فإنه لا يُجمع ، (و) يجمع بالألف والتاء قياساً أيضاً (صفة المذكر الذي لا يعقل) ، نحو : « جبالٌ راسياتٍ » ، (ومصَغَّرُهُ) ، أي : مُصَغَّر المذكر الذي لا يعقِل ، نحو : « دُرَيْهِمَاتٍ » و« دُنَيْنيراتٍ » و« فُلَيسَاتٍ » ، (واسم الجنس المؤنث بالألف) المقصورة ، أو الممدودة ، سواء كان اسْماً ، نحو : « بُهْمَى[٢] وبُهْميات[٣] » و « صَحْراءَ وصَحْراوَات » ، أوْ صفة ، نحو : « حُبْلى وحُبْليات » ، و«حلَّة سِيَرَاءَ[٤] وسِيرَاواتٍ[٥] » ، واحترز من المؤنث بِلاَ علامةٍ ، نحو : « قِدْرٌ » / و« شَمْسٌ » ، فلا يقال : «قدْرَاتٌ وشَمْسَاتٌ » . /٤٦/

[(إن لم يكن فعْلَى فَعْلان) ، « كسكْرى » ، فلا يقال : « سَكْرَيَات » ، (أو فَعْلاَء أَفْعَل) ، نحو : « حَمْراء » ، فلا يقال : « حَمْرَاوَات » ، فإن كان فَعْلاَءَ لا أَفْعَل له لم يمتنع من ذلك نحو : « امْرأة عَجْزاء ونساء عَجْزَاوَات » ، (غير منقولين إلى الاسمية حقيقةً) ، كما لو سميت امرأة «

---

(١) من « ب » .

(٢) في الصحاح ٥ / ١٨٧٥ : « وبُهْمَى : نبتُ » وقال سيبويه ٣ / ٢١١ : « بُهْمَى واحدة ، لأنها ألف تأنيث ، وبُهْمَى جميع » .

(٣) في الأصل « بهمات » .

(٤) « والسِيَرَاء : بكسر السين ، وفتح الياء : بُرد فيه خطوط صفر » الصحاح ٢ / ٦٩٣ .

(٥) في الأصل و« ب » : وسيرات - تحريف .

بسكْرى وحَمْراء » فإنَّك تقول حينئذ : « سكْريَات وحَمْراوات » ، (أوْ حكماً) ، نحو : « بَطْحاءَ »، فإنها صفة مقابلة في الأصل « لأبطَحَ » ، لكن غَلَب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقيل : « بَطْحاوَاتٌ » ، (وما سوى ذلك) ، من الأنواع الخمسة التي سبق ذكْرها (مقصور على السماع) كقولهم في سماء : « سَمَوات » ، وفي أَرْض : « أَرَضَات »، وفي حُسَام : « حُسَامَاتٍ » ، فهذه ونحوها تحفظ ولا يقاس عليها [1] .

* * *

---

(١) الكتاب ٣/ ٦١٥ .

(٦) « بابُ المَعْرِفَةِ والنَّكِرةِ »

[المعارف]

(الاسْمُ) ضَرْبانْ : (مَعْرِفـةٌ ونَكِـرةٌ ، فَالمعرفـةُ [١]) سَبْعَـةٌ : (مُضْمَـرٌ) ، نحـوُ : « أنـا » ، و « أنْتَ » ، و « هُو » ، (وعَلَمٌ) ، كَـ « زَيْد » و « أُسَامَةَ » ، (ومَشَارٌ بِهِ) ، كـ « هذَا » و « هذِهِ » ، (ومَنَادى) كـ « يا رجُلُ » و « يا امْرأةُ » ، من النكرات المقصُودةِ بالنِّداءِ ، وبَعْضُهُمْ أَدْخَلَهُ في قسم المُعرَّفِ بالأداةِ بناءً على تعْريفه بِألْ محذوفةً [٢] .

ويُوجَـدُ فـي بَعْضِ النُسخ : « وتعريفُهُ بالقَصْدِ لا بِحرْفِ التعريف مَنْوياً ، خلافـاً لبَعضِهِمْ » (ومَوْصُولٌ) كـ « الّذي » ، و « مَنْ » ، بناءً على تعريفه بالعَهْدِ الذي في الصِّلَة ، وهذا مذهب الفَارسيِّ [٣] ، وذهب الأخفش [٤] إلى أنَّ ما فيه « أل » مِنَ الموصُولِ مُعـرَّفٌ بها ، وما ليس فيه «أل» كـ « مَنْ » فَبِنيَّتها ، وأمَّا « أيٌّ » فتعَرَّفَتْ بالإضافة .

(ومُضَافٌ) ، وهو مَا أُضِيفَ إلى معرفة محْضَةٍ ، نحوُ : « غُلامِي » و « غُلامُ زَيْد » ، و «غُلام هذا » ، وَ « غُلامُ الّذي قَامَ أَبُوهُ » ، (وذو أداةٍ) للتعريف وهي : « ألْ » أوْ « أمْ » ، نحوُ : « الغُلامُ » وَ « امْ غُلامُ » في لُغَةِ حِمْيَرٍ .

---

(١) وأكثرهم يغفل المعرف بالنداء ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/١ .

(٢) إذا كان المنادى نكرة غير مقبل عليها فلا خلاف أنه نكرة ، والخلاف المذكور عند الشارح إنما هو في النكرة المقبل عليها وكذا العلم المقبل عليه ، فقيل : النداء يعرف النكرة المقبل عليها ، والعلم بعد زوال تعريف العلمية ، والذي صحّحه أبو حيان وأصحابه أن العلم في النداء باقٍ على تعريف العلمية ، وأنّ النكرة المقبل عليها تعرفت بأل المحذوفة منها . انظر الارتشاف ١/ ٤٦٠ .

(٣) الارتشاف ١/ ٤٦٠ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣ .

(٤) الارتشاف ١/ ٤٦٠ .

[أعرف المعارف]

(وأَعْرَفُهَا ،) أي : أعْرفُ المعارفِ المذكورة (ضميرُ المُتكلِّم) ، نحوُ : « أنَا » فإنَّهُ يدلُّ على المرادِ بنفسه ، وبمشاهدة مَدْلوله ، وبعَدَمِ صلاحيَتِه لغيره ، وبتَميُّز صوته ، (ثُمَّ ضميرُ المخاطب) ، نحوُ : « أنْتَ » فإنَّه يدلُّ على المُرادِ بنفسهِ / ، وبمواجَهَةِ مدْلولِه ، (ثمَّ العَلَمُ الخاصُّ ،) كـ «زيْد» ؛ /٤٧/
لأنَّهُ يدل على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ، وتقييدُ العلم بالخاص يوجد في بعض النُّسخِ (١) ، ولا بُدَّ منهُ ليَخْرُجَ ، نحوُ : « أُسامة » ، (ثم ضميرُ الغائب السّالم عَنْ إبْهام)(٢) ، وهو الذي تَقَدَّمَهُ اسمٌ واحِدٌ معرفةٌ أو نكرةٌ ، نحو : ﴿ والقَمَرَ قدَّرْناهُ ﴾ (٣) ، و « جاءَني رجلٌ فأكْرَمْتُهُ » فَلَوْ تقدَّم اسْمانِ أوْ أكثرُ ، نحوُ : « قام زيْدٌ ، وعَمْروٌ كَلَّمْتُهُ » لتطَرَّقَ إليهِ الإبْهامُ ، ونقصَ تَمكُّنُهُ في التعريف .

وما ذكرْناه من عدمِ التفرقَةِ في ضمير الغائب بَيْن أن يرْجِعَ إلى معرفَةٍ أوْ نكرةٍ هو الصَّحيحُ .

وذهبَ بعضُ النحويِّيْنَ إلى أنَّ ضميرَ الغائبِ إذا عادَ على نكرة فهو نكرةٌ مطلقاً ، وفصَّلَ آخرون فقالوا : « إنْ عَادَ إلى واجبِ التنكيرِ فهو نكرةٌ ، نحو : « رُبَّهُ رجُلاً » ، وإنْ عاد إلى جائزِهِ فهو معرفةٌ ، نحو : « جاءَني رجلٌ فأكْرَمْتُهُ » (٤) ، (ثُمَّ المُشارُ بهِ والمنادىٰ) كلاهما في مرتبةٍ

---

(١) قيد « الخاص » ليس في شرح ابن مالك ١/ ١١٥ ، وكذا لا يوجد في متن المساعد ٨٧١ ، إلاّ أنّ ابن عقيل قال : وينبغي أن يقيد بالخاص ، كزيد ، وعمرو ليخرج أسامة ، ونحوه ، وكذا هو في بعض النسخ ، راجع السلسيلي ١/ ١٧١ .وأشار محقق التسهيل إلى النسخة التي هو فيها ظ : التسهيل / ٢١ .

(٢) يقول أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٦١ : « ولا نعلم أحداً فصَّل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلاّ ابن مالك ، والذي أختاره أن المعارف خمس ، أعرفها العلم الشخصي ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ذو أل » . انظر في مراتب المعارف الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، وابن يعيش ٣/ ٥٦ ، ٥٧ ، ٥/ ٨٧ .

(٣) سورة يس آية : ٣٩ .

(٤) هذه الآراء جميعها وكون الضمير العائد إلى نكرة هل هو نكرة أو معرفة مذكورة بالتفصيل في حاشية الصبان ١/ ١٠٨ .

واحدة ، لأنَّ كُلاً منهما تعريفُهُ بالقصْدِ على رأي المصنِّف [١] ، (ثم الموصولُ وذو الأداة) كلاهما في مرتبَةٍ واحدة ، لأنَّ تَعْـريفَهُما بالعهدِ ، وفي بعض النُّسَخِ [٢] « ثُمَّ ذُو الأدَاةِ » فجَعَلَه بعد الموْصُولِ ، (والمضافُ بحَسَبِ المضاف إليه) ، لأنَّ المضَافَ يكتسي التعريفَ مِنَ المضَافِ إليه فيَصِيرُ مِثْلَهُ ، وعلى هذا فالمُضافُ إلى المُضْمَرِ في مرتبته ، وهذا مَذْهبُ بعْضِ النحويين ، وذهب الأندلُسيُّونَ إلى أنَّ المضافَ في رُتْبَةِ المضاف إليه ، إلاَّ المضافَ إلى المضمَرِ فإنَّهُ في رُتْبَةِ العَلَمِ » [٣] ونُسِبَ إلى سيبويْه [٤] ، وذهبَ المُبرِّدُ إلى أنَّ المُضافَ دونَ المضاف إليه مُطلقاً . والقولُ الثاني أصَحُّ. (وقدْ يَعْرِضُ لِلْمَفُوقِ ما يَجْعَلُهُ مُسَاوِياً) لما فَوْقَهُ ، [كما لَوْ شُهِرَ شَخصٌ بزيْدٍ وبالخَيَّاط ، ففي هذه الصورة يستوي ذو « ألْ » والعَلَمُ في التعريف ، (أوْ) يجعلُهُ (فَائقاً) ، كَقَوْلِ مَنْ شُهِرَ باسمٍ لا شَرِكَةَ لهُ فيه لمن قال له مِنْ وراءِ حائلٍ مَنْ أنتَ ؟ أنا فُلانٌ . فالبيانُ لمْ / يُسْتَفَدْ بـ « أنا » بلْ بالعَلَمِ بَعْدَه ، فصَارُ العَلَمُ أعْرفَ مِنْ ضميرِ المُتكلِّم في هذه الصورة . /٤٨/

(والنَّكرةُ مَا سوى المعرفةِ) كـ « رَجُلٍ » و « فَرَسٍ » ، وأنكرُ النَكراتِ « شيءٌ » ثم « متحيزٌ » ثم « جِسْمٌ » ثم « نامٍ » ثم « حَيَوانٌ » ثمَّ « ماشٍ » ثم « ذو رِجْليْنِ » ثمَّ « إنسانٌ » ثم « رجلٌ » فهذه تسعة يُقابلُ كلاً منها ما هو في رُتْبَتِه ، قالَهُ المرادي [٥] . (وليْسَ ذُو الإشارة قَبْلَ العَلَمِ ، خِلافاً للكوفيِّين) حيثُ زَعَمُوا أنَّ اسمَ الإشارةِ قَبْلَ العَلَم [٦] في الرُّتبةِ ، ونُسِبَ إلى ابن السرَّاج [٧] ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٦ .

(٢) انظر المساعد ١/ ٧٨ .

(٣) الارتشاف ١/ ٤٥٩ ، المساعد ١/ ٧٨ .

(٤) مذهب سيبويه أن المضاف بحسب المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم » . انظر الكتاب ٢/ ٦ . ومن الذين نسبوا إليه هذا السلسيلي ١/ ١٧٢ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٣ وهكذا « سبعة » والمذكور تسعة .

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٧ مسألة « ١٠١ » .

(٧) قال ابن السراج : « والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المكنى ، والمبهم ، والعلم ، وما فيه الألفُ واللام ، وما أضيف إليهن » . انظر الأصول في النحو ١/ ١٤٩ .والمكنى هو الضمير والمبهم هو الإشارة .

واستدلوا بأوجه منها : أنَّ اسمَ الإشارةِ ملازمٌ التعريفَ بخلافِ العَلَمِ ، ومنها : أنَّ تعريفَ اسمِ الإشارةِ حِسِّيٌّ وعَقْليٌّ ، وتعريف العَلَم عَقْليٌّ لا غَيْرُ ، ومنها : أنَّ اسمَ الإشارة يُقَدَّمُ على العَلَمِ عند اجتماعهِمَا ، نحوُ : « هَذَا زَيْدٌ » ، ولا حُجةَ لهم في ذلك ، لأنَّ المُعْتَبَر إنَّما هو زيادةُ الوضُوحِ ، والعَلَمُ أزيدُ وضُوحاً لا سيَّما عَلَمٌ لم تَعْرِضْ فيه شَرِكَةٌ كـ « إسْرافيل » ، و « طالوتَ » .

(ولا ذو الأداة قَبْلَ الموصُول ، ولا « مَنْ » ، و « ما » المُسْتَفْهَمُ بِهِمَا مَعْرِفَتَيْنِ ، خلافاً لابْنِ كيْسان فـي المسألَتَيْنِ) . ذهَبَ ابنُ كيسانَ (١) إلى أنَّ ذا الأدَاة أعرَفُ من الموصول واسْتدلَّ بقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الكتَابَ الَّذي جَاءَ بِه موسَىٰ ﴾ (٢) ، إذ الصِّفَةُ إمَّا مُساويةٌ للموصُوفِ أوْ دُونَهُ ، ولا قائلَ بالمساواة ، فثبَتَ الثاني ، وأجاب المُصنِّفُ : « بأنَّ « الذي » بـدَلٌ أو مقطوعٌ (٣) ، أوْ « الكتابُ » عَلَمٌ بالغلَبَة ، لأنَّ المَعْنيِّينَ بالخطاب بنو إسرائيلَ ، وقد غَلَبَ عندهُمْ على التَّوْراة فالْتَحَقَ بالأعْلَامِ ، قال المرَادي وغَيْرُهُ « وفي هذا الجواب تَسْليمُ أَنَّهُ لا قَائلَ بالمساواة ، والمصنِّفُ قد قالَ بها في أكثر النُسَخِ »(٤) . وذَهَبَ ابنُ كيسانَ أيضا إلى أنَّ « مَنْ » و « ما » المُستفْهَمَ بِهما مَعْرِفَتانِ ، واسْتدلَّ على ذلك بتعريف جوَابَيْهِمَا ، نحوُ : « مَنْ عندك ؟ فتقولُ : زيدٌ » ، ونحوُ : « مَا دعَاكَ إلى كذا ، فتقولُ : لقَاؤُكَ » والجوابُ يجِبُ أنْ يُطابِقَ السؤالَ / في التعريفِ والتنكير » . /٤٩/

وَرُدَّ بوَجْهين (٦) أحدُهما : أنَّ تعْريفَ الجوابِ غيْرُ لازمٍ ، إذْ يَصِحُّ أنْ يُقالَ في الأولِ : رَجُلٌ مِنْ بني فُلانٍ ، وفي الثَّاني : أمْرٌ مُهِمٌ .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٨ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٩١ .

(٣) « على إضمار فعل ناصب أو مبتدإٍ » انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٨ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٣ .

(٥) انظر هذين الوجهين في الرد على ابن كيسان في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٩ .

الوجْهُ الثَّاني : أنَّهُما قائمانِ مقامَ أيٍّ إِنسانٍ ، وأيٍّ شيءٍ ، وهما نكرتانِ فَوَجَبَ تنكيرُ ما قامَ مقامَهُمَا .

* * *

(٧) « باب المضمر »

[حد المضمر وأقسامه]

(وَهُوَ الموْضوعُ لتعْيين مُسَمَّاهُ مُشْعِراً بِتَكَلُّمِهِ أَو خِطَابِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ)

قال المصنِّف : « ذِكْرُ الوَضعِ مُخرِجٌ للمنادَىٰ ، والمُضاف ، وذي الأداة ، وذِكْرُ التَعْيين مخرِجٌ للنكرات ، وذِكْرُ الإِشْعَارِ بتَكَلُّمه أوْ خطابِهِ أوْ غيبته مُخرِجٌ للعَلَم ، والمُشار به ، والموصُولِ ، لأنَّ كل واحد من هذه الثَّلاثَةِ صالحٌ لِكُلِّ حالة على سبيل البَدَلِ ، بخلاف المُضمَرِ فإنَّهُ يَخْتَصُّ بواحد منْها ، فـ « أنا » لا يصْلحُ إلاَّ للمتكلم ، وَ« أَنْتَ » لا يَصْلُحُ إلاَّ للمُخاطَبِ ، و « هو » لا يصْلُحُ إلاَّ للغَائب »[١] .

[واجب الخفاء]

(فَمنْهُ) أي : من المُضْمَرِ (واجبُ الخفَاء[٢]) ، أي : الاستتار ، والمُراد بواجب الخفاء ما لا يَحُلُّ مَحلَّهُ الظاهرُ ، (وهو المرفوعُ بالمضارعِ ذي الهَمْزَة ،) « كأَقُومُ » ، (أَوْ النُّون ،) كـ « نَقُومُ » ، (وبِفعْلِ أمْرِ المخاطَبِ) ، « كقُمْ » ، (ومُضَارِعِهِ) ، أي مضارعِ المخاطَبِ كـ « أنتَ تقُومُ » ، (واسْمِ فِعْلِ الأمْرِ مطلقاً) سواءٌ أكَانَ لمفردٍ مذكرٍ أوْ غيره ، نحوُ : « نَزَالِ يا زَيْدُ ، ويا زيْدانِ ، ويا زيدونَ ، ويا هندُ ، ويا هندانِ ، ويا هِنْدَاتُ » ، « واسمِ فِعْلِ المضَارِعِ » كـ « أَوَّه » و « أُفٍّ » وهو ساقطٌ من أصْلِ المصنِّفِ[٣] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٠ ، وانظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٤ .

(٢) علّق أبو حيان على قول ابن مالك أن من الضمائر ما هو واجب الخفاء بقوله في الارتشاف ١/ ٤٦٢ : « وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه » .

(٣) هذا الاستدراك نقله الشيخ خالد الأزهري عن المرادي ، انظر شرح المرادي ١/ ٥٤ .

[جائز الخفاء]

(ومنْهُ) ، أي : منَ المضْمَرِ (جَائزُ الخفاءِ) ، وهُوَ الَّذي يجوزُ أنْ يَحُلَّ مَحلَّهُ الظَّاهرُ (وهُوَ المَرْفُوعُ بفِعْلِ الغَائبِ) [١] ، نحوُ : « زيْدٌ قامَ » و « يَقُومُ » و « ليَقُمْ » ، (وَ) فعْلِ (الغائبة) ، نحو : « هِنْدٌ قامَتْ » و « تقُومُ » ، و « لتَقُم » ، (أوْ معناه [٢] ،) أي : معنى فعْلِ الغائب والغائبة (منْ اسْمِ فعْلٍ) نحوُ : « زَيْدٌ هَيْهاتَ » ، و « هِنْدُ هيهاتَ » ، (وَصفة) لهما ، نحوُ : « زيْدٌ ضَاربٌ ، ومَضْرُوبٌ ، وحسَنٌ » و « هِنْدٌ ضاربةٌ ومضْرُوبةٌ / وحسَنَةٌ » (وَظرْفٍ) لهما ، نحو : « زيدٌ عنْدَكَ » و « هند عِنْدكَ » (وشِبْهِهِ) ، أي : وَشبهِ الظَّرفِ ، وهـو الجـارُّ والمجرورُ ، نحـوُ : « زَيْدٌ في الدارِ » و « هِندٌ في الدارِ » . /٥٠/

[البارز المتصل : أحواله وأحكامه]

(ومِنْهُ) ، أي : مِنَ المُضْمرِ (بَارزٌ) ، وهو ما له صورةٌ في اللَّفظِ (مُتَّصلٌ) ، وهو ما لا يَحْسُنُ الابتـداءُ بِـه ، ولا يقَعُ بعْـد « إلاَّ » في الاختيار ، كَيَاءِ « أكْرَمَني » وكَافِ « أكْرمَكَ » وهَـاءِ « غُلاَمِهِ » ؛ (وهُو ،) أي : البارزُ المتَّصِلُ (إنْ عُنِي بهِ المعْنيُّ بـ « نفْعلُ ») وهـو المُتكلِّمُ المُعظِّمُ نَفْسَهُ ، أَوْ المشاركُ (نَا) خبرُ « وَهُوَ » ، والتقديرُ « وَهُوَ : " نا " » (في الإعرابِ كُلِّهِ) رفعاً ، نَحْوُ : « أَكْرَمْنَا زَيْداً » ونصباً ، نحوُ : « أكرَمَنَا زيدٌ » ، وجراً ، نحْوُ : « مَرَّ بنَا زيْدٌ » .

(وإنْ رُفِـعَ) المُضْمَرُ البارزُ المُتَّصِلُ (بِفعْلٍ ماضٍ فتَاءٌ تُضَمُّ للمتكلِّمِ) ، نحْوُ : « أكْرَمْتُ » ، (وتُفْتَحُ للمُخاطَبِ) ، نحْوُ : « أكرَمْتَ » ، (وتُكْسَرُ للمُخَاطَبَةِ) ، نحو : « أكْرَمْتِ » ، (وتُوصَلُ) التَّاءُ حَالَ كوْنِها (مضْمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطَبَيْنِ) ، نحو : « يا زيْدانِ هَلْ ضَرَبْتُمَا ؟ » ،

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥١ .

(٢) في المساعد ١/ ٨٢ ، والمرادي ١/ ٥٤ « أو معناه » ، وفي شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢١ ، والسلسيلي ١/ ١٧٤ : « وما في معناه .

(وللمخاطَبَتَيْنِ) ، نحو : « يا هندانِ [هل](1) ضَرَبْتُمَا ؟ » ، (وَ) تُوصَلُ التَّاءُ (بميمٍ مضمُومة ممدودة للمُخَاطَبِينَ) ، نحوُ : « ضَرَبْتُمُو يا زَيْدُونَ » ، (وَ) تُوصَلُ التَّاءُ (بنُونٍ مُشَدَّدَةٍ للمخَاطَبَاتِ)، نحْوُ : « ضَرَبْتُنَّ يا هِنْداتُ » ، (وتسكينُ ميمِ الجمعِ إنْ لم يَلِهَا ضَميرٌ مُتَّصلٌ أَعْرَفُ) مِنْ ضمِّها معَ المدِّ ، فَقَوْلُكَ : « يا زَيْدُونَ هَلْ ضَرَبْتُمْ » أعرفُ منْ « ضَرَبْتُمُو » (وإنْ وَلِيهَا) ضميرٌ متَّصلٌ تَعَيَّنَ الضمُّ مع المدِّ فتقولُ : « ضَرَبْتُمُوهُ » ، (ولمْ يجزِ التَّسْكِينُ) في الميمِ ، فلا تقولُ : «ضَرَبْتُمْهُ ، بتسكينِ الميم ، (خلافاً ليُونُسَ) ، قال سيبويه : « زَعَمَ يونُسُ أنَّكَ تقول : « أَعْطَيْتُكُمْهُ ، كما تقولُ في المظْهَرِ ، والأوَّلُ أكثرُ وأعْرفُ »(2) انتهى . وأراد بالأوَّل « أَعْطَيْتُكُمُوهُ » .

(وإنْ رُفِعَ) المضْمَرُ البَارزُ المتَّصلُ (بفِعْلٍ غيْرِه ،) أي : غيرِ الماضي ، كالمضَارعِ ، والأمرِ (فَهُوَ ،) أي : المضمَرُ البارزُ المتَّصِل (نُونٌ مَفتُوحَةٌ للمخاطَبَاتِ ،) نحْوُ : « يا هِنْداتُ اضْرِبْنَ ، وهَلْ تَضْرِبْنَ ؟ » (أو الغَائبات) ، نحو : « الهنداتُ يَضْرِبْنَ » (وألفٌ لِتَثْنِيةِ غيْرِ المُتكلِّم ،) وهو المخاطَبُ ، نَحْوُ : « افْعَلا ، وهلا تفعلان يا زيدانِ »/ ، والغائبُ ، نحو : « الزَّيدانِ يفْعلاَنِ » ، (ووَاوٌ للمخاطَبِين ،) نحْوُ : « يا زَيْدُونَ اضْرِبُوا ، وهل تَضْرِبونَ ؟ » (أوْ للغَائبينَ) ، نَحْوُ : « الزيْدُونَ يَضْرِبُونَ » ، (وياءٌ للمُخاطَبَة) نحوُ : « يا هِنْدُ اضْرِبي ، وهل تضربينَ ؟ » . (وللغائبِ مُطلقاً مع الماضي ما لَه مع المضارعِ) ، فتقُولُ : « زيدٌ ضَربَ ، وهنْدٌ ضَرَبَتْ ، والزيدانِ ضَرَبَا ، والهِنْدانِ ضَرَبَتَا ، والزيدونَ ضَرَبُوا ، والهنداتُ ضَرَبْنَ » كما تقولُ في المضارعِ يَضْرِبُ ، وتَضْرِبُ ، ويَضربَانِ ، وتضربان ، ويَضْرِبونَ ، ويضرِبْن » (وربَّما استُغْنِيَ مَعَهُ) أي : مَعَ الماضي (بالضمَّةِ عَنِ الواوِ) كقَوْلِه : /٥١/

---

(١) من المساعد ١ / ٨٣ وهو مثاله ، وهي ساقطة من الأصل و« ب » .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٧ . ذكر أبو حيان أن سيبويه قد أجاز ما أجازه يونس ، فالرأي ليس ليونس وحده . انظر الارتشاف ١/ ٤٦٣ .

[٥٣]   فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا (١) كانُ حوْلِي   وكانَ معَ الأطبَّاءِ الأُسـاةُ (٢)

(وليس الأربعُ :) النون ، والألفُ ، والواو ، والياءُ (علاماتٍ) للفاعلين في قولك : «الهندَاتُ ضَرَبْنَ » ، و « الزيدانِ ضَرَبَا » ، و « الزيدونَ ضَرَبوا » ، و « أَنْتِ يا هنْدُ تَضْرِبِيْنَ » (والفاعلُ) في جميعها (مُسْتَكِنٌّ) ، كما اسْتَكَنَّ في « زيدٌ ذَهبَ ، وهنْدٌ ذَهَبَتْ » (خلافا للمازنيِّ فيهنَّ) (٣) أي : في الأربعِ ، وحُجَّتُهُ أنَّ المُضمر لَمَّا اسْتَكَنَّ في « فَعَلَ ، وفَعَلَتْ » استكن في التثنية والجمع ، وجيءَ بهذه الأربعِ عَلاماتٍ للفرقِ ، كما جيء بالتاءِ علامةً للتأنيث في « فَعَلَتْ » للفرقِ .

(وَ) خلافاً (للأخفشِ في الياءِ) (٤) خاصةً وحُجَّتُهُ : أَنَّهم فرقوا في المضارعِ بينَ المفردِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ في الغيبة بالتاءِ في أوَّلِه ، وكانَ الخطابُ بالتاءِ في الحالين فاحْتِيجَ إلى الفرقِ ، بجَعْلِ الياءِ علامةً للمؤنَّثِ . ويُبطِلُ القوْلَيْنِ مَعاً : أنَّ الأربعَ لوْ كانتْ حروفا ما التُزِمَتْ ، فكانَ يجوزُ « الزيدان ضَرَبَ » ، كما جَازَ :

[٥٤]   * فإنَّ الحوادثَ أودَى بها * (٥)

[أثر إسناد الأفعال إلى الضمائر]

(ويُسَكَّنُ آخرُ) الفعلِ (المُسندِ إلى التَّاءِ) ، ولا يكُـونُ إلاَّ ماضيا نحو : « ضَرَبْتُ إلى

---

(١) في « ب » : « الأطباءُ » وبه ينكسر البيت .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله . والشاهد فيه قوله : « كان » بضم النون فأصله : كانوا حولي فحذفت الواو اكتفاءً بضمة النون .

انظر المساعد ١/ ٨٥ ، الخزانة ٥/ ٢٢٩ ، ابن يعيش ٧/ ٥ ، السلسيلي ١/ ١٧٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٦ ، مجالس ثعلب ١/ ٨٨ البحر المحيط ٤/ ٢٥٦ ، شرح الألفية للمرادي ٥/ ١٧٣، العيني ٤/ ٥٥١ .

(٣) مذهب الجمهور أن هذه الحروف الأربعة أسماء مضمرة وليست علامات كما ذهب المازني . انظر المساعد ١/ ٨٥ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٤ حيث نص على هذا الرأي المنسوب إلى الأخفش ثم رده .

(٥) البيت من المتقارب ، قائله أعشى قيس ، وصدره :

==

ضَرَبْتن » ، (و) المسند إلى (النُّونِ) ماضيا كان ، نحو : « ضَرَبْنَ » أو مُضَارعاً ، نحو : « يَضْرِبْنَ » أوْ أمراً نحو : « اضْرِبْنَ » ، (ونَا ،) ولا يكونُ المسندُ معها إلاَّ ماضياً نحو : « ضَرَبْنَا » ، (ويُحْذَفُ ما قبْلَهُ) أي : ما قبْلَ آخر الفعْلِ المسْندِ إلى الثلاثة وهي : التَّاءُ والنونُ ، ونَا ، (مِنْ) حَرفِ (مُعْتَلٍّ) بيان لـ « ما » ، وعلة الحذفِ التقاءُ السَّاكنين / (وتُنقَلُ حَرَكَتُهُ) أيْ حركةُ ذلك الحرف المعتَّلِ الذي يُحْذَفُ (إلى فاءِ) الفعْلِ (الماضي الثُّلاثيِّ) ، نحو : « طُلْتُ ، وخِفْتُ » الأَصْلُ : طَوُلَ وَخَوِفَ[1] بضم الواو في الأوَّل ، وكسْرِها في الثاني ، فنُقلتْ الضمةُ التي كانت على الواوِ في « طالَ » ، والكسرةُ التي كانت على الواوِ في « خَافَ » قَبْلَ انْقلابِهما ألفاً إلى فاءِ « طَاَلَ » وهو الطَّاء ، وإلى فَاء « خَافَ » وهو الخاءُ ، فضمَّتْ الطَّاءُ ، وكُسِرتْ الخَاءُ مُراعَاةً لبيانِ البِنْيَة ، وفُهِمَ من كلامه ، أنَّهُ لا يُنقَلُ في المضَارعِ والأمرِ بل يُقْتصرُ على الحذفِ ، نحوُ : « خَفْنَ ولا تخَفْنَ » ؛ هذا إذا كانت حركةُ العيْنِ المعْتلَّة ضَمَّةً أوْ كسرةً .

(وإنْ كانَتْ فتحةً) لَمْ تُنْقل وَ (أُبْدلَتْ بمُجانسةِ) الحرف (المحذوف) ، فإنْ كان المحْذوفُ واواً أبْدلَتُ الفتحةُ ضَمَّةً ، وإن كان ياءً أبْدلَتْ كسرةً ، ونُقلَت الضمَّةُ والكسرةُ إلى فاءِ الكلمة ، فتقولُ في « قال ، وبَاعَ » : قُلْتُ ، وبِعْتُ ، بضم القاف وكسر الباء ، والأصلُ فيهما : قَوَلَ وبَيَعَ ، بفتحِ الواوِ ، والياء ، فَأُبْدلَتْ فتحةُ الواو ضَمَّةً ، وفتحة الياءِ كسرة ، ثم نُقلتَا إلى مَا قبلَهما بعدَ سَلْبِ حركة ما قَبْلَهما . (ورُبَّما نُقِلَ) حَرَكَةُ عَيْنِ الماضي الثلاثيّ إلى فَائه (دُونَ إسْناد إلى أحَدِ) الضمائر (الثَّلاثة) « التَّاء والنون ونَا » وذلك (في زَالَ ، وكَادَ ، أُخْتَيْ كانَ ، وعَسَى) النَّاقصتَيْن كقَوْلِ بَعْضِ العربِ « مَا زِيلَ زيدٌ قائماً » و « كِيدَ زَيْدٌ يفْعَلُ » [2] والأصلُ في زالَ ، وكادَ : زيلَ

== فإن تعهديني ولي لمة ، والشاهد فيه : قوله (أودى بها) حيث حذفت تاء التأنيث ضرورة والسبب في ذلك أنَّها علامة. انظر ديوانه ص ٢٨ ، الكتاب ٢/ ٤٦ ، الأصول في النحو ٢/ ٤٣٦ ، ابن يعيش ٥/ ٩٥ ، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢ ، أوضح المسالك ٢/ ١١٠ ، العيني ٢/ ٤٦٦ ، الأشموني ٢/ ٥٣ ، شرح ابن مالك ١/ ١٢٣ ، السلسيلي ١/ ١٧٧ .

(١) انظر المنصف ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) قال سيبويه ٤/ ٣٤٢ : « وحدّثنا أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقولون : كِيدَ زيدٌ يَفْعَلُ ومازيل زيد ==

وكِيدَ ، بكسْرِ العيْنِ فيهمَا ، فَنُقِلتْ الكسْرَةُ إلى الفَاءِ بعد سَلْبِ حركتِهَا ، والذي سَوَّغَ ذلك أنَّهم أمنوا اللَّبْسَ حينَ كانَ الفعلِ لا مفعولَ لَهُ ، واحترَز بقولِه : « أُخْتَيْ كَانَ وعسى » من « زالَ » بمعْنى : « مَازَ » (١) فإنَّها ليْست أختَ كان الناقصةِ ، فإنَّ هـذه مُضارعها « يَزيلُ » ، والنَّاقصةُ مُضارعُهـا يَزالُ ، ومنْ كادَ بمعْنى احْتالَ (٢) فإنَّها ليسَتْ أُختَ عَسَى الناقصةِ ، فإنَّ هذه مُضارِعُها يَكيدُ ، والناقصةُ مُضارعُهـا يكادُ .

(وحركةُ ما قَبْلُ الواوِ والياءِ مُجانسةٌ) ، فيُضَمُّ ما قَبْلَ الواوِ ، نحو : « يَضْرِبُونَ »، ويكسر ما قبل الياء نحوُ : « تَضْرِبيْنَ » ، (فَإن مَاثَلَهَا ،) أيْ : مَاثَلَ آخِـرُ / المُسْنَدِ الواوَ ، بأنْ كانَ واواً نحـو : « يَدْعُونَ » ، أو الياءَ بأَنْ كان ياءً ، نحوُ : « تَرْمِيْنَ » (أَوْ كَانَ) آخرُ المُسنَدِ (ألفاً ،) سواءٌ أُسْنِدَ إلى الواوِ ، نَحْوُ : « يخْشَوْنَ » ، أَوْ الياءِ ، نَحْوُ : « تخْشَيْنَ » حُذفَ آخرُ المسْنَد ، فَأَصْلُ « يَدْعُونَ » :يَدْعُوُون ، فَحُذِفَت الواو الأولى . وأصلُ « تَرْمِينَ » : تَرْمِيِيْنَ ، فَحُذِفَتْ الياءُ الأولى ، وأَصْلُ «يَخْشَوْنَ » : يخْشاوْنَ ، وأصْلُ تَخْشيْنَ تَخْشايْنَ ، فَحُذِفَتْ الألِفُ فيهما (ووَلِيَ الضَّميرُ ما قبلهُ ،) أي : ما قَبْلَ المحذوفِ ، وبَقِيَ تَحريكُ العيْنِ في « يَدْعُونَ » ، والميمِ في « تَرْمِيْنَ » ، والشِّينِ في «يخشَوْنَ ، وتخْشَيْنَ » (بحالِه) على ما كان عليه ولم يُغَيَّرْ . /٥٣/

(وإن كان الضميرُ واواً ، والآخـرُ) منْ المُسْنَدِ (ياءً) ، نحوُ : « يَرْمِيُونَ » (أَوْ بالعكسِ) ، نحوُ : « تَغْزُوينَ » (حُذِفَ الآخِرُ) منَ المُسندِ (وجُعلت الحركةُ المُجانسةُ) للضميرِ (على ما قبله)، فَتَقُولُ في : « يَرْمِيُونَ : يرْمُون » بحذفِ اليَاءِ ، وفي « تَغْزُوِينَ » : « تَغْزِينَ » بحذف الواوِ ، وإنَّما حُذِفَتْ الياءُ والواوُ ، لأنَّهُ لمَّا استُثْقِلَت الضَّمةُ على الياءِ ، والكسْرةُ علـى الواوِ حُذِفَتَا فالتقى ساكنان

== يفعل ذاك ، يريدون : زال وكاد ، ... حيث أسكنوا العين ، وحوّلوا الحركة على ما قبلها ، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل » .

(١) في الصحاح ٤/ ١٧٢٠ : « وزلْتُ الشيء أزيلُهُ زَيلاً ، أي : مِزْتُهُ وفَرَقْتُهُ » .

(٢) قال الجوهري ٢/ ٥٣٣ : « الكَيد : المكر . كادَهُ كيداً ومكيدةً » ، وفي اللسان : الكيْدُ : الاحتيال والاجتهاد .

فَحُذِفَ الآخِرُ ، وحُرِّكَ ما قبلَهُ بحركةٍ تُجانِسُ الضميرَ فَضُمَّتْ الميمُ في « يَرْمُونَ » وكُسِرَتِ الزايُ في « تَغْزِينَ » .

[تعاقب ضمائر الغيبة]

(ويأتي ضَميرُ الغَائبينَ كضميرِ الغَائبةِ كثيراً لتأوُّلِهم بجماعةٍ ،) كقوله تعالى : ﴿ وإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ (١) ، ولا يجوزُ ذلك في جمع التصْحيح عند البصْريينَ (٢) ، فلا يُقالُ : « الزَّيْدُونُ خَرَجَتْ» (وَ) يأتي ضميرُ الغائبينَ (كضميرِ الغائبِ قَليلاً ، لتأَوُّلِهم بواحد مُفهم الجمعَ) كقَوْله :

[٥٥] فَإني رَأَيْتُ الضَّامرينَ مَتَاعَهُمْ يمُوتُ ويفنى فارْضَخِيْ من وعائيا (٣)

أي : يموتونَ ، كأنَّهُ قالَ : يموتُ من ذُكر ، والضَّامِرُ ـ بالضاد المعجمة والراء ـ المَانِعُ .

/٥٤/ (أَوْ لِسَدِّ واحدٍ مسدَّهُم) كقولهم : هو أَحْسَنُ الفتْيَانِ وأَجْمَلُهُ / فَأُفْرِدَ الضميرُ حملاً على المعنى ، لأَنَّهُ بمَعْنى : هو أَحْسَنُ فتىً ، فَسَدَّ واحدُهم مسدَّهم . (ويُعامل بذلك ضميرُ الاثْنَيْنِ وضمير الإناثِ بعد أفْعلِ التفضيل كثيراً) مِثالُ الأوَّلِ قوله :

[٥٦] ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وسَالِفةً وأَحْسَنُهُ قَـذَالا (٤)

---

(١) سورة المرسلات آية : ١١ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٦٥ : « وضمير الغيب العاقلين إن عاد على جمع سلامة فبالواو ، نحو : الزيدون قاموا ويقومون ، ولا يجوز قام ولا قامتْ ، وما استدل به ابن مالك على الزيدون قام لا دليل فيه ، أو على جمع تكسير جاز بالواو وكالواحدة ، نحو : الرجال خرجوا وخرجت » .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه على قائله .
والشاهد فيه : قوله (يموت) على ما نص عليه الشارح . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٧ ، المساعد ١/ ٨٨ ، وشرح المرادي ١/ ٥٨ ، والسلسيلي ١/ ١٨٠ ، وجاء في اللسان مادة (ضمر) .

(٤) البيت من الوافر لذي الرُّمة انظر ديوانه ٣/ ١٥٢١ ، والخصائص ٢/ ٤١٩ ، والخزانة ٩/ ٣٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٨ ، والمساعد ١/ ٨٩ ، والسلسيلي ١/ ١٨٠ ، والمرادي ١/ ٥٨ ، ورواية الديوان : « خداً » والقَذَال : أعلى كل شيء ، وهو : ما بين الأذن والنُّقرة . ==

ومثالُ الثانـي قولـه عليه الصلاة والسلام : « خَيْرُ النِّساءِ صوَالـحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ أَحْنَاه علـى وَلَدِ » (١) أي : أحْني هذا الصِّنف . (وَ) يُعاملُ بذلك ضميرَ الاثْنيْنِ ، وضَميْرِ الإنَاثِ (دُونَهُ) أي : دون أفعلِ التفضيل (قليلاً) مثالُ الأوّلِ : قوله :

{ ٥٧ } أخُو الذئبِ يَعْوِي والغُرَابِ ومن يكنْ شَرِيكَيْهِ يُطمِعْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطمَعِ (٢)

أراد : ومن يكونا شَريكَيْهِ ، أي الذئبُ والغرابُ ، فَأَفْرَدَ ، كأَنَّهُ قال : ومَنْ يَكُنْ هذا النوعَ ، ومثالُ الثَّاني قوله :

{ ٥٨ } وإذَا العَـذَارَىٰ بالدُّخَـانِ تَلَفَّعَتْ واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ (٣)

(وَلِجَمعِ الغائبِ غير العاقلِ ما للغَائبة) ، نحوُ قوله تعالى : ﴿ وإذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ ﴾ (٤) ، أَوْ الغَائبِ الواحدِ ، نحـو قولـه تعالـى : ﴿ وإنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ، نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِه ﴾(٥) (أو الغَائبات ،) نحوُ قوله تعالى : ﴿ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ (٦) (و « فَعَلَتْ » ونحوُه أولى مِنْ « فَعَلْنَ » ونحوِه بأكثر جَمْعِه ،) يعني : أَنَّ التَّاءَ ونحوَها وهو الهاء في جَمْعِ الكثرةِ في الغَيْبَةِ للمؤنث غيْرِ العَاقِلِ أولىٰ مِنْ النُّونِ ونحوِها وهو هُنَّ ، فقولك : « الجُذُوعُ انكسرت » أولى

== والشاهد فيه : قوله (أحسنه) حيث عاد الضمير مفرداً مذكراً على المثنى ، وذلك بعد أفعل التفضيل .

(١) فتح الباري ٩/ ١٢٤ .

(٢) البيت من ثلاثة أبيات لغضوب ، وهي من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة ، وهو من الطويل وروايته في النوادر « شرَّ مطمع » ٣٧١ ، والخصائص ٢/ ٤٢٣ ، والمحتسب ٢/ ١٨٠ ، وشروح التسهيل ، ابن مالك ١/ ١٢٩ والمساعد ١/ ٨٩ ، المرادي ١/ ٥٩ ، السلسيلي ١/ ١٨١ .
والشاهد فيه : قوله (ومن يكن) على ما ذكره الشارح .

(٣) البيت من الكامل ، لسلمى بن ربيعة الضبي ، انظر ابن يعيش ٥/ ١٠٤ ، المفصل ٢٠١ ، الدرر ١/ ٣٥ .
والشاهد قوله : « تلفعت » إذ قام ضمير الواحدة مقام ضمير جمع الإناث .

(٤) سورة التكوير آية : ٣ .

(٥) سورة النحل آية : ٦٦ .

(٦) سورة الأحزاب آية : ٧٢ أولّها : ﴿ إنَّا عرضنا الأمانةَ على السَّموات والأرضِ والجبال ... ﴾ .

مِنْ انكسَرْنَ ، وقــولـك : كَسَرْتُها أوْلى مِنْ كَسَرْتُهُنَّ . (وَأَقَلُّهُ) أي ، وأقــلُّ الجــمْعِ للمُؤنَّثِ غَيْرِ العاقـلِ فـي الغَيْبَةِ . (وَالعاقـلاتُ مُطْلَقـاً) ، سواءٌ أكـانَ صـحيحاً أو مُكَسَّراً بلَفْظِ القلـَّةِ أَوْ الكَثْرَةِ (بالعكْسِ) ، فـالنُّونُ وشِبْهُهَا أوْلَى من التَّاءِ وَشِبْهِهـا ، فَالأجـذاعُ انكَسَرْنَ أوْلى من انكسـرَتْ ، وكَسَرْتُهُنَّ أوْلى من كَسَرْتُهَا ، والهِنْدات ، والأهنادُ خَرَجْنَ ، أوْلى مِنْ خـرجتْ ، وأَخْرَجـتُهنَّ أولى مِنْ أخرجْتُها (وقـد يُوقعُ « فَعَلْنَ » مَوْقِعَ « فَعَلُوا » ، أو فَعَلَتْ طَلَبُ التَّشَاكُلِ) ، نحوُ : ما رُوِي في بعض الأدعيــةِ المأثورة : « اللَّهُمَّ ربَّ السمــوات وَمَا أَظْلَلْنَ ، وربَّ الأَرضين ومَا أَقْلَلْنَ ، وربَّ الشيَّاطِين ومَنْ أَضْلَلْنَ » [1] أي ومنْ أضلُّوا ، وهذا / هو القيـاسُ ، أو يعودُ كمـا يعُودُ على الغَائبَةِ /٥٥/
فـتقولُ : « ومَنْ أَضَلَّتْ » ، لكنَّهُ قـال : ومَنْ أَضْلَلْنَ مُشَاكلةً لأَظْلَلْنَ ، وأَقْلَلْنَ . (كمـا قـدْ يُسوِّغُ) طَلَبُ التشاكُلِ (لكلمات غيْرَ مَا لَهَا من حكمٍ) ، نَحْوُ : « لا دريْتَ ، ولا تَلَيْتَ » [2] وحقُّهُ تَلَوْتَ ، فخـرج من حُكْمِ التصحـيحِ إلـى حُكْمِ الإعـلال ، والـذي سَوَّغَ ذلـك طَلَبُ التشَاكُلِ « لـدَرَيْت » (وَ) مِنْ (وَزْنٍ) كـقـولهم : أَخَذه [3] ما قَدُمَ ومـا حَدُثَ ، والقيـاسُ : وما حَدَثَ ـ بفـتح الدَّالِ ـ فَخرجوا من وَزْنِ الكلمة إلى غيره طلباً للتَشَاكُلِ .

(ومن) المُضمر (البَارِزِ المُتَّصل في الجرِّ والنَّصْبِ ياءُ المُتكلِّم [4]) نحو : « مَرَّ بي ، وَأَكْرَمَني زَيْدٌ » (وكـافٌ مـفْتُوحَةٌ للمـخاطَبِ) ، نحـو : « مَرَرْتُ بكَ ، وأَكْرَمْتُكَ » (وَ) كـافٌ (مَكْسُورةٌ للمُخـاطبـة) ، نحوُ : « مررْتُ بكِ ، وأكْرَمْتُكِ » (وهَا للغَائبـةِ ،) نحوُ : « مَرَرْتُ بهـا وأكْرَمْتُهَا » (وهاءٌ مضمومةٌ للغائبِ) نَحْـوُ : « أَحْسَنْتُ لَـهُ وأكْرَمْتُهُ » .

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٥٣٩ .

(٢) ظ: فتح الباري ٣/ ٢٠٥ .

(٣) في المخطوطتين « أخذ » ، والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣١ ، والمساعد ١/ ٩١ .

(٤) في شروح التسهيل للمتكلِّم ، والمناسب للسياق للمتكلم .

[حركة هاء الغائب]

(وَإنْ وَليتْ) هـاءُ الغَائبِ (ياءً ساكنة) ، نحوُ : « فيه » (أوْ كَسْرَةً) ، نَحْوُ : « بِه » (كَسَرَها[١] غَيْرُ الحِجازيِّين) إتْبَاعاً ، وضَمَّها [٢] الحِجَازيُّونَ مُطْلقاً ، فيقولون : « ضَرَبْتُهُ ونَظَرْتُ إليهُ ، ومَرَرْتُ بِهُ » بضم الهاءِ في الجميعِ على الأصْلِ [٣] ، (وتُشْبَعُ حركتُهَا بعد متَحرِّكٍ ،) نحوُ : « لَهُ ، وبِه » ، والإشْبَاعُ هو الأصلُ (ويُخْتَارُ الاختلاسُ بعْدَ سَاكِنٍ مُطلقاً ،) سَواءٌ أكان السَّاكِنُ حَرْفَ علَّةٍ نحو : « فِيْه ، وعَلَيْه » أَمْ صحيحاً نحو : « مِنْهُ ، وعَنْهُ » ، والاختلاسُ في ذلك هو المختارُ (وِفَاقاً لأبي العبَّاسِ) [٤] المُبرِّدِ ويُعَضِّدُهُ السَّمَاعُ ، ورَجَّحَ سيبويه [٥] الإشباعَ إذا لم يكنْ الساكنُ حَرْفَ لِيْنٍ . قال المُصنِّفُ [٦] : « وردَّه أبُو العبَّاسِ » [٤] .

(وقدْ تُسَكَّنُ أو تختلَسُ الحركةُ بعد) حرْفٍ (متحرِّك عنْدَ بَني عقيْلٍ [٧] / وبني كلابٍ [٨] اختياراً) ، قال الكسائيُّ [٩] : « سمعْتُ أعْرابَ عُقيل وكلابٍ يقولُونَ ﴿ إنَّ الإنسانَ لِربِّهْ لكنود ﴾ [١٠] ـ بالجزم [١١] ـ و ﴿ لربِهِ لكنود ﴾ بغيْر تمام (وعند غيْرِهِمِ اضطراراً) / كقولِه : [٣٠]
/٥٦/

---

(١) يقول سيبويه ٤/ ١٩٥ : « فالهاءُ تكسر إن كان قبلها ياءٌ أو كسْرة » .

(٢) وأهل الحجاز يقولون : مررتُ بِهُو قبل ، ولَدَيْهو مالٌ ، ويقولون : « فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأرضَ » القصص : ٨١ ، السابق .

(٣) المقتضب ١/ ٣٩٩ .

(٤) المقتضب ١/ ٤٠١ .

(٥) يقول سيبويه ٤/ ١٩٠ : « والإتمام أجودُ ؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين ، والهاء حرفٌ متحركٌ » .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢/ ١١ ، انظر المعارف لابن قتيبة ص ٩٠ .

(٨) كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . انظر المعارف لابن قتيبة ص ١١٤ .

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢ .

(١٠) سورة العاديات آية : ٦ .

(١١) ينظر الهمع ١/ ٥٩ .

{ ٥٩ } وأشْرَبُ الماءَ مابِي نَحْوَهُ ظَمأٌ ... إلاَّ لأنَّ عُيونَهْ سَيْلُ واديهَا (١)

(وإنْ فَصَلَ) الحرفَ (المُتحرك في الأصْلِ) - مُتَعلِّقٌ بـ « فَصَل » لا بالمتحرك - (ساكنٌ حُذف جزماً) ، نحو قوله تعالى : ﴿ يُؤَدِّه إليك ﴾ (٢) الأصْلُ قبْلَ دُخول الجازم « يُؤَدِيه إليكَ » . (أو وقفاً ،) نحوُ قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقِهْ إليهم ﴾ (٣) الأصل : أَلْقِيْه ، (جَازَتْ الأوجُهُ الثَّلاثةُ (٤)) وهي : الإشباعُ ، والاختلاسُ ، والتسكينُ ، فالإشباعُ نظراً إلى اللفظ ، إذ الضميرُ بعد حركةٍ ، والاختلاسُ نظراً إلى الأَصْلِ (٥) ، لأنَّهُ بعد ساكنٍ ، والإسْكانُ نظراً إلى حُلُول الهاء محلَّ المحذوفِ وحَقُّهُ الإسكان لو لم يكنْ مُعْتَلاً ، ويوجـدُ في بعضِ (٦) النُّسَخِ بعد قوله : (جـازَتْ الأوْجهُ الثلاثةُ) ، (وإشبَاعُ كَسْرَةِ التأنيثِ) في ، نحْوِ : « ضَرَبْتِيه ، وأُعْطِيكيه (٧) (لغةُ ربيعة) ، (ويلي

(١) من البسيط ، ولم يعرف قائله ، أنشده قطرب .

والشاهد فيه : قوله (عيونهْ) إذ اختلس حزكة الضمير ضرورة ؛ لأنه واقع بعد حرف متحرك . قال ابن جني في الخصائص ١ / ٣٧١ : « وليس إسكانُ الهاء في « لَهْ » عن حَذف لحق بالصنعة الكلمة ، لكن ذاك لغة » ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٣ ، والمرادي ١ / ٦٠ ، والدرر ١ / ٣٤ ، والمقرب ٢ / ٢٠٤ والمساعد ١ / ٩٢ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٧٥ .

(٣) سورة النمل آية : ٢٨ .

(٤) أي : في الضمير « الهاء » .

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ٧ / ٧٠ : « وقرئ في السبعة « فَأَلْقِهِ » بكسرِ الهاء وياء بعدها وباختلاسِ الكسرة وبسكون الهاء » .

(٦) الزيادة نقلها الشيخ خالد عن المرادي ، انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٦١ ، ولم يذكرها ابن مالك في شرحه ١ / ١٣٣ ، ولا ابن عقيل في المساعد ١ / ٩٣ ، ولا السلسيلي ١ / ١٨٥ .

(٧) يقول سيبويه ٤ / ٢٠٠ : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يُلْحقُونَ الكافَ التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاءُ الإضمار ألفاً في التذكير ، وياءَ في التأنيث ، لأنَّه أشدُّ توكيداً في الفصل بين المذكر والمؤنث ... وذلك قولك : أَعْطيكيها وأُعْطيكيه للمؤنث ، وتقول في التذكير : أَعْطيكَاهُ ، وأُعْطيكَاها » .

أمّا « ضَرَبْتيهِ » ، فيقول سيبويه : « وحدثني الخليل أنَّ ناساً يقولونَ : « ضَرَبْتِيه » فيُلحقون الياءَ ، وهذه قليلة » السابق .

الكافَ والهاءَ في التـثنيَّة والجمعِ مَا ولَى التَّاءَ) فتـقولُ : « ضَرَبَكُمَا غُلاَمُكُمَا ، وَضَرَبَكم غُلاَمُكُمْ ، وضَرْبَكُنَّ غُلاَمُكُنَّ ، وضَرَبَهما غُلاَمُهمَا ، وضَرَبَهُمْ غُلاَمُهُمْ ، وضَرْبَهنَّ غُلاَمُهنَّ » .

[كسر كاف الخطاب في التثنية والجمع]

(وربَّما كُسرت الكافُ فيهمـا) أي في التَّثْنِيةِ والجمْعِ (بعد ياءٍ سـاكنة) ، نحوُ : « فِيْكِمَا ، وفِيْكِمْ ، وفِـيْكِنَّ » . (أوْ) بَعْدَ (كَسْرَة) ، نَحْوَ : « بِكِما ، وبِكِم وبِكِنَّ » . « وهي لـغةٌ رديَّة » كـما قال سيبويه (١) ، وأنْشَدَ عليها قولَ الحُطيئَة :

[٦٠] وإنْ قالَ مَوْلاَهم علـى جُـلِّ حَادِثٍ   من الدَّهْرِ رُدوا بعض أحلامكِمْ رَدُّوا (٢)

بكسر الكاف ، حكَاها عَنْ ناسٍ مَنْ بكر بن وائلٍ .

[حركة ميم الجمع بعد الهاء]

(وكَسْرُ مـيمِ الجـمْعِ بَعْدَ الهـاءِ المكسـورة) بخـلافِ الهـاءِ المضـمُومَة ، نحـو : ﴿ تتـوفَّاهُمُ الملائكةُ﴾ (٣) فـإنَّ الميمَ لا تُكسَرُ ، فـإنْ كانت الهـاءُ مَكْسُورةً فكَسْرُ الميم (بِاخْتِلاسٍ قَبْلَ سـاكنٍ) ، نحوُ : ﴿ بِهِمِ الأسبابُ ﴾ (٤) وهو أقْيَسُ (٥) من الضَّمِ ، للإتباعِ ، وَإنْ كان الضَّمُ هو الأشهرَ .

---

(١) قال سيـبـويه ٤/ ١٩٧ : « وقـال ناسٌ من بكر بن وائل : منْ أحْلامِكِمْ ، وبِكِمْ ، شبـهها بالهاء ؛ لأنَّهـا علم إضمار ، وقد وقعت بعد الكسرة ، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار وكانَ أخفَّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر ، وهي رديئة جداً » .

(٢) البيت من الطويل ، انـظر الكتاب ٤/ ١٩٧ ، والمقـتضب ١/ ٤٠٥ ، وشرح التـسهـيل لابن مالك ١/ ١٣٤ ، والمساعد ١/ ٩٣ ، والسلسيلي ١/ ١٨٥ ، والمرادي ١/ ٦١ ، وديوانه : ٦٦ .

(٣) سورة النحل آية : ٢٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٦٦ .

(٥) قال سيبويه ٤/ ١٩٥ : « فَإنْ لحقت الهاءَ الميمُ في علامة الجمع كسرتها كراهية الضّمة بعد الكسرة ... ، فإذا كسرتَ الميم قلبتَ الواو ياءً .

(وبإشباع دونه) ، أي : دون ساكنٍ ، نحوُ : ﴿ ومَنْ يُولِّهِم يومئذٍ دُبُرَهُ ﴾ [١] (أَقْيَسُ) من الضَمِّ والإسْكَانِ .

(وضمُّها قبل ساكنٍ) ، نحوُ : ﴿ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴾ [٢] (وإسكانُها قبْلَ متَحرِّكٍ ،) نحوُ : ﴿ ومَنْ يُوَلِّهِمْ ﴾ [٣] (أَشْهَرُ) منَ الإشباع / ؛ فلذلك قرأ أكثرُ القُرَّاء [٤] بالضمِ قبلَ الساكنِ ، وبالإسكانِ قبلَ المتحرِّكِ . (وربَّما كُسِرت) الميمُ (قبلَ ساكنٍ مُطلقاً) ، سواءٌ أوليتُهَا مكسورةً أمْ لمْ تَلِ ، قال الفَرَّاءُ [٥] : « العربُ كلُّهم يقولون .. ﴿ ألاَ إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدون ﴾ [٦] فيرفعون الميمَ ، إلاَّ بني سُلَيْمٍ ، فإني سمعتُ بعْضَهم ينشدُ : /٥٧/

[٦١] فَهُمُ بطانَتُهُمْ وهُمْ وزراؤُهُمْ ... وهُم القضاةُ ومِنهِم الحُجَّابُ [٧]

* * *

(١) سورة الأنفال آية : ١٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٦٦ .

(٣) سورة الأنفال آية : ١٦ .

(٤) ظ : السبعة لابن مجاهد : ١٠٨ - ١١١ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٨

(٦) سورة البقرة آية : ١٢ .

(٧) البيت من الكامل لمجهول ، وقد ورد في الخصائص ٣/ ١٣٢ ، والمحتسب ١/ ٤٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٣٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٤ ، والمساعد ١/ ٩٤ ، والسلسيلي ١/ ١٨٦

وروایة الارتشاف « منهم الحكام » .

والشاهد فيه : قوله (وهمِ القضاةُ ومنهم الحجاب) حيث كسَر ميم الجمع قبل الساكن على لغة .

فَصْـــــلٌ

[نون الوقاية]

(تَلحقُ(١) قبلَ ياءِ المتكلِّمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ) ، سواءٌ نُصِبَ بفعْلٍ ماض ، نحوُ : « أكْرَمَني » ، أو مضارعٍ ، نحـوُ : « يُكْرِمُني » ، أوْ أمرٍ ، نحـوُ : « أكْرِمْني » ، أو اسْمِ فِعْلٍ ، نحـو : « عَلَيْكَني » ، أوْ إنَّ وأخواتها ، نَحْوُ : « إنَّني » . (أوْ جر بـ « منْ ») ، نحوُ : « منِّي » ، (أوْ « عَنْ») نحو : « عنِّي » (أو « قَدْ ») نحو : « قَدْني » ، (أو « قَطْ » نحو : « قطني » ، (أو « بَجَلْ ») نحو: «بجلْني » ، (أو « لدن ») نحو : « لَدُنِّي » ، وفاعلُ (تَلْحَقُ) - أَوَّلَ الفصْلِ - (نونٌ مَكْسُورَةٌ للوِقايَة)، سُميتْ بذلك ؛ لأنها تَقي الفعل وما أشبهه من الكسْرِ (٢) ، (وحَذْفُها) ـ أي ـ حذفُ نُون الوقاية ، (معَ « لَدُنْ » ، وأخوات « ليْتَ ») ، وهي : إنَّ المكْسورةُ ، والمفتوحـةُ ، و « كَأَنَّ » ، و«لكنَّ » ، و « لَعَلَّ » (جائزٌ) ، فتقُولُ : « لَدُني ، وإنِّي ، وأنِّي ، وَلكِنِّي ، وكأنِّي » ـ بتخفيف النُّونِ ـ فيهنَّ ، و « لَعَلِّي » (٣) .

(وهُو) ـ أي حذف النُّون (مع « بَجَلْ » و لعلَّ » أعرفُ من الثبوت) ، فـ « بَجَلي » أعرفُ من « بَجَلْني » ، وَ « لَعَلِّي » أعْرفُ من « لَعَلَّني » . (ومع « ليْسَ » و « لَيْتَ » و « من » و « عَنْ » و«قدْ » و « قَطْ » بالعكسِ) ، فَـ « لَيْسَني » أعْرَفُ من « لَيْسِي » ، وَ « لَيْتَني » أعرَفُ من « ليْتي » (٤)

---

(١) سقط أول هذا الفصل من متن التسهيل شرح السلسيلي إلى قول ابن مالك : « وأفعل التفضيل » ولم ينبه عليه المحقق . انظر شرح السلسيلي ١/ ١٨٧ .

(٢) ظ الكتاب ٢/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ حيث فَصَّل فيها أحوال نون الوقاية وما تلحقه وحكم ذلك ، وانظر حاشية الشيخ يس ١/ ١٠٩ وما بعدها .

(٣) فإن قلت : لَعَلِّي ليس فيها نونٌ . فإنَّهُ زعم ـ أي الخليل ـ أنَّ اللام قريبٌ من النُّون ... فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه . السابق ٣٦٩ .

(٤) « ليتي » للضرورة ، انظر الكتاب٢ / ٣٧٠ .

و « منِّي ، وعنِّي » - بالتشديد - أعرفُ من « منِي وعَنِي » - بالتخفيف [١] - ، و « قَدْني ، وقَطني » أعرفُ من « قَدي ، وقَطِي » [٢] ، (وَقَدْ تُلْحَقُ) نُونُ الوقايةِ (مَعَ اسم الفَاعِلِ [٣]) ، كقولِهِ :

{ ٦٢ } وليْسَ المُوافيني ليُرفَدَ خَائباً ... فإنَّ لَهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلا [٤]

(وأفعلِ التفضيل) ، { كقوله ﷺ : « غيرُ الدَّجَّالِ أخْوَفُني عَلَيْكُمْ » [٥] ، والأصْلُ : أخْوَفُ . مَخُوفَاتي ، فحُذفَ المضافُ إلى الياء ، وأُقيمت هي مُقامهُ ، فاتَّصل أخْـوَفُ بالياءِ/ / ٥٨ / معمودةً بالنُّونِ . } (وهي) ، أي - نون الوقاية - (الباقيةُ في : فَلَيْنِي) الواقع في قوله :

{ ٦٣ } تَـرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَـلُّ مِسْكاً ... يَسُوءُ الفَاليات إذا فَلَيْني [٦]

والأَصْلُ : فَلَيْنَنِي ، فحُذفت النونُ الأولى ، وهي نُونُ الإناثِ ، وبقيت الثانيةُ ، وهي نُونُ الوقاية ، (لا الأُولـى) التي هي نونُ الإناثِ (وِفَاقاً لسيبويه) [٧] ، وفيه مخالفـةٌ لِمَا عَلَيْهِ أصولُ البصريين مِنْ أنَّ الفاعِلَ لا يُحْذفُ ، وذَهَبَ المُبرد [٨] وطَائفةٌ إلى أنَّ المحذوفَ نونُ الوِقايةِ . قال

---

(١) التخفيف هنا بمعنى عدم زيادة نون للوقاية ، فتبقى قبل ياءِ المتكلم نونان في : إنَّ ، أنَّ ، لكنَّ ، كأنَّ ، ونون واحدة في منْ ، عَنْ .

(٢) قال سيبويه ٢/ ٣٧١ : « وقد جاء في الشعر : قَطِي ، وقَدِي ، فأمَّا الكلامُ فلا بُدَّ فيه من النون » .

(٣) قال سيبويه ٢/ ٣٦٩ : « وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال : هذا اسمٌ ويدخله الجرّ » .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، والدرر ١/ ٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٨ ، والمساعد ١/ ٩٧ ، والمرادي ١/ ٦٣ .

والشاهد فيه : قوله (الموافيني) حيث لحقت نون الوقاية اسم الفاعل .

(٥) سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٥٦ .

(٦) البيت من الوافر ، لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ديوانه : ١٨٠، انظر الكتاب ٣/ ٥٢٠ ، وابن يعيش ٣/ ٩١، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٠ ، والمساعد ١/ ٩٧ ، والسلسيلي ١ / ١٨٧ ، المرادي ١/ ٦٤ ، والخزانة ٥/ ٣٧١ ، و « الثَّغَامُ » ، بالفتح : نبتٌ يكون في الجبل ، يَبْيَضُّ إذا يَبِسَ » الصحاح ٥/ ١٨٨٠ ، والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح .

(٧) الكتاب ٣/ ٥١٩ ، ٥٢٠ ، واختاره ابن مالك انظر شرحه ١/ ١٤٠ .

(٨) المقتضب ١ / ٢٥٢ ، نسبه إليه أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٧٢ .

المُرادي (٩) : «وهو الأَظْهَرُ » . وفي البسيطِ (١) : « لا خِـلافَ أنَّ المحْذُوفَ نـونُ الوقايةِ ، قَالَ : « وفَلَيْني » جاء في الشِّعر فلا يُقاس عليْه .

فَصْـــــلٌ

[ضمائر الرفع المنفصلة]

(منَ الْمُضمرِ) نوعٌ (منفصلٌ في الرَّفْعِ ، منهُ للمتكلِّم) وَحْدَهُ (أنَا) ، بزيادة الألفِ وقفاً(٢) لبيان الحركة ، هذا مذهَبُ البصريين (٣) ، وذَهَبَ الكوفيون (٤) إلى أنَّ الألفَ أصْليَّةٌ ، وأنَّ « أنا » كُلَّهُ هو الضَّميرُ ، (محذُوفَ الألف في وصلٍ [عند] (٥) غير تميم) ، نَحْوُ : « أنَا فَعَلْتُ » بحذفِ الألفِ في لُغة غَيْرِ تميمٍ ، وبإثْبَاتها في لغة تميمٍ (٦) ، وبها قرأ نافعٌ(٧) ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾ (٨) ، (وقدْ يقال) في « أنَا » : (هَنَا) (٩) بإبدال الهمزة هاءً ، كما قالوا في « إيَّاكَ » : « هيَّاكَ » . (وَ « آنَ ») بالمَدِّ على

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٢ .

(٢) يقول سيبويه ٤/ ١٦٤ : « ومن ذلك قولهم : أنا ، فإذا وصل قال : أنَ أقول ذاك ، ولا يكون في الوقف في أنَا إلاّ الألف » .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ٩ ، والكشف ١/ ٣٠٦ .

(٤) الكافية ، وابن يعيش ٣/ ٨٣ ، والكشف ١/ ٣٠٦ .

(٥) ليست في الأصل وهي من ب وسائر الأصول .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/ ٩ .

(٧) يقول في الكشف ١/ ٣٠٦ : « قوله : « أنا أحي » قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل إذا أتى بعد « أنا » همزة مفتوحة أو مضمومة ، وذلك اثنا عشر موضعا في القرآن ، وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا اختلاف في الوقف أنه بالألف وكلهم حذف الألف إذا لم يأت بعدها همزة ، وكذلك إن أتت بعد أنا همزة مكسورة » والإتحاف ص ١٦٢ .

(٨) سورة البقرة آية : ٢٥٨ .

(٩) شرح الرضي للكافية ٢/ ٩ .

وزن « عَانَ » قال الفرَّاءُ : « بعْضُ العرب يقولُ : « آنَ فعَلْتُ » ، يُطيلُ الألفَ الأولى ، ويحذفُ الأخيرةَ ، وهي لغةُ قُضَاعَةَ » [١]. وقوله : « يُطيلُ الألفَ » يَدلُّ على أنَّهُ إشْبَاعٌ [٢]، لا أنَّها مُقْلُوبَةٌ مِنْ « أنا » خلافاً لما فَهِمَ المصنِّفُ ، (، و « أَنْ ») على وزن « هـلْ » حكَاهُ قُطربٌ [٣] .

(ويَتْلُـوهُ ،) أي: يتلو « أنْ » الساكنةَ النون (في الخِطَاب « تاءٌ حَرفِيَّةٌ » كالاسميَّةِ لفظاً وتصرفاً .) ، فتقولُ : « أنْتَ ، وأَنْتِ ، وأَنْتُما ، وأَنْتُم ، وأَنْتُنَّ » ، كما تقولُ في التاءِ الاسميَّةِ ، «ضَرَبْتَ ، وضَرَبْتِ ، وضَرَبْتُمَا ، وضَرَبْتُم ، وضَرَبْتُنَّ » ، وفُهِمَ منْ قوله : « ويتْلُوهُ تاءٌ حَرفيَّةٌ » .. أنَّ الضميرَ هو « أنْ » ، والتَّاءَ حرف خطاب ، وهذا مذهبُ البصريينَ [٤] ، فـ « أَنْتَ » مُركبٌ من اسمٍ وحرفٍ .

وذَهَبَ الفرَّاءُ [٥] « إلى أنَّ « أَنْتَ » بكماله هو الضَّميرُ » . وذهب ابن كيسانُ « إلى أن التاء هي الاسمُ المُضمرُ ، وهي التي في « فَعَلْتُ »/ وكثُرَتْ بأنْ » [٦] . / ٥٩ /

(ولفاعلِ « نفعَلُ » « نحْنُ ») ، فيقُولُ المتكلمُ المعَظِّمُ نفسهُ ، والمُشاركُ « نَحْنُ » .

---

(١) المساعد ١/ ٩٨ .

(٢) يقول الدماميني في شرحه للتسهيل ١/ ٤٤ : « وفهم بعضهم من قوله « يطيل » أنَّ الألف للإشباع ونقل عنه ابن إياز أنها مقلوبة عن أنا وهو صريح في أنَّ الألف ليست للإشباع » .
فإن قلت : فكيف يصنع بقوله « يطيل الألف » .
قلت : ليس هذا صريحاً في كون الألف للإشباع ، وإنَّما هو ضبط للفظ ليفهمه الناظرُ على الوجه وذلك لأنه لو اقتصر على قوله : وبعض العرب يقول : آنَ يحذف الآخر لم يُدْرَ هل أراد بقوله : آن همزة فنونا فقط ، أو همزة فالفاً فنوناً ، إذ صورة الخط واحد فيهما فزاد مايرفع توهم غير المقصود بقوله : يطيل الألف
وقال ابن مالك في شرحه للتسهيل ١/ ١٤٢ : « ومن قال : آن فعلت فإنه قلب أنا . . . .ولا ينبغي أن يكون آن » بالمد من الإشباع لأن الاشباع لايكون غالبا إلا في الضرورة » .

(٣) المساعد ١/ ٩٨ .

(٤) قال ابن هشام في المغني ١/ ٢٤ : «وضمير المخاطب في قولك: «أنتَ ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ » على قول الجمهور إنّ الضمير هو أنْ والتاءُ حرف خطاب » وانظر الكتاب ١/ ٢٤٥، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.

(٥) الكافية ٢/ ١٠ .

(٦) يقول الرضي في الكافية ٢/ ١٠ بعد ذكر رأي الكوفيين وابن كيسان : « وما أرىٰ هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين » .

(ولِلْغَيْبَة) للمفرَدِ المذكر (هو ، وَ) للمفردة المؤنَّثة (هي) ، ومَذْهَبُ جُمْهُورِ البصريِّين أنَّ الضميرَ مجموعُ الهاءِ والواوِ من « هُو » والهاءِ والياءِ منْ « هي » ، وذهَبَ الكوفيون ، والزجَّاجُ ، وابنُ كَيْسَانَ ، إلى أنَّ الضميرَ الهاءُ وحْدَهَا ، والواوُ والياءُ زائدتَان للتكثير [١] ، (وَ) للمثنى مطلقا (هُما ، وَ) لجَمْعِ الذكورِ (هُمْ) ، والضمير في هُما وهم ، هو الهاءُ ، وحْدها ، والميمُ زائدةٌ ، وحُكِيَ عَنْ الفَارسي [٢] ، أنَّ المجموعَ من « هُما ، وهُمْ » هو الضمِيْر ، (وَ) لجمَاعةِ الإنَاثِ («هُنَّ»)، والنُّونُ الأولى في « هُنَّ » كالميم في « همْ » ، والثَّانية كالواوِ في « هُمُو » ، ولم تحذف الثانيةُ فيقالُ : « هُنْ » كما قيل « هُمْ » لأنها غيْرُ مَدَّةٍ .

(ولِميمِ الجمعِ في الانْفصالِ ما لها في الاتِّصَالِ) ، فيثبت لميمِ « أَنْتُمْ » ما ثبت لميمِ ضَرَبْتُمْ » منَ التَّسْكِينِ ، والإشْبَاعِ ، واختلاسِ الحركةِ لكن لا يجيءُ في ميم « أَنْتُمْ » ، خِلَافُ [٣] يونُس في «ضَرَبْتموهُ» ، إذْ لا يتصلُ بها ضميرٌ .

[مافي هو وهي من لغة وضرورة]

(وتَسْكِينُ هَاءِ « هُوَ » ، وَ) هاءِ (هي بعدَ الواوِ) ، نحوُ : « وَهْوَ » « وَهْيَ » (والفاءِ) ، نحوُ : « فَهْوَ » « فَهْيَ » (واللاَّمِ ،) نحوُ : « لَهْو » « لَهْي » . (وثُمَّ ،) نحْوُ : « ثُمَّ هو ، ثُمَّ هي [٤] » (جَائزٌ) - خبرُ تسكينُ - والتسكينُ لغةُ نجدٍ ، والتحريكُ لغةُ الحجاز [٥] . والتخفيفُ بَعْدَ الفاءِ

---

(١) يقول الرضي في الكافية ٢/ ١٠ : « وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاءُ وحدَهَا بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما ، والأول - أي رأي البصريين - هو الوجه ، لأنَّ حرفَ الاشباع لا يتحرك ، وأيضاً حرف الاشباع لا يثبت إلا ضرورة ... » ، وانظر ابن يعيش ٣/ ٩٦ ، ٩٧ ، والإنصاف ٢/ ٦٧٧ مسألة (٩٦) .

(٢) الحجة ١ / ١٠٩ ، المساعد ١/ ٩٩ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٧ ، وانظر ص ٦٥ في نفسه الباب .

(٤) يقول ابن يعيش ٣/ ٩٨ : « ولا يفعلون ذلك معَ ثُمَّ ونحوها ممّا هو على أكثر من حرفٍ واحدٍ إلاَّ على نُدرة » .

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٣ .

والواوِ واللاَّمِ أكثرُ في كلامِ العَرَبِ (١) . (وقد تُسكَّنُ بعْدَ همزةِ الاستفهامِ (٢)) كقولِهِ :

{ ٦٤ } ... ... فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَني حُلُمُ (٣)

(وَ) بعد (كافِ الجرِّ) كقوله :

{ ٦٥ } وقد علِموا ما هُنَّ كَهْيَ فكيْفَ لِي سُلُوٌّ ولا أنْفكُّ صبًّا مُتَيَّما (٤)

(وتحذفُ الياءُ والواوُ اضْطِراراً) ، مثالُ حَذْفُ الياءِ قولُهُ :

{ ٦٦ } سَالَمْتُ من أجْلِ سلمى قومَهَا وَهُمُ عِدًى ولولاهِ كانُوا في الفَلاَ رِمَماً (٥)

أرادَ : لولا هيَ ، ومِثَالُ حَذْفِ الواوِ قوْلُهُ :

{ ٦٧ } بَيْنَاهُ في دَارِ صِدْقٍ قدْ أقَامَ بِها حِيناً يُعَلِّلُنا ومَا نعَلِّلُهُ (٦)

---

(١) يقول سيبويه ٤/ ١٥١ : « ... فأُسكِنَتْ هذه الحروف استخفافاً ، وكثير من العرب يَدعونَ الهاءَ في هذه الحروف على حالها » .

(٢) يقول ابن مالك في شرحه للتسهيل ١/ ١٤٣ : « ولم يجيء السكون مع الهمزة والكاف إلاّ في الشِّعْرِ » .

(٣) عجز بيت وصدره : « فقمتُ للطيف مرتاعاً فأرّقني » ، والبيت من البسيط للمرار بن منقذ « واسمه زياد » أو لبدر بن سعيد الفقعسي « أخيَ المرار بن سعيد » الخصائص ١/ ٣٠٥ ، المغني ١/ ٤١ ، والخزانة ٥/ ٢٤٤، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠٠ ، والسلسيلي ١/ ١٨٨ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والدّماميني ١/ ٤٥ .

والشاهد فيه : قوله (أهْي) ، إذ إن هاء (هي) سكنت بعد همزة الاستفهام ضرورة.

(٤) البيت من الطويل ، لم أعثر على من نسبه . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠٠ ، والدرر ١/ ٣٧ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والسلسيلي ١/ ١٨٨ ، ١٧٩ ، الدماميني ١/ ٤٥ .

والشاهد في قوله (كهي) على تسكين هاء (هي) بعد الكاف ضرورة .

(٥) البيت من البسيط ، لم أعثر على قائله ، انظر ابن مالك ١/ ١٤٣ ، المساعد ١/ ١٠١ ، السلسيلي ١/ ١٨٩ ، المرادي ١/ ٦٥ ، الدماميني ١/ ٤٥ .

والشاهد في قوله : « لولاه » ، على أنه أراد لولا هي ، فحذف الياء ضرورة .

(٦) البيت من البسيط ، لم أعثرْ على من نسبه . انظر الكتاب ١/ ٣١ ، الإنصاف ٢/ ٦٧٨ ، والخزانة ٥/ ٢٦٥ ، وابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠٠ ، والسلسيلي ١/ ١٨٩ ==

أراد : بينَا هُوَ ، قال ابن جنيٍّ : « والأشبه أن يكون ذلك على لُغة من / سَكَّنَ الياءَ والواوَ دونَ / ٦٠ / منْ حَرَّكَهما ؛ لأنَّ الساكنَ أَضْعَفُ » (١) .

(وتُسكِّنُهما) أي : الياءَ والواوَ (قَيْسٌ وأسَدٌ) ، وعليْه قوْلُهُ :

{ ٦٨ } إنَّ سلمى هي المنى لو تَرَاءَتْ   حبَّذا هِي منْ خُلَّةٍ لو تُخالـي (٢)

فسكَّنَ الياءَ منْ هيَ ، وقولُهُ :

{ ٦٩ } أدَعوْتَهُ باللَّهِ ثُمَّ قَتَلْتَـهُ   لوْ هُوْ دَعَاكَ بذِمَّةٍ لَمْ يَغْدِرِ (٣)

فسكَّن الواو من « هو » ، (وتُشَدِّدُهما) ، أي - الياءَ والواوَ - (هَمْدانُ) (٤) وعليه قوله :

{ ٧٠ } والنفسُ إن دعيت بالعنف آبية   وهيَّ ما أمرت باللُّطف تأتمـرُ (٥)

وقوله:

{ ٧١ } وإنَّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفى بها   وَهُوَّ على مَن صبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ (٦)

== والشاهد في قوله : « بيناه » على ما ذكره الشارح .

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٦٥ .

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر الدر ١/ ٣٧ ، شرح ابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠١ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والسلسيلي ١/ ١٨٩ . وفي اللسان (خ ل ل)
وأما قول الهذلي : إن سلمى هي المنى لو تراني . . .   والشاهد وضحه الشارح .

(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المساعد ١ / ١٠١ .
الشاهد فيه : قوله « هو » كما وضحه الشارح .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢/ ١٠ .

(٥) البيت من البسيط ، مجهول القائل ، انظر الدرر ١/ ٣٨ ، الخزانة ٥/ ٢٦٦ ، شرح ابن مالك ١/ ١٤٤ ، والمساعد ١/ ١٠١ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، ٦٦ ، السلسيلي ١/ ١٩٠ ، الدماميني ١/ ٤٥ .

(٦) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله انظر الخزانة ٥/ ٢٦٦ ، وابن يعيش ٣/ ٩٦ ، المغني ٢/ ٤٨٥ ، شرح ابن مالك ١/ ١٤٤ ، وشرح السلسيلي ١/ ١٩٠ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والدماميني ١/ ٤٥ ، وروايته في الخزانة « يُهْتَدىٰ بها » ، والمساعد ١ / ١٠١ .

[ضمائر النصب المنفصلة]

(ومنَ المُضْمرات) المنفصلة المنصوبة (إيَّا) على مَذْهبِ سيبويه [١] ، والمحقِّقينَ (خلافاً للزجَّاجِ) [٢] في زَعْمِهِ : « أنَّه اسم ظاهرٌ وما اتَّصل به ضميرٌ في موضعِ خَفْضٍ بإضافة إيَّا إليه » . ورُدَّ : بأنَّه لو كانَ ظاهرا لجازَ تأخُّرُهُ عن عامله كسائر الظواهر ، فتقول : « ضَرَبْتُ إيَّاكَ » ، كما تقولُ : « ضَرَبْتُ زيْداً » ، وقال ابن دَرَسْتَوَيْه [٣] : « إنَّ إيَّا بين الظاهر والمضمر » ، (وَهُـوَ) ، أي - إيَّا - (في النَّصب كـ « أنَا » في الرفعِ) ، فإيَّا : ضميرُ نصبٍ مُنفصل ، كما أنَّ « أنَا » ضميرُ رفعٍ منفصل (لكنْ يليه) ، أي : يلي إيَّا (دليلُ ما يُرادُ به منْ مُتكَلِّمٍ) ، نحوُ : « إيَّايَ ، وإيَّانا » (أو غيْرِه) منْ مُخاطب ، نحوُ : « إيَّاك » وأخواته ، أوْ غائب ، نحوُ : « إيَّاهُ » وأخواته ، حال كون ذلك الدليل (اسْما مُضافاً إليه) إيَّا ؛ لأنَّ « إيَّا » لَمَّا وُضِعَ مُشْتَركاً بين المتكلِّم وغيره بلفظٍ واحدٍ افْتَقرَ إلى ما يبينُ المرادَ به ، فأضيف إلى المضمر المبيِّن فقيل : « إيَّاي ، وإيَّاك ، وإيَّاهُ ... » إلى آخره . فـ «إيَّاي» وأخَواتُهُ ضميران ، أحدُهما مضافٌ إلى الآخر (وِفَاقاً للخليلِ والأخفشِ والمازنيّ) [٤] ، ودَليلُهُمْ في الإضافة خَفْضُ الظَّاهر بعد « إيَّا » فيما روىَ الخليلُ « إذا بلَغَ الرجلُ السِّتِّين فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»[٥] ، ودليلُ الاسميَّة البقاءُ على ما ثبتَ / قبْلَ دخول « إيَّا » (، لا حرْفاً) دالاً على حالِ / ٦١ /
الضمير (خِلافاً لسيبويهِ ومنْ وافقهُ) [٦] كالفارسيِّ ، قيل : والأخفشِ [٧] ، حيثُ زَعَمُوا أنَّ

---

(١) يقول سيبويه ٢ / ٣٥٨ : « اعلم أنّ علامة المُضمرينَ المنصوبين " إيَّا " » .

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٨ ، الإنصاف ٢/ ٦٩٥ مسألة « ٩٨ » .

(٣) ذكر ابن القواس في شرح الكافية ١/ ٤٠١ رأى ابن درستويه ضمن ستة آراء في « إيَّاك » ، لكنه لم ينسبه إليه فقال : « إنَّ " إيَّا " لا ظاهر ولا مضمر » . والحق أنه رأى لا وجهة له إذ لا يوجد شيءٌ لا ظاهر ولا مضمر ، **رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية** بالقاهرة جامعة الأزهر تحقيق . زيان أحمد الحاج إبراهيم .

(٤) انظر هذه المسألة في الإنصاف ٢/ ٦٩٥ ، شرح الرضي للكافية ٢/ ١٢ ، ابن يعيش ٣/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٧٩ .

(٦) نسبه إليه الرضي في شرح الكافية ١/ ١٢ ، وأبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٧٤ ، وابن القواس في شرحه للكافية ٤٠٠ لكني لم أجده في الكتاب ، انظر الكتاب ٢/ ٥٥ ؟

(٧) ابن يعيش ٣/ ٩٨ .

الضميرَ نفْسُ إيَّا ، وأن اللواحقَ لها حروفٌ تدلُّ على حالِ الضمير منْ تكلُّمٍ ، وخطَابٍ ، وغَيْبَة .

(و) قد (يُقال أَيَّاكَ) ، بكسر الهمزة وفتْحِهَا مع تشديدِ الياء ، والكَسْرُ هو المشْهُورُ ، وعليه قراءةُ الجمهورِ (١) ، والفتح مَرْوِيّ عن عليٍّ (٢) ، (وإِيَاك) بفتح الهمزةِ وكسرها مع تخفيف الياء ، وبالفتحِ قرأَ الرَّقاشيُّ (٣) ، وبالكسرِ قرأ عمرو بنْ فَائد (٣) . (وهِيَّاك) (٤) بكسْرِ الهاءِ المُبدلة منْ الهَمْزَةِ معَ تشْديدِ الياءِ وبها قُرِئَ (٣) ، (وهِيَاك) بفتح الهاء وكسْرِها مع التخفيف ، وبالفتح قرأَ أبُو السوار الغَنَوِيّ (٦) ، فهذه سبْعُ لغات (٣) ، وأغربُها تخفيفُ الياء .

« فَصْـــلٌ »

[مواضع فصل الضمير المتصل وجوباً]

(يتعيَّنُ انفصالُ الضَّمير إنْ حُصِرَ بـ « إنَّما ») ، سَواءٌ أكانَ مرْفُوعاً كقولِه :

[٧٢] أَنَا الذَّائِدُ الحامـي الذِّمَارَ وإنَّمـا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٧)

أوْ مَنْصُوباً ، كقولِه :

---

(١) انظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ٦ .

(٢) والقراءة بالفتح شاذة . انظر السابق ، وهو علي بن أبي طالب ظ : الدر المنثور للسيوطي ١ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) المحتسب لابن جني ١/ ٣٩ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٨ .

(٦) مختصر شواذ ابن خالوية ص ١ ، والمحتسب ١ / ٤٠ .

(٧) البيت من الطويل للفرزدق ، ديوانه ٤٨٨ ، والمغني ١/ ٣٤٢ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٨ ، والمساعد ١/ ١٠٣ ، والمرادي ١/ ٦٧ ، الدماميني ١/ ٤٦ ، والسلسيلي ١/ ١٩١ ، واختلفت روايته في « الذائد » ففي شرح ابن مالك والسلسيلي ، والمساعد « أنا الفارس » ،

وصدره في الديوان : * أنا الضامن الراعي عليهم ، وإنما *

والشاهد فيه : قوله « أنا » الثانيه على أنه تعين انفصال الضمير لأنه محصور بـ « إنَّما » .

{ ٧٣ } كأنّا يومَ قُرّى إنْـ نما نَقْتُلُ إيَّانَا (١)

{ ٣٣ } (أو رُفِعَ بمصدرٍ مُضَافٍ إلى المنْصُوبِ) ، نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ » ، ومنْهُ قَوْلُهُ :

{ ٧٤ } بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وقَدْ أَغْرَىٰ العِدا بكمُ اسْتِسلامُكُمْ فَشَلاَ (٢)

(أَوْ) رُفِعَ (بِصِفَةٍ جَرَتْ على غير صَاحِبِهَا) (٣) ، نحوُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ، ومنهُ قولُهُ :

{ ٧٥ } غَيْلاَنُ مَيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَـهُ فَحِجَاهُ بَـانَ أَوْ كَرَبَـا (٤)

---

(١) البيت من الهزج نسبه سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٦٢ لبعض اللّصوص ، ونسبه ابن جني في الخصائص ٢/ ١٩٤ لأبي بَجيلة ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ١/ ٥٧ لـ « ذي الإصبع العدواني » ، وانظر الخزانة ٥/ ٢٨٠ ، والإنصاف ٢/ ٦٩٩ - وقرّى : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .

وعدَّه الزمخشري في المفصل من الشذوذ ، في قوله : « ولأنّ المتصل أخصر لم يسوِّغوا تركه إلى المنفصل ... إلاّ ما شذ » وأنشد البيت منسوباً لبعض اللصوص .

وقال ابن يعيش ٣/ ١٠٣ : « والشاهد فيه وضع « إيَّانا » موضع الضمير المتصل ، ... وذلك لأنّه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول : نقتلنا ، لأنّه يتعدىٰ فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا ؛ لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ... ... فاستعمل أحدهما موضع الآخر » . وعده ابن مالك وهما من الزمخشري ، ظ شرح التسهيل ١ / ١٤٨ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه انظر شرح ابن مالك ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ١٠٣ ، والسلسيلي ١ / ١٩٣ ، والمرادي ١/ ٦٧ والدماميني ١/ ٤٧ ، والدرر ١/ ٣٩ ، والشاهد فيه بقوله « بنصركم نحن » حيث فصل « نحن » وهو فاعل المصدر - نصر - لإضافته إلى مفعول المصدر - كم - فتعين انفصاله .

(٣) يقول الدماميني في شرحه للتسهيل ١/ ٤٧ : « قال المصنف في الشرح في باب المبتدأ : إن المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل إلباس ، نحوُ : « زيدٌ عمرو يضربه هُوَ » ، فتقييدُهُ المسألة هنا بالصفة ليس بجيد » .

(٤) البيت من البسيط لذي الرّمة ، الشاهد فيه قوله « مشغوف بها هو » إذ جرى الوصف على غير صاحبه فتعين انفصال الضمير المرفوع به . انظر الدرر ١/ ٣٩ ، شرح التسهيل ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ١٠٣، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٦٨ ، والسلسيلي ١/ ١٩٣ ، وضبط « مية » في شرح ابن مالك ، والسلسيلي « غيلانُ ميَّةَ » ، وانظر في المساعد ١ / ١٠٣ ، ومجلقاته / ٨٦١ .

أي : فَعَقْلُهُ ذَهَبَ ، أوْ قَارَبَ ، (أَوْ أُضْمِرَ العَامِلُ) ، نَحْوُ : قَوْلِه :

[٧٦] فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرونُ الأوائِلُ (١)

أي : « فـإن ضَلَلتَ لم ينْفَعكَ علمُكَ » (٢) ؛ فأضْمَرَ الفعلَ لفَهْم المعْنـى ، فانْفَصلَ الضميرُ .

(أَوْ أُخِّرَ) العَاملُ ، نَحْوُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (٣) ، (أو كانَ) العَامِلُ (حَرْفَ نَفْيٍ ،) نحوُ قولِه :

[٧٧] إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَىٰ أَحَدٍ ... إلاَّ علىٰ أَضْعَفِ المَجَانينِ (٤)

(أَوْ فَصَلَهُ مَتْبُوعٌ ،) نَحْوُ : « جَاءَ عَبْدُ اللَّه وأَنْتَ » ، ومِنْهُ قولُهُ تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ في ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٥) /، ونَحْوُ : ﴿ يُخْرِجُـونَ الرَّسُولَ وإِيَّاكُمْ ﴾ (٦) ، (أَوْ ولِـيَ) / ٦٢ /

الضميرُ (واوَ المُصاحَبَةِ) كقولِه :

[٧٨] فَآلَيْتُ لاَ أَنْفكُّ أَحْدو قَصِيدَةً ... تكُونُ وإِيَّاهَا [بِهَـا] مَثَلاً بَعْـدي (٧)

---

(١) البيت من الطويل ، للبيد بن ربيعة العامري ديوانه : ١٤٤ ، انظر الدرر ١/ ٤٠ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ١٠٣ ، المرادي ١/ ٦٨ ، السلسيلي ١/ ١٩٣ ، والتصريح ١/ ١٠٥ . والشاهد فيه : وضحه الشارح .

(٢) ونسبه المرادي في شرح التسهيل ١/ ٦٨ قال : وذهب ابن عصفور إلى أنَّه فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسره المعنى، وليس من باب الاشتغال ، والتقدير : فإن ضَلَلْتَ لم ينفعك علمك ».

(٣) سورة الفاتحة آية : ٥ .

(٤) البيت من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه ، وفي الخزانة ٤/ ١٦٧ : « ورويَ العجـز أيضا (إلاَّ على حزبـه المناحيس) » . وفي أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٣ رُوي العجز : « إلاَّ على حزبه الملاعين » ، وانظر المقرب ١/ ١٠٥ وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٩ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٥٠ ، والمساعد ١/ ١٠٤ ، والسلسيلي ١/ ١٩٣ ، والشاهد فيه : قوله « إن هو » حيث انفصل الضمير لأن العامل فيه حرف نفي .

(٥) سورة الأنبياء آية : ٥٤ . (٦) سورة الممتحنة آية : ١ .

(٧) البيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٠ ، والمساعد ١/ ١٠٤ ، والمرادي ١/ ٦٨ ، والدماميني ١/ ٤٨ ، والسلسيلي ١/ ١٩٤ . وسقطت « بها » من الأصل
واختلفت الرواية في « أحدو » قال العيني ١/ ٤٠ : « قوله « أحذو » بالحاء المهملة والذال ، من حذَوْتُ النعل بالنعل أحذو : إذا سويت إحداهما على قدر الأخرىٰ ، والحذو ، التقدير ، والقطع ؛ يروى « أحدو » بالدال المهملة من قولهم : حدوت البعير إذا سقته وأنت تغني في أثره لينشط في السير » .
والشاهد فيه انفصال الضمير « إياها » لوقوعه بعد واو المصاحبه .

(أوْ) وليَ الضمير (إلاَّ) ، كقوله تعالى : ﴿ أمَرَ ألاَّ تَعْبُدوا إلاَّ إيَّاهُ ﴾ (١)، (أوْ) وَلِيَ (إمَّا) المكسورَةَ ، نحوُ : « قَامَ إمّا أنا وإمّا أنْتَ » ، (أوْ) وليَ (اللاَّمَ الفَارِقةَ) (٢)، كقوله :

{ ٧٩ } إنْ وجدتُ الصَّديقَ حَقاً لإيّا ... ك فَمُرْني فَلَـنْ أزَالَ مُطِيعـاً (٣)

(أوْ نَصبَهُ عَامِلٌ في مُضْمرٍ قَبْلَهُ غَيْرِ مَرْفُوعٍ إن اتَّفَقَا رُتْبَةً) ، بأن كانا لمتكلِّم ، أوْ مُخاطَبٍ ، أوْ غائبٍ ، نحوُ : « عَلَّمْتَني إيَّايَ » و « عَلَّمتُكَ إيَّاكَ » و « عَلَّمْتُهُ إيَّاه » ، واحْتَرزَ بقوله : (غير مرفوع) منْ نحوُ : « ظَنَنْتُني » ؛ فإنه لا يجوز فصْلُ الياء ، وباتفاق الرتبة عن اختلافها ، وسيأتي (وربَّما اتَّصَلاَ) حالَ كونِهمَا (غَائِبيْنِ إنْ لَمْ يَشْتَبِهَا لفظاً) ، نحوُ : ما حكى الكسائيُّ : « هُمْ أحسنُ الناسِ وجُوهاً وأنْضرُهُمُوهَا » (٤) ، وهو قليلٌ ، فإنْ اشْتَبَهَا لفْظاً امْتَنَعَ ، فَلا يجُوزُ « زيْدٌ الدِّرْهَمَ أعْطَيْتُهُوهُ » ؛ (وَإنْ اخْتَلَفَا رُتْبَةً جَازَ الأَمْرانِ) : الاتِّصَالُ والانفصالُ في الذي لَمْ يلِ الفعْلَ ، نَحْوُ: « الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُكَهُ ، وأعْطَيْتُكَ إيَّاهُ » ، وأمَّا ما وَلِيَ الفعْلَ فلا يكونُ إلاَّ مُتَّصلاً .

[ترتيب الضمائر في الاتصال]

(وَوَجَبَ في غيرِ نُدورٍ تَقْديمُ (٥) الأسْبَقِ رتبةً مع الاتِّصَالِ) ، فَيُقَدَّمُ ضميرُ المخاطبِ على

---

(١) سورة يوسف آية : ٤٠ .

(٢) اللام الفارقة : حرفٌ يلازم « إن » المخففة » من « إنَّ » إذا أهملت ، وتقع بعدها ، وسميت هذه اللام كذلك ؛ لأنّها تفرق بين « إن » و « إن » النافية ، ودخولها لازمٌ .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٠ ، المساعد ١/ ١٠٥ ، المرادي ١/ ٦٨ ، والدماميني ١/ ٤٨ ، والسلسيلي ١/ ١٩٤ ، والدرر ١/ ٤٠ ، والشاهد فيه قوله « لإياك » حيث وجب انفصال الضمير لأنه ولي اللام الفارقة .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ١٧٧ ..

(٥) في شرح ابن مالك ١/ ١٤٨ « تقديم » ، وكذا في المساعد ١/ ١٠٦ ، وفي السلسيلي ١/ ١٩٤ والمرادي ١/ ٦٩ « تقدم » .

الغائب (١) ، نحوُ : « الدِّرْهَمُ أعطَيْتُكَهُ » ، وضمير المتكلِّم على المخاطبِ ، نحوُ : « يا غُلاَمُ أعْطَانيكَ زَيْدٌ » ، واحْتَرَزَ (بغير ندُورٍ) من قول عثمان ﷺ : « أَراهُمُني (٢) الباطلُ شيْطاناً » (٣) ، وبقولـه : (مع الاتصال) منَ الانفصالِ ، فإنَّهُ يجوزُ تقديمُ كل منهما ، نحوُ : « الدِّرهم أعْطيْتُكَ إيَّاهُ ، وأعْطَيْتُهُ إيَّـاكَ » ، ولكن بشرط أنْ لا يُلبِسَ ، فَإنْ أَلْبَسَ ، وجـبَ تقْديمُ الفَاعِلِ فـي المعْنـى ، نحْوُ : « زَيْدٌ أَعْطَيتُكَ إيَّاهُ » ، (خِلافاً للمبرِّد (٤) / ، ولكثيرٍ منَ القُدَماءِ) حيْثُ أجازوا تقديم غير الأَسْبَق / ٦٣ / معَ الاتِّصَالِ ، نحوُ : « أَعْطَيْتُهُوكَ » (٥) لكنَّ الانفِصالَ عِندَهُمْ أَحْسَنُ .

(وَشَذَّ « إلاَّكِ ») ، في قَوْلِه :

{ ٨٠ } وَمَا نُبالي إذَا ماكُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلاَّ يُجَاوِرنَا إلاَّكِ دَيَّـارُ (٦)

(فلا يُقَاسُ عليه) (٧) عند الجمهورِ ، وقصرُوهُ على الضَّرورةِ .

---

(١) يقول سيبويه ٢/ ٣٦٤ : « وإنَّما كانَ المخاطبُ أولَى بأن يبتدأ به من قبل أن المخاطب أقربُ إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطبُ الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب » .

(٢) فقدَّمَ ضمير الغائب على المتكلم مع الاتِّصال » المرادي ١/ ٦٩ .

(٣) أراد أن الباطلَ جعلني عندهم شيطاناً ، وفيه شذوذ من وجهين : أحدُهما أنَّ ضمير الغائب إذا وقع متقدِّماً على ضمير المتكلم والمخاطب فالوجه أن يجاء بالثاني منفصلاً ، تقول : أعطاهُ إيايَ ، فكان من حقه أن يقول : أراهم إيايَ ، والثاني : أن واو الضمير حقها أن تثبت مع الضمائر ، كقولك : أعطيتموني ، فكان حقُّه أن يقول : أراهُمُوني » النهاية في غريب الحديث ٢/ ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٤) وانظر الكافية ٢/ ١٨ ، ابن يعيش ٣/ ١٠٥ .

(٥) يقول سيبويه ٢/ ٣٦٤ : « وأمَّا قول النحويين : قد أعْطاهُوكَ وأعْطاهوني ، فإنَّما هو شيء قاسوه لم تَكلَّمْ به العربُ » .

(٦) البيتُ من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه انظر الخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ١٩٥ ، ابن يعيش ٣/ ١٠١ ، ١٠٣ الخزانة ٥/ ٢٧٨ ، والمغني ٢/ ٤٩٢ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٥٢ ، والمساعد ١/ ١٠٦ ، والمرادي ١/ ٦٩ ، والدماميني ١/ ٤٩ ، والسلسيلي ١/ ١٩٦ .

والشاهد فيه : قوله « إلاَّك ديار » حيث جاء الضمير المنصوب المنفصل على صورة المتصل ، وهو شاذ .

(٧) انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ١٣٨ .

[مايجوز اتصاله وانفصاله]

(ويُختارُ اتِّصالُ نحوِ : هَاءِ « أَعْطَيْتُكَهُ ») ، من كلِّ فعل يتعدَّى إلى مفْعولين ليْسَ ثانيهما خبَراً في الأصْلِ ، نحوُ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ (١) ، ﴿ إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾ (٢) ، وظاهرُ كلامَ سيبويه (٣) أنَّ الاتِّصال فيه لازمٌ ، قالَ المُصنِّفُ : « ويدلُّ على عدم لزُومه قولهُ ﷺ : « إنَّ اللّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، ولَوْ شاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ » (٤) .

(وانفصالُ (٥) الآخَرِ من نحوُ : فِرَاقِيها ،) وهو كُلُّ ما اشتمل على مُضمرٍ منْصُوبٍ بمصدر مضاف إلى مُضمرٍ قَبْلهُ هوَ فاعلٌ ، نحوُ قَوْلِه :

[٨١] تَعَزَّيْتُ عَنْها كَارِهاً فَتَرَكْتُهـا ... وكانَ فِرَاقِيهَا أَمَرَّ مِنَ الصَّبْرِ (٦)

(وَ « مَنْعُكَهَا ») ، وهْوَ ما اشتمل على مُضْمَرٍ منصُوبٍ بمصْدَرٍ مُضافٍ إلى مُضمر قَبلَهُ هُوَ مَفْعُولٌ ، نحوُ قوله :

[٨٢] فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فيها ... وَمَنْعُكَهـا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ (٧)

---

(١) سورة هود آية : ٢٨ . (٢) سورة محمد آية : ٣٧ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٣ ، ويقول ابن يعيش ٣/ ١٠٥ : « فاتّصاله لقوة الفعل ، وأنَّهُ الأصل في اتصال المنصوب ، ولَمَّا كانَ المتصل أحصرُ من خطبة الوداع - وصايا - ، وابن ماجه - وصايا (٦) من المنفصَل ، ومعناهُ كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل ، وأما جواز الإتيان بالمنفصل ، فلأنه ضمير المفعول الثاني لا يلاقي ذات الفعل إنما يلاقي ضمير المفعول الأول ، وليس كذلك ضمير المفعول الأول ، لأنه يلاقي ذات الفعل حقيقةً ... » .

(٥) في السلسيلي « أو انفصال » ، وفي متن التسهيل وشرحه لابن مالك كما هو مثبتٌ .

(٦) البيت من الطويل ، قائله يحيى بن طالب الحنفي ، انظر العيني ١/ ٣٠٥ ، شرح ابن مالك ١/ ١٥٣ ، المساعد ١/ ١٠٧ ، المرادي ١/ ٦٩ ، الدماميني ١/ ٥٠ ، السلسيلي ١/ ١٩٦ ، والخزانة ١ / ٣٠٥ .
والشاهد في قوله : « فراقيها » حيث أضيف المصدر إلى فاعله (الياء) واتصل به ضمير المفعول وانفصاله هو المختار عند ابن مالك في التسهيل .

(٧) البيت من الوافر ، لقحيف العجلي ، أو لرجل من تميم ، انظر الخزانة ٥/ ٣٩٧ ، والمغني ١/ ١١٧ ، شرح ابن مالك ١/ ١٥٣ ، المرادي ١/ ٦٩ ، الدماميني ١/ ٥٠ ، والشاهد فيه قوله : « ومنعكها » حيث أضيف ==

[٣٤] (وَخِلْتُكَهُ) ، وهوَ كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّىٰ إلى مفعولين ثانيهما خبرٌ في الأَصْلِ ، نحوُ : « خِلْتُكَهُ»، فمذهَبُ المصنِّفِ أنَّ انفصَالَ الهاءِ ونحوِها ، هُوَ المختارُ ، وهو مذهبُ سيبويه (١) ، واختار المُصنِّفُ في غير هذا الكتابِ (٢) الاتِّصالَ ، (وكهاءِ « أَعْطَيْتُكَهُ » هَاءُ نحو : « كُنْتُهُ ») ، فيكونُ اتِّصالُ الهاءِ في « كُنْتُهُ » هُوَ المختارُ ، وهو اختيارُ الرُّمانيِّ ، وابْنِ الطَّرَاوَةِ (٣) ، ومنهُ قولُهُ ﷺ لعُمَرَ في ابْنِ صَيَّاد : « إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه ، وإلاَّ يَكُنْهُ فَلا خيْرَ لَكَ في قَتْله » (٤) . ونَصَّ سيبويه(٥) على / « أنَّ الانفصالَ هوَ المختارُ ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ مبتدأ في الأَصلِ ، كهاءِ « خِلْتُكَهُ » ، وفَرَّقَ المصنِّفُ بينهما- على ما اختارَهُ هُنا - بأنَّ الضميرَ في « خِلْتُكَهُ » قدْ حَجَزَهُ عن الفعلِ منصُوبٌ آخَرُ ، بِخِلافِ هاءِ « كُنْتُهُ » فإِنَّهُ لم يحجزْهُ إلاَّ مرفوعٌ ، والمرْفُوعُ كجزءٍ منَ الفعْلِ ، فكان الفعلَ مباشراً له ، فهو شبيه بهاء ضربته فكان حقه الاتصال إلا أنه أجيز فيه الانفصالُ مَرْجُوحاً » (٦) . / ٦٤ /

(وَ) كَهَاءِ «أَعْطَيْتُكَهُ » (خَلَفُ ثاني مفعولَيْ نحوِ : « أعْطيْتُ زيْداً درْهماً ») ، في بَابِ الإِخبارِ) بالَّذي وفُرُوعه، فإذا أَخْبَرْتَ عَنْ الدِّرْهَمِ في هذا المثال قُلْتَ : « الَّذي أعْطيتُ زيْداً إيَّاهُ درْهَمٌ » ، بالانْفصَالِ على قاعدة باب الإخبارِ وهوَ أَنَّكَ تَضَعُ الضميرَ موضِعَ المخبرِ عنه ، واخْتَارَ المُصنِّفُ الاتِّصالَ ، فيقولُ : «الذي أعطيْتُهُ زيداً درْهَمٌ » ، وهْوَ اختيارُ المازني (٧) ، (ونَحْوُ : «

== المصدر إلى المفعول الأول اتصل به ضمير المفعول الثاني على مافي الشاهد السابق البيت السابق . ونسبه المرزوقي في الحماسة ٢١١ لعبيدة بن ربيعة .

(١) يقول سيبويه ٢/ ٣٦٥ : « وتقول حَسِبْتُكَ إيَّاهُ ، وحَسِبْتَني إيَّاه ، لأنَّ حَسِبْتُكَهُ قليلٌ في كلامهم » .

(٢) في ألفيته عندما قال :

كذاك خِلْتَنيه ، واتِّصالاً   أختارُ ، غَيْري اختَارَ الانفصالاَ

الأشموني ١/١١٨ ، ١١٩ ، وانظر شرح الكافية الشافيه ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) نسبه إليهما المرادي في شرح الألفية ١/ ١٤٥ ، وانظر ابن الطراوة النحوي : ١٥٧ .

(٤) انظر : فتح الباري ٣ / ٢١٨ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٦٥ . وظ : الارتشاف ١ / ٤٨٠ ، وشرح الألفية للمرادي ١ / ١٤٤ .

(٦) لا راجحاً ، خلافاً لسيبويه ومن تبعه » شرح ابن مالك ١/ ١٥٤ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٥ .

ضَمِنَتْ إيَّاهُم الأرضُ »،) في قولِه :

{ ٨٣ } بالبَاعثِ الوارِثِ الأمواتَ قَدْ ضَمِنَتْ ‏ ‏ ‏ إيَّاهُمُ الأرضُ في دهْرِ الدَّهاريرِ[١]

فأوْقع « إيَّاهُم » وهوَ مُنْفصِلٌ مَوْقِع المتَّصل ضَرورةً ، (وَ) نحوُ : (يَزِيدُهُمْ حبًّا إليَّ هُمُ ،) منْ قوله :

{ ٨٤ } ‏ وَمَا أُصاحِبُ منْ قَوْمٍ فَأَذْكُرهُم ‏ ‏ ‏ إلاَّ يَزِيدُهُمْ حبَّاً إليَّ هُمُ[٢]

فَـ « هُمُ » المنفصل فَاعِلُ « يَزيدُ » ، ولوْلا الضرورة لَقَالَ : « يزيدُونَهُمْ » ، والواوُ في « يَزيدون » عائدةٌ على « قوم » ؛ « وهُمْ » المتَّصِلُ بـ « يزيدُ » عائدٌ على المفارقين ، و « هم » المنفصل آخرُ البيتِ خلف الواو[٣] (مِنَ الضَّرورات) خَبَرُ قوله : ونحوُ « ضَمِنَتْ » وما عُطِفَ عليه .

« فَصْــــــلٌ »

[مفسر ضمير الغائب وموضعه]

(الأصْلُ تقديمُ مُفَسِّرِ ضميرِ الغَائبِ) ؛ لِيُعْلَمَ المعْنيُّ بالضمير عنْدَ ذِكْرِه ، (ولا يكونُ) مُفَسِّرُ ضمير الغائبِ (غيْرَ الأقْرَبِ إلاَّ بدليلٍ) فإذَا قلتَ : « لَقَيْتُ زيداً وعمراً يضحك »/ / ٦٥ / فالضميرُ في « يَضْحَكُ » عائدٌ على عمروٍ ، ولا يعودُ على زيدٍ إلاَّ بدليلٍ ، ومنْهُ قوله تعالى : ﴿ووَهَبْنَا لَهُ إِسحٰقَ ويعقوبَ وجَعَلْنَا في ذريتِهِ النّبوة ﴾[٤] ، فالضَّميرُ في « ذريته » عائدٌ على

---

(١) البيت من البسيط ، للفرزدق ديوانه ١٩٠ ، الخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ١٩٥ ، الإنصاف ٢/ ٦٩٨ ، شرح ابن مالك ١/ ١٥٦ والمرادي ١/ ٧٠ ، الدماميني ١/ ٥١ ، والخزانة ٥/ ٢٨٨ ، والمساعد ١/ ١٠٨ ، والسلسيلي ١ / ١٩٨ ، والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح .

(٢) البيت من البسيط، لزياد بن حمل التميمي ، وقيل زياد بن منقذ، الخزانة ٢/ ٢٥٠، شرح ابن مالك ١/ ١٥٦ ، المساعد ١/ ١٠٨ ، المرادي ١/ ٧٠ الدماميني ١/ ٥١ ، والسلسيلي ١/ ١٩٨ ، والشاهد : ما وضحه الشارح .

(٣) من « يزيدونَهم » .

(٤) سورة العنكبوت آية : ٢٧ .

إبراهيم لا على إسحقَ ، ولا على يعقوبَ ، لأنَّ المحدَّثَ عَنْهُ من أوَّل القصة إلى آخرها هُوَ إبْراهيمُ]
(وهْوَ) ـ أي المفَسِّرُ للضمير (إمَّا مصرَّحٌ بلَفْظه) ، نحْوُ : ﴿ والقمَرَ قَدَّرْناهُ ﴾ [١] ، (أوْ مستغنىً
عنهُ بحضور مدْلُوله حِسّاً) ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ [٢] ، فاسْتغنى بحُضُور
مَدْلُول ما يعودُ عليه الضمير في « قال » و « هي » عن ذكْرِ لفْظه ، هكذا مَثَّلَ المُصنِّفُ [٣] واعْترضَ :
بأنَّ ضميرَ « قَالَ » يعودُ على يوسفَ ، وضَميرَ « هـي » يعـودُ إلى أهْلكَ ، (أوْ علْماً) ، [كقوله
تعالى : ﴿ إنَّا أنْزَلْنَاهُ في ليلةِ القدرِ ﴾ [٤] ، أي : القرآنَ ، فالْمُفَسِّرُ مُسْتغنىً عنْ ذكـره بحضور مَدْلُوله
علْماً ، (أوْ بذِكْرِ ما هوَ لَهُ جُزْءٌ) ، كقوله :

[٨٥] أَمَاوِيَّ ما يُغْنِي الثَّـراءُ عـن الفتـى ... إذَا حَشْرَجَتْ يوْماً وضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ [٥]

فالضميرُ في « حَشْرَجَتْ » عائدٌ على النَّفْسِ ، وذكـرُ الفتى مُغْنٍ عن ذكرهـا ، لأنَّهـا جُزْؤُهُ .]
(أوْ كُلٌّ) ، كقوله تعالى : ﴿ والذين يكنزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَهَا في سبيلِ اللّه ﴾ [٦]
فالذَّهبُ والفضَّةُ بعْضُ المكنوزاتِ ، فاستُغْنَى بذكْرِهما عـن ذكْـرِ جميعِ ما يُكْنَزُ ، حَتَّى كأنَّـهُ قيل :
« والذين يكنزونَ أصْنافَ ما يُكنزُ ولا يُنْفقونها » ، (أوْ نظيرٌ) ، نحْوُ : « عِنْدي درْهمٌ ونصْفُهُ » ،/ [٣٥]
أي : ونِصْفُ درِهمٍ آخرَ ، قيل : ومنهُ : ﴿ ومَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ [٧] ، أي : مِنْ

---

(١) سورة يس آية : ٣٩ .
(٢) سورة يوسف آية : ٢٦ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦١ .
(٤) سورة القدر آية : ١ .
(٥) البيت من الطويل ، لحاتم الطائي ديوانه : ٦٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٩٠ ، ٣ / ١١٧ ، الدرر ١ / ٤٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٧ ، المساعد ١ / ١١٠ ، والمرادي ١ / ٧١ ، والدماميني ١ / ٥٢ ، والسلسيلي ١ / ١٩٩ .
والشاهد وضحه الشارح .
(٦) سورة التوبة آية : ٣٤ .
(٧) سورة فاطر آية : ١١ .

عُمُر مُعَمَّرٍ آخرَ ، (أو مصاحبٌ بوجهٍ ما) ، نحوُ : الاستِغْناء بمُستلزمٍ عَنْ مُسْتَلْـزَمٍ ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شيءٌ فَاتِّبَاعٌ بالْمَعْرُفِ وأَداءٌ إليه بإحْسَانٍ ﴾ (١) فـ (عُفِيَ) يسْتلْزِمُ عَافياً ، فَالضميرُ في « إليْه » عَائدٌ عليه (٢) .

[تقدم الضمير على مفسره]

(ويُقدَّمُ (٣) الضميرُ المكمِّلُ مَعْمُولَ فعْلٍ / أوْ شبْهِهِ على مُفَسِّرٍ صريحٍ كثيراً ، إنْ كانَ المعمولُ مُؤخَّرَ الرُّتْبَةِ) ، مثالُ المُكمِّلِ معْمولَ فعْلٍ : « ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، وغُلاَمَهُ ضَرَبَ زيْدٌ ، وضَرَبَ غُلامَ أَخيه زَيْدٌ ، وغَلاَمَ أخيه ضَرَبَ زيْدٌ » . فهذه أربَعُ صُوَرٍ منها ما هو جائزٌ بلا خلاف ، وهو الأولى والثَّالثةُ ، ومنْها ما هوَ جائزٌ على الأصَحِّ (٤)، وهو الثَّانيةُ والرَّابعَةُ ، ومثالُ المُكمِّلِ مَعْمُولِ شبْهِ الفعْلِ ، أَضَاربٌ غُلامَهُ زَيْدٌ ؟ وأضَاربٌ غلامَ أخيه زيْدٌ ؟» ووجْهُ تكميل المعْمُول للفعْلِ وشبْهِهِ ، أنَّ المضَافَ إليْه مُكمِّلٌ للمضَاف ، وَوَجْهُ تأْخير رُتبة المعْمول كونه فَضْلَةً . (وقَليْلاً إنْ كانَ المعمُولُ (مُقَدَّمَهَا) أي : الرُّتبة ، (وشَارَكَهُ صَاحِبُ الضَّميرِ فـي عامِله) ، نحوُ : « ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً » ، ونحوُ : « أضَارِبٌ غُلاَمُها هنْداً » ، فالمعمولُ الذي اتَّصلَ به الضَّميرُ مُقَدَّمُ الرُّتبة ، لأنَّهُ عمدةٌ، والضَّميرُ عائدٌ على مُتأَخِّرٍ لفظاً ورُتبةً وأجازَ المُصنِّف (٥) هذه المسْألةَ تبعاً لابْن جنيٍّ (٦) ، وأجازَهَا (٧) قَبْلَهُما الأَخْفَشُ (٨) مِنَ البصْريين ، وأبو عَبْد الله الطَّوال من الكوفيين ، وخصّ / ٦٦ /

---

(١) سورة البقرة آية : ١٧٨ .

(٢) أي : إلى الثاني الدَّال عليه فمن عُفي » ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٢ .

(٣) في المساعد والتسهيل : « وقد يقدم » ، في متن التسهيل والمساعد : وقد .

(٤) ط : شرح ابن مالك ١ / ١٦٠ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .

(٦) في الخصائص ١ / ٢٩٤ ، الارتشاف ١/ ٤٨٣ . والمساعد ١ / ١١٢ .

(٧) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٧٢ .

(٨) الارتشاف ١/ ٤٨٣ .

بعضهم جوازَهَا بالشِّعْرِ والمشهورُ فيها المنْعُ مُطْلَقاً .

واحْتَرَزَ بقوله : (وَشَارَكهُ صاحبُ الضمير في عامله) عمَّا لا يُشاركُهُ ، فإنَّ المسألةَ تكونُ ممنوعَةً ، نَحْوُ : « ضَرَبَ غُلامَهَا جَارَ هِنْد »[١] فـ« غُلَامُ » مَرْفُوعٌ بـ« ضَرَبَ » و « هِنْدُ » مخفوضٌ بالإضافةِ ، فلمْ يشتركْ مَا اتَّصَلَ بِهِ الضميرُ وماعاد عليه الضميرُ في العاملِ .

(ويَتقدَّمُ أيضاً غيرَ منْويٍّ التأخير إنْ جُرَّ بـ« رُبَّ ») ، كقولهِ :

{ ٨٦ } وَاهٍ رأَبْتُ وشيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِباً أنقَـذْتُ مِـنْ عَطَبِـهِ [٢]

(أوْ رُفِعَ بنِعْمَ) ، كقولِهِ :

{ ٨٧ } نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وكَانَ لِمُرْتَـاعٍ لهَـا وَزَرَا [٣] / / ٦٧ /

(أوْ شِبْهِها) أي : شِبْهِ نِعْمَ ، نحوُ : « بِئْسَ رجُلاً زيدٌ » ، و « ظَرُفَ رجلاً عمروٌ » (أوْ) رُفِعَ (بأَوّلِ المُتَنَازعينِ) كقوله :

{ ٨٨ } جفوني ولم أَجْفُ الأَخلاَّءَ إِنَّني لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَليلـيَّ مُهْمِلِ [٤]

---

(١) يوضح المرادي سبب الامتناع ١/ ٧٢ فيقول : « فصاحبُ الضمير الذي هو « هند » لم يشارك الفاعل الذي هو « غُلامُها » في العامل ؛ لأنَّ هندَ ، مخفوضٌ بالإضافة ، و « غلامها » مرفوعٌ بضرب ؛ فهذا ممتنع » .

(٢) البيت من البسيط ، مجهول القائل ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٢ ، الدرر ١/ ٤٥ ، والمرادي ١/ ٧٢ ، والسلسيلي ١/ ٢٠٢ ، والمساعد ١/ ١١٣ .
والشاهد في قوله : « ربه عطبا » حيث عاد الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه إلاّ أن الأزهري نسبه في التصريح ٢ / ٩٥ لزهير بن أبي سلمى، انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٤ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٦٣ ، المساعد ١/ ١١٤ ، والمرادي ١/ ٧٢ ، والسلسيلي ١/ ٢٠٢ ، و « الوزرُ : الملجأ » الصحاح ٢/ ٨٤٥ .
والشاهد في قله : « نعم امرأ » على أن الفاعل ضمير مستتر مقدم على مفسره ، ولا ينوي به التأخير .

(٤) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٣ ، والمساعد ١/ ١١٤ ، والدرر ١/ ٤٥ ، والمرادي ١/ ٧٢ ، والدماميني ١/ ٥٤ ، السلسيلي ١/ ٢٠٣ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٨٤ .
والشاهد فيه قوله : « جفوني » ، حيث إن فاعله ضمير يعود على متأخر لفظاً رتبة .

(أوْ أبْدلَ منْهُ المُفسِّرُ ،) نحوُ : ما حكي عن الكسائـي (١) : « اللَّهُمْ صَلِّ عليه الرَّؤُوفِ الرَّحيمِ » ، (أوْ جُعِلَ) المفسِّرُ (خبرَهُ) ، كقوله تعالى : ﴿ إنْ هيَ إلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنيا ﴾ (٢) ، (أو كانَ) الضَّميرُ الذي لا يُنْوى تأخيرُهُ هوَ : (المُسمى ضميرَ الشأن عنْدَ البصْريِّينَ ، وضميرَ المَجهُولِ عند الكوفيِّين) (٣) ، نحوُ : « هُوَ زَيْدٌ قائمٌ » ، فإنْ كانَ مذكراً كهذا المثالِ ، سُمِّيَ ضميرَ الشَّأنِ ، وإن كان مُؤَنَّثاً ، نحو : « هيَ هِنْدٌ قائمةٌ » ، سمِّيَ ضميرَ القصَةِ عند البصريِّينَ ، وسُمِّيَ مجهـولاً عند الكوفيينَ (٣) ، لأنَّهُ لا يُدرىٰ عنْدهم مَنْ يَعُودُ عليْه .

[مفسر ضمير الشأن]

(ولاَ يُفسَّرُ) الضَّميرُ المذكورُ (إلاَّ بجملةٍ خبَريَّةٍ) عند البصريين ، وهي المُحْتَمِلَةُ للصِّدْقِ والكذبِ ، لا طَلَبيَّةٍ ولا إنْشائيَّةٍ (مُصرَّحٍ بجُزْأيْهَا) ، أي : بجُزْأي الجملةِ ، فلو حُذِفَ جزءٌ منها ، امتنَعَتْ المسألةُ عندَ البصريينَ ، (خلافاً للكُوفيينَ في) إجازة (نحو : « ظَنَنْتُهُ قائماً زيدٌ ») ، ووافقَهُمْ أبو الحسَنِ(٤) ، فيجعلُونَ « الهاءَ » ضميرَ الشأنِ ، و « قائماً » مفعولاً لـ « ظَنَنْتُ » ، ويَرْفَعُونَ « زيداً » بـ « قائمٍ » ويفسِّرون بـ « قائمٍ » ومَرْفوعِهِ ضميرَ الشَّأن ، ففسَّروا ضَميرَ الشَّأنِ بمفرد ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعلِ معَ فَاعله مفردٌ ، وتفسيرُ ضميرِ الشأنِ بمُفْـرِدٍ مَمْنوعٌ إذ لم يَثْبُتْ ، وأمَّا هذه المسْألةُ ، فإن سُمِعَ نَظيرُها فَيُخرَّجُ على أنَّ : زيداً : مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ ، و « ظَنَنْتُهُ قائماً » خَبرُهُ ، والهاء : مفعول « ظننْتُ » عائدةٌ على زيد ، وهذا هو السابقُ إلى الفَهْمِ .

وخلافاً للكوفيين أيضاً في إجازة نحوُ ، (« إنَّهُ ضُرِبَ » أوْ) نحو : إنه (« قَامَ ») على حذفِ المُسند إليه من غيْر إرادة ولا إضمار ، ومَنَعَهُمَا البصْريُّون (٥) لما سَبَقَ ، أنَّهُ لا يُخْبَرُ عنْ ضمير الشَّأن إلاَّ بجملة مُصَرَّح بجزْأيْها ، وَعِلَّةُ ذلك : أنَّ الكلام لَمَّا افْتُتِحَ بضمير الشَّأنِ دلَّ ذلك على

---

(١) الارتشاف ١/ ٤٨٥ .
(٢) سورة المؤمنون آية : ٣٧ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨ .
(٤) الارتشاف ١/ ٤٨٦ .
(٥) الارتشاف ١/ ٤٨٧ .

الاعتناءِ بالُمحدَّثِ عَنْهُ ، والحذفُ منَافٍ للاعْتناءِ ، / / ٦٨ /

(وإفْرَادُهُ) ، أي : ضميرِ الشَّأنِ (لاَزمٌ) ؛ لأنَّ مُفَسِّرَهُ مَضْمُونُ الجملةِ ، وهْوَ مَفْرَدٌ، لأنَّهُ نسبةُ الحُكْمِ للمَحكوم عليهِ ، (وكذا تَذْكِيرُهُ) لازمٌ أيضاً ، نحوُ : « إنَّهُ زيدٌ قائمٌ » ولا يجوز «إنَّها زيْدٌ قَائمٌ » والمنْقُولُ عَنْ البَصْرِيِّيْنَ (١) جوازُ ذلك على إرَادَةِ القِصَّةِ (٢) ، وعنْ الكوفيِّين (١) المنْعُ (مَا لمْ يَلِه مُؤنَّثٌ) ، فإنْ وَلِيَهُ مؤنثٌ جازَ ، نحو : « إنَّها هنْدٌ ذاهبَةٌ ، وإنَّها جَارِيتَاكَ ذَاهبَتَانِ ، وَ إنَّها نساؤُكَ ذَاهبَات » (أو مُذكَّرٌ شبِّهَ(٣) به مُؤنث) ، نحوُ : « إنَّها قَمَرٌ جَارِيَتُكَ » (أوْ فعْلٌ بعلامةِ تأنيثٍ)، نحوُ قوْله تعالى : ﴿ فإنَّها لاَ تَعْمَى الأبصارُ ﴾ (٤) ، (فيُرجَّحُ تأنيثه) ، في هـذه الصور (باعتبار القِصَّةِ على تذكيـرهِ باعْتبار الشَّأنِ) ، لأنَّ القِصَّةَ والشَّأنَ بمعنـى واحـدٍ ، وفـي التأنيث مُشاكلةٌ يحْسُنُ بها الكلامُ .

(ويبْرزُ) ضميرُ الشأن (مبتدأ) ، نحوُ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٥) في أظْهَرِ الاحتِمَالَيْنِ (٦) ، (أو اسْم « ما ») كقَوْلِهِ :

[٨٩] وَمَا هُوَ مَنْ يَأسُو الكُلومَ وتُتَّقَى ... بِهِ نَائبَاتُ الدَّهرِ ، كالدائمِ البُخْلِ (٧)

فهـو : اسمُ « ما » ، والجملةُ بعْدهُ فـي موضع نصْبٍ على الخبر ، (ومَنْصوباً فـي بَابَيْ « إنَّ »

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٨٧ .

(٢) يقول الرضي في الكافية ٢ / ٢٨ : « وتأنيثهُ وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياسٌ ؛ لأنّ ذلك باعتبار القصة ؛ لكنه لم يسمع » .

(٣) في المساعد والتسهيل : شبيه به – تحريف .

(٤) سورة الحج آية : ٤٦ . (٥) سورة الإخلاص آية : ١ .

(٦) الاحتمال الثاني أن بعضهم قدر « هو » ضمير المسئول عنه ، ويكون « الله » خبراً أول ، و « أحد » خبراً ثانياً أو بدلا . التصريح ١ / ١٦٣ .

(٧) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، انظر الدرر ١ / ٤٦ ، شرح ابن مالك ١ / ١٦٦ ، والمساعد ١/١١٧، والسلسيلي ١ / ٢٠٥ ، والمرادي ١ / ٧٤ ، وقال الدماميني ١ / ٥٦ : هو أو فـ « هو » اسم « ما » ، والجملة بعده في محل نصب على أنَّها خبرها، وإنما يأتي الاستشهاد بذلك إن ثبت أنَّ قائله ممن يُعمل «ما» إعمال ليس .

و « ظَنَّ »)(١) ، نحوُ : قوله تعالى ﴿ وأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّه يَدْعُوهُ ﴾ (٢) ، ونحو قوله :

[٩٠] عَلِمتُهُ الحقَّ لا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقّاً تَنَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرِ (٣)

(ويَسْتَكِنُّ في بَابَيْ « كَانَ » و « كَادَ ») ، كقَوْلِه :

[٩١] إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالَّذي كُنْتُ أَصْنَعُ (٤)

ونحْوُ قوله :

[٩٢] هي الشِّفَاءُ لدائي لو ظَفِرتُ بهَا وليس منْهـا شفاءُ الداءِ مَبْذُولُ (٥)

[وكقراءةِ حمْزَةَ وحَفْصٍ (٦) : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (٧) ـ باليـاء المُثَنَّاة من تَحْت ـ ففي « كَادَ » ضميرُ الشَّأنِ ، وَ « يَزيغُ قلوبُ » فعل وفاعل خبر « كاد » ، ولا يجـوز رفْعُ « قلوب » بـ « كاد » ويكون « يزيغُ » خَبَرُ كاد ، والنِّيَّةُ بِهِ التأخيرُ ، لأنَّهُ كانَ يجبُ أن يكونَ بالتَّاءِ

---

(١) في الأصل : ظن وإن - والمثبت من ب وسائر الأصول .

(٢) سورة الجن آية : ١٩ . والشاهد في قوله : « وأنه لما قام ، حيث إن ضمير الشأن اسم « أن » في محل نصب .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح ابن مالك ١ / ١٦٦ ، والمساعد ١ / ١١٧ ، والمرادي ١ / ٧٤ ، الدماميني ١ / ٥٦ ، السلسيلي ١ / ٢٠٥ ، والشاهد فيه أن ضمير الفصل في باب علم يبرز .

(٤) البيت من الطويل ، للعجير السَّلُوليّ ، انظر الكتاب ١ / ٧١ ، المفصل ٣ / ١١٦ ، الأمالي الشجرية ٣/ ١١٦ ، والنوادر ٤٤٢ ، وشرح ابن مالك ١ / ١٦٦ ، والمساعد ١ / ١١٧ ، والسلسيلي ١ / ٢٠٥ . والشاهد في قوله : « كان الناس نصفان » على أن في كان ضمير شأن مستكنا .

(٥) البيت من البسيط ، لهشام أخي ذي الرمَّة ، انظر الكتاب ١ / ٧١ ، المفصل ٣ / ١١٦ ، والمغني ١/ ٣١٧، والمساعد ١ / ١١٨ . والشاهد فيه قوله : « وليس منها » على أن في « ليس » ضمير شأن مستكنا .

(٦) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٥١٠ .

(٧) سورة التوبة آية : ١١٧ .

المثناةِ منْ فوق ، إذ لا يجوزُ « القلوبُ يزيغُ » بالياءِ إلاَّ في الشِّعْرِ .

(وبُنِيَ المُضمرُ لِشبَهِهِ بالحَرْفِ وَضْعاً) ، كالتَّاءِ في « ضَرَبْتُ » ، و « نا » في « ضَرَبْنا »[، فهذان ونحوهما مما هو موْضوعٌ على حرفٍ واحدٍ ، أوْ حرفينِ شبيهان[1] للحَرفِ في وضْعِه ، [وحُملَ باقي المُضْمراتِ علَيْهما ؛ / ليجْري البابُ على سَنَنٍ واحدٍ . (وافْتِقَاراً) ؛ لأنَّ المضْمر / ٦٩ / مُفْتَقرٌ إلى ما يفَسِّرُهُ ، ويفيد مَنْ عَادَ عَلَيْهِ بمُشاهدة أوغيرها] ، كما يفْتقرُ الحرفُ ، (وَجُمُوداً) ، وهو : عَدَمُ التَّصرُّفُ في لفظه بوَجـه ما ، حتى بالتصغير والوصف ، فلا يُصغرُ المضمر ولايوصف، ولا يُوصفُ بِهِ ، كما أَنَّ الحرفَ كذلك ، (أوْ) يُبْنى المضْمَرُ (للاسْتِغْنَاء باخْتِلافِ صيَغِه) ، أيْ : المُضمر ، (لاختلافِ المعاني) [فللمُتكلم في الرفْعِ « تاءٌ » مضمومةٌ ، وفي غيره « نَا » ، وللمُخَاطَبِ « تاءٌ » مَفْتُوحَةٌ ، وفي غيرِه « كافٌ » مفْتُوحةٌ في التذكيرِ ، ومكسورةٌ في التأنيث ، فأغْنَى ذلك عَنْ إعرابِ الضميرِ ، لحُصُولِ الامتيازِ بِهِ ، (وأَعْلاهَا) أي المضمرات (اخْتصاصاً ، ما للمُتَكَلِّم ، وأدْناها ما للغَائِبِ) ، فـ « أَنَا » ونَحْوُهُ أخَصُّ منْ « أنْتَ » ونحوه ، و « أنْتَ » ونحْوُهُ أَخَصُّ منْ « هُوَ » ونحوِه ؛ وذلك لقِلَّةِ الاشتراكِ ، (ويغلبُ الأخصُّ في الاجتماعِ) ، فتقولُ : « أنَا ، وأَنْتَ فَعَلْنَا » ، ولا تقولُ : « فَعَلْتُمَا » و أنْتَ وَهُوَ فعلْتما ، ولا تَقُولُ : فَعَلاَ .]

* * *

(١) في ب : شبيه .

« فَصْــــلٌ »

[ضمير الفصل والعماد]

(منْ المضْمراتِ المُسمَّى عندَ البصْريِّينَ فَصْلاً [١]) سَمَّوْهُ بذلك ، قيل : لأنَّه فَصَلَ بين المبتدأ والخَبَر ، نحوُ : « زَيْدٌ هُوَ القَائمُ » ، وقيلَ : لأنَّهُ فُصلَ به بينِ الخَبَرِ والتَّابع ، فالإتيانُ به يوضحُ كونَ الثَّاني خبَراً لا تابعاً لِمَا قَبْلهُ ، (وعنْد الكُوفيينَ عِماداً [٢]) ، سَمَّوْهُ بذلك ؛ لأنَّهُ يُعْتَمَدُ عليْهِ في الفائدةِ ، إذْ يَتَبَيَّنُ بهِ أنَّ الثاني ليس بتابعٍ للأوَّلِ ، وإنَّما هوُ خبرٌ ، وبعْضُ الكُوفيِّينَ يُسَمِّيه دعَامةً [٣] ؛ لأنَّهُ يُدْعَمُ بِهِ الكَلَامُ أي : يُقوَّىٰ ويُؤَكَّدُ ، (ويَقعُ) الفصلُ (بلفظ المرْفوعِ المُنْفصلِ) ، نحوُ : « زَيْدٌ هُوَ القَائمُ » ، ومذهب أكثرِ النحويين ـ وصححه ابنُ عُصْفورٍ ـ ، أنَّهُ حرْفٌ [٤] ؛ وصارَ هنَا حرْفاً ، كَمَا أنَّ الكَافَ في « أكرَمَكَ » يَصيْرُ حَرْفاً معَ ذلك وأَخواتِه .

/ ٧٠ / وذهبَ الخليلُ ، وغيرُهُ – ونُقِلَ عنْ البصريِّين – إلى « أنَّهُ اسمٌ مُضْمَرٌ [٥] »/ لدلالَته على مُسمَّىٰ » وهُوَ اختيارُ المُصنف [٦] ، لِعَدِّهِ إيَّاهُ من المُضمرات (مُطابقاً لمعْرفَةٍ قبْلُ) في إفْرادِها ، وتثْنيتها ، وجَمْعِها ، وتذكيرِها ، وتأنيثِها ، فتقولُ : « زَيْدٌ هُوَ القَائمُ » ، و « الزَّيدانِ هُما القَائمَانِ » ، و « الزَّيْدُونَ هُمْ القَائمونَ » ، وهِنْدٌ هي القَائمةُ » ، و « الهِنْدانِ هُما القَائمتَانِ » ، و « الهِنْداتُ هُنَّ القَائماتُ » ، (باقي الابتداءِ ، أوْ مَنْسُوخه) صِفَتَانِ « لمعرفة » ، مثالُ باقي الابتداء ما تقدَّم من « زيْدٌ هوَ القائمُ » ... إلى آخره ، ومثالُ مَنْسُوخِهِ : « ظَنَنْتُ زيْداً هُوَ القائمَ » ، و « كانَ زيْدٌ هوَ القائمَ » ،

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٧ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٧٠٦ مسألة « ١٠٠ »

(٣) المغني ٢ / ٥٤٩ .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ٦٥ .

(٥) الارتشاف ١ / ٤٨٩ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٦ ، والكتاب ٢ / ٣٩٧

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٥ .

و « إنَّ زيداً هُوَ القَائمُ » ... إلى آخر الأمثلة السابقة .

وخرج بقوله : (قَبْلُ) ، ما أجازَهُ الفرَّاءُ ، مِنْ وقوعِ الفَصْلِ أوّلَ الكلامِ ، نحوُ قوله تعالى : ﴿ ومَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ أنْ يُعَمَّرَ ﴾ (١) فقالَ : « لمْ يُوضَعِ العِمَادُ لأنْ يَدْخُلَ بيْنَ المبتدأ والخبرِ ، إنَّما وُضعَ في كُلِّ مَوْضع يُبدأ فيه بالاسم قَبْلَ الفعْلَ » (٢) ، ولا حُجَّة له ، لإمكانِ حَمْلها على أن يكون « هو » للشَّأنَ ، ويَلزمُهُ أن يقول بجوازِ تقديم خبر «ما» وهو «بمزحزحه»- على اسْمِهَا - وَهُو «أنْ يُعَمَّر - ، لأنَّ هو فَصْلٌ على مُدَّعاهُ ، ولا مَحَلَّ لهُ عنده (٣) لِعَدَمِ تقدّم شيْءٍ عليه.

(ذي خبَرٍ) . نعْتٌ ثالثٌ لمعْرفـةٍ (بَعْدُ) بالبناءِ علـى الضَّمِ ، والأصْلُ بعْدهُ ، أي : بعْدَ المعرفةِ (مَعْرِفَةٍ) - بالجرِّ - نَعْتٌ لخبرِ (أوْ كمعْرِفة) معْطوفٌ على معرفة ، مثالُ الخبرِ المعْرفة : « زيدٌ هُوَ القائمُ » ، ومثالُ الخَبَرِ الذي يُشبهُ المعرفةَ ، نحْوُ : « زَيْدٌ هُوَ مثْلُكَ أو خَيْرٌ منْكَ » ، منْ كل اسْم نكرةٍ (لا يقبلُ دخولَ أَلْ عليْه) ، كما أنَّ المعْرفةَ كذلك ، فإنْ كانت النكرةُ تقبلُ « أَلْ » امتنعت المسْألةُ فـلا يجـوزُ « كانَ زيْدٌ هو مُنْطَلقاً » ، نصَّ على ذلك سيبويه (٤) .

(وأجاز بعْضُهم وقُوعَهُ بيْنَ نكرتينِ كمَعرفَتَينِ) ، في امْتناعِ دخولِ « أل » عليهما ، فتقولُ : « مَا أظُنُّ أحداً هُوَ خيراً منْكَ » حكَاه سيبويه عَنْ أهْلِ المدينة ، قالَ : « وزعَمَ يونُسُ أَنَّ أبا عمرو جَعَلَهُ لحناً » (٥) ./   / ٧١ /

---

(١) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٢) يقول أبو حيان في البحر المحيط ١ / ٣١٦ : « وذلك أنَّ العماد في مذهب بعض الكوفيين يجوز أن يتقدّم مع الخبر على المبتدأ . . . . . . فتقدير الكلام عندهم : وما تعميره هو بمزحزحه » ثم قدم الخبر مع العماد فجاءَ : ومَا هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر ، أي : تعميرُهُ ، ولايجوز ذلك عند البصريين ؛ لأن شرط الفصل عندهم أن يكون متوسطاً » .

(٣) ليست في ب .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٩٢ : « لو قلت : كان زيدٌ هو منطلقاً ، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ماضارعها من النكرة مما لايدخله الألفُ واللاَّمُ » وهي : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك .

(٥) الكتاب ٢/٣٩٧

(وَرُبَّمَا وقَعَ) الفصلُ (بَيْنَ حالٍ وصَاحِبِها ،) فمن ذلك ما حكاهُ الأخْفشُ أنَّ بعضَ العربِ يقولُ : « ضربْتُ زيْداً هُوَ ضَاحكاً » (١) ، وعلى هذه اللغة قَرأ بعضُهُمْ : ﴿ هَؤلاء بناتي هُنَّ أطهر لكم ﴾ (٢) بالنَّصْبِ ، وبهَا قرأ عيسى بن عُمَر (٣) ، وهذا مُنْكَرٌ عند أبي عمرو (٤) ، والخليلِ وسيبويه (٥) ، وإذا ثبت ما حكاهُ الأخفشُ فلا وجْهَ لإنكاره ، لكنَّهُ قليلٌ ، كما قالَ المُصنِّفُ . وخَرَّجَ المصنفُ النَّصْبَ على أنْ يكونَ « هُنَّ » مبتدأ ، و « لَكُمْ » خَبرهُ ، و « أطْهَرَ » حالٌ تقدَّمَتْ على عاملِها الظَّرفِ الواقعِ خبراً لـ « هُنَّ » (٦) ، وتوسَّطُ الحال بين المخبَرِ عنْهُ ، والمخْبَرِ به هو قوْلُ الأخفشِ .

(وربُّما وقَعَ) الفصْلُ (بلفظ الغيبة بَعْدَ حَاضرٍ قائمٍ مقامَ مُضافٍ) ، كقوله :

[٩٣] وكائنْ بالأبَاطحِ منْ صَديقٍ   يَرَاني إنْ أُصبْتُ هُوَ المُصَابَا (٧)

فالياءُ : مفعول « يراني » الأوّلُ ، والمُصابُ : المفعول الثاني ، و « هو » فصْلٌ ، وحَقّهُ المطابقةُ لِمَا قَبْلَهُ ، ولم يُطَابقْ هنا ، لأنَّه غائبٌ ، والياءُ لحاضرٍ ، وهو المُتكلِّم ، فَخُرِّجَ على حذفِ مضافٍ تقديرُه يرىٰ مصابي هو المصابَ وحينئذٍ يكونُ مُطابقاً ثُمَّ حُذفَ المضافُ ، وأُقيمَ المُضَافُ إليه مُقامَهُ ، فصار يراني .

(ولا يتقدَّمُ) الفصلُ (معَ الخَبَرِ المتقدِّم (٨)) فلا تقولُ : « هُوَ القائمُ زيْدٌ » وَلاَ « هو القَائمَ

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٥٦   (٢) سورة هود آية : ٧٨ .
(٣) وهي أيضاً قراءة محمد بن مروان ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن أبي اسحاق . انظر المحتسب ١/ ٣٢٥ ، ومختصر شواذ ابن خالويه ص ٦٥ .
(٤) في الكتاب ٢ / ٣٩٦ جاء قول أبي عمرو : « احتبى - يعني تربّعَ - ابنُ مروان في ذه في اللحن » .
(٥) مختصر شواذ ابن خالويه ص ٦٥ .
(٦) الكتاب ٢ / ٣٩٧ .
(٧) البيت من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٤٤ ، الخزانة ٥ / ٣٩٧ ، الأمالي ١ / ١٦٠ ، ابن يعيش ٣/ ١١٠ ، وابن مالك ١ / ١٦٨ ، والمساعد ١ / ١٢٢ ، والسلسيلي ١ / ٢٠٨ . والمغني ٢ / ٥٤٨ ، والشاهد فيه : كما وضحه الشارح .
(٨) في متن التسهيل في شرح ابن مالك (المقدَّم) ١ / ١٦٨ .

كانَ زيدٌ ، ولا « هُوَ القائمَ ظَنَنْتُ زيداً »] (خِلافاً للكسائي) (١) ، على ما حكاهُ الفرَّاءُ (١) وغيرُهُ عنه ، وحكى هشامٌ عَنْهُ المنعَ وهْوَ قوْلُ الجمهورِ (٢) .

(ولا مَوْضِعَ له) ، أيْ : للفصْلِ (مِنَ الإعْرابِ على الأَصَحِّ) عند البصريِّينَ ، ومِنْهُمْ الخليلُ (٣) ، وحُجَّتُهُمْ : أَنَّهُ لوْ كانَ لَهُ مَوْضعٌ لَطَابَقَ في الإعْرابِ ما قبلهُ ، أوْ ما بعْدَهُ فكانَ يُقالُ : «ظَنَنْتُ زيداً إيَّاهُ القائمَ » ولمْ يطابقْ ، فتعيَّنَ ألاَّ مَوضِعَ لهُ مِنَ الإعراب وذَهَبَ الكسائيُّ (٤) : إلى أنَّ مَوضِعَهُ موضعِ ما بعدهُ ؛ ففِي « زيْدٌ هو القائمُ » هو : في موضع رفْعٍ ، وفي « كانَ زيدٌ هو القائمِ » هوَ : في موضعِ نصْبٍ ، وذهب الفرَّاءُ (٥) إلى أن موضعه كموضع ما قبْلَهُ ، ففِي « زيْدٌ هو القائمُ » هو : في موضع رفعٍ ، وفي « ظَنَنْتُ زيداً هو القائمَ » هو : في موضع نصبٍ ./ / ٧٢ /

[تعين الفصلية]

ولا تتعيَّنُ الفَصْلِيَّةُ مُطلقاً ، (وإنَّما تتعيَّنُ الفصليَّةُ إذا وَلِيَهُ) ، أي : وَلِيَ الفصلَ اسمٌ (منصوبٌ ، وقُرِنَ) الفصْلُ (باللاَّمِ ،) نحوُ : «كانَ زيدٌ لهُوَ القائمَ » ، فتعيَّن هنا كونُ « هُوَ » فصْلا ، إذْ لا يمكنُ جعْلُهُ مبتدأ ، لنصبِ ما بعْدَهُ ، ولا بَدَلاً ، لدخولِ اللامِ عليه ، بخلاف ما إذا وليهُ مرفوعٌ وقُرِنَ باللام ، نحْوُ : « إنَّ زيداً لهُوَ القائمُ » أوْ لمْ يُقْرَنْ ، نحْوُ : « زيْدٌ هُوَ القَائِمُ » فيجوزُ أنْ يكونَ « هو » مبتدأً وأن يكونَ فَصْلاً ، أوْ وَلِيَهُ منصوبٌ أو وليَ غيرَ منْصوبٍ ولم يُقْرَنْ باللامِ ، نحو : « كَانَ زيْدٌ هُوَ القَائِمَ » فيجوز في « هو » أنْ يكونَ بدلاً مما قبْلَهُ ، وأنْ يكونَ فصْلاً ، (أَوْ وَلِيَ)

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٦ ، والارتشاف ١ / ٤٩٤ . وانشر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢ .

(٢) المساعد ١ / ١٢٢ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٦ ، ٢٧ .

(٤) انظر المغني ٢ / ٥٥٠ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٢٨ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٥٥٠ : « قال الفراء: بحسب ماقبله » ونسب إليه أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٩٤ أنَّ موضعه موضع الخبر .

الفَصْلُ اسْماً (ظَاهِراً) منصوباً ، نحوُ : « ظَنَنْتُ زيداً هُوَ القائمَ » ، فإنَّهُ يتعيَّنُ في « هو » أنْ يكونَ فصْلاً أيضاً ، لامتناعِ الابتدائية لنَصْبِ ما بَعْدَهُ ، والبدليَّة لنصبِ ما قبْلَهُ ، بخلافِ ما إذا كانَ الظَّاهِرُ مرفوعاً ، نحوُ : « كَانَ زيْدٌ هُوَ القَائمُ » فلا يتعيَّنُ « هو » للفصليَّة ، بل يجوزُ فيه البَدَليةُ ، كما سبقْ ، (وَهُوَ) أي : الفَصْلُ (مُبْتَدأٌ مُخبرٌ عَنْهُ بما بَعْدَهُ عِنْدَ كثيرٍ منَ العَربِ) [١] . قال سيبويه : « بَلَغَنا أنَّ رؤْبة كانَ يقولُ : « أظنُّ زَيْداً هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ » [٢] ، بِرَفْعِ « خَيْرٌ » .

وحكى الجرمي ، « أنَّ الرفْعَ لُغةُ تميمٍ » [٣] ، وحكِي عن أبي زيْدٍ أنَّهُ سَمِعَهُمْ يقْرَءونَ [٤] : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ وأَعْظَمَ أَجْراً ﴾ [٥] ، برفعِ « خيْرٌ » و « أعْظَمَ » ، وقال شاعرُهُمْ :

[٩٤] تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وكُنْتَ عَلَيْهَا بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ [٦]

برفعِ : « أَقْدَرُ » ، وفائدة الفصلِ التَّوكيدُ عند الجمهور ، وقالَ السُّهَيليُّ « الاختصاصُ » [٧] .

* * *

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٣٩٢ : « وقد جعلَ ناسٌ كثير من العرب « هُوَ » وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه » .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٢ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٩٥ .

(٤) مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٦٤ .

في البحر المحيط ٨ / ٣٦٧ : « قرأ أبو السمال ، وابن السميفع « هو خيرٌ » وأعظمُ ، برفعها على الابتداء ، أو الخبر ، قال أبو زيد : هو لغة بني تميم ، يرفعون مابعد الفاصلة يقولون : كان زيدٌ هو العاقلُ بالرفع » .

(٥) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٦) البيت من الطويل لقيس بن ذريح ، انظر الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، ابن يعيش ٣ / ١١٢ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٦٩ ، والمرادي ١ / ٦٨ . والسلسيلي ١ / ٢٠٩ .

والشاهد فيه : قوله « أنت أقدر » حيث جاء بضمير الفصل مبتدأ ومابعده خبره .

(٧) الارتشاف ١ / ٤٩٥ .

(٨) « بابُ الاسْمِ العَلَمِ »

[تعريف العلم]

(وهُوَ ،) أي : العَلَمُ : (المخصُوصُ) جنس شاملٌ لسائر المعارف ، ويَخرُجُ عنْهُ النَّكِرَاتُ ، نحْوُ : رَجُلٍ ، فإنَّهُ شائعٌ غيْرُ مخصوصٍ ، (مُطلقاً) فصْلٌ مُخْرِجٌ المضمر كـ « أنا » ، فإنه مخصوصٌ باعْتبار كونهِ لا يتناولُ غيرَ الناطقِ به ، وغيرُ مخصوصٍ باعتبارِ صَلاحيتِهِ لكُلِّ متكَلِّمٍ به ، ومخرجٌ أيضاً اسمَ / الإشارة ، نحوُ : « ذَا » ، فإنَّهُ مخصوصٌ باعتبارِ من أشَرْتَ إليه في الحالِ ، / ٧٣ / وغيرُ مخُصوصٍ باعْتبارِ صَلاحيتِهِ لكُلِّ مُشارٍ إليْهِ مُفردٍ مُذكرٍ .

(غَلَبَةً) وهي : تخْصيصُ أحدِ المُشتركينَ أو المُشتركاتِ بشائعٍ على سبيلِ الاتّفاقِ ، كتَخْصِيصِ « عَبْدَ اللَّهِ » بـ « ابنِ عمرَ » ، وتخصيص « الكَعْبَة » بـ « البيتِ » .

(أو تعليقاً) ، وهُوَ : تَخْصيصُ الشيءِ بالاسْمِ قصْداً لتعيينه كـ « زيدٍ » و « مكة » } ، وذكْرُ الغَلَبَةِ والتَّعْليقِ حَشْوٌ في الحدِّ أتى بهما لبيـانِ صِنْفَيِ العَلَمِ ، لا للاحترازِ عـن شيءٍ ، (لمُسَمَّى) [١] - مُتعلقٌ بالمخصوصِ - (غيْرِ مُقَدَّرِ الشِّيَاعِ) . فصْلٌ آخر ، أَخْرَجَ به ، نحوَ : شَمْسٍ وقَمَرٍ ، فإنهما مخْصوصان بالفعلِ شائعانِ بالقوَّةِ تقْديراً [٢] .

(أوْ الشائعُ) قسيمُ المخصوص (الجاري مجْراهُ ،) أي : مجْرَىٰ المخصُوصِ في اللفظِ ، فإنَّه يمتنعُ من « الْ » والإضافة ، ومن الصَّرفِ ، إنْ كان ذا سبب آخرَ ، ويُبْتدأُ به ، ويأتي الحالُ منه ، والمُرادُ بهذا عَلَمُ الجنْسِ ، كـ « أُسَامَةَ » ، للأسدِ ، و « بَرَّةَ » للمَبَرَّةِ ، ونحوهما ، فإنها أعلامٌ في اللَّفظِ ، نكراتٌ في المعْنَىٰ لشياعها .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ١/ ١٧٠ : « بمسمًّى » .

(٢) يقول يس في حاشيته على التصويح ١/ ١١٣ : « قال السنباطي : أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع ... » .

[المنقول والمرتجل]

(ومَا استُعْمِلَ) منَ العَلَمِ (قبلَ العلميَّةِ لغيْرِهَا منقُولٌ منْهُ) ، أي : مِنْ ذلك الغَيْرِ ، كـ«حارِث» فإنَّهُ منقولٌ منْ وصفٍ ، و « فَضْلٍ » فإنَّهُ منْقُولٌ منْ مصْدرٍ ، و « يَزيْدَ » فإنَّهُ منقولٌ من فِعْلٍ ، و « أسَدٍ » فإنَّهُ منقُولٌ من اسمِ عيْن ، وما أشْبَهَ ذلك ، (ومَا سِواهُ) ، أي : مَا سوىٰ المُستعملِ قبْلَ العَلَميَّةِ لغيْرِهَا ، (مُرْتَجَلٌ ،) كـ « سُعادَ » و « أُدَدَ » ، وتقسيمُ الأكثرينَ العَلَمَ إلى : مَنْقولٍ ومُرتجلٍ جَرْيٌ على الغالبِ ، وإلا فالذي عَلَمِيته بالغلبةِ ، لا منقولٌ ولا مرْتجلٌ .

[المقيس والشاذ]

(وهو) : أي العَلَمُ (إمَّا مَقيسٌ) وهو : ما سلكَ به سبيلُ نظيره منَ النكراتِ [1] ، (وإمَّا شاذٌّ) ، وهو : مَا عدلَ به عن سبيل نظيره من النكرات ، وشُذوذُهُ إمَّا ، (بفَكِّ ما يُدغمُ) ، نحوُ : « مَحْبَبٍ » [2] فإنَّهُ مَفْعَلٌ من الحُبِّ ، وقياسُهُ : مَحَبٌّ ، بالإدغامِ ، لأنَّ حكمَ مَفْعَلٍ مما لامُهُ وعينُهُ صحيحانِ الإدغامُ ، نحو : مَكَرٌّ ومَفَرٌّ .

(أوْ فتْحِ ما يكسر) ، نحوُ : « موْهَبٍ » [3] و « مَوْظَبٍ » و« مَوْأَلَةَ » ، من : وهبَ ، ووظَبَ ، ووَأَلَ ، والقياسُ فيهنَّ كسْرُ العين ، لأنَّ ذلك حُكْمُ « مَفْعِلٍ » ممَّا فاؤه واوٌ وعينُهُ / صحيحةٌ ، نحوُ : « مَوْعِدٍ ، ومَوْعِدةٍ » . / ٧٤ /

(أو كسر ما يُفتح) ، نحو : « معْدي » من قولهم : « معْدي كربٍ » ، والقياسُ [4] : فتحُ

---

(١) ابن يعيش ١/ ٣٢ .

(٢) يقول ابن يعيش ١/ ٣٣ : « ليس في كلام العرب تركيب م ح ب ، فلذلك كان من الشاذّ » .

(٣) « موهب » اسم جل ، و « موظب » اسم مكان . السابق .

(٤) عند من قال أصلُه مَعْدَىٰ كمغزىٰ ، ومرمىٰ ، لا معْدِي » شرح الرضي للكافية ٢/ ١٣٩ .

الدَّال « كمَرمـىً ومَسْعًىٰ » .

(أو تصحيحِ ما يُعَلُّ) نحو : « مَدْيَنَ » ، فإنَّ قياسَهُ الإعلالُ بنقل الفتحةِ من حرفِ العلة إلى الساكن الصَّحيحِ قبْلها ، ثم قَلْبُ الياءِ ألفاً ، لتحركها في الأصلِ وانفتاح ما قبلها في اللفظِ ، فكانَ يُقالُ : مَدانَ ، كمقام .

(أو إعلال ما يُصحَّحُ) نحو : « دَارَانَ ، ومَاهَانَ » وقياسُهما التصحيحُ ، فيقالُ : دَوَرانُ ، وموهانُ ، كالجَوَلانِ ، والطَّوَفَانِ .

[المفرد والمركب]

(ومَا عَرِيَ منْ إضافةٍ) نحو : عبْدِ اللَّهِ ، (وَ) منْ (إسنادٍ) نحوُ : برقَ نحْرُهُ ، (وَ) منْ (مزْجٍ) ، نحوُ : بعْلبك فهو (مفردٌ) ، مُذَكَّرٌ كـ « زَيْدٍ » ، أو مؤنث كـ « زينبَ » ، (وما لم يَعرَ) منْ إضافةٍ ولا إسنادٍ ولا مزْجٍ فهو (مركَّبٌ) تركيب إضافة « كعبدِ اللَّهِ » وضابطهُ : كلُّ اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوين مما قبْلَهُ .

أوْ تركيبَ إسْنادٍ : وهُوَ كلُّ كلمَتَين أُسندَتْ إحداهما إلى الأُخرىٰ ، نحوُ : « برقَ نحْرُهُ » .

أوْ تركيبَ مزْجٍ : وهو كُلُّ كلمتين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ تاءِ التأنيث مما قبْلَهَا ، نحوُ : « بَعْلَبَك » .

قال المرادي : « وأوردَ على المصنفِ أنواعٌ من المركَّبِ وقد عَرِيت مما ذكر ، وذلك ما تركَّب منْ حرفين نحوُ : « إنَّما » أو حرف واسم نحو : « يا زيدُ » أوْ حرفٍ وفعْلٍ نحوُ : « قد قامَ » إذا سُمِّيَ بها ، وهذه الأنواعُ الثلاثةُ تُحكىٰ ولا تُعْرَبُ » [1] انتهى .

---

(١) المرادي ١/ ٨٠ .

(وذُو الإضافة كُنْيَةٌ) ، نحوُ : « أبي بَكْرٍ » و « أُمِّ سَلَمَةَ » (وغير كنية) ، نحوُ : « عبْد اللَّه ، وأمة الرَّحمٰنِ » ، وحكمُ ذي الإضافة ، أن يجريَ الأولُ من المتضايفين على حسب العَوامل ويُخفضَ الثاني بالإضافة .

(وذو المزجِ إنْ خُتمَ بغير ويهِ) ، «كـ « بَعْلَبَكَ »[١] (أعْرب غَيْرَ منصرفٍ) للعلميَّةِ والتركيبِ ، فَيُرفَعُ بالضمَّة ، ويخفضُ وينصبُ بالفتحة ، (وقد يضافُ) صدرُهُ إلى عجزه ، فيُعْرَبُ إعرابَ المتضايفين ، نحو : « هذا بَعْلُبَكٍّ ، ورأيتُ بعلَبَكٍّ ، وَمَرَرْتُ / بِبَعْلَبَكٍّ » فيعربُ « بَعْلُ » بحسب العوامل ، ويجر « بَكٌّ » بالإضافةِ في الأحوالِ الثلاثةِ ، وكذا القَوْلُ في « مَعْدي كَرِبٍ » . / ٧٥ /
إلاَّ أنَّ «معْدِي » يُقدَّرُ فيه الإعرابُ بكماله ، ولا تظهرُ فيه الفتحةُ[١] حالةَ نصبه إجراء للباب على سَنَنٍ واحدٍ ، قال ابنُ عقيل : « وهذا من المنقُوص الذي يُسْلكُ به مسلَكَ المقصُورِ » [٢] ، وزادَ المُراديُّ « وقد يمتنعُ « كَرِبٌ » من الصَّرفِ حالةَ الإضافة فيُفتحُ » [٣] .

(وإنْ خُتمَ) العلمُ المركَّبُ تركيبَ المزجِ (بويْه كُسرَ) آخرُهُ ، وهو الهاءُ منْ « ويهِ » في الأحوالِ الثلاثة ، تقول : « هذا سيبويهِ ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه » ، بالبناء على الكسْرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين ، وهذه هي اللُّغةُ الفصحىٰ ، ولم يذكرْ سيبويه [٤] غيرَها .

(وقد يُعربُ) العلمُ المختوم بـ« ويه » (غيْرَ منصرفٍ) ، فتقولُ : « هذا سيبويهُ » بالرفع بلا تنوين ـ و « رأيتُ سيبويْهَ ، ومررتُ بسيبويْهَ » ـ بالفتح بلا تنوين ـ أجازه الجرمي [٥] .

---

(١) في الأصل كبعلَك سهو ، وفي ب : ولا يظهر فيه الفتح .
(٢) المساعد ١/ ١٢٧ . ولفظه : « فيكون المنقوص هنا كالمقصور » .
(٣) المرادي ١/ ٨٠ .
(٤) الكتاب ٣/ ٣٠٢ .
(٥) الارتشاف ١/ ٤٩٧ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٧٣ : « وإن كان عجزه « ويه » بني على الكسر ... وبعض العرب يعربُه ويمنعه من الصرف » .

(وربَّما أُضيف صدرُ ذي الإسنادِ إلى عَجزِه إن كانَ) العجزُ اسْماً (ظاهراً) ، نحوُ : «جَاءَني بَرَقُ نَحْرِه ، ورأيتُ برَقَ نحرِه ، ومررتُ بِبرَقِ نَحْرِه » فيعربُ « بَرقُ » بوجوهِ الإعرابِ الثلاثة ، ويجرُّ « نَحرُهُ » بالإضافةِ ، واحترز بقوله : « إن كانَ ظاهراً) منْ ، نحوِ : « قُمْتُ وبرقْتُ » مسمىً بهما ، فإنه لا يجوزُ فيه إلا الحكايةُ ، وأجاز بعضهم إعرابَهُ ، فتقول : « هذا قُمْتٌ ، ورأيتُ قمتاً ، ومررتُ بِقُمْتٍ » قاله المرادي (١) .

[اللقب]

(ومن العَلَمِ اللَّقبُ) ، وهو : ما أَشْعَرَ برفْعَةِ المسمىٰ كـ « زينِ العابدينَ » ، أو ضعته كـ « بطّة » . (ويتْلو غالباً اسمَ ما لُقِّبَ به) نَحْوُ : « هذا سعيدٌ كُرْزٌ » ، واستظهر بقوله : (غالباً) عَمَّا فيه اللقبُ مقدماً على اسم ما لُقِّبَ به (٢) ، نحوُ قولِه :

{ ٩٥ } / أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي ... أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ (٣) / ٧٦ /

وسقطَ في بعضِ النُّسخِ قوله : « غالباً » ، (بإتْباعٍ ، أوْ قطعٍ مُطْلَقاً) سواءٌ كان الاسْم واللَّقبُ مفردين ، كـ « سعيدِ كُرزٍ » ، أم مضافينِ نحوُ : « عبد الله زينِ العابدينَ » ، أم الأول مفرَداً والثاني مضافاً نحوُ : « زيدٌ زينُ الصالحين » ، أو العكسُ « كعبدِ اللّهِ كُرْزٍ » ، فتقولُ : « هَذَا سعيدٌ كُرْزٌ »، و« رأيتُ سعيداً كرزاً » ، وَ« مررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ » بإتباعِ الثاني للأوَّلِ رفعاً ونصباً وجراً ، على

---

(١) المرادي ١/ ٨١ .

(٢) الكافية ٢/ ١٣٩ .

(٣) البيت من الوافر ، لأوس بن الصامت ، قال العيني ١/ ٣٩١ : « مزيقيا بضم الميم ، وفتح الزاي المعجمة ، وسكون الياء آخر الحروف وكسر القاف ، وتخفيف الياء الأخرى ، وهو لقب عمرو ، وكان من ملوك اليمن ، وكان يلبس حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما غيره ، فلُقب بذلك » .
والشاهد فيه : قوله « مُزيقيا عمرو » حيث قدم اللقب على العلم ، وهو قليل .
انظر الأشموني ١/ ١٣٨ ، والتصريح ١/ ١٢١ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٩٨ . السلسيلي ١ / ٢١٤ .

البدليَّة ، أو عطف البيانِ ، ويجوزُ القطعُ إلى الرفع بإضمارِ مبتدأ ، أي : هو كرزٌ ، وإلى النصب على إضمارِ فعلٍ نحوُ : أعني كرزاً ، وكـذا الباقي ، (وبإضافة أيضاً إنْ كانَا) أي ـ الاسمُ واللَّقبُ ـ (مُفردينِ) ، نحوُ : « سعيد كُرزٍ » ، فيجوز في اللقب في هذا ونحوه مع الإتباع والقَطعِ وجهٌ ثالثٌ ، وهو إضَافةُ الاسم إلى اللَّقب ، فتقول : « هذا سعيدُ كرزٍ ، ورأيتُ سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ » بإضافة « سعيد » إلى « كُرْز » ، ولا يجيزُ جمهورُ البصريين غيْرَهُ ، وهو الذي اقتصر عليه سيبويه (١) .

وأجاز الكوفيُّون (٢) ، وبعضُ البصريينَ فيه الإتباعَ والقطعَ مطلقاً ، والإضافةَ بشرط : ألاَّ يكـونَ فـي أوَّلهما « ال » ، فـإنْ كان تعيَّنَ الإتباعُ ، نحْوُ : « هـذا الحارثُ كُرْزٌ » . قـال ابن عقيل : « وهي واردةٌ على المصنِّف » (٣) .

[العلم ذو الغلبة]

(ويَلزَمُ ذا الغلبةِ) من الأعلامِ التي اشتهرُ بها بعضُ ما له معناهُ اشتهاراً تامّاً ، « كابن عُمَرَ » و « النَّابغة »حال كونه (باقياً على حالهِ) من العلميّة بالغَلَبَة ، واحترز بذلك من أن يقدَّر زوالُ اختصاص المضاف إليه « ابنُ » : فَيتغيرَ حالُ المضاف إليه ، نحوُ : « مَا مِن ابنِ عُمَرَ كابْنِ الفاروق» ، أو يقدر زوالُ اختصاصِ ما فيه « ال » فيجرَّد ، ويضافَ ليَتَخصَّصَ كقولهم « أعشى قيسٍ » ، وكذلك أيضا إذا تغيَّرَ حالُه بالنّداء ، فيُعَرَّىٰ من / « ال » ، نحوُ : / ٧٧ /

{ ٩٦ } يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقرعُ (٤) ... ...

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٤ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢/ ١٣٩ ، الارتشاف ١/ ٤٩٨ .

(٣) المساعد ١/ ١٢٩ .

(٤) رجز ، نسبه سيبويه ٣/ ٦٧ لجرير بن عبد الله البَجَلي ، وانظر الخزانة ٨/ ٢٠ و ٩/ ٤٧ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٨ وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٥ ، والمقرب ١/ ٢٧٥ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٧٦ . والمساعد ١/ ١٢٩ ==

(مَا عُرِف به قَبْلُ) « ما » فاعلُ « يلزمُ » ، والذي عرف بِه الاسمُ قبل الغلبةِ هو الإضافةُ «كابنِ عُمَرَ » ، و« ال » كـ « النَّابغة » ، (دائما إنْ كانَ مضافاً) « كابن عُمَرَ » ، فلا يُجرَّدُ من الإضافةِ بحـال ، (وغالباً إن كان ذا أداة) « كالصَّعِقِ » [١] ، فثبوت « ال » في الصَّعِقِ ونحوه غالبٌ لا لازمٌ[٢] ، خلافا للجزُولي [٣] ، حكى ابن الأعرابيّ : « أنهم يقولون : هذا العَيُّوقُ طالعاً، وهذا عيوق طالعاً ، والمعنى مع التجريد والاقتران واحدٌ[٤] ، (ومِثْلُهُ) - أي مثلُ الذي فيه « ال » من العلمِ بالغلبةِ في تَجَرُّدِ « ال » حيثُ تُجرَّد من العلم بالغلبة ، كالنَّداءِ ، وتقدير زوالِ الاختصاصِ- (ما قارنت الأداةُ نقْلَهُ) [٥] « كالنَّضْرِ »[٥] ، (أوْ ارتجاله) « كالسموءَلِ ، واليسَعِ » ، (وفي المنقولِ من مُجَرَّدٍ) من « ال » (صالحٍ لها) ، أي : لـ « ال » (مَلْموح به الأصلُ) في الأسماءِ ، وهو التنكيرُ (وجْهانِ) أحدهما : أن يُلْمَحَ الأصلُ فتدخل « ال » ، والثاني : ألاَّ يُلمح[٦] الأصلُ فيستديمَ التجريدُ .

وأكثرُ دخولِ « ال » على المنقول من صفة كـ « الحارث » ، ثم المنقول من مصدر كـ«الفضلِ»، ثُمَّ المنقولِ من اسم عينٍ كـ « اللَّيثِ » ، واحترزَ بقوله (صالح لال » من المنقـولِ من فعلٍ نحْوُ : « يزيدُ » ، فإنَّهُ لا يصلحُ لدخول « ال » عليه إلاَّ في الضرورة ، كقوله [٧] :

== والشاهد فيه قوله : « يا أقرع » حيث تجرد من « أل » . وهو الأقرع بن حابس .

(١) رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر ، واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ، كانَ يُطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفانه فشتمها فرمي بصاعقة قتلته . ابن يعيش ١/ ٤٠ .

(٢) شرح الرضي ٢/ ١٣٦ .

(٣) الارتشاف ١/ ٤٩٩ ، والمساعد ١/ ١٣٠ ، والمقدمة الجزولية ٦٤

(٤) يقول سيبويه ٢/ ١٠١ : « فإن أخرجتَ الألف واللام من النجم والصَّعِقِ لم يكن معرفَةً » فهذا ظاهر في أنَّ « ال » عنده لازمة .

(٥) في الأصل القطن قال الرضي في الكافية ١/ ١٣٩ : « وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطرداً ... بل يجوز دخول اللام في أكثرها » .

(٦) في الأصل و ب : لا يلمح ، والمقابلة تقتضي : ألاَّ .

(٧) البيت من الطويل ، لابن ميَّادة الرماح بن يزيد يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، وهو في الخزانة ٢/ ٢٢٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٥٢ ، سر الصناعة ٢/ ٤٥١ ، والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٦ ، والمساعد ١/ ١٣١ . والشاهد فيه : قوله « اليزيد » فدخول « أل » فيه ضرورة .

[٩٧] رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبَاركاً شديداً بأعْبَاءِ الخلافـةِ كاهلُهْ

[تنكير العلم]

(وقد ينكَّرُ العلمُ تحقيقاً) ، نحو : « مَا منْ زيدٍ كزيدِ بن ثَابتٍ » ، (أو تقديراً) ، كقولِ أبي سفيانَ : « لا قريشَ بعد اليومِ » ، (فيجري مُجْرَىٰ) اسمٍ (نكرَةٍ ،) فيصرفُ إن كان ممنوعاً ، نحْوُ : « رُبَّ إبراهيمٍ رأيتُ » ، ولا يتأخر الحـالُ عنـه كما فـي نكرةٍ غيره ، ويَصِحُّ دخـولُ « ربَّ »[1] عليه ، (ويُسلبُ التَّعيين بالتثنية) ، كقولِهِ :

[٩٨] وَقَبْلي ماتَ الخَالدَانِ كلاهُما [2] ... ...

(والجمعِ ،) كقولِه :

[٩٩] رأيتُ سُعوداً من شعوبٍ كثيرةٍ ولم ترعيني مثلَ سَعْدِ بنِ مالكِ [3]

/ (فَيُجْبَرُ) ، إذا أُريدَ تعريفُه (بحرفِ التعريفِ) ، كقولِه : « الخالدان » ، وإلاَّ فَلا ، كقوله: « / ٧٨ / رأيتُ سعوداً » (إلاَّ في نحوِ : جُمادَيَيْنِ) وهما : جُمادَىٰ الأولىٰ وجمادَىٰ الآخرة ،

---

(١) في المساعد « أل » وكلاهما صواب .

(١) البيت من الطويل ، للأسود بن يَعْفُر وعجزه : عميد بني جحوان وابن المضلّل ، انظر النوادر ص ٤٤٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٦ ، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٨٣٤ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٨١ ، وارتشاف الضرب ١/ ٥٠٠ ، والمساعد ١/ ١٣١ ، والمرادي ١/ ٨٣، والخالدان : خالد بن نضلة الأشتر بن جحوان بن فقعس ، وخالدُ بن قيس بنِ المُضَلَّلِ ، في اللسان مادة « ضلل » : وقبلي مات ... قال ابن بري : صوابَ إنشاده «فقبلي » بالفاء . والشاهد في قوله : « الخالدان » على أن العلم يسلب منه التعيين بالتثنية ، وهما خالد بن نضلة ، وخالد بن المضلل

(٢) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد ، الكتاب ٣/ ٣٩٦ ، المقتضب ٢/ ٢٢٠ ، والاشتقاق ص ٥٧ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٨١ ، المساعد ١/ ١٣١ ، والمرادي ١/ ٨٣ . واختلفت روايته ، في الكتاب ، والمقتضب : «فلم أر سعداً » ، وفي المراجع المذكورة كما رواه الأزهري .

والشاهد في قوله : « سعوداً » حيث إن العلم قد سلب عنه التعيين بالجمع .

(وعَمايَتَيْنِ) وهما جبـلان (١) ، (وعرفَات) وهـي : مواقفُ الحـجِّ ، قال المُصنِّف : «واحدها عرفة» (٢) ، والدليلُ على بقاء علميَّةِ هذه بعْدَ التثنية والجمع ، أنَّها لا تدخلُ عليها « ال »، ولا تُضافُ .

[مسمى العلم]

(ومُسمَّياتُ الأعلامِ أولو العِلْمِ) مـن الملائكة كـ« جبريلَ » ، والإنسِ كـ« زيد » ، والجنِ كـ « الولَهان » ، والقبائلِ كـ« فَزَارة » . (وما يُحتاجُ إلـى تعيينه من المألوفات) كالسُّوَر نحوُ : «البقرة » ، والكتب كـ« الكاملِ » ، والكواكب ، كـ« زُحل » ، والأمكنة كـ« مكة » ، والخيل كـ«سَكابِ »(٣) ، والبغـالِ كـ« دُلْدُل »(٤) ، والحمير كـ« يعْفُور »(٥) ، والإبلِ كـ« شَدْقَمٍ »(٦) ، وغير ذلك كالفِقَارِ . (وأنـواعُ مَعَانٍ) كـ« برَّة » للمبرَّة ، و« فَجَارِ » للفَجـرة ، (وأعيـانٌ لا تُؤْلَـفُ غالبـاً » كـ« أبي الحارثِ (٧) ، وأسامةَ » للأسد .

(ومنَ النوعـيِّ ما لا يلـزم التعريفَ) [كـ« غُدْوَةَ » ، تقول العربُ : « فـلان يتعهدُنا غُدْوة » ـ بالصرف ، وعدمه ـ ، « ولم يسمع ذلك (٨) في نوعيِّ الأعيان ، بل التزمـوا تعْريفَهُ ، كـ« أسامةَ » (ومن الأعلامِ الأمثلةُ الموزونُ بهَا) الكلماتُ ، فإنها تدلُّ على المرادِ بها دلالة مُتضمِّنة الإشارةَ إلى حروفه وهيأته ، ولهذا توصفُ بالمعرفةِ ، نحوُ : لا ينصرفُ « فُعَلُ » المعدولُ ، (فما كان منها بتاءِ تأنيث) كـ« فَعْلَة » ، (أو على وزن الفِعْلُ به أولـى) كـ« أَفْعَل » ، (أَوْ مزيداً آخـرَهُ ألفٌ ونونٌ)

---

(١) جبلان لهذيل متقاربان ، اسم كل واحد منهما عماية .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨١ .
(٣) سكاب : اسم فرس عبيدة بن ربيعة اللسان (سكب) .
(٤) دلدل : اسم بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللسان - دلل) .
(٥) يعفور : اسم حمار كان للنبي صلى الله عليه وسلم (السابق - عفر) .
(٦) شدقم : اسم فحل للنعمان بن المنذر - السابق (شدق) .
(٧) الكتاب ٢/ ٩٤ .
(٨) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٨٣ : « والطريق في ذلك كلِّه السَّماعُ » .

كـ « فَعْلانَ » (أو ألفُ إلحاقٍ مقصورةٌ) كـ « فَعَنْلَى » وزنُ « حَبَنْطَى » - واحترز بالمقصورة عن الممدودة ، كـ « فِعْلاءٍ وزن « عِلْباءٍ » فإنَّهُ لا يُمنعُ في نكرةٍ ولا معرفة - (لم يَنْصَرِفْ إلاَّ مُنَكَّراً) (١) نحوُ : كُلُّ فَعْلَةٍ صحيحِ العَيْنِ يُجمع على فَعَلاتٍ بفتحِهَا إن كانَ اسماً ، وكُلِّ أفْعَلِ غيْرِ صفةٍ ولا علمٍ منصرفٌ ؛ وكلُّ « فَعْلانٍ » ذي مؤنثٍ على « فَعْلَى » لا ينصرفُ ، وكلُّ « فَعْلَى » مقصورٌ .

فإن كانت/ هذه معارفَ مُنِعَتْ ، نحوُ : « فَعْلَةُ » وزنَ « جَفْنَة » ، و « أَفْعَلُ » وزنُ « أحمدَ » ، /٧٩/ و «فَعْلانُ » وزنُ « سكرانَ » وفَعَنْلَى » وَزنُ « حَبَنْطَى » .

(وإن كانَ على زِنَةِ مُنْتَهى التكسير) (٢)، نحْوُ : « مَفَاعِلَ » و « مَفَاعيل » (أوْذا ألفِ تأنيثٍ) مقصورةٍ ، كـ « فُعْلَى » أو ممدودة كـ «فَعْلاَءَ» (لم ينصرفْ مُطلقا) معرفةً ، ولا نكرةً (فإن صَلَحت الألفُ لتأنيثٍ وإلحاقٍ) ، نحوُ « فَعْلى » - بفتح الفاء - (جاءَ في المثالِ) الذي فيه الألفُ الصالحةُ للتأنيثِ ، والإلحاقِ (اعتبارانِ) أحدُهما : المنعُ في التعريفِ والتنكيرِ إن حُكمَ بكونِ ألفهِ للتأنيثِ . والثاني : المنعُ في التعريفِ والصرفُ في التنكيرِ ، إن حُكِمَ بكونِ ألفهِ للإلحاقِ .

(وإن قُرِنَ مِثَالٌ) من الأمثلةِ (بما يُنْزِلُهُ منزلَةَ الموزونِ فحكمُهُ حكمُهُ) أي : فحكمُ المثالِ المقترنِ بما يُنْزِلُهُ منزلَةَ الموزونِ حكمُ الموزونِ الذي نُزِّلَ منزلته من الصفاتِ، نحوُ : « هذا رجلٌ أفْعَلُ»، فحكْمُ « أفْعَلَ » حُكم « أسودَ » ؛ لأنَّ « أفْعَلَ » نُزِّلَ منزلةَ «أسْودَ » في جعلهِ صفة لرجلٍ ، فمُنِعَ الصرفَ للصفةِ والوزنِ ، هذا مذهبُ سيبويه (٣) .

وقال المازني : « هو مصروفٌ » (٤) ، وردَّ عليه المبرِّدُ (٥) وصوَّبَ قولَ سيبويه (وكذا بعْضُ الأعدادِ المطلقةِ) ، وهي الدالة على مجرد العددِ من غيرِ تقييدٍ بمعدودٍ مذكورٍ ولا محذوفٍ ، فإنَّها

(١) الكافية ٢/ ١٣٥ ، وابن يعيش ١/ ٣٩ ، ٤٠ .
(٢) هذا الجزء من متن التسهيل ساقط من شرح السلسيلي إلى قول ابن مالك : « فإن صلحت » .
(٣) الكتاب ٣ / ٢٠٣ . .
(٤) الرضي ٢/ ١٣٥ ، والمساعد ١/ ١٣٤ .
(٥) فقال : « وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا » المقتضب ٣/ ٣٨٤ .

أعلامٌ كالأمثلةِ الموزونِ بها ، فحيث وُجِدَ مع العلميَّةِ سببٌ آخرُ مُنِعَتْ من الصرف ، كقولهم : «ستةُ ضِعْفُ ثلاثةَ » ، فلا تنصرف « ستةُ وثلاثةُ » ؛ للعلميَّةِ والتأنيث ، وكقولهم : « أربعُ نصفُ ثمانٍ » ، فـأربعُ لا تنصـرفُ للعلمـيّةِ ووزنِ الفعلِ ، كـ « أحمَدَ » ، و « ثمـانٍ » [١] علمٌ مؤنـثٌ حكمه عِنْدَ سيبويه [٢] كحكم « جَوارٍ » مسمىً به .

[كنايـات]

(وكَنَوْا ،) أي : العـربُ (بـ « فُلانٍ » و « فُلانةَ » عن نحـوِ « زَيدٍ » و « هنـدٍ ») من أعـلامِ أولي العِلْمِ ، « فـفُلانٌ » كنايةٌ عن علَم مذكـرٍ من ذوي العَقْلِ ، كـ « زيدٍ » ، و « فُلانَةُ » كنايةٌ عن علم مُؤَنَّثٍ / من ذواتِ العـقـلِ ، كـ « هندٍ » والدليـلُ على أنَّ فُلاناً علمٌ مَنْعُ مُؤَنّثِه من الصّرف ، / ٨٠ / قـال الشاعر :

[١٠٠] ألا لَعَنَ اللّهُ الوشَاةَ وقولَهم فُلانةُ أَضحتْ خُلَّةً لِفُلانِ [٣]

وكان القياسُ [٤] ألاَّ تلحقَ التاءُ للمؤنثِ ، كما لا يُثَنيان ، ولا يُجمعان ، لأنَّ الأعلام غنيةٌ عن ذلك .

(وَ) كَنَوْا (بـ « أبي فـلان » وَ « أُمِّ فلانَةَ » عن نحـوِ : « أبي بكرٍ » وأُمِّ سَلَمـة) ، فأبو فـلانٍ كنايةٌ عن كنيـةِ مـذكـرٍ عاقِلٍ ، وأُمُّ فـلانةَ كنايةٌ عـن كنيةِ مـؤنثـةٍ عـاقلة ، (وَ) كَنَوْا (بـ « الفُلانِ »

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٢٢٧ و ٣٥٦ : « ... الياءُ في ثماني ياء إضافـة أدخلتها على فَعالٍ ، كمـا أدخلتها على يمانٍ وشآمٍ ، فصرفتَ الاسمَ إذ خفَّفت ، كما صرفته ذا ثقَّلت يمانيٌّ وشَاميٌّ » .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٦ .

(٣) البـيت من الطويل ، لعروة بن حزام من قـصيدته النونية ص : ٣ ، وهو في أمـالي القالي ٣/ ١٦٠ ، والهمع ١/ ٢٥٥ ، وارتشاف الضرب ١/ ٥٠٣ ، والمرادي ١/ ٨٦ .

(٤) وإنما القياس عـدم دخول التاء في المؤنث ، لأنه علم ، وهي إنما تلحق الصفـات للفرق بين المذكر والمؤنث . الارتشاف ١/ ٥٠٣ .

و«الفُلانَة » عَنْ نحو : « لاحقٍ » و « سَكَابِ ») فـَ « الفلانُ » كنايةٌ عن علَمٍ مذكرٍ لا يعقلُ ، نحوُ : «لاحقٍ»، و « الفلانةُ » كنايةٌ عن علم مُؤنَثٍ لا يعقل ، نحو : « سَكَابِ » ، وزادوا الألفَ واللاَّمَ فرقاً بين العاقل وغيرِه .

(وَ) كَنَوْا (بـ« هَنٍ » و « هنة » ، أو « هَنْتٍ » عـن اسم جنسٍ غَيْرِ عَلَـمٍ) ، [فـَ« هَنٌ » كنايةٌ عن مذكرِ اسمِ الجنسِ كـ « رَجُلٍ » ، و « هَنَةٍ » أو « هَنْتٍ » كنايةٌ عـن مؤنثِ اسمِ الجنسِ كـ «امرأةٍ»، واحترز بقوله : (غَيْرِ عَلَمٍ) من « أُسَامة » ونَحْوِه من أعلامِ الأَجناسِ ، فلا يُكْنى عنها بهذا].

(وَ) كَنَوْا (بـ « هَنَيْتُ » عَنْ جَامعتُ ونحْوِه) منْ مقدماتِ الجماعِ ، وكُلِّ فعْلٍ يُقْصَدُ سَتْرُهُ ، (وَ) كنوْا (بـ « كَيْتَ » ، أو « كَيّةَ » ، وبـ « ذَيْتَ » أوْ « ذَيَّةَ » أو « كذا » عـن الحديث) الذي يُرادُ إبْهَامُهُ . (وقد تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تاءُ « كَيْتَ ».و « ذَيْتَ » ،) يُقالُ ـ للمُرسَلِ بحديث : قُلْ : « كَيْتَ وكَيْتُ ، أوْ ذَيْتَ وَذَيْتُ ، بفتح التاءِ وكسْرِها وضمها ، بعطفٍ وغيرِه ، قالَهُ بعْضُهُمْ ، ولَيْسَ مع التشديدِ إلاَّ الفتحُ وقد يقومُ مقامَهُما « كَذَا وَكذا » .

* * *

(٩) « بابُ المَوْصُولِ الاسمي . والحرفي »

[تعريف الموصول]

(وَهُوَ) ، أيْ : الموصولُ (منَ الأسماءِ « ما ») ، أي : شيءٌ (افْتَقَرَ أبداً إلى عائد) ، وَهُوَ الضميرُ الذي يَرْبطُ الصّلةَ بالموصولِ ، (أو خَلَفِه ،) أي : خَلَفَ العَائد ، وهو الاسمُ الظاهرُ إذا كان هوَ الموصولَ في المعْنى ، نحْوُ قولهم : « أبو سعيد الّذي رويت عن الخُدْري »/ فالخُدْريُّ : خَلَفٌ عن الهاءِ منْ « عنْهُ » (وَ) إلى (جُمْلَةٍ صريحة) في اللفظ ، نَحْوُ : « جاء الّذي قَامَ أبُوهُ » أو «أبُوهُ قائمٌ»، (أوْ مُؤَوَّلة) ، نحوُ : « الَّذي عندكَ ، أو في الدَّار » أو « جَاءَ الضَّاربُ » ، فـ « عندكَ» و « في الدَّارِ » في تأويل جملةٍ مُرَكَّبَةٍ من فعْلٍ وفاعلٍ ، والتقديرُ : اسْتَقَرَّ ، و « ضَاربٌ » مُؤَوَّلٌ بجملة فعْلِيَّةٍ تقديرُه : الَّذي ضَرَبَ ، أو يضْرِبُ ، (غيْر طَلَبيّة) ، وهي ما كان معناها غيْرَ مُقارن للفظها ، فلا يجوزُ « جاء الَّذي اضْربهُ » و « لا تضْرِبْهُ » ، خلافاً للكسائي [١] ، (ولاَ إنْشائية) ، وهي : ما كَانَ معْنَاهَا مُقارناً للفظها ، فلا يجوزُ « جاءَ الَّذي بعْتُكَهُ » ـ قاصداً لإنْشاءِ البيْعِ ـ ، واحترزَ بقوله (أبَداً) ، عن النكرةِ الموصوفةِ ، فإنَّها لا تَفْتَقِرُ أبداً إلى عائدٍ وجملةٍ ، بل في بعض الأحوالِ . / ٨١/

[الموصول الحرفي]

(وَ) الموْصُولُ (من الحُروف « ما ») أي : شيءٌ (أُوِّلَ مع مَا يَليه بمصدَرٍ ولم يحتجْ إلى عائد) ، فقوله : (ما أُوِّل) جنس يتناولُ ، نحوُ : « صَهْ » من أسماء الأفعالِ ، فإنَّهُ يُؤَوَّلُ بمصدرٍ معرفةٍ ، إنْ لم ينونْ ، ونكرة إن نوِّنَ ، ويتناولُ الفعلَ المضافَ إليه نحْوُ : « حينَ قمتَ قُمْتُ » ـ أي

---

(١) الارتشاف ١/ ٥٢١ ، المساعد ١/ ١٣٧ ، وقد أجاز هشام أن تأتي جملة الصلة مصدَّرةً بـ « ليت » نحو : جاء الذي ليته صديقي ، كما أجاز ابن خروف أن تكون تعجبية ، نحو : مررت بالذي ما أحسنه والمشهور المنع. انظر الرضي ٢/ ٣٧ .

حين قيامكَ - ، ويتناولُ « هو » من قوله : ﴿ اعْدلوا هـُوَ أقربُ للتقوىٰ ﴾ (١) ، أي : العدلُ أقربُ ، وقولـُه : (مع ما يليه .) فصلٌ أخرجَ بهِ هذه المذكوراتِ ، فإنَّها مُؤَوَّلةٌ بمصدرٍ وحدهَا لا معَ ما يليها (٢) وقولُهُ : (ولم يحْتَجْ لعائد) فصلٌ ثانٍ ، أخرجَ لفظَ « الَّذي » إذا وقع صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، نحْوُ: « قُمْتُ الَّذي قمتَ » ، تريد : القيامَ ، فلا بـُدَّ للَّذي (٢) من تقدير عائد ، والتقديرُ : قمتُ القيامَ الذي قُمْتَهُ ، ومنه ﴿ وخُضْتُمْ كالَّذي خَاضُوا ﴾(٣) على أحد محتملاته (٤). / /٨٢/

[الذي والتي ومافيهما من لغات]

(فَمِنْ) مَوْصولِ (الأسماءِ : الَّذي ، والَّتي ، للواحدِ والواحدةِ) فالَّذي : للواحدِ المذكَّرِ ، سواء أكان من ذوي العِلْم أم من غيرهم ، والتي : للواحـدةِ المؤنثة ، سواءٌ أكانت من ذواتِ العلمِ أم مِنْ غيْرِهنَّ . وأصلُهما عنـد سيبويه (٥) : لَذي ولَتي ، نحْوُ : عَمِي وشَجِي ، على ثلاثة أصول ، وقال الكوفيون (٦) « الاسْمُ : الذَّالُ وحدَهَا ، والتَّاءُ وحْدَهَا ، واللاَّمُ والياءُ زائدتان ، والمشهورُ تسكينُ الياءِ فيهما ، (وَقَدْ تُشَدَّدُ ياؤُهما) حال كون اليائين (مكسورَتَيْن أو مَضْمُومتين) ، فمن شواهد الأول قوله :

---

(١) سورة المائدة آية : ٨ ، وفي الأصل : من قولك : سهو .

(٢) المساعد بتصرف يسير .

(٣) في الأصل بعد « من » بيان ومّد وقد أغنت عنهما « تقدير » .

(٣) سورة التوبة آية : ٦٩ .

(٤) الشاهد في الآية عند الشارح أن « الذي » اسمٌ موصول ، وصلته جملة « خاضوا » ، والعائد منها مقدر ، وهذا هو الاحتمال الأول في الآية . والاحتمال الثاني أن « الذي » تسبك مع ما بعدها بمصدر كالموصولات الحرفية ، ويكون المعنى : وخضتم كخوضهم ، وعند ذلك لا تحتاج إلى عائد ، وهذا مذهب يونس والفراء وابن مالك . الارتشاف ١/ ٥٢١ .

(٥) ذكـر أبو حيان عن صاحب البسيط أن هذا الـرأي منسوب لسيبويه ، لكنني لم أهتد إليه فـي الكتاب ، وقيـل: إنّ أصلهـا « ذا » و « تي » من أسماء الإشارة ، وهو منسوب للفراء ، كما ذكر أن أصلها « ذو » بمعنى صاحب ، وقد نسب للسهيلي . انظر الارتشاف ١/ ٥٢٥ ، والأزهية في علم الحروف ص ٢٩١ .

(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٦٦٩ .

[١٠١] وليس المالُ ، فَاعْلَمْهُ بمالٍ ... وإنْ أغنـاكَ إلاَّ لِلـذِيٍّ (١)
يَنالُ بـه العَلاءَ ويصطفيه ... لأقـربِ أقربيـه وللقصِيٍّ

ومن شواهد الثاني قوله :

[١٠٢] اغْضِ ما اسطعتَ فالكريمُ الذيُّ ... يَألـفُ الحلمَ إنْ جَفَـاهُ بَـذِيٌّ (٢)

قال المرادي : « وأمَّا التشديدُ في ياءِ « التي » فغيرُ محفوظٍ (٣) ، وقد حكاه المصنِّف (٤) وأبو موسى (٥) » ، ثم قال : « وزعَمَ أبو موسى أن الياءَ إذا شُددت جَرت بُوجوهِ الإعرابِ ، فإنْ صحَّ فلا حجةَ فيما أنشدَ على البناءِ ، إذ الأولُ مجرورٌ والثاني مرفوعٌ » (٦) انتهى ، (أو تُحْذَفَانِ) ، أي : ياءُ الذي وياءُ التي ، حالَ كونهما (ساكناً ما قَبْلَهُما) كقوله :

[١٠٣] فكنتَ والأمرَ الذي قد كِيدا ... كاللَّذْ تَزَبَّـي زُبْيَةً فاصْطِيدَا (٧)

---

(١) البيتان من الوافر ، ولم أعثر على نسبهما .
والشاهد فيهما : قوله « للذِيٍّ » حيث كثر ياء الذي وشدَّدها ، وهو قليل . انظر الدرر ١/ ٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ ، المساعد ١/ ١٣٨ ، الهمع ١/ ٢٨٤ ، والسلسيلي ١/ ٢٢٠ .
(٢) البيت من الخفيف لمجهول ، انظر الدر ١/ ٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ والمساعد ١/ ١٣٨ ، والهمع ١/ ٢٨٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٠ .
والشاهد فيه : قوله « الذيُّ » ، حيث ضم ياء الذي وشدَّدها وهو قليل ، والظاهر من كلام ابن مالك أن الكسر والضم للبناء . انظر المساعد ١/ ١٣٨ .
(٣) ولذلك ذكر أبو حيان أن من تعرض لحصر لغات « الذي » و « التي » ، كالهروي والدينوري والجوهري لم يذكروا تشديد الياء ، انظر الارتشاف ١/ ٥٢٥ .
(٤) يقول في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٣ : « وفيهما - يقصد الذي والتي - أربع لغات تخفيف الياء وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلها ، وحذفها مع سكون ما قبلها ، ثم قال : « واللغات الأربع مقولة -أيضا - في التي » . شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٥ .
(٥) الارتشاف ١/ ٥٢٥ ، وهو أبو موسى الجزولي ، انظر المقدمة الجزوليه : ٥٣ .
(٦) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٨٩ .
(٧) من الرجز المشطور ، وهما لرجل من هذيل ، شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٥١ ، ، الخزانة ٦/ ٣ ، الأمالي الشجرية ٣/ ٥٣ ، الإنصاف ٢/ ٦٧٢. والشاهد فيه : قوله « كاللَّذْ » حيث حذف ياء الذي ، وسكن ما قبلها .

وكقوله :

[١٠٤] أَرْضَنَا اللَّتْ آوَتْ ذوي الفَقْرِ والذُّ ... ل فآضوا ذوي غنىً واعتزازِ (١)

(أو) حالَ كونِ اليائين (مكسوراً) ما قبلَهما كقولِه :

[١٠٥] لا تعذُلِ اللَّذِ لا ينفكُّ مُكْتَسِباً ... حمداً وإن كان لا يُبْقى ولا يذَرُ (٢)

وكقوله :

[١٠٦] شُغِفَتْ بك اللَّتِ تَيَّمَتْكَ فمثلُ ما ... بك ما بها من لوعةٍ وغَرامٍ (٣)/ /٨٣/

[اللذان واللتان ومافيهما من لغات]

(ويَخْلُفُهما) ، أي ويَخلفُ ياءَ الذي ، وياء التي (في التَّثنية علامتُها) ، أي : علامةُ التثنية وهي الألفُ رفعاً والياءُ جراً ونصباً ، فتقول : « جاء اللَّذانِ واللتانِ ، ومررت باللذيْنِ واللتيْنِ ، ورأيْتُ اللَّذينِ واللَّتَين » مخففا نونُها عند الحجازيين ، وبني أسد (٤) . (مُجَوَّزاً شدُّ نونِها) أي : نون التثنية على لغة قيس وتميم (٥) مع الألفِ والياءِ ، وفاقاً للكوفيين (٦) بدليل قراءةِ

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ ، والمساعد ١/ ١٣٩ ، السلسيلي ١/ ٢٢١ ، المرادي ١/ ٨٩ ، والشاهد فيه : قوله : « اللَّتْ » حيث حذف ياء « التي » وسكن ما قبلها .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٩ ، والمساعد ١/ ١٣٩ ، السلسيلي ١/ ٢٢١ والمرادي ١/ ٨٩ ، والشاهد فيه : قوله « اللّذِ » حيث حذف ياء الذي ، وكسر ما قبلها.

(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر على قائله ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ ، المساعد ١/ ١٣٩ ، السلسيلي ١/ ٢٢٢ ، المرادي ١/ ٨٩ . والشاهد فيه : قوله « اللّتِ » حيث حذف ياء التي وكسر ما قبلها

(٤) الارتشاف ١/ ٥٢٦ .

(٥) وكذا لغة قريش ، ذكره الهروي في الأزهية ص ٢٩٦ .

(٦) الكوفيون يشددون نون التثنية في « اللذين ، واللتين » مع الياء ، والألف ، وهو الصحيح لوروده في ==

ابن كثير (١) ﴿ ربَّنَا أرِنا اللَّذينِّ أضَلاَّنَا ﴾ (٢) - بالتشديد - ومنع البصريون التشديد مع الياءِ ، وهذه القراءةُ حجةٌ عليهم ، (وَ) مُجوَّزاً (حذفُها ،) أي : حذفُ نونِ التثنية على لغة بني الحارث بن كعب ، وبعض ربيعة (٣) قال شاعرُهم :

{ ٣٣ } أبني كليب إن عَمَّيَّ اللـذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا (٤)

وقال آخر :

{ ١٠٧ } هما اللَّتَا لو وَلَدَتْ تميمُ ... لَقِيلَ فَخْرٌ لهـم صميمُ (٥)

[الذين وإغناء الذي عنه]

(وإن عُنِيَ بالذي منْ يعلمُ أو شِبْهُه) ، أي : شبهُ من يعلمُ ، وهو الأصنامُ ونحوُها مما عوملَ معاملة من يعلمُ ، (فجمعُه) ، أي : الَّذي (الَّذين) بالياء (مطلقاً) في الأحوالِ الثلاثةِ ، مثالُ جمع من يعلم : ﴿ الَّذينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (٦) ، ومثالُ جمع شبهه : ﴿ إنَّ الذينَ تدعُون من

== قراءة ابن كثير في الآية التي ذكرها الشارح ، أما البصريون فمنعوا ذلك مع الياء . انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٠٧ .

(١) النشر ٢/ ٢٤٠ ، والكشف ١/ ٣٨١ . (٢) سورة فصلت آية : ٢٩ .

(٣) نسبها ابن عقيل في المساعد ١/ ١٤١ ، واقتصر على ذكرها الهروي في الأزهية ٣٠٣ ، فلم ينسبها إلى أحد . راجع شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٠٩ .

(٤) البيت من الكامل للأخطل . ديوانه ٢ / ١٠٨ ، والشاهد فيه : قوله « اللذا » على أن حذف نون التثنية منها لغة لبعض القبائل . الكتاب ١/ ١٨٦ ، والخزانة ٦/ ٦ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٢ ، والمساعد ١/ ١٤١ ، السلسيلي ١ / ٢٢٢ .

(٥) رجز ، قال البغدادي في الخزانة ٦/ ١٤ : « وقال العيني : هو للأخطل ، وقد فتشت أنا ديوانه فلم أجده فيه » . انظر الأمالي الشجرية ٣/ ٥٩ ، والمساعد ١/ ١٤١ . والشاهد فيه : قوله « اللتا » على ما ذكرته في البيت السابق . كما قال البغدادي : « والعجب من ابن مالك بعد أن قال في التسهيل : إنه يجوز حذف النون ، قال في شرحه : إن حذف النون من « هما اللتا » ضرورة . اهـ .

والشاهد ليس في الشرح المطبوع ، وقوله هذا في « اللذا » لا « اللتا » وهما سواء ظ شرح ابن مالك ١/ ١٩٢

(٦) سورة المؤمنون آية : ٢ .

دُون اللَّه عبادٌ أمثالكم ﴾ [١] .

(ويغني عنهُ) ، أي : عن الّذينَ (الَّذي في غيرِ تخصيصٍ كثيراً) ، نحو قوله تعالى : ﴿والَّذي جَاءَ بالصِّدق وصدَّق به أولئك هم المتقون ﴾ [٢] ، أي : من جاءَ بالصدقِ ، إذ لو لم يكن المرادُ بـ« الذي » جمعاً لم يُخْبَر عنه بجمعٍ ، ولا عاد عليه ضميرُ جمعٍ ، (وفيه ،) أي في التخصيص (للضرورة قليلاً) ، كقولهِ :

[١٠٨] وإنَّ الّذي حانَتْ بفلجٍ دماؤُهم ... هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدٍ [٣]

[لغات في بعض الموصولات]

(وربَّما قيل « اللَّذُون ») بالواوِ (رفعاً) وبالياءِ جراً ، ونصباً ، وهذا مشهورٌ في لُغةِ طيء ، كما قال في الشَّرح [٤] : يقولون : نُصِرَ اللَّذون آمنوا على الذين كفروا ، وهي لغة هذيل [٥] أيضاً ، ونقلها بعضهم عن عُقيل [٥] . (وقد يُقال « لذي » و « لَذَانِ » و « لَذين » و « لَتي » و « لاتي ») / بحذف الألف واللام من « الذي » و « اللذان » و « الذين » و « التي » و « اللاتي » . قال أبو عمرو بن العلاء : « سمِعتُ أعرابياً يقرأُ بتخفيفِ اللاَّم »[٦] ، يعني في ﴿ صراط الذين ﴾ [٧] فيقرأ : صراطَ لذين . / ٨٤ /

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٩٤ .

(٢) سورة الزمر آية : ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، للأشهب بن رميلة ، انظر الكتاب ١/ ١٨٧ ، الخزانة ٦/ ٢٥ ، الأمالي الشجرية ٣/ ٥٧، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٢ ، المساعد ١/ ١٤٢ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٣ .
والشاهد في قوله : « الذي » على أنها أتت في التخصيص بمعنى الجمع ضرورة .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩١ .

(٥) شرح الألفية للمرادي ١/ ٢١٤ ، والأزهية : ٢٩٨ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ١/ ٢١٦ ، والبحر ١/ ٢٦ .

(٧) سورة الفاتحة من آية : ٧ .

[موصولات بمعني الذين]

(وبمعنى الَّذين) في الجمعيةِ (الأُلَى) بالقصرِ بوزن « العُلَى » والمشهورُ أنَّها للعقلاءِ كـ« الذين » كقوله :

[١٠٩] رأيتُ بني عَمّي الأُلَى يخذُلونني ... على حدثانِ الدَّهـرِ إذ يَتقلَّبُ [١]

وقال ابن عصفورٍ : « يقع الأُلَى على العاقلِ وغيرِه من المذكَّرين » [٢] (و « الأُلاَءِ ») بالمدِّ ، كقولِ كُثيِّر :

[١١٠] أَبَى اللهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأَنهُمْ ... سُيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً صِقالها [٣]

(و « اللاَّءِ ») كقول رجلٍ من بني سُليمٍ أنشدَهُ الفرَّاء :

[١١١] فَمَـا آباؤُنا بأَمـنَّ منـه ... عَلينا اللاَّءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا [٤]

(واللاَّئـين) باليـاء (مطلقا) رفعـاً ، ونصباً ، وجـراً ، وهي لغةُ هذيل [٥] ، (أو جراً ونصباً)[٦] بالياء، (واللاَّءُون) بالواو (رفعاً) على لغـةِ بعض هذيل[٧] ، كما قالوا : اللَّذون رفعاً ،

---

(١) البيت من الطويل ، لمرة بن عداء الفقعسي ، انظر الهمع ١/ ٢٨٦ ، الدرر ١/ ٥٧ ، المساعد ١/ ١٤٣ . والشاهد فيه : قوله « الألى » على أنها اسم موصول بمعنى الذين .

(٢) المقرب ١/ ٥٩ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد نسبه الشارح إلى قائله . والشاهد فيه : قوله « الألاء » - بالمد - على أنها اسم موصول كالذين . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ ، والمساعد ١/ ١٤٣ ، والدر ١/ ٥٧ .

(٤) البيت من الوافر . والشاهد فيه قوله : « اللاء » على أنها اسم موصول بمعنى الذين . انظر الدرر ١/ ٥٧ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٤ ، والمساعد ١/ ١٤٣ . وفي الأصل : «منهم » ، وفي ب وسائر مصادر التخريج : « منه » .

(٥) النوادر لأبي زيد ٢٣٩ ، والارتشاف ١/ ٥٢٦ . والمساعد ١ / ١٤٤ .

(٦) قوله : « جرًا ونصباً » ساقط من المتن في شرح السلسيلي . والمساعد ١ / ١٤٤ .

(٧) الارتشاف ١ / ٥٢٦ ، والمساعد ١ / ١٤٤ .

والذين نصباً وجراً ، قال شاعرهم :

[١١٢] هم اللاَّءُون فكوا الغلَّ عنـي بمروِ الشاهِجانِ وهم جَنَاحِي (١)

[جمع التي]

(وجمعُ « التي » : اللاتي ، واللائي ، واللواتي) بياءاتٍ على الأصلِ (وبلا ياءاتٍ) على خلاف الأصل ، فهذه ستة ألفاظٍ . (واللاَّ) بالقصرِ ، كقوله :

[١١٣] وكانت من اللاَّ لا يُعَيِّرُها ابنُها إذا مَا الغـلامُ الأحمقُ الأمَّ عيَّرا (٢)

والأصلُ : اللاَّتي ، فحذفوا التاءَ ، والياءَ تخفيفاً . [واللَّوَا – بالقصر – كقوله :

[١١٤] جمعتُها من أَيْنُقٍ عكـارِ من اللَّـوَا شُرِينَ بالصـرارِ (٣)

والأصلُ اللَّواتي ، فحذفوا التاءَ والياءَ تخفيفاً] (واللَّوَاءِ) بالمد ، يجوز أن يكونَ أصلُهُ : اللواتي ، فحذفوا التاءَ ، ثم قلبوا الياءَ همزةً ، لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدة ، (واللاَّءاتِ مكسوراً) في الأحوالِ الثلاثة كسُرَبناء ، تقول : « جاء اللاَّءَاتِ فَعَلْنَ ، ورأيتُ اللاءاتِ فعلن ، ومررت باللاَّءاتِ فَعَلْنَ » بكسر التَّاء فيهن .

---

(١) البيت من الوافر . والشاهد فيه : قوله « اللاءون » على أنها تأتي بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً في لغة بعض هذيل . انظر الدرر ١/ ٥٨ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٤ ، والمساعد ١ / ١٤٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد نسب في إيضاح الشعر للكميت بن معروف ص ٤٦٤ ، وهو في ديوانه ١ / ٣١٧. والشاهد فيه : قوله « من اللا » على أنها لغة في « اللاء » . انظر الأمالي الشجرية ٣/ ٦١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ ، والمساعد ١/ ١٤٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٥ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد وضحه الشارح ، ظ : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٥ ، الدرر ١ / ٥٨ ، اللسان (ل د ى) والمساعد ١ / ١٤٥ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٥ .

(أو مُعْرباً / إعرابَ أُولاتِ) ، (١) فيرفعُ بالضمة ، ويجرُ ويُنصبُ بالكسرةِ ، / والأولى هي / ٨٥/ المشهورةُ ، وشاهدُها قولُه :

[١١٥] أولئك إخواني الّذين عَرَفْتُهم وأَخْواتُكَ اللاَّءات زُيِّنَّ بالكَتَمْ (٢)

(والأُلى) تقدَّمَ أنَّها تكون لجمع المذكر ، وذكر هنا أنَّها تكون لجمْعِ المؤنثِ ، وقد اجتمعا في قوله :

[١١٦] وتفني الأولى يستلئمون على الأُلى تَراهُنَّ يوم الروع كالحِدَأ القُبْلِ (٣)

فقال : يستلئمون ، ثم قال : تراهُنَّ .

[ذات وذوات]

(وقد ترادفُ « التي » و « اللاتي » ، « ذاتُ » و « ذواتُ ») فتكون « ذاتُ » بمعنى « التي »، و « ذواتُ » بمعنى « اللاتي » حالَ كون « ذاتُ » و « ذواتُ » (مضمومتين مُطلقاً) رفعاً ونصباً وجراً ، في لغة طَيء (٤) ، ومن كلامهم : « بالفضلِ ذو فضَّلكم اللّهُ به ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكمُ اللّهُ بهْ » (٥) . يريد بها ، وقول شاعرهم :

[١١٧] جمَعْتُها من أَينقٍ موارِقِ ذواتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سائقِ (٦)

---

(١) السابق .

(٢) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر الدر ١/ ٥٨ ، الهمع ١/ ٢٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٢، والكتم : نبت يخلط بالحناء ، ويخضب به الشعر .

(٣) البيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ١/ ٩٢ ، الهمع ١/ ٢٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٣ ، السلسيلي ١/ ٢٢٤ ، المساعد ١/ ١٤٥ ، وروى : وتبلى .

(٤) انظر الأزهية ٣٠٣ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١/ ١٧٧ ، والمساعد ١/ ١٤٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ .

(٦) رجز لرؤبة . والشاهد فيه : قوله « ذوات » على أنها اسم موصول بمعنى اللاتي في لغة طيء . ==

قال المرادي :« وحُكي عن المصنِّف إعرابُ « ذاتُ » الموصول إعرابَ « ذاتِ » بمعنى صاحب، وحكى بعضهم [١] إعراب « ذواتُ » الموصولِ إعرابَ « ذوات » بمعنى : صوَاحب » [٢] انتهى .

[موصولات غير مختصة]

(من . ما . ذا . ذو . أي . ال)

(وبمعنى الّذي وفروعه) ، من التأنيث والتثنية ، والجمع (« مَنْ » و « ما ») فيكونان هما ، وما عُطفَ عليهما بعد ذلك بلفظٍ واحدٍ للمذكرِ والمؤنثِ ، مفرداً كان ، أو مثنىً ، أو مجموعاً . (و « ذا » غَيْرَ ملغىً) وإلغاؤه يحصلُ بجعله جزءَ اسم الاستفهام ، نحو : « مَنْ ذا عندك » أي : أي شخص عندك ؟ (ولا مُشار به) [٣] ، نحو : « مَنْ ذا [٤] » ؟ أي : أيُّ شيء هذا ؟ حال كونه (بعد استفهامٍ « بما ») اتفاقاً [٥] ، نحوُ : مَاذا صنعْتَه ؟ » (أو « مَنْ ») على الأصح ، نحو : « منْ ذا أكْرَمْتَهُ ؟ » ومنهم [٦] من منع موصوليةَ « ذا » بعد « مَن » .

(وذو الطائية) [٧] ، نحو قوله :

== انظر ديوانه ص ١٨٠ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ ، والمساعد ١/ ١٤٦ ، والسلسيلي ١/ ٢٢٥ .

(١) الذي حكى ذلك عنهم هو الشيخ بهاء الدين بن النحاس . انظر الارتشاف ١/ ٥٢٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٥٠ ، وذكره أبو حيان ، ثم قال : « وهو نقل غريب » .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٩١ .

(٣) تجيء « ذا » اسماً موصولا بشرطين هما : ١ ـ أن تقع بعد « ما » أو « مَنْ » الاستفهاميتين . ٢ ـ أن تكون غير ملغاة . ذكره المرادي في الجني الداني ٢٣٩ ، وهو عين ما ذكره المصنف .

(٤) في الأصل و ب : « من ذا الذي » بزيادة الذي سهوا .

(٥) الارتشاف ١/ ٥٢٨ .

(٦) من الذين منعوا ذلك ابن الأنباري ، حيث زعم أن العرب لا يركبون « ذا » مع « مَنْ » ، فلا يقولون : « مَنْ ذا » ، كما يقولون ماذا ، نسب إليه ذلك أبو حيان ، ثم قال : « والصحيح سماع ذلك من العرب » . انظر الارتشاف ١/ ٥٢٨ .

(٧) شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٤٩ ، والشرح الكبير ١/ ١٧٧ .

[١١٨] فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدِّي وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طويتُ (١)

(مبنيَّةً غالباً) على السكون ، ومن غيز الغالب إعرابُها إعرابَ « ذي » بمعنى صاحب (٢) ، حكاه ابن درستويه في الإرشاد (٢) ،/ وابن جني في المحتسب ، وأنشد : /٨٦/

[١١٩] ... ... فَحَسْبِيَ منْ ذي عِنْدَهُمْ ما كفَانيَا (٣)

(وأيٌّ » (٤) مضافاً (إلى معرفة لفظاً) ، نحو : ﴿ لننزَعَنَّ منْ كُلِّ شيعَة أَيُّهُمْ أشَدُّ ﴾(٥) ، (أو نيَّةً) نحو : « أيٌّ عِنْدَك » ، وحكى غيرُ المصنف (٦) إضافتها إلى نكرة ، نحو : « يُعْجِبُني أيُّ رجُلٍ ، وأيُّ رَجُلَيْنِ ، وأيُّ رجالٍ ، وأيُّ إمرأة ، وأيُّ إمرأتين ، وأيُّ نِساء عندك » ، (ولا يلزمُ اسْتقبالُ عامله) ، أي عامل « أيٍّ » ، فيجوزُ أن يكونَ عاملُهُ ماضياً ، نحو : « أعجبني أيُّهُمْ قائمٌ » ، وهذا مذهبُ الأخفشِ (٧) ، وطائفة من البصريين ، وجمهُورُهم على المنع كالكوفيين ، وسبب ذلك أنَّ « أيٌّ » وُضِعتْ على الإبهام والعموم ، والماضي منافٍ لذلك (٨) . (ولا) يلزمُ (تقديمُه) ، أي

---

(١) البيت من الوافر لسنان بن الفحل الطائي . والشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » على أن « ذو » تأتي اسماً موصولاً في لغة طيء . انظر الخزانة ٦/ ٣٤ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٥ ، والانصاف ٣٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٩ ، والسلسيلي ١/ ٢٢٧ ، والشرح الكبير ١/ ١٧٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٤ .

(٣)عجز بيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي . والشاهد فيه : قوله : « من ذي » على أن « ذو » الطائية تعرب إعراب « ذي » بمعنى صاحب عند بعضهم . انظر ابن يعيش ٣/ ١٤٨ ، والعمدة ١/ ١١٢ ، وشرح التسهيل ١/ ١٩٩ والسلسيلي ١/ ٢٢٨ ، والمساعد ١ / ١٤٧ ، والمقرب ١/ ٥٩ ، والمحتسب ١ / ١٤٢ .

(٤) خالف أحمد بن يحيى الجمهور فمنع كون « أي » موصولة ، ذكره ابن عقيل في المساعد ١/ ١٤٨ ، شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٤٢ .

(٥) سورة مريم آية : ٦٩ .

(٦) انظر الارتشاف ١/ ٥٣٠ .

(٧) المساعد ١/ ١٤٨ .

(٨) هذا تعليل ابن الباذش ، انظر شرح الكافية الرضي ١ / ٤١ .

تقديم عامل « أيٍّ » عليهـا وفاقاً للبصريين [١] و (خلافاً للكوفيين) [٢] في المسألتين [٣] ، فيجـوز « أيُّهم قرأ أُحبُّ » (وقَدْ يُؤنَّثُ) « أيٌّ » (بالتاءِ موافقاً « للتي » [٤]) ، وقد يُثنى ، ويجمع فتقولُ : « يعجبني أيَّتُهُنَّ ، وأيَّاهُمْ ، وأيَّيْهِمْ ، وأيُّوهُمْ ، وأيِّيهِمْ ، وأيَّتَاهُن ، وأيَّتَيْهِنَّ ، وأيَّاتُهُنَّ عندَكَ .. » حكاه ابن كيسان [٥] .

(وبمعنى الَّذي وفروعه) منَ المؤنّثِ ، والمثنى ، والمجموعِ (« الألفُ واللاَّمُ ») ، فيكون بلفظٍ واحدٍ في الكُلِّ ، نحوُ : « جاءَ القائمُ ، والقائمةُ ، والقائمانِ ، والقائمتانِ ، والقائمونَ والقائمات » ، وهي اسمٌ موصولٌ وفاقاً لابن السراج والفارسي وأكثرِ المتأخرين [٦] ، (خلافاً للمازني [٧] ومَنْ وافَقَهُ في حرفيَّتها) ، واستدلوا على ذلك بأوجه منها [٨] : أنَّ العاملَ يَتَخطَّاها ، نحوُ : « مررْتُ بالضَّاربِ » فالمجـرورُ : ضاربٌ ، ولا موْضعَ « لأل » ، فأشْبَهتْ « ألْ » في « الرَّجل » ، وردُّ بما يطولُ [٩] ذكْرُهُ .

(وتُوصَلُ) الألفُ واللاَّمُ (بصفةٍ محضة) والمرادُ بـها اسمُ الفاعـل ، كـ« الضارب » واسم

---

(١) الارتشاف ١/ ٥٣١ .

(٢) نسب الرضي مسألة وجوب كون عامل « أي » مستقبلاً للكسائي ، ثم قال ٢/ ٤١ : « وقد نوزع فيه فلم يكن له مستندٌ إلا أنّه قال : كذا خُلقت ، يعني كذا وضعها الواضع ، فقال له السائل : استحييت لك يا شيخ ، يعني أن هذا متنازع فيه » أمّا مسألة لزوم تقديم عامل « أي » عليها فقد نسبها للكوفيين جميعاً . انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤١ .

(٤) قال الأندلسي : « التأنيث فيه شاذٌ ، كما شذّ في كلتهن ... وبعض العرب يثنيها ويجمعها ... وهما أشذ شذوذاً من التأنيث » . انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤١ .

(٥) ظ : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٩٢ .

(٦) المساعد ١/ ١٤٩ ، البصريات ٢/ ٨٦٥

(٧) شرح الرضي للكافية ٢/ ٣٧ .

(٨) ذكر هذا الوجه رداً على المازني ابن عصفور في الشرح الكبير ١/ ١٧٩ .

(٩) انظر الشرح الكبير ١/ ١٧٩ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٤ .

المفعول كـ « المضروب » الخالصين للوصفيّة لا الصفةِ المشبهةِ على الأصحِّ [١] ، واحترز بقوله (محضة) مما يُوصفُ به وليس صفةً محضةً ، « كالأسد » ، ومنَ الصفةِ التي غلبت عليها الاسميِّة ، كـ « الأبطحِ » و « الصاحب » فـَ « أل » في ذلك حرف تعريفٍ / (وقد توصل) « أل » /٨٧/ (بمضارعٍ اختياراً) كقوله :

[١٢٠] ما أنت بالحكم الترضى حُكُومَتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل [٢]

قال المصنفُ في الشرح : « وعندي أنَّ هذا غيرُ مخصوص بالشِّعر ، لتمكُّن قائله أنْ يقول .

* ما أنت بالحكم المرْضِي حُكُومَتُه * [٣]

وخالفَ النحويين [٤] في ذلك .

(ومبتدإٍ وخبرٍ) ، كقوله :

[١٢١] منَ القوم الرَّسُولُ اللّهِ منهم لَهُمْ دَانَتْ رقابُ بني معَدِ [٥]

(أو ظرفٍ) كقوله :

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨ .

(٢) البيت من البسيط ، للفرزدق . انظر الدرر ١/ ١١١ ، المقرب ١/ ٦٠ ، الهمع ١/ ٢٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١ ، المساعد ١ / ١٥٠ ، والشاهد فيه : قوله « الترضي » ، على أن « أل » الموصولة تدخل على المضارع في قليل من الكلام.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٢ .

(٤) البصريون يمنعون دخول « أل » على المضارع إلا في الشعر ، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اختيارا ، وتبعهم ابن مالك . الارتشاف ١/ ٥٣١ ، وخلافه النحويين أنه يرى أن الضرورة : ماليس للشاعر عنه مندوحة وهي عندهم : ماوقع في الشعر دون النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا . ظ الخزانة الشاهد(١) .

(٥) البيت من الوافر ، لمجهول ، الدرر ١/ ٦١ ، الهمع ١/ ٢٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٢ ، والمساعد ١/ ١٥٠ ، السلسيلي ١ / ٢٢٩ . والشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » على أن « أل » وصلت بجملة اسمية وهذا ضرورة .

{١٢٢} {مَنْ}(١) لا يزالُ شاكراً على المعَهْ   فهو حَرٍ بعِيْشَةٍ ذات سَعَة (٢)

(اضطراراً) في الجملةِ الإسميِّة ، والظرفِ .

[حذف عائد الموصول]

(ويجوزُ حذفُ عائدِ) الموصولِ (غيرِ الألفِ واللاَّمِ إنْ كان) العائدُ (متَّصلاً) لا منفصلاً (منصوباً بفعْلٍ) تامٍ ، نحوُ قوله تعالى : ﴿ أهذا الَّذي بعثَ اللَّهُ رسولاً ﴾ (٣) الأصلُ : بَعَثَهُ ، فحذف الهاء وهي منصوبةٌ بفعلٍ ، وهو بَعَثَ وهو كثيرٌ(٤) ، (أو وصفٍ) ، نحوُ قوله :

{١٢٣}   ما اللَّهُ مُولَيكَ فَضْلٌ فاحْمدَنْهُ بهِ   فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ (٥)

الأصلُ : موليكَهُ ، فحذف الهاءَ وهي منصوبةٌ بوصفٍ وهو « مولي » ، وهو قليلٌ(٦) ، وزاد ابن عصفور شرطاً آخر فقال : « وأن يكون المنصوبُ متعيناً للربط ، فإنْ لم يتعين لم يجزْ حذفُهُ » (٧) نحو : « جاء الَّذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ » (٨) نقله المرادي عنه (٩) ، وشرطُ الفعلِ الناصب لَهُ أن يكونَ

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) رجز ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٣ ، والدرر ١/ ٦١ ، والمساعد ١/ ١٥٠ ، والسلسيلي ١/ ٢٣٠ ، والشاهد فيه : قوله « المعهْ » على أن « أل » الموصولة وصلت بظرف ضرورة .

(٣) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٤) الارتشاف ١/ ٥٣٥ .

(٥) البيت من البسيط ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥ ، المساعد ١/ ١٥١ ، والسلسيلي ١/ ٢٣٠ ، والشاهد فيه : وضحه الشارح .

(٦) ظاهر ابن مالك أنه كثير ، والحق أنه قليل . شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٧٠ .

(٧) المقرب ١/ ٦١ .

(٨) وإنما لم يجز حزف العائد في نحو هذا المثال لما يؤدي ذلك إليه من اللّبس ، يقول في الشرح الكبير ١/ ١٨٤ : « ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذي ضربتُ في داره ، لم يعلم هل أردت أنّك ضربته في داره أو ضربت غيره في داره » . وهو رأي له وجهة .

(٩) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٩٤ .

تاماً ، فإن كان ناقصاً ، نحو : « جاءَ الذي ليسَهُ زيدٌ » لم يجزْ حذْفُه ، قال المرادي : « وفيه نظر »(١)،

(أو) كان العائِدُ (مجروراً بإضافةِ صفةٍ ناصبةٍ له) أي للعائد (تقديراً) ، نحو قوله تعالى : ﴿فاقضِ ما أنْتَ قَاضٍ ﴾ (٢) أي : مـا أنت قاضيـه ، فحذف الهـاءَ وهـي مجرورةٌ بإضَافَةِ الوصف - الذي هو قاضٍ - إليه ، وهذا الوصف ناصبٌ للهاءِ تقديراً ، لأنَّ محلها نصبٌ على المفعولية بالوصف ؛ لكونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، غاية ما في الباب أنَّ الوصفَ أضيف لمعموله لفظاً ، فهو منصوبٌ تقديراً ،/ فلو جُرَّ العائد بإضَافةِ غير صفة ، نحو : « جَاء الذي أبوه قائمٌ » ، أو بإضافة /٨٨/ صفةٍ غير ناصبةٍ له تقديراً نحو : « جَاء الذي أنَا ضاربه أمس » لم يجزْ حَذْفُهُ .

(أوْ) كانَ العائـدُ مجروراً (بحرفِ جُـرَّ بمثِله) ، أي بِمثْلِ ذلك الحرف (معنىً) ولفظـاً ، (وَمُتَعَلَّقَـاً) بفتـح - اللامِ - (الموْصُولُ) - مرفوعٌ بـ « جُرَّ » ، (أو الموصوفُ به) ، أي بالموصول . والحاصلُ : أنَّه يشْتَرطُ في جوازِ حذفِ العائدِ المجرور بحرْف أنْ يكونَ الموصولُ أو الموصوفُ بالموصولِ مجروراً بمثلِ ذلك الحرفِ الذي جَرَّ العائدَ ، وأن يتفقَ معنى الحرفين ولَفْظُهما ، وأنْ يتفق متعلقاهما مادةً ، مثالُ حذفِ العائدِ المجرورِ الذي جُرَّ الموصولُ بمثله قولُه تعالى : ﴿ ويَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبونَ ﴾(٣) أي : منْهُ ، فحذف الهاء المجرورة بـ « منْ » ، والموصُول الذي هو « ما » جُرَّ بمنْ مثْلِها، ومعنى « مِنْ » في الموضعيْن واحدٌ وهوَ : التبعيضُ ، واتفقا مُتَعَلَّقاً وهو : يشربُ في الموضعين .

ومثالُ حذفِ العائدِ المجرورِ بحرْف جُرَّ الموصوفُ بالموصول بمثله قولُهُ :

[١٢٤] لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمر الّذي ركنتْ ... أبناءُ يَعْصُرَ حين اضطرها القدَرُ (٤)

---

(١) كون تمام الفعل الناصب للعائد شرطاً هو مذهب قومٍ ، ذكره المرادي في شرحه على الألفية ١/ ٢٥٢ .

(٢) سورة طه آية : ٧٢ .

(٣) سورة النور آية : ٣٣ .

(٤) البيت من البسيط ، قال العيني ١/ ٤٤٩ : « قد قيل إن قائله هو كعب بن زهير بن أبي سلمى » ، وفي شواهد العربية : « وليس في ديوانه » وانظر التصريح ١/ ١٤٧ .

والشاهد فيه : قوله « الذي ركنت » وقد وضحه الشارح .

أيْ إليه ، فحـذف الهاءَ المجـرورةَ بـ « إلى » ، والمـوصـوفُ بالموصولِ ـ وهو الأمرُ ـ مجـرورٌ بـ « إلى » مثلها ، واتفق الحرفان معنىً ، واتفق مُتَعلّقَاهُما مادةً .

(وقد يُحْذفُ منصوبُ صِلةِ الألفِ واللاَّمِ) كقوله :

[١٢٥] ما المُسْتَفِزُّ الهوىٰ محمودُ عاقبةٍ ولو أُتيحَ لهُ صَفْوٌ بِـلا كَدَرِ [١]

أي : ما المُستَفِزُهُ ، وهو عند الجمهور شاذٌّ [٢] ، (و) قد يُحذفُ العائد (المجرور بحرفٍ وإن لمْ يَكْمُلْ) فيه (شرطُ الحذف) ، كقوله :

[١٢٦] ومنْ حَسدٍ يجورُ عليَّ قومي وأيّ الدَّهرِ ذو لم يحسدوني [٣]

أي : فيه ، فحذف الهاءَ المجرورةَ بفي ، مع انتفاءِ خفضِ الموصولِ بحرفٍ ، وكقوله :

[مكرر] وإنَّ لِسَاني شهدةٌ يُشْتَفىٰ بهـا وهُوَّ على منْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ [٤]

أي : عليه ، فحـذف الهاءَ المجرورةَ بعَلىٰ مع اختـلافِ المتعلقِ ،/ فإن « على » الأولى مـتعلقةٌ بعلقم ، و« على » الثانية متعلقةٌ بـ « صَبَّ » . /٨٩/

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر الدرر ١/ ٦٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧ ، العيني ١/ ٤٤٧ ، السلسيلي ١/ ٢٣٢ ، والمساعد ١/ ١٥٢ .

(٢) وهو جائز عند بعضهم لوروده في كلام العرب ، ولكنه قليل كما ذكر ابن مالك . انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٥٠ .

(٣) البيت من الوافر ، لحاتم الطائي ، ديوانه : ١٢٨ انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٦ ، السلسيلي ١/ ٢٢٧ ، والمساعد ١/ ١٥٣ ومعجم شواهد العربية ، والشاهد فيه : قوله « يحسدوني » على ما وضحه الشارح .

(٤) قد سبق برقم [٧١] ، والشاهد فيه وضحه الشارح .

[حذف العائد المرفوع]

(ولا يُحذَفُ) العائدُ (المرفوعُ إلاَّ) حالَ كونه (مبتدأ) ، فلو كان فاعلاً نحو : « جاءَ اللَّذان قاما » ، أو نائبا عن الفاعل ، نحو : « اللَّذان ضُربا » ، أو خبراً ، نحو : « جاءَ الذي الفاضلُ هو » فلا يحذفُ المرفوعُ في شيءٍ من ذلك (ليس خبرُه جملةً) ، فلا يحذفُ في « جاءَ الذي هو أبوه قائمٌ ، أو هو أكرمْتُه » ، (ولا ظرفاً) فلا يحذفُ في « جاء الذي هو عندك ، أو في الدَّار » . والحاصلُ: أنَّهُ متى كانَ العائدُ المرفوعُ مبتدأ مخبراً عنه بمفردٍ لا بجملةٍ ولا شبهها جاز حذفُه (بلا شرطٍ آخر عند الكوفيّين) [١] ، فيجوزُ عندهم في فصيحِ الكلامِ : « جاء الَّذي منطلقٌ » بحذف « هو » (وَ) جَاز حذفُهُ (عند البصريين [١] بشرطِ الاستطالة في صلةِ غير « أيّ » غالباً) كقول العرب : « ما أنَا بالذي قائلٌ لك سُوءاً » ، أي : بالذي هو قائلٌ ، فحذف « هو » لطول الصِّلَة بمعمولِ خبر المبتدأ ، فإن لم يكنْ لخبرِ المبتدأ المفرد معمولٌ قَصُرتْ الصلةُ وامتنع الحذْف غالباً ؛ ومن غيْرِ الغالب قراءةُ بعضهم [٢] ﴿ مثلا ما بعُوضةٌ ﴾[٣] وَ﴿ تماما على الَّذي أحسنُ ﴾[٤] رفع « بعوضة »[٥] و«أحسن».

[حذف العائد في صلة « أي »]

(و) جاز الحذفُ عند البصريين والكوفيين [١] (بلا شرطٍ) للاستطالةِ (في صلتها) ، أي : في صلة « أيٍّ » ، فيُجَوِّزون الحذفَ طالت الصّلةُ كقولِهِ : « يُعْجِبُني أيُّهم ضاربٌ زيداً » ، أو لم

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٣ .

(٢) هو رؤبة . المحتسب ١/ ١٤ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٦ .

(٤) سورة الأنعام آية : ١٥٤ .

(٥) انظر المحتسب ١/ ١٤ ، والبحر ١/ ١٢٣ .

تَطُلْ ، نحو : « يُعْجبني أيُّهم قائمٌ » (وهي) يعني « أيٌّ » (حينئذ) ، أي : حينَ إذ حذف صدرُ صِلتها ، وأُضيفتْ باقيةٌ (على موصوليّتِها مبنيةٌ على الضَّم غالباً) ، سواءٌ أكانت فاعلةً ، نحو : «يُعجبي أيهم قائمٌ » ، أم مفعولةً نحو : « رأَيْتُ أيُّهُمْ قائمٌ » ، أم مجرورةً ، نحـو : « مررتُ بأيُّهم قائـمٌ » ، ببناءِ « أيٍّ » على الضم في الأحوالِ الثلاثةِ ، على مذهب سيبويه [١] والجمهور [٢] ، ومن غير الغالب قـراءةُ بعضهم [٣] ﴿ لننزعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيَّهـم أشَدُّ ﴾ [٤] بنصبِ « أيٍّ » (خلافـاً للخليـل ويونس) [٥] فإنهما لا يريان البناءَ ، بل هي عندهما مُعْربةٌ مطلقاً ، / فإنْ وَرَدَ ما ظَاهِرُهُ البناءُ ، كقراءة منْ رفَعَ « أيٌّ » من قولهِ تعالى : ﴿ ثم لننزعنَّ من كُلِّ شيعَةٍ أيُّهم أَشَدُّ ﴾ ، وهي القراءةُ المشهورةُ [٦] ، فقـال الخليل ويونسُ [٥] : « خرجتْ أيٌّ عن الموصوليّة ، واستُعْمِلَتْ استفهاميـّةً » ، ثم قـال الخليلُ [٥] : « محكيةٌ هي وما بعدها بقولٍ محذوفٍ ، والتقدير : لنَنزَعنَّ الجنس الذي يقال فيهم « أيُّهم أشد » ، فأيٌّ مبتدأ ، وأشدُّ خبره ، والجملةُ محكيَةٌ بالقول ، وقال يونسُ : « جملةُ «أيُّهم أشدُّ » من المبتدأ والخبر في موضع مفعول للفعل الذي قبلها ، وهو معلق عنها ، لأنَّ التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب ، ويرد على الخليل ويونس قوله : / ٩٠/

[١٢٨] إذا ما لَقِيتَ بنـي مالكٍ فسلِّم على أيُّهم أفْضَلُ [٧]

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .

(٢) السلسيلي ١/ ٢٣٣ . والمساعد ١ / ١٥٤ .

(٣) هي قراءة معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف . مختصر شواذ القراءات : ٨٦ ، وكذا قرأها ناس من الكوفيين . انظر الكتاب ٢/ ٣٩٩ .

(٤) سورة مريم آية : ٦٩ .

(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٦) البحر المحيط ٦/ ٢٠٨ .

(٧) البيت من المتقارب ، لغسان بن وعلة ، الدرر ١/ ٦٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ ، العيني ١/ ١٦٦ ، المساعد ١/ ١٥٥ ، والخزانة ٦ / ٦١ .

بضم « أيُّهم » ، إذ لا يضمر القول بين الحرف ومجروره ، ولا تُعلق حروف الجر عن العمل ، وإذا بَطَلَ ما قالاهُ تعين البناءُ ، وفُهم من كلام المصنف ، أنَّ « أيُّ » إذا لم يحذفْ صدرُ صلتها تكون معربةً اتفاقاً ، نحو : « يعجبني أيُّهم هو قائمٌ » ، هذا إذا ذكر ما تضافُ إليه ، (وإن حُذف ما تُضافُ إليه) ، « أيّ » (أعربت مطلقاً) سواء حذف صدر صلتها ، نحو : « يعجبني أيٌّ قائمٌ » ، أم لم يحذف ، نحو : « يعجبني أيٌّ هو قائمٌ » .

[أيـــة]

(وإنْ أُنِّثَتْ بالتاء حينئذ) ، أي : حين إذ حُذف ما تُضافُ إليه (لم تُمنَعْ من الصرفِ) ؛ لأنَّهُ ليس فيها إلاَّ التأنيثُ بالتاءِ وهو لا يستقل بالمنع ، فتقول : « يعجبني أيَّةٌ قامت » بالتنوين (خلافاً لأبي عمرٍو) [١] ، وشبْهَتُهُ أنَّ فيها التعريفَ والتأنيثَ ، لأنَّ التعريف بالإضافة المنوية شبيهٌ بتعريف العَلَميّة ، ولذلك منع من الصرف « جُمَع » المؤكد بهِ ، وفرَّق المصنفُ [٢] بينهما بأنَّ شبَهَ « جمع » بالعَلَم أشـد من شبهِ « أيـَّة » ، لأنَّ « جُمع » لا يُستعمل مـا يضافُ إليـه بخـلاف « أيّة » ، نحـو : « يعجبني أيّتهُنَّ قامت » .

[مايجوز في الضمير العائد على الموصول]

/٩١/ / (ويجوزُ الحضورُ) تكلماً وخطاباً ، (أو الغيبة في ضميرِ) الموصول ، وهو الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فقط (المخبَر به أوْ) المخبَرِ (بمصوفه) ، أي : بموصوفِ الموصول (عَنْ) ضميرِ (حاضرٍ) مُتكَلِّمٍ أو مخاطبٍ (مقدَّمٍ) على الموصول ، أو الموصوف بالموصولِ المخبر عنه ، مثالُ

---

(١) يقول الرضي في شرحه ٥٨/٢ : « وعند أبي عمرو « أية » ، إذا حذف منها ما تضاف إليه منعت من الصرف ، وغيره يصرفها ، وهو القياس » .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/١ .

ضمير المتكلم المقدّم المخبر عنهُ بالموْصول : « أنا الذي فعلتُ » بالحضور ، أو « فَعَلَ كذا » بالغيبةِ ، ومثـالُ ضميرِ المخاطَبِ المتقدِّم : « أنت الَّذي فعلتَ كذا » أو « فَعَل كـذا » خطابـاً وغيبةً ، ومنه قوله :

[١٢٩] أنْتَ الَّـذي أمست نـزارٌ تُعِـدّهُ لدفْعِ الأعادي ، والأمورِ الشَّدَائدِ (١)

وقوله :

[١٣٠] وأنْتَ الَّذي تَلْويْ الجُنودُ رءوسَها إليك وللأَيْتَامِ أنْتَ طعَامُهـا (٢)

ومثالُ ضمير المتكلم المقدَّم المخبر عنه بالموصوفِ بالموصولِ : « أنَا الرَّجُلُ الذي فَعَلْتُ ، أو فعَلَ » ، و « نحن الرِّجالُ الذين فَعَلْنَا ، أو فَعَلوا » ، وَمثالُ ضمير المخاطب المقدَّم ، المخبر عنه بالموصوف بالموصولِ : « أنْتَ الرجُلُ الَّذي فعَلْتَ ، أو فَعَلَ » ، فالحضورُ اعتباراً بحال المُخْبَرِ عنه ، والغيبةُ اعتباراً بحال الخبر ، وهو أكثر وأقيسُ .

قيل : ولا يجوزُ ذلك إلاَّ في « الَّذي ، والتي » وتثنيتهما وجمعهما فقط ، ولا يجوز في غير ذلك إلاَّ الغيبةُ ، ووَهِمَ من أجاز ذلك في جميع الموصولاتِ ، وهو ظاهرُ كلام المصنِّفِ ، حكاهُ المرادي (٣) بلفظ « قيل » ، وجزم به ابن عقيل (٤) .

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٠ ، المساعد ١/ ١٥٧ .

(٢) البيت من الطويل ، للفرزدق ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٠ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٩٨ ، والسلسيلي ١ / ٢٣٤ . والشاهد فيه : قوله « تعده » في البيت الأول ، و « إليك » في الثاني ، حيث عاد الضمير على الموصول في الأول بالغيبة ، وفي الثاني بالخطاب .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٩٨ .

(٤) المساعد ١/ ٩٨ .

ولو كانَ المتقدِّمُ ضميرَ غيبةٍ فيتعيَّنُ في ضمير المُخْبر به الغيبةُ ، سواء اعتُبرَ حالُ الخبر أو المخبر عنه ، نحو : « هو الذي فعل كذا » ، ولو كانَ المُخبرُ عنه متأخِّراً والخبرُ متقدماً ، نحو : « الَّذي قَام أنا أوْ أَنْتَ » تعيَّن الغيبة أيضاً على الصحيح ، لأنَّ الحملَ على المعنىٰ قبل تمامِ الكلام لا يجوز ، وأجاز الكسائي أن يعودَ مطابقاً للمتكلِّم والمخاطب . ومَحَلُّ الاعتبارين السَّابقين (ما لم يُقصَدْ تشبيهُه بالمخبَر بهِ فتَتعيَّن الغيبة) ، نحو : « أنَا أو أنتَ في الشجاعةِ الذي قَتَلَ مرْحبا »[1] ، لأنَّ المعنىٰ على حذف « مثْل » ولو صرَّح بها تعينت الغيبة ، والتقديرُ : / أنا في الشجاعةِ مثلُ الذي قَتَلَ مرْحبا ، ومرحب : اسمُ يهودي قَتَلَهُ علي بن أبي طالب . (ودونَ التشبيه يجوزُ الأمْران) الحضورُ والغيبةُ (إنْ وجدَ) في الكلامِ (ضميران) ، نحو : « أنَا الَّذي قامَ وأكْرَمْتُ زيداً » أو «قمتُ وأكرم زيداً » ، والأحسنُ البداءةُ بالحمْلِ على اللفظ [2] ، كقولِ بعض الأنصار : /٩٢/

{ ١٣١ } نحن اللّذون بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً [3]

ومن البداءة بالحمل على المعنى قوله :

{ ١٣٢ } أأنت الهلاليُّ الذي كنت مرَّةً سَمِعْنَا بـه والأرحِبيُّ المُعَلَّفُ [4]

بالفاء ، علفت ظبية بالطيب .

---

(١) في الأصل و ب : « أنا وأنت الذي في الشجاعة . . » وهو تركيب سقيم ، والتفسير يصوبه .

(٢) الشرح الكبير ١/ ١٨٩ .

(٣) البيتان من الرجز ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، الدرر ١/ ٦٣ ، المساعد ١/ ١٥٨ ، السلسيلي ١/ ٢٣٥ ، المادي ١/ ٩٨ ، والشاهد فيه قوله : « بايعوا » ، حيث إن الضمير فيها جاء بالغيبة حملاً على لفظ الاسم الموصول . ثم حمل بعد على المعنى فجاء ضمير المتكلم في « بقينا » .

(٤) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، والدرر ١/ ٦٤ ، والمساعد ١/ ١٥٨ ، والسلسيلي ١ / ٢٣٥ ، والمرادي ١/ ٩٨ . والشاهد فيه : قوله : « كنت » حيث عاد الضمير على الاسم الموصول باعتبار معناه ، فجاء بلفظ المخاطب . ثم عاد باعتبار اللفظ على الغيبة في « به » ، وفي ابن مالك: المعلق ، وفي المساعد : المهلب ، وفي السلسيلي : المعلب .

[شبه الجملة يغني عن جملة الصلة]

(ويُغني عَن الجملةِ الموصُولِ بها ظرفٌ) ، نحو : « جاءَ الَّذي عندك » (أو جارٌ ومجرورٌ) ، نحْوُ : « جاء الَّذي في الدَّار » (منويٌّ معه) ، أي : مع الظرفِ أوْ الجارِّ والمجرور (اسْتَقَرَّ) ، والتقديرُ : « جاء الذي استقر عندك ، أو في الدار ، ولا يُتكَلَّمُ بهِ ، وتقديرُ الفعْلِ هنا مجمعٌ عليه ، (أو شبْهُهُ) ، أي شبْهُ اسْتَقرَّ ، نحو : « كانَ ، وثَبَتَ (وفاعلٌ هو العائدُ) على الموصُول ، يعني : أنْ فاعلَ استقرَّ ، وشبهه ضميرٌ مستترٌ مرفوع على الفاعلية ، يعودُ على الموصُول (أوْ ملابسٌ له) ، أي: للعائد ، نحو : « جاءَ الذي عندك ، أو في الدَّار أبوه » فأبوه : فاعل استقرَّ المنويٌّ ، وهو ملابسٌ للعائدِ ، وهكذا يُفعَلُ في كل فعْلٍ ذي حدثٍ عام .

(ولا يُفعَلُ ذلك بذي حدَثٍ خاصٍّ) ، كـ « ضَحِكَ وأَكَلَ » ممَّا دلَّ على كونٍ خاصٍّ ، فلا تقولُ : « جاء الَّذي عندك ، أو في الدَّار على أن المرادَ : ضحك عندك أو في الدَّار ، فتحذف «ضَحِكَ » وتنويه مع الظرف أو الجار والمجرورِ ، إذ لا دلالة على خصوصيته ، بخلاف الكون المطلق ، فإنَّهُ المتبادرُ عند الإطلاق .

والحاصل : أنَّه متى تعلق الظرف الواقع صلة بفعلٍ ذي حدث خاص لا يجوز أنْ يُحذَفَ الفعلُ ، ويُستغنى عنْه بالظرف (ما لم يعملْ) فِعْلٌ آخرُ (مِثْلُهُ) ، أي : مثل الفعل المحذوف (في الموصول) ، نحو « نزلنا / الذي البارحةَ » فحذفَ « نزلنَا » ، العاملَ في الظرف ، لأنَّ مثلَ المحذوف عاملٌ في الموصُولِ ، والتقدير : نزلنا الَّذي نزلْناهُ البارحة . /٩٣/

(أوْ) يعمل مثل المحذوف في (مَوْصوفٍ به) ، أي : بالموصول ، نحو : نزلنا المنزلَ الَّذي البارحة » أي : المنزل الذي نزلناه البارحة ، حكاه الكسائي [(١)]، وقاسَ المُصنف : نزلنا الَّذي البارحةَ عليه ، لكن قال الكسائي : لا يحذف إلاَّ مع مـا قـرب من الظروف ، نحو : « نزلنا المنزل البارحة

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، والارتشاف ١ / ٥٢٥ .

أوْ أمس ، أوْ آنفاً ، ولا يقولون : « نزلنا المنزلَ الذي يومَ الخميس » ، ولم يذكرْ المُصنِّفُ قيدَ القُربِ[١]، واعتبارُ هذا القيد يمنع حمْلَ المجرور على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ولا بُعدٌ ، قاله المرادي[٢] ، والمرادُ أن يكون قريباً من زمن الإخبار. (وقد يغني عن عائد الجملةِ) اسمٌ (ظاهرٌ)[٣] ، نحو : « أبو سعيد الذي رويْت عن الخدري » أي : رويت عنه ، حكاه الكسائي [٤] ، وقد تقدَّم أوَّل الباب [٥] .

* * *

« فصْــــلٌ »

[مراعاة اللفظ أو المعنى في عائد « من » و « ما » وما أشبههما]

(« منْ » و « مَا » في اللفظِ مفْردان مذكَّران) ، سواء أكانتا موصولتين ، أو شرطيتين ، أو استفهاميتين (فإن عُني بهما غيرُ ذلك) أي : غير الأفرادِ والتذكيرِ من تثنيةٍ أو جمعٍ أو تأنيث (فمُراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما) وهو صلتهما إن كانتا موصولتين ، وفعلُ الشرطِ إن كانتا شرطيتين ، واستفهامٌ إن كانتا استفهاميتين (وبمَا أشبههُما) ، من ذا الموصولةِ ، وأل ، وكم ، وكأين ، وكذا أي ، وذو ، وذات في الأفصحِ [٦] في الثلاثةِ الأخيرةِ (أولى) من مراعاة المعنى ، لأنه

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٩٩ .

(٣) يقول أبو حيان في الارتشاف ١/ ٥٢٣ : « ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر ، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ ... والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف والظاهر بدل منه » .
وذكر ابن مالك أن الربط بالظاهر في باب الصلة نادر ، وفي باب الإخبار كثير ، وهذا خلاف ما ذكره أبو حيان . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٢ .

(٤) الشرح الكبير ١/ ١٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، والمساعد ١/ ١٥٩ .

(٥) انظر ص ١١١ .

(٦) الارتشاف ١ / ٥٢٧ ، والمساعد ١ / ١٥٩ - ١٦٠ .

الأكثرُ (١) في كلامِ العربِ ، فمن مراعاةَ اللفظ قولهُ تعالى : ﴿ ومنهم منْ يستمعُ إليك ﴾ (٢) ، وقوله تعالـى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأسَوْا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ﴾ (٣) ، ومن مراعاة المعنى ، قوله تعالـى ﴿ ومنهم منْ يستمعون إليك ﴾ (٤) ، وقوله :

|١٣٣| ... ... لما نسجتها من جنوب وشمأل (٥) / /٩٤/

/ هذا ، (ما لم يعْضُد المعنى) شيءٌ (سابقٌ) على المشتملِ على الضمير العائد على «من» و « ما » ، فإن عضدَ المعنى سابقٌ (فيُختار مُراعاتُه) ، أي مراعاة المعنى (٦) ، نحو قوله تعالى : ﴿ ومن يَقنتْ منكن لله ورسولِهِ وتعمل صالحاً نُؤتها ﴾ (٧) ، فقيل : « وتعمل صالحاً » بالتاء المثناة فوق حملاً على المعْنى لسبق قولهِ : « منكن » ، فاعتضد باللَّفظ ما يقوي المعنى ، (أو) ما لم (يلزم بمراعاة اللَّفظ لبْسٌ) ، | نحو : « أعطِ مَنْ سألَتكَ لا من سأَلَكَ » . (أوْ) ما لم يلزم(قبحٌ) ، نحـو : « مَنْ هي حَمْراءُ أَمَتُك » (فيجب مراعاة المعنى) في المسألتين ، ولا يجوز مراعاة اللفظ في المثالين ، فلا تقولُ: « أعطِ منْ سألك لا من سَألك » ، ولا مَنْ هي أحمَرُ أَمَتُك » ؛ للبسِ في الأول ، ولقبح الإخبار بمذكرٍ عن مؤنثٍ في الثاني ، (مطلقا) سواء كان الوصفُ مثل أحمرَ ، أو مثلَ مُحْسنٍ ، أو غيرهما ، كـ « قائم » (خلافا لابن السراج (٨) في نحو : « منْ هي مُحْسنةٌ أمُّكَ ») ، فيجوز عنده :

---

(١) الارتشاف ١/ ٥٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٥ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٢٥ .

(٣) سورة الحديد آية : ٢٣ .

(٤) سورة يونس آية : ٤٢ .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس ، وصدره : فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها .
والشاهد فيه : قوله « لما نسجتها » ، حيث عاد الضمير على « ما » مفرداً مؤنثاً باعتبار معناها .
ظ : ديوانه ٢٩ ، شرح ابن مالك ١ / ٢١٣ ، الدرر ١ / ٦٤ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/ ٥٦ .

(٧) سورة الأحزاب آية : ٣١ . ﴿ نؤتها ﴾ في « ب » .

(٨) الأصول لابن السراج ٢/ ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

« منْ هيَ محسنٌ أمُّكَ » ، لشبَه « محسن » بمرضع من الصفاتِ الجاريةِ على المؤنث بلا علامة ، بخلافِ ، نحو : « أحمرَ » فإنَّ اجْراءَ مثله على مؤنث لم يقعْ ، وهو مرْدود ؛ إذ « هي » في هذا من القبح قريبٌ مما في « منْ هي أحمرُ أمتُك » ، وهـو موافقٌ على منعه ، فوجب اجتنابُ هـذا أيضا ، (فإن حُذف « هي » سَهُلَ التذكيرُ) في الوصف فتقول : « منْ مُحْسِنٌ أمُّكَ » وفاقاً لابن السراج ؛ إذ ليس فيها من القبحِ ما هو فيما قبلَهَا . (ويُعْتبرُ المعنى بعد اعتبارِ اللَّفظِ كثيراً ،) كقوله تعالـى : ﴿ ومنهم من يقول ائْذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ومنهم مَنْ عاهَدَ الله ﴾ [٢] ثم قال : ﴿ فَلَمَّا آتاهم ﴾[٢]] .

(وقد يعتبرُ اللَّفظُ) ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللَّفظ (بعد ذلك) ، كقوله تعالى : ﴿ ومنَ النَّاس من يَشْتَري لهو الحديثِ ليُضلَّ عن سبيل اللَّهِ بغير علم / ويتَّخذها هُزُواً أولئك لهم عذابٌ /٩٥/ مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولَّى مستكبراً ﴾ [٣] الآية ، وكقوله :

[١٣٤] لستُ ممن يَكِعُّ أو يستكينو ... نَ إذَا كَافحَتْه خيلُ الأعادي [٤]

[من معاني « من » و « ما » واستعمالاتهما]

(وتقعُ « منْ » و « ما » شرطيتين) ، كقولهِ تعالى : ﴿ منْ يعملْ سوءاً يُجْز به ﴾ [٥] وقوله تعالى : ﴿ مَا يفتح اللَّهُ للناس من رحمةٍ فلا ممسك لها ﴾ ، [٦] (واستفهاميتين) ، كقوله تعالى :

---

(١) سورة التوبة آية : ٤٩ .

(٢) سورة التوبة : آية ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) سورة لقمان آية : ٦ ، ٧ .

(٤) البيت من الخفيف ، لمجهول . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٤ ، المساعد ١/ ١٦٢ ، السلسيلي ١/ ٢٣٨ . والشاهد فيه قوله : « يكع أو يستكينون . . . كافحته » حيث روعي الحمل على اللفظ في الأول ، وعلى المعنى في الثاني ثم اللفظ في الثالث . و « يكعُّ ، ويكُعّ : يضعف ويجبن » .

(٥) سورة النساء آية : ١٢٣ .

(٦) سورة فاطر آية : ٢ .

﴿منْ إلهٌ غيرُ الله﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿قال فرعون وما ربُّ العالمين﴾ (٢) ، (ونكرتين موصوفتين) ، كقوله :

[١٣٥] ألاَ رُبَّ مَنْ تَغتَشُّهُ لك ناصحٌ ومُؤتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرُ أمينِ (٣)

وقوله :

[١٣٦] رُبَّما تكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْـ ـرِ له فَرْجةٌ كحلِّ العِقالِ (٤)

فجملةُ : « تكرَهُ » صفةٌ « لمَا » ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ : رُبَّ شيء تكرهُه النفوسُ .

(و) قدْ (يُوصفُ بـ « ما » على رأى (٥)) كقولهم : « لأمْرٍ ما جدَعَ قَصيرٌ أنْفَهُ »(٦) . فـ « ما » صفةٌ لـ « أمرٍ » ، قال المُصنِّفُ : « والمشهور أنَّها زائدةٌ منبهةٌ على وصفٍ مُرادٍ لائقٍ بالمحلِّ ، ودَعْوَى الزيادة أولى ، لأنَّهُ عُهِدَ زيادتُها عوَضاً ، نحو : أمَّا أنت منطلقاً انطلقت » (٦) » انتهى ، ولم يُعْهَدْ وقوعُها صفةً .

(ولاَ تزاد « مَنْ ») عند البصريين (٧) والفراءِ (خلافاً للكسائى) (٨) حيثُ قال بزيادتها مستدلاً بقولِ عَنترة :

---

(١) سورة القصص آية : ٧١ ، ٧٢ .
(٢) سورة الشعراء آية : ٢٣ .
(٣) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر الكتاب ٢/ ١٠٩ ، الهمع ١/ ٣١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٥ ، المساعد ١ / ١٦٣ ، السلسيلي ١ / ٢٣٨ . والشاهد فيه : قوله « رب مَنْ تغتشه » على أن مَنْ نكرة موصوفة بالجملة بعدها .
(٤) من الخفيف لأمية بن أبي الصلت ، ابن ابن كالك ١ / ٢١٥ ، المساعد ١ / ١٦٣ ، السلسيلي ١ / ٢٣٨ ، ديوانه : ٣٦٠ ، والكتاب ٢ / ١٠٩ ، والخزانة ٦ / ١٠٨ . قال الجوهري : « الفَرْجَةُ : التَفَصِّي من الهم ... والفُرْجَةُ بالضَّم : فُرْجَة الحائط وما أشبَهَهُ » . والشاهد فيه قوله : « ربما تكره » على أن « ما » نكرة موصوفة بالجملة بعدها .
(٥) ظ : المساعد ١/ ١٦٣ . (٦) مجمع الأمثال ٢ / ١٩٦ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦ ، وعبارته ملفقة منه ومن المساعد وليست نص ابن مالك .
(٧) الارتشاف ١/ ٥٤٦ . (٨) المساعد ١/ ١٦٤ .

[١٣٦] يا شاةَ منْ قَنَصٍ لِمنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عليَّ وليتَها لم تَحرُمِ (١)

التقديرُ عنده : يا شاةَ قنصٍ ، وأَوَّلَ بأنَّ « من » نكرةٌ موصُوفة ، والتقديرُ : يا شاةَ شخصٍ قَنَصٍ ، أي : مُقْتَنِصٍ .

(ولا تَقعُ من على من لا يَعقِلُ إلا مُنزَّلاً منزلَتَهُ) ، أي منزلةَ منْ يعْقِلُ ، كقولهِ تعالى : ﴿وَمَنْ أضلُّ مِمَّن يدعُوا من دون اللَّهِ مَنْ لا يستجيبُ له إلى يوم القيامةِ ﴾ (٢) ، أوقع « مَنْ » على الأصنام لَمَّا نزَّلوها منزلةَ العاقل (أو مجامعاً له شمولٌ) ، كقوله تعالى : ﴿ ومنهم منْ يمشي على رجْليْنِ﴾(٣) ، فإنَّهُ يشملُ الآدميّ والطائر ، (أَوْ) مجامعاً له (اقترانٌ) وعمومٌ فُصِّلَ بـ « منْ » كقولـه تعالـى : ﴿ ومنهُم منْ يمشي على أربع ﴾ (٣) أوقَعَ « مَنْ » على غير العاقِل ، / لاقترانه بمنْ /٩٦/ يَعْقلْ فيما فُصِّلَ بمَنْ في قوله : ﴿ واللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ من ماءٍ ﴾ (٣) ، (خلافاً لِقُطْرب) ومن وافقهُ(٤) ، حيثُ قالوا : إنَّ « منْ » تقعُ على ما لا يعقلُ دون اشتراط ما ذُكرَ مستدلين بقوله تعالى : ﴿ أفَمَنْ يخْلُقُ كمَنْ لا يخْلُق ﴾ (٥) ، قالوا : المرادُ بذلك الأصنامُ ، ولا حجةَ لهم فيه ، لاشتراكِ العاقلِ وغيـره فيمن لا يخلق .

(و « ما » في الغالب لما لا يعقلُ وحْده) ، نحو : « أعجبني ما ركِبْتَ » ، ومن غير الغالب قولُهُ تعالى : ﴿ مَا منعك أنْ تسجدَ لما خَلَقْتُ بيدي ﴾ (٦) ، (وله) ، أي لما لا يعقلُ (مـع مـنْ

---

(١) البيت من الكامل . ديوانه ١٥٢ . والشاهد فيه قولـه : « يا شاة مَنْ قنص » ، حيث إنْ « مَنْ » هنا زائدة عند الكسائي . ينظر الخزانة ٦/ ١٣٠ ، والمغني ٣٦٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١ ، والمساعد ١٦٤/١ ، والسلسيلي ١ / ٢٣٩ .

(٢) سورة الأحقاف آية : ٥ .

(٣) سورة النور آية : ٤٥ .

(٤) المساعد ١٦٤/١ .

(٥) سورة النحل آية : ١٧ .

لايَعْقِلُ) [١] كقوله تعالى : ﴿ ولله يسجدُ ما في السموت وما في الأرضِ منْ دابَّة ﴾ [٢] ، قال الفارسي [٣] : (ولَصفات من يعقلُ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ والسماء وما بنَاها ﴾ [٤] أي وبانيها ، ونحو (فانكحُوا ما طاب لكم من النساءِ ﴾ [٥] ، أي : الطيب ، قال السهيلي [٦] : (وللمبْهَمِ أمره) كقولك وقد رأَيت شبحاً منْ بُعْدٍ ، وقد تردَّدت في إنسانيته وعدمِها : أخبرني ما هُناك .

(وأفْردتْ) « ما » فَخَلَتْ من صلةٍ وصفةٍ ، ومن تضمُّنِ شرطٍ أو استفهام حالُ كونها (نكرةً) في التعجبِ ، نحو : مَا أحْسَنَ زيداً عند سيبويه [٧] ، وفي باب « نعم » نحو قولهم : غَسَلْتُهُ غَسْلاً نعِمَّا ؛ و ﴿ نعمَّا هي ﴾ [٨] وفيه خلافٌ - سيأتي - وفي قولهم : « إنِّي ممَّا أنْ أفعلَ » أي : إنِّي من أمْرِ فعلي ، (وقد تُساويها « مَنْ ») في إفرادها حال كوْن « منْ » نكرةً (عند أبي علي) الفارسي [٦] خاصةً ، واحتج بقوله :

[١٣٧] فكيف أرْهبُ أمراً أو أُراعُ له ... وقد زكَأتُ إلى بشْر بن مروان [٩]
فَنِعْمَ مَزْكأً منْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍ وإعلانِ

---

(١) في الأصل و : ب : وله أي لما يعقل مع من لا يعقل » والمثبت هو الموافق لمتن التسهيل فيه وفي شروحه .
(٢) سورة النحل آية : ٤٩ .
(٣) الارتشاف ١ / ٥٤٧ ، التصريح ١ / ١٣٤ .
(٤) سورة الشمس آية : ٥ .
(٥) سورة النساء آية : ٣ .
(٦) الارتشاف ١/ ٥٤٧ ، ونتائج الفكر ١٨٠ - ١٨٤ ، إيضاح الشعر ٤١٧
(٧) الكتاب ١/ ٧٢ .
(٨) سورة البقرة آية : ٢٧١ .
(٩) البيتان من البسيط ، لمجهول ، انظر العيني ١/ ٤٨٧ ، المغني ٢/ ٤٨٩ ، الخزانة ٩/ ٤١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٨ ، المساعد ١ / ١٦٦ ، السلسيلي ١ / ٢٤١ ، وروى « وكيف » وفي الدرر ١/ ٧٠ « فكيف » ، وفي اللسان « زكأ إليه : استند » .

فـ « منْ » عنده في موضع نصب على التمييز ، وفاعل « نعْم » ضميرٌ مُفَسَّرٌ بـ « مَنْ » ، كما فُسِّرَ بـ « ما » في قوله تعالى ﴿ فَنِعِمَّا هي ﴾ (١) وهو مبتدأٌ / خبرهُ الجملةُ قبلَهُ ، و « في سرٍّ واعلان » متعلقٌ « بنعم » ، ويقـال : زكَأْتُ إليه أي : لجـأتُ إليه ، حُكِـيَ عن أبي زيد (٢) ، ولم يذكـرْهُ الجوهري (٣) . /٩٧/

[الذي مصدرية وموصوفة]

(وقد تقعُ « الذي » مصْدَريّةً) غيرَ محتاجة إلى عائدٍ حكاه الفارسيُّ (٤) عن أبي الحسنِ عن يونسَ ، وجعل منه ﴿ ذلك الذي يبشِّرُ اللَّهُ عبادَهُ ﴾ (٥) ، وقولَه تعالى : ﴿ وَخضتم كالذي خاضُوا﴾ (٦) ولا يعود على « الذي » هنا شيءٌ ، لأنَّها في مثلِ هذا حرفٌ (وموصوفةً بمعرفةٍ) ، نحو : « مَرَرْتُ بالذي أخيك » (أو شبهها) ، أي شبهِ المعرفـةِ (في امتناعِ لحـاقِ « أل ») ، نحـو : « مَرَرْتُ بالذي مثلك » حكاهما الفرَّاءُ (٧) عن العرب ، وحكى عنهم ، أنَّهم لا يقولون : « مَرَرْتُ بالذي قائمٌ » ، وحصل من كلامه أن « الذي » تكون موصولة وموصوفة مستغنية بالصفةِ ، ومصدريةً محكوماً بحرفْيتها ، قال المصنف : « وهو حاصل كلامِ أبي علي ، وهو مذهب الفرَّاءِ ، وهو الصحيح ، وبه أقول » (٧) .

* * *

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٧١ .

(٢) في المساعد ١ / ١٦٦ : « حكاه في العباب عن أبي زيد ولم يذكره الجوهري » والعباب للصاغاني لم يكمل وجله مخطوط .

(٣) انظر الصحاح ١/ ٥٤ مادة « زكأ » .

(٤) في الشيرازيات ظ : شرح ابن مالك ١/ ٢١٨ ، وانظو : المسائل العضديات : ١٦٩ .

(٥) سورة الشورى آية : ٢٣ .

(٦) سورة التوبة آية : ٦٩ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٩ .

« فصْــــلٌ »

[من معاني « أي » واستعمالاتها]

(وتَقع « أيُّ » شرطية) ، كقوله تعالى : ﴿ أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى ﴾(١) (واستفهامية) ، كقوله تعالى : ﴿ أيُّ الفريقين أحقُّ ﴾ (٢) ، (وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ) تلك النكرةُ (غالباً) كقوله :

[١٣٩] دَعَوْتُ امرأً أيَّ امرئٍ فأجابني ... فكنْتُ وإيَّاهُ ملاذاً وموْئلا (٣)

ومنْ غيرِ الغالبِ ، قولُهُ :

[١٤٠] إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ ... علاهُ بسيفٍ كُلَّما هُزَّ يَقْطَعُ (٤)

أراد منافقاً أيَّ منافق ، وهذا في غاية الندور (٥) ، لأن المقصُودَ بالوصف بـ « أيٍّ » تعظيمُ الموصُوفِ ، والحذفُ منافٍ لذلك (وَ) تقعُ « أيُّ » (حالاً لمعرفةٍ) ، كقوله :

[١٤١] فأومأتُ إيماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ ... فللّهِ عيْنَا حَبْتَرٍ أيَّما فَتَى (٥)

---

(١) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٨١ .

(٣) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢١ ، الدرر ١/ ٧٠ ، المساعد ١/ ١٦٧ ، الهمع ١/ ٣١٩ ، السلسيلي ١/ ٢٤٢ . والشاهد فيه قوله : « امرأً أيَّ امرئ » ، على أن « أيّ » جاء وصفاً لنكرة مذكورة .

(٤) البيت من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه : ٣٦٠ ، انظر الهمع ١/ ٣١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢١ ، المساعد ١/ ١٦٨ السلسيلي ١/ ٢٤٢ . والشاهد فيه قوله : « أيَّ منافق » على أن « أيّ » جاء وصفاً لنكرة غير مذكورة .

(٥) في الأصل : النذور - سهو -

(٥) البيت من الطويل ، للراعي النميري ،ديوانه : ٣ انظر الكتاب ٢/ ١٨٠ ، الهمع ١/ ٣١٩ ، شرح التسهيل==

(ولا تقع) أيٌّ (نكرةً موصوفةً ، خلافاً للأخفش [١]) أجاز ، « مَررتُ بأيٍّ معجب لك » قياساً على « مررتُ بما أو بمن معجبٍ لك » وهو ضعيف (وقد يُحْذَفُ ثالثها في الاستفهام) ، كقوله :

[١٤٢] تنظرت نَسراً والسِّماكَين أَيْهُما … عليَّ من الغَيْثِ استَهَلَّتْ مَوَاطِرة [٢]

(وتُضافُ) أيٌّ (فيه) أي في الاستفهام (إلى النَّكرة بلا شرطٍ) ، نحو : « أيُّ رجلٍ أو رجلَيْن أو رجال عندك ؟ » .

(وَ) تضَافُ (إلى المعرفة بشرط إفهام تثنية) ، نحو : « أيُّ الرجليْن عندك ، أو أيّهما أَفْضَلُ؟ » ، (أو) إفهام (جمع) نَحو : « أَيُّ الرِّجال عِّندك ؟ وأَيُّهم أفضل ؟ » (أو قصد أجزاء) ، نحو : أيُّ زيدٍ أحسن ؟ أعينه أم أنفه ؟ » (أو تكريرها عطفاً بالواو) كقوله :

[١٤٣] فلئن لقيتك خاليين لتعلمن … أيِّي وأيُّك فارس الأحزابِ [٣]

« فصل »

(من الموصولات الحرفية «أَنْ» الناصبة مُضارعاً) احترز بالناصبة منْ«أن»الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَنْ جاء البشير﴾[٤] و«أَنْ» التفسيرية كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ ياإبراهيم ﴾[٥] والمخففة مِنْ «أَنْ» كقوله تعالى ﴿عَلِم أنْ سَيَكُون منكم مَرْضَى﴾[٦]وستأتي .

(وتُوصَلُ)«أَنْ» الناصبة للمضارع (بفعل مُتَصرِّف) لاجامدكعسَى ولَيس وتَعلَّم بمعنى : اعلم ، فأما قوله تعالى :﴿و«أَنْ عَسَى أَنْ يَكونَ﴾[٧]، ﴿وأنْ ليسَ للإنسان ﴾[٨] ، فـ «أَنْ» فيهما مخففة من الثقيلة (مطلقا) أيْ سواء كان مضارعا كقوله تعالى :﴿ أَن تَقُول نَفْسٌ﴾ [٩] أمْ ماضياً كقوله تعالى : ﴿أنْ جاءَهُ الأعمى ﴾[١٠] أم أمرا نحو ما حكى سيبويه[١١] : كَتَبتُ إليه بأنْ قُمْ ، وجعلَه بعضهم

(١) المساعد ١/ ١٦٩ .

(٢) البيت من الطويل للفرزدق ، ديوانه : ٢٤٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ ، والمساعد ١/ ١٦٩ والمحتسب ١/ ٤٠ . وقد اختلفت روايته فهي « نسراً » في المحتسب ، والمساعد ، و « نصراً » ابن مالك والسلسيلي . والشاهد فيه قوله : « أيهما » على تخفيف « أيّ » يحذف ثالثها . وفي «ب» : تنظرت نصراً.

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أيي وأيك) على إضافة « أي » إلى المفرد المعرفة لعطفه مكرراً بالواو .
ظ:المحتسب ١ / ٢٥٤ ، أوضح المسالك ٣/ ١٢٠ ، التصريح ٢ / ٤٤ ، الدرر ٢ / ٦٢ .

(٤) سورة يوسف آية :٩٦ (٥) سورة الصافات آية :١٠٤ (٦) سورة المزمل آية :٢٠
(٧)سورة الأعراف آية : ١٨٥ (٨) سورة النجم آية: ٣٩ (٩) سورة الزمر آية : ٥٦
(١٠) سورة عبس آية : ٢ (١١) الكتاب ٣ / ١٦٢

قليلاً ، (وَمِنْها أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون (وتُوصلَ بمعموليها)وهما اسمها وخبرها نحو : عَجِبْتُ من أنَّك مُنطلق ، أي : من انطلاقك .

(ومنها «كي»وتُوصَلُ بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً) نحو :جِئْتُ لكي أقرأ ، ويتعين حينئذ أن تكون مصدرية ، لأنه لا يدخل حرف جرٍّ على حرف جر ، (أوْتقديراً)، نحو : جئت كَيْ أقرأ ، ويحتمل حينئذ أن تكون حرف جر والنصب بـ«أنْ» مقدرة ، (ومنها«ما» وتُوصل بفعل مُتصرف) احترازاً من ، نحو : عَسَى ، وشذَّ وصْلُها بـ« ليس » في قوله:

[١٤٤] أَلَيسَ أَميري في الأُمورِ بِأَنْتُما بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ والغَدْرِ [(١)]

(غير أمر) يشمل الماضي كقوله تعالى : ﴿ وَضَاقَتْ عليكم الأرضُ بما رَحُبَتْ ﴾ [(٢)] . والمضارع مقوله تعالى ﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصف أَلْسِنَتُكم الكَذِبَ ﴾ [(٣)] ، (وتختص) « ما » دون غيرها من الحروف المصدرية (بنيابتها عنْ ظَرْفِ زمَان) وتُسمَّى « ما » المصدرية الظرفية ، نحو : أكْرِم زَيداً مَا دَامَ صَدِيقَكَ ، أي : مدَّةَ دَوَامه صديقك . (موصولة) حينئذٍ (في الغالب) احترازاً من نحو قوله :

[١٤٥] نُطَوِّف مَا نُطَوِّف ثُمَّ يَأوِي ذَوُوُ الأموالِ مِنَّا والعَدِيمُ [(٤)]

فـ« ما » فيه مصدرية ظرفية وصلت بالمضارع المثبت (بفعل ماضي اللَّفظ مُثْبت) كقوله تعالى : ﴿ خَالدين فيها ما دَامت السموات والأرض ﴾ [(٥)] ، (أو) بفعْل مضارع (منفي بـ« لم ») كقوله :

[١٤٦] وَلَنْ يَلْبَثَ الجُهَّالُ أَنْ يَتَهضَّمُوا أَخَا الحِلْم مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ [(٦)]

---

(١) من الطويل ولم أعثر على من نسبه
والشاهد فيه قوله : (بما لستما) حيث وصل « ما » بفعل جامد شذوذاً انظر: الارتشاف ١/ ٥١٩ .

(٢) سورة التوبة ، من الآية : ٢٥ . (٣) سورة النحل ، من الآية : ١١٦ .

(٤) من الوافر لبرج بن مسهر الطائي .
والشاهد : وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٦ ، السلسيلي ١ / ٢٤٥ .

(٥) سورة هود ، من الآية : ١٠٧ .

(٦) البيت من الطويل ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مالم يستعن) حيث وقعت « ما » المصدرية موضع الظرف ، فوصلت بفعل ماضي منفي بـ« لم » .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٦ ، الدرر ١ / ٥٥ ، السلسيلي ١ / ٢٤٥ .

(وليست) « ما » المصدرية (اسماً فتفتقر إلى ضمير) ، وهذا مذهب سيبويه [١] والجمهور ، فإذا قُلْت : أعجبني ما قمت ، فيُقَدِّرُونَه : قيَامُكَ (خلافا لأبي الحسن وابن السراج) في أنها اسم ، وبه قال جماعة من الكوفيين [٢] أيضا ، فإذا قلت : أعجبني ما قُمتَ ؛ فالتقدير : القيامُ الذي قمته وحذف الضمير الذي في الصلة ، ورُدَّ هذا بقوله :

[مكرر] ... ... بِمَا لَسْتُما أَهْلَ الخِيَانةِ والْغَدْرِ [٣]

إذ لا يمكن هذا التقدير فيه .

(وتُوصل) « ما » المصدرية مطلقا سواء كانت وقتيَّة أو غيرَ وقتية (بجملة اسْمية على رأي) هو مذهب طائفة منهم الأعلم الشنتمري ، وأحدُ رَأْيَيْ ابن عصفور [٤] وجعلوا منه قوله :

[١٤٨] أَحْلامُكم لِسِقَامِ الجَهْلِ شَافِية كمَا دِمَاؤكم تَشْفِي مِنَ الكلَبِ [٥]

ومذهب سيبويه [٦] أنها لا تُوصل إلاَّ بما سبق ، والبيت متأول على أن « ما » كافَّة [٧] .

(ومنهـا « لو ») أي من الحروف المصـدرية ، وهو مذهب الفـراء [٨] والفارسي [٩] ، ومنعَهُ

---

(١) الكتاب ٣/ ١١ ، ١٥٦ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٥١ .

(٣) سبق تخريجه برقم [١٤٤] .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ٤٥٧ .

(٥) من الطويل ، للكميت بن زيد الأسدي .

والشاهد فيه قوله : (كما دماؤكم) حيث وصلت « ما » المصدرية بجملة لسمية على رأي .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٧ ، الدرر ١ / ٥٤ ،وديوانه:٧٣ وفيه يشفى بها الكلبُ .

(٦) ينظر : الارتشاف ١/ ٥٢٠ ، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٧٩ .

(٧) انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٢٧ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٥ .

(٩) ونسبه إليه في الارتشاف ١ / ٥١٨ .

الجمهور (١) (التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ) ، نحو : « وَدَّ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ودُّوا لو تدهن فيدهنون ﴾ (٢) و« يـوَدّ » ومنه قوله تعالى : ﴿ يـودُّ أحدهم لـو يعمر ﴾ (٣) ، ونحـو : « أَحَبَّ » و « اخْتَارَ » قالهُ المرادي (٤) واحترز بقوله « غالباً » من قول قتيلة :

[١٤٩] مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوَ مَنَنتَ وَرُبَّما مَنَّ الفَتى وَهُو المَغيظُ المحنَقُ (٥)

فاستعملت " لو " مصدرية دون مُفْهِم تَمنٍ . (وصلتها) أي صلة لو المصدرية (كصلة "ما"): فتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو : وددت لو تقوم أو لو قمت . (في غير نيابة) فلا تنوب لو المصدرية عن ظرف زمان كما نابت عنه (ما) . (وتغني) لو المصدرية (عن) فعل (التمني ، فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء) كقوله :

[١٥٠] سَرَيْنَا إِلَيْهِم فِي جُمُوعٍ كَأَنَّها جِبَالُ شَرَوْرى لَوتُعَانُ فَتَنْهَدَا (٦)

الأصل : وددنا لو تعان ، فحذف الفعل لدلالة " لو " عليه : فأشبهت " لو " " ليت " في الإشعار بمعنى التمني ؛ فنصب جوابها كما ينصب جواب " ليت " .

---

(١) انظر الهمع ١ / ٢٦٠ .
(٢) سورة القلم آية : ٩ .
(٣) سورة البقرة آية : ٩٦ .
(٤) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧ .
(٥) من الكامل
والشاهد : وضحه الشارح .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٨ ، الدرر ١ / ٥٣ ، التصريح ٢ / ٢٥٥ ، الخزانة ١١ / ٢٣٩ ، الارتشاف ١ / ٥١٨ .
(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد : وضحه الشارح .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٩ ، العيني ٤ / ٤١٣ .

« فصـــــل »

(الموصولُ والصلة كجُزءٍ في اسمٍ فلهـما) أي للموصول والصلة (مالهـما) أي ما لجزءي الاسم (من ترتيب) فيـقدم الموصول وتؤخـر صلته . (ومَنْعِ فصلٍ) بينهـما (بأجنبي) وأما غـير الأجنبي فيجوز الفصل به كالجملة الاعتراضية كقوله :

[١٥١] ذَاكَ الَّذي - وَأَبيكَ - يُعْرفُ مَالِكاً   والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ (١)

وقوله

[١٥٢] مَاذا - وَلاَ عَتْبَ فِي المَقْدُورِ - رُمْتَ أَمَا   يَكْفِيك بالنُّجْحِ أَمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلُ (٢)

(إلا ما شذَّ) كقوله :

[١٥٣] وَأَبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه   لِسَاني مَعْشَرٌ عنهم أَذُودُ (٣)

---

(١) من الكامل لجرير

والشاهد فيه قوله (الذي - وأبيك - يعرف) حيث فصل بين الموصول وصلته بالاعتراض ، وهو جائز .

انظر : ديوانه ٢ / ٥٨٠ ، الخصائص ١ / ٣٣٦ ، الارتشاف ١ / ٥٥٠ ، الدرر ١ / ٦٥ ، السلسيلي ١/ ٢٤٨ ورواية الديوان « تعرف » بدل « يعرف .و« يدمغ ».

(٢) من البسيط ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : كالسابق .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٢ ، الدرر ١ / ٦٥ .

(٣) من الوافر ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : على ماوضحه الشارح .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٣ ، الدرر ١ / ٦٤ ، السلسيلي ١ / ٢٤٨ ، الارتشاف ١ / ٥٥١ ، التصريح ١ / ١٢٨ .

فـ " إليَّ " : متـعلق بـ " أبغض " وفـصل بـه بين " وضـعت " ومـعـمـوله ، وهـو أجنبي من "وضعت" ، والأصل : وأبغض من وضعت فيه لساني إليَّ . (فلا يتبع الموصول) تفصيل لما أجمله في قـوله : (فلهـما مـالهـما) أي : فـلا يُؤْتَى للمـوصول بتـابع قـبل تمام الصلة . أو تقـدير تمامهـا فلايجوز: مررت بالضاربين وإخوتك زيداً . (ولا يُخْبَرُ عنـه) فلا يجوز : الذي زيدٌ أكرمته ، يعني الذي أكـرمتـه زيدٌ ، (ولا يُسْتَثْنَى منه) فلا يجـوز : جاء الـذين إلا زيداً أكرمـتهم ، بل جـاء الذين أكرمتهم إلاَّ زيداً . (قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها) كقوله :

[١٥٤] لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إيادِ دَارهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّها أَنْ يحْصَدَا [١]

وتقريره : أن ظاهره . أن (دارها) منصـوب بــ " جعلت " صلة " من " ، و (إياد) : بدل من قوله : (من) في كــ (من) : فيلـزم الإبدال من الموصول قبل تمام الصلة . وقد سبق منعـه : فيؤول البيت على أن الصلة قد تمت عند قوله : " جعلت " وأبدل بعد تمام الصلة تقديراً ، وينتصب (دارها) بمحذوف دلت عليه الصلة ، أي : جـعلت دارها . (وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مـشتركا فيها) مثال الأول قوله :

[١٥٥] صِلْ الَّذِي والَّتِي مَـنَّا بِآصِرَةٍ وَإِنْ نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرْمَاهُمَا الرَّحِمُ [٢]

فــ " مَـنَّا " صلة اشترك فيها الذي والتي وكـان قياسه " اللذين" بترك العطف وتغليب المذكر لكنه أفرد ؛ ليوضح المذكر والمؤنث .

---

(١) البيت من الكامل للأعشى .
والشاهد : وضحه الشارح .
انظر ديوانه : ٥٤ ، السلسيلي ١ / ٢٤٩ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٨ ، والخصائص ٢ / ٤٠٢ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (الذي ، والتي بآصرة) على ماوضحه الشارح .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٣ ، والارتشاف ١/ ٥٥٢ ، والسلسيلي ١/ ٤٨ ، والدرر ١/ ٦٦

ومثال الثاني : « جاءالذي والتي واللذان أكرموا زيداً » . (أو مدلولاً بها على ماحُذف) مثاله بَعْد موصولين : « جاء الذي والتي أكرَمتْكَ » ، أي : الذي أكْرمكَ ، والتي أكْرَمَتْكَ ومنه قوله :

[١٥٦] وعند الذي واللاّت عُدْنَكَ إحْنَة عَلَيْكَ فَلاَ يغْرُرْكَ كَيْد العَوَائِد (١)

ومثاله بعد أكثر: جاء الذي والتي واللذان أكرماك . أي الذي أكرمك والتي أكرمَتْك . (وقد يحذف ما علم من موصول) اسمي كقوله تعالى ﴿ وَقولُوا آمَنَّا بالَّذِي أُنزِلَ إلَيْنَا وأُنْزِل إليكم ﴾(٢) وكقول حسان رضي الله عنه :

[١٥٧] أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّه منكم وَيَمْدَحُهُ وَيَنصُره سَوَاءُ (٣)

أي: ومن يمدحه ، وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش (٤) ، ومذهب البصريين المنع (٣) ، وماورد مخصوص بالشعر، والآية ظاهرة التأويل . (غير الألف واللام) فلا يجوز حذفها ، فلايجوز : جاء الضارب زيداً ومُكرمُ خالداً ، تُريدُ : والمكرم . (و) قد يحذف ماعلم (من صلة غيرهما) أي غير الألف واللام كقوله :

[١٥٨] نَحْنُ الألَى فَاجْمَع جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهم إلَيْنَا (٥)

---

(١) البيت من الطويل ولم أعثر على من نسبه
والشاهد فيه قوله : (الذي واللاّت عدنك) على ورود صلة لأحد موصولين دالّة على ماحذف من صلة .
انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٣٣ ، الدرر ١ / ٦٦ ، السلسيلي ١ / ٢٥٠ ، الارتشاف ١ / ٥٥٢ .
(٢) سورة العنكبوت الآية : ٤٦ .
(٣) البيت من الوافر .
والشاهد فيه قوله : (ويمدحه) على حذف الموصول غير الألف واللام - وهو هنا اسم لأنه معلومٌ .
انظر : ديوانه : ٧٦ ، الارتشاف ١ / ٥٥٤ ، السلسيلي ١ / ٢٥٠ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٥ .
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٥ ، والارتشاف ١ / ٥٥٤ .
(٥) البت من مجزوء الكامل ، لعبيد بن الأبرص .
والشاهد فيه قوله : (الألي فاجمع) على حذف صلة الاسم لدلالة مابعده عليه . ==

أي " نحن الألى عرفوا بعدم مبالاتهم بأعدائهم " . (ولاتُحذَفُ صلة حرف إلاّ ومعمولها باقٍ) . كقولهم : لا أفعل ذلك ما أن حراءً مكانه ، وما أن في السماء نجما . أي : ماثبت أن . . . ؛ فحذف (ثبت) وأبقى معموله وهو أن وصلتها (ولا) يحذف (موصول حرفي إلا " أَنْ ") وإذا حذفت ، فتارة يبطل عملها وهو الكثير ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرقَ﴾ [١] وتارة يبقى ومنه قوله :

[١٥٩] أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أشهدَ اللّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي [٢]

في رواية من نصب « أحضر » . (وقد يلي معمولُ الصلة الموصولَ إنْ لم يكن حرفاً) نحو : جاءا الذي زيداً ضرب ، فإن كان حرفاً لم يجز (أو) لم يكن (الألف واللام) فلايجوز: الزيدًا ضارب ؟. (ويجوز تعليقُ حرف جَرٍ قبل الألف واللام) الموصولة (بمحذوف دل عليه صلتها) كقوله تعالى : ﴿ وكَانُوا فيه مِنَ الزَّاهِدين ﴾ [٣] . ﴿ قَالَ إِنِّي لِعملِكُم مِنَ القَالِين ﴾ [٤] . ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ [٥] . ﴿ وأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [٦] . فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه صلة (أل) وليس متعلقا بصلتها : إذ لايتقدم معمول الصلة على الموصول ، والتقدير : زاهدين فيه من الزاهدين ، وقَالٍ لِعَمَلِكم من القالين ، ونَاصِحٌ

== انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٦ ، الدرر ١/ ٦٨ ، الارتشاف ١ / ٥٥٥ ، الخزانة ٢ / ٢٨٩ .

(١) سورة الروم آية : ٢٤ .

(٢) من الطويل ، لطرفة بن العبد.
والشاهد فيه قوله : (أحضرَ) على حذف « أنْ » الموصول الحرفي مع بقاء عملها حيث رواه منصوباً بها .
انظر : الكتاب ٣ / ٩٩ ، ديوانه : ٣٢ .

(٣) سورة يوسف آية : ٢٠ .

(٤) سورة الشعراء آية : ١٦٨ .

(٥) سورة القصص آية : ٢٢ .

(٦) سورة الأنبياء آية : ٥٦ .

لكما مـن النَّاصحين ، وشاهـدٌ على ذلكم من الشاهدين . وهذا تخريج المبرد [١] وابن السراج [٢] وابن جني [١] .

(ويَنْدرُ ذلك) أي تعليق حرف واقع قبل الموصول بمحذوف تدل عليه الصلة. (في الشعر مع غيرها) أي مع غير (أل) من الموصولات . (مطلقاً) أي سواء كان الموصول مجروراً بـ" من" أو كان غير مجرور بها ؛ فالأول كقوله :

{ ١٦٠ } لاَ تَظْلِمُوا مِسْوَراً فَإِنَّهُ لَكُمُ ... مِنَ الَّذِينَ وَفَوْا في السِّرِّ وَالْعَلَنِ [٣]

الأصل : فإنه وافٍ لكم من الذين وَفَوْا ، والثاني كقوله :

{ ١٦١ } وأَهْجُو مَنْ هَجَانِي مِنْ سِوَاهُمَ ... وأُعْرِضُ مِنْهُمُ عَمَّنْ هَجَانِي [٤]

الأصل : وأعرض عمن هجاني منهم ، والمذكور مُؤَكِّدٌ للمحذوف . (و) يندر (معها) أي مع (أل) حال كونها (غير مجرورة بـ" من ")كقوله :

---

(١) الارتشاف ١ / ٥٥٣ .

(٢) الأصول ٢ / ٢٢٣ .

(٣) من البسيط ، لمجهول .
والشاهد فيه : وضحه الشارح .
انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٣٨ ، الدرر ١ / ٦٦ ، السلسيلي ١ / ٢٥٣ .

(٤) البيت من الوافر ، لهُدبة بن خَشْرم .
والشاهد فيه : وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٨ ، والارتشاف ١ / ٥٥٣ ، والسلسيلي ١ / ٢٥٣ .

{ ١٦٢ } تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيمِينِهاَ   أَبَعْلِيَ هَذَا بالرحى المتقاعسُ[1]

فـ " الرَّحى " متعلق بمحذوف يدل عليه (متقاعس) صلة (أل) والتقدير : تقاعس بالرَّحى .

---

(١) البيت من الطويل ، لأعرابي من بني سعد .

والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٣٧ ، الكامل ١ / ٢٣ ، العقد الفريد ١ / ١٢٨ .

" بابُ اسْم الإشَارة "

(١٠) [المفرد –والمثنى –والجمع ولغاتها في القُرب والبُعدِ]

(وهو) أي اسم الإشارة (في القُرْب مفرداً مذكراً " ذا "، و (هو) مبتدأ وخبره (ذا) ، وألفه منقلبةٌ عن أصل عند البصريين [١] ، قيل : هو ياء كاللام المحذوفه ، و قيل : هو واو ، وزعم الكوفيون [١] أنها زائدة ووافقهم السُّهيلي [٢] . (ثم ذاك) بدون لام للمتوسط ، (ثـم ذلك) بـلام (وآلك) بلام وهمزة ممدودة مفتتح بها وكلاهما للبعيد ، (وللمؤنثة) المفردة (تِي) بتاء مكسورة فياء ساكنة ، (وتا) بتاء فألف ، (وتِهْ) بتاء مسكورة فهاء ساكنة (وذِي) بذال مُعْجَمةٍ مكسورة فياء ساكنة . (وذه) بذال معجمة مكسورة فهـاء ساكنـة . (وتكسر الهـاءان) مـن" ته " ، و" ذه " (باختلاس ، وإشباع ، وذَاتُ) فهذه عشرة ألفاظ للمفرده المؤنثه في حالِ القرب . (ثم تِيكَ) بكسر التاء (وتَيْكَ) بفتحها (وذِيكَ) بكسر الذال ، وقال أحمد بن يحيى [٣] : لايقال : ذيك.، فهذه ثلاثة ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال التوسط .

(ثم تِلك) بتاء مكسورة فلام ساكنة (وتَلْكَ) بتاء مفتوحة فلام ساكنة (وتِيْلكَ) بتاء مكسورة فياء ساكنة فلام مكسورة (وتَالكَ) بتاء فألف فلام مكسورة ، و " تِلْكَ " . بكسر التاء هي الأفصح . فهذه أربعة للمؤنثة المفردة في حال البعد .

(وتلي الذال والتاء في التثنيه علامتُها) وهي الألف والنون أو الياء والنون : فتقول في تثنية " ذا " : ذان في الرفع ، وذين في الجر والنصب ، وفي تثنية تا : تان في الرفع ، وتين في الجر والنصب ؛ بحذف ألف ذا و تا ، ولم يُثَنَّ من أسماء الإشارة غير هذين اللفظين (مجوزاً تشديد نونها) فتقول : ذَانِّ وتانِّ – بتخفيف النون وتشديدها – وإطلاقة يقتضي جواز تشديدها مع الياء أيضاً

---

(١)انظر الإنصاف مسألة رقم (١١٠) .

(٢) نتائج الفكر ص : ١٧٨ .

(٣) انظر الارتشاف ١/ ١٠٥-١٠٥

فتقول : ذين وتين ، وهو مذهب الكوفيين ، ولم يجزه البصريون إلا مع الألف .

(وتليها) أي : وتلي النون فيهما مخففة ومشددة (الكاف وحدها) أي مجردة من اللام (في غير القرب) أي في الحالة الوسطى والحالة البعدى ، فتقول : ذَانِكَ وذَانِّك ، وذَيْنِكَ وذَيْنِّك ، وتَانِكَ وتَانِّكَ وتَيْنِكَ ، وتَيْنِّكَ . (وقد يقال : ذانيكَ) والأصل ذَانِّكَ ، بتشديد النون ؛ فأبدلوا إحدى النونين ياء فصار ، ذانيك ، ورُوِي عن ابن كثير أنه قرأ[1] : ﴿ فَذانيكَ ﴾ [2] ، وفعلوا ذلك أيضاً في " تانك " فقالوا : تَانيكَ . (وفي الجمع مطلقا) أي مذكراً كان أو مؤنثاً (أُولاءِ) بالمد وضم الهمزة الأولى وكسر الأخيرة فتقول : أولاء ذهبوا ، وأُولاَءِ ذهبن (وقد ينون) فتقول : أُولاءٍ ، وحكى قطرب [3] تنوينه لغة . (ثم أولئك) بالمد مع وجود الكاف في التوسط (وقد يقصران) أي : أُولاءِ وأولئك ، فيقال : أُولا وأُولاك ، وحكي الفراء [4] أن القصر فيهما لغة بني تميم وأن المد فيهما لغة الحجاز . (ثم أُولاَلِكَ) للرتبة البعدى (على رَأْيٍ) أي على رأي من يجعل " أولئك" بالمد للمرتبة الوسطى ، فلا يكون للبُعْدَى إلاَّ لفظة واحدة وهي " أولالك " باللام . (وعلى رأي أولاء) للقربى (ثم أُولاَكَ) بالقصر للوسطى (ثم أُولَئِكَ) بالمد (و أُولاَلِكَ) بالقصر واللام ، وكلاهما للبعيد . (وقد يقال : هُلاَءِ) والأصل أُلاَءِ ، وأُبْدلت الهمزة هاءً كقولهم في إياك : هِيَّاكَ وفي أنا : هنا . (وأُلاَءُ) بضم الهمزتين (وقد تشبع الضمة قبل اللام) فيقال : أُولاَءُ وأُولئك بإشباع الضمتين ، وهما لغتان غريبتان ذكرهما قطرب [5] . (وقد يقال : هَوْلاَءِ) حكاها

---

(١) ظ : شواذ ابن خالويه ص ١١٣ ، والبحر ٧ / ١١٨ .

(٢) سورة القصص الآية : ٣٢ .

(٣) وسماه تنوين مجاز ، لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين .
قاله ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ / ٢٤١ .

(٤) وحكاها عنه ابن مالك انظر شرحه ١ / ٢٤١ ، إلاّ أن ابن مالك قال : « لغة الحارثين » .

(٥) انظر السلسيلي ١ / ٢٥٧ ، وابن مالك ١ / ٢٤١ .

الشلوبين [١] عن بعض العرب ، (وأُلاَّك) بالقصر والتشديد حكاها بعض اللغويين [١] وقال الشاعر :

[١٦٣] مِنْ بَيْنِ أُلاَّك إلىَ أُلاَّكا [٢]

وهي للرتبة الوسطى . (ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب وغيرَه للبعد) المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قربى ووسطى وبعدى ؛ فما تجرد عن الكاف واللام للقربى ، وماصاحب الكاف وحدها للوسطى ، وما صاحب الكاف واللام للبعدى ، وذهب بعض النحويين: إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قربى وبعدى فما تجرد عن كاف ولام للقربى ، وما صحب الكاف بلا لام أو بلام للبعدى ، وصححه المصنف في الشرح [٣] قال : " وهو الظاهر من كلام المتقدمين " ونسبه الصفار إلى سيبويه [٤] . (وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم) وهذا مما يدل على أنه ليس لأسماء الإشارة إلا مرتبتان ، وذلك ؛ لأن الفراء [٥] روى أن بني تميم يقولون : ذاك وتيك بلا لام حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك باللام . وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ؛ فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه .

(وتصحب " ها " التنبيه المجرد) من الكاف (كثيراً) نحو : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [٦]

---

(١) نسبها ابن مالك للشلوبين ، انظر شرحه ١ / ٢٤٢ .

(٢) الرجز ولم أعثر على من نسبه

والشاهد فيه قوله :(أُلاَّك) حيث جاءت لغة في أولاك .

انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٤٢ ، والدرر ١ / ٥٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٢ .

(٤) انظر الارتشاف ١ / ٥٠٧ .

(٥) روى ابن مالك رأي الفراء هذا انظر شرحه ١ / ٢٤٢ .

(٦) سورة المائدة آية : ٣٥ .

﴿ هَذَا يـومُ لاَيَنْطِقُون﴾ (١) ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ ﴾ (٢) . (والمفـردَ والمقـرونَ بـالـكاف دون الـلام قليلاً) كقوله :

[١٦٤] رَأَيْتُ بَنِي غَبْراءَ لاَ يَنْكِرُونَنِي وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ (٣)

وقوله

[١٦٥] قَـدِ احْتَمَلَتْ مَيٌّ فَهَاتِيكَ دَارُهَا (٤) . . . .

وقوله

[١٦٦] يَامَا أُمَيلح غزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ (٥)

(وفصْلُهـا) أي فصل هاء التنبيـه (من المجرد) أي من اسم الإشـارة المجرد من الكاف (بأنا وأخواته) من ضمائر الرفع المنفصلة كأنت ونحن (كَثير) نحو قوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُم أُلاءِ ﴾ (٦) ،

---

(١) سورة المرسلات الآية : ٣٥ .

(٢) سورة الجاثية الآية : ٢٩ .

(٣) البيت من الطويل ، لطرفة ، وهو في معلّقته .
والشاهد فيه قوله (هذاك) على لحاق هاء التنبيه إسم الإشارة المقترن بالكاف .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٤ ، الدرر ١ / ٥٠ ، السلسيلي ١ / ٢٥٧ .

(٤) صد بيت من الطويل ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (فهاتيك) مصاحبة هاء التنبيه للمفرد المقرون بالكاف دون ، وهو قليل .
انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٤٤ ، ديوان ١/ ٤٥٩ ، الدرر ١ / ٥٠ .

(٥) البيت من البسيط ، واختلفت نسبته ، ففي الدرر ١ / ٥٠ لكامل الثقفي وذكر العيني أنه للعرجي .
والشاهد فيه قوله : (هؤُليائكن) حيث صاحبت هاء التنبيه إسم الإشارة المفرد المقرون بالكاف ، وهو قليل
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٤ ، السلسيلي ١ / ٢٥٨ ، العيني ٣ / ٦٤٣ ، و ٤١٦ .

(٦) سورة آل عمران آية : ١١٩ .

ونحو : ها أنا ذا يارسول الله [١] . (وبغيرها) أي بغير " أنا وأخوانه " (قليلٌ) كقوله :

[١٦٧] تَعلَّمَنْ هَا لَعمرُ اللَّهِ - ذَا قَسَماً فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ [٢]

ففصل بين (ها) و (ذا) بقوله : لعمر الله ، وأنشد سيبويه [٣] .

[١٦٨] ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَها هَا وذَا لِيَا [٤]

أي : وهذا ليا ؛ ففصل بين (ها) و (ذا) بالواو . (وقد تُعَاد) (هـا) التنبيه (بعد الفصل توكيداً) ، كقوله تعالى : ﴿ هَأَنْتُم هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ [٥] . (والكافُ) المصاحبة لأسماء الإشارة (حرف خطاب) بلا خلاف بين النحويين (يُبيِّن أحوال المخاطب) من إفراد وتذكير وغيرهما (بما يُبيِّنُها إذا كان اسماً) . فتقول : ذَلِكَ ذَلِكِ ذَالِكُما ذَلِكُم ذَلِكُنَّ كما تقول : «أكْرَمكَ» «أكرمَكُما» «أكرمَكُم» «أكرمَكُنَّ» . (وقد يغني " ذلك " عن " ذلكم ") كقوله تعالى : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُم ﴾ [٦] ، وقوله : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ [٧] ولا يجوز هذا في الاسمية فلا يقال : يازيدون أَعْرَفُكَ عمرو " أي : أعرفكم ، والاستغناء بالكاف المفتوحة وحدها مع

---

(١) الموطأ ١ / ٢٠ .

(٢) البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى .
والشاهد فيه قوله : (ها - لعمر الله - ذا) على فصل " ها " التنبيه عن اسم الإشارة بغير " أنا " وهو قليل ، انظر ديوانه :٥١ ، والمساعدة ١ / ١٨٧ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٥٤ .

(٤) البيت من الطويل ، لبيد .
والشاهد فيه قوله : (هاوذا) حيث فصل بين هاء التنبيه واسم الاشارة بغير « أنا » وهو قليل .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٥ ، وديوانه : ٢٧٦ الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، الخزانة ٥ / ٤٦١ .

(٥) سورة النساء من الآية (١٠٩) .

(٦) سورة البقرة آية : ٨٥ .

(٧) سورة المجادلة آية : ١٢ .

اسم الإشارة في خطـاب غير المفرد المذكر مطلقاً لغة [١] . (وربما استُغْنِيَ عن الميم بإشباع ضمـة الكاف) كقولـه :

{ ١٦٩ } وَإِنَّمَا الهَالِكُ ثُمَّ التَّالِكُ ذُو حَيْرةٍ ضَاقَتْ بِهِ الْمَسالِكُ

كَيْفَ يَكُونُ النَّوْكُ إِلاَّ ذَلِكُ [٢]

أي : ذلكم ، فحذف الميم واستغنى بإشباع الضمة .

(وتتصل بـ " أرأيت " موافقةً « أَخْبِرني » هذه الكاف) نحو : « أَرَأَيْتَ زيداً مَاصَنَعَ » ، أي : أخبرني عن زيد ماصنع ؟ فضمن " أرأيت " معنى " أخبرني " (مغنياً لَحَاقُ علامات الفروعِ بها) أي بالكاف (عن لحاقها بالتاء) فتقول : « أرأيتَكِ ياهندُ زيداً ماصَنَع » ، و « أرأيتكُمَا » و«أرأيتكُمْ وأرأيتَكُنَّ » ، فتبقى التاءُ مفتوحةٍ دائماً ، ويتبين المراد بما يلحق الكاف . (وليس الإسنادُ إليها) أي: إلى الكاف (مزالاً عن التاء) بل التاء هي الفاعل والكاف حرف متمحض للخطاب كما في "ذلك " وأخواته وهذا مذهب البصريين [٣] (خلافاً للفراء) في زعمه أن التاء حرف خطاب [٤] ، وأن الكاف هي الفاعـل ، ورُدَّ بأن التاء لايستغنـى عنها بخلاف الكاف ، ومالا يُستغنى عنه هو الفاعل[٥] . (وتتصل) الكاف المذكورة ((بـ " بحيَّهل " ، و " النَّجاء " و " رُوَيد " أسماء أفعال) .

---

(١) انظر : الارتشاف ١ / ٥٠٨ .

(٢) رجـز ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ذَلِكُ) على ماوضحه الشارح .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٦ ، الدرر ١ / ٥١ ، السلسيلي ١ / ٢٥٩ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٤٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٧ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٨ .

فتقول : حَيهلَك ، أي أنت ، والنَّجاءَكَ . أي أسرع ، ورويدك ، أي : أمهل ، واحترز بأسماء الأفعال من أن يكون . النجاءُ ورويدُ . مصدرين ، وسيأتي ذلك . (وربما اتصلت) أي الكاف (بـ " بلى " وأَبْصَرَ وكَلاً وليس ونعْم وبئْس وحَسِبتُ) نحو : « بلاك وأَبْصِرْكَ زيداً » ، أي : أَبْصِر زيداً ، و«كلاَّك وليسكَ زيدٌ قائماً » ، « ونـعمَكَ الرجلُ زيدٌ » ، و « حَسِبْتكَ عمراً منطلقاً » ، وكل هذا قليل جداً ، وحمل عليه الفارسي[1] قوله :

[١٧٠] لِسَانُ السَّوْءَ تُهديهَا إِلَيْنَا   وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا [2]

(وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير) كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِنكَ يَامُوسَىَ ﴾ [3] (أو) بعظمة (المشار إليه) كقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فيه ﴾ [4] بعد قوله ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لله مَاهَذا بَشراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [4] والمجلس واحد ، وذلك ؛ لأن مَرْأَى يوسف عليه السلام - عند امرأة العزيز كان أعظم من مَرْآه عند النسوة ؛ فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إعظاماً وإجلالاً[5] ، (وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال) كقوله تعالى : ﴿كُلاًّ نُمدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ﴾ [6] وقوله : ﴿ هَذَا مِنْ شيعَتهِ وَهَذا مِنْ عَـدُوِّهِ ﴾ [7] (وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه) كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى على نبينا وعليه السلام :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٨ .

(٢) البيت من الوافر ، ذكر في الدرر ١ / ٥١ أنه لم يعثر عليه .

والشاهد فيه قوله : (حَسِبْتُكَ) على أن الكاف فيه حرف خطاب عند الفارسي .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٨ ، شرح شواهد المغني ١ / ٥٠٦ .

(٣) سورة طه آية : ١٧ .

(٤) سورة يوسف آية : ٣٢ ، ٣١ .

(٥) هذا التعليل نقله الشيخ خالد عن ابن مالك نصًّا انظر شرحه ١ / ٢٤٨ .

(٦) سورة الإسراء آية : ٢٠ .

(٧) سورة القصص آية : ١٥ .

﴿ ذَلِكَ نَتْلُوه عَلَيْكَ مِنَ الآيَاتِ ﴾ . ثم قال : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهو القَصَصُ الحَقُّ ﴾ (١) فأشار بـ"ذلك" إلى ما أشار إليه بـ" هذا " ، ومذهب الجرجاني وطائفة (٢) أن " ذلك قد يكون للحاضر بمعنى " هذا " وأنكر ذلك السهيلي (٣) . (وقد يُشَارُ بما للواحد إلى الاثنين) كقوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ (٤) أي : بين الفارض والبكر ، وقول الشاعر :

[١٧١] إنَّ للخَيرِ وَللشَّرِ مَدىً وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْه وقَبَل (٥)

أي : وكلا ذَيْنكَ الأمرين : الخير والشر . (وإلى الجمع) كقول الشاعر :

[١٧٢] وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا وسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ (٦)

(ويشار إلى المكان بـ" هُنَا ") كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَاهُـنَا قَاعِدُونَ ﴾ (٧) .

(لازم الظرفية) فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولامبتدأ (أو شبهها) أي : شبه الظرفية بأن يُجَرَّ ببعض حروف الجر كقوله :

---

(١) سورة آل عمران الآية : ٥٨ .

(٢) الارتشاف ١ / ٥١٠ .

(٣) نتائج الفكر : ٢٢٨ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٦٨ .

(٥) البيت من الرمل ، لعبد الله الزبعري .
والشاهد فيه قوله : (وذلك) على ماوضحه الشارح .
انظر : التصريح ٢ / ٤٣ ، الدرر ٥ / ٢٥ .

(٦) البيت من الكامل ، للبيد .
والشاهد فيه قوله : (هذا الناس) حيث أشار بالواحد إلى الجمع وهو قليل .
انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٤٩ ، التصريح ١ / ١٢٩ ، السلسيلي ١ / ٢٦١ .

(٧) سورة المائدة آية : ٢٤ .

{١٧٣} قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنَ هَا هُنَا وَمِنَ هُنَهْ (١)

(مُعْطىً ما لـ " ذا ") أي ما لكلمة (ذا) المشار بها (من مُصَاحبةِ) لـ " ها " التنبيه ، فتقول : «هَا هُنَا » كما تقول : هَذا ، ولـ " كاف الخطاب " فتقول : هناك كما تقول : ذاك ، وللكاف واللام معا، فتقول : هنالك كما تقول : ذلك . (وتَجرُّدِ) عن مصاحبة ماذكر، فتقول : هنا ،كما تقول : ذا ، ولا تقول : هَا هُنَالكَ ، كما لا تقول : هذالك . (وكهنالك ، ثَمَّ .) فهما ظرفان يشار بهما إلى المكان البعيد ، ولايخرجان عن الظرفية إلا بجرهما بـ " من " أو " إلى " . (وهنا - بفتح الهاء وكسرها -) أي - وتشديد النون فيهما - ظرفان ، وهي للبعيد كـ "هُنَا لِك " . (وقد يقال : هَنَّت موضع : هنا) كقوله :

{١٧٤} وذِكْرُهَا هَنَّتْ وَلاَتَ هَنَّتْ (٢) ... ...

أراد : هَنَّا ولات هنًّا .

---

(١) رجز ، لمجهول .

والشاهد فيه قوله : (من هاهنا ومن هنه) حيث دخلت « مِن » وهي حرف جر على أسماء الإشارة المكانية ففارقت الظرفية إلى شبهها .

انظر : السلسيلي ١ / ٢٦٢ ، الدرر ١ / ٥٢ .

(٢) رجز ، لمجهول كما قال في الدرر ١ / ٥٢ ، وهو للعجاج انظر ديوانه : ٢٦٦ .

والشاهد فيه قوله : (هنَّتْ) على مجيئها لغة في « هنّا » .

انظر : شرح ابن ماالك ١ / ٢٥٠ ، السلسيلي

(وقد تصحبها الكاف) أي تصحب (هَنَّا)- بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون - فيقال : هناكَّ وهناَّكَ . (وقد يراد بـ " هُنَاك ، وهُنَالكَ وَهَنَّا الزمان) ، وذلك كقول الأفوه الأودي :

{ ١٧٥ } وَإِذَا الأُمورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُون أَيْنَ المَفْزَعُ (١)

أي : ففي ذلك الزمان ، وكقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ أبتُلِيَ المُؤْمِنُون ﴾ (٢) بعد قوله تعالى : ﴿ إِذْ جَاءُوكم مِنْ فَوْقِكُمْ ﴾(٢) الآية ، وكقول الشاعر :

{ ١٧٦ } حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الذَّي كَانَتْ نَوار أَجَنَّت (٣)

والمعنى : ولات حين في هذا الوقت . (وبني اسم الإشارة لتضمن معناها) ؛ وذلك لأن الإشارة معنىً من المعاني ، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كغيرها من المعاني كالنفي والشرط والاستفهام ، فبنيت أسماء الإشارة لتضمنها معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يوضع (أو) بُنِيَ اسم الإشارة (لشبه الحرف وَضْعاً) ، لأن منه ما وضع على حرفين كـ " ذا " و"ذي " ثم حملت البواقي عليها . (وافتقاراً) وذلك ؛ لأنه يحتاج في إبانة سماه إلى مواجهة أو مايقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة .

---

(١) من الكامل .
والشاهد فيه قوله : (فهناك) حيث أراد بها الزمان .
انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٥١ ، العيني ١ / ٤٢١ ، الدرر ١ / ٥٢ .

(٢) البيت من الكامل لشبيب بن جعين التغلبي .
والشاهد فيه قوله : (ولات هَنَّا) حيث جاءت الإشارة إلى وقت .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥١ .

(١١) " بابُ المعَرَّفِ بالأداة "

(وهي " أل ") فيكون حرفاً ثنائي الوضع كـ" هي ") والتعبير عنها - حينئذ - بذلك أولى من قولهم : الألف واللام لسلامته من التطويل ، ولجريانه على المعهود في نظائره نحو : " هل " حرف استفهام و " قد " حرف تحقيق ، والمفيد للتعريف هو " أل " بكمالها (لا اللام وحدها) وهو مذهب المتأخرين (وفاقاً للخليل وسيبويه) ؛ فكل منهما يقول : إن حرف التعريف ثنائي الوضع، وقد عد سيبويه " أل " في الثنائية الوضع في باب : عدة ما يكون عليه الكلام [١] . (وقد تَخْلُفُها "أم") في لغة حمير وبعض طيء ، وفي الحديث : " ليس من امبر ا مصيام في امسفر " [٢] (وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه) [٣] بل هي همزة قطع كهمزة أم ، وهذا مذهب الخليل ومذهب سيبويه: أنها همزة وصل معتد بها في الوضع ، وَرُدَّ عليه : بأنه يلزم من قوله : افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولانظير لذلك ، وحصل من كلام المصنف : أن في حرف التعريف ثلاثة مذاهب . الأول : أنه اللام وحدها ونسب إلى المتأخرين . الثاني : أنه " أل " والهمزة فيه همزة قطع كهمزة "أم" ، ونسبة الزمخشري [٤] والمصنف [٥] إلى الخليل ، ونسبة بعضهم إلى ابن كيسان [٦] . الثالث : أنه "أل " لكن الهمزة همزة وصل ، وهو مذهب سيبويه [٧] ، ونسب إلى الخليل أيضاً ، والفرق بينه وبين المذهب الأول : أن صاحب هذا المذهب يقول : " أل " حرف ثنائي الوضع إلا أن الهمزةهمزة وصل معتد بها في الوضع ، وصاحب المذهب الأول يقول : الموضوع للتعريف إنما هو اللام وحدها

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .

(٢) مسند أحمد ٧٥/١٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٢٤ .

(٤) المفصل ص : ٣٢٦ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٣ .

(٦) انظر الارتشاف ١ / ٥١٣ .

(٧) الكتاب ٣ / ٣٢٤ .

ثم إنه لما لم يمكن النطق بالساكن جيء بهمزة الوصل . قيل : وتظهر فائدة الخلاف في قولك : قام القوم ونحوه ؛ فعلى مذهب سيبويه تقول : حذفت همزة الوصل لتحرك ماقبلها ، وعلى المذهب الأول لاتقول : حذفت الهمزة ، إذ لم يكن ثم همزة بل لم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ماقبل اللام . (فإن عهد مدلول مصحوبها) أي مصحوب " أل " (بحضور حسيٍّ) . والمراد به ماتقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بـ " أل " كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَونَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾ (١) .أو كان مشاهداً حالة الخطاب كقولك : القرطاس لمن سدد سهما . (أو) حضور (علمي) كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ ﴾(٢) ، ﴿ إِذْ يُبَايعونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (٣) (فهي عهدية) ؛ فأنواعها عنده ثلاثة . (و إلا) يعهد مدلول مصحوبها بشيء مما تقدم (فجنسية) كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٤) وتقسيم " أل " المعرفة إلى عهدية وجنسية هو قول الجمهور(٥) ، والجنسية على ظاهر قول المصنف (٦) ، قسمان : (فإن خلفها "كل" دون تجوز فهي للشمول) والاستغراق نحو ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ والشَّهادَةِ ﴾ (٧) (مطلقاً) أي تعم الأفراد والخصائص كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (٨) . وهو بخلاف ما إذا خلفها تجوزاً وسيأتي . (ويستثنى من مصحوبها) كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإنسان لفي خسرٍ إلاّ الذين آمنوا ﴾ (٩) (وإذا أُفْرِدَ) مصحوبها وهي لشمول الأفراد (فاعتبار لفظه فيماله من نعت وغيره أولى) أي : من اعتبار معناه ،

---

(١) سورة المزمل الآية (١٥ ، ١٦)

(٢) سورة التوبة الآية (٤٠)

(٣) سورة الفتح الآية (١٨)

(٤) سورة العصر من الآية (٢ ، ٣)

(٥) الارتشاف ١ / ٥١٤ .

(٦) في شرح التسهيل ١ / ٤٢ .

(٧) سورة الرعد الآية : ٩ .

(٨) سورة النساء من الآية : ٢٨

(٩) سورة العصر من الآية : ٢ - ٣

والمراد بغير النعت ، الحال والخبر ؛ فمن اعتبار اللفظ قوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبي ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ لاَ يَصْلاَهَا إلاّ الأَشْقَى الَّذِي كذَّب وَتولّى ﴾ [٢] ، ومن اعتبار المعنى وهو قليل قوله تعالى : ﴿ أو الطِّفْلِ الَّذينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْراتِ النِّساءِ ﴾ [٣] ومثل ما حكى الأخفش [٤] : أهلكَ النّاسَ الدينار الحمر والدرهمُ البيض ، وتقول : هذا الدينار حمر . أي هذه الدنانير وإنما قال : (وإذا أفرد) ؛ لأن مصحوب (أل) الجنسية إن كان مثنى نحو : نعم الرجلان الزيدان أو مجموعاً ، كقوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَح الْمُؤمِنُونَ ﴾ [٥] لم جيز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ . (فإن خلفها) أي الأداة " كل " تجوزاً) لاحقيقة نحو : زيد الرجل . أي الكامل في الرجولية الجامع لخصائصها . (فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة) . إذ يقال بهذا المعنى : زيدٌ كل الرجلُ ، وزيدٌ الرجلُ كل الرَّجلِ . (وقد تَعْرِض زيادَتها في عَلَمٍ) كقوله :

{ ١٧٧ }　　بَاعَدَ أُمَّ العَمرِ مِنْ أَسِيرِهَا　　حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا [٦]

أي : أم عمرو ، (و) في (حال) نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أي : أولاً مأولاً ، وقوله :

{ ١٧٨ }　　دُمْتَ الحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِراً　　عَلَى العِدَا في سَبِيلِ المَجْدِ والكَرَمِ [٧]

---

(١) سورة النساء من الآية : ٣٦

(٢) سورة الليل من الآية : ١٥ - ١٦

(٣) سورة النور من الآية : ٣١

(٤) معاني القرآن ١ / ١٧٠ .

(٥) سورة المؤمنون من الآية : ١ .

(٦) رجز ، لأبي النجم العجلي .
والشاهد فيه قوله : (العمر) حيث زيدت أل على العلم أحياناً . انظر : المفصل ١٣ ، ابن يعيش ١ / ٤٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٣٦ .

(٧) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (الحميد) على زيادة « ال » في الحال . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٠ ، الدرر ١ / ٥٣ ، والارتشاف ١ / ٥١٧ .

أي حميداً . (و) في (تمييزٍ) كقوله :

[١٧٩] رأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيسُ عَنْ عمْرِو [1]

وحكى البغداديون : الخمسة العشر الدرهم . (و) في (مضاف إليه تمييز) كقول أميه بن أبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان .

[١٨٠] لَـهُ دَاعٍ بِمكَّـةَ مُشْمَعِـلٌ وآخَـر فَوْقَ دَارِته يُنَادِي [2]

إلى رُدُحٍ مِنْ الشِّيزَى مِلاَءٍ لُبَابَ البُرَّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

أي: لباب بر . (وربما زِيدتْ فَلَزمت) كالتـي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعـريفها بالصلة نحـو : الّذي والّتي وفي (الآن) على الصحيح . (والبـدلية - في نحـو : مايَحْسُنُ بالرجل خيرٍ مِنْك) أن يفعل كـذا (أولى مـن النعت والزيادة) وإنمـا كـانت أولى ، لأنـها أسهـل ممـا ادعاه الخليـل[3] : من أن خـيراً منك ، نعـت للرجل ، وأنه على نيـة الألف واللام ، ومما ادعاه الأخـفش : مـن أن (أل) في الرجـل زائـدة ، لما فـيها من الخروج عـن الظاهر بدعوى الخليل تعريف " خـير " ودعوى الأخفش [4] تنكير " رجل " ، والبدلية تقدر التـابع والمتبوع على ظاهرهما فكانت أولى إلا

---

(١) من الطويل ، لرشيد بن شهاب اليشكري .
والشاهد فيه قوله : (النفس) على زيادة أل على التمييز . وانظر : شـرح التسهـيل لابن مالك ١ / ٢٦٠ ، الدرر ١ / ٥٣ ، والتصريح ١ / ١٥١ .

(٢) من الوافر ، لأمية بن الصلت .
والشاهد فيـه قوله : (لباب البر) على عروض اللام على المضاف إليـه التمييز ، انظر : شرح التـسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٠ ، أمالي القالي ١ / ١٢٢ ، شعراء النصرانية ٢٢٢ ، واللسان (ر د ح) ، ديوانه:١/٢٠١.
وردح : جمع رداح أي : عظيمة ، والشـيزي : شجز تعمل منه القصاع ، ويلـبك : يخلط ، والشهاد : جمع الشهد وهو العسل .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧١ .

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦١.

أنـه يـلزم المصـنف الإبـدال بالمشتق وهـو ضعـيف [١] . (وقـد تقوم) أل (في غيـر الصلة مقـام ضمير) رابط أو غيـره فالأول نحو ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [٢] أي مأواه ، والثـاني : نـحو : ﴿ واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيباً ﴾ [٣] أي رأسي . وبهذا التعويض قـال الكوفيون وبـعض البصريين [٤] ، ومن منعه جعل الضمـير محذوفـاً ، واحتـرز بغير الصلة مـن الصلـة فـلا تـقوم (أل) فيـها مـقـام الضمير ، وأمـا قـولهم [٥] : أبـو سعيـد الذي رويـت عن الخدري . أي عنه ؛ فَـلاَ يطرد .

* * *

(١) وتضعيف الشيخ خالد هنا نقلاً عن ابن مالك في شرحه للتسهيل ١ / ٢٦١ حيث ذكر رأي الخليل فقال : « وأشرت بقولي : « والبدلية في نحو : مايحسنُ بالرجل خير منك ، أولى من النعت » إلى قوله سيبويه في باب : « مجرى نعت المعرفة عليها » ومن النعت : مايحسن بالرجل مثلك أو خير منك أن يفعل ذاك وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لاتدخله الألف واللام » . انظر الكتاب ١٣/٢.

(٢) سورة النازعات الآية : ٤١ .

(٣) سورة مريم الآية : ٤ .

(٤) قال ابن مالك في شرحه ١ / ٢٦٢ : « وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين وإن كان بعض المتأخرين قد عدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وأنكره ابن خروف » ا هـ .

فصـــــل

(مدلولُ إعراب الاسم ماهو به عمدةٌ أو فضلةٌ أو بينهما). فالعمدة مالا يتم الكلام دونه لفظاً أو تقديراً ، والفضلة خلاف العمدة ، ومابين الفضلة والعمدة هو المضاف إليه ، ويـأتي الكلام علـيه . (فالرفع للعمدة) ؛ لشرفها والاهتمام بها ؛ لأنه أقوى الحركات [(١)] . (و هي) أي العمدة (مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه) نحو : زيد قائم ، ولم يقم زيد ، ولم يضرب خالد . (أو شبيه به) أي بالفاعل (لفظاً) كاسم كان وأخواتها ، وإطلاق الفاعل عليه مجاز للمشابهة . (وأصلها) أي المرفوعات (المبتدأ أو الفاعل . أو كلاهما أصل) وهذه ثلاثة أقوال للنحاة . (والنصب للفضلة وهي : مفعول مطلقٌ) والمراد به المصدر مؤكداً كان نحو : « قمت قياماً » ، أو مبيناً لنوع نحو : «سرت سير زيد » ، أو مبيناً لعدد نحو : « ضربت ضربتين » . (أو مقيدٌ) والمراد به : المفعول به ، نحو : « ضربت زيداً » ، والمفعول فيه نحو : « سرت يوم الخميس » ، والمفعول من أجله نحو : «جئت محبة فيك » ، والمفعول معه نحو : « سار زيد والنيل » .

(أو مستثنىً) نحو : القوم إخوتك إلا زيداً (أو حالٌ) نحو : « جاء زيد ضاحكاً » (أو تمييزٌ) نحو : « طَابَ زيدٌ نفساً َ (أو مُشَبَّهٌ بالمفعول به) نحو : « مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه » . (والجرُّ لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه) ، وإنما كان بين العمدة والفضلة ؛ لأنه في موضع يُكَمِّل العمدة نحو : « جاء عبدُ الله » ، وفي موضع يُكَمِّلُ الفضلة نحو : « أكرمتُ عبدَ الله » ، وفي مـوضع يقع فضلة نحو : « هذا ضاربُ زيدٍ » . (،أُلحِقَ مـن العُمَـدِ بالفضلات : المنصوب في باب " كان ") أي خبرها ، وهو خبر مبتدأ في الأصل . (وإنَّ ولا) . أي اسماهما ، وهما مبتدآن في الأصل .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل معللا سبب رفع العمدة فقال ١ / ٢٦٥ : « لأن علامته الأصلية صفة وهي أظهر الحركات . . . . » .

(١٢) " بابُ المبتدأ "

(وهو ماعَدِمَ حقيقةً أو حُكْماً عاملاً لفظياً) فـ " ما " يشمل الاسم الصريح والمقدر نحو : ﴿وأنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم ﴾ [١] أي صَومُكُم ، والفعل المضارع المجرد من ناصب أو جازم ، والمخبر عنه نحو : « زيدٌ قائمٌ » ، والوصف المستغني عن الخبر نحو : « أقَائمٌ الزَّيدانِ » ؛ فهذه كلها عدمت عاملاً لفظياً حقيقة ، والذي عدمه حكماً هو المبتدأ المجرور بـ " من " أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيرُ اللَّه ﴾ [٢] « وبِحسْبِكَ درهمٌ » ، وكذلك المبتدأُ المجرورُ بـ " ربَّ " نحو : « رُبَّ رجلٍ عالمٌ » فـ " رجل " و" خالق " في موضع رفع بالابتداء ، وهي عادمةُ عاملاً لفظياً حكماً لاحقيقةً ، وذلك أن " مـن " و " الباء " زائدتان فلا أثَر لدخولهما ، و " رُبَّ " في حكم الزائد ؛ لأنها لاتتعلق بشيء كالزائد . وقُيِّـد العامل بكونه لفظياً ، تحرزاً من المعنوي ؛ فإن المبتدأ لم يعدمه ، إذ هو مرفوع بالابتداء (من مخبر عنه) بيان لـ "ما " وهو يشمل ما أُخْبِرَ عن لفظه نحو : " قام " ثلاثي ، وعن مدلوله نحو : « زيدٌ قائمٌ » ، وخرج به الفعل ، لأنه مخبر به لاعنه . (أو وصف) أتى به ليدخل أحد قسمي المبتدأ ، وهما ما أسند إليه ، وما أسند كالوصف في قولك : « أقائم الزيدان » ، والمراد بالوصف: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : « مامضروب العمران» ، « والصفة المشبهة » نحو : «أحسنٌ أخواك ؟ والمنسوب جارٍ مجرى الوصف نحو : أقرشي أبواك ؟[٣] (سابقٍ) نعت للوصف احترز به من نحو : أخواك خارج أبوهما فـ " خارج " خبر لامبتدأ لأنه غير سابق . (رَافِعٍ ما انفصل) يشمل مارفع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وشمل قوله : (ما انفصل) الظاهر نحو قوله:

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ .

(٢) سورة فاطر الآية : ٣ .

(٣) قال ابن مالك في شرحه ١ / ٢٦٨ : « وهذه الأمثلة أمثلة سيبويه » .

{ ١٨٢ } أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَناً   إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْش مَنْ قَطَنَا (١)

والضمير المنفصل نحو : أقائم أنتما ؟ ومنع هذا الكوفيون وأجازه البصريون (٢) وهو الصحيح قال الشاعر :

{ ١٨٣ } خَلِيلَيَّ ماواف بِعَهْدِي أَنْتُما   إذا لم تكونا لِي على من أُقَاطِعُ (٣)

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إبراهيم ﴾ (٤) في أحد الوجهين (٥) . وخرج بقوله (ما انفصل) الضمير المتصل : فلا تقول في : أقائِمٌ زيدٌ أو قاعدٌ ؟ إن " قاعداً " مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل سد مسد الخبر . (وأغنى) أي وأغنى ذلك المرفوع عن الخبر ، احترز به من نحو : أقائمٌ أبواه زيدٌ ؛ فـ " قائم " ليس مبتدأ ؛ إذ لايغني مرفوعه وهو (أبواه) عن الخبر من جهة أنـه لايحسن السكوت عليـه ، فيتعين كون " زيد " في المثال المذكور مبتدأ ، و (قائم) خبره تقدَّم عليه ، و " أبواه" مرفوع بـ " قائم " . (والابتداء:كون ذلك) الذي عدم حقيقة أو حكماً عامـلاً لفظياً (كذلك) أي مثل ماذكرناه من كونـه مخبراً عنـه أو وصفاً رافعـاً لمـا انفصل وأغنى . (وهو) أي الابتداء (يـرفع المبتدأ والمبتدأ يـرفع الخبر) وهـذا مـذهب سيبويـه (٦) وجمهور

---

(١) من البسيط قال العيني ١ / ٥١٢ : « ولم أقف على اسم قائله » .
والشاهد فيه قوله : (أقاطن قوم) على أنّ المرفوع بالوصف يدمر الخبر حالة كونه منفصلاً .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٨ ، السلسيلي ١ / ٢٧١ ، التصريح ١ / ١٥٧ .
(٢) انـظر ارتـشاف الضرب ٢ / ٢٥ .
(٣) من الطويل ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ما واف بعهدي) على سد الفاعل مسد الخبر حالة كونه وصفاً منفصلاً عن مرفوعه .
انظر شرح لابن مالك ١ / ٢٦٩ ، العيني ١ / ٥١٦ ، الدرر ١ / ٧١ .
(٤) سورة مريم الآية : ٤٦ .
(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٩ ، والمساعد ١ / ١١٢ .
(٦) الكتاب ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، ٢ / ١٢٦ .

البصريين (١) . (خلافاً لمن رفعهما به) أي رفع المبتدأ والخبر بالابتداء ، وهو مذهب الأخفش (٢) وابن السراج (٣) والرماني (٤) وهو ضعيف ؛ لأن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها مايعمل رفعين دون اتباع ؛ فالمعنوى أولى بأن لايعمل رفعين . (أو) رفعهما (بتجردهما للإسناد) أي : تعري المبتدأ أو الخبر من العوامل اللفظية وهو مذهب الجرمي (٥) والسيرافي (٥) وكثير من البصريين (٥) ، ويُردُّ بما رُدَّ به ماقبله . (أو رُفِعَ بالابتداء المبتدأُ، وبهما) جميعاً أي بالابتداء والمبتدأ (الخبر) وهو قول أبي اسحاق الزجاج وأصحابه (٦) ونُسِبَ إلى المبرد (٧) وقيل : إن قول المبرد كقول سيبويه . وَرُدَّ هذا المذهب: بأنه يقتضي منع تقديم الخبر ؛ لأنه لايتقدم إذا كان العامل غير لفظ متصرف (أو قال:) المبتدأ والخبر (ترافعا) فكل منهما عامل في الآخر ، وهذا مذهب الكوفيين (٨) وَرُدَّ بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو : القائمُ أبوه ضاحكٌ أَخُوه . فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون إتباع . (ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل) فإذا قلت : أقائم الزيدان؟ : فالزيدان فاعل مغن عن الخبر ، وليس ثم خبر محذوف خلافاً لبعضهم (٨) ، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير ، (ولذا) أي لشدة شبه هذا الوصف المجعول مبتدأ بالفعل (لايُصَغَّر) فلا يقال: أَضُوَيْربٌ الزيدان ؟ (ولايوصف) فلا يقال : أضاربٌ عاقلٌ الزيدان ؟ (ولا يعرف) فلا يقال : القائم أخواك ، قال ابن السراج (٨) : " لأن المعارف لاتقوم مقام الأفعال" .

---

(١) انظر الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٩ .

(٣) انظر الأصول ١/ ٨٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٦) السلسيلي ١ / ٢٧٢ .

(٧) المقتضب ٤ / ١٢٠ ، ٢٠٦ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٢٦ .

(ولا يثنى ولا يجمع) فلا يقال : أقائمان الزيدان ؟ ولا أقائمون الزيدون ؟ على أن مابعد الوصف مرفوع بالفاعلية . بل على أن الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ (إلا على لغة : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) (١) ، وسيأتي الكلام عليها في باب الفاعل . (ولا يجري) الوصف المذكور (ذلك المجرى باستحسانٍ) من كونه مبتدأً وما بعده مرفوع به مغنٍ عن الخبر (إلا بعد استفهامٍ أو نفيٍ) وهذا مذهب جمهور البصريين (٢) ، وشمل قوله كل أداة استفهام أو نفي فتقول : أين قائم الزيدان ؟ وكذا باقيـها ، وتقول : ليس قائم الزيدان فـ " يسد الزيدان " مسد خبر ليس ، ودلَّ قوله : (باستحسان) على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ رافعاً ما سَدَّ مَسدَّ الخبر وإن لم يعتمد ، لكنه ليس باستحسان ونسبه المصنف (٣) إلى سيبويه (٤) ، وجعل من ذلك قـول الشاعر :

{ ١٨٤ } خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَتَكُ مُلْغِياً مَقَالَة لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ (٥)

وقولـه :

{ ١٨٥ } فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِي المثَوِّبُ قَالَ يَالاَ (٦)

ووجه الاستدلال بالأول : أنه لو جعل " بنو لهبٍ " مبتدأ مخبراً عنه بقوله " خبير " لزم عدم

---

(١) صحيح البخاري في كتاب التوحيد ٨ / ١٧٧ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٦ .

(٣) في شرح التسهيل ١ / ٢٧٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٧٨.

(٥) من الطويل العيني لرجل من الطائيين .
والشاهد فيه قوله : (خبير بنولهب) على مجيء الوصف مبتدأ رافعاً ماسد مسد الخبر دون اعتماد .
انظر : : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٣ ، الدرر ١ / ٧٢ ، المساعد ١ / ٩٥ ، التصريح ١ / ١٥٧ .

(٦) البيت من الوافر ، لزهير بن مسعود الضبي .
والشاهد فيه قوله : (فخير نحن) كسابقه .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٣ ، العيني ١ / ٥٢٠ ، الدرر ١ / ١٥٦ ، المساعد ١ / ١٦٨ .

المطابقة [١] فتعين كون " خبير " مبتدأ و " بنو لهب " فاعلاً به ، وبالثاني : أنه لو جعل (نحن) مبتدأ و (خير) خبراً مقدماً للزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل التفضيل و (من) ولا يفصل به بينهما : فتعين كون (خير) مبتدأ و (نحن) فاعلاً سد مسد الخبر . (خلافا للأخفش) ومن تبعه [١] من عدم اشتراط اعتماد الوصف المذكور على شيء ، فيجيزون : قائم الزيدان . قياساً وهو ضعيف ؛ لقلة ماورد من ذلك ، أو لعدمه .

(وأُجْرِيَ في ذلك غير قائم ونحوه ، مجرى ما قائم) فتقول : غير قائم الزيدان ؛ فـ " يسد الزيدان " مسد خبر غير ، وهو مرفوع بقائم ، إجراء لغير قائم مجرى ماقائم ومنه قوله :

[١٨٦] غَيْرُ لاَهٍ عِداَك فاطَّرِح اللَّهْـ ـو ولا تَغْتَرِر بِعَارِض سِلْم [٢]

فـ " عداك " مرفوع بـ " لاهٍ " وقد سد مسد خبر غير . (ويحذف الخبر جوازاً لقرينة) نحو : أن يقال : مـن عندك ؟ فتقول : زيد . أي : زيد عندي ، ونحو : « زيد قائم وعمرو » ، أي : وعمرو قائم . (و) يحذف (وجوباً بعد " لولا " الامتناعيه غالباً) نحو : « لولا زيد لأتيتك » ، أي : لولا زيدٌ موجودٌ ؛ فحذف للعلم به ، ووجب حذفه لسد الجواب مسده ، وهذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً؛ فإن كان مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : (غالباً) ؛ فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : « لولا زيد سالمنا ماسلم » ، ومنه قوله عليه السلام : " لَوْلاَ قَومُكِ حديثُو عَهْدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد ابراهيم" [٣] ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ومنه قول المعري :

---

(١) انظر الارتشاف ٢ / ٢٧ .

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (غير لاهٍ عداك) على ماوضحه الشارح .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٥ ، والمساعد ١ / ١٦٥ .

(٣) صحيح البخاري ١ / ٣١ - كتاب العلم .

{ ١٨٧ } يُذِيبُ الرُّعب مِنه كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالاَ [١]

ونسب المصنف [٢] هذا المذهب للرماني [٢] وابن الشجري [٣] والشلوبين [٢] ، والذي عليه الجمهور [٤] أن الخبر بعد " لولا " لايكون إلا كوناً مطلقا فيجب حذفه دائماً ومن ثم لحنوا المعري في البيت السابق ، وقالوا : الحديث : " لَوْلاَ قومُكِ حديثو عَهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة علىَ قواعد إبراهيم" مروي بالمعنى [٤] .

* * *

---

(١) البيت من الوافر .

والشاهد فيه قوله : (فلولا الغمد موجودٌ) حيث أثبت الخبر بعد " لولا " و والواجب حذفه بعدها لأنه معلوم بمقتضى لولا ، إذ هي دالة على الامتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ قاله ابن مالك ١ / ٢٧٦ ، وانظر العيني ١ / ٥٤٠ ، الدرر ١ / ٧ ، والمساعد ١ /٢١٧، والتصريح ١ / ١٧٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٦ .

(٣) الأمالي الشجرية ٣ / ١٠١ .

(٤) التصريح ١ / ١٧٩ .

(حذف الخبر وجوبا)

(و) يحذف الخبر وجوباً (في قسمٍ صريحٍ) ، وهو مالا يستعْملُ إلاَّ في القَسَم ، نحو : «لعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ » . أي : لَعَمرُكَ قسمي ، وإنّما وجَبَ حذفُهُ لسدِّ جوابِ القسمِ مَسَدَّهُ ؛ فلو كَانَ القسَمُ غير صريحٍ ، نحو : « عَهْدُ اللّهِ لأفْعَلَنَّ » . جاز حذفه وذكره ؛ لأن عَهْدَ اللّهِ يستعمل في القسم وغيرِه فلا يُشْعِرُ[١] بالقَسَمِ حتى يذكر المقسمُ عليه .

(وَ) يحذف الخبرُ وجوباً (بعد واوِ المصاحبة الصريحة) ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ . » ، أي : مَقْرُونَانِ ، فحُذِف الخبرُ لدلالة الواوِ وما بعدها على المصحوبية ، وكان الحذفُ واجباً ، لقيام الواو مقام « مع» ، فلو جئتَ بـ« مع » كان كلاماً تاماً ، وهذا مذهبُ[٢] الجمهور ، واحترزَ (بالصَّريحة) ، من واو تحتملُ المُصاحَبَة ، ومُطْلَقَ العطف ، نحو : « زيْدٌ وَعَمْرٌو » ، إذا أريد بالواو المصاحبة ، فهذا غيرُ صريحٍ في المعيةِ فلا يجبُ الحذفُ ، فَلكَ أَنْ تأتِيَ بالخَبَرِ ، فتقول: « زيدٌ وعمرٌو مُقْتَرِنَانِ » ، ولك أن تحذِفَهُ اعتماداً على أَنْ السَامِعَ يفهمُ من اقْتِصَارِك عليهما ، معنى الاقتران والاصطحاب .

(وَ) يُحذَفُ الخَبَرُ وجوباً (قبل حالٍ[٣] إنْ كانَ المبتدأُ أو معمُولُه مَصْدَراً عاملاً في مُفَسِّرِ صاحبِها) مثالُ الأول : « ضَرْبي زيداً قائماً » ، ومثالُ الثاني : « أَكْثَرُ شُرْبي السَّويقَ مَلْتوتاً » فـ«قَائماً » و « مَلْتُوتاً » حالان ، و « ضَرْبي » و « شُرْبي » مَصْدَرَان وهما عاملان في مُفسِّر صاحب الحال ، وذلك أن صاحبها ضميرٌ مستتر في الخبر المقدر ، على ما سيأتي ، ومفسر ذلك الضمير ، هو « زيدٌ » في المثال الأول ، و « السَّويقُ » في الثاني ، واحترز من أن يكون عاملاً في

---

(١) في « ب » في بدل : الباء .
(٢) ظ في شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٢ .
(٣) في « ب » « الحال » و « حال » في الأصل ، والتسهيل ، وشروحه الأخرى .

صاحبها نفسه لافي مفسره ، فإنَّها - أي الحالَ - لاتُغني حينئذٍ عن الخبر ، نحو : « ضَرْبي زيداً قائماً شديـدٌ » فإنَّ « قائماً » حالٌ منْ زيْدِ ، والعامِلُ فيها هو العاملُ في « زيد » ، وهو «ضَرْبي » ، فلا تغني عن الخبر ، لأنَّها من صلة المصدر ، وشمل قوله : (في مُفَسِّر صاحبها) ، كون المفسِّرِ مفعولاً بالمصدر - كما مَثَّلْنَا - وكونه فاعلاً في المعنى ، نحو : « قيامُك ضاحكاً » قاله المرادي [١] .

(أو) كان معمول المبتدأ (مؤولاً بذلك) المصدر ، نحو : « أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قَائماً » فهذه ثلاث مَسَائِل . الأولى : أنْ يكون المبتدأ مصدراً ، والثانيةُ [٢]: أنْ يكون معموله مصدراً ، والثالثة: أنْ يكون معموله مؤولاً بالمصدر ، وبقي لتتميم القسمةِ رابعة أجازها بعضُ الكوفيِّين ، ومنعها الجمهور[٢] ، وهي : أن يكونَ المبتدأُ مؤولاً بمصدرٍ ، نحو : « أَنْ ضَرَبـتَ زيـداً قائماً » ، أو « أَنْ تَضْرِبَ زيـداً قائـماً .

(والخبر الذي سدَّتْ) الحالُ (مَسَدَّهُ مصدرٌ مُضَافٌ إلى صاحبها) ، والتقدير في « ضَرْبي زيداً قائماً » ، ضَرْبُه قائماً ، وفي ، أكثرُ شُرْبي السويق ملتوتاً » شُرْبُه ملتوتاً فـضربهُ : خبر ضَرْبي، وهو مضافٌ إلى صاحب الحال ، وهو الهاء ، و شربه: خبرٌ عن أكثر ، وهو مضاف إلى صاحب الحال أيضاً ، (لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله) ، كما عليه سيبويه [٣] والجمهور [٤] ، والتقدير عند هؤلاء : ضَرْبي زيداً ، حاصلٌ إذ كان ، أو إذا كان قائماً ، فالخبر في الجميع ماتعلق به الظرف (وفاقاً للأخفش[٥] ،) في جعل الخبر مصدراً مضافاً إلى صاحبِ الحالِ لقلة الحذف ؛ إلاَّ أنَّهُ معارَضٌ

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٢٨ .

(٢) في الأصل : الثاني .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٤ ، والهمع ١ / ١٠٦ ، والمساعد ١ / ٢١١ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٠٠ .

(٤) المساعد ١ / ٢١١ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ١٠٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٢٧ .

بحذف المصدر وبقاء معموله ، وهو لايجوز عند الجمهور [١] وسيبويه [٢] ، ويُدْفَعُ بأن المصنف اختار الجواز - كما سيأتي - .

وذهب الجرمي والأعلمُ ، وابن كيسان [٣] ، إلى أن الحالَ سدَّت مسدَّ الخبر كالظَّرف لأنَّها في تقديره ، فكأنَّك قلت : ضَرْبي زيداً في حال كونه قائماً ، والعرب تقول : أكثرُ شرْبي يومَ الجمعة. فاستعملوا الحال استعمال الظرف / . /١٠١/

(ورفعها) أي رفع الصفة التي كانت حالاً (خبراً بعد « أفعل » مضافا إلى « ما » موصولةً بـ« كان » أو « يكون ») التامتين (جائزٌ) عند الأخفش، والمبرد ، والفارسي [٤] ، خلافا لسيبويه [٥] ، فتقول : أَخْطَبُ ما كانَ الأمير قائمٌ « أو « ما يكون الأمير قائمٌ . » برفع قائم خبراً عن « أخطب » مجازاً للمبالغة .

(وفعْلُ ذلك) الرَّفع بجعله خبراً لمبتدأ محذوف (بعد مصدرٍ صريحٍ دونَ ضرورةٍ ممنوعٌ) ، فلا يُقال : « ضربي زيداً قائمٌ » برفع « قائمٍ » ، فإن دعت ضرورةٌ إلى رفعه جُعِل خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقدير : ضَرْبي زيداً وهو قائمٌ ، والجملة حالٌ سدت مسد الخبر، ولايجوز كونه مرفوعاً على أنه خبر « ضربي » ؛ لأنَّ قائماً من صفات الأعيان ، وإنما جاز ذلك بعد غير الصريح، نحو : « أفعل ما كان أو ما يكون » - كما تقدم - لأنه لما فُتِحَ بابُ المبالغة بأولِ الجملة ، وهو «أخطبُ » عُضِّدَتْ بآخرها مرفوعاً وهو « قائم » ؛ إذ كلٌّ من « أخطبَ » و « قائم » من صفات الأعيان ، وحاصله : أن الذي سهَّلَ المجاز الثاني تقدم المجاز الأول ، وهذا مفقود في

---

(١) الارتشاف ٢ / ٣٤ .
(٢) الكتاب ١ / ٤٠٠ .
(٣) الارتشاف ٢ / ٣٤ .
(٤) المساعد ١ / ٢١٢ .
(٥) الكتاب ١ / ٤٠٢ .

«ضربي زيداً قائمٌ» نعم إنْ أريد بقائمٍ معنى ثابتٍ ودائمٍ ، كما تقول : الأمرُ قائمٌ ، والحرب قائمة ، فلا إشكال في جوازه ، نقله المرادي [١] عن ابن الدهان وهو ظاهر .

[رافع الاسم بعد لولا]

(وليس) الأسم المرفوع (التالي « لولا » مرفوعاً [٢]) بها أي : بـ« لولا » ثم قيل : لِنِيَابَتِها عن « لوْ لمْ يُوجَدْ » ، حكاه الفراء[٣] عن جماعة من المتقدمين ، وقيل : لـمَّا استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرتفعُ الفاعل بالفعل ، قاله الفراء [٤] . (ولا) مرفوعاً (بفعل مضمرٍ) بعدها ، والتقدير : « لولا وُجِدَ زيدٌ لأتيتُكَ » (خلافاً للكوفيين[٥]) ، منهم الكسائي [٦] / استدل بظهور /١٠٢/
الفعل في بعض المواضع كقوله :

{١٨٨} . . . . فَقُلْتُ بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُني شُغْلِي [٧]

وأُجِيبَ بأن ذلك على إضمار أن المصدرية وارتفع الفعل ، كقوله : « تسمع بالمعيدي[٨] » .
ومنهم الفراء ، وتقدم عنه أنه قال : « إن الاسم مرفوع بلولا نفسها لابفعل مضمر» فلا يحْسُنْ

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٢٩ .
(٢) في ب " مرفوعٌ " وهو خطأ ، لأنه خبر (ليس) .
(٣) المساعد ١ / ٢١٢ .
(٤) شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٤ .
(٥) الإنصاف ١ / ٧١ .
(٦) شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٤ .
(٧) عجز بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي . وصدره : ألا زعمت أسماء أن لا أحبها :
والشاهد فيه قوله : (لولا ينازعني شغلي) على أن المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مقدر عند الكسائي ، واستدل على هذا بظهور الفعل بعدها هذا البيت .
انظر الخزانة ١١ / ٢٤٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٤٦ ، والهمع ٢/ ٤٣ .
(٨) الأمثال لابن سلام ٩٧ ، ٩٨ .

التعبيرُ بالكوفيين لأنه يفيد الشمول . » والصحيح : أن الاسم بعد لولا مرفوع على الابتداء ، كما عليه البصريون [١] .

[آراء في بعض ماحذف خبره وجوباً]

(ولا يغني فاعل المصدر المذكور) ، و هو « ضربي زيداً قائماً . » (عن الخبر إغناء المرفوع بالوصفِ المذكور) ، وهو : « أقائمٌ الزيدان » وعن بعض النحويين ، وحكي عن ابن درستويه [٢] : أن المصدر في ، نحو : « ضربي زيداً قائماً » مرفوع على الابتداء ، وفاعله سَادٌّ مسدَّ خبرِه ، كما سدَّ فاعلُ الوصفِ مسدَّ خبرِه ، نحو : « أقائم الزيدان » ، والجامع بينهما : أن كلاً من المصدر والوصف واقع موقع الفعل ، فـ « ضربي زيداً » واقع موقع « ضربت زيداً . أو : أضربُ زيداً ، و « أقائم الزيدان » واقع موقع « أيقومُ الزيدان . » ؟ ، ويُجَابُ بالفرقِ وهو : أنَّ الوصف يصحُّ أن يقتصر معه على المرفوع ، بخلاف المصدر .

(ولا) يغني (الواو) في قولك : « كُلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ .» عن تقدير الخبر ، كما ذهب إليه ابن خروف [٣] ، واختاره ابن عصفور [٤] ، ونسبه ابن الخباز للكوفيين [٣] .

(و) لايغني (الحالُ) عن تقدير الخبر (المشار إليهما) ، أي : إلى الواوِ والحالِ في قوله (ويحذف الخبر بعد واو المصاحبة ، وقبل حال) إلى آخره ، ذهب الكسائي والفراء ، وهشام[٥] إلى أن الحال في : « ضَرْبي زيداً قائماً » هي الخبر ، لاسادةٌ مسده ، وإنما نصبت وهي خبر على الحال ؛ لأنها خلاف المبتدأ ، والخلاف عندهم يَنْصِبُ (خلافاً لزاعمي ذلك) - كما تقدم - (ولا يمتنع

---

(١) الانصاف ١ / ٧٠ .

(٢) نسبه إليه وإلى الأخفش الأصغر أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٣ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٢ .

(٤) ونسبه إليه ابن عقيل في المساعد ١ / ١٣ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٣ ، ٣٤ ، والمساعد ١ / ٢١٣ .

وقوع الحال المذكورة فعلاً) وفاقاً للأخفش(١) ، والكسائي (٢) ، وهشام (٢) ، حيث أجازوا «حَسْبُكَ تركَبُ » (خلافاً للفراء) في منعه ذلك/ ويرده السماع ومنه قوله : /١٠٣/

{١٨٩} وَرَأْيُ عَيْنَيْ الفَتَى أَبَاكَا يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا (٣)

وقوله :

{١٩٠} عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ (٤)

(ولا) يمتنع وقوع الحال المذكورة (جملة اسمية بلا واو ، وفاقاً للكسائي (٥)) . فيجوز : «ضَرْبِي زيداً هو قائمٌ » ، أي : وهو قائمٌ ؛ فحذفت الواو للاختصار ، ومنع هذا الفراء (٢) ، وقال : إنما ورد بالواو ، كقوله :

{١٩١} خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضاً وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وهُوَ غَضْبَانُ (٦)

---

(١) المساعد ١ / ٢١٤ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٦ .

(٣) البيتان من الرجز لرؤبة ، وفي الأصل : أباك . . . ذاك .
والشاهد فيه قوله : (ورأى عيني الفتى . . . يعطي)
حيث إن الحال التي سدت مسد الخبر جاءت فعلا . انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، والكتاب ١ / ١٩١، والهمع ٢ / ٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٥ ، المساعد ١ / ٢١٤ ، السلسيلي ١ / ٢٧٨ .

(٤) البيت من السريع للأعشى ميمون بن قيس . وفي الأصل : الضامري .
والشاهد فيه قوله : (عهدي بها . . . قد سربلت) على ماذكرته في البيت السابق . انظر ديوانه ٩١ ، والانصاف ٢ / ٧٧٨ ، والهمع ٢ / ٤٩ ، وابن يعيش ٥ / ١٠١ .

(٥) نسب أبو حيان إلى الكسائي أن الجملة الاسمية تقع موقع الحال ، لكن مع الواو ، الارتشاف ٢ / ٣٦ ، وانظر شرح الرضي ١ / ١٠٥ .

(٦) البيت من البسيط ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : . . .وشر بعدي عنه وهو غضبان . على أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعد ==

قال المصنف : « وباب القياس مفتوح [١] » ، وسكوته عن ذكر الخلاف مع الواو ، يوهم الاتفاق على جوازه ، والخلاف ثابت فيها أيضاً ، نُقِل عن سيبويه والأخفش المنع ، وعن الكسائي والفراء [٢] الجواز ، وهو الصحيح .

(ويجوز إتباع المصدر المذكور) بنعت أو غيره (وفاقا له) أي للكسائي [٣] (أيضاً)، فتقول: « ضربي زيداً الشديدُ قائماً» و« شُرْبي السَّوِيَق كُلُّهُ ملتوتاً . » وحجة المجيز إتباع القياس وحجةُ المانعِ طَلَبُ الاختصارِ والوقوفُ مع السَّماع . ولَمَّا فرغ من حذف الخبر ، شرع بذكر حذف المبتدأ فقال :

[حذف المبتدأ]

(ويحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينةٍ) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾[٤] ، أي : فعمله لنفسه ، فدخول الفاء على ما لايصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه .

(ووجوباً) كالمبتدأ (المخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ) عن تابعه (لمجرد مدحٍ) ، نحو : « الحمد لله الحميدُ» (أو) لمجرد (ذمٍّ) ، نحو : « أعوذ بالله من إبليس الرجيمُ » (أو) لمجرد (ترحُّمٍ) ، نحو : « مررت بزيد الفقيرُ » برفع « الحميد ، والرحيم ، والفقير » ، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفات وجوباً ، والتقدير : « هو الحميدُ ، إلى الآخر ، وإنما كان الحذفُ هنا واجباً ؛ لأنهم لمّا قصدوا الإنشاء جعلوا الحذف علامةً عليه ، كما فعلوا في النداء . واحترز بقوله : (لمجرد مدح . .) إلى آخره عما إذا كان للتخصيص ونحوه ، فلا / يكون الحذف واجباً ، بل جائز . /١٠٤/

== المصدر المحذوف الخبر اقترنت بالواو ، وهو رأي الفراء خلافاً للكسائي . انظر العيني ١ / ٥٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٠ ، والدرر ١ / ٧٧ ، والمساعد ١ / ٢١٤ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٦ .

(٢) المساعد ٢ / ٢١٤ ، وذكر أبو حيان أن الكسائي والفراء نقل عنهما الجواز والمنع . الارتشاف ٢ / ٣٥ ,٣٦.

(٣) شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٥ .

(٤) سورة فصلت آية : ٤٦ .

(أو) كالمخبر عنه (بمصدرٍ بدلٍ من اللفظ بفعله) [نحو : « سَمْعٌ وطاعةٌ » أي : أمري ، وقول بعضهم : وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه ، أي : أمْري حمدُ اللَّهِ، والأصل فيه النصب ؛ لأنه مصدر جئ به بدلاً من اللفظ بفعله ، والتزم حذف ناصبه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه ثم رُفِعَ فَحُمِلَ الرافع على الناصب في التزام الحذف .

(أو) كالمخبر عنه (بمخصوصٍ)[١] بمدحٍ أو ذمٍ (في باب نعم) و « وبئس » ، نحو : نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ ، وبئْس الرجلُ عمرٌو » أي : هو زيدٌ ، وهو عمرٌو ، قال المرادي : « والصحيح أن المخصوص مبتدأ ، وماقبله خبر »[٢] .

(أوْ) كالمخبر عنه (بصريحٍ في القسم) ، نحو : « في ذمتي لأفعلن » أي : في ذمتي ميثاق أو عهد ، قاله الفارسي ، ومنه قوله :

[١٩٢] و تَسَاوِرُ سَوَّاراً إلى المجدِ والعُلاَ   وَفِي ذِمَّتِي لئِن فَعَلْتَ لَيَفْعَلاَ [٣]

وهذا عكس قولهم : لَعَمْرُكَ[٤] لأفعلَنَّ .

(وإن وَلِيَ مَعطُوفاً) - بالواو - خاصة (على مبتدأ فعلٌ) فاعل وَلِيَ (لأحدهما) ، أي للمبتدأ ، أو لما عطف عليه (واقعٌ) ذلك الفعل (على الآخر صحت المسألة) عند طائفة من

---

(١) هذا على رأي من جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، أما من جعله مبتدأ خبره الجملة السابقة، أو خبره محذوف ، أو بدلا من الفاعل فلا يكون فيه حذف للمبتدأ .
وهذا الذي ذكره - أيضا - لايتأتى إلا إذا كان المخصوص مؤخراً ، فإذا تقدم وجب كونه مبتدأ خبره الجملة بعده . ينظر المساعد ١ / ٢١٥ ، والتصريح ١ / ١٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٢ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٢ .

(٣) البيت من الطويل لليلى الأخيلية . والشاهد فيه قوله : (في ذمتي) حيث حذف المبتدأ وجوباً لأن خبره نص صريح في القسم . انظر الكتاب ٣ / ٥١٢ ، والعيني ١ / ٥٦٩ ، والمقتضب ٣ / ١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٨ ، والسلسيلي ١ / ٢٧٩ ، والمساعد ١ / ٢١٦ .

(٤) لأن هذه من مسائل حذف الخبر وجوباً وقد سبقت .

البصريين وطائفة من الكوفيين [(١)] (خلافاً لمن منع) من الفريقين ، وذلك كقولك : « عبدُ الله ، والريحُ يباريها . » فـ « عبدُ الله » مبتدأ ، و « الريح » معطوف عليه ، و « يباريها » فعل لعبد الله أو للريح واقع على الآخر ، واختُلف في هذه المسألة فمجيز ومانع ، فمن أجاز من البصريين[(١)] جعل خبرهما محذوفاً ، والتقدير : عبد الله والريح يجريان ، . يباريها ، وجملة « يباريها » في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر لدلالتها عليه ، ومن أجاز من الكوفيين[(١)] فعلى معنى: يتباريان ، ولم يقدر محذوفاً إذ من بَارَاكَ فقد باريتَهُ ، ومن منع من الطائفتين نظراً إلى أن « يباريها » خبرٌ عن أحدهما ؛ فيلزم بقاء الآخر بلا خبر ، والمباراة : المعارضة ، يقال : يباري فلان فلاناً ، أي : يعارضه ويفعل كفعله ، ومَنْشَأُ الخلاف ذكر الواو ، فإن حذفت صحت المسألة إجماعاً ./ /١٠٥/

(وقد يغني مضافٌ إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر) ، كقول بعض العرب : « راكبُ النَّاقةِ طَلِيحَانِ [(٢)]. » والأصل : راكبُ النَّاقةِ والنَّاقةُ طَلِيحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى ، وهذه المسألة أجازها الكسائي وهشام [(٣)] ، يقال : طَلَح البعيرُ : أعيا فهو طليح .

[المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير]

(والأصلُ تعريفُ المبتدأ) [لأنه مسند إليه ، فوجب أن لا يكون مجهولاً ، والأصل فيما يرفع الجهالة التعريف . والأصل (تنكير الخبر) ، لأن نسبته من الخبر نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه قاله المصنف [(٤)] . (وقد يُعرَّفان ، ويُنكَّران

---

(١) المساعد ١ / ٢١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٩ . ولم يذكر منْ منَ الكوفيين الذي أجاز .

(٢) رواه ابن جني في الخصائص ١ / ٢٨٩ : « عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى » ..

(٣) المساعد / ٢١٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٨ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٠٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٠ .

بشرط الفائـدة) فيهما ، نحو : « الله ربُّنَا ، ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا . » وفائدته أقل من فائدة الإخبار بالنكرة ؛ لأنك إنما تستفيد منـه النسبة إلى المبتدأ لاثبوته ، لأنك تعلمه ، ويشترط في تعريف الخبر ألاَّ يكون معلوم النسبة ، لأنه لافائدة فيه إلا أن يدخله معنى تعظيم ، ونحوه ، نحو : « أنا أنا » قاله المرادي[١]، وتقول : « أفضَـلُ من زيدٍ أَفْضَلُ من عمروٍ» .

[مسـوغات الابتداء بالنكـرة]

(وحُصولُها) أي الفائدة (في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون) المبتدأ النكرة (وصفاً) لموصوف محذوف كقول العرب : « ضَعِيفٌ عَاذَ بقَرْمَلَة [٢] . أي : إنسانٌ ضعيفٌ ، أو حيوانٌ ضعيفٌ التجأ إلى ضعيف ، والقَرْمَلةُ : شجرة ضعيفة.

(أوْ) يكون المبتدأ (موصوفاً بظاهرٍ) ، كقوله تعالى : ﴿ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشرِكٍ ﴾[٣] .
(أو مقَّدرٍ) ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهَم » ، أي : منوان منه ، فـ « منوان » مبتدأ ثانٍ ، و « منه »: صفته ، و « بدرهم » : خبره ، والجملة خبر الأول .

(أو) يكون المبتدأ (عاملاً) ، في معمولٍ ، نحو : « أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ » [٤] و « خَمسُ صَلَوَاتٍ كتَبهُنَّ الله . » [٥] ، لأن المصدر عامل في المجرور بعده ، والمضاف عامل في المضاف إليه .

(أو) كان المبتدأ (معطوفاً) ، نحو : « زيدٌ ورجلٌ قائمان » [٥]، (أو معطوفاً عليه ،) كقوله

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٤ .
(٢) وعدَّه الجوهري من الأمثال قال في الصحاح ٥/ ١٨٠١ : « وفي المثل : ذايلٌ عاذ بَرْمَلةٍ» . .
(٣) البقرة آية ٢٢١ .
(٤) سنن الترمزي ٤ / ٢٩٩ والحديث فيه : « وأمرُكَ بالمعروف صدقة ، ونهيُكَ عن المنكر صدقة » . .
(٥) سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٨ .
(٦) فـ « رجلٌ » نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة .

تعالى : ﴿ طَاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ (١) ﴾ ، أي : أمثل لكم ، ابتدئ بطاعة لعطف « قول » عليها الموصوف بمعروف .

(أو) كان المبتدأ (مقصوداً به العموم) على سبيل الشمول ، نحو : « كُلٌّ يموتُ » ، أو على سبيل البدل ، كقول ابن عباس : « تَمْرةٌ خَيْرٌ مِنَ جرَادَة (٢) . »

(أو) مقصوداً به (الإبهام) ، نحو : « ما أحسن زيداً » ، كذا مثل المصنف (٣) ، وقال غيره: ابتدئ بـ « ما » لما فيها من معنى التعجب .

(أو) يكون المبتدأ (تَالِيَ استفهامٍ) ، نحو : ﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾ (٤) ، (أو) تالي (نَفْيٍ) ، نحو : « ما رجل في الدار . » (أو) تالي (لولا) ، كقوله :

[١٩٣] لَوْلاَ اصْطِبَارُ لأَوْدَى كُلَ ذِي مِقَةٍ ... لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَ للظَّعَنِ (٥)

(أو) تالي (واو الحال) ، كقوله :

[١٩٤] سَرَيْنَا وَنَجْمَ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُه كُلَّ شَارِقِ (٦)

---

(١) سورة محمد آية : ٢١ .

(٢) نسبه الإمام مالك في الموطأ/ حج/ ٣٦٥ لعمر بن الخطاب وفيه « لتمرةٌ ».

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٣ .

(٤) سورة النمل آية : ٦٠ - ٦٣ .

(٥) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه انظر العيني ١ / ٥٣٢ ، الدرر ١ / ٧٦ ، والهمع ٢ / ٣٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٤ ، المساعد ١ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٢٨١ .
والشاهد فيه قوله : (اصطبار) على أنَّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة هو وقوعها بعد « لولا » .

(٦) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر المغني ٢ / ٥٢٣ ، الهمع ٢ / ٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٩، المساعد ١ / ٢١٩ ، السلسيلي ١ / ٢٨١ .
والشاهد فيه قوله : (ونجم) ، حيث إن الذي سوغ الابتداء بالنكرة هو وقوعها بعد واو الحال .

والمُحيا : الوجه .

(أو) تالي (فاء الجزاء) ، كقول العرب « إنْ ذَهَب عَيْرٌ فَعَيْر في الرَّهْطِ [١] . » عير القوم : سيدهم ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته ، والرهط : مادون العشرة من الرجال ، لاتكون فيهم امرأة.

(أو) تالي (ظرفٍ مختصٍ) ، نحو : ﴿ ولَدَيْنَا مَزِيدٌ[٢] ﴾ ، فلو كان الظرف غير مختص لم يجز نحو : « لدَى رجل [٣] » (أو) تالي (لاحقٍ به) ، أي : بالظرف المختص ، وهو الجارُّ والمجرور المختص ، نحو : ﴿ وعَلَى أَبْصَارِهم غِشَاوةٌ[٤] ﴾ ، بخلاف « في دار رجلٌ » فإنه لايجوز لعدم الاختصاص ، ويلحق بالظرف أيضاً . الجملة المشتملة على فائدة ، نحو : « قَصدَكَ غُلاَمُه رجلٌ » ، كذا قال المصنِّف [٥] ، قال أبو حيان : « ولا أعلمُ أحداً أجرى هذه الجملة مُجرى الظرف، إلا هذا المصنف ، نقله عنه المرادي [٦] .

(أو بأن يكون) المبتدأ (دعَاءً) ، نحو : ﴿ سَلاَمٌ عَلَى إلْ يَاسِينَ[٧] ﴾ ، و ﴿ ويلٌ للمُطَفِّفِين[٨] ﴾.

---

(١) في مجمع الأمثال ١ / ٢٥ جاء المثل : « . . فعيرٌ في الرباط . » يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب. وكذا رواه ابن سلام ص ٣٢٥ .

(٢) سورة ق آية : ٣٥ .

(٣) في ب « لدا » .

(٤) سورة البقرة آية : ٧ .

(٥) شرح التيسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٤ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٥ .

(٧) سورة الصافات آية : ١٣٠ .

(٨) سورة المطففين آية : ١ . وعلَّل ابن جني في الخصائص ١ / ٣١٨ الابتداء بالنكرة في « سلام » و «ويل » فقال : « . . . فإنه جاز ؛ لأنه ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاء ومسألة ، أي : ليسلم الله عليك وليلزمه الويل . »

(أو) بأن يكون المبتدأ (جواباً) ، نحو : « درهمٌ » ، في جواب من قال : ماعِنْدَكَ ؟ أيْ : درهمٌ عندي ، والأرجح : أن يُقَدَّرُ الخبرُ مُتَأَخِّراً ، ليطابق الجواب السؤال . (أو) بأن يكون المبتدأ (واجب التصدير) ، نحو : « مَنْ عنـدك ؟ » و« كَمْ عَبيدٍ لزيدٍ » !!.

(أو) يكون المبتدأ (مقدراً إيجابُه بعد نفيٍ) ، نحو : قولهم : « شَرٌّ أهرَّ ذَاناب [1] » ؛ لأنه في معنى ، ما أَهرَّ ذاناب إِلاَّ شَرٌّ . قال سيبويه في قولهم : / شيءٌ ما جاء بك ، { إنَّما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى : « ما جاء بك إلا شيءٌ [2] » } فهذه ثمانية عشر مُسَوِّغا ، وترك مسوغات كثيرةً لايليق ذكرها في هذا المختصر ، وقوله أولاً : (وحصولُها في الغالب) قال في الشرح : «تنبيهٌ على أن الفائدة قد يندرُ حصولها في الإخبار عن نكرة خالية عن جميع ماذكر ، كقول من خرقت له عادة برؤية شجرة ساجدة ، أولسماع حصاة مسبحة : شَجرةٌ سَجَـدَتْ ، وحَصَاةٌ سبَّحتْ [3] »انتهى . /١٠٧/

[الخلاف في تعيين المبتدأ والخبر في بعض الجمل]

(والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في ، نحو : كم مالك ؟) فعند سيبويه [4] ، كم مبتدأ ، ومالك: خبره ، وعند الأخفش [5] بالعكس ، حجة سيبويه { أن أكثر مايقع بعد أسماء الاستفهام النكرات ، والجمل ، والظروف ، ويتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتـدأ ، نحو : « من قائم؟» و « من قام ؟» و « من عندك ؟ » ، فحكم على « كم » بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر } .
(و) كذا قال سيبويـه [6] في قولهـم : (« اقصد رجـلاً خيرٌ منه أبـوه . ») : إن « خَيْرٌ » مبتدأ ، وهو نكرة ، و « أبوه » خبره ، وهو معرفة - كما تقدم - في أسماء الاستفهام .

---

(١) مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ . قال ابن جني في الخصائص ١ / ٣١٩ : « فإنما جاز الابتداء بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي ، أي : ما أهر ذا ناب الأشر ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهر ذاناب شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد فإذا قلت : ما أهر ذاناب إلا شر كان ذلك أوكد » .

(٢) الكتابُ ١ / ٣٢٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٠ { بتصرف } .

(٤) الكتاب ٢ / ١٦٠ .

(٥) ذكر هذا الرأي ابن يعيش ٤ / ١٢٩ ، لكنه لم ينسبه .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٦ .

[تقديم الخبر]

(والأصل) تقديم المبتدأ و (تأخير الخبر) ؛ وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه ، فلابد من تقدم تعقله ، والخبر محكوم به فتعقُّلُه متأخر عن تعقُّلِ المحكوم عليه .

(ويجوز تقديمه) ، أي : الخبر على المبتدأ (إن لم يوهم) التقديم (ابتدائيةَ الخبرِ) ، نحو : «قائمٌ زيْدٌ » فإن أوهم بأن كانا معرفتين ، نحو : « زيدٌ أخُوكَ » ، أو نكرتينِ لكل منهما مسوغٌ ، نحو: « أَفْضَلُ منك » ولاقرينة تُميّز المبتدأ من الخبر فأيُّهما قدمتَ فهو المبتدأ ، فإن وُجِدَ قرينة دالة على تمييز المبتدأ من الخبر جاز التقديم ، كقوله :

[١٩٥] بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُن أَبْنَاءُ الرجال الأبَاعدِ (١)

فـ« بنونا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، والقرينة فيه تشبيه « بني الأبناء بالأبناء» والأصل : بنـو أبنائنا مثل بنينا ، فحذف « مِثْلَ » وقدم الخبر .

(أو) إن لم يوهم التقديم (فاعليةَ المبتدأ) ، بأن يكون خبره فعلاً مستتراً فيه ضميره ، نحو : «زيد قام » ، فتقديم « قام » يوهم أن زيداً فاعل ، بخلاف : « الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قُمْنَ » ، فإنه يجوز التقديم على الأصح(٢) ، ومنعه بعضهم(٣) حملاً على المفرد/ ؛ لأنه الأصل . /١٠٨/

---

(١) البيت من الطويل ، نسب للفرزدق انظر الخزانة ١ / ٤٤٤ ، والمغني ٢ / ٥٠٤ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، والهمع ٢ / ٣٢ ، وشرح ابن مالك ١ / ٢٩٧ ، والمساعد ١ / ٢٢١ ، والسلسيلي ١ / ٢٨٣ ، والشاهد فيه قوله : (بنونا بنو أبنائنا) على ماوضحه الشارح .

(٢) المساعد ١ / ٢٢١ .

(٣) وإنما منعوا مثل هذا لأن الألف قد تحذف لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل كالنوع الأول ، لهذا منعوه ، انظر حاشية الصبان ١ / ٢١٠ .

(أو) إن لم (يُقْرنَ) الخبر (بالفاء) ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » فإن الفاء دخلت لشبه الخبر بالجزاء ، والجزاء لايتقدم على الشرط فكذلك ما أشبهه.

(أو) إن لم يقرن الخبر (بإلا لفظاً) ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحمدٌ إلاّ رَسولٌ[1] ﴾ ، (أو) يقرن بإلا (معنى) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّما اللَّهُ إِلهٌ وَاحِد[2] ﴾ ، لأن المقرون بـ « إلا » لفظاً أو معنىً محصور فيه ، والمحصور فيه واجب التأخير . (في الاختيار) فأما قوله :

[١٩٦] فَيَاربِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهم وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ المعوَّلُ ؟ [3]

فضرورة ، والأصل : وهل المُعَوَّلُ إلا عليك .

(أو) إن لم يكن الخبر (لمقرون بلام الابتداء) ، نحو : « لزيد قائم . » لأن اقتران المبتدأ باللام اهتمام بأول الجملة ، والتقديم مناف لذلك ، وأما قوله :

[١٩٧] خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ العَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ [4]

فخرِّج على زيادة اللام ، أو على إضمار مبتدأ ، والتقدير : لهو أنت .

---

(١) سورة آل عمران : آية ٤٤ .

(٢) سورة النساء آية : ١٧١ .

(٣) البيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي .
والشاهد فيه قوله : (إلا عليك المعول) إذ قدم الخبر المحصور فيه ضرورة . ينظر العيني ١ / ٥٣٤ ، والدرر ١ / ٧٦ ، وشرح أبن مالك ١ / ٢٩٨ ، والمساعد ١ / ٢٢١ ، والسلسيلي ١ / ٢٨٧ .

(٤) البيت من الكامل ، لمجهول ، انظر العيني ١ / ٥٥٦ ، شرح ابن مالك ١ / ٢٩٩ ، التصريح ١ / ١٧٤ .
والشاهد فيه قوله : (خالي لأنت) حيث أخر المبتدأ مع اقترانه بلام الابتداء ، وهو مخرج على زيادة اللام ، أو على إضمار مبتدأ كما ذكر الشارح .

(أو) إن لم يكن الخبر (لضميرِ الشَّأنِ) ، نحو : « هو زيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، إذ لو قدم الخبر على ضمير الشأن لاحتمل أن يكون الضمير تأكيداً ، (أو شبهه) ، أي : شبه ضمير الشأن ، في كون الجملة المخبر بها عنه عينه في المعنى ، نحو : « كلامي زيدٌ مُنْطَلِقٌ » ، إذ لو أخر لم يبق له فائدة ، لعِلْم السامع بذكرك أولاً أنه كلامك ، فكأنك تقول : « كلامي كلامي » .

(أو) إن لم يكن الخبر (لأداة استفهامٍ) ، نحو : ﴿ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَىَ [1] ﴾ (أو) لأداة (شرطٍ) ، نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَل سُوءًا يُجزَ بِهِ ﴾[2] ، (أو) إن لم يكن الخبر لشيءٍ (مضافٍ إلى أحدهما) ، أي : إلى أداة استفهامٍ ، نحو : « غلامُ أَيِّهم أفْضَلُ » ؟ أو إلى أداة شرط ، نحو : « غلام من يكرمني أكرمه. » ، لأن جميع ذلك يستحق الصدر .

(ويجوز ، نحو : في داره زيدٌ ، إجماعاً) إذا جعل « في داره » خبراً عن زيدٍ ، لأن الخبر منوي التأخير ، فالمفسِّر مقدمٌ نيةً ، أما إذا جعل « زيد » مرفوعاً بالمجرور قبله ، فنقل الصفار عن الأخفش[3] المنع ؛ لأنه حينئذ في محله .

/١٠٩/ (وكذا) يجوز : (في داره قيامُ زيدٍ) / مما الخبر فيه مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ ، والمضاف صالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه (و) كذا يجوز تقديم الخبر في ، نحو: (في دارها عَبْدُ هندٍ) ، مما الخبر فيه مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ ، والمضاف غير صالح للحذف (عند الأخفش) ، وبقية البصريين [4] في المسألتين ، قال المصنف : « وبه أقول ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدراً معه ، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل ،

---

(١) سورة الكهف من الآية ١٢ .

(٢) النساء : ١٢٣ .

(٣) المساعد ١ / ٢٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٥ .

ومنه قول العرب : « في أكفانه دَرْجُ الميِّتِ (١)» انتهى ، ومذهب الكوفيين المنع في المسألتين (٢) ، ونقل الصفار عن الأخفش (٣) في هاتين المسألتين أيضاً مانقله في المسألة قبلهما من المنع فيما إذا جعل المسند إليه مرفوعاً بالمجرور قبله .

[تقديم الخبر وجوباً]

(ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام) ، نحو : « كيف زيد؟ » (أو) كان الخبر (مضافاً إليها) ، أي : إلى أداة استفهام ، نحو : « صَبِيحَةَ أيِّ يومٍ سَفَرُكَ » ، (أو) كان الخبر (مُصَحِّحاً تقديمُهُ الابتداءَ بنكرةٍ) ، بأن كان ظرفا مختصا ، نحو : ﴿ ولَدينا مَزيدٌ ﴾ (٤) . ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ ﴾(٥) ، (أو) كان الخبر (دالاً بالتقديم على مالا يفهم بالتأخير) ، نحو : « لله دَرُّكَ ! » ، فتقديم الخبر هنا مفيد للتعجب ، ولو أخر لم يفهم منه ذلك ، (أو) كان الخبر (مسنداً دون) وجود (« أما » إلى « أنَّ ») المشددة (وصلتها) ، كقوله تعالى : ﴿ وآيةٌ لهم أنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُم (٦) ﴾ ، إذ لو قدم لالتبست « أنَّ » المفتوحة بالمكسورة ، هذا مذهب سيبويه والجمهور(٧) ، وأجازه الأخفش (٨) قياساً على « أنْ » ، نحو : ﴿ وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم ﴾ (٩) وشرط هذه المسألة : أن يكون الخبر ملفوظاً به ، فإن كان محذوفاً لم يلزم تقديره قبل « أنَّ » وصلتها ، نحو : « لولا أنَّ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٠ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٥ .

(٣) كذا نقله عنه النحاس . الارتشاف ٢ / ٤٥ ، وانظر المساعد ١ / ٢٢٢ .

(٤) سورة ق آية ٣٠ .

(٥) البقرة آية ٧ .

(٦) سورة يس آية : ٤١ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٤٤ .

(٨) وكذا أجازه الفراء وأبو حاتم . الارتشاف ٢ / ٤٤ .

(٩) سورة البقرة آية : ١٨٤ .

زيداً قائمٌ لقمت » ، قاله ابن عصفور (١) ، هذا إن لم توجد « أمَّا » ، فإن وجدت « أمَّا » جاز التقديم اتفاقاً ، كقوله :

{١٩٨} عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ ... يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي (٢)

/ فـ « لوجد » مسند إلى « أن » وصلتها ، والمسند إليه مقدم ، وإنما جاز ذلك لعدم اللبس مع « أمَّا » ؛ لأن « إن » المكسورة لاتقع بعد « أما » ، إذ لايفصل بين « أما » و « الفاء » بجملة . (أو) كان الخبر مسنداً (٣) (إلى مقرون بإلاَّ لفظاً) ، نحو : « ما في الدار إلا زيد » (أو) إلى مقرون بإلا (معنىً) ، نحو: « إنما في الدار زيدٌ » . /١١٠/

(أو) كان الخبر مسنداً (إلى مُلْتَبِسً بضميرٍ ما التبسَ بالخبر) ، نحو قوله (٤) :

{١٩٩} أَهَابُكِ إِجْلاَلاً وَمَابِكِ قُدرَةٌ ... عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

فلو تأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . (وتقديم المفَسِّر) للضمير (إن أمكن مُصَحِّحٌ) لعود الضمير الملتبس بالمبتدأ على المفسِّر الملتبسِ بالخبر عند البصريين (٥) سواء أكان الخبر وصفاً أم فعلاً (خلافاً للكوفيين إلاَّ هشاماً) الكوفي (ووافق الكسائي (٦)) من الكوفيين

---

(١) المساعد ١ / ٢٢٤ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أهتد على من نسبه ، انظر المغني ١ / ٢٩٩ ، والعيني ١ / ٥٣٦ ، والدرر ١ / ٧٧ وشرح ابن مالك ١ / ٣٠٢ ، والهمع ٢ / ٣٦ المساعد ١ / ٢٢٣ وفيه وفي ابن مالك : دأبي اصطبار .

(٣) كررت مستنداً » في ب .

(٤) البيت من الطويل ، لنصيب بن رباح ، العيني ١ / ٥٣٧ ، الارتشاف ٢ / ٤٤ ، وشرح ابن مالك ١/ ٣٠٢، والسلسيلي ١ / ٢٨٥ ، والمساعد ١ / ٢٢٤ .

والشاهد فيه قوله : (ملء عين حبيبُها) فإن المبتدأ قد أخر لزوماً لاشتماله على ضمير يعود على بعض الخبر .

(٥) وهشام الكوفي ، في نحو : زيداً أجله فحرزٌ .

(٦) انظر المساعد ١ / ٢٢٤ .

(في جواز ، نحو : « زيداً أجلُه محرزٌ ») مما الخبر فيه وصف ، (لافي ، نحو : زيداً أجله أحرزَ) مما الخبر فيه فعلٌ (١) ، وحجته : أن الوصف جائز التقديم فجاز تقديم معموله ، والفعل والحالة هذه واجب التأخير فمنع تقديم معموله ، ويجاب بأن معمول الفعل أولى بالجواز ؛ لأن الأصل في العمل للأفعال ، ويرد عليه قوله :

{٢٠٠} خيراً المُبْتَغِيه حَازَ وإنْ لَمْ   يُقْضِ فَالّسعيُ في الرَّشَادِ رَشَادُ (٢)

« فصـــــل »

[أنواع الخبر]

(الخبرُ مفردٌ) : وهو ما لعوامل الأسماء تسلُّطٌ عليه لفظاً ، نحو : « زيدٌ ضاحكٌ » ، وكذا : «زيدٌ قائمٌ أبوه » . عند المحققين ، كما قاله المصنف (٣) . (وجملةٌ) وهي : ما تضمن جزأ ين بإسنادٍ { وليس } (٤) لعوامل الأسماء تسلط على لفظيهما أو لفظ أحدهما ، نحو : « زيد أبوه منطلق» أو « انطلق أبوه .

[الخبر المفرد]

(والمفرد: مشتقٌ) : وهو الدال على متصف ، مصوغاً من مصدر مستعمل ، كـ« ضاربٍ »

---

(١) في الأصل و «ب » « فعلا » وهو خطأ .

(١) البيت من الخفيف ، نسبه محقق المساعد لأبي الأسود ، ولم يصدر مصدره ١ / ٢٢٤ .

والشاهد فيه قوله : (خيراً المبتغيه حاز) إذ تقدم المبتدأ « المبتغيه » على الخبر « حاز » وهو جملة فعلية والمبتدأ ملتبس بضمير ما التبس بالخبر وذلك لتقدم مفسر الضمير « خيرا » وهو حجة على الكسائي في منعه مثل هذا وإجازته لو كان الخبر وصفا لا جملة فعلية .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٣ ، السلسيلي ١ / ٢٨٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٤ .

(٣) مابين { } ساقط في الأصل و ب وهو من المساعد ... .

و« مضروب » و« حسن وأحسن منه » ، أو من مصدر مقدرٍ ، كـ « ربعة » [من الصفات التي لامصدر لها ولا فعل ؛ فيقدر لها مصدر ، كما يقدر للفعل / الذي لم يُسْمَع له مصدر ، (وغيره)، /١١١/ أي : وغير مشتق ، وهو : ما كان بخلاف المشتق - فيما تقدم- كـ « أسد » و « حجر » . (وكلاهما) ، أي : المشتق وغيره ، (مغايرٌ للمبدأ لفظاً متحدٌ به معنىً) ، نحو : « زيدٌ ضاربٌ » ، في المشتق ، و« هذا زيد ، في غَيْرِه » . (ومتحدٌ به لفظاً دالٌ على الشهرة وعدمِ التغير) كقول بعض طيء :

[٢٠١] خَلِيلي خَلِيلي دُونَ رَيْبٍ وَرُبَّمَا ... أَلاَنَ امْرؤ قَوْلاً فَظُنَّ خَلِيلاَ (١)

يريد : خَلِيلي من لا أشك في صحة خُلَّتِهِ ، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته [هـذا في المشتق، ومثاله في الجامد قوله :

[٢٠٢] أَنَا أَبُو النَّجم وَشِعْرِي شِعْرِي (٢)

يريد [:شعري على ماثبت في النفوس من جزالته [.

(ومغايرٌ له مطلقاً دالٌّ على التساوي) ، في الحكم (حقيقة) [كقوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُه أُمَّهَاتُهم(٤) ﴾ ، أي : وأزواجه صلى الله عليه وسلم في التحريم ، والاحترام مثل أمهات المؤمنين ،

---

(١) البيت من الطويل .

والشاهد فيه قوله: (خليلي خليلي) اذ اتحد الخبر والمبتدأ لفظاً للدلالة على عدم التغير. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ ، والمساعد ١/ ٢٢٥ ، والسلسيلي ١/ ٢٨٦ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٣٩.

(٢) رجز ، لأبي النجم العجلي .

والشاهد فيه قوله : (شعري شعري) وهو شاهد على اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً للدلالة على الشهرة . انظر: الخزانة ١ / ٤٣٩ ، وابن يعيش ١ / ٩٨ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٧٣ ، والخصائص ٣ / ٣٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٤ ، والمساعد ١ / ٢٢٥ ، والسلسيلي ١ / ٢٨٦ .

(٤) سورة الأحزاب آية : ٦ .

(أو) دال على التساوي في الحكم مجازاً ، كقولـه :

{٢٠٣} وَمُجاشِعُ قَصَبٌ هوَتْ أَجْوَافُها لَو يُـنْفَخُونَ مِنَ الخَئُورَةِ طَارُوا [١]

يقال : خَار الرَّجُلُ يخور خئورة : ضَعُفَ وانكسر .

(أو قائمٌ مقام مُضَاف) ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٢] ، أي : ذوو درجات .

(أو مشعرٌ بلزوم حالٍ تُلْحِقُ العين بالمعنى) ، { نحو : « زيدٌ صَوْمٌ » ، جعلته نفس الصوم ، مبالغة } ، هذا مذهب سيبويه [٣] قال المصنف : « ولا يصح أن يكون التقدير : ذو صومٍ " كما يقول المبرد ، لأن هذا يصدق على من صام ولو يوماً ، وذلك إنما يـصدق على المدمـن[٤] .» وذهـب الكوفيون ، إلى أنـه محرَّف عـن أصله ؛ فـ« زيدٌ صَوْمٌ » بمعنى : صائم ، (و) يُلْحِق المعنى (بالعين) ، نحو : « نَهارُه صائمٌ » ، وأنشد عليه سيبويه [٥] .

{٢٠٤} أَمَّا النَّهارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلسِلَةٍ واللَّيلُ فِي بَطْنِ مَنْحوتٍ مِنَ السَّاجِ [٦]

---

(١) البيت من الكامل ، لجرير

والشاهد فيه قوله : (ومجاشعٌ قصبٌ) حيث غاير الخبر المبتدأ مع التساوي مجازاً أي : كالقصب الأجوف. انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٥ ، المساعد ١ / ٢٢٦ ، السلسيلي ١ / ٢٨٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٩ ، وديوانه ٢ / ٨٧٣ .

وروي صدره في الديوان : لا يخفينَّ عليك أن مجاشعاً .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٦٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٥ وليس نصه . بل من ابن عقيل بتصرف يسير .

(٥) الكتاب ١ / ١٦١

(٦) البيت من البسيط ، نسب في الكامل لرجل من أهل البحرين من اللصوص ، والشاهد فيه قوله : (النهار في قيد - والليل في بطن منحوت) ، فالخبر فيهما شعر بحال تلحق المعنى بالعين . مجازاً ومبالغة .

(مجازاً) راجع إلى إلحاق العين بالمعنى والمعنى بالعين .

[تحمل الخبر الضمير]

(ولا يتحمل غير المشتق ضميراً) / ، فإذا قلت : « هذا زيْدٌ » ، فلا ضمير في زيد ؛ لأنه /١١٢/ جامد والجامد لا إشعار له بالفعل [(١)] (ما لم يؤول) الجامد (بمشتقٍ ،) فإنه حينئذ يتحمل الضمير، نحو : « زيـدٌ أسدٌ » ، إذا أُوِّل بشجاع ، ففي « أسد » ضمير مستتر ، كالمستتر في شجـاع، (خلافاً للكسائي[(١)]) حيـث زعم { أن الجامد يتحمل الضمير ، وإن لم يـؤول بمشتقٍ } .

(ويتحمله المشتـق خبراً) ، نحو : « زيدٌ منطـلقٌ » ، (أو نعتاً) ، نحو : « مررت برجلٍ كريمٍ » ، (أو حالاً) ، نحو : « جاء زيْدٌ راكباً » ، (مالم يرفع ظاهراً) في المسائل الثلاث (لفـظاً)، نحـو : « الزيـدان قائـم أبوهُما » ، و « مَرَرْت بِرَجُلٍ كريمٍ أَبُوهُ » ، و « جَاءَ زَيدٌ راكباً أبوه » ، (أو محلاً) ، نحو : « زيـدٌ ممرورٌ بـه » ، و « مررت برجـلٍ ممرورٍ بـه . » و « جـاء زيـدٌ ممروراً به . » فلا يتحمَّلُ الضمير حينئذٍ .

[استتار الضمير]

(ويَسْتَكِنُّ الضميرُ إن جرى مُتَحَمِّلُهُ على صاحب مَعْنَاهُ) ، نحو : « زيدٌ هندُ ضاربتُهُ. » ففي « ضاربته » ضمير مستكن تقديره : هي ، يعود إلى هند ، وظاهر كلامه : وجوب استتاره ، فإن بـرز كان توكـيداً لافاعلاً، وقد أجاز سيبويه في ، نحو : « مَرَرْتُ برجلٍ مكرمك هو . »[(٢)] أن يكون هو

انظر : الكتاب ١/ ١٦١ ، الكامل ٣/ ٤١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٠ ، السلسيلي ١/٢٨٧.

(١) الإنصاف ١ / ٥٥ مسألة (٧) .

(٢) مثال سيبويه ٢ / ٥٣ : « مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو ، فكأنك قلت : معه إمرأةٌ ضاربُها زيدٌ » .

فاعلا ، وأن يكون توكيداً ، ويظهر أثر التقديرين في التثنية ، والجمع ، فعلى الفاعلية تقول : «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُكْرِمكَ هُمَا . » ، وعلى التوكيد تقول : « مُكْرِمَيْكَ هما . » (وإلا) يجري متحمله على صاحب معناهُ ، بل جرى على غيره[1] (برز) سواء أخيفَ اللبس ، نحو : « زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو . » ، أم أُمِنَ ، نحو : « زيدٌ هندٌ ضاربُها هو . » هذا مذهب البصريين [2] ، (وقد يستكن إن أمن اللبس) ، نحو : « زيد هند ضاربها . » بدون هو [3] ، (وفاقا للكوفيين) ، واستدل لمذهبهم بما حكى الفراء [3] عن العرب : « كل ذي عين ناظرة إليك . » ، أي : هي فـ«ناظرةٌ» خبر « كُل » وهي لعين ، واستتر الضمير ، وبقوله :

[٢٠٥] قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ [4]

وأجيب عن الأول : بأنه على حذف مضاف ، أي : ألحاظ أو أجفان كل عين ، وعن الثاني: بأنه على تقدير : قومي بانون ذرا المجد بانوها ، وكل هذا تكلف . / /١١٣/

---

(١) أي : اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٧ ، والمساعد ١ / ٢٢٨ ، الارتشاف ٢ / ٤٧ ، وقال المرادي في شرح التسهيل ١ / ١٤١ : « فالإبراز في ذلك كله واجب عند البصريين . وهذا البارز مرفوع بالصفة على الفاعلية ، وليس توكيداً ، وانظر الإنصاف مسألة (٨) .

(٣) في الأصل وب : هي ، وهذا سهو شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤١ ، والمساعد ١ / ٢٢٩ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بانوها) على استتار الضمير مع أمن اللبس ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٨ ، العيني ١ / ٥٢٧ ، الهمع ٢ / ١٢ ، السلسيلي ١ / ٢٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٤١، والتصريح ١ / ١٦٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩٦ ، والرواية في ب : بانيها ، سهو . وفي الجميع ، بانوها ، وقد صرح بذلك في التقدير بعد .

[الخبر الجملة]

(والجملة : اسمية)، نحو: « زيد أبوه منطلق» ، أو « زيد إنه قائمٌ » ، خلافاً للكوفيين في هذه[١] ، أو « زيد من يكرِمْهُ أكرِمْهُ » ، (وفعلية) ، نحو : « زيد قامَ . » أو « يقوم » ، أو « قام أبوه.» أو « إنْ يقم أَقُمْ معه . » ، وكذا : « زيْدٌ عَمْراً ضَرِبَ » ، أو « زيد سَيَضْرِبُ ، أو سوف يَضْرِبُ . » ، عند الجمهور [٢] ، (ولا يمتنع كونها ،) أي : جملة الخبر (طلبية ،) نحو : « زيد اضربه أو لا تضربه » (خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين) [٣] . والحجة عليهم : السماع ، قال الشاعر – وهو رجل من طيء :

[٢٠٦] قَلْبُ مَنْ عِيلَ صبرهُ كَيْفَ يَسْلُو   صَالِياً نَـارَ لَـوْعَـةٍ وغَرامِ [٤]

ومعنى عيل صَبرهُ : غُلِب صَبْرَه ، مِنْ عَالَنِي الشَّئُ يَعُولَنِي : إِذَا غَلَبَنِي ، (ولا) يمتنع كونها (قسمية) ، نحو : « زيدٌ ليضربَنَّ » ، (خلافاً لثعلب[٥]) ، ويرده قوله تعالى : ﴿والَّذينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُم سُبُلَنَا ﴾[٦] . ﴿ والذِّينَ آمَنُوا وَعَمِلوا الصَّالِحَات لَنُدخِلَنَّهم فِي الصَّالِحِين﴾[٦]،

---

(١) أي في الجملة المصدرة بإن المكسورة ، ظ : الهمع ٢ / ١٤ ، الارتشاف ٢ / ٤٩ .

(٢) أي الجمل الداخل عليها حرف التنفيس أجازها الجمهور ، ومنعها بعض المتأخرين ، انظر الارتشاف ٤٩/٢ . وجاء في الأصل : « زيدٌ وعمرًا ضرب » سهو .

(٣) وحجتهم في عدم صحة مجئ الخبر جمله طلبية ، أن الخبر مايحتمل الصدق والكذب ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٩١ .

(٤) البيت من الخفيف .
والشاهد فيه قوله : (كيف يسلو) على أن الخبر جملة طلبية . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٠، المساعد ١ / ٢٣٠ ، السلسيلي ١ / ٢٨٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٢ ، الهمع ٢ / ١٤ ، الدرر ١/ ٧٣ ، والرواية في شرح ابن مالك وحاشية يس ١ / ١٦٠ : قلت بدل : قلبُ .- وفي الأصل عال صبرهُ : سهو

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٩١ ، الارتشاف ٢ / ٤٩ .

(٦) سورة العنكبوت آية : ٦٩ ، ٩

[الإخبار بالجملة الطلبية]

(ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبيه خلافاً لابن السراج[١] .) فإذا قلت : « زيدٌ اضربه » ، فالتقدير عنده : زيد أقول لك اضربه ، وذلك القول المقدر هو الخبر . وهذا المذكور مقول القول ، وحجته : أن الخبر مايحتمل الصدق والكذب ، والطلب مناف لذلك ، وجوابه « أن الخبر لفظ مشترك بين ماذكر ، وبين ثاني جزأي الجملة الاسمية ، وقد أجمع على وقوع هذا مفرداً ، وهو لايحتمل الصدق والكذب ، نحو : « زيد قائم » ، و « كيف زيد » ، والجملة واقعة موقعه ، فلا يمتنع كونها مثله » . قاله المرادي [٢] .

[الجملة التي لاتحتاج إلى عائد]

(وإن اتحدت) الجملة الواقعة خبراً (بالمبتدأ معنى[٣]) ، نحو : هجيرى [٣] أبي بكر لا إله إلا الله ، أي : قوله في الهاجرة ، و (هي) كل جملة أخبر بها عن مفردٍ يدل على جملةٍ ، كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن ، والمضاف إلى حديث أو قول، نحو: (أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله[٤]) ، (أو) اتحد بالمبتدأ / (بعضها) معنىً ، نحو : ﴿وَلِباسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [٥] : /١١٤/

(١) الارتشاف ٢ / ٤٩ . وأجازها سيبويه ظ : الكتاب ١ / ١٣٨ ، وانظر الأصول ١ / ٦٠ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٢ .

(٣) في الصحاح : والهِجِّير مثل الفِسِّيق - الدأب والعادة ، وكذلك الهجيري بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء . (م : هـ ج ر) ٢ / ٨٥٢ فيما نقله عن المساعد في معنى هجيري غير دقيق .

في الأصل وب : بالمبتدأ معنى هي أو بعضها أو تام » ثم ضرب على : أو بعضها وتام والقصد الضرب على هي أو بعضها أو قام ، والتزم ناسخ ب مابقى دون ضرب . والصواب ما أثبت . - والله أعلم - .

(٤) الموطأ ١ / ٢١٦ وفيه : « أفضل ماقلت » .

(٥) سورة الأعراف آية : ٢٦ ، والاستشهاد بالآية على قراءة رفع (لباس) ، وعلى أن (ذلك) فيها مبتدأ ثان أما إذا جعلت بدلا ، وعطف بيان على (لباس) ، فلا شاهد في الآية ، لأن الخبر عند ذاك يكون مفرداً ، وقيل الخبر جملة والرابط اسم الإشارة . التصريح ١ / ١٦٥ .

﴿ والَّذينَ يُمسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ[١] ﴾، (أو قام بعضها مقام مضافٍ إلى العائد ،) نحو قوله تعالى : ﴿ والَّذِين يُتَوفَّون مِنكُم ويَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَربَّصْنَ﴾[٢] ، المراد - والله أعلم يتربص أزواجهم [٣] ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير «الذين » (استغنت) الجملة في المسائل الثلاث (عن العائد) الذي يربطها بالمبتدأ .

[الجملة المحتاجة إلى عائد]

(وإلا) تتحد الجملة بالمبتدأ [لا][٤] هي ولا بعضها ولم يقم بعضها مقام مضافٍ إلى العائد (فلا) تستغنى عن عائد ، وهو ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : « زيد أبوه منطلق » ، أو « انطلق أبوه » ، وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب [٥] ، والمشهور : أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ [٦] في المعنى ، لاتحتاج إلى رابط ، وإلا فلا بد لها من رابط ، والروابط المتفق عليها خمسة ، كما قال ابن عصفور [٧] ، وهي : ضمير المبتدأ ، وتكرار لفظه ، والإشارة إليه ، والعموم ، وعطف جملة بالفاء ، فيها ضمير على جملة عارية منه [٨] .

---

(١) الأعراف من الآية ١٧٠ ، وفي الآية شاهد على أن جملة الخبر لا تحتاج إلى رابط ، لأنها قد اتحد بعضها مع المبتدأ معنى ، فاستغنت عن الرابط ، وقيل : الرابط فيها إعادة المبتدأ بمعناه ، إذ إن (المصلحين) هم الذين يمسكون بالكتاب، وهذا رأي الأخفش ، قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١٩٨/١ ، انظر التصريح ١٦٥/١ .

(٢) البقرة ، آية ٢٣٤ .

(٣) في الأصل وب : أزواجهن ، وهذا سهو فالضمير المضاف إليه يعود على الرجال لا على النساء . قال أبو حيان في البحر المحيط ٢ / ٢٢٢ : « ذهب الجمهور إلى أن له خبراً . . . . وهو يتربصن ولاحذف يصحح معنى الخبر ؛ لأنه ربط من جهة المعنى؛ لأنّ النّون في « يتربصن» عائد، على الأزواج الذين يتوفون.، وقيل: ثَمَّ حذفٌ يصحِّحُ معنى الخبرية . . وقيل من الخبر وتقديره : يتربصن بعدهم أو بعد موتهم . بتصرف .

(٤) زيادة ليست في الأصل ولا «ب»: ويقتضيها السياق ، وهي في المساعد وعنه نقل بتصرف .

(٥) شرح ابن مالك على تسهيله ١ / ٣١١ . (٦) في «ب» بعد قوله : المبتدأ : في المعنى .

(٧) نص ابن عصفور على هذه الخمسة في المقرب ١ / ٨٣ ، واقتصر على بعضها في الشرح الكبير ١ / ٣٤٩، وانظر التذييل والتكميل ٢ / ٩٦ .

(٨) نحو قولك : زيد جاءت هند فضربها ، وأجاز هشام وقوع الواو مكان الفاء ، فتقول زيد جاءت هند وضربها ، انظر الإرتشاف ٣ / ٥١ .

[حذف العائد]

(وقد يحذف) العائد من الجملة (إن علم) ، نحو : « زيد ضربت » ، فإن لم يعلم ، لم يجز الحذف ، نحو : « زيد ضربته في داره . »، فلو حذفت الهاء من « ضربته » لم يُعلم هل حُذِفَتْ أم الفعل مُتسلِّطٌ على غيرها . ؟ (ونصب بفعلٍ) ، نحو قوله :

{٢٠٧} ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلت عَمْداً فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ [1]

أي : قتلتهن ، فلو رُفع بفعلٍ ، نحو : « الزيدان قاما » أو « ضربا » أو غيره ، نحو : « زيد هو قائم . » ، أو نصب بحرف ، نحو : « زيد إنه فاضل » ، لم يجز حذفه .

(أو صفة) ، نحو : « الدِّرْهَمُ أَنَا مُعْطِيكَ » ، وهو قليل بالنسبة إلى ما قبله .

(أو جر بحرف تبعيض) ، نحو : « السمن منوان بدرهم » ، أي : منه ، وقول الخنساء :

{٢٠٨} كَـأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمىً يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ : مَنْ عَزَّبَزَّا [2]

أي : من عز منهم ، يقال : بَزَّهُ يَبُزُّهُ بَزّاً : سلبه ، وفي المثل : / « من عَزَّبَزَّ [3] . » أي : من /١١٥/ غلب أخذ السلب .

---

(١) البيت من الوافر لمجهول
والشاهد قوله : (قتلت عمداً) على حذف عائد المبتدأ للعلم به وناصبه فعل . انظر الكتاب ١ / ٨٦ ، والخزانة ١ / ٣٦٦ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١١ ، والمساعد ١/ ٢٣٢ ، والسلسيلي ١ / ٢٩٠ .

(٢) البيت من المتقارب ديوانها : ١٥٥ ، المغني ١ / ٩٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، إيضاح الشعر٢٧٩ ، وشرح المرادي ١ / ١٤٣ ، والمساعد ١ / ٢٣٣ . والشاهد وضحه الشارح .

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٧ .

(أو ظرفيةٍ) كقوله :

{٢٠٩} فَيَــومٌ عَلَيْنَـا وَيَــوْمٌ لَنَـا   وَيَــوْم نُسَاءُ وَيَــوْمٌ نُسَــرّ (١)

أي : نُسَاء فيه ، ونسر فيه .

(أو) جر (بمسبوقٍ مُماثِل) للمحذوف (لفظاً ومعمولاً) ، كقوله :

{٢١٠} أَصِخْ فَالَّذي تُوصِي بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ   فَلاَتَكُ إلا فِي الفَلاَحِ مُنَافِساً (٢)

أي : أنت مفلح به ، فحذف « به » ، لسبق « به » في « توصي به » ، وهما متماثلان لفظاً ومعمولاً ، ومعنى (أصخ) : استمع .

(أو) جُرَّ (بإضافة اسم فاعلٍ) كقوله :

{٢١١} سُبُلُ المَعَالي بَنُوا الأَعْلَيْنَ سَالِكَةَ   والإرثُ أَجْدَرُ مَنْ يَحْظَى بِهِ الوَلَدُ (٣)

---

(١) البيت من المتقارب للنمر بن تولب .
والشاهد فيه حذف العائد من جملة الخبر ، وهو مجرور بـ (في) الظرفية . الكتاب ١ / ٨٦ ، والعيني ١/ ٥٦٥ ، والدرر ١/ ٧٦ ، وشرح ابن مالك ١ / ٢٩٣ ، وشرح المرادي ١ / ١٤٣ ، والسلسيلي ١/ ٢٩٠. والمساعد ١ / ٢٣٣ .

(٢) البيت من الطويل المجهول .
والشاهد فيه حذف العائد المجرور بحرف لسبقه بمماثل له لفظاً ومعمولاً على ماذكره الشارح . المساعد ١/ ٢٣٤ ، والمرادي ١ / ١٤٣ ، والسلسيلي ١ / ٢٩١ .

(٣) البيت من البسيط المجهول .
والشاهد فيه قوله : (سالكة) حيث حذف العائد المجرور بالإضافة ، والتقدير (سالكتها) والمضاف اسم فاعل . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٢ ، والمساعد ١ / ٢٣٤ . والمرادي ١ / ١٤٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٩١ . وفي الأصل : يحضى بدل يحظى .

أي : سالكتها ، وفهم منه : أن المجرور بحرفٍ ، أو إضافةٍ ، غير ماذكر ، لم يجز حذفه [١] ، نحو : « زيد مررت به » ، أو « قام غلامه » .

(وقد يحذف) ضمير المبتدأ (بإجماع إن كان مفعولاً به ، والمبتدأ كلٌّ) ، نحو: قوله تعالى : ﴿ وكلٌّ وَعَد اللَّهُ الحُسْنى ﴾، [٢] برفع (كلٌّ) في قراءة ابن عامر [٣] ، أي : وعده ، (أو شبهه) ، أي : شبه كل (في العموم والافتقار)، وذلك : كُلُّ عامٍّ / مفتقرٍ إلى متمم معناه من موصولٍ وغيره ، نحو : « أيُّهم يسألني أعطي . » و « رجلٌ يدعو إلى خير أجيبُ . » ، أي : أعطيه ، وأجيبه .

قال المرادي : « ونَقْلُ المصنف [٤] الإجماع في مسألة « كُلّ » ، قيل : لايصح ، فإن مذهب البصريين [٥] ، أنه لايجوز ، ونص ابن عصفور [٦] ، وغيره ، على شذوذ قراءة ابن عامر ، وسلك الأدب في ذلك ابن أبي الربيع [٧] ، فقال : « جاء في الشعر ، وفي قليل من الكلام » قراءة ابن عامر ، وأجاز ذلك الكسائي ، والفراء [٨] ، فيما نقل الصفار عنهما، وماذكره في مسألة : « شبه كل » ، قال الشيخ أثر الدين : « لا أعلم له سلفاً [٩]».

---

(١) كذا جاء في عبارته " لم يجز حذفه " وصحتها لا يجوز حذفه أو : أن المجرور . . . إذا كان غير ما ذكر لم يجز حذفه .

(٢) سورة الحديد آية : ١٠ . « برفع اللام على أنه مبتدأ ، ووعد الله الخبر ، والعائد محذوف » ظ الاتحاف٤٠٩.

(٣) البحر المحيط ٨ / ٢١٩ ، والسبعة لابن مجاهد : ٦٢٥ ، والكشف ٢ / ٣٠٧ .

(٤) حكى هذا الإجماع ابن مالك في التسهيل وشرحه ، وكذا نص عليه في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٥ ، والحق - كما ذكر المرادي - أن المسألة خلافية .

(٥) المنقول عن البصريين أنهم لايجيزون حذف العائد في نحو هذه المسألة إلا في الشعر الإتحاف ٤٠٩ .

(٦) الشرح الكبير ١ / ٣٥٠ .

(٧) البسيط في شرح الجمل ١ / ٥٦٥ .

(٨) نسبه في الإرتشاف ٣ / ٥٣ إلى هشام ، والفراء، ومن وافقهما من الكوفيين . وانظر الإتحاف ٤٠٩.

(٩) يقصد دعوى ابن مالك إجماع النحاة على جواز حذف العائد من الجملة الواقعة خبراً عن شبه (كل) ==

انتهى[١] كلام المرادي .

(ويضعف) الحذف (إن كان المبتدأ غير ذلك) ، أي : غير « كل وشبهه » ، و «كان العائد مفعولاً به ، كقراءة السلمي[٢] : ﴿ أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [٣] - برفع (حكم) - وكقوله:

{٢١٢} وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِالْحَقِّ لاَ يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ [٤]

فرفع (خالد) مع تفريغ الفعل دون ضرورة ، هذا مذهب البصريين [٥] ، (ولا يختص جوازه بالشعر ، خلافاً للكوفيين .) / ، وذهب الكوفيون [٦] : « إلى المنع ، فلا يجيزون حذفه ، وبقاء المبتدأ مبتدأ ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في الضرورة ، هذا نقل المصنف[٧] . « وقال الصفار : « أجاز سيبويه في الشعر [٨]: « زيدٌ ضربتُ » ، ومنع ذلك الكسائي والفراء ، وأصحاب /١١٦/

== وكذا لو كان المبتدأ هو كلمة (كل) ونص أبي حيان في الارتشاف ١/ ٥٣ : « ودعوى ابن مالك الإجماع في كل وما أشبهه في العموم باطلة ».

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٤ .

(٢) في المحتسب ١ / ٢١٠ ، هي قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى ، وفي البحر ٣ / ٥٠٥ هي قراءة السلمى وابن وثاب ، وأبو رجاء والأعرج ، وقد خطأ ابن مجاهد هذه القراءة وقال ابن جنى في المحتسب ١/ ٢١١: « قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف لكن وجه غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشعر » .

(٣) المائدة آية ٥٠ .

(٤) البيت من السريع للأسود بن يعفر . والشاهد وصححه الشارح . انظر مغني اللبيب ٢ / ٦٧٦ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣١٣ . والبحر ٨ / ٢١٩ ، والسلسيلي ١ / ٢٩٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٢ ، والمساعد ١ / ٢٣٥ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٩٢ ، وهذا على خلاف المشهور من أصولهم في القياس على المسموع .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٢ .

(٨) نصه في الكتاب ١ / ٨٥ ، ١٣٦ : « ولايحسن في الكلام أن يجعلَ الفعلَ مبيناً على الاسم ولايذكر علامة إضمار الأول . . . ولكنه قد يجوز في الشعر » . بتصرف .

سيبويه. » ، قاله المرادي (١) .

[يغني عن الخبر شبه جملة]

(ويغني عن الخبر باطراد ظرفٌ) ، نحو : « زيد عندك » ، و « السفر غداً » ، (أو حرف جر تام) ، وهو ما يفهم لمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : « زيد في الدار » ؛ بخلاف الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : « زيد بك أو فيك ، أو عنك . » من قولك : زيد واثق بك ، وراغب فيك ومعرض عنك ، فهذا ونحوه لايغني عن الخبر، لعدم الفائدة ، وقوله (تام) قيد في الظرف ، وحرف الجر ، وأتى به مفرداً ؛ لأن الأصح في العطف بأو الإفراد . (معمول) ذلك الظرف ، أو والجار (في الأجود لاسم فاعل كون مطلق) ، والتقدير : كائن عندك أو في الدار. » ، فكل من « عندك » ، و« في الدار » معمول لكائن ، وهو اسم فاعل كون مطلق محذوف وجوباً ، وأما قوله :

[٢١٣] ... ... فَأَنتَ لَدى بُحْبُوحَةِ الهوُنِ كَائِنُ (٢)

فضرورة .

ونبه بقوله : (مطلق) على أن اسم الفاعل إذا كان كوناً مقيداً كـ «ضارب » لايغني عنه مجرد ذكر الظرف ، أو الحرف ، واختار أن يكون المقدر اسم فاعل ، (وفاقاً للأخفش)

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٤ .

(٢) البيت من الطويل وصدره لك العز إن مولاكَ عزَّ وإن يَهُنْ ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه (كائنُ) حيث صرح بعامل الظرف الذي أغنى عن الخبر ، وهذا العامل اسم فاعل كون مطلق يجب حذفه وذكره ضرورة . المغني ٢ / ٤٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٧ ، العيني ١/ ٥٤٤ ، المساعد ١ / ٢٣٥ ، الهمع ٢ / ٢٢ . السلسيلي ١ / ٢٩٣ .

أبي الحسن [١] (تصريحاً) بذلك (و) وفاقاً (لسيبويه إيماءً [٢]) لاتصريحاً ، وصحح هذا القول مصححون [٣](لا) معمولٌ ذلك الظرف أو الجار (لفعله[٤]) ، والتقدير : « زيدٌ كان عندك ، أو في الدار . » ، وهو قول أبي علي الفارسي [٥] والزمـخشري [٦] وغيرهما ، ونسب إلى سيبويه [٧] (ولا) الظرف أو الجار معمولٌ (للمبتدأ) نفسه ، ونسبه ابن أبي العافية [٨] وابن خروف [٩] إلى

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٤ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٨٧ : « . . . ويَحُولُ بين الخبر والاسم المبتدإ ، كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر ، فيصير الخبرُ حالاً قد ثبت فيها وصارفيه ، كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر فعلاً . وذلك أنك إذا قلت : فيها زيدٌ فكأنك قلت : استقرّ فيها زيدٌ ، وإن لم تذكر فعلاً . »
وقال في ٢ / ٨٨ : « . . . تقول : إنّ فيها زيداً ، فيصير بمنزلة قولك : إنّ زيداً فيها ؛ لأن فيها لمّا صارت مستقراً لزيد يستغنى به السكوتُ وقع موقع الأسماء . » .
وقال في ١ / ٥٥ : « . . . وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك ، إذا جعلت فيها مستقراً . » وانظر البسيط ٢/ ٧٧٩ .

(٣) من الذين صححوه ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣١٦ - ٣١٨ وابن عقيل في المساعد ١ / ٢٣٦ ، والسبب في ذلك أن الأصل في الخبر الإفراد ، وكذا صححه ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٠١ .

(٤) وهو قول أكثر البصريين ، ويرجحه أنّ الأصل في العمل إنّما هو الفعل ، انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٨٠ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٨٨ .

(٦) قال في المفصل : ٢٤ : « وقولك في الدار معناه استقَرَّ فيها . »

(٧) قال المرادي في شرح الألفية ١ / ٢٨٠ : « ونسب كل منهما إلى سيبويه . »

(٨) الارتشاف ٢ / ٥٤ ، والمساعد ١ / ٢٣٦ .

(٩) قال ابن خروف في شرح الجمل : ١٥٠ : « وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ في قول سيبويه ؛ عَمِلَ في الظرف نصباً كما عَمِلَ في المفرد رفعاً ، وليس عمله النصب بأبعد من عمله الرفع . »
قال ابن مالك : « وحمله على ذلك أن سيبويه قال في - باب ما ينتصب من الأماكن والوقت - « قد تنتصب لأنها موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها ، وعمل فيها ماقبلها ، كما أن العلم إذا قلت : أنت الرجل علمًا ، عمل فيه ماقبله ، وكما عمل في الدرهم عشرون ، إذا قلت : عشرون درهماً » ثم قال سيبويه بـ « فالمكان هو خلفك ثم أردفه بنظائر وقال : « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي عمل فيما بعده ، نحو العشرين ، ونحو خير منك عملا ، فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك . . شرح التسهيل ١/ ٣١٤ ، و : الكتاب ١ / ٤٠٣ - ٤٠٦ .

سيبويه ، ووجه بأن الخبر إذا كان هو الأول في المعنى رفع ، وإن كان غيره نصب ، وأبطله المصنف من سبعة أوجه ، تطلب من شرحه [١] ./ (ولا) الظرف أو الجار معمول (للمخالفة) ، وهي: مخالفة الخبر للمبتدأ في ، نحو : « زيد عندك » ، فناصب « عندك » مخالفته « لزيد » هذا قول الكوفيين [٢] ، ورد : بأن المخالفة لو اقتضت النصب لانتصب « زيد » ، في المثال المذكور ، إذ المخالفة موجودة في الجانبين فنصب أحدهما ، ورفع الآخر ترجيح من غير مرجح ، (خلافا لزاعمي ذلك) وتقدم نسبة كل قول من الأقوال الثلاثة إلى قائله . /١١٧/

(وما يعزي للظرف) والجار والمجرور (من خبرية) في ، نحو : « زيد عندك ، أو في الدار » (وعملٍ) في ، نحو : « زيد عندك أبوه ، أو في الدار أبوه » (فالأصح كونـه) ، أي : المعزى للظرف من خبرية وعمـل (لعامله) ، أي : لعامـل الظرف أو الجار والمجرور ؛ لأن الخبر في الحقيقة هو العامل في الظرف أو الجار والمجرور ، والعامل في الظرف والجار والمجرور ، هو العامل في المرفوع بعدهما ، ونسبة الخبرية والعمل / للظرف ، والجار والمجرور مجـاز . هـذا مذهب ابـن كيسان [٣] وظاهـر كلام السيرافي [٣] وذهب أبو علي[٤] ، وابن جني [٥] : إلى انتقال الحكم إلى الظرف ، والجار والمجرور ، لأن العامل لما حذف صار نسياً منسياً ، ولذلك لايكادان يجتمعان، (وربما اجتمعا) ، أي : الظرف وعامله (لفظاً) ، كقوله :

[مكرر] لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُن ... فَأَنْتَ لَدَى بُحبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ [٦]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٥ .

(٢) انظر الإنصاف ١ / ٢٤٥ مسألة (٢٩) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٨ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ ، والمساعد ١ / ٢٣٦ .

(٤) الإيضاح العضدي : ٤٣ ، والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٨٨ ، اللمع : ١١٢ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٤ .

(٦) قد سبق برقم (١٣٢)

فجمع بين الظرف ، وهو « لدى » وعامله ، وهو « كائن » . والبحبوحة : الوسط ، يقال : هو في بحبوحة الدار ، أي : في وسطها .

[ما يغني ظرف الزمان عن خبره]

(ولايغني ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين) ، فلا يقال : «زيد اليوم » ، لعدم الفائدة ، لأن وجود اسم العين يستلزم الزمان ، بخلاف المكان المخصوص ، فلا يستلزمه ، فلذلك يجوز : «زيد أمامك» ؛ لحصول الفائدة ، ومن غير الغالب قول امرئ القيس : « اليوم خمر، وغداً أمر / . /١١٨/

(مالم يشبه اسم) العين (المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت) ، كقولهم : « الليلة الهلال » ؛ لأن الهلال يكون ظاهراً ، ثم يستتر ، ثم يظهر ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث ، فهو على ظاهره ، لاعلى تقدير مضاف[١] ، نقله المرادي [٢] ، عن ابن أخت أبي علي الفارسي[٣] ، بخلاف قولك : « الشمسُ اليومَ » و « القمر الليلةَ » ، لم يجز [٤] ؛ لأنه غير متوقع ، فلا يتضمن الدلالة على الحدوث ، نقله المرادي [٥] عن ابن السراج [٦] ، وأقره .

(أو) مالم (تعم إضافة معنى إليه) ، أي إلى اسم العين ، كقوله :

---

(١) الليلة الهلالُ وما كان نحوه على تقدير مضاف عند ابن هشام والتقدير : الليلة طلوع الهلال ، فيكون قد أخبر بالزمان عن المعنى ، لا عن الذات . أوضح المسالك ١ / ٢٠٣ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٦ .

(٣) محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي (٤٢١ هـ) .

(٤) الأنسب : فلا يجوز .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٦ .

(٦) الأصول ١ / ٦٣ .

{٢١٤} أكُلَّ عام نَعَمٌ تَحْوونَـه يُلْقِحُه قَوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ[1]

{ أي : إحراز نعم ، ويلقحه قوم ، مجاز من قولهم : « ألقح الفحل { الناقة } [2] ، والريح السحابة ، ويقال: نُتجت الناقة . - على مالم يسم فاعله - تنتج نتاجاً .

(أو) مالم (يعم) اسم العين (واسم الزمان خاص) ، نحو قولك : « نحن فِي شَهْرِ كَذَا » .

(أو مسئول به عن خاص) ، نحو : { في }[3] أي الفصول نحن . » (ويغني) ظرف الزمان (عن خبر اسم معنى مطلقاً) ، سواء أوَقع المعنى في جميعه أم في بعضه } .

[مايجوز في الظرف من رفع ونصب وجر]

(فإن وقع في جميعه) ، نحو : قوله تعـالى : ﴿ وَحَمْلُه وَفِصَالُه ثَلاثُونَ شَهْراً ﴾،[4] وقوله تعالى : ﴿ غُدُوُّها شَهْرٌ وَرَواحُها شَهَرٌ ﴾[5]، (أو أكثره) ، نحو ، قوله تعالى : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[6] ، (وكان) اسم الزمان (نكرَة) - كما مثلنا - (رُفِع غالباً) - كما تقدم - ومن غير الغالب ، ماذكره بقوله : " ولَمْ[7] يَمْتَنِع نَصْبُه وَلاَ جَرُّه بـ « فِي ») ،عند البصريين[8] (خلافاً

---

(١) رجز ، لقيس بن حصين .
والشاهد فيه قوله : (كل عام) بتقدير المبتدأ « إحراز نعم » ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان .
انظر : الكتاب ١ / ١٢٩ ، الخزانة ١ / ٤١٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٩ ، المساعد ١/ ٢٣٧. والسلسيلي ١ / ٢٩٤ .

(٢) في : ب : يلحقه - سبق قلم .

(٣) ساقطة من الأصل و « ب » ، والمثبت من المساعد ١ / ٢٣٧ .

(٤) سورة الأحقاف آية : ١٥ .

(٥) سورة سبأ آية : ١٢ . (٦) البقرة ١٩٧١

(٧) ولم يمتنع ، في السلسيلي : ولا يمتنع .

(٨) شرح الكافية للرضي ١ / ٩٤ ، ٩٥ .

للكوفيين) [١] ، ومستندهم في المنع ؛ صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق ، وهذا مبنى على أن « في » للتبعيض ، وهو قول حكاه السيرافي[٢] ، وليس بصحيح ، فإن « في » للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها ، ولهذا صح ، « في الكيس درهم ، وفي الكيس ملؤُهُ من الدراهم . » قاله المرادي [٣] ، / وإنما قيده بقوله : (وكان نكرة) ، لأنه لو كان معرفة جاز فيه /١١٩/ الرفع والنصب باتفاق بين الكوفيين [٤] والبصريين ، نحو : « قيامك يومُ الخميس ، وصومك اليومُ»، إلا أن النصب هو الأصل والغالب .

(وربما رُفِعَ خبراً الزمان الموقوع في بعضه) اسم المعنى ، سواء أكان الزمان معرفة أم نكرة ، نحو : « الزيارة يومُ الجمعة ، أو يومَ . » والنصب أجود [٥] ، وأكثر من الرفع ، ويروى بالوجهين قول النابغة :

[٢١٥] زَعَم الغُدَافُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَداً ... وَبِذَاكَ خَبَّرنَا الغُرابُ الأَسْوَدُ [٦]

قيل : وَنَقْلُ المصنف الاتفاق على جواز الوجهين في الشرح تبعاً للسيرافي ، ليس بصحيح؛ لأن هشاماً يوجب الرفع في النكرة [٧] .

---

(١) شرح الكافية للرضي ١ / ٩٤ ، ٩٥ .
(٢) المساعد ١ / ٢٣٩ .
(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٧ ، وكذا ابن عقيل في المساعد ١ / ٢٣٩ .
(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ٩٥ .
(٥) المساعد ١ / ٢٣٩ .
(٦) البيت من الكامل .
والشاهد فيه قوله : (غداً) على ما وضحه الشارح . انظر : ديوانه : ٨٩ ، والخصائص ١ / ٢٤٠ ، والهمع ٢ / ٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢١ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٧ ، والسلسيلي ١/ ٢٩٥. ورواية ابن مالك والسلسيلي كرواية الديوان : زعم البوارح . ورواية الديوان : زعم الغراب بدل : الغداف وخبرنّا الغداف بدل : الغراب .
(٧) الارتشاف ٢ / ٥٧ .

(ويُفْعَلُ ذلك) الرفع (بـ) الظرف (المكاني) المتصرف ، نحو : خَلْفٍ وقُدَّامٍ ، واحترز من غير المتصرف، نحو : « عندك » ، فإن رفعه ممتنع (بعد اسم عينٍ) حالة كون ذلك الرفع (راجحاً إن كان المكاني نكرةً) ، نحو : « المسلمون جانب ، والكفار جانب . » - برفع جانب ، ونصبه ، أجمع على ذلك البصريون والكوفيون ، ولكن الرفع أرجح ، ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا ، التزام الرفع ، فقد وهم [١] ، قاله ، المرادي [٢] وغيره ، (ومرجوحاً) الرفع ، (إن كان) المكاني[٣] (معرفة) ، نحو : « زيد خلفك ، وداري خلف دارك » - بنصب «خلفك » ورفعه - عند البصريين[٤] مطلقا .

(ولا يُخْتَصُّ [٥] رفع المعرفة بالشعر ، بكونه بعد اسم مكان ، خلافاً للكوفيين [٦]) حيث قالوا : إن وقع المكاني خبراً عن اسم مكان ، نحو : « داري خلف دارك . » ، جاز رفعه ونصبه في الشعر وغيره ، وإن وقع خبراً عن غير اسم مكان ، نحو : « زيد خلفك .» ، امتنع رفعه في السعة ، وجاز في الشعر ، هذا معنى كلام المصنف[٧] في الشرح .

(ويكثر رفع المؤقت) وهو المحدود كيوم ، ويومين وفرسخ وميل . ، (المتصرف) وهو المفارق للظرفية ، بخلاف « ضحوة » [٨] معيناً ، فإنه يلزم النصب على الظرفية / . (من الظرفين /١٢٠/

---

(١) المساعد ١ / ٢٣٩ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٧ .

(٣) في الأصل و « ب » زيادة كلمة « نكرة » بعد كلمة « المكاني » .

(٤) والمختار عندهم نصبه ، قاله ابن عقيل في المساعد ١ / ٢٣٩ .

(٥) في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢١ : ولا يَخُصُّ ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٦) والجرمي ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٩٥ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٢ .

(٨) وإنما يلزم نصبها ، لأنها لاتتصرف ، انظر المساعد ١ / ٢٤٠ .

) الزماني والمكاني (بعد اسم عين مقدر إضافة بُعْدٍ إليه) ، نحو : « زَيْدٌ منِّي يومان أَوْ فرسخان » أي : بعد زيـد .

(ويتعين النصـب ، في نحو : « أنت مني فرسخين ، بمعنى : أنت من أشياعي ماسرنا فـرسخين) ، وذلك لأن مني خـبر أنـت ، أي :كائن مني ، أي : من أشياعي ، كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَـإِنَّه مِنِّي﴾ (١) ، وحينئذ يتعين نصب فرسخين على الظرفية ، بخلاف ، « زيد مني فرسخـان » على تقدير : بُعْدُ زيدٍ مني فرسخان ، فإن « مني » ليست فيه خبراً ، بل متعلقة بذلك المقدر ، والخبر : فرسخان ، فمن رفع فعلى تـقدير : بُعْدِ مَكَانه(٢) مني فرسخان ، ومن نصب فعلى الظرفية ، وقول المصنف : (ماسرنا فرسخين) تفسير معنى قول سيبويه (٣) : « مادمتَ تسيرُ فرسخين » والناصب للظرف الخبر المقـدر الذي يتعلق به (مني) ، لاهذا الذي قدره ، وإن كان ظاهره يوهم ذلك .

(ونَصْبُ اليوم إن ذكر مع الجمعة ، ونحوها مما يتضمن عملاً) ، كالسبت ، والعيد والفطر، والأضحى ، (جائز) : خبر « نَصْب » ، فتقول : اليومُ الجمعةُ ، أو السبت ، أو العيد ، أو الفطر ، أو الأضحى ، بنصب اليوم ورفعه اتفاقاً (٤) ، لأنها كلها تقتضي عملاً ، ففي الجمعة معنى: الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى : العود . وفي الفطر معنى : الإفطار . وفي

---

(١) سورة إبراهيم آية : ٣٦ .

(٢) في الأصل وب : مكانك ، والصورة لا تتأتى مع الخطاب .

(٣) نص سيبويه ١ / ٢٤٧ : « وتقول : أنت مني فرسخين ، أي أنت مني مادُمْنَا نسيرُ فرسخين ، فيكون ظرفاً».

(٤) قال سيبويه ١ / ٤١٨ : « وكذلك : اليومَ الجمعةُ ، واليوم السبتُ ، وإن شئت رفعت . »

وقال الرضي في شرح الكافية ١ / ٩٦ : « واعلم أنّ اليوم إذا وقع خبراً عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه ، لكونهما في الأصل مصدرين ، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت ، أي الاجتماع أو السكون ، والأولى رفعه ؛ لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين . »

الأضحى معنى : التضحية ، وهذه المعاني تصلح للكينونة في اليوم ، فيكون اليوم ظرفاً لها .

(لا إن ذُكِرَ) اليوم (مع الأحد ، ونحوه [١] ، مما لا يتضمن عملاً) ، كالاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس ، فتقول : « اليوم الأحد ، أو الأثنين ، أو الثلاثاء ، أو الأربعاء ، أو الخميس » برفع « اليوم » ، ولا يجوز نصبه (خلافا للفراء وهشام [٢]) في إجازتهما النصب على معنى : الآن الأحد . . . إلى آخرها ، وهو ضعيف ؛ لأن الأحد بمعنى : الأول ، والاثنين بمعنى: الثاني ، والثلاثاء بمعنى : الثالث ، والأربعاء بمعنى : الرابع ، والخميس بمعنى : الخامس ، فيتعين الرفع ، لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين ، والنصب إنما هو على أنه / كائن فيها شيء ، ولاشيء كائن فيها ، /١٢١/ بخلاف الجمعة ، فإن معنى الاجتماع يصلح لكينونته في اليوم - كما تقدم - فيكون اليوم ظرفاً لــه.

(وفي الخلف) حال كونه (مخبراً به عن الظَّهْر) ، في قولك : « ظهرك خلفك » (رفعٌ ونصبٌ) ، فالرفع على معنى : أن الخلف في المعنى هو الظهر ، والنصب على معنى : جعل الخلف ظرفاً للظهر . (وما أشبهها) ، أي : الخلف ، نحو الأسفل تقول : رجلاك ، أونعلاك أسفلك ، برفع « أسفل » ، ونصبه (كذلك) ، -على وزان ماتقدم - ، وفي التنزيل : ﴿والرَّكبُ أَسْفَلُ مِنكم ﴾[٣]. قُرِئَ [٤] ، برفع « أسفل » ، ونصبه ، هذا إذا كان الظرف متصرفاً ، (فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه) ، فتقول : « رأسك فوقك ، وتحتك رجلاك » . بنصب فوق ، و تحت لاغير ؛ لأنهما لايتصرفان ، إذ هما ملازمان النصب على الظرفية .

---

(١) في المساعد : « وغيره » .

(٢) انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٩٦ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٤٢ .

(٤) قراءة الرفع لزيد بن علي ، انظر معجم القراءات ، وفي البحر المحيط ٤ / ٥٠٠: « وقرأ زيد بن علي «أسفل » بالرفع اتسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً » .

[ما يغني المصدرُ عن خبره]

(ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكده مكرراً) ، نحو : « زيدٌ سيراً سيراً » ، الأصل : زيد يسير سيراً ، فحذف الفعل ، واستغنى بمصدره ، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل، فلزم إضماره .

(أو) مصدر (محصوراً) سواء أكان المصدر نكرة ، نحو : « مازيد إلا سيراً » . أم معرفاً «بأل »، نحو : « إلا السير » ، أم مضافاً ، نحو : « إلا سير البريد »[1] ، وكذا الحصر بإنما ، نحو : «إنما زيد سيراً ، أو السير أو سير البريد » ، والأصل : يسير سيراً ، أو السير ، أو سير البريد فحذف الفعل وأقيم الحصر مقام التكرار في كونه سبباً لوجوب الإضمار ، هذا إذا كان السير متصلاً بزمن الإخبار ، فإن أردت أنه سار ثم انقطع ، أو أنه يسير في المستقبل أظهرت الفعل ، فقلت : ما أنت إلا تسير سيراً ، ذكر ذلك سيبويه [1] ، قاله المرادي [2] .

(وقد يرفع) المصدر المكرر والمحصور (خبراً) ، فيقال : « زيد سيرٌ سيرٌ » . و« مازيد إلا سير » . بالرفع على جعل المصدر عين الذات مبالغة .

[ما يغني عن الخبر من غير المصدر السابق]

(وقد يغني عن الخبر غير ماذكر من مصدرٍ) لاتكرار فيه ولا حصر ، نحو : « زيدٌ سيراً»/ أي : « يسير سيراً » . /١٢٢/

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٤٧ : « . . كما أنه لو أظهر الفعل الذي هو بدل منه لم يكن إلا نصبا . »

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٩ .

(١) في اللسان (ب ر د) : « البريد : كلمة فارسية يراد بها في الأصل البرْد ، وأصلها « بريده دم) أي : محذوف الذنب ، لأن بغال البريد كانت محذوفة الأدناب كالعلامة لها فأعربت وخففت .

(أو) مـن (مفعولٍ بـه) مفرد ، كقول بـعض العرب : « إنما العامري عمامته» [١]، أي : يتعهد عمامته ، أو جملة ، كقوله تعالى : ﴿ والَّذين اتخذوا منْ دونه أولياء مانعْبُدُهُمْ ﴾ [٢] أي : يقولون : مانَعْبُدُهم .

(أو) من (حالٍ) مغايـرةٍ للحال السابقة في مسألة : « ضربي زيـداً قائماً » ، وذلك ، نحو: ماحكى الأخفـش [٣] مـن قول بعضهم : زيـدٌ قائماً ، والأصل : ثبـت قائماً ، أو عـرف قائـماً ، وما حكاه الأزهري [٤] من قـول بعضهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » [٥] ، أي : حكمـك لك مثبتـا ، ومنه قراءة علي كرم الله وجهه ، ﴿ وَنَحنُ عُصْبَةً ﴾ [٦] بالـنصب [٧] .

[تعدد الخبر]

(وقـد يكون للمبتـدأ خبـران فصاعداً بعطفٍ) ، [نحو : « زيد كاتب ، وشـاعـرٌ ، وفقيه ». ولاخلاف في هذا [٨] وإطـلاقـه يشمل المتحدة ، والمختلفة ، فإن اختلفت بالإفراد والجملة ، فتقدم المفرد وتعطف عليه الجملة ، ويصح عكسه ، ففي اللمع الكاملية [٩] ، لعبد اللطيف : يحسن « هند منطلقة وأبوها قائم . » ويقبح : « هندٌ أبوها قائم ومنطلقة .» ؛ لأن الإفراد هو الأصل ، فوجب

---

(١) قال السلسيلي ١ / ٢٩٨ : « ويروى إنما العامريُّ عمتَهُ ، فمن روى « عمامتَهُ » جعله مفعولاً به ، كأنه قال : إنما العامري يتعهد عمامتَهُ ، ومن روى عمتَهُ نصبه على المصدر » .

(٢) سورة الزمر آية : ٣ .

(٣) المساعد ١ / ٢٤٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١٢ / ٣٤٧ (سمط) .

(٥) مجمع الأمثال ١ / ٢١٢ ، وانظر أوضح المسالك ١ / ٢٢٧ .

(٦) سورة يوسف آية : ٨ .

(٧) إملاء مامنَّ به الرحمن ٢ / ٥٠ ، والبحر ٥ / ٢٨٣ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٣ .

(٩) في كشف الظنون ٢ / ١٥٦٢ : اللمع الكاملية : في شرح مقدمة ابن بابشاذ ، ولم يذكر مؤلفه .

لعله عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد اليماني الشرجي الزبيدي ، البغية ٢/ ١٠٧

تقديمه ؛ فإن ألبس امتنع ، نحو : « زيد أبوه قائم وكريم . » فإن جعلت « الكريم » للأب حَسُنَ . انتهى . (وغير عطف) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُـو الغَفُورُ الوَدُود ذُو العرشِ المجيـدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (١) ، وهذا فيه خلاف ، والصحيح جوازه (٢) ، ومن منعه قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ ، أو جعل الثاني صفة للأول ، والجواز اختيار سيبويه (٣) ، والمنع اختيار ابن عصفور (٤) ، وكثير من المغاربة (٥) .

(وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى) ، نحو : « الرمان حلوٌ حامضٌ » ، أي : مُزٌّ ، و«زيد أعسر يسر » ، أي : أضبـط ، وهـو الذي يعمل بكلتا يديه ، وإنما لم يجعل من تعداد الخبر ، لأن الفائدة لاتحصل إلا بالمجموع ، ولهذا يمتنع عـطف الثاني على الأول ، على الأصح (٥) ،خلافاً لأبي علي (٦) .

وليس من ذلك (ماتعدد لتعدد صاحبه حقيقـة) ، نحو : « بنـو زيـدٍ فقـيهٌ ، وكاتبٌ وشاعرٌ» (٧) ، ومنه(٧) :

[٢١٦] يَدَاكَ : يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرى لأَعْدَائِهَا غَائِظَةُ(٨)

---

(١) سورة البروج آية : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر أوضح المسالك ١ / ٢٢٨ ، وشرح الرضي لكافية ١ / ١٠٠ ، وشرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٨٣ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٩ .

(٥) أوضح المسالك ١ / ٢٣٠ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٤ .

(٧) ولم يعده ابن هشام من تعدد الخبر ، انظر أوضح المسالك ١ / ٢٢٨ .

(٨) البيت من المتقارب وقد نسبه لطرفه بن العبد جماعة ولم يثبت ، وليس في ديوانه .
والشاهد فيه قوله : (يداك يدٌ وأخرى . .) حيث تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حقيقة فلا يعد من تعدد==

(أو حكماً) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّما الحياةُ الدُّنْيا لَعِبٌ ولَهوٌ وزِينَةٌ وتَفاخُرٌ بَيْنَكم وتَكاثُر فِي الأَمْوالِ والأَوْلادِ ﴾ [١] ، وتعدد هذا إنما هو بتعدد المخبر عنه ، ولا يستعمل دون عطف .

[طرق الإخبار عن مبتدآت متوالية]

(وإن توالت مبتدآت أخبر عن آخرها ، مجعولاً هو وخبره خبر متلوه ، والمتلو مع مابعده خبر متلوه) وهكذا (إلى أن يخبر عن الأول [٢] بتاليه مع مابعده ، ويضاف / غير الأول إلى /١٢٣/ ضمير متلوه) ، نحو : زيد عمه خاله ، أخوه ، أبوه قائم . » ، والمعنى : « أبو أخي خال عم زيدٍ قائم [فقد توالت مبتدآت أخبر عن آخرها ، وهو : أبوه قائم ، وجعل هو وخبره خبر متلوه وهو: أخوه ، وأخوه مع مابعده وهو خبره خبر متلوه وهو خاله ، وخاله مع مابعده وهو خبره خبر متلوه وهو عمه ، وعمه مع مابعده وهو خبره خبر متلوه وهو زيد . والحاصل : أن «زيد » مبتدأ أول ، وعمه مبتدأ ثان ، وخاله مبتدأ ثالث ، وأخوه : مبتدأ رابع ، وأبوه : مبتدأ خامس ، و قائم خبر الخامس ، والخامس وخبره خبر الرابع ، والرابع وخبره خبر الثالث ، والثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، وأضيف غير الأول إلى ضمير متلوه ، فضمير «أبوه» يعود إلى « أخوه » ، وضمير « أخوه » يعود إلى « خاله » ، وضمير « خاله » يعود إلى (عمه) ، وضمير «عمه » يعود إلى « زيد » ، وبهذه الضمائر يحصل الربط .

(أو يُجاء بعد خبر) المبتدأ (الآخر بروابط المبتدآت أولٌ لآخرٍ وتال لمتلوٍّ) ، نحو : « زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه . » ، والمعنى : « الزيدون ضاربو الأخوين عند هند

== الخبر لمبتدأ واحد قال ابن هشام : « لأن » يداك « في قوة مبتدأين لكل منهما خبر » أوضح المسالك ١/ ٢٣٠ انظر : العيني ١ / ٧٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٢٦ ، المساعد ١ / ٢٤٣ .

(١) سورة الحديد آية : ٢٠ .

(٢) قوله : عن الأول ساقطة من متن التسهيل شرح السلسيلي ١ / ٢٩٩ .

بإذن زيد . » فجئ بعد خبر المبتدأ الآخر ، وهو الزيدون بروابط المبتدآت التي هي : زيد ، وهند ، والأخوان ، بجعل أول لآخر وتال لمتلو ، فضمير « ضاربوهما » المنصوب للأخوين ، وضمير «عندها » لهند ، وضمير « بإذنه » لزيد .

* * *

فصـــل

[دخول الفاء على الخبر]

(تـدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد « أمَّـا ») ، نحو : قوله تعالى : ﴿ فأمَّا الَّذين آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، (إلا في ضرورةٍ (٢)) كقوله :

[٢١٧] فأمَّـا القِتَـالُ لاَقِتَالَ لديكُم ... ... (٣)

(أو مقارنة قولٍ) محذوف (أغني عنه المقول) ، كقوله تعالى : ﴿ فأَمَّا الَّذين اسوَدَّت وُجُوههم أكَفرتُم ﴾ (٤) ، أي : فيقال لهم : أكفرتم .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٦ .

(٢) في المساعد إلاّ في ضروة أو ندور ، وقوله : « أوندور » ليست في ابن مالك .

(٣) صدر بيت من الطويل وعجزه : ولكنَّ سيراً في عراض المواكب ، للحارث بن خالد المخزومي ، انظر المقتضب ٢ / ٦٩ ، الأمالي الشجرية ٣ . ١٣٢ ، شرح المفصل ٧ / ١٣٤ ، المغني ١/ ٥٨، الخزانة ١ / ٤٥٢ ، المنصف ٣ / ١١٨ ، المساعد ١ / ٢٤٣ ، السلسيلي ١ / ٣٠٠ ، ابن مالك ١/ ٣٢٨ ، .

والشاهد فيه قوله : (لاقتال) على حذف الفاء من خبر المبتدأ بعد أمَّا ، وهو ضرورة .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٠٦ .

(وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع « من » الشرطية ، أو « ما » أختها ، وهو « أل » الموصولة بمستقبل عام) / ، نحو : قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهَما ﴾ (١) ، هذا مذهب /١٢٤/ الكوفيين (٢) ، والمبرد(٣) ، والزجاج (٤) وجمهور البصريين (٥) يمنعون دخول الفاء في خبر المبتدأ المصدر بـ « أل » الموصولة ، وخرجوا الآية ، ونحوها ، على حذف الخبر ، والتقدير: « مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة و ﴿ فاقطعوا ﴾ جملة مستأنفة ، قال المصنف : فلو قصد بصلة «أل » مضي أو عهد فارق « أل » شَبَهُ « مِن » و « ما » ، ولم يؤت بالفاء (٦) ، انتهى . (أو غيرها) ، أي غير « أل » من الموصولات حال كون غيرها (موصولاً بظرف) كقوله :

{٢١٨} مَالَدَى الحَازِمِ اللَّبِيبِ مُعَاراً فَمَصُونٌ ومَالَهُ قَدْ يَضِيعُ (٧)

(أو شبهه) ، وهو الجار والمجرور ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٨) . (أو بفعل (٩) صالح للشرطية) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِما

---

(١) سورة المائدة آية : ٣٨ .

(٢) المساعد ١ / ٢٤٤ .

(٣) المقتضب ٣/ ١٩٥ .

(٤) الهمع ٢ / ٥٦ .

(٥) السلسيلي ١ / ٣٠٠ ، المساعد ١ / ٢٤٤ ، والهمع ٢ / ٥٦ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٩ - بتصرف .

(٧) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فمصونٌ) على جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير أل بالفاء . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٩ ، المساعد ١ / ٢٤٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥١ ، السلسيلي ٣٠١/١ ، الهمع ٢ / ٥٦ .

(٨) سورة النحل آية : ٥٣ .

(٩) في متن التسهيل شرح ابن مالك : بفعل ١ / ٣٢٨ ، وكذا المساعد ، والسلسيلي . وفي ب « أوفِعْلٍ » .

كَسَبَتْ أَيْديكم﴾[١] ، ويدل على أن « ما » موصولـة لاشرطية سقوط الفاء في قراءة نافع ، وابن عامر [٢] .

وأشار بقوله (فعْلٍ) ، إلى أن الموصول بجملة اسمية لاتدخل الفاء في خبـره ، نـحو : «الذي أبـوه محسن مكـرم .» ، وبقوله (صالح) ، إلى أن ما لا يصلح للشرطية لاتدخل الفاء معـه، كالماضي معنـىً ، وكالمصاحـب لما يمنعه من الشرطية ، نحو : الذي إن حـدَّثَ صـدق مكرم.» «والذي مايكذب مفلح .» (أو نكره عامة موصوفة بأحد الثلاثة) المتقدمة ، وهي : الظرف ، وشبهه، والفعل الصالح للشرطية ، نحو : « رجل عنده حزم فسعيد وعبـد لكريم فمـا يضيـع.» ونـفس تسعى في نجاتها فلن تخيب .

(أو مضاف إليها) ، أي : إلى النكرة المذكورة شيء (مشعر بمجازاة) ، نحو : « كل رجل عنده حزم فسعيد ، وكل عبد لكريم فما يضيع ، وكل نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب . » (أو موصوف بالموصول المذكور) ، كقوله تعالى : ﴿ والقواعدُ منَ النِّساءِ اللاتِي لاَيرجُونَ نِكاَحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ [٣] ، وكقول الشاعر :

[٢١٩] صِلُوا الَحزْمَ فَالْخَطْبُ الَّذي تَحْسَبونَه   يَسيراً فَقَـدْ تَلْقَوْنَـه مُتَعَسِّراً [٤]

---

(١) سورة الشورى آية : ٣٠ .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٥٨١ ، والبحر ٨ / ٥١٨ .

(٣) سورة النور آية : ٦٠ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٠ ، والمساعد ١/ ٢٤٥ ، المرادي ١ / ١٥٢ .، والسلسيلي ١ / ١٠٣ .

والشاهد فيه قوله : (فقد تلقونه) حيث دخلت الفاء في خبر مبتدأ موصوف بموصول صلته فعلٌ صالح للشرطية .

(أو مضاف إليه) ، أي : إلى الموصول ، نحو : « غُلَامُ الَّذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ .» ، وكقول زينب بنت الطثرية : ترثي أخاها :/ /١٢٥/

{٢٢٠} يَسُرُّك مَظْلُوماً ويُرضِيكَ ظَالِما وَكُلُّ الَّذي حَمَّلْتَه فَهُو حَامِلُه [(١)]

والضابط أنه إن قصد أن الخبر مستحق بالصلة أو { الصفة } [(٢)] دخلت الفاء ، ولابد ، وإلا لم تدخل ، واحتمل مستحقاً به ، وبغيره .

(وقد تدخل) الفاء (على خبر كل) حال كونه (مضافاً إلى غير موصوف) ، نحو : ما جاء في بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف : « كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِن اللَّه . » ، (أو) مضافاً (إلى موصوف بغير ماذكر) ، كقوله :

{٢٢١} كُلُّ أَمْـرٍ مُبَـاعِـدٍ أَوْمُـدَانٍ فَمنُـوطٌ بحكمـةِ المَتعَـالِ [(٣)]

(و) تدخل الفاء (على خبر موصول غير واقع موقع « من » الشرطية ولا « ما » أختها) ، كقوله تـعالى ﴿ وَمَـا أَصَابـكم يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَـانِ فَبِإذْنِ اللَّه ﴾ [(٤)] ، فـدخلت والفعل ماضي المعنى .

---

(١) البيت من الطويل ، الدر ١/ ٧٩ ، الهمع ٢ / ٥٨ ، المساعد ١ / ٢٤٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٥٢ ، والشاهد فيه قوله : (فهو حامله) لاقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ مضافا إلى الموصول

(٢) مابين { } سقط من ب .

(٣) البيت من الخفيف ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٠ ، المغني ٢ / ٤٩٨ ، الدرر ١ / ٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٩ ، المساعد ١ / ٢٤٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٢ .

والشاهد فيه قوله : (فمنوطٌ) على جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ كلا مضافة إلى غير ما استشهد به سابقا .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٦٦ .

(ولا تدخل على خبر غير ذلك ، خلافاً للأخفش)[١] ، في إجازته دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لايشبه أداة الشرط محتجاً بقوله :

{٢٢٢} وقائلةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِح فَتَاتَهم وأكْرُومَةُ الحَيَّين خِلْوٌ كَما هِيَا [٢]

وبقول عدي بن زيد :

... ... أنْتَ فَانْظُر لأيٍّ ذَاكَ تَصِيرُ [٣]

و لا حجة فيهما ، لاحتمال كون «خولان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذه خولان ، وخولان : قبيلة من اليمن ، وأُكْرومَة من الكرَم ،كالأعجوبة من العجب ، وكون « أنت » فاعلٌ لفعل محذوف يفسره الظاهر .

[دخول الفاء في خبر النواسخ]

(وتزيلها) ، أي : الفاء (نواسخ الابتداء إلا « إنَّ » و « أنَّ » و « لكن » على الأصح) ، [فلا يقال : « كان الذي يأتيني فله درهم .» ولا « ظننت الذي يأتيني فله درهم » ولا « ليت الذي يأتيني فله درهم . » وعلة ذلك زوال شبه المبتدأ بأداة الشرط .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٩ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه : انظر الكتاب ١ / ١٣٩ ، الخزانة ١ / ٤٥٥ ، ابن يعيش ١/ ١٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣١ ، المساعد ١ / ٢٤٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٧٦ ، والسلسيلي ١ / ٣٠٢ .
والشاهد في قوله : (فانكح) لدخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لايشبه الشرط عند الأخفش .

(٣) البيت من الخفيف وصدره : * أرواحٌ مودعٌ أم بكور * انظر الكتاب ١ / ١٤٠ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٣٤ ، المغني ١/ ١٧٩ ، الهمع ٢ / ٥٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣١ ، وفي ديوانه ص ٤٥
والشاهد فيه قوله : (فانظر) حيث دخلت لافاء في خبر مبتدأ لايشبه الشرط .

ويجوز : « إنَّ الذي يأتيني فله درهم .» ، وكذلك ، « أنَّ » بالفتح ، و « لكن » ؛ لأنها لاتغير المعنى الذي كان مع الابتداء ، ومقابل الأصح منع ذلك [١] ، لزوال شبه المبتدأ اسم الشرط بعمل ماقبله فيه ؛ ، ويرده السماع ، قال تعالى : ﴿ إنَّ الَّذين فَتَنوا المؤمنين والمُؤمِنات ثُمَّ لمَ يَتُوبوا فَلَهم﴾[٢] ، وقال تعالى : ﴿واعْلَموا أنَّما غَنِمتُم مِنْ شَيءٍ فَأنَّ لله خُمُسَهُ ﴾ [٣] ، وقال الشاعر :

[٢٢٣] ... ... ولَكنَّ مَايُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ [٤]

* * *

(١) انظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٠٥ .

(٢) سورة البروج آية : ١٠ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٤١ .

(٤) من الطويل ، للأفوه الأودي ، وصدره ، فوالله مافارقتكم قاليا لكم :
والشاهد فيه قوله : (فسوف) لدخول الفاء في خبر « لكنَّ » . انظر : العيني ٢ / ٣١٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٩٩ ، الأشموني ١ / ٢٣٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٣ .

/١٢٦/

(١٣) " بَابُ / الأَفْعَالِ الرافعةِ الاسم "

على الأصح عند البصريين (١) خلافا للكوفيين (٢) (الناصبة الخبر) باتفاق (٣) الفريقين .

[إعراب منصوبها]

ثم قال الجمهور (٤) : « انتصابه على أنه مشبه بالمفعول به.» ، وقال الفراء : « انتصب تشبيها له بالحال(٥) ، وقال بقية الكوفيين : « انتصب على الحال » (٦). والصحيح الأول (٧) ؛ لوروده مضمراً ، ومعرفة ، وجامداً ، ولكونه لايستغنى عنه ، وليس ذلك شأن الحال ، وعورض بوقوعه جملة ، وظرفاً ، وشبهه ، ولا يقع المفعول كذلك ، وأجيب (٨) : بأن الجملة قد تقع موقع المفعول به ، كالواقعة بعد القول ، نحو : ﴿ قالَ : إنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ (٩) ، وكذلك المجرور ، نحو : « مررتُ بزيدٍ .» ، والظرف المتوسع فيه .

---

(١) قال الزمخشري في المفصل : ٢٦٣ : « يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر ، ويسمي المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً . » ، وانظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٥ ، والمساعد ١ / ٢٤٧٨ ، والمقتصد للجرجاني ١/ ٣٩٨.

(٢) قال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه ، انظر الأشموني ١ / ٢٣٧ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٧٢ ، الأشموني ٢ / ٢٣٧ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٧٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٣١ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٣٩٨ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨١ .

(٦) الهمع ٢ / ٦٤ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ .

(٧) وهو مذهب البصريين انظر التصريح ١ / ١٨٤ .

(٨) التصريح ١ / ١٨٤ .

(٩) مريم آية : ٣٠ .

[شروط عملها]

وأفعال هذا الباب قسمان : قسم يعمل بشرط ، وقسم يعمل بلا شرط . (فبلا شرط : « كان » و « أضحى » و « أصبح » و « أمسى » و « ظل » و « بات » و « صار » و « ليس ») ، فتعمل هذه الثمانية صلة وغير صلة ، وموجبة وغير موجبة .

(وصلة « لما » الظرفية) المصدرية [1] (« دام ») ، نحو : « لا أصحبك مادمت جاهلاً . » ، أي : مدة دوامك جاهلاً ، فلو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية لم تعمل « دام » بعدها العمل المذكور ، فإن ولي مرفوعها منصوب فهوحال ، نحو : « يعجبني مادمت صحيحاً . » ، أي : يعجبني دوامك صحيحاً [1] .

(ومنفية بثابت النفي) سواء أكان النافي اسماً ، كقوله :

{٢٢٤} غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ [2] .

أم فعلاً ، كقوله :

{٢٢٥} لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى واعْتِزَازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ [3]

---

(١) « وسميت « ما » هذه مصدرية ، لأنها تُقَدَّرُ بالمصدر وهو الدَّوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدَّةُ . » انظر التصريح ١ / ١٨٦ .

(٢) البيت من المديد ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (غير منفك أسيرَ) حيث أعمل اسم الفاعل من « انفك » مسبوقاً باسم صالح للنفي وهـو : «غير » . انظر : الارتشاف ٢ / ٨١ ، الهمع ٢ / ٦٥ ، التصريح ١ / ١٨٥ .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ليس ينفك ذا غنى) حيث أعمل « ينفك » مسبوقا بفعل النفي ليس . انظر : العيني ٢/ ٧٣ ، الدرر ١ / ٨٦ ، الهمع ٢ / ٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، المساعد ١/ ٢٤٨ ، السلسيلي ١/ ٣٠٥، التصريح ١ / ١٨٥ ، الأشموني ١ / ٢٢٧ .

أم حـرفاً وهو كثير ، [واحترز (بثابت النفي) ، من أن يدخل الاستفهام على النفي للتقرير، نحو : « ألم تزل تفعل ؟ » ، فإن أريد مجرد الاستفهام عن النفي جاز . (مذكور) النافي (غالباً) ، نحو : « مازال زيد عالماً » ، ومن غير الغالب حذفه ، كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ (١) . أي : لا تفتؤ . (متصل) النافي بالمنفي (لفظاً) -كما مثلنا - أو متصل (تقديراً) / كقوله : /١٢٧/

[٢٢٦] مَا خِلْتُنِي زِلتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً   أَشْكُو إليكم حُمُوَّةَ الأَلَمِ (٢)

فـ « ما » النافية منفصلة من « زال » لفظاً ، متصلة به تقديراً ، والأصل : خِلْتُنِي مَازِلْتُ ، وخلت هنا ، بمعنى : أيقنت ، قال المرادي: وهو الغريب (٣) : والضَّمِن وهو الغريب : الذي به الزمانة في جسده من بلاء ، أو كسر ، أو غيرهما ، وحموة الألم : سورته .

(أو مطلوبة النفي) معطوف على قوله : (ومنفية) ، والمراد به : مايقع بعد النهي كقوله :

[٢٢٧] صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ   تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينٌ (٤)

أو الدعاء ، نحو قوله :

---

(١) سورة يوسف آية : ٨٥ .

(٢) البيت من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماخلتني زلتُ) على ما وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٥، المساعد ١ / ٢٤٩ ، العيني ٥ / ٣٨٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٦ ، التصريح ١ / ٢٤٩ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥٤ .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولاتزال) حيث أجرى مضارع « زال » مجرى كان لتقديم شبه النفي وهـو النهي . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، العيني ٢ / ١٤ ، الدرر ١ / ٨١ ، الهمع ٢ / ٦٥ ، السلسيلي ١ / ٣٠٧ ، الأشموني ١ / ٢٢٨ .

{٢٢٨} أَلاَ يَا سْلَمي بَادارَميٌّ عَلَى البِلى ... وَلاَ زَال مُنْهَلاً بِجَرْعَائك القَطْرُ (١)

(« زال » ماضي « يزال ») لا ماضي « يزول » ، فإنه فعل لازم معناه الانتقال ، ولا ماضي «يزيل » ؛ فإنه فعل متعد معناه : التمييز والعزل ، وماضي « يزال » ، لايوصف بتعد ولا لزوم ، (و « انفك » و « برح » و « فتئ » و « فَتَأ » و « أفتأ ») قال في المحكم (٢) : « ما فَتِئْتُ أَفْعَلُ . وما فَتَأتُ أَفْتَأ فَتيئاً وفُتُوءاً ، وما أَفْتَأتُ الأخيرة تميمية ، أي : « مابرحت .» ، وذكر الصغاني : « فَتُوَ يَفْتُوُ » ، على وزن : « ظَرُفَ » لغة في « فَتَأ » ، نقل ذلك عنهما المرادي (٣) . (و«وَنَى » و «را م » مراد فتاها) ، أي : مراد فتا : فتئ وأخواتها ، قال المصنف : « ورَامَ » وونى بمعنى : زال غريبتان (٤) ، ومن شواهد استعمالهما ، قوله :

{٢٢٩} لاَيَنِي الْخِبُّ شيمَةَ الخَبِّ مَادَا ... مَ فَلاَ تَحْسِبَنَّه ذَاارعِوَاءِ (٥)

وقوله :

---

(١) البيت من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ١ / ٥٥٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٩ ، الغني ١ / ٢٦٨ ، العيني ٢ / ٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٧ .

والشاهد فيه قوله : (ولازال) حيث عمل عملَ كان . لأن القصد به الدعاء ..

(٢) انظر اللسان : مادة (فتأ).

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥٤ ، والدماميني ١ / ١٥٣ .

(٤) « ولا يكاد النحويون يعرفونهما ، الاّ من عُنيَ باستقراء الغريب .» انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤ – وقال ابن عصفور : « وازاد بعض البغداديين في هذا الباب « ماوني » ، لأن معناها كمعنى : مازال . » انظر الشرح الكبير ١ / ٣٧٦ .

(٥) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ولا يني) حيث استعمل « لايني » استعمال « لايزال » ، معنى وعملاً . انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، الهمع ٢ / ٦٧ ، المساعد ١ / ٢٤٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١٥٤/١ .

[٢٣٠] إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لاَيَرِيمُ مُتَيَّماً   سُلُوّاً فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى [١]

« انتهى » [٢] .

واحترز بقوله : (مراد فتاها) ، من « ونى » بمعنى : فتر ، ومضارعها : يني ، كالناقصة ، و« رام » بمعنى : حاول ، أو تحوَّل ، ومضارع التي بمعنى حاول : يَرُوم ، ومضارع التي بمعنى تحول : يريم ، كمضارع الناقصة .

[مالا تدخل عليه كان وأخواتها]

(وكلها) ، أي : كان وأخواتها (تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية) ، نحو : « زَيدٌ اضرِبْه ، وعمرو لاتصحبه ، وبِشرٌ هل أتاك ؟ »

(ولم يلزم التصدير) ، كأسماء الشرط والاستفهام ، وما أضيف [٣] إليها / . /١٢٨/

(أو) يلزم (الحذف) ، كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، نحو : « الحمد لله الحميدُ » بالرفع .

(أو) يلزم (عدم التصرف) [٤] ، نحو : « طوبى للمؤمن » و « ويل للكافر » .

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لايريم) حيث استعملت استعمال « لايزال » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، الهمع ٢ / ٦٨ ، والمساعد ١ / ٢٥٠ ، المرادي ١ / ١٥٤ ، السلسيلي ١ / ٣٠٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ .

(٣) في حاشية الشيخ يس ١ / ١٨٣ : « قال الدنوشري : يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه . »

(٤) قال الدماميني : « أي : عدم لزومه صيغة واحدة ، وذلك بأن يصغر ويثنى ، ويجمع ، وهذا هو الذي أراده هنا ، لا التصرف المذكور في الظرف والمصادر ، وهو عدم ملازمة وجه من أوجه الإعراب ، كما توهم أبو حيان وأتباعه . » انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١ / ١٥٤ .

(أو) يلزم (الابتدائية لنفسه) ، نحو : « أقـل رجل يقـول ذلك ، إلا زيـدٌ »[١] ، أقاموه مقام «مـا يـقـول ذلك إلاّ رجلٌ » .

(أو) يلزم الابتدائية (لمصحوب لفظي)[٢] ، نحو : « لولا زيدٌ لأكرمتك ، وخرجت فـإذا زيـد قائم . » فإن لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية مختصان بالجمل الابتدائية .

(أو) يلزم الابتدائية لمصحوب (معنويٍّ) ، نحو : « ما أحسن زيداً » . و « لله درُّكَ » ، فكل هذه المبتدآت لايدخل عليها « كان » ولا أخواتها .

(وندر : « وكوني بالمكارم ذكِّريني ») ، من قوله :

{٢٣١} أَلا يَـا أُمَّ فَارِعَ لاَ تَلُومِـي عَلى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي [٣]

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي وَدلِّي دَلَّ مَـاجِـدَةٍ صَنَـاعِ

وجه ندوره ، دخول الناسخ على مبتدأ أخبر عنه بجملة طلبية ، وأول على وضع الأمر موضع الخبر ، أي : تذكريني ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدّاً ﴾[٤] .

---

(١) في الأصل و«ب» : « إلا زيدا » وفي سيبويه ١ / ٣١٤ وغيره « إلا زيدٌ » بالرفع - : النكت للشنتمري ١/ ٦١٦ - ٦١٧ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ . ، والمقتضب ٤ / ٤٠٥ ، وماذكر الشيخ عُضيمةَ - رحمه الله - في هذا الموضع .

(٢) في متن التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٥ : « أو مصحوب » وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٣) من الوافر لبعض بني نهشل .

والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح . انظر : النوادر : ٢٠٦ ، الخزانة ٩ / ٢٢٦ ، المغني ٢ / ٦٤٧ ، الهمع ٢/ ٧٢ ، المساعد ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، الشرح الكبير ١ / ٣٨٠ ، الارتشاف ٢ / ٧٤ ، السلسيلي ٣٠٧/١.

(٤) سورة مريم آية : ٧٥ .

[عملها وتعدد خبرها]

(فترفعه) أي : المبتدأ المذكور (ويسمى اسماً) عند الجمهور[1] (وفاعلاً) عند سيبويه [2] ، والمبرد [3] ، على ضرب من التشبيه (وتنصب خبره) ، أي : خبر المبتدأ ، (ويسمى خبراً ومفعولاً)، على وزان – ماتقدم –.

(ويجوز تعدده) ، أي : الخبر في باب « كان » (خلافاً لابن درستويه) ، وشبهته : أن هذه الأفعال شُبِّهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك ، ويرده : أنه خبر مبتدأ في الأصل ، وإذا جاز تعدده مع العامل المعنوي ، فجوازه مع العامل اللفظي أولى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رحيماً ﴾[4] .

[ما تختص به دام والمنفي بما]

(وتختص[5] « دام » والمنفي بـ« ما » بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ طلبي) ؛لأنها لايتقدم خبرها ، فلا يقال: « لا أكلمك كيف مادام زيد » ، ولا« أين مازال زيد » ، ولا « أين ما يكون زيد»، وشمل المنفي بـ« ما » ما كان النفي شرطاً في عمله وغيره، وفهم منه : أن المنفي بغير ما يدخل عليه، نحو: « أين لايزال زيد » ، وغير المنفي كذلك ، نحو: « أين كان زيد » ، وإنما قيد الخبر بالمفرد ، لأن غيره من الجمل الطلبية لاتدخل عليه هذه الأفعال كلها مطلقاً – كما تقدم – / . /١٢٩/

---

(١) ذكر في التصريح ١ / ١٨٤ ، أنه مذهب البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لاتعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها وخالفهم الفراء ، فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل . » وانظر الشرح الكبير ١ / ٣٧٩ ، والمساعد ١ / ٢٦٣ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٩٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٥ .

(٣) المقتضب ٤ / ٨٦ .

(٤) سورة النساء آية : ٩٦ .

(٥) قول ابن مالك : « وتختص » « دام » . . إلى قوله : « طلبي . » ساقط من متن التسهيل شرح ابن مالك ١/ ٣٣٧.

[لم سميت نواقص ؟]

(وتسمى) هذه الأفعال نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع). وإنما لم تكتف به ، لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها ، وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: « تقول كان عبد الله أخاك » ، فإنما أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِر عَن الأخوة » (١) ، (لا) أنها تسمى نواقص ، (لأنها تدل على زمن دون حدث) (٢) ، كما زعم ابن جني (٣) وابن برهان(٣) والجرجاني (٤) ، والمبرد (٥) ، وابن السراج(٦) ، والفارسي (٧) ، وجماعة (٨) . (والأصح دلالتها) ، أي : الأفعال (عليهما) ، أي: الحدث والزمان (إلا « ليس ») كما هو ظاهر قول سيبويه (٩) والمبرد (١٠) وصرح به السيرافي في شرح الكتاب (١١) وقد نطقت العرب بمصدر كان الناقصة ، قال الشاعر:

{٢٣٢} بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاه عَلَيْكَ يَسيرُ (١٢)

---

(١) الكتاب ١ / ٤٥ .

(٢) ذكر الرضي هذا الرأي ونسبه إلى بعضهم انظر شرحه على الكافية ١ / ٣٣٧ . ٢ / ٢٩٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٨ ، والارتشاف ٢ / ٥٧ .

(٤) قال في المقتصد ١ / ٣٩٨ : « لأن كان ويكون يدلُّ على الزمان فقط ، فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان بالخبر . »

(٥) قال في المقتضب ٣ / ٩٧ : « اعلم أن هذا الباب إنَّما معناه : الابتداءُ والخبر ، وإنما دخلت (كان) ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .

(٦) الأصول ١ / ٧٤ .

(٧) المسائل المشكلة (البغداديات) ص : ١١٩ .

(٨) المساعد ١ / ٢٥٢ . وفي : « وجماعات » .

(٩) الكتاب ١ / ٤٦ .

(١٠) المقتضب ٤ / ٨٧ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٠ ، والسلسيلي ١ / ٣٠٨ .

(١٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (وكونك إياه) حيث استعمل المصدر من كان

انظر : العيني ٢ / ١٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٩ ، المساعد ١ / ٢٥٢ ، الهمع ٢ / ٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٠٨

[ما يستعمل منها تاما وعمله]

(وإن أريد بـ « كان » ثبت) ، قال المصنف : « وثبوت كل شيء بحسبه ، فتارة يعبر عنه بـحدث . »[1] ، نحو :

{٢٣٣} ... ... إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي[2]

و بـ « قدر » ، نحو : «ماشاء الله كان » وبـ « حضر » ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[3] . (أو كَفَلَ) ، نحو : « كنت الصبي » ، أي : كَفَلْتُهُ ، ومصدر هـذه[4] : كِيَانَةً ، (أو غَزَلَ) ، نحو : «كُنْتُ الصُّوفَ » ، أي : غزلته . (وَ) إن أريد (بتواليها) أي : كان ،(الثلاث) ، وهي : أضحى، وأصبح ، وأمسى ، (دخل في الضُّحا ، والصباح ، والمساء) ، نحو قوله :

{٢٣٤} وَمِنْ فَعَلاَتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا[5]

والشهباء : ذات الريح الباردة ، والصقيع والجليد : ندى[6] يسقط من السماء فيتجمد على

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٢ . بتصرف

(٢) البيت من الوافر ، للربيع بن ضبيع الفزاري ، وصدره :

* فإنَّ الشيخ يُهرِمُه الشتاءُ *

والشاهد فيه قوله : (كان الشتاءُ) على أنّ « كان » استعملت تامة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/١ ، الهمع ٢ / ٨٢ ، الارتشاف ٢ / ٧٦ ، الخزانة ٧ / ٣٨١ ، الدرر ١ / ٨٤ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

(٤) أي : كان التي بمعنى كفل مئدرها : كيانةً .

(٥) البيت من الطويل ، لعبد الواسع بن أسامة .

والشاهد فيه قوله : (أضحى جليدُها) على مجيء أضحى تامة بمعنى دخل في الضحا . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٧٧ ، المساعد ١ / ٢٥٣ ، الهمع ٢ / ٨٣ ، ابن يعيش ١٠٣/٧ ، الأشموني ١ / ٢٣٦ ، الدرر ١ / ٨٥ ، السلسيلي ١ / ٣٠٨ ، وفي ابن مالك « أَحْسِنُ » .

(٦) في ب « نداء » خطأ الناسخ .

الأرض ونحو قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّه حِينَ تُمْسُون وَحِين تُصْبِحُونَ ﴾ (١) .

(و) إن أريد (بـ « ظل» : دام ، أو طـال) زاد غيره (٢) وبمعنى : أقام نهاراً .

(و) إن أريـد (بـ «بـات» : نزل ليلاً) ، يقال : بات بالقوم ، وبات القوم : إذا نزل بهم ليلاً، متعدية ولازمة .

(و) إن أريد (بـ « صار »(٣) . : رجع) ، ويتعدى بـ « إلى » ، نحو: قوله تعالى : ﴿ أَلاَ إِلى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ ﴾ (٤) . أي : ترجع ، (أو ضم أو قطع) [وتتعدى حينئذ بنفسها إلى واحد، يقال : صاره يَصِيرُه ويصوره ، أي : ضمه أو قطعه] .

(و) إن أريـد (بـ « دام » : بـقـي) ، نحـو : قولـه تعـالى : ﴿ مَادَامَتِ السَّمواتُ والأَرْضُ ﴾ (٥) . (أو سكن) ، ومنـه الحديـث : « لايَبُولَنَّ أَحَدُكم فِي الماءِ الدَّائم » (٦) . أي: الساكن .

(و) إن أريد (بـ « برح » / : ذهب أو ظهر) ، نحو : قولهم : « برح الخفاء » . فسر /١٣٠/ بالمعنيين(٧) .

---

(١) سورةالروم آية : ١٧ .

(٢) المساعد ١ / ٢٥٣ .

(٣) من هنا ساقط من السلسيلي حتى قول ابن مالك « خلص » .

(٤) سورة الشورى آية : ٥٣ .

(٥) سورة هود آية : ١٠٨ .

(٦) فتح الباري ١ / ٣٤٦ .

(٧) المساعد / ١ / ٢٥٤ .

(و) إن أريد (بـ « وني » : فتر) [يقال : ونيتُ بالأمر أَني ونًي ، وَوَنْياً ، أي : ضعفت وَفَترتَ ، وهذا أشهر من استعمالها ناقصة .

(و) إن أريد (بـ « رام » : ذهب أو « فارق ») ، يقال : رمتُ مـن عند فلانٍ ، ورُمْت فلاناً . قال الشاعر :

{٢٣٥} أَبَانَا فَلا رُمْتَ مِنْ عِنْدِنَا   فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ [١]

(و) إن أريد (بـ « انفك » : خَلَصَ أو انفَصَل) ، نحو : فككت الأسير فانفكّ ، خَلَصَ ، وفَكَكْتُ الخَاتَم ، فانفك : انفصل ، وهما متقاربان .

(و) إن أريد (بـ « فتأ » : سكن أو أطفأ)نحو : ماحكى الفراء [٢] : فَتأْتُه عن الأمر : سكَّنْتُهُ، وَفَتَأْتُ النار ، أطفأتها . (سُمِّيتْ تامةً) ، جواب : وإن (أريد بـ «كان » : « ثبت ») ، وما عطف عليه ، سميت بذلك ، لاكتفائها بمرفوعها ، (وعملت عمل مارادفت .) ، فإن كان ما رادفته لازماً لزمت ، أو متعدياً بنفسه تعدت ، أو بحرف تعدت به .

وفهم من سكوته عن : « ليس » و « زال » و « فتئ » بكسر التاء ، و « أفتأ » ، أنها لا تكون إلا نواقص ، لكن أجاز أبو علي : أن تكون « زال » تامة قياساً لاسماعاً [٣]، وذكر الصغاني [٤] : أن

---

(١) البيت من المتقارب ، للأعشى (ميمون بن قيس) .
والشاهد فيه قوله : (فلارمت ولم ترم) في مجئ « رام » بمعنى ذهب ، أو فارق ، انظر : ديوانه ١٧١ . والمساعد ١ / ٢٥٤ وذكر محققه أنه لم يجده في كتب الشواهد عنده . وشرح التسهيل للمرادي ١٥٨/١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٣ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٨٠ . ويقصد « زال » التي مضارعها « يزال » أما التي مضارعها يزول ، أو يزيل فلا خلاف في اسعمالها تامة .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٠ : « وأما فتئ بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تامة إلا الصاغني .

«فتئ » - بكسر التاء - تكون تامة ، بمعنى : نسي ، يقال : فتئت عن الأمر : إذا نسيته ، نقله المرادي[١] عنهما .

[تصرفهـا]

(وكلها تتصرف إلا ليس) ، باتفاقٍ[٢] (و « دام ») عند الفراء[٣] ، وكثير من المتأخرين ، ومعنى التصرف : أن يستعمل منها مضارع ، وأمر ، واسم فاعل ، ومصدر ، إلا أن الأمر والمصدر لا يتأتيان في «زال » و « فتئ » و « برح » و « انفك » . (ولتصاريفها مالها) من عملٍ مطلق ، أو مقيد بشرط ، (وكذا سائر الأفعال) ، فيثبت لغير الماضي منها ماثبت للماضي من العمل .

[دخولها على ما خبره فعل ماض]

(ولاتدخل « صار »[٤] وما بعدها) ، وهو : « ليس » و « دام » و « زال » و « برح » و«فتئ » و « انفك » ، ومرادفاتها ، (على ما) ، أي : مبتدأ (خبره فعلٌ ماضٍ)[٥] باتفاقٍ ، فلا يقال: « صار زيد علم » و « لازال زيد قام » وكذا الباقي ، لأن هذه / الأفعال تُفْهِم الدوام على / ١٣١/ الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يُفْهِمُ الانقطاعَ [فتدافعا ، (وقد تدخل عليه) ، أي : المبتدأ الذي خبره فعل ماض (ليس ، إن كان) المبتدأ (ضمير الشأن) ، وذلك نحو ما حكى سيبويه

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥٨ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٧ .

(٣) وصححه المرادي في شرح الألفية ١ / ٢٩٧ ، ونسبه أبو حيان لابن الدَّهان أيضاً ، ثم قال : « ولا يعرف ذلك البصريون » انظر الارتشاف ٢ / ٧٩ .
ونسبه ابن هشام للأقدمين ، وذكر أنهم أثبتوا لها مضارعاً . انظر أوضح المسالك ١ / ٢٣٨ .

(٤) من قوله : « ولا تدخل . . . . إلى قوله خلافاً للشلوبين فيه اضطراب في شرح ابن مالك حيث سقط المتن ، وبقي بَعض شرحه ، ولم يُنَبِّه المحقق على ذلك . انظر شرح ابن مالك ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٨٥ .

عن بعض العرب : « ليس خَلَقَ اللّهُ أشعَر منه ، وليس قَالَها زيدٌ » [1] فاسم ليس في المثاليين : ضمير الشأن مستتر فيها ، وخبره : الجملة بعده .

(ويجوز دخول البواقي) ، أي : بواقي أفعال هذا الباب (عليه) ، أي : على المبتدأ الذي خبره فعل ماضٍ ، إذا لم يكن شيء منها بمعنى : صار (مطلقا) من غير اشتراط لـ « قد » لا ظاهرةً ولا مقدرةً، هذا هو الصحيح [2] ، كقوله تعالى : ﴿ إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدّ ﴾ [3] و ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُه﴾[4] ، ﴿ أولَم تكُونُوا أقْسَمْتُم ﴾ [5] . (خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـ « قد »)، وهم الكوفيون[6] ، وحجتهم : أن «كان» ونحوها إنما دخلت على الجمل ، لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يفيد الزمان ، كان ذكرها فضلاً في الكلام ، فلابد من « قد » ، لأنها تقرب الماضي من الحال ، فإن جاء ماظاهره خلاف ذلك - وهو كثير - فهو على إضمار « قد » . « ويجاب » : بأن الإضمار على خلاف الأصل ، والحمل على الأكثر أولى.

[توسطها بين الاسم والخبر]

(ويجوز في ، نحو : « أَيْنَ زيدٌ » توسيط مانفي بغير « ما » من « زال » وأخواتها) ، فتقول : «أين لم يزل زيد » و « أين لابرح عمرو » و « أين لن ينفك بكر » ، ولا تقول : « أين مازال زيد»، لأن « ما » لها صدر الكلام ، فتخرج عن صدريتها ، ويقاس على « ما » في المنع « إن» النافية ، لأن لها صدر الكلام ، ولذلك علقت « ظن » في قوله تعالى : ﴿ وتظنون إنْ لبثتم إلاَّ قليلا ﴾ [7] .

---

(١) الكتاب ١ / ١٤٧ .
(٢) وصحّحه المرادي في شرحه للتسهيل ١ / ١٥٩ . قال : لكثرته في كلامهم » .
(٣) سورة يوسف آية : ٢٧ .
(٤) سورة المائدة آية : ١١٦ .
(٥) سورة إبراهيم آية : ٤٤ .
(٦) الارتشاف ٢ / ٨٥ .
(٧) سورة الإسراء آية : ٥٢ .

(لا توسيط « ليس » خلافاً للشلوبين) . حيث أجاز ، « أين ليس زيد » بناءً على اعتقاده جواز تقديم خبر « ليس » ، والصحيح المنع .

[ماورد منها بمعنى صار]

(وترد الخمسة الأوائل) وهي : « كان » و « أضحى » و « أصبح » و « أمسى » و « ظل » (بمعنى صار) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ فَكانت هباءً منبثًا [1]﴾ [2] ،/ والهباء : مايرى في البيت من /١٣٢/ ضوء الشمس ، والهباء أيضاً : دقاق التراب ، وكقول الشاعر :

{٢٣٦} ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهم ورَقٌ جَـ ـفَّ فَأَلْوَت بِهِ الصَّبا والدَّبُورُ [3]

{ يقال :ألوى فلان بحقي ، أي : ذهب به ، وكقوله تعالى : ﴿ فأصبَحتُم بنعمته إخواناً ﴾ [4] ، وكقول الشاعر :

{٢٣٧} أَمست خَلاءً وأَمْسى أَهْلُها احتَملوا أَخْنَى عَلَيْها الذّي أَخْنَى عَلى لُبَدِ [5]

---

(١) في المخطوطتين : « منثورا » . سهو .

(٢) سورة الواقعة آية : ٦ .

(٣) البيت من الخفيف ، لعدي بن زيد العبادي .
والشاهد فيه قوله : (أضحوا) حيث أتى بمعنى صار . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٦ ، المفصل ٢٦ ، المساعد ١ / ٢٥٧ ، الهمع ٢ / ٧٦ ، ابن يعيش ١ / ١٠٤ ، السلسيلي ١ / ٣٩١ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٠٣ .

(٥) البيت من البسيط ، للنابغة الذبياني .
والشاهد فيه قوله : (أمست خلاءً) حيث جاءت « أمسى » في البيت بمعنى « صار » . انظر : الخزانة ٤/ ٥ ، الهمع ٢ / ٧٦ ، وديوانه ١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٤ ، المساعد ١ / ٢٥٧ ، السلسيلي ١ / ٣١٠ ، ورواه في الخزانة : « أضحت خلاء وأضحى . » وفي الديوان : ١٦ كالمثبت .

أمسى الثانية لاشاهد فيها ، لكون خبرها ماضياً ، وتقدم : أن ما كان بمعنى « صار » لايكون كذلك ، يقال : أخنى عليه : أتى عليه ، وأهلكه ، ولبد : آخر نسور لقمان ، وهو منصرف ، لأنه ليس بمعدول ، وكقوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ (١) .

[مايلحق بـ « صار » في العمل]

(و / يلحق بـها) ، أي : بـ« صار » في العمل (ما رادفها من آضَ) ، كقوله :

{٢٣٨} رَبَّيْتُه حتى إذا تَمَعْدَدَا وآضَ نَهْداً كالحِصَانِ أَجْرَدَا (٢)

يقال للغلام إذا شب وغلظ : قد تمعدد ، ورجل نَهْدٌ : أي كريم ينهد إلى معالي الأمور ، وفرسٌ : حِصَانٌ - بالكسر - ويقال : إنما سمي حصاناً ، لأنه ضن بمائه فلم ينز إلا على كريمة ، ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصاناً ، ورجل أجرد بيِّن الجرد : لاشعر عليه ، وفرس أجرد وذلك إذا رقت شعرته وقصرت ، وهو مدح ؛ (وعاد) ، كقوله :

{٢٣٩} تَعُدْ فيكُمْ جَزْرَ الجَزُورِ رِمَاحُنَا ويَرْجِعْنَ بالأكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ (٤)

(وآل) كقوله :

---

(١) سورة النحل الآية : ٥٨).

(٢) رجز نسبه في الخزانة ٨ / ٤٣٢ للعجاج .
والشاهد فيهما قوله : « وآضَ نهداً » حيث ألحقت « آضَ » بـ « صار » في العمل . انظر : ابن يعيش ٩/ ١٥١ ، الإيضاح لأبي علي ص ١١٩ ، المنصف ٣ / ٢٠ ، المحتسب ٢ / ٣١٠ ، المساعد ١ / ٢٥٨ ، السلسيلي ١ / ٣١١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (تَعُدْ) على أن « عاد » ألحقت بـ « صار » في العمل . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٣ ، المساعد ١ / ٢٥٨ ، الهمع ٢ / ٦٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٠ .
وروي في المساعد « تُعدُّلكم » محرفاً ، وترتب عليه أن زعم المحقق أنه لاشاهد فيه وقد استشهد أبو حيان بصدر البيت على مجيء «عاد » بمعنى « صار » وعملها واستشهد السيوطي بعجزه على مجيء «رجع » كذلك وجمع بينهما ابن عقيل في الاستشهاد على « عاد » ورو« « تعد لكم » .

{٢٤٠} ثُمَّ آلَتْ لاَ تُكَلِّمُنَا كُلُّ حَيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَا (١)

(ورجع) ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً " (٢) .

(وَحَارَ) ، كقوله :

{٢٤١} وَمَا الْمَرْءُ إِلاَّ كالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إِذْ هُو سَاطِعُ (٣)

(واستحال) ، كقوله :

{٢٤٢} إِنَّ العَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً بِتَدَارُكِ الهَفَوَاتِ بالحَسَنَاتِ (٤)

(وتَحوَّل) ، كقوله :

{٢٤٣} وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحوَّلْنَ / أَبْؤُساً (٥) /١٣٣/

(وارتدَّ) كقوله تعالى : ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيراً ﴾ (٦) .

---

(١) البيت من المديد ، لم أعثر على قائله ، انظر الهمع ٢ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ١ / ٣١١ ، والشاهد فيه قوله : (آلت) كالسابق.

(٢) فتح الباري ١ / ٢١٧ .

(٣) البيت من الطويل ، للبيد ديوانه : ١١١ ، انظر المساعد ١/ ٢٥٩ ، الهمع ٢/ ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ١/ ٣١٢ ، المرادي ١/ ١٦٠ ، والشاهد فيه قوله (يحور) حيث ألحقها بـ« صار» في العمل .

(٤) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (تستحيل مودة) حيث ألحق « استحال » بـ« صار » في العمل . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٧ ، الهمع ٢ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ١/ ٣١٢.

(٥) البيت من الطويل . لامرئ القيس ، ديوانه ٨٨ ، الهمع ٢ / ٧٠ ، المغني ١ / ٣٢٠ ، الارتشاف ٢ / ٨٤ ، السلسيلي ١ / ٣١٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٤٧ واختلفت رواية العجز ففي الديوان وابن مالك :
-فيالك من نعمى تحوّلن أبؤسا -
والشاهد فيه قوله : (تحولن أبؤسا) حيث ألحقت « تحول » بـ« صار » في العمل .

(٦) سورة يوسف آية : ٦٦ .

(وندر الإلحاقُ) في العمل (بـ« صار » في) قول الخوارج [١] لابن عباس ، حين أرسله علي - كرم الله وجهه - إليهم : (« ما جاءت حاجتُكَ» [١]) ، يروى برفع «حاجتك » ونصبها ، فمن رفع : جعلها اسم «جاءت » ، وجعل « ما » خبرها ، وقدم ؛ لأنه استفهام والتقدير : أيةَ حاجةٍ صَارتْ حاجتك ، ومن نصب : جعلها الخبر ، والاسم ضمير « ما » ، و « ما » مبتدأ ، والجملة من « جاءت » ومعمولها خبر » ما » (و) في قولهم : « أرهف شفرته حتى - (قعدت كأنها حربة) ، أي : حتى صارت ، فاسم « قعد » : ضمير مستتر يعود إلى الشفرة ، وجملة « كأنها حربة » : خبر « قعد » . يقال : أرهفت سيفي أي : رقته ، والشفرة - بالفتح - السكين العظيم ، وشفرة الإسكاف : إزميله الذي يقطع به ، وشفرة السيف حده .

(والأصح أن لا يلحق بها) ، أي بـ« صار » (آل) ، وأما قوله :

{٢٤٤} وَعَـرُوبٍ غَير فَـاحِشَةٍ ... مَلَّكَتْنِي وُدَّهـا حِقَـبَا [٢]
ثُـمَّ آلَتْ لاَ تُكَلِّمـنَـا ... كُلُّ حَـيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَـا

فلا حجة فيه ، لاحتمال كون آلت بمعنى حلفت ، و « لاتكلمنا » الجواب . والعروب من النساء : المتحببة إلى زوجها ، والجمع عرُب ، ومنه ﴿ عُرُباً أَتْرَاباً ﴾ [٣] .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٥٠ : « ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب : ماجاءتْ حاجتَك ، كأنَّه قال : ما صارت حاجتك ولكنه أدخل التأنيث على ما ، حيث كانت الحاجة . . . . وإنما صُيِّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل ، وقال في ١ / ٥١ : « ومن يقول من العرب : ماجاءتْ حاجتُك ، كثير، كما يقول من كانت أمُّك . . .

(٢) البيت من المديد ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (آلت) حيث عملت « آل » عمل صار . انظر : المساعد ١ / ٢٦٠ ، الدماميني ١/ ١٦٢ ، وفي اللسان : « عقب » ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٠ ، الهمع ٢ / ٦٩ . السلسيلي ٣١١/١ .

(٣) سورة الواقعة آية : ٣٧ .

(ولا) يلحق بها (قعد مطلقاً) ، بل يقتصر فيه على السماع ، خلافاً للفراء [١] .

(والأصح ألايجعل من هذا الباب « غدا » و« راح» [٢]) ، خلافاً للزمخشري [٣] ، وأبي البقاء ، والجزولي ، وابن عصفور [٤] ، وأما قوله ، صلى الله عليه وسلم : « تَغْدُو خِمَاصاً، وتَرُوح بِطاناً » [٥] فخماصاً ، وبطاناً : حالان لاخبران ، لالتزام تنكير المنصوب بعد « غدا » و«راح » .

(ولا « أسحر » و « أفجر » و « أظهر ») ، خلافاً للفراء في زعمه : أنها مساوية « لأصبح » و « أضحى » و « أمسى » ، إذ لم يذكر على ذلك شاهداً ، قاله ابن عقيل [٦] وغيره .

وذهب الكوفيون [٧] إلى أن « هذا و هذه » إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات «كان » في احتياجهما إلى اسم وخبر ، نحو : « كيف أخاف [٨] الظلم وهذا الخليفة قادماً » ، / فيعربون : « هذا » : تقريباً ، والخليفة : اسم التقريب ، و « قادماً » : خبر التقريب ، وأجازوا تعريفه ، فيقولون : « القادم » ، نقله عنهم المرادي [٩] ، ووسع بعضهم الدائرة فقال : « كلُّ فعل يجيء المنصوب فيه بعد /١٣٤/

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٤ ، والمساعد ١ / ٢٦٠ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٩٢ : « ونقص ابن مالك من أخوات أصبح : غدا ، وراح ، فقال هما لايكونان إلاتامين ، وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال . » وانظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٢ .

(٣) الكشاف ٢ / ٦٥٧ .

(٤) المقرب ١ / ٩٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٩٤ .

(٦) المساعد ١ / ٢٦٠ .

(٧) الهمع ٢ / ٧١ .

(٨) « أخاف » ساقطة من ب وفي الأصل « أخا » .

(٩) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٠ .

المرفوع ، وهو لايستغنى عنه ، نحو : « قام زيدٌ كريماً ، وذهب زيدٌ متحدثاً ». فهو من باب « كان » مالم تُجعل تامة ، فإن المنصوب فيه حالٌ . »

[توسيط الخبر بينها وبين الاسم]

(وتوسيط أخبارها كلها جائزٌ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤمنين ﴾ (١) ، وكقوله : /

{٢٤٥} سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ (٢)

وكقوله :

{٢٤٦} لاَ طِيبَ للعَيْش مَادَامت مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ الْموتِ والْهَرَمِ (٣)

(مالم يمنع مانع) من التوسط ، كأن يكون الخبر واجب التقديم ، نحو : « أين كان زيدٌ .» أو واجب التأخير كالمحصور ، نحو : ﴿ وَما كَانَ صَلاتُهم عِنْدَ البيت إلاَّ مُكاءً ﴾ (٤) . (أو) يمنع (موجب) للتوسط ، نحو ماقصد فيه حصر الاسم ، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ

---

(١) سورة الروم آية : ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل ، للسمو أل .

والشاهد فيه قوله : (فليس سواءً عالمٌ) حيث توسط خبر ليس بينها وبين اسمها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٩ ، المساعد ١ / ٢٦١ ، العيني ٢ / ٧٩ ، السلسيلي ١ / ٣١٤ .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .

والشاهد فيه قوله : (مادامت منغَّصةً لذاتُه) حيث وسط خبر ما مادام بينها وبين اسمها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٩ ، المساعد ١ / ٢٦١ ، العيني ٢ / ٢٠ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦١ ، أوضح المسالك ١ / ٢٤٢ ، السلسيلي ١ / ٣١٣ .

(٤) سورة الأنفال آية : ٣٥ .

حُجَّتَهُم إلاَّ أَنْ قَـالُوا ﴾ (١) ، ونحو : « كان في الدار رجلٌ » ، ونحو : « كان في الدار ساكنها » .

قـال المرادي : « وفي هذا والذي قبله نظر، لأنهمالايقتضيان وجوب التوسط بل منع التأخير ، ولا مانع فيهما من تقديم الخبر على الفعل نفسه ، وقد يحمل الموجب على موجب توسيط أو تقديم على سبيل التخيير » (٢) ، (وكذا تقديم خبر « صار » وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً) فينقسم خبر « صار » وماقبلها بالنسبة إلى تقديمه على الفعل ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع ، فالجائز ، نحو: « قائما كان زيدٌ » والواجب : « أين كان زيدٌ » والممتنع ، نحو : « صار عدوي صديقي » .

[تقديم خبر المنفي بغير " ما " على الناقص واسمه]

(وقد يُقدَّم خبر « زال » وما بعدها منفية بغير « ما ») ، نحو : « في الدار لم يبرح زيد » و«قائماً لن يزال عمرو .» وكذا إذا كان النافي « لا » أو « إن » ، أو « لما » عند البصريين (٣) ، ويدل على صحته تقديم معمول الخبر في قوله :

[٢٤٧] وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْر مَا إِنْ رَأَيْتَهُ / على السِّنِّ خَيْراً لاَيَزالُ يَزِيدُ (٤) /١٣٥/

---

(١) سورة الجاثية آية : ٢٥ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦١ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٨٧ .

(٤) البيت من الطويل للمعلوط بن بدل القريعي ، وهو شاعر إسلامي .
والشاهد فيه قوله : (خيراً لايزال يزيدُ) حيث قدِّم معمول الخبر ، وهذا دليل على جواز تقديم الخبر على زال المنفية بـ « لا » ، حيث إنَّ ماعدا « ما » من أدوات النفي ليس له الصدارة عند البصريين ومنعه الفراء ، انظر : الكتاب ٤ / ٢٢٢ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٨ ، ابن يعيش ٨ / ١٣٠ ، المغني ١ / ٢٢ ، الهمع ٢ / ١١٨ ، العيني ٢ / ٢٢ .

(ولا يطلق المنع خلافاً للفراء) [١] في منعه تقديم خبر « زال » وما بعدها على كل نافٍ صحبها ، (ولا) يطلق (الجواز خلافاً لغيره) أي الفراء (من الكوفيين) [٢] في إجازتهم تقديمه مع كل نافٍ ، والصحيح منعه مع « ما » ، فلا يقال : « قائماً مازال زيد » ، لأن « ما » لها صدر الكلام[٣] .

(ولا يتقدم خبر « دام » اتفاقاً) من البصريين والكوفيين ، فلا يقال : « لاأصحبك طالعةً مادامت الشمس » ؛ لأن معمول الصلة لايتقدم على الموصول ، وأما توسيطه بين « ما » و « دام » ، فنص صاحب الإفصاح [٤] ، وابن المصنف (٥) على المنع [٥] ، وهو ظاهر كلام المصنف[٦] ، قال ابن عقيل - في شرح الألفية- « وفيه نظر » ، والذي يظهر أنه لايمتنع [٥] ، وفي نظره نظر ، لأنه يلزم عليه الفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمول الصلة ، وهما كالشيء الواحد ، والحاصل : أن محل الاتفاق إنما هو في التقديم على « ما » و « دام » ، أما التقديم على « دام » دون « ما » ، ففيه اضطراب .

(ولا) يتقدم (خبر « ليس ») عليها (على الأصح) عند جمهور الكوفيين [٧] والمبرد[٨] ،

---

(١) انظر أوضح المسالك ١ / ٢٤٦ .

(٢) التصريح ١ / ١٨٩ .

(٣) خصَّ ابن كيسان منع تقديم أخبار هذه الأفعال على « ما » بغير « زال » وأخواتها لأنّ نفيها إيجاب ، فيجوز عنده أن تقول : قائماً مازال زيدٌ ، انظر أوضح المسالك ١ / ٢٤٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٨/١.

(٤) الارتشاف ٢ / ٨٧ . ، والإيضاح لابن هشام الأنصاري .

(٥) شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٧٥ ، شرح الألفية لابن المصنف ٥٣

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٩ .

(٧) التصريح ١ / ١٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٧ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٧ .

والزجاج[١] ، وابن السراج [١] ، والسيرافي [١] ، والجرجاني [٢] ، وأكثر المتأخرين [٢] ، وذهب قدماء [٣] البصريين ، والفراء [٣] ، وابن برهان [٣] ، والزمخشري [٣] ، والشلوبين [٣] ، وابن عصفور [٤] ، إلى الجواز ، واختلف النقل عن سيبويه [٥] ، فنسب إليه الجواز والمنع .

واستدل المجيز بقوله تعالى : ﴿ ألا يَوْمَ يأتيهم لَيْسَ مَصْروفاً عَنْهُم ﴾ [٦] ، وجه الدلالة أن « يوم» معمول خبر « ليس » وتقديم المعمول ، يؤذن بجواز تقديم العامل ، وأجيب عنه بأوجه [٧] منها : أن الظرف قد يتوسع فيه .

واستدل المانع بشبه« ليس » بـ« ما » في النفي ، و « ما » لايتقدم خبرها باتفاق ، فكذلك ما أشبهها .

[لايلزم تأخير الخبر الجملة]

(ولايلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافاً لقوم) نقل عنهم ابن السراج[٨] ، أنهم لايجيزون تقديم الخبر ولاتوسيطه إذا كان جملة مطلقاً اسمية كانت أو فعلية / رافعة ضمير المبتدأ ، أو /١٣٦/ غيره، فلا يجيزون : أبوه قائم ،كان زيد ، ولا «كان أبوه قائم زيد »، ولا «يقوم كان زيد »، ولا «كان يقوم زيدٌ»، قال ابن السراج: « والقياس جوازه وإن لم يسمع[٨]، قال المصنف: «وهو الصحيح[٩]

---

(١) الارتشاف ٢ / ٨٧ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٠٢ .

(٣) التصريح ١ / ١٨٨ .

(٤) الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٨٨ .

(٥) شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٧٨ .

(٦) سورة هود آية : ٨ .

(٧) ذكر هذا الجواب ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٤٥ .

(٨) الأصول لابن السراج ١ / ٨٨ ، ٨٩ ، والمساعد ١ / ٢٦٢ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٥ .

بدليل : ﴿ أَهؤُلَاءِ إِياكُم كَانُوا يَعْبُدُون ﴾ [١] . ﴿ وأَنْفُسَهم كَانُوا يَظْلِمُون ﴾[٢] ، فإن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل .

[ما يمنع تقديم الخبر وما يقبحه]

(ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه) ، فلا يقال: « قائماً كان زيد أبوه . » أي : كان زيد قائماً أبوه ، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله ، الذي هو كالجزء منه .

(ويقبحه) أي : تقديم الخبر (تأخر منصوبه) ، أي : الخبر نحو : « آكلا كان زيد طعامك، وإنما لم يمتنع مع قبحه ؛ لأن المنصوب ليس كجزء من عامله ، لكونه فضلة ، هذا (مالم يكن) المنصوب (ظرفاً) ، نحو : « مسافراً كان زيد اليوم.» ، (أو شبهه) ، نحو : « راغباً كان زيد فيك »، فيجوز من غير قبح ، لاتساعهم في الظرف وشبهه .

[فروق بين المبتدأ والخبر و " كان " و " إن "]

(ولايمتنع هنا) في باب « كان » ، بخلاف باب المبتدأ (تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه) وهو التنكير (إن ظهر الإعراب) لفظاً ، [فيجوز : « كان أخاك زيد .» و « لم يكن خيرا منك أحد.» ، فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم ، والمؤخر الخبر ، نحو : « كان أخي صديقي »، و«لم يكن فتىً أزكي منك » .

(وقد يخبر هنا) في باب كان (وفي باب « إن » بمعرفة عن نكرة اختياراً) لشبه المرفوع هنا بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول ، كقول القطامي :

---

(١) سورة سبأ آية : ٤٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٧٧ .

{٢٤٨} قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا (١)

ولاضرورة هنا ، لتمكنه من أن يقول : « ولا يك موقفي » ، وكقول الفرزدق :

{٢٤٩} وَإِنَّ حَرامًا أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً بِآبَائِي الشُّمِّ الكِرَامِ الخَضَارِمِ (٢)

الخضارم : جمع خضرم - بالكسر - وهو الكثير العطية شبه بالبحر الخضرم : وهو الكثير الماء ، وأجاز سيبويه : « إنَّ قريباً منك زيدٌ . » (٣)

فصـــل

[اقتران خبر النواسخ بإلا]

/١٣٧/ / (يقترن بإلا الخبر) ، من باب «كان » و « ظن » و « أعلم » (المنفي) بحرف أوفعل (إن قصد إيجابه) أي : الخبر (وكان) الخبر (قابلاً) للإيجاب ، نحو : « ما كان زيدٌ إلا قائماً »، و«ليس زيدٌ إلا قائماً » و « ما ظننت زيداً إلا قائماً .» و « ما أعلمت زيداً فرسك إلا مسرجاً ». بخلاف ، ما كان زيدٌ زائلاً (٤) قائماً .» و « ما كان مثلك أحداً .» فإن « زائلاً » و « أحداً » ملازمان

---

(١) البيت من الوافر .
والشاهد في الشطر الأخير جواز الإخبار في هذا الباب بالمعرفة عن النكرة اختياراً . انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٣، ابن يعيش ٧ / ٩١ ، الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٦ ، المساعد ١/ ٢٦٣ ، السلسيلي ١ / ٣١٧ .

(٢) البيت من الطويل .
والشاهد في الشطر الأول جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب « إنَّ » . انظر : المقتضب ٤ / ٧٤ ، السلسيلي ١/ ٣١٧ ، تهذيب إصلاح المنطق ص٥١ ، والهمع ٢/ ٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٧ ، والمساعد ١/ ٢٦٤ ، والديوان ٦٠٦ ، وصدره في الديوان * وليس بعدلٍ إن سببتُ مُقَاعساً *

(٣) الكتاب ٢ / ١٤٢ .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٩٣ : « وإذا كان الخبر مشتقاً من زال وأخواتها فقلت : ما كان زيدٌ زائلاً ضاحكا جاز ، فلو أدخلت عليه إلاَّ ، نحو : ماكان زيدٌ إلا زائلا ضاحكا ، أو جعلت زائلاً صفة لاسم قبله فقلت ماكان زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكا لم يجز » وانظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٦٣ .

النفي ، وما لازم النفي لا يقبل الإيجاب ، (ولا يفعل ذلك) أي اقتران إلا (بخبر « برح » وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب) فلا يقال : « مازال زيدٌ إلا عالماً .» كما لا يجوز : « كان زيد إلا عالماً» في الخبر المثبت ، (وما ورد منه) أي : من خبر « برح » وأخواتها مقترناً (بإلا مؤول) ، فمن ذلك قول ذي الرمة :

{٢٥٠} حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِها بَلَداً قَفْراً [١]

وتأويله كما قال المصنف تبعاً لابني خروف[٢] وعصفور [٣]، أن : تنفك تامة ، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله ، ومناخة : حال ، فكأنه قال : ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها على الخسف [٤]، وهو : حبسها على غير علف ، يريد : أنها تناخ معدة للسير ، فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى ، و « أو » بمعنى : إلى أن ، وسكن الياء ضرورة ، والحراجيج : جمع حرجوج ، والحرجوج ، والحُرْجُج ، والحُرْجُ : الناقة الطويلة على وجه الأرض ، وقال أبو زيد: الحرجوج : الضامر ، وأصل الحرجوج ، حُرْجُجٌ ، وأصل الحرجج : حُرْجٌ [٥] .

---

(١) البيت من الطويل . انظرديوانه ٣ / ١٤١٩ ، الخزانة ٩ / ٢٤٧ . الكتاب ٣ / ٤٨ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧٣ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٥٧ ، والهمع ٢ / ٩٧ ، وفي المساعد ١ / ٢٦٤ ، لاتنفك . والانصاف ١/ ١٥٦ ، والتبصرة للصيمري ١ / ١٨٩ ، والمغني ١ / ٧٦ .، والسلسيلي ١ / ٣١٨

والشاهد فيه قوله : (إلا مناخةً) فاهره اقتران خبر « تنفك » بإلا ، ولايستقيم عليه المعنى إذا جعلت «تنفك» على أنها فعل تام والمنصوبه بعد إلا حال لا خبر . .

(٢) في شرح الجمل : ١٩٥ : « وأمّا قوله : « حراجيجَ . . .» فهي محمولة على التمام . » أي: ماتنفك إلا في هذه الحال ، و « ما » فيها نفي صريحٌ دخل على تنفك كما تقول : ماخرج زيدٌ إلا ضاحكاً .»

(٣) الشرح الكبير ١ / ٣٩٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وانظر تخريج ابن الشجري للبيت ٢ / ٢٧٣ .

(٥) اللسان مادة « حرج » .

(وتختص " ليس " بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة) ؛ لأنها للنفي وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة ، ومن شواهده قوله :

[٢٥١] كَم قَدْ رَأَيتُ ولَيْس شَيءٌ بَاقِياً ... مِنْ زائِرٍ طُرُقَ الهَوَى ومَزُورِ [(١)]

(وبجواز الاقتصار عليه)[(٢)] أي : على اسم « ليس » إذا كان نكرة (دون قرينة) زائدة على كونه نكرة عامة ، لأنه أشبه بذلك اسم لا التبرئة فجاز أن يساويه في الاقتصار عليه ، نحو ما حكى سيبويه : « ليس أحد » [(٣)] . أي هنا / ، وقال الشاعر : /١٣٨/

[٢٥٢] أَلاَ يَالَيْلُ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا ... فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ [(٤)]

أي : / ليس منك أو عندك جود ، وخصه المغاربة بالضرورة [(٥)] ، وحجة غيرهم حكاية سيبويه السابقة . (واقتران خبرها) أي : ليس (بواو إن كان جملة موجبة بـإلا) ، كقوله :

[٢٥٣] لَيسَ شَيءٌ إلاَ وَفِيه إذَا مَا ... قَابَلَتْهُ عَيَنُ البَصِيرِ اعْتِبَارُ [(٦)]

---

(١) البيت من الكامل . ولم أعثر على من نسبه إلى قائل معين ، .
والشاهد فيه قوله : (وليس شئ باقيا) إذ جاء اسم ليس نكرة محضة ، وهذا مما تختصُّ بكثرته . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٨ ، والهمع ٢ / ٩٨ ، وشرح المرادي ١ / ١٦٤ ، والارتشاف ٢/ ٩٣، السلسيلي ١ / ٣١٩ .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك : (وبجواز) ، وكذا عند المرادي ، وفي المساعد : (يجوز) وأشار المحقق إلى أنه في إحدى نسخه : بجواز .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٦ .

(٤) البيت من الوافر ، لعبد الرحمن بن حسان .
والشاهد فيه قوله : (فليس جود) حيث اقتصر فيه على اسم ليس . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، والمساعد ١ / ٢٦٥ ، الهمع ٢ / ٨٥ ، السلسيلي ١ / ٣١٩ .

(٥) المساعد ١ / ٢٦٥ .

(٦) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه . ==

[ماتشترك فيه " كان " و " ليس " من الخصائص]

(وتشاركها في الأول) ، وهو مجيء اسمها نكرة («كان » بعد نفي) ، كقوله :

[٢٥٤] إِذَا لَم يَكن أَحَد بَاقِياً فَإِنَّ التَأَسِّي دَواءُ الأَسَى (٤)

والأسى - مفتوح مقصور - الحزن . (أو شبهه) أي النفي ، كقوله :

[٢٥٥] ولو كانَ حيٌّ في الحياة مخلَّداً خَلَدْتَ ولكن لاسبيل إلى الخُلْدِ (٢)

ويروي :

... ... ولكن ليس حَيٌّ بِخَالِدِ(٣)

(و) تشارك " ليس " (في الثالث) - وهو اقتران خبرها بواو إن كانت جملة موجبة بإلا - (بعد نفي) ، كقوله :

== والشاهد في الشطر الأول ، حيث جاء خبر ليس جملة موجبة بإلا فاقترن بالواو . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، المساعد ١ / ٢٦٥ ، الهمع ٢ / ٨٦ ، السلسيلي ١ / ٣١٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ .

(١) البيت من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد في الشطر الأول حيث جاء اسم كان الواقعة بعد نفي نكرة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٩ ، المساعد ١ / ٢٦٦ ، الهمع ٢ / ٩٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد في الشطر الأول ، حيث جاء اسم كان المسبوقة بشبه النفي - وهو لو الامتناعية - نكرة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، المساعد ١ / ٢٦٦ ، الهمع ٢ / ٩٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٦٤ ، السلسيلي ١ / ٣٢٠ .

(٣) والرواية في ابن مالك ، والمساعد ، والسلسيلي : * خلدت ولكن ليس حي بخالد *

[٢٥٦] مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلاَّ وميتَتُه مَحتُومَة لَكِنِ الآجالُ تَختَلِفُ (١)

(وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بـ) الجملة (الحالية فوليت الواو مطلقاً) ، كقوله:

[٢٥٧] وَكَانُوا أُنَاساً يَنفَحُونَ فَأَصْبَحُواْ وأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ (٢)

يقال : نفحه بشيء : أعطاه ، والنظر الشزر : هو نظر الغضبان بمؤخر عينه ، وهذا لايعرفه البصريون ، وإنما أجازه الأخفش (٣) ، ولا حجة في البيت ، ونحوه ، لاحتمال أن تكون « أصبح » فيه تامة والجملة حالية ، أو ناقصة والخبر محذوف .

[ما تختص به كان : إفادة الدوام والاستمرار]

(وتختص « كان » بمرادفة « لم يزل » كثيراً ،) فتدل على الدوام والاستمـرار ، كقوله تعالى : ﴿ وكَانَ اللهَ على كُلِّ شيءٍ قَديراً ﴾ (٤) ، وكقوله :

[٢٥٨] وَكُنْتُ امْرَأً لاَ أَسْمَعُ الدَّهَرَ سُبَّةً أُسَبُّ بِهَا إِلا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا (٥)

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد في الشطر الأول حيث جاء خبر كان مقرونا بالواو لوقوعها بعد نفي والخبر جملة موجبة بإلا .
انظر : الهمع ٢ / ٨٦ ، المساعد ١ / ٢٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ ، السلسيلي ١ / ٣١٩ .

(٢) البيت من الطويل ، لأعشى تغلب ربيعة بن نجوان ، انظر شرح ابن مالك ١ / ٣٤٥ ، الهمع ٢ / ٨٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٨٧ ، والمساعد ١ / ٢٦٧ ، المرادي ١ / ١٦٤ ، والشاهد فيه قوله : (وأكثر مايعطونك . . .) حيث جاء خبر أصبح جمله مقترنة بالواو تشبيهاً لها بالجملة الحالية .

(٣) المساعد ١ / ٢٦٧ .

(٤) سورة الأحزاب آية : ٢٧ .

(٥) البيت من الطويل ، لقيس بن الخطيم . المساعد ١ / ٢٦٧ ، ديوانه : ٤٩ ، الخزانه : ٧ / ٣٥ ، لسان العرب م : ك و ن . ==

قال المرادي : وهذا - يعني الشاعر - قصد بـ « كان » الدوام [١] .

[زيادة كان]

(و) تختص كان / (بجواز زيادتها) بلفظ الماضي (وسطاً)[٢] . بين مسند ومسند إليه /١٣٩/ (بـإتفاق) من النحويين [٣] ، نحو : « ما كان أحسن زيداً » ، فـ« كان » زائدة بين « مـا » التعجبية، وفعـل التعـجب على الأصح ، وقيـل : « * كان » : تامة ، وفعل التعجب حال ، وقيل : ناقصة ، وفعل التعجب خبرها ، وهـذان القولان قبيحان ، لأن فعل التعجب عليهما لايتعلق بـ« ما » . هذا معنى كلام المرادي ، نقلاً عن ابـن الخبـاز [١] ثـم قال : « واختلف في «كان » الزائدة ، فذهب السيرافي [٤] والصيمري [٥] ، إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل : « كان هو » ، أي : كان الكون ، وذهب الفارسي : إلى أنه لافاعل لها ، لأنها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالي بخلوها من الإسناد[١] »انتهى [٦]، وهذا اختيار المصنف [٧] . (وآخراً على رأيٍ) هو رأي الفراء [٨] . أجاز في كتاب « الحدود » زيادة « كان » آخراً ، فتقول : « زيد قائم كان » ، كما يقال: « زيد قائم ظننت » . والصحيح المنع [٩] ، إذ لم يُسْمَع ، والزيادة خلاف الأصل .

== والشاهد في الشطر الأول على أن كان فيـه مرادفـة لـ : « لم يزل » مفيدة للدوام والاستمرار .

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ .

(٢) « وسطاً » ساقطة من متن التسهيل شرح السلسيلي ١ / ٣٢٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٧٣ و ٢ / ١٥٣ ، والارتشاف ٢ . ٩٥ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٢٩٣ .

(٤) شرح الرضي لكافية ٢ / ٢٩٤ ، والارتشاف ٢ / ٩٦ .

(٥) التبصرة والتذكرة ١ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٦) وظ : شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٩٤ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦١ .

(٨) الهمع ٢ / ١٠٠ ، الأشموني ١ / ٢٤١ .

(٩) الأشموني ١ / ٢٤١ و شرح المرادي للألفية ١ / ٣٠٦ .

[زيادة أصبح وأمسى]

(وربما زيد « أصبح » و « أمسى ») في التعجب [كقولهم : « ما أصبح أبردها و [ما] [1] أمسى أدفأها .» ، يعنون : الدنيا ، وهو شاذ عند البصريين [2] مقيس عند الكوفيين [3] .

[من زيادة كان]

(و) ربما زيد (مضارع " كان ") كقول أم عقيل بن أبي طالب .

[٢٥٩] أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ [4]

والماجد : الكريم ، يقال : مجد - بالضم - فهو مجيد وماجد ، والنبيل : من النبالة والنبل ، وهو : الفضل يقال : نبل - بالضم - فهو نبيل ، وهبت الريح : أي هاجت ، والشمأل : الريح التي تهب من ناحية القطب ، والبليل ، والبليلةُ : الريح التي فيها ندى .

(و) ربما زيدت (« كان » مسندة إلى ضمير ما ذكر) قبلها كقوله :

[٢٦٠] فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ [5]

---

(١) الصواب « وما أمسى » وسقطت « ما » سهواً من الأصل و ب .

(٢) حكى الأخفش زيادتهما ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٢٩٥ .

(٣) الأشموني ١ / ٢٤١ .

(٤) رجز .
والشاهد فيه قوله : (تكونُ) حيث جاءت كان بلفظ المضارع زائدة . ظ : العيني ٢ / ٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، المساعد ١ / ٢٦٨ ، الارتشاف ٢ / ٩٦ ، الهمع ٢ / ٩٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٥ ، السلسيلي ١ / ٣٢٢ .

(٥) البيت من الوافر ، للفرزدق .
والشاهد فيه : علي ما وضحه الشارح. انظر: الكتاب ٢/ ١٥٣ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٦١ ، العيني ٢/ ٤٢، السلسيلي ١ / ٣٢٠ ، المساعد ١ / ٢٦٩ ، الخزانة ١ / ٢١٧ . والرواية في الديوان : ٥٩٧ * فكيف إذا رأيت ديار قوم *

فـ « كان » زائدة بين الصفة والموصوف ، وهي مسندة إلى ضمير ما ذكر قبلها ، وهو : جيران، قال المصنف : « ولا يمنع زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم [١] يمنع من إلغاء « ظن » إسنادها إلى الضمير في ، نحو : « زيد ظَنَنْتُ قَائِم .» / هذا مذهب سيبويه .» انتهى [٢]، ومذهب الخليل أيضاً [٣]. /. وذهب أبو العباس المبرد [٤] ، وأكثر النحويين [٥] : إلى أنها في البيت ليست /١٤٠/ زائدة ، بل هي الناقصة ، و « لنا » خبرها . والجملة في موضع الصفة لـ « جيران » و «كرام » صفة بعد صفة ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿وهذَا كتاب أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [٦] .

(أو) ربما زيدت « كان » (بين جار ومجرور) ، كقوله :

[٢٦١] سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا ... عَلَى كَانَ الْمَطَهَّمَةِ الصِّلَابِ [٧]

قال المصنف : « هكذا أنشده الفراء ، ومن رواه : على «عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ »[٨] . فهو من سوء الحفظ ، لأن هذا البيت لايعرف إلا من طريق الفراء » [٩] . انتهى ، فزيد « كان »

---

(١) في الأصل و ب : كما لا يمنع . والأنسب « لم » لأنه أقطع للحكم المقصود وأثبت . ثم هو نص ابن مالك.

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٣ والمساعد ١ / ٢٧٠ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٦١ .

(٤) المقتضب ٤ / ١١٧ .

(٥) انظر الشرح الكبير ١ / ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٦) سورة الأنعام آية : ٩٢ .

(٧) البيت من الوافر ، لمجهول ، انظر الخزانة ٩ / ٢٠٧ ، ابن يعيش ٧ / ٩٨ ، سر الصناعة ١ / ٢٩٨ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٦١ ، المساعد ١ / ٢٧٠ ، المرادي ١ / ١٦٦ ، السلسيلي ١ / ٣٢٢ ، والشاهد فيه قوله: (على كان المطهمة » حيث زيدت كان بين على ومجرورها على قلة .

(٨) هذه رواية الخزانة ، والمساعد ١ / ٢٧٠ .

(٩) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٤١٢ .

بين على ومجرورها ، ولم يسمع في غير ذلك فلا يقاس عليه .

[حذف كان]

(وتختص «كان » أيضاً بعد « إن » و « لو ») الشرطيتين (بجواز حذفها مع اسمها إن كان) اسمها (ضمير ما علم من غائب) ، كقوله:

{٢٦٢} قَدْ قِيل مَا قِيل إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً فَما اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إذَا قِيلاَ ؟ (١)

{ أي : إن كان هو ، أي : المقول حقاً ، وإن كان هو ، أي المقول كذباً .

وقوله :

{٢٦٣} لاَ يَأمَنُ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ ولَوَ مَلِكاً جُنُودُه ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبلُ (٢)

أي : ولو كان هو ، أي : ذو البغي ملكاً .

(أو حاضر) متكلم ، كقوله :

{٢٦٤} حَدِبَتْ عَليَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالماً فيهم وَإنْ مَظلوماً (٣)

---

(١) البيت من البسيط ، للنعمان بن المنذر ، انظر الكتاب ١ / ٢٦٠ ، الهمع ٢ / ١٠٢ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٩٦ ، ٣ / ١٣٠ ، ابن يعيش ٢ / ٩٦ ، الارتشاف ٢ / ٩٦ . واختلفت روايته عند سيبويه : « إن حقاً»، فما اعتذارك من شئ ، وفي المساعد ١ / ٢٧١ ، قد قيل ذلك .
والشاهد فيه قوله : (إن صدقا وإن كذباً) على ما وضحه الشارح ، في .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه قوله : (ولو ملكاً) على حذف (كان) واسمها بعد لو الشرطية . انظر : الهمع ٢ / ١٠٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، المساعد ١ / ٢٧١ ، المغني ٢ / ٢٩٧ ، السلسيلي ١ / ٣٢٣ .

(٣) البيت من الكامل ، للنابغة الذبياني ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، العيني ٢ / ٨٧ ، وديوانه : ١٠٣ .
والشاهد : على ماوضحه الشارح .

أي : إن كنت أنا ظالماً فيهم ، وإن كنت مظلوماً ، وكقوله :

{٢٦٥}   عَلِمْتُكَ منَّاناً فَلَسْتُ بِآملٍ   نَدَاكَ ولو غَرْثَانَ ظَمآنَ عَارِياً (١)

أي : ولو كنت أنا ظمآن ، والغرثان: الجائع ، يقال : غَرِثَ - بالكسر - يَغْرَثُ غَرَثاً ، فهو غَرْثان ، (أو مخاطب) (٢) ، كقوله :

{٢٦٦}   لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مَطَرِّفٍ   إِنْ ظَالِماً أَبَداً وَإِنْ مَظْلُوماً (٣)

أي : إن كنت أنت ظـالماً ، وإن كنت مظلوماً ، وكقوله :

{٢٦٧}   انْطِق بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرِجاً إِحَناً   فإِنَّ ذَا الحقِّ غَلاَّبٌ وإِنْ غُلِبَا (٤)

أي : ولو كنت مستخرجاً .

[من أحوال ما بعد كان المحذوفة]

(فإن حسن مع) كان (المحذوفة بعد « إن ») الشرطية (تقديرُ «فيه» أو «معه» أو نحو ذلك)

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد الشطر الثاني ، وقد وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، الهمع ٢/١٠٣ ، المساعد ١ / ٢٧١ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٦ ، السلسيلي ١ / ٣٢٣

(٢) قوله : (أو مخاطب) ليست في متن التسهيل .

(٣) البيت من الكامل ، لليلى الأخيلية .
والشاهد فيه قوله : (إن ظالماً) على حذف كان واسمها بعد إن الشرطية انظر : الكتاب ١ / ٢٦١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٣٠ ، العيني ٢ / ٤٧ ، الهمع ٢ / ١٠٢ ، المساعد ١ / ٢٧١ ، السلسيلي ١ / ٣٢٣ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولو مستخرجاً) على حذف (كان) واسمها بعد (لو) الشرطية . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، والمرادي ١ / ١٦٦ ، والسلسيلي ١ / ٣٢٢ .

مما يصلح جعله خبراً لكان ، (جاز رفع ماوليها) أي : كان ، لعدم تعينه للخبرية ، نحو : قولهم : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً / فخيرٌ وإن شراً فشرٌ[١] » ، و « المرءُ مقتولٌ بما قتل به إن سيفاً فسيفٌ ، وإن خنجراً فخنجرٌ[١] » فيجوز نصب مابعد إن خبراً لـكان ، والتقدير : إن كان العمل خيراً ، وإن كان العمل شراً ، وإن كان المقتول به سيفاً ، وإن كان المقتول به خنجراً ، ويجوز رفعه اسماً لكان ، والتقدير : إن كان في عملهم خير ، وإن كان في عملهم شر ، وإن كان معه سيف ، وإن كان معه خنجر ، والخنجر : سكين ، (وإلا) يحسن مع « كان » المحذوفة بعد « إن » تقدير « فيه» أو « معه » ، أو نحو ذلك (تعين نصبه) ، كما في الأبيات السابقة ، لتعيين كون الاسم خبراً لـ «كان » . /١٤١/

(وربما جُرَّ) ماولي خبر كان حال كونه (مقروناً « بإلاَّ » أو « بأن » وحدها ،) دون لام (إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف) ، فالأول ، نحو : « مررت برجل إلاَّ صالحٍ فطالحٍ .» ، حكاه يونس [٢] بخفضهما بتقدير العامل والباء ، أي : إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح ، والثاني، نحو : « امرر بأيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ . » أجاز يونس جر « صالح » و« زيد » ، مع أنهما خبران لـ « كان » مضمرة ، والأصل : إلا يكن صالحاً ، وإن يكن زيداً ، ففي « يكن » في المثالين ضمير هو اسمها عائد على « رجل » ، و « أيهم » ؛ وهما مجروران بحرف ، وفي حواشي ابن هشام ، : (أن قوله : إن عاد . . . إلى آخره) قيل : في النصب ، وأما الجر فلا كان ولا اسم ، وقدره يونس[٢] : « إن مررت بزيد، وإن مررت بعمروٍ » ، وقدره سيبويه : «إن لا أكن مررت . » انتهى .

---

(١) في الكتاب ١ / ٢٥٨ ذكر سيبويه أنَّها قول ، وأفرد الفارسي لهذا القول مسألة في كتابه المسائل العضديات مسألة رقم (٧٩) .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٦٣ .

(وجعل ما بعـد الفاء الواقعـة جواب « إن » المذكـورة ،) في قولهم : « إن خَيْراً فَخَيْرٌ .» (خبر مبتدأ) محذوف ، والتقدير : فجزاؤهم خير ، (أولى من جعله) ، أي : ما بعد الفاء (خبر كان مضمرة ،) هي واسمها ، والتقدير : فيكون جزاؤهم خيراً (أو) من جعله (مفعولاً) به منصوباً (بفعل) محذوف (لائق) بالحال ، والتقدير : فيجزون خيراً ، أو يعطون خيراً ، ونحو ذلك (أو) من جعله (حالا) ، والتقدير : فيلقونه خيراً ، (وإضمار « كان » الناقصة قبل الفاء) ، في قولهم : إن خيـر - بالرفـع- فخيـر أو فخيـراً (أولى مـن) «كان » (التامـة) . لأن الناقصة يتعين إضمارها / مع نصبه ، فينبغي أن يرجح مع رفعه ليجري الاستعمالان على سنن واحد . /١٤٢/

(وربما أضمـرت « كـان » الناقصة بعد « لدن ») ، كقوله :

[٢٦٨] * مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها (١) . *

قدره سيبويه (٢) والجمهور : « من لد أن كانت شولاً .» ، والشول : النوق التي جف لبنها، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، الواحدة : شائلة ، وهو جمع على غير قياس ، وأما الشائل ، بلا هاء ، فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ، ولا لبن لها أصلاً ، وجمعها : شُوَّل، كراكع وركع ، وإتلاؤها : هو أن يتلوها ولدها ويتبعها ، يقال : أتلت الناقة : إذا تلاها ولدها [. (و) بعد (شبيهها) أي شبه " لدن " وهو أزمان كقوله :

[٢٦٩] أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالَّذِي لَزِمِ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ (٣)

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه . انظر الكتاب ١ / ٢٦٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٣٨ ، الخزانة ٤/ ٢٤ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٦٥ ، المساعد ١ / ٢٧٣ ، السلسيلي ١ / ٣٢٤ ، والشاهد فيه قوله : (من لد شولاً) على أنها خبر لـ (كان) المحذوفة مع اسمها بعد « لد » .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٥ .

(٣) البيت من الكامل ، لعبيد الراعي ، انظر الكتاب ١ / ٣٠٥ ، الخزانة ٣ / ١٤٥ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٦٥، المساعد ١ / ٢٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٢٥ ، ==

قال سيبويه : « أراد أزمان كان قومي مع الجماعة » (١) ، والرِّحَالَةُ : سرج من جلود ليس فيه خشب ،كانوا يتخذونه للركض الشديد ، والجمع : الرحائل .

(والتزم حذفها) ، أي : « كان » وحدها (معوضا منها « ما » بعد « أن » ،) المصدرية (كثيراً) ، كقوله :

{٢٧٠} أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَانَفَرٍ ... فإنَ قَوْميَ لَمْ تَأكُلْهُم الضَّبعُ (٢)

أراد : لأن كنت ، فحذف اللام اختصاراً ، فصار : أن كنت ، ثم حذف «كان » فانفصل الضمير وجاء بـ « ما » عوضاً من « كان » ، والتزم حذف « كان » ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، وأنت : اسم كان المحذوفة ، و ذا : خبرها ، وزعم أبو علي وابن جني (٣) : أن «أنت» اسم « ما » ، وذا : خبرها ، وشبهتهما : أن « ما » لما نابت في اللفظ ، نابت في العمل ، ويزعمان ، أنه مذهب سيبويه ، وزعم الكوفيون (٤) : أن « أَنْ » هذه أداة شرط كـإن المكسورة .

(و) التـزم حذف كان مع معموليها (بعد « إن ») الشرطية (قليلاً) فـي قولهـم : / /١٤٣/ «افعل هـذا إمَّا لا » أي : إن كنت لاتفعل غيره » (٥) ، فـ « ما » عوض من «كان » ، ولا نافية

== والشاهد فيه قوله : (أزمان قومي) حيث أضمرت كان بعد شبه لدن . وفي الأصل : كالتي - سهو .

(١) الكتاب ١ / ٣٠٥ ، والمساعد ١ / ٢٧٤ .

(٢) البيت من البسيط ، لعباس بن مرداس السلمي .
والشاهد فيه قوله : (أمَّا أنت) حيث حذف كان وعوض منها « ما » بعد « أنْ » . انظر : الكتاب ١/ ٢٩٣، الخزانة ٤ / ١٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٥ ، السلسيلي ١/ ٣٢٥ ، الخصائص ٢ / ٣٨١ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨١ .

(٤) الإنصاف ١ / ٧٢ ، الارتشاف ١ / ١٠٠ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٩٤ .

للخبر ، ومثله قوله :

{٢٧١} أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوْ أَنَّ مالاَ لَو أَنَّ نُوقاً لَكَ أَوْ جِمَالاَ[١]

أَوْ ثَلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَّالاَ

أي : إن كنت لاتجد غيرها ، فحذف «كـان » واسمها وخبرها ، وعوض منهـا « مـا » ، وأبقى « لا » الداخلة على الخبر ، يـقال : مَـرُع الوادي وأمـرع : إذا أكلأ ، فهـو ممرع ، ويقال للضأن الكثيرة : ثَلَّةً .

[حذف نون تكن]

(ويجوز حذف لامها) ، أي : حذف لام « تكون » (الساكن جزما ،) ناقصة كانت ، نحو: ﴿وَلَمْ اَكُ بَغِيًّا ﴾[٢] ، أو تامة ، نحو : ﴿ وإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا ﴾[٣] ، ويمنع من ذلك ملاقاة ضمير نصب متصل ، نحو : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّط عَلَيْه »[٤] . (ولا يمنع من ذلك ملاقاة ساكن ، وفاقاً ليونس)[٥] كقوله :

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إمَّا لا) إذ حذف كان واسمها وخبرها بعد (إنْ) الشرطية وبقيت (لا) الداخلة على الخبر . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٦ ، المساعد ١ / ٢٧٥ ، الهمع ٢ / ١٠٧ شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٨ ، السلسيلي ١/ ٣٢٦ .

(٢) سورة مريم آية : ٢٠ .

(٣) سورة النساء آية : ٤٠ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٣ / ٢٥١ : « قرأ الجمهور حسنة بالنصب فتكون ناقصة واسمها مستتر فيها . . . . . . وقرأ الحرميان حسنةٌ بالرفع على أن « تك » تامة التقدير . وإن تقع أو توجد حسنةٌ . »

(٤) فتح الباري ٣/ ٢١٨ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

{٢٧٢} فإنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أَبْدَت وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ المرآةُ جَبهةَ ضَيْغَمِ (١)

قال المصنف : ولا ضرورة في هذا لتمكنه من أن يقول :

« فإنْ تَكُن (٢) المرآةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً »(٣)

[الفصل بين الفعل الناقص ومعموليه]

(ولا يلي عند البصريين « كان » وأخواتها غير ظرف) ، نحو : «كان عندك زيدٌ جالساً » . (أوشبهه) وهو : الجار والمجرور ، نحو : « كان في المسجد زيدٌ معتكفاً .» ، (من معمول خبرها)، سواء أكان معمول الخبر مفعولاً به ، أوله ، أومعه ، أو مطلقاً ، أوحالاً ، أو غير ذلك ، فيمتنع عند البصريين(٤) ، نحو : «كان طعامَك زيدٌ آكلاً » وكذا « كان طعامك آكلاً زيد » خلافاً للكوفيين (٥) ، (واغتفر ذلك بعضهم) أي : البصريين كابن السراج (٦) ، والفارسي (٧) ، (مع اتصال العامل) ، نحو : « كان طَعامَك آكلاً زيدٌ » وفاقاً للكوفيين ، ووجهه : أن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، فلم يلها إلاالخبر ، ومذهب سيبويه المنع (٨) ، وهو الصحيح ، (وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه

---

(١) البيت من الطويل ، لخنجر بن صخر الأسدي .
والشاهد فيه قوله : (لم تك المرآة) حيث حذف نون « تكن » وبعدها ساكن . انظر : خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، الهمع ٢ / ١٠٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٨ ، السلسيلي ١ / ٣٢٦ .

(٢) في الأصل و : ب : فإن لم يكن زيدت « لم » سهواً .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، بتصرف . وهذا على رأيه السابق في الضرورة راجع : « ما أنت بالحكم الترضى حكومته » .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٩٩ ، وفي أوضح المسالك ١ / ٢٤٨ : « والبصريون يمنعون مطلقاً . »

(٥) شرح الرضي للكافية ٢/ ٢٩٩ ، وقال ابن هشام: « والكوفيون يجيزون مطلقاً » أوضح المسالك ١/ ٢٤٨.

(٦) الأصول لابن السراج ١ / ٨٦ .

(٧) المساعد ١ / ٢٧٦ .

(٨) الكتاب ١ / ٧٠ .

البصريون ضمير الشأن اسماً) كقوله :

{٢٧٣} قَنَافِذ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهم ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُم / عَطِيَّةُ عَوَّدَا (١) /١٤٤/

فظاهره : أن عطية اسم « كان » ، وعود : خبرها ، و « إياهم » معمول « عود » } ، فيؤول على : أن اسم « كان » ضمير الشأن ، وعطية : مبتدأ وعود : خبره ، وإياهم : معمول عود تقدم على المبتدأ الواقع بعد اسم « كان » المضمر ، وهذا التأويل إنما يتمشى على قول من يجوز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ، ومَالاَ فلا ، والقنافذ : جمع قنفذ ، والأنثى قنفذة ، ويقال : هَدَجَ الظليم : إذا مشي في ارتعاش .

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق .

والشاهد فيه في الشطر الأخير على أن تقديم معمول الخبر على الاسم جائز عند الكوفيين ، وهو مؤول عند البصريين على أن اسمها ضمير الشأن محذوف . انظر : ديوانه : ١٦٢ ، المقتضب ٤ / ١٠١ ، الخزانة ٩/ ٢٦٨، المغني ٢ / ٦٧٥ .، السلسيلي ١ / ٣٢٧ ، المساعد ١ / ٢٧٧ .

ورواية الديوان : قنافذ درَّامون خلف جحاشهم ... لما كان إيَّاهم عطيّة عوَّدا

فَصْـــلٌ

[« مـــا » و « إن » و « لا » و « لات » العاملات عمل ليس]

(ألحق الحجازيون بـ « ليس ») في العمل (« ما » النافية) ، فيرفعون بها المبتدأ ، وينصبون بها الخبر ، وبلغتهم جاء التنزيل ، كقوله تعالى : ﴿ مَاهَٰذَا بَشَراً ﴾ (١) ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾ (٢) ، (بشرط تأخر الخبر) ، فإن تقدم بطل عملها ، كقوله :

[٢٧٤] ومَا خُذَّلٌ قَوْمِي فأخْضَعَ لِلْعِدَا ... ولَكِنْ إِذَا أَدْعُوهم فَهُم هُمُ (٣)

(وبقـاء نفـيه) ، فـإن انتقض نفيه بـ « إلا » لـم تعمـل ، كقـوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رسولٌ ﴾ (٤) ﴿ ومَا أَمْرُنَا إلا واحدةٌ ﴾ (٥) .

(وفقد « إن ») الزائدة ، فإن اقترن الاسم بـ « إن » بطل العمل ، كقول فروة بن مسيك ، وهو حجازي :

[٢٧٥] فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ ... مَنَايَانا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا (٦)

---

(١) سورة يوسف آية : ٣١ .

(٢) سورة المجادلة آية : ٢ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وما خذَّل قومي) على أن « ما » أهملت لتقدم الخبر على الاسم . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، العيني ٢ / ٩٤ ، السلسيلي ١ / ٣٢٨ ، التصريح ١ / ١٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٧٤ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٤٤ .

(٥) سورة القمر آية : ٥٠ .

(٦) البيت من الوافر . انظر الكتاب ٣ / ١٥٣ ، المقتضب ١ / ٥١ ، الخزانة ٤ / ١١٢ ، الخصائص ٣ / ١٠٨ ، المحتسب ١ / ٩٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧١ ، المساعد ١ / ٢٧٨ السلسيلي ١ / ٣٢٩ . ==

يقال : ماذاك بطبي ، أي : عادتي .

(وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر) ، فإن تقدم معمول الخبر على المبتدأ وهو غير ظرف أو شبهه ، بطل العمل ، كقوله [١] :

[٢٧٦] وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنىً ... وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنىً أَنَا عَارِفٌ

في رواية من نصب « كل » فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو شبهه جاز الإعمال ، كقوله [٢] :

[٢٧٧] بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمِناً ... فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالي مُوَالِيا

(و « إن » المشار إليها) في قوله : (وفقد « إن ») (زائدة كافة) لعمل « ما » (لا نافية) مؤكدة لـ « ما » (خلافاً للكوفيين) [٣] ، في زعمهم « أن » « إن » المقرونة بـ « ما » هي النافية/ /١٤٥/ جيء بها بعد « ما » توكيداً ، وهذا مردود : بأن العرب قد استعملت « إن » زائدة بعد « ما » الموصولة الاسمية والحرفية ، لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، فلو لم تكن « إن » المقترنة بـ « ما » النافية زائدة ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ ، قاله المرادي [٤] .

== الشاهد فيه قوله : (فما إن طبنا جبن) على إهمال (ما) الحجازية لاقترانها بإن الزائدة . وقول الشيخ «خالد» : « وهو حجازي » غير صحيح ، فهو يمني من مراد ، ظ : قصة إسلامه والأبيات التي فيها الشاهد في خزانة الأدب .

(١) البيت من الطويل ، لمزاحم بن الحارث بن الأعلم العقيلي ، انظر الكتاب ١ / ٧٢ ، المغني ٢ / ٧٧٤ ، العيني ٢ / ٩٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٠ ، المساعد ١ / ٢٧٨ ، والشاهد فيه قوله : (وماكُل . . . أنا عارف) على إهمال « ما » لأنها قد فصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، العيني ٢ / ١٠١ ، المساعد ١ / ٢٧٨ ، التصريح ١ / ١٩٨ ، والشاهد فيه قوله : (فما كلَّ حين من توالي مواليا) على أن «ما» عملت مع الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر لأنّه ظرف .

(٣) الهمع ٢ / ١١٢ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٠ .

[من مواضع زيادة إن]

(وقد تزاد) " إن " (قبل صلة " ما " الاسمية) كقوله :

{٢٧٨} يُرَجِّي المَرْءُ مَا إِنْ لاَيَراهُ ... وتَعْرِضُ دُونَ أَدْناهُ الخُطَوبُ (١)

وقبل صلة « ما » (الحرفية) ، كقوله :

{٢٧٩} وَرَجِّ الفَتى للْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَيَزالُ يَزِيدُ (٢)

(وبعد « ألا » الاستفتاحية) ، كقوله :

{٢٨٠} ألا إِنْ سَرَى لَيْلي فَبتُّ كَئِيباً ... أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوى بغَضُوبَا (٣)

(وقبل مدة الإنكار) ، «كقول رجل من العرب لمن قال له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟: أأنا إنيه ؟» - وسيأتي بيان هذا في باب الحكاية - .

(وليس النصب بعد «ما» بسقوط باء الجر خلافاً للكوفيين)(٤) ، حيث زعموا : أن « ما »

---

(١) البيت من الوافر ، لجابر بن رألان الطائي ، انظر النواد ص ٢٦٤ ، المغني ١ / ٢٢ ، ٢ / ٧٥٦ ، الخزانة ٨/ ٤٤٠ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧١ ، المساعد ١ / ٢٧٩ ، السلسيلي ١ / ٣٢٩ .
والشاهد فيه قوله : (ما إن لايراه) حيث زيدت « إنْ » بعد ما الموصولة الاسمية وقبل صلتها .

(٢) البيت من الطويل ، للمعلوط بن بدل القريعي ، انظر الكتاب ٤ / ٢٢٢ ، ابن يعيش ٨ / ١٣٠ ، المغني ١/ ٢٢ ، الخصائص ١ / ١١٠ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧١ ، المساعد ١ / ٢٧٩ ، السلسيلي ١/ ٣٢٩ ، والشاهد فيه قوله : (ما إن رأيته) على زيادة « إن » بعد « ما » الموصولة الحرفية .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، انظر المغني ١ / ٢٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١/ ٢٧٩ ، الهمع ٢ / ١١٨ . ، المغني ١ / ٢٢ ، الهمع ٢ / ١١٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٠ ، والشاهد فيه قوله : (ألا إن سرى) على زيادة « إن » بعد « ألا » الاستفتاحية .

(٤) الإنصاف ١ / ١٦٥ .

لاعمل لها ، والمرفوع بعدها مبتدأ ، والمنصوب خبره ، ونصب باسقاط الخافض ، وهو باء الجر . ورد : بأن إسقاط الخافض لايوجب النصب ، لاسيما الزائد ، ألا ترى أن « بحسبك درهم »[١] تسقط منه الباء ، ولايجب نصبه ، بل لا يجوز .

(ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافاً للأخفش)[٢] حيث زعم أنه يجوز في نحو : «ما أحد قائماً إلا زيد » ، حذف اسم « ما » والاستغناء عنه ببدله الموجب بـ« إلاَّ » فيقول : » ماقائماً إلا زيد » وهو ضعيف ، لعدم تعيين المحذوف ، إذ يحتمل أن يكون المحذوف ماذكر ، وأن يكون الأصل : « ما كان قائماً إلا زيد » .

(وقد تعمل) « ما » (متوسطا خبرها) ، حكى الجرمي [٣] : « ما مسيئًا من أعتب [٤] .» وحكى أنه لغة .

(و) قد تعمل « ما » (موجبا) خبرها (بإلا)[٥] كقول مغلِّس :

[٢٨١] وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهاراً   وَيَسْرِق لَيْلَه إلاَّ نَكَالاَ [٥]

---

(١) انـظر الكتاب ١ / ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) الارتشاف ٢ / ١٠٣ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٠٣ .

(٤) جاء في اللسان مادة (عتب) : « وفي المثل : ما مسيءٌ من أَعْتَبَ » على الإهمال ، وهو مذهب أبي علي . انظر الإيضاح العضدي ١٤٧ ، ويضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخبر أنَّهُ سيُعتِبُه ، ظ : مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨ . وفي التصريح ١ / ١٩٨ ، والمعتب : الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك » المساعد ١ / ٢٨٠.

(٥) البيت من الوافر لمغلس بن لقيط .
والشاهد فيه قوله : (إلا نكالا) بإعمال (ما) النافية مع انتقاض النفي بـ (إلا) وقد جوزه يونس .
انظـر الدرر ١ / ٩٤ ، والهمع ٢ / ١١١ ، والعيني ٢ / ١٤٨ ، والمرادي ١ / ١٧٢ ، المساعد ١ / ٢٨٠ .

(وفاقاً لسيبويه في الأول) وهو نصب خبر « ما » متوسطاً ، قال سيبويه : « وزعموا أنَّ بَعْضَهُم/ قال ، وهو الفرزدق : /١٤٦/

{٢٨٢} فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهم إِذْ هُم قُرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ (١)

وهذا لايكاد يعرف (٢) .» انتهى ، وفي هذا دلالة على أن سيبويه لايقول به وظاهره أنه لم يسمعه ، ولم يعرف صحته ، فكيف ينسب إليه ؟ (٣) . و (وفاقاً (ليونس في الثاني) وهو نصب الخبر موجباً بإلا روي هذا عنه من غير طريق سيبويه ، وذهب إليه الشلوبين في تنكيته على المفصل .

(والمعطوف على خبرها بـ « بل » و « لكن » موجب) حكما ، (فيتعين رفعه .) فتقول : «ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ .» أو « لكن قاعدٌ » (٤) . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : بل هو قاعد.» أو « لكن هو قاعد » ، وتسميته معطوفاً تسامح، وذلك في « بل » مسموع ، وفي « لكن » بالقياس عليها ، وقد أشار إلى علة الرفع بقوله : (موجب) .

---

(١) البيت من البسيط ،
والشاهد فيه (وإذ ما مثلهم بشر) بإعمال (ما) مع توسط خبرها ، وهو مذهب الفراء . انظر الكتاب ١/ ٦٠ ، وخزانة الأدب ٤ / ١٣٣ ، والمغني ١ / ٨٧ ، وشرح ابن مالك على تسهيله ١ / ٣٧٣ ، والمساعد ١ / ٨١ ، وديوانه ١٦٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٣) بل هو مذهب الفراء وقد رده ابن هشام بعدة أمور ، منها أنه شاذ ، وقيل : غلط الفرزدق ، كما ذكروا أن (مثلهم) : مبتدأ ، وبني على الفتح لإضافته إلى مبني ، وقيل هو حال ، والخبر محذوف . انظر أوضح المسالك ١ / ٢٨٢ .

(٤) وإنما لم يجز النصب في الاسم الواقع بعد (بل) في هذا الأسلوب ، لأنه موجب ، و (ما) لاتعمل إلا في المنفي ، وهو واضح .

[إن العاملة عمل ليس]

(ويلتحق بها[١]) ، أي : بـ « ما » في رفع الاسم ، ونصب الخبر (« إن » النافية قليلاً) ، في لغة أهل العالية [٢] نحو قولهم : « إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية .» وقوله :

[٢٨٣] إنْ المرءُ مَيْتاً بانْقضاءِ حَيَاتِه ... ولَكِنْ بأَنْ يبغى عَلَيه فَيُخْذَلاَ [٣]

[لا العاملة عمل ليس]

ويلتحق بـ « ما » في رفع الاسم ، ونصب الخبر («لا») النافية (كثيراً) ، في لغة أهل الحجاز ، نحو قوله :

[٢٨٤] تَعزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِياً ... ولاَوزَرٌ ممَّا قضى اللَّهُ وَاقِياً [٤]

ونحو قوله :

[٢٨٥] نَصرْتُك إذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْر خَاذِلٍ ... فَبُوِّئت حِصْناً بالكُمَاة حَصِيناً [٥]

---

(١) في ابن مالك والمساعد والسلسيلي والتسهيل « وتلحق » .

(٢) الهمع ٢ / ١١٦ ، والعالية : مافوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ماوراء مكة ، وهي الحجاز وما والاها ، والنسبه إليها عاليٌّ » ظ : الصحاح ٦ / ٢٤٣٦ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه (إن المرء ميتا) حيث عملت (إنْ) النافية عمل (ليس) في لغة أهل العالية . انظر الخزانة ٤/ ١٦٨ ، والهمع ٢ / ١١٧ ، وشرح ابن مالك على تسهيله ١ / ٣٧٦ ، والمساعد ١/ ٢٨٢، والمرادي ١/ ١٧٣ ، السلسيلي ١ / ٣٣١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر من من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : (فلاشيء . . . باقيا ولا وزرٌ . واقيا) ، إذ عملت (لا) عمل ليس . انظر المغني ١/ ٢٦٤، والهمع ٢ / ١١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والارتشاف ٢ / ١١٠ ، والمساعد ١ / ٢٨٢. والوزر : الملجأ ، السلسيلي ١ / ٣٣١ .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : (لا صاحب غير خاذل) على ماذكرته في البيت السابق . انظر المغني ١ / ٢٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والارتشاف ٢ / ١١٠ ، والمساعد ١ / ٢٨٢ ، والمغني ٢ / ١٤٠ .

(ورفعها) ، أي : لا (معرفةً نادرٌ) ، كقول النابغة الجعدي :

{٢٨٦} بَـــدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا ... تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّت سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنا بَاغِيـاً ... سِوَاهَا وَلاَ فِي حُبِّـها مُتَرَاخِيَا [1]

[لات]

(وتُكْسَعُ) « لا » (بالتاء) { فيقال : « لات » [2] ، وتعمل حينئذ عمل « ليس » ، قال ابن القطاع : «كسع القوم كسعاً : ضرب أدبارهم بالسيف » و « الإنسان ضربت دبره بظهر قدمك » و«الرجل : تكلمت بإثر كلامه بما ساءه » [3] ، (فَتختَصُّ بالحين أو مُرَادِفِهِ) ، كالساعة } (مُقْتَصِراً على منصوبها بكثرةٍ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [4] ، / أي : ولاتَ الحينُ حِينَ /١٤٧/ مناص ، أي : فرار ، فحذف الاسم وأبقى الخبر ، وكقول رجل من طيئ .

{٢٨٧} نَدِمَ البُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ... وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ [5]

---

(١) البيتان من الطويل .
والشاهد فيهما قوله : (لا أنا باغيا) ، على أن (لا) تعمل الرفع في المعرفة نادراً . انظر المغني ١ / ٢٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٧ ، والارتشاف ٢ / ١١٠ ، والعيني ٢ / ١٤١ ، والامالي الشجرية ١/ ٤٣٢ ، السلسيلي ١ / ٣٣١ .

(٢) عمل (لات) عمل ليس إجماع من العرب ، أما (ما) و (لا) فلا يعملان إلا عند الحجازيين . انظر التصريح ١ / ٢٠٠ .

(٣) الأفعال (٣ / ٨٣ ، ٨٤) .

(٤) سورة ص آية : ٣ .

(٥) البيت من الكامل لمحمد بن عيسى التميمي ، أو مهلهل بن مالك الكناني .
والشاهد فيه قوله : (ولات ساعة) حيث عملت لات في مرادف الحين - ساعة - وحذف مرفوعها . انظر الخزانة ٤ / ١٦٨ ، والهمع ٢ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٧ ، والمساعد ١/ ٢٨٣، والارتشاف ٢ / ١١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ .، السلسيلي ١ / ٣٣٢ .

أي : ولات الساعةُ ساعةَ مَنْـدَمٍ . (و) مقتصراً (على مرفوعها بِقِلَّةٍ) ، [كقراءة بعضهم[١]، ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ ، برفع « حين » ، أي : ولات حينُ مناصٍ حِيناً لهم فحذف الخبر ، وأبقى الاسم ، ولم يسمع في « لات » اجتماع اسمها وخبرها .

(وقد يضاف إليها) ، أي : إلى « لات » («حين» لفظاً) ، [كقوله :

[٢٨٨] وَذَلِكَ حِينَ لاتِ أَوانَ حِلْمٍ وَلَكِنْ قَبْلَها اجْتَنِبُوا أَذَاتِي [٢]

، والأذاة : مصدر أذى ، يقال : أذَّى يؤذيه إذاءً وأذاةً وأذيةً ، (أو تقديراً) ، كقوله :

[٢٨٩] تَذَكَّرْ حُبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينَا وأضْحى[٣] الشَّيْبُ قَد قَطَعَ القَرِينَا [٤]

أي : حينَ لاتَ حينَ تذكُّرِه .

(وربما استغني مع التقدير عن « لا » بالتاء) ، كقوله :

[٢٩٠] العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ والمُسْبِغُون يَداً إِذَا مَا أَنْعَمُوا [٥]

---

(١) هي قراءة أبي السمال . انظر مختصر شواذ القراءات ١٢٩ . من سورة ص آية : ٣ .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : (حين لات) ، حيث إن (حين) أضيفت لفظاً إلى (لات) . انظر الخزانة ٤ / ١٧٨ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٧٨ ، والارتشاف ٢ / ١١٢ ، والهمع ٢ / ١٢٤ ، والمساعد ١ / ٢٨٣ ، والمرادي ١/ ١٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٣٢ .

(٣) روي بـ (أمسى) بدل (أضحى) . انظر السلسيلي ١/ ٣٣ . والمساعد ١/ ٢٨٤ ، وكلمة أمسى من الهامش

(٤) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله: (لات حين) على أن (لات) مضافة تقديراً إلى الحين . انظر الخزانة ٤ / ١٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٧٨ ، والمساعد ١/ ٢٨٤ ، والهمع ٢/ ١٤٢، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٣٣ .

(٥) البيت من الكامل لأبي وجزة السعدي . ==

أي : العاطفون حين لات حين مامن عاطف ، فحذف حين و لا ، ويحتمل أن الأصل : العاطفونه ، بها السكت ، ثم أثبتها وأبدلها . تـاءً .

(وتهمل « لات » على الأصح إن وليتها « هنّا ») . كقوله :

[٢٩١] حَنَّت نَوَارُ وَلَاتَ[١] هَنَّا حَنَّتِ   وَبَدا الَّذي كَانَتْ نَوَارُ أجَنَّتِ [٢]

قال المصنف : « لا عمل للات ، في هذا وأشباهه ، ولكنها مهملة ، و « هنا » في موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعدها صلة لـ « أن » محذوفة ، و « أن » وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر «هنا » ،كأنه قال : ولاَت هنَّا لَكِ حنين ، كذا قال أبو علي [٣] » وزعم الشلوبين[٤] وابن عصفور [٥] ، أن « هَنَّا » اسم لات ، وهو غير صحيح ؛ لأن « هنا » ظرف غير متصرف ، فلا يخلو من معنى « في » ، إلا بأن تدخل عليه « من » أو « إلى » [٦] » .

== والشاهد فيه قوله : (تحين) حيث استغنى عن (لات) بالتاء مع تقدير الحين قبلها . انظر الخزانة ٤/ ١٧٥ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٧٨ ، والمساعد ١ / ٢٨٤ ، والهمع ٢ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٤ ، والسلسيلي ١ / ٣٣٣ . وروى « والمنعمون يداً » .

(١) في الخزانة ٤ / ١٩٥ : « وهي عند أهل اللغة قاطبة اسم إشارة للقريب ، وعند ابن مالك للبعيد » .

(٢) البيت من الكامل ، لشبيب بن جعيل الثعلبي ، وقيل حجل بن فضلة .
والشاهد فيه قوله : (ولات هنَّا) حيث وليت « لات » « هنا » فأهملت . انظر : الخزانة ٤ / ١٩٥ ، ابن يعيش ٣/ ١٥ ، المغني ٢ / ٦٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٨ ، المساعد ١ / ٢٨٤ ، السلسيلي ١/ ٣٣٣ ، الارتشاف ٢ / ١١١ - وأجنت : أخفت وسترت ، ظ : الخزانة ٤ / ١٩٩ .

(٣) المساعد ١ / ٢٨٥ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ ، والمغني ٢ / ٦٦٥ . شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٨ .

(٤) المساعد ١ / ٢٨٥ .

(٥) المقرب ١ / ١٠٥ .

(٦) المساعد ١ / ٢٨٥ ، وضعّفه الأشموني أيضا ٢ / ٢٥٧ بأن فيه إعمال « لات » في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة ، واختصت « لات » بأنها لايذكر معها معمولاها معاً ، بل لابد من حذف أحدهما .

(ورفع مابعد « إلا » في نحو: ليس الطيب إلا المسك / لغة تميم)، قال أبو عمرو بن العلاء: /١٤٨/ « ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع » [١] حملاً على « ما » ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها .(ولا ضمير في «ليس ») حينئذ (خلافا لأبي علي) الفارسي [٢] حيث زعم : أن في « ليس » ضمير الشأن ، وهو اسمها ، والطيب : مبتدأ ، والمسك : خبره ، والجملة خبر « ليس » ، ورد: بأنه لو كان كذلك لقيل: « ليس إلا الطيب المسك »، كما يقال : « ليس كلامي إلا زيدٌ منطلق» ، ولم يقل : «ليس الطيب إلا المسك .» ، كما لا يقال : « ليس كلامي زيدٌ إلا منطلق .

(ولا يلزم حالية المنفي بـ « ليس » و « ما » على الأصح) . بل ينفى بهما الحال والماضي والمستقبل على الصحيح ، فمن نفي الماضي ،حكاية سيبويه : « ليس خلق الله أشعر منه[٣]»، وإجازته : « مازيد ضربته [٤] .» ، على أن تكون « ما » حجازية ، ومن نفي الاستقبال ، قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَومَ يَأْتِيهِم لَيسَ مَصْرُوفاً عَنهم ﴾ [٥] . ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [٦] .

[من مواضع زيادة الباء]

(وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس) غير الاستثنائية نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [٧] .

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١ .
(٢) المساعد ١ / ٢٨٥ ، و انظر الحلبيات ٨٠.
(٣) الكتاب ١ / ١٤٧ .
(٤) السابق ١ / ١٤٦ .
(٥) سورة هود آية : ٨ .
(٦) سورة البقرة آية : ٩٦ .
(٧) سورة الزمر آية : ٣٦ .

(و « ما » أختها) ، أي أخت « ليس » ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ للعبيدِ ﴾ [(١)] ، فلو ثبت الخبر لم تزد ، فلا يجوز : « ليس زيدٌ [(٢)] أو مازيدٌ إلا بقائمٍ » .

(وقد تزاد) الباء (بعد نفي فعلٍ ناسخٍ للابتداء) ، [كقوله :

[٢٩٢] وإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلى الزَّادِ لَم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ [(٣)]

وقوله :

[٢٩٣] دَعَانِي أَخِي والخَيلُ بَيْني وبَيْنَه فَلَمَّا دَعَانِي لَم يَجِدْني بِقُعْدَدِ [(٤)]

وأجشع : أفعل من الجشع ، وهو أشد الحرص ، ورجلٌ قُعْدُدٌ ، وقُعْدَدٌ : إذا كان قريب الآباء إلى الجد الأكبر ، وكان يقال لعبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس : قُعْدُد بني هاشم ، ويمدح به من وجهٍ ، لأن الولاء للكبير ، ويذم به من وجهٍ ، لأنه من أولاد الهرمي ، نُسبَ إلى الضعف ، ومنه : دَعَانِي أَخِي ... ... البيت] .

وتزاد الباء (بعد ﴿ أوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ ﴾) ، من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَروْا أَنَّ اللَّه الَّذِي خَلَقَ السَّموَاتِ والأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ [(٥)] ، وجاز / ذلك نظراً إلى /١٤٩/

---

(١) سورة فصلت آية : ٤٦ .

(٢) أي : ليس زيدٌ إلاَّ بقائم ، فهو غير جائز .

(٣) البيت من الطويل ، للشنفري ، انظر لامية العرب ص ٧٠ ، مغني اللبيب ٢ / ٦١٩ ، العيني ٢ / ١١٧ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٢ ، المساعد ١ / ٢٨٦ ، الهمع ٢ / ١٢٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٥ ، والشاهد فيه قوله (بأعجلهم) حيث زيدت الباء في خبر كان المنفية بلم وهذا قليل .

(٤) البيت من الطويل ، لدريد بن الصمّة ، انظر العيني ٢ / ١٢١ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٣ ، المساعد ١/ ٢٨٦ ، الهمع ٢ / ١٢٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٥ ، المرادي ١ / ١٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٦٠٠ والشاهد فيه قوله : (بقعدد) حيث زيدت الباء قبل المفعول الثاني لـ « يجد » المنفي بلم .

(٥) سورة الأحقاف آية : ٣٣ .

المعـنى (١) ؛ إذ معنى ﴿ أولم يَرَوْا أن ﴾ (١) : أو ليس ، (وَشِبْهِهِ) ، نحو : « أولم تعلموا أن » : أَوَ لم تتيقنوا أن ، ولم يذكر له المصنف مثالاً، قال المرادي : « ويمكن أن يمثل له بما أجازه الزجاج (٢) » « لو قلت : « ماظننت أن زيداً بقائم لجاز » (٣) .

(و) تزاد الباء (بعد « لا » التبرئة ،) كقول العرب : « لاخير بخير بعده النار. » ، إذا لم تجعل الباء بمعنى « في » قاله المصنف (٤) ، قال المرادي : « وإذا كانت الباء بمعنى « في » فالمجرور في موضع الخبر ، و« بعده النار» صفة له .» (٥) .

(و) بعد (« هل ») ،كقول الفرزدق :

[٢٩٤] يَقُولُ إِذَا اقلَوْلى عَلَيْها وأَقْرَدَتْ ... أَلاَ هَل أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ ؟ (٦)

واقلولى : ارتفع ، وأقردت : سكتت وتما وتت .

(و) بعد (« ما » المكفوفة بـ «إن ») ، كقوله :

---

(١) الظاهر أن زيادة الباء نادرة ، لأنها واقعة في خبر (أنَّ) ، والحقُّ أن الزيادة هنا حسنة باعتبار المعنى ، والتقدير : أو ليس الله ، فكأنها واقعة في خبر (ليس) ، ومعروف أنَ زيادتها في خبر ليس كثير ، انظر التصريح ١ / ٢٠٣ .

(٢) التصريح ٢ / ٢٠٢ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٣ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٦ .

(٦) البيت من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (بدائم) حيث زيدت الباء في خبر الواقع بعد « هل » . انظر المغني ١ / ٣٨٨ ، والأمالي الشجرية ١ / ٤٠٨ ، والمنصف ٣ / ٦٧ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٣ ، والمساعد ١ / ٢٨٧ . وديوانه ٢ / ٨٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٦٤ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ .

{٢٩٥} لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ ... بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاه (١)

(و) بعد (« ما » التميمية) ، كقول الفرزدق :

{٢٩٦} لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ (٢)

(خلافاً للفارسي (٣) والزمخشري (٤)) ، ومن وافقهما . وحجة الأولين ، السماع ، والقياس، والإجماع ، أما السماع فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ، وأما القياس ، فلأن الباء دخلت في الخبر منفياً لا لكونه منصوباً بدليل دخولها بعد « هل » و « ما » المكفوفة ، وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار (٥) .

(وربما زيدت) الباء (في الحال المنفية) ، كقوله :

{٢٩٧} فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا (٦)

أي : خائبة .

---

(١) البيت من المتقارب للمتنخل الهذلي .
والشاهد فيه قوله : (بواه) حيث زيدت الباء في خبر ما بعد (ما) المكفوفة بـ (إنْ) . انظر الارتشاف ٢/ ١١٥ ، والهمع ٢ / ١٢٧ ، والمساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ .

(٢) البيت من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (بتارك) على زيادة الباء بعد (ما) التميمية . انظر الكتاب ١/ ٦٣ ، والخزانة ١/ ٣٧٥، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٣ ، والهمع ٢ / ١٣٠ ، والمساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ ، وأنسأتُ الشيء : أخرته . ظ الخزانة ١ / ٣٧٧ .

(٣) الإيضاح العضدي : ١٤٩ .

(٤) قال في المفصل ٨٢ : « ودخول الباء في الخبر نحو قولك : مازيدٌ بمنطلق إنَّما يصحُّ على لغة أهل الحجاز...» .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٦ .

(٦) البيت من الوافر ، للقحيف العقيلي ، انظر الخزانة ١٠ / ١٣٧ ، المغني ١ / ١١٧ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٨٥، والهمع ٢ / ١٢٨ ، المساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ ، والشاهد فيه قوله : (بخائبة) حيث دخلت الباء الزائدة على الحال المنفية .

(و) في(خبر " إن ") المكسورة كقوله :

{٢٩٨} فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَتُلاَقِهَا فإنَكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بالمُجَرَّبِ [١]

أي : فإنك المجرب مما أحدثت .

(و) في خبر (« لكن ») ، كقوله :

{٢٩٩} ولَكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوف فِي النَّاسِ والأَجْرُ [٢]

[من العطف على التوهم]

(وقد يُجَرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها) / في خبر « ليس » و « ما » كثيراً ، / ١٥٠/ مثال ذلك بعد « ليس » ، قول الشاعر :

{٣٠٠} مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولاَ نَاعبٍ إلاَ بِبَيْنٍ غُرَابُها [٣]

أنشده سيبويه [٤] ، ومثاله بعد « ما » قول الآخر :

---

(١) البيت من الطويل . لامرئ القيس ، انظر ديوانه ص ٥٤ ، العيني ٢ / ١٢٦ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٥ ، الهمع ٢ / ١٢٨ ، المساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٧ .
والشاهد فيه قوله : (بالمجرب) بزيادة الباء في خبر (انْ) ندروا .

(٢) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر ابن يعيش ٨ / ١٣٩ ، الخزانة ٩ / ٥٢٣ ، سر الصناعة ١ / ١٤٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٥ ، الهمع ٢ / ١٢٨ ، الارتشاف ٢ / ١١٦ ، المساعد ١ / ٢٨٩ .
والشاهد فيه قوله : (بهين) بزيادة الباء في خبر (لكن) نادر .

(٣) البيت من الطويل ، للأخوص اليربوعي ، انظر الكتاب ١ / ١٦٥ ، الخزانة ٤ / ١٥٨ ، ابن يعيش ٨ / ٦٩، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٥ ، المساعد ١ / ٢٨٩ ، السلسيلي ١ / ٣٣٧ .
والشاهد فيه قوله : (ولاناعبٍ) عطفاً على (مصلحين) بالجر على توهم دخول الباء عليه .

(٤) الكتاب ١ / ١٦٥ .

[٣٠١] ما الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ إنْ لَمَ يَكُنْ لِلهوَى بِالْعَقْلِ غَلاَّبَاَ (١)

أنشده المصنف (٢) ، وهذا العطف على التوهم ، ولا ينقاس خلافاً للفراء (٣) .

واحترز بقوله : (الصَّالح للباء) من خبر لايصلح لها ، نحو : « ليس زيد إلا قائماً وذاهب. » و « مازيد يقوم وقاعد. » بجر « ذاهب » و قاعد ، فإنه لايجوز .

(ويندر ذلك بعد غير « ليس » و « ما ») ، كقوله :

[٣٠٢] وَمَا كُنْتَ ذَا نَيْربٍ فِيهم وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهم مُنْمِلِ (٤)

[بجر « منمش » على توهم دخول الباء في خبر « كان » المنفية ، وهو ذا نيرب ، والنيرب : النميمة ، والمنمش : المفسد لذات البين ، والمنمل : الكثير النميمة] .

(وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل) ، كقول امرئ القيس :

[٣٠٣] فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ (٥)

---

(١) البيت من البسيط . ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولا بطل) ،حيث عطف بالجر على (مقداماً) المنصوب خبرا لـ (ما) على توهم أنه مجرور بالباء الزائدة . انظر المغني ٢ / ٥٤٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٩ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٦ ، والمساعد ١ / ٢٨٩ ، والسلسيلي ١ / ٣٧٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٦ .

(٣) المساعد ١ / ٢٨٩ ، والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس ، قاله الدماميني ١ / ١٨١ .

(٤) البيت من المتقارب ، لمجهول ، انظر المغني ٢ / ٥٢٩ ، شرح ابن مالك ١ /٣٨٦ ، الهمع ٥ / ٢٧٩ ، المساعد ١ / ٢٨٩ ، المرادي ١ / ١٧٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٨ .
والشاهد فيه قوله : (ولا منمش) حيث عطف على خبر كان المنفية بالجر على توهم دخول الباء على المعطوف عليه ، وهو نادر .

(٥) البيت من الطويل ، انظر ديوانه ص ٣٨ ، المغني ٢ / ٥١٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٦ ، العيني ==

جر « قديراً » على توهم جر صفيف ، بالإضافة ؛ لأن منصوب اسم الفاعل يجر بالإضافة كثيراً ، واحترز بالمتصل من المنفصل ، فإنه لا يجوز جر المعطوف عليه ، نحو أن يقال : من بين منضج بالنار صفيف شواء ، لأن الانفصال يزيلُ توهم الإضافة المقتضية للجر، والطهاة : جمع طاه، وهو الطباخ ، والصفيف : ماصف من اللحم على الجمر ليشوى فيه ، يقال منه : صففت اللحم صفاً، والقدير : المطبوخ في القدر تقول منه قدر واقتدر ، مثل : طبخ واطبخ .

[حكم المعطوف بعد خبر ليس ما]

(و إن ولي العاطف بعد خبر « ليس » أو « ما » وصف يتلوه سببي) ، نحو : « ليس زيد قائماً ولا قاعداً أبوه » ، أو / « مازيد قائماً ولاقاعداً أخوه .» (أعطي الوصف) الذي هو /١٥١/ «قاعد» في المثالين المذكورين ، (ماله) ، أي : للوصف المذكور (مفرداً) ، من نصب وجر كما لو لم يذكر السببي ، (ورفع به) ، أي : بالوصف المذكور (السببي) الذي هو المضاف إلى الضمير ، على أنه فاعل الوصف ، لاعتماد الوصف على النفي قبله ، (أو جعلا) ، أي : الوصف والسببي (مبتدأ وخبراً) ، فالسببي : مبتدأ مؤخر ، والوصف خبر مقدم ، أو يجعل الوصف مبتدأ ، والسببي مرفوعاً به ساداً مسد خبره .

(وإن تلاه) ، أي : الوصف (أجنبي) ، وهو ماليس مضافاً لضمير الموصوف(عطف بعد «ليس » على اسمها) وعطف (الوصف على خبرها) ، نحو : « ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو.» فـعمرو : مرفوع عطفاً على اسم « ليس » ، وقاعداً : منصوب عطفاً على خبرها ، ويجوز رفع الوصف على الخبرية للأجنبي ، أو الابتدائية .

== ٤/١٤٦ ، المساعد ١ / ٢٩٠ ، المرادي ١ / ١٧٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٨ ، وفي « ب » : « وظل » . والشاهد فيه قوله : (أو قدير) على أنه معطوف بالجر على (صفيف) المنصوب باسم الفاعل ، على توهم أنه مجرور بإضافته إليه . وروى « من بين » .

ولو قلت : « ما زيدٌ قائماً ولاقاعدٌ عمرو . » ، لايجوز نصب الوصف ، لأن خبر « ما » لايتقدم على اسمها ، ويتعين رفع الوصف على الابتدائية [١] ، ورفع الأجنبي على الفاعلية به ساداً[٢] . مسدَّ خبره .

(وإن جر) خبر « ليس » (بالباء) ، نحو : « ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو » ، (جاز على الأصح) ، عند الأخفش [٣] دون سيبويه [٤] (جر الوصف المذكور) ، وهو « ذاهب » في المثال المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالباء المتقدمة في « قائم » ، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة ماقبله عليه كثير ، ومنه قوله :

[٣٠٤] وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا ... صِحَاحاً وَلاَ مُسْتَنكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا [٥]

فـ « مستنكر » مجرور بباء مقدره مدلول عليها بالباء الداخلة على معروف ، وليس من العطف على عاملين [٦] ،كما قاله المصنف [٧] .

---

(١) المتعين هو الرفع ، أما تعين كونه مبتدأ فلا وجهة له ، بل يجوز أن يكون خبراً مقدماً والأجنبي بعد ه مبتدأ مؤخر كما يجوز العكس . انظر المساعد ١ / ٢٩١ .

(٢) في ب : سادٌ.

(٣) المقتضب ٤ / ١٩٥ .

(٤) الكتاب ١ / ٦٤ .

(٥) البيت من الطويل ، للنابغة الجعدي .
والشاهد فيه قوله : (ولا مستنكر) على ماذكره الشارح . انظر الكتاب ١ / ٦٤ ، والمقتضب ٤ / ١٩٤ ، والخزانة ٣ / ١٦٩ ، وإيضاح الشعر (٥٤) ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٧ ، والمرادي ١ / ١٧٨ . «لنا» مكررة في الأصل .

(٦) يقول المبرد في المقتضب ٤ / ١٩٥ - في نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعد عمرو - « وأمّا الخفض فيمتنع- أي على العطف - لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما : الباءُف وليس . . . وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه .

(٧) شرح ابن مالك ١ / ٣٨٧ . وهو قول ابن مالك لا رد له .

(ويتعين رفعه) ، أي : الوصف المعطوف المتلو بأجنبي (بعد « ما ») ، سواء أنصب خبرها أم جر بالباء ؛ لأن خبرها لايتقدم على أسمها ، فكذلك خبر ما عطف على اسمها / ،كقـول /١٥٢/ الفـرزدق :

[مكرر] لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ [1]

وحكي عن الكسائي [2] ، أنه أجاز الجر إذا عطف على المجرور.

---

(١) سبق تخريجه .
والشاهد فيه قوله : (ولا منسئٌ) حيث تعين الرفع في الوصف المتلو بأجنبي مع « ما » لأنه لايجوز أن يتقدم خبر « ما » على اسمها .

(٢) الهمع ٢ / ١٣٠ .

باب أفعال المقاربة

سميت بذلك ، لأن فيها ما هو للمقاربة ، وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام ، كلمة وحقيقة الأمر : أن أفعال [هذا الباب][(١)] ثلاثة أنواع :

[أفعال الشروع]

(منها للشروع في الفعل : « طَفَقَ ») و « طَفِقَ »، بفتح الفاء وكسرها ، (و« طَبِقَ ») ، بالموحدة ، (و « جَعَلَ » [و « أخذ »][(٢)] ، أختها (و « عَلِقَ » و « أنشأ » و « هَبَّ ») ، بالتشديد ، (و«قام ») أختها ، وأغرب هذه الثمانية «علق ، وهب » ، ومن استعمالهما قوله :

[٣٠٥] أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا ‌ ‌ ‌ وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلَالُ المُجِيرِ [(٣)]

وقوله :

[٣٠٦] هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى ‌ ‌ ‌ فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيا [(٤)]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ساقطة من الأصل و « ب » والمثبت من متن التسهيل / ٩٥ ، وشرحه لابن مالك ١ / ٣٨٩ .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (علقت) على أنها من أفعال الشروع .
ظ : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، الهمع ٢ / ١٣٣ ، المساعد ١ / ٢٩٢ ، المرادي ١ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ،
والشاهد فيه قوله : (هببتُ) حيث جاءت من أفعال الشروع . انظر : شرح اتسهيل لابن مالك ١ / ٣٩١ ، الهمع ٢ / ١٣٣ ، المساعد ١ / ٢٩٢ ، المرادي ١ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤٢ .

[أفعال المقاربة]

ومنها ، (لمقاربته :) ، أي : الفعل (« هَلْهَل » و «كَادَ » و «كَرَبَ » ،) بفتح الراء وكسرها ، (و« أوشك» و « أولى ») وأشهر هذه الخمسة «كاد » ، وأغربها « أولى » ، ومن استعمالها ، قوله :

[٣٠٧] فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْها وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلاَثِ (١)

ويوجد في بعض النسخ بين « أوشك » و « أولى » ، « أَلَمَّ » ، ولم يتعرض لها المصنف(٢) في الشرح (٣) ، وعليها يقال : « أَلَمَّ زيد أن يفعل » ، أي : قارب ، وفي الحديث : « لولا أنه شيء قضاه الله لأَلَمَّ أن يذهب بصرهُ » .

[أفعال الرجاء]

(و) منها (لرجائه) ، أي : الفعل (« عسى » و « حرى » و « اخلولق ») ، وأغرب الثلاثة «حرى»، يقال : « حرى زيد أن يفعل » ، بمعنى : عسى . هكذا ذكر المصنف . قال المرادي تبعاً لشيخه أبي حيان ،: « والمحفوظ أن (حرى) اسم منون ، لايثنى ولايجمع ، بمعنى : »حقِيقٌ» (١) . انتهى ، ومن العجب أن أبا حيان ، ذكرها من جملة أفعال هذا الباب ، في كتابه المسمى بـ« اللمحة البدرية ».‏/ /١٥٣/

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أولى) حيث جاءت أولى في الشطر الثاني بمعنى : كاد للمقاربة . انظر : الخزانة ٩/ ٣٤٥ ، الهمع ٢ / ١٣٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٩ ، المساعد ١ / ٢٩٢ ، المرادي ١ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤٣ .

(٢) هذا استدراك نقله الشيخ خالد من ابن عقيل ، انظر المساعد ١ / ٢٩٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٩ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٨ .

وأكثر ماترد عسى ترجياً ، نحو : « عسى الله أن يرحمنا .» ، (وقد ترد « عسى» إشفاقا) ، نحو : « عسى زيد أن يهلك » ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وهو خَيرٌ لَكُم وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شيئاً وَهُو شَرٌ لَكُمْ ﴾ (١) ، والحاصل ، أن المترقَّب وقوعه ، إن كان محبوباً ، فـ «عسى » فيه « للترجي » ، وإن كان مكروهاً . فـ « عسى » فيه للإشفاق .

(و يلازمهن) ، أي : هذه الستة عشر فِعْلاً (لفظ المضي) ، فلا يتصرفن بحال ، (إلا « كاد» و « أوشك ») ، فإنه سُمِعَ لهما مضارع ، نحو: « يكاد ويوشك » - وسيأتي - .

(وعملها) ، أي : هذه الأفعال الستة عشر ، في الأصل (عمل « كان ») ، من رفع الاسم، ونصب الخبر .

[خبرها واقترانه بـ أنْ]

(لكن التزم كون خبرها) فعلا (مضارعاً) ، فلذلك أفردت بباب ؛ (مجرداً) المضارع (مع «هلهل » وما) ذكر (قبلها) ، من أفعال الشروع (٢) . (مقروناً) المضارع (بـ « أن ») بفتح الهمزة وسكون النون (مع « أولى » وما) ذكر (بعدها) ، والمراد به : حرى ، واخلولق ، من أفعال الرجاء (و) جاء المضارع (بالوجهين) التجرد من « أن » ، والاقتران بها (مع) الأفعال (البواقي)، وهي : كاد ، وكَرَبَ ، وأوشك ، وعسى ، (والتجريد) من « أنْ » (مع «كاد » و « كرب » أعْرَفُ) ، من الاقتران بها ، (و« عسى » و « أوشك » بالعكس) ، فيكون الاقتران بـ « أن » معهما أعرف من التجرد .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

والمراد به : طفق ، وطبق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ ، وقام .

والحاصل : أن المضارع بالنسبة إلى تجرده من « أن » ، واقترانه بها أربعة أقسام : قسم يلزم تجريده من « أن » ، وهو : « هلهل » وما ذكر قبلها من أفعال الشروع ، وقسم يلزم اقترانه بـ « أن » وهو : « أولى » و «حرى » و « اخلولق » .

وقسم : يجوز فيه الوجهان ، والتجريد أعرف وهو (كاد وكرب) ، وقسم يجوز فيه الوجهان ،والاقتران أعرف ؛ وهو : « عسى » و « أوشك » .

[نوادر في الباب][1]

(وربما جاء خبراهما) ، أي : خبر «عسى » وخبر « أوشك [1]» / (مفردين [منصوبين][2]) /١٥٤/ لامضارعين ، كقوله :

[٣٠٨] أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دائماً لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِماً [3]

وكقول حسان ( ) :

---

(١) أعاد الشيخ خالد الضمير المثنى على أقرب مذكور وهو : عسى وأوشك ، والذي عليه غيره أن المراد بهما: عسى وكاد وفي التصريح جعل هذا الحكم عسى وكاد وأوشك وقال ابن مالك في الألفية في كاد وعسى « لكن ندر : غير مضارع لهذين خبر » و ظ : المساعد ١ / ٢٩٧ ، والسلسيلي ١ / ٣٤٥ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٩٣ ، ونتائج التحصيل ١٣١٤ - ١٣١٥ ، والتصريح ١ / ٢٠٤ .

(٢) ساقطة من الأصل و ب مثبتة في متن التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ ، وكذا بقية شروحه .

(٣) رجز . . ، لرؤبة بن العجاج ، انظر ملحقات ديوانه ١٨٥ ، الخزانة ٩ / ٣١٦ ، الخصائص ١ / ٩٨ ، ابن يعيش ٧ / ١٤ ، المغني ١ / ١٦٤ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٩٣ ، وابن عقيل ١ / ٢٩٧ ، السلسيلي ١/ ٣٤٥ . واختلفت روايته ففي الخزانة وابن مالك: « لا تَلْحَنِي إني عسيت »

والشاهد فيه : قوله (عسيتُ صائماً) حيث جاء خبر « عسى » اسماً مفرداً ، والأصل أن يأتي فعلاً مضارعاً مقترناً بأن في الأكثر .

{٣٠٩} مِنْ خَمْرِ بَيْسَان تَخَيَّرتُهَا تِرْيَاقَةً تُوشِكُ فَتْرَ العِظَامْ [١]

(و) ربما جاء (خبر « جعل » جملة اسمية) ، كقوله :

{٣١٠} وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوص بَني سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ [٢]

(أو)[٣] جملة (فعلية مصدرة بـ « إذا ») ، كقول ابن عباس - رضي الله عنهما - : «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً[٤]» . (أو كلما) ، نحو : « فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر . . »[٥] الحديث .

---

(١) البيت من السريع . والشاهد فيه قوله : (توشك فَتْر العظام) حيث جاء خبر أوشك اسماً مفرداً منصوباً وهو نادر والأصل أن يكون فعلاً مضارعاً مقترنا بأن كثيرا . انظر التصريح ٦ / ٢٠٤ ، وفيه « فقر العظام » واللسان {م : ب ي س} .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مرتعُهَا قريبٌ) حيث وقع خبر « جعل » جملة اسمية ، والأصل أن يأتي فعلاً مضارعاً . انظر : الخزانة ٩ / ٣٥٢ ، المغني ١ / ٢٥٩ ، الهمع ٢ / ١٤١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٣ ، المساعد ١ / ٢٩٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤٥ .

(٣) في الأصل و « ب » (و) و المثبت من شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ .

(٤) قال ابن هشام في الحواشي : « الصواب أن يقال : أو جملة فعلية فعلها ماض ، فإن هذا هو محط الشذوذ، وأما نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ، ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا - إن قوله :
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذٌ من جهة التصدير بإذا وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه . التصريح ١ / ٢٠٦ . وماقرره ابن هشام هو ماذهب إليه ابن مالك وقرره في «شواهد التوضيح والتصحيح {٧٧ - ٧٩} كما صرح به في شرح التسهيل فقال : « وقد يجيء جملة فعلية ماضويه » {١ / ٣٩٣} فما ذهب إليه ابن هشام تقييد لما أطلقه ابن مالك .
هذا وقد تبع ابن مالك فيما ذهب إليه الرضي فقال : « وقد يجئ شرطية مصدره بإذاء ، شرح الكافية ٢/ ٣٠٧. وفي المسألة توجيهات ظ : حاشية الشيخ يس والخزانة : ٩ / ٣٥٥ .

(٥) ظ : فتح الباري ٣ / ٢٥١ . .

(وندر إسنادها إلى ضمير الشأن) ، نحو : ما حكاه الزاهد [(١)] غلام ثعلب أنه يقال : «عسى زيدٌ قائمٌ .» ، برفع المبتدأ والخبر بعد « عسى » ؛ فيتخرج هذا على أن في «عسى » ضمير الشأن[(٢)] وهو اسمها ، وجملة « زيد قائم » خبرها ، هذا إن جعلنا الضمير في قول المصنف (إسنادها) إلى أفعال هذا الباب ، وإن جعلناه عائداً إلى « جعل » ، كنحو : « جعل زيد قائم »، فيحتاج إلى سماع .

(و) ندر (دخول النفي عليها) ، نحو : قول أنس - رضي الله عنه - : « فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت . » [(٣)] . ولا ينبغي أن يعود الضمير من قوله : (عليها)، لجميع أفعال هذا الباب ، لأن من جملتها «كاد»، ودخول النفي عليها مقيس ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون ﴾ [(٤)] ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاها ﴾[(٥)] ، ولم يتعرض [(٦)] في الشرح لقوله: (كلما) ، والمسألتين بعدها ؛ فلذلك عسر الاهتداء إلى مرجع الضميرين فيهما .

[موقع أن والفعل]

(وليس) المضارع (المقرون) بـ « أن » (خبراً عند سيبويه) [(٧)] ؛ لأن « أَنْ » والفعل مقدر بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة ، بل هو مفعول به منصوب على إسقاط الخافض/ أو /١٥٥/

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٢١ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٠٤ : « وليس بمشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة إلا في كاد . »

(٣) فتح الباري ٣ / ٤١٣ . .

(٤) سورة البقرة آية : ٧١ .

(٥) سورة النور آية : ٤٠ .

(٦) وتعرض لها ابن عقيل مع التمثيل ، انظر المساعد ١ / ٢٩٨ .

(٧) الكتاب ٣ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

بتضمن الفعل معنى : قارب ، ومذهب الجمهور [١] - وصححه ابن عصفور [٢] - أن المقرون بـ«أن » خبر ، كالمجرد منها المتفق على خبريته ، وأجابوا عن تقديره بالمصدر : بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة ، نحو : « زيد عدل » .

[من أحكام الخبر والاسم]

(ولا يتقدم هنا الخبر) ، فلا تقول : « أن يقوم عسى زيد » ولا « أَفْعَلُ طفقت » ؛ لضعف هذه الأفعال ، وعدم تصرف أكثرها .

(وقد يتوسط) ، خبرها بينها وبين اسمها ، نحو : « طفق يُصَلِّيان الزيدان » ، و «كاد يطيرون المنهزمون ». قال المصنف : « وإنما أجيز توسطه تفضيلاً لها على " إنَّ " وأخواتها » [٣] .

(وقد يحذف) الخبر (إن علم) ، كقوله تعالى : ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ [٤] ، أي يمسح [٥] ، فحذف لدلالة مصدره ، وهو « مسحاً » عليه . (ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً)، بوقوعه معرفة أو قريباً منها ، ومن غير الغالب ، وقوعه نكرة بلا مسوغ ، كقوله :

[٣١١] عَسَى فَرَجٌ يَأتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ ... لَه كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ [٦]

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٢٢ .

(٢) المقرب ١ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٥ .

(٤) سورة ص آية : ٣٣ .

(٥) أي : فطفق يمسح مسحاً ، ومسحاً : مفعول مطلق لا خبر .

(٦) البيت من الطويل ، قال الشيخ محمد محيى الدين في تعليقه على الشذور : « نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل ، وذكروا قبله بيتين » [شرح شذور الذهب / ٢٨٠] وقال محقق شرح السلسيلي : « وقائله أبـو محجن الثقفي . . . . والبيت مع بيتين آخرين غير موجود في ديوان أبي محجن المطبوع » [٣٤٧/١]. ==

[من أحكام إسناد عسى وأوشك واخلولق]

(وتسند « أوشك » و « عسى » و « اخلولق »، لأن يفعل " فيغني عن الخبر) ، نحو : «أوشك أن يقوم، وعسى أن يقوم » ، و « اخلولق أن يمطر.» ، « فأن » مع صلتها في موضع رفع على الفاعلية بهذه الأفعال. ولا يحتاج معها إلى خبر ؛ لأنها سدت مسد الاسم والخبر ، كما سدت مسد المفعولين في ، نحو : « ظننت أن يقوم » .

(ولا يختلف لفظ) الفعل (المسند) ، وهو : عسى وأختاها (لاختلاف ماقبله) ، بإفراد وتذكير ، وغيرهما ، لأن الفعل مسند إلى ظاهر ، وهو : أن ومابعدها ، فتقول : « زيد عسى أن يقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا / ، وهند عسى أن تقوم ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن .» ، بإفراد « عسى » وتذكيره ، هذا إن أسند الفعل إلى «أن » وصلتها ، والفعل وفاعله مسندان [1] إلى الاسم قبله . /١٥٦/

(فإن أسند) الفعل الذي هو « عسى » وأختاها (إلى ضميره) ، أي : الاسم السابق (اسماً) ، على مذهب من جعلها داخلة على المبتدأ والخبر ، (أو فاعلاً) ، على مذهب من جعل «أن » وصلتها مفعولاً لاخبراً ، على الخلاف المتقدم (طابق) الضمير (صاحبه معها ، كما يطابق مع غيرها) من الأفعال ، فتقول : «هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا » ، و « الهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن .» ، وعلى هذا إذا قلت :

== والشاهد فيه قوله : (عسى فرجٌ) حيث جاء اسم « عسى » نكرة محضة ، وفيه شاهد آخر هو تجريد « عسى » من «أن » ، وهو قليل . انظر : الدرر ١ / ١٠٩ ، العيني ٢ / ٢١٤ ، الهمع ٢ / ١٤٤ ، حاشية الخضري ١ / ١٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٥ ، المساعد ١ / ٢٩٦ ، الارتشاف ٢ / ١٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٤٧ .

(١) في المخطوطتين : مسند - سهو .

«زيد عسى أن يقوم » [١] ففي « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » ، وهذا كله يأتي في « أوشك » و « أخلولق » ، وفهم من تخصيصه هذه الثلاثة ، أن غيرها لايسند لـ « أن » والفعل .

(وإن كان) الضمير المسند إليه « عسى » (لحاضر) مطلقاً (أو غائبات جاز كسر [٢] سين «عسى ») ، وفتحها ، والفتح أكثر ، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع [٣] ، فتقول : «عسيت أن أفعل » ، و« عسيت أن تفعل » إلى « عسيتن أن تفعلن » ، وتقول : « عسين أن يفعلن » .

(و) قد (يتصل بها) ، أي : بـ «عسى » ، (الضمير الموضوع للنصب) ، في لغة ، نحو : «عساني أن أفعل » ، حال كون الياء (اسما عند سيبويه)[٤] ، وأن والفعل : في موضع رفع خبراً لها ، (حملا) لـ « عسى » في نصب الاسم ورفع الخبر (على لعل) ،كما حملت لعل عليها في دخول « أن » في خبرها ، كقوله :

[٣١٢] لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا [٥]

---

(١) تحتمل « عسى » في هذا المثال أن تكون ناقصة أو تامة ، فإذا قدرتها خالية من ضمير الاسم السابق كانت تامة ، وتكون « أن والفعل » في تأويل مصدر « فاعلا » سد مسد جزأيها .
وإذا قدرت فيها ضميراً يعود إلى الاسم السابق كان ذلك الضمير اسماً لها ، وأن والفعل في موضع نصب على الخبر ، فتكون ناقصة ، ويظهر أثر هذين التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع ، انظر أوضح المسالك ١ / ٣٢٣ .

(٢) الكسر لغة أهل الحجاز ، انظر الارتشاف ٢ / ١٢٤ .

(٣) وقرأ الباقون بفتحها ، من الآية ٢٢ من سورة « محمد » ، انظر البحر ٢ / ٢٥٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٥) البيت من الطويل ، لمتمم بن نويرة ، المغني ١ / ٣١٩ ، المقتضب ٣ / ٧٤ ، الخزانة ٥ / ٣٤٥ ، ابن يعيش ٨ / ٨٦ ، المساعد ١ / ١٠٣ .
والشاهد فيه قوله : (أن تلم) حيث جاء خبر لعل أن والفعل حملا لها على عسى .

(وخبراً مقدماً) على الاسم (عند المبرد) (١) والفارسي (٢) ، وجماعة ، زعموا : أن الياء في موضع نصب خبراً لـ «عسى» تقدم على اسمها . وأنْ والفعل / في موضع رفع اسم لها ، /١٥٧/ فـ«عسى» باقية على عملها ، ولكن انعكس الإسناد ، إذ جعل المخبرعنه خبراً ، والخبر مخبراً عنه (ونائباً عن المرفوع عند الأخفش) (٣) زعم : أن « عسى » باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر ، وضمير النصب وضع موضع الضمير المرفوع نيابة عنه ، فالياء في موضع رفع اسم « عسى » وأن والفعل في موضع نصب خبرها ، ويرده قوله :

[٢١٣] فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ وَعَلَّها ... تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَها فَأَعُودُهَا (٤)

برفع : نار على أنه خبرها ، لابنصبه .

(وربما اقتصر عليه) ، أي : على الضمير الموضوع للنصب كقوله : (٥)

[٢١٤] وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَها إِذَا مَا ... تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِـي

(ويتعين) في هذا الباب دن غيره (عود ضمير من الخبر إلى الاسم) ، نحو : « كاد زيد

---

(١) المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٢) أوضح المسالك ١ / ٣٢٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٢٥ .

(٤) البيت من الطويل ونسبه العيني لصخر بن العود الحضرمي وفي التصريح ١/ ٢١٣ ، الحصري ، ونسبه هارون : لصخر بن جعد الخضري .
والشاهد فيه قوله : (عساها نارُ كأس) على ما وضحه الشارح . انظر : المغني ١ / ١٦٥ ، الهمع ٢/ ١٤٦ ، العيني ٢ / ٢٢٧ ، المساعد ١ / ٣٠٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٢ ، الخزانة ٥ / ٣٥٠.

(٥) البيت من الوافر ، لعمران بن حطان .
والشاهد فيه قوله : (عساني) حيث اقتصر على الضمير الموضوع للنصب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، الخزانة ٥ / ٣٤٩ ، المقتضب ٣ / ٧٢ ، الخصائص ٣ / ٢٥ ، ابن يعيش ٣ / ١٠ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٩٧ ، المساعد ١ / ٣٠٢ .

يفعل » . ففي « يفعل » ضمير مرفوع عائد إلى اسم «كاد » وهو فاعل « يفعل » ، (وكون الفاعل غيره)، أي : الضمير ، وهو الظاهر السببي ، نحو : «كاد زيد يفعل أبوه » (قليل) ، ومنه قوله:(١)

[٣١٥] وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ... إذَا نَحنُ جاوزْنَا حفير زِيَادِ ؟

في رواية من رفع « جهده » (٢) ، وأما قوله :

[٣١٦] وَقَدْ جعَلْتُ إذَا ما قُمتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ (٣)

فمؤول على أن المعنى : أثقل بثوبي (٤)، وعلة ذلك : أن أفعال المقاربة ، إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تَلَبَّس بالفعل ، أو شرع فيه لاغيره .

---

(١) البيت من الطويل : « وقد نسب العيني هذا البيت للفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد وليس ذلك بصحيح ، ولاهو مروي في شعره ، والصواب - كما قال ياقوت الرومي - أن البيت « للبرج التميمي » وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزراقة فهرب منه إلى الشام . » انظر حاشية أوضح المسالك ١ / ٣٠٨ . ومعجم البلدان [حفير] .
والشاهد فيه قوله : (عسى الحجاج يبلغ جهده) حيث رفع المضارع الواقع خبراً لـ « عسى » اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم « عسى » وهذا جائز في عسى وحده دون سائر أخواته . انظر : العيني ٢/ ١٨٠ ، الهمع ٢ / ١٤٣ ، أوضح المسالك ١ / ٣٠٨ ، الارتشاف ٢ / ١٢٥ ، التصريح ١ / ٢٠٥ .

(٢) أما على رواية النصب ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى الحجاج ، فيكون على الأصل .

(٣) البيت من البسيط ، لأبي حية النميري ، العيني ٢ / ١٧٣ ، المغني ٢ / ٦٤١ ، الخزانة ٩ / ٣٥٥ ، المقرب ١ / ١٠١ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٩٠ ، المساعد ١ / ٣٠٢ ، السلسيلي ١ / ٣٤٨ ، والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح .

(٤) جعل الشيخ خالد (يثقلني ثوبي) في تأويل (أُثقَلُ بثوبي) حتى يكون الفاعل ضميراً يعود إلى اسم الناسخ ، فيكون قياساً ، وقد ذهب بعضهم إلى أن (ثوبي) بدل اشتمال من التاء في (جعلت) ، فهو مقدم حكماً ، وعليه ففاعل (يثقلني) ضمير مستتر يعود إليه باعتبار أنه مقدم ، وعليه فلا شذوذ ولا تأويل.

[من أحكام كاد]

(وتنفي « كاد » إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً) ، بغير سهولة ، كقولك : « خلص زيد ولم يكد يخلص » ، أي : بعسر لابسهولة ، واستدل أبو الفتح ابن جني[١] على هذا ، بقوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [٢] . (أو) إعلاماً (بعدمه) ، أي : الفعل (وعدم مقاربته)، [كقوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿وَلاَ يَكَادُ يُسِيغه﴾ [٤] ، أي : لم يرها ، ولم يقارب أن يراها ، ولا يسيغه ولايقارب أن يسيغه / . /١٥٨/

(ولا تـزاد) "كـاد" (خلافاً للأخفش) [٥] ، ولا حجة له في مااستدل به من قوله تعالى : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [٦] ، مدعيا أن « كاد » فيه زائدة ، لإمكان حملها على معنى : أكاد أخفيها فلا أقول : هي آتية ، أو : أكاد أخفيها عن نفسي .

[تصرف كاد وأوشك]

(واستعمل مضارع « كاد ») ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ يَكَادُ الَّذِين كَفَرُوا ﴾ [٧] ، وهو كثير ، (و) مضارع (« أو شك ») ، كقوله :

[٣١٧] يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِه يُوافِقُها [٨]

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٣ .

(٢) سورة البقرة آية : ٧١ .

(٣) سورة النور آية : ٤٠ .

(٤) سورة إبراهيم آية : ١٧ .

(٥) الارتشاف ٢ / ١٢٦ .

(٦) سورة طه آية : ١٥ .

(٧) سورة القلم آية : ٥١ .

(٨) البيت من المنسرح ، لأميّة بن أبي الصلت ، الكتاب ١ / ١٦٠ ، ١٦١ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٦ ، الهمع ==

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها ، ولكثرته أنكر الأصمعي ، ماضيها ، (وندر اسم فاعل «أوشك ») ، كقوله :

[٣١٨] فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَـرَاهَــا ⁂ وَتَعْـدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي [1]

وهو قليل ، واسم فاعل (كاد) ، كقوله :

[٣١٩] أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وإِنَّنِي ⁂ يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذِي أَنَـا كَائِدُ [2]

قال المصنف : أراد بالموت الذي كدت آتيه ، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل [3] .

== ٢ / ١٣٥ ، العمدة ١ / ١٦٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ ، وفيه « يوشك » مضارع أوشك .

(١) لكثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة ، وهو من الوافر ، انظر : الارتشاف ٢ / ١٢٦ ، الهمع ٢ / ١٣٥، المساعد ١ / ٣٠٣ ، المرادي ١ / ١٨٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٠ .، وديوانه : ٩٠ .

والشاهد فيه قوله : (موشك) حيث استعمل اسم الفاعل من « أوشك » وهو قليل .

(٢) البيت من الطويل ، لكثير عزة ، الهمع ٢ / ١٣٦ ، المرادي ١ / ١٨٣ ، العيني ١ / ١٩٨ ، الارتشاف ٢/١٢٦ ، المساعد ١ / ٣٠٤ ، السلسيلي ١ / ٣٥٠ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٩ ، وديوانه : ٧٧ .

والشاهد فيه قوله : (كائد) حيث استعمل اسم الفاعل من « كاد » ، وهو قليل .

« والصواب : أن الذي في البيت « كابد » بالباء الموحدة - من المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب - ابن السكيت - في شرح ديوان كثير . » قاله ابن هشام انظر أوضح المسالك ١ / ٣٢٢ .

(٣) لم يـرو ابن مالك البيت في شرحه على التسهيل ١ / ٤٠٠ ، ولكنه ذكره في شرح الكافية الشافية ٤٥٩/١.

(١٥) باب الأحرف الناصبة الاسم اتفاقاً [١] الرافعة الخبر

عند البصريين [٢] ، وهو الأصح ، خلافاً للكوفيين [٢] ، وعبر بالأحرف نظراً إلى أن الموضع موضع قلة ، وتعبير سيبويه وغيره بالحروف [٣] ، انتقده المبرد وابن السراج [٤] ، واعتذر عنه : بأنه من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى : ﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [٥] .

[الأحرف ومعانيها]

(وهي) خمسة : (« إنَّ ») ، بكسر الهمزة وفتحها ، وتشديد النون (للتوكيد) ، نحو : ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِين ﴾ [٦] ، ﴿ فَاعْلَم أَنَّه لاَ إِلَه إلا اللَّهُ ﴾ [٧] ، (ولكن للاستدراك) ، نحو : ﴿ فَلم تَقْتُلُوهم وَلَكِنْ اللَّهَ قَتَلَهُم ﴾ [٨] .

(و « كأنَّ » للتشبيه) المؤكد ، نحو : «كأنَّ زيداً أسدٌ » ، والأصل : إن زيداً كالأسد ، فقدمت الكاف ، وفتحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه والتأكيد ،

---

(١) التصريح ١ / ٢١٠ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٧٦ مسألة (٢٢) ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٦ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٣٤، والأصول ١ / ٢٣٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٣١ .

(٤) لم يصرح المبرد ، وابن السراج بهذا الانتقاد ، ولكن يفهم من تسميتهما الباب « بالحروف » انظر : المقتضب ٤ / ١٠٧ ، والأصول ١ / ٢٢٩ .

وقد ذكر المرادي في شرحه للتسهيل هذ الانتقاد والاعتذار له ١ / ١٨٣ ، وكذا الدماميني ١ / ١٨٧ ، ويس في حاشيته على التصريح ١ / ٢١٠ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٦) سورة يس آية : ٣ .

(٧) سورة محمد آية : ٥ .

(٨) سورة الأنفال آية : ١٧ .

(و للتحقيق) أيضاً على رأي للكوفيين والزجاجي [١] . زعموا أن « كأن » قد تكون للتحقيق ، دون تشبيه ، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة [٢] : / /١٥٩/

[٣٢٠] كَأَنَّني حِينَ أُمْسِي لاَ تُكَلِّمُني ذُو بُغْيَةٍ يشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوجُوداً

إذ لا تشبيه فيه ، إذ هو ذو « بغية يشتهي ماليس موجوداً » ، ورد : بأن التشبيه فيه بين بأدنى تأمل ، وذلك ، أنه لما يئس من أن تكلمه مع اشتهائه كلامها وإن كانت موجودة كما يوءس[٣] من الوصول إلى ماهو معدوم ، صار كأنه اشتهى مالا وجود له أصلا .

(وليت للتمني) في الممكن ، نحو : « ليت الحبيب قادم.» ، والمستحيل ، نحو: « ليت الشباب عائد » ، دون الواجب ، لايقال : « ليت غداً يجئُ » (و « لعل » للترجي) ، في الأمر المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » ،(والإشفاق) ، في الأمر المكروه ، نحو : « لعل العدو يقدم»، ولا تستعمل إلا في الممكن ، كما مر ، (و « التعليل ») ، نحو : « قولك لصاحبك افرغ من عملك لعلنا نتغدى ، أي : لنتغدى.» قاله الأخفش[٤] وجعل منه قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّه يَتذكَّرُ ﴾[٥] ،

---

(١) ونسبه إليهما ابن هشام ، وردَّه بأمور ، انظر المغني ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، كما نسبه ابن عصفور لبعض النحويين ، انظر الشرح الكبير ١ / ٤٤٧ .

(٢) من البسيط .
والشاهد فيه قوله : (كأنني) حيث جاء « كان » في البيت للتحقيق على رأي الكوفيين والزجاجي .
انظر : المغني ١ / ٤٠٩ ، ابن يعيش ٤ / ٧٧ ، المحتسب ٢ / ١٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦ ، والمساعد ١ / ٣٠٥ ، وديوانه : ٣٢٠ ، وروايته في الديوان صدراً * كأنه يوم يُمسي لايُكلِّمُهَا *
وروى: « مقيم يشتهي » ونسب أيضاً ليزيد بن الحكم الثقفي .

(٣) في الأصل و ب : لم ييئس » . . . كما يئس » .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٠٧ ، وكذا قطرب وأبو علي ، انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٦ .

(٥) سورة طه آية : ٤٤ ، وفي الأصل و ب وما يدريك لعله يتذكر ، وما أثبتناه عن معاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٧ .

(والاستفهام) كقوله ، صلى الله عليه وسلم ، لبعض الأنصار ، وقَدْ خَرَجَ إليه مُسْتَعْجِلاً : «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ ؟ » [١] . قاله الفراء [٢] وطائفة من الكوفيين [٣] ، والجمهور[٤] لـم يثبتوا التعليل ، ولا الاستفهام ، وحملوا الآية على الترجي والحديث على الإشفاق .

[عملها وعلته]

(ولَهُنَّ) أي للأحرف المذكورة (شبه بـ « كان » الناقصة ، في لزوم المبتدأ و الخبر ، والاستغناء بهما) عن كلام آخر ، بخلاف مالا يلزم المبتدأ والخبر ، كألا ، وأما ، بفتح الهمزة فيهما والتخفيف من أدوات الاستفتاح ، أو يلزم المبتدأ و الخبر ولا يستغني بهما ، كـ « لولا» الامتناعية ، و « إذا » الفجائية ، فإن الامتناعية تفتقر إلى جواب ، والفجائية تفتقر إلى كلام سابق .

/١٦٠/ (فَ) لمشابهة هذه الأحرف لـ « كان » في اللزوم المذكور والاستغناء ، (فعلت) ، هذه/ الأحرف (عملها) ، أي : عمل كان الناقصة ، (معكوساً) فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر ، (ليكونا) ، أي : المبتدأ و الخبر (معهن) ، أي : مع هذه الأحرف (كمفعول قدم وفاعل أُخِّـرَ) ، نحو : « أكل الخبز زيد » (تنبيها على الفرعية) ، لأن الأصل تقديم المرفوع وتأخير المنصوب ، (ولأن معانيها) ، أي : هذه الأحرف لايتحقق حصولها إلا (في الأخبار ، فكانت) الأخبار (كالعمد ، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما) ، يعني : أعطي الخبر رفع العمدة ، وأعطي الاسم نصب الفضلة ، فنصب الاسم لشبهه بالمفعول الذي هو فضلة ، ورفع الخبر لشبهه بالفاعل الذي هو عمدة .

---

(١) فتح الباري ١ / ٢٨٤ .
(٢) الارتشاف ٢ / ١٣٠ .
(٣) الأزهية في علم الحروف : ٢١٨ .
(٤) شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٣٤ .

[جواز نصب الاسم والخبر]

(ويجوز نصبهما) ، أي : المبتدأ و الخبر ، (بـ « ليت » ، عند الفراء [١]) على ما نقله المصنف[٢] ، ونقله ابن أصبغ عن الكسائي [٣] ، كقوله:

[٣٢١] لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرجِيعَ عَلَى الفَتَى   والشَّيْبُ كَانَ هُوَ البَدِئُ الأَولُ [٤]

بنصب « الرجيع » .

(و) يجوز نصبهما (بـ) الأحرف (الخمسة) المذكورة كلها (عند بعض أصحابه) ، أي : الفراء من الكوفيين [٥] ، وقال ابن سلام ، في طبقات الشعراء : « هي لغة رؤبة وقومه » [٦] ، وقال ابن السيد : « نصب خبر " إن " وأخواتها لغة بعض العرب» [٧] كقوله :

[٣٢٢] إِذَا اسْوَدَّ جُنْحِ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا [٨]

وقول الآخر :

[٣٢٣] كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادمةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا [٩]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩ .
(٣) وكذا الفراء انظر معانيه ٢ / ٣٥٢ .
(٤) البيت من الكامل ، نسبه محقق المساعد القطامي انظر المساعد ١ / ٣٠٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٩ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢ ، السلسيلي ١ / ٣٥٢ ، ديوانه ٧
والشاهد فيه قوله : (الرجيعَ) بنصب الاسم والخبر بـ « ليت » عند الفراء .
(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٧ .
(٦) طبقات الشعراء : ٧٨ .
(٧) المساعد ١ / ٣٠٨ .
(٨) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة .
والشاهد فيه قوله : (إن حراسنا أسداَ) بنصب خبر « إنَّ » على لغة . انظر : المغني ١ / ٣٦ ، الخزانة ١٠/ ٢٤٢ ، شرح ابن مالك ٢ / ٩ ، المساعد ١ / ٣٠٨ ، الهمع ٢ / ١٥٦ ، السلسيلي ١ / ٣٥٢ .
(٩) رجز ، لمحمد بن ذؤيب العماني .
والشاهد فيه قوله : (قادمة) كالسابق ، انظر : الخزانة١٠ / ٢٣٧ ، الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، المغني ١/ ٢١١ ، الهمع ٢ / ١٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩ ، السلسيلي ١ / ٣٥٢ ، والشرح الكبير ١/ ٤٢٥ ، والأشموني ١ / ٢٧٩ .

وقول الآخر :

{٣٢٤} يَالَيت أَيَّامَ الصِّبا رواجِعاَ [١]

وقول بني تميم : « لعل زيداً أخاك » [٢] ، والفصيح [٣] رفع الخبر ،(وما استشهد به)على نصب الخبر (محمول على الحال) [٤] إن كان نكرة ، (أو على إضمار فعل) ، إن كان معرفة أو نكرة ، (وهو رأي للكسائي) [٥] ، فيكون التقدير في قوله : ((إن حُرَّاَسَنَا أُسْداً)) ، على الأول، وهو الحالية : تلقاهم أسداً ، فأسداً حال [٦]، وعلى الثاني : كانوا أسداً ، فيكون خبر كان / ، /١٦١/
أويشبهون أسداً ، فيكون مفعولاً به ، هذا في النكرة ، وأما في المعرفة فيتعين إضمار الفعل ، فتقدر في : « لعل زيداً أخاك » ، و ((ليتَ الشبابَ هو الرجِيع)): كان أخاك ، وكان الرجيع ، فلما حذفت « كان » من الثاني ، انفصل الضمير ، وحذفت مع اسمها من الأول .

[ماتدخل عليه الأحرف الناسخة]

(وما لا تدخل عليه « دام ») ، من المبتدأ الذي خبره مفرد طلبي (لاتدخل عليه هذه الأحرف) فلا نقول : « إنَّ أين زيداً » ، ولا « إن زيداً اضربه » ، أو هَلْ رَأَيْتَهُ » .

---

(١) رجز ، للعجاج .
والشاهد فيه قوله : (رواجعًا) كالسابق ، انظر : الكتاب ٢ / ١٤٢ ، المغني ١ / ٣١٦ ، الخزانة ١٠/ ٢٣٤، ابن يعيش ٨ / ٨٤ ، الهمع ٢ / ١٥٧ ، الشرح الكبير ١ / ٤٢٥ ، والأصول ١ / ٢٤٨ ، والأشموني ١/ ٢٧٩ . وقال محقق الهمع إنه لمجهول ، وليس له تتمة .

(٢) في الهمع ٢ / ١٥٧ : « وسمع لعل زيداً أخانًا » وانظر الارتشاف ٢ . ١٣١ .

(٣) وقال أبو حيان : « والمشهور رفع أخبار هذه الحروف .» انظر الارتشاف ٢ / ١٣١ .

(٤) في ب : على الخبر ، وهو رأي البصريين ، انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٧ .

(٥) قال الرضي : « وهو ضعيف ، لأن كان ويكون لايضمران إلا فيما اشتهرا استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلاً عليهما . » انظر شرح الكافية ٢ / ٣٤٧ ، وابن يعيش ٨ / ٨٤ ، والأصول ١ / ٢٤٨ .

(٦) في ب : على الحال ، ثم ضرب عليها .

(وربما دخلت « إن » على ما خبره نهي) ، كقوله :

[٣٢٥] إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُم أَمْسِ سَيِّدَهُم لاَ تَحْسَبُواَ لَيْلَهُم عَنْ لَيْلِكُم نَامَا [١]

ويؤول على إضمار القول ، أي : أقول لاتحسبوا .

(وللجزأين) الَّذَيْنِ هما : المبتدأ والخبر (بعد دخولهن) ، أي : الأحرف المذكورة (مالهما)، أي : للجزأين (مفردين) [٢] ، قبل دخولهن ، من الأقسام والأحوال ، والشروط .

فمن الأقسام : كون المبتدأ لعين ، أو معنى ، والخبر مفرداً ، أو جملة .

ومن الأحوال : جواز حذف الخبر لدليل .

ومن الشروط : عود ضمير من الخبر [إلى][٢] الاسم .

(لكن يجب هنا)في باب « إن » وأخواتها ، (تأخير الخبر) ، لما سبق من بيان موجب تقديم منصوبها ، وتأخير مرفوعها ، (مالم يكن) الخبر (ظرفاً أو شبهه) ، وهو الجار والمجرور ، (فيجوز توسيطه) ، نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾ [٣] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبرَةً ﴾ [٤] ؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها ، قال في « الغرة » [٥] « ويجب أن يقدر العامل في

---

(١) من البسيط ، لأبي مُكْعِت أخي بني سعد بن مالك .
والشاهد فيه قوله : (لاتحسبوا) حيث دخلت « إن » على الخبر المسبوق بنهي ، وهو قليل ، انظر : المغني ٢/ ٦٤٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ١١ المساعد ١ / ٣٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٢٥٠ ، الهمع ٢ / ١٥٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٦ .

(٢) في « ب » مجردين زيادة يقتضيها السياق ، وهي من شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٦ .

(٣) سورة المزمل آية : ١٢ .

(٤) سورة النازعات آية : ٢٦ .

(٥) لابن الدهان .

الظرف ، وشبهه بعد الاسم [١] ، كما يقدر الخبر ، وهو غير ظرف .» [٢] انتهى .

[حذف اسمها]

(ولا يختص [٣] حذف الاسم) لهذه الأحرف (المفهوم معناه بالشعر) ، خلافاً للسخاوي في شرح المفصل ، (وقلما يكون) الاسم المحذوف (إلا ضمير الشأن)[٤] ، حكى سيبويه عن الخليل : « إن بكَ زيدٌ مأخوذ »[٥] ، تقديره : إنه بك زيد مأخـوذ ، (وعليه يحمل) قوله صلى الله عليه وسلم : (« إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ ») [٦] ، تقديره : إنه من أشد ، (لاعلى زيادة « من »، خلافاً للكسائي)[٧] . / حيث زعم : أن « من » فيه زائداة حفظاً لقاعدة /١٦٢/ مذهبه : من منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد « إن » وأخواتها اسم يصح عملها فيه كالمصورين.

وما ذهب إليه من دعوى زيادة « من » هنا لا يستقيم لوجهين : أحدهما : أن زيادة « من » مع اسم « إن » غير معروفة ، وثانيهما : فساد المعنى ، إذا يصير : إن أشد الناس عذاباً يومَ القِيَامةِ

---

(١) فيكون التقدير : إن في ذلك لعبرة مستقرة أو كائنة .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٣٥ .

(٣) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠ ، « ولايخصُّ » وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٤) وقال الرضي : « وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ، ولأنه ليس معتمداً لكلام ، بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد . » ، انظر الكافية ٢ / ٣٦٢ ، وانظر المقتصد للجرجاني ١ / ٤٦٥ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٣٢ .

(٦) فتح الباري ١٠/ ٣٨٢ ، و « إن » ساقطة من الأصل .

(٧) نسبه إليه الرضي وقال : « وعند ابن كيسان الحروف في مثله غير عاملة لفظاً كالمكفوفة . » انظر شرح الكافية ٢/ ٣٦٢.

المُصورون ، وليس كذلك ، إذ غيرهم أشد عذاباً منهم ، كالكفرة ونحوهم[1] .

[حذف خبرها]

(وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً) / سواء أكان الاسم معرفة ، أم نكرة ، هذا مذهب سيبويه [1] ، وهو الصحيح { (خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم) ، من الكوفيين [2] ، فمن حذفه والاسم معرفة قوله :

{٣٢٦} سِوَى أَنَّ حَيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ [3]

يريد : تفضلوا . { ومن حذفه والاسم نكرةٌ ،قوله :

{٣٢٧} إِنَّ مَحَلاً وإِنَّ مُرْتَحلاً وَإِنَ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاَ [1]

---

(١) الكتاب ٢ / ١٤١ .

(١) في الأصل و ب : « نحوه » والصواب من المساعد وعنه نقل .

(٢) قال الرضي : « والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ماجاء كذلك ، والفراء يشترط في جواز حذف أخبارها تكرير « إن » . » انظر الشرح كافية ٢/ ٣٦٢ ، وانظر الخصائص ٢/ ٣٧٤ ، وابن يعيش ١/ ١٠٤ .

(٣) من الطويل ، قال في الخزانة : « والبيت نسبه ابن يعيش إلى الأخطل وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروي ولم أجده فيها . » ١٠ / ٤٦٢ .

والشاهد فيه قوله : (أنّ الأكارم نهشلا) على حذف خبر « أن » أي : تفضلوا ، والأسم معرفة ، رداً على الكوفيين . انظر : المقتضب ٤ / ١٣١ ، ابن يعيش ١ / ١٠٤ ، الخزانة ١٠ / ٤٦١ ، الخصائص ٢/ ٣٧٤، الأمالي الشجرية ٢ / ٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥ ، المساعد ١ / ٣١١ ، السلسيلي ١/ ٣٥٥. واختلفت روايته صدراً ، ففي الخزانة : خلا أنّ حياً ، وكذا الخصائص ، وابن يعيش ، وانفرد السلسيلي بـ«سواء إن ذلك من قريش . . . » وبها ينكسر البيت . صوابها : سوى أن حيا .

(٤) من المنسرح ، للأعشى .

والشاهد فيه قوله : (إن محلاً) على ماوضحه اشارح . انظر : ديوانه : ١٥٤ ، الكتاب ٢ / ١٤١ ، الخزانة ١٠/ ٤٥٢ ، المقتضب ٤ / ١٣٠ ، الخصائص ٢ / ٣٧٣ ، المقرب ١ / ١٠٩ ، الشرح الكبير ١ / ٤٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥ ، المساعد ١ / ٣١١ . السلسيلي ١ / ٣٥٥ .

يريد : إن لنا محلا ، وإن لنا مرتحلاً ، والمعنى : إن لنا محلا في الدنيا مادمنا أحياء ، ومرتحلاً إذا متْنَا .

(وقد يَسُدُّ مَسَدَّهُ) ، أي : الخبر ، (واوُ المصاحبة)، نحو : ما حكاه سيبويه من قولهم : «إنك ما وخيراً ، أي : إنك مع خير » [1] ، و « ما » زائدة ، والخبر محذوف وجوباً ، كما في : «كلُّ رجلٍ وضيعته .» ، ومنه قوله :

{٣٢٨} فَدَعْ عَنْكَ لَيْلَي إنَّ لَيْلَى وَشَأْنَها وإنْ وَعَدتْكَ الدَّهرَ لاَ يَتَيَسَّرُ [2]

(و) قد يسد مسده (الحال) الممتنع جعلها خبراً ، نحو : «إن ضربي زيداً قائماً » كما في : «ضربي زيداً قائماً » ، ومنه قوله :

{٣٢٩} إنَّ اخْتِيَاركَ مَا ترجوه تَبْغِيه ذَا ثِقَةٍ بِاللَّه مُسْتَظْهِراً بِالَحزْمِ والَجلَدِ [3]

فحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده .

(والتزم الحذف في « ليت شعري » مُردفاً باستفهام) كقوله :

---

(١) الكتاب ١ / ٣٠٢ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إن ليلى وشأنها) على حذف الخبر وجوباً لسد واو المصاحبة مسده ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦ ، المساعد ١ / ٤٦٦ ، السلسيلي ١ / ٣٥٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٨٨ ، وروايته عند ابن مالك والسلسيلي : الوعد بدل : الدهر .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مستظهراً) وهي حال سداً مسدَّ خبر « إنَّ » وجوباً . انظر : شرح ابن مالك ٢/ ١٦، المساعد ١ / ٣١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٥٦ ، شرح التسهيل للمراد ١ / ١٨٨ .
واختلفت روايته في قوله : ماترجوه ، فكل المراجع روته : ماتبغيه وكذا في « ب » .

[٣٣٠] أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وجَلِيلُ (١)

فالخبر محذوف وجوباً ، أي : « ليت شعري » بكذا ثابت أو موجود ، / وإنما التزم حذفه ، /١٦٣/ لأن المعنى : ليتني أشعر، ولأن الاستفهام سد مسد الخبر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بـ«شعري » ، ولا يجوز أن تكون جملة الاستفهام هي الخبر ، وشعري ملغي ؛ لأن الطلب لا يكون خبراً لـ " ليت " ، وشعري : ، مصدر حذفت منه التاء ، والأصل : شِعْرَةٌ كـ « دِرْيَةٌ » ، قال سيبويه : «حذفوا الهاء منه ، كما حذفوها في قولهم : ذهب بعذرها ، وهو أبو عذرها (٢) ، والأصل : بعذرتها كما قال سيبويه ، والعذرة : البكارة ، ويقال : فلان أبو عذرها : إذا كان هو الذي افترعها وافتضها .

[قد يخبر عن نكرة]

(وقد يخبر هنا) ، في باب « إن » (بشرط الإفادة بنكرة عن نكرة) ، نحو : « إنَّ ألفاً من دراهمكَ بيضٌ .» (٣) حكاه سيبويه ، وأنشد لامرئ القيس :

[٣٣١] وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ (٤)

---

(١) من الطويل ، لبكر بن غالب بن عامر بن الحارث بن مضاض الجرهمي .
والشاهد فيه قوله : (ليت شعري) على ما وضحه الشارح . انظر : الأمالي ١ / ٢٤٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦ ، المساعد ١ / ٣١٢ ، السلسيلي ١ / ٣١٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٨ ، وذكر في الأمالي : أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع بـلالاً ينشـد هذ البيت . نسبه ابن حجر لبـلال . ظ فتح الباري ١٠ / ١١٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٤٣ .

(٤) من الطويل ، الكتاب ٢ / ١٤٢ ، شرح ديوانه ص ٧ ، الخزانة ٩ / ٢٧٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٧ ، المساعد ١ / ٣١٣ ، المغني ١ / ٣٨٨ ، والشاهد فيه قوله : (عبرةٌ) نكرة أخبر بها عن نكرة وهي «شفاء » وذلك في باب « إنَّ » ويروى « فهل » .

(أو بمعرفة) عن نكرة ، نحو : « إنَّ قريباً منك زيدٌ ، وإن بَعيداً مِنْكَ عمرُوُ » ، حكاه سيبويه[١] ، وقول الفرزدق :

[مكرر] وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً ... ... [٢]

وقد سبقت هذه المسألة في باب « كان » .

(ولا يجوز [نحو] [٣] : « إن قائماً الزيدان » ، خلافاً للأخفش والفراء [٤] ، ولا نحو : «ظننت قائماً الزيدان » ، خلافاً للكوفيين) ، في إجازتهم ذلك بناء على أصلهم في جواز : «قائم الزيدان » بدون نفي [٥] أو استفهام ، قال المصنف : « والصحيح أن يقال : إن إعمال الصفة عمل الفعل فرع على إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : «قائم[٦] الزيدان » ، جواز هاتين المسألتين [٧] ، ولهذا قال المصنف : هنا لايجوز ، وإن كان سبق له هناك ، أنه قال : لاَيَجْرِي هَذَا المَجْرَى باستحسان إلا بعد استفهامٍ أو نفيٍ .

* * *

---

(١) الكتاب ٢ / ١٤٢ .

(٢) سبق تخريجه في باب كان . .

(٣) ساقطة من الأصل و ب ، مثبتة في متن التسهيل ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ١١ ، والمساعد ١ / ٣١٣ .

(٤) الأصول لابن السراج ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٥) في الأصل و ب : « وستفهام » .

(٦) في الأصل و ب : « قام » والصواب من المساعد وعنه نقل لا عن ابن مالك .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨ .

" فصــــل "

[كسر همزة إن وفتحها]

(يُسْتَدَامُ كسر « إن »)على الأصل (مالم تؤول هي ومعمولها بمصدر) ، وستأتي أمثلتها ، وكذلك تكسر [١] إذا : أُوِّلت بمفرد غير مصدر ، نحو : « ظننت زيداً إنَّهُ قائم » ، (فإن لزم التأويل) بالمصدر (لزم الفتح) ، كما سيأتي ، (وإلا) يلزم التأويل بالمصدر ، بل يجوز (فوجهان) ، الكسر: إن لم تؤول ، والفتح : إنْ أُوِّلت / . /١٦٤/

[مواضع الكسر]

(فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة) ، أي : مبدوءاً بها حقيقةً ، نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [٢] ، أو مجازاً ، نحو : ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاء اللَّهِ ﴾ [٣] .

(وموصولا بها) ، نحو : ﴿ وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إِنَّ مَفَاتِحَه ﴾ [٤] .

(وجواب قسم) ، نحو : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾[٥] .

(ومحكية بقول) ، نحو : ﴿ قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [٦] .

(وواقعة موقع الحال) ، نحو : ﴿ وإِنَّ فريقاً مِن المُؤمنينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [٧] .

---

(١) في ب : « تؤول تكسر » وأضرب على كلمة تؤول .
(٢) سورة النساء آية : ١٠٥ .
(٣) سورة يونس آية : ٦٢ .
(٤) سورة القصص آية : ٧٦ .
(٥) سورة يونس آية : ٥٣ .
(٦) سورة مريم آية : ٣٠ .
(٧) سورة الأنفال آية : ٥ .

(أوموقع خبر اسم عين) ، نحو : « زيدٌ إِنَّه فَاضِلٌ » ، ومنه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا... - إلى قوله - إِنَّ اللَّه يَفْصِلُ بَيْنَهم ﴾ (١) .

(أوقبل لام معلقة) لما قبلها بما (٢) بعدها ، نحو : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّه لَيَحزُنُكَ ﴾ (٣) ، فاللام ، وإن تأخرت لخبر « إنَّ » فهي متقدمة على « إنَّ » في أصل الوضع ، فلذلك علقت « نعلم » عن فتح إنَّ ، بدليل أن اللام لو لم تذكر فتحت « إنَّ » ، كما في ، نحو : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُم ﴾(٤)، فهذه سبعة مواضع يلزم فيها كسر « إنَّ » ، لامتناع تأويلها مع معمولها بمصدر .

[مواضع فتح الهمزة]

(وللزوم التأويل) بالمصدر (فتحت) « إنَّ » (بعد « لو ») ، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا ﴾(٥) ، أي : ولو ثبت صبرهم ، أو ولو صبرهم ثابت .

(و) بعد (« لولا ») ، نحو : ﴿ فَلَوْلاَ أَنَّه كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِين ﴾ (٦) ، أي : فلولا تسبيحه ثابت، أو لولا وجد تسبيحه .

(و) بعد (« ما » التوقيتية) ، نحو : لاَ أُكَلِمُكَ مَا أَنَّ فِي السَّماءِ نجْماً » . أو « ما أنَّ حراء مكانه » ، أي : ماثبت ، والأول حكاه يعقوب بن السكيت ، والثاني حكاه اللحياني .

---

(١) سورة الحج آية : ١٧ .

(٢) في الأصل وب « فيما » .

(٣) سورة الأنعام آية : ٣٣ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٨٧ .

(٥) سورة الحجرات آية : ٦ .

(٦) سورة الصافات آية : ١٤٣ .

(وفي موضع مجرور) بحرف ، نحو ذلك : ﴿ بِأَنَّ الله هو الحق ﴾ (١) ، أو بإضافة ، نحو : ﴿ إِنَّه لَحق مِثْل ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (٢) .

(أو) في موضع (مرفـوع فعل) (٣) ظاهر ، فاعلاً كان المرفوع ، نحو : ﴿ أَوَلَمَ يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ (٤) ، أو نائباً عن الفاعل ، نحو : ﴿ قُلْ أوحي إليّ أَنّه اسْتَمعْ ﴾ (٥) ، أو بفعـل مقـدر ، نحو ماتقدم من قولهم : «لا أكلمك مـا أنّ في السماء نجماً » ، أي : ماثبت أن ، وما أشبه ذلك .

(أو) في موضع (منصوب) (٦) ، نحو : ﴿ وَلاَ تَخَافُون أَنَّكُم أَشْرَكْتُمْ ﴾ (٧) ، (غَيْـرَ خَبرٍ) ، في الأصل ، فإن كان / خبـراً في الأصل وجب الكسر ، نحو : «حسبت زيداً إنه قائم .» -كما تقدم - . /١٦٥/

[مواضع جواز الكسر والفتح]

(ولإمكان الحالين) التأويل بمصدر وعدمه ، (أُجيزَ الوجهان) ، الكسر والفتح ، فالكسر: على تقدير الجملة ، والفتح : على تقدير المصدر ، وذلك (بعد : أول قولي) ، نحو : « أَوَلُ قَوْلِي أني أَحْمدُ اللَّهَ .» ، فيجوز فتح « أنَّ » على تقدير : أول قولي حَمْدُ الله ، ويجوز الكسر على تقدير: أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتتح « بإني » ، ويفترق التقديران من جهة المعنى ، فعلى تقديـر

---

(١) سورة الحج آية : ٦ .

(٢) سورة الذاريات آية : ٢٣ .

(٣) في ابن مالك ٢ / ١٨ : أفعل ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٤) سورة العنكبوت آية : ٥١ .

(٥) سورة الجن آية : ١.

(٦) عند ابن مالك ١ / ١٨ : « أو منصوبه » ، وكذا المساعد والسلسيلي .

(٧) سورة الأنعام آية : ٨١ .

الفتح يصدق على كل لفظ يتضمن حمداً ، وعلى تقدير الكسر لايصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله « إني » .

(و) بعد (« إذا » المفاجأة) ، كقوله :

[٣٣٢] وكُنْتَ أَرَى زَيْداً -كَمَا قيلَ سَيِّدا إِذَا أَنَّه عَبْدُ القفَا واللَّهَازِمِ (١)

يروي بالكسر ، على عدم التأويل بالمصدر ، وبالفتح على تأويل « أن» ومعموليها : بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : فإذا عبوديته ثابتة ، قال المصنف : « والكسر أولى ، لأنه لا يُحْوِجُ إلى تقدير »(٢) (و) بعد (فاء الجواب) ، نحو : « من يأتيني فإني أكرمه » ، بفتح «إنَّ » وكسرها ، فالفتح : على جعل مابعد الفاء مصدراً مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : فإكرامه واقع ، والكسر : على جعل مابعد الفاء جملة بلا تقدير ، كما لو قال : فهو مكرم ، وقد قرئ (٣) بالوجهين قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءاً بِجَهالةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَح فَأَنَّه غَفُورٌ رَحيم ﴾ (٤) .

(وتفتح) « إن» (بعد « أما ») بالتخفيف (بمعنى ، حقاً) (٥)، نحو : « أما أنك ذاهب » فـ«أنَّ » مؤولة بمصدر مبتدأ ، و «حقاً »: مصدر واقع ظرفاً مخبر به عن المبتدأ ، ومنه :

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله الكتاب ٣ / ١٤٤ ، الخزانة ١٠ / ٢٦٥ ، المقتضب ٢ / ٣٥١ ، الخصائص ٢/٣٩٩ ، ابن يعيش ٤ / ٩٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٢٢ ، الهمع ٢ / ١٦٨ ، والمساعد ١/٣١٧ ، السلسيلي ١ / ٣٦٠ .
والشاهد فيه قوله : (إذا أنّه) على ما وضحه الشارح .

(٢) في الأصل تقدير ، وفي « ب » تأويل .

(٣) قرأ بالفتح : عاصم وابن عامر وجماعة ، وبالكسر : باقي السبعة لابن مجاهد : ٢٥٨ ، وانظر البحر المحيط ٤ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٤) سورة الأنعام آية : ٥٤ .

(٥) قال سيبويه ٣ / ١٢٢ : « وتقول : أما إنَّه ذاهبٌ ، وأما أنَّه منطلقٌ ، فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال: أما أنَّهُ منطلقٌ ، فإنه يجعله كقولك : حقّاً أنَّه منطلقٌ ، ولذا قال : أما إنه منطلق ، فإنه بمنزلة قوله : ألا، كأنك قلت : ألا إنهُ ذاهبٌ . »

{٣٣٣} أَحَقّـاً أَنَّ جِيرَتَنَـا اسْتَقَلُّوا ... ...[١]

تـقديره ، عنـد سيبويــه :« أفي حـق »[٢]، فَأَماً كذلك .

وتكسر « إن » بعد « أما » الاستفتاحيـة[٣] ، نحو : « أمـا إِنَّـكَ ذَاهِبٌ . » ، رواه سيبويــه[٤] بـالكسر والفتح .

/١٦٦/ (و) تـفتـح (بعـد «حتى » غير الابتدائية) ، وهي : الجارة والعاطفة ، نحو : عرفت / أمورك حتى أنك فاضل ، فـ « أنَّ » في موضع مصدر مجرور ، إن جعلت « حتى » جارة ، أومصدر منصوب إن جعلت « حتى » عاطفة ، فلو كانت « حتى » ابتدائية وجب كسر « إنَّ » بعدها، نحو : « مرض زيدٌ حتى إنهم لايرجونه »[٥].

(و) تفتـح « إن »(بعد « لاجـرم » غالباً) ، نحو : ﴿ لاَجَـرَمَ أَنَّ اللَّه يَعْلَـمُ ﴾[٦] ، ومن غـير الغالب كسرها بعد « لاجرم » ، على ما حكى الفـراء من أن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ، فيقول : « لاجرم لآتينَّكَ . » وفسـر الفراء[٧] « لاجرم » مرة : بـ « لابُـدَّ " » ، ومرة :

---

(١) البيت من الوافر ، للمفضل النكري ، وعجزه : فنيتنا ونيتهم فريق ، الأصمعيات ص ١٩٩ ، الكتاب ٣/ ١٣٦ ، المغني ١/ ٥٦ ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٣ ، الهمع ٤/ ٣٦٩، وروايته في الأصمعيات: «ألن تَرَ» . والشاهد فيه قوله : (أحقاً أنّ جيرتنا) بفتح أن لأنها هي ومابعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف قبله .

(٢) نص سيبويه ٣/ ١٣٥ : « أفي حق أنك ذاهبٌ » وفي الأصل و ب أو في ولا موضع للواو هنا .

(٣) في الأصل و ب : بعد أما بمعنى الاستفتاحية » والاستفتاحية صفة لأما فإما أن تحذف « بمعنى » وإما أن تكون العبارة « بمعنى الاستفتاح » .

(٤) الكتاب ٣/ ١٢٢ .

(٥) يقول سيبويه ٣/ ٢٤٣ : « وذلك قولك : قد قاله القوم حتى إنَّ زيداً يقوله ، وانطلق القومُ حتى إن زيداً لمنطلقٌ . فحتى هاهنا معلقة لاتعمل شيئا في إنَّ ، كما لاتعمل إذا قلت : حتى زيدٌ ذاهبٌ ، فهذا موضعُ ابتداء » .

(٦) النحل : ٢٣ .

(٦) قال الفراء : « لاجرم » كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابُدَّ أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهب ، فجرت ==

بـ«حَقّـاً »، وعند سيبويه [١] : أن « لا » رد لما سبق ، و «جرم » فعل ماضٍ بمعنى : حق ، وأن وما بعدها في موضع رفع به }.

(وقد تفتح) « إن » (عند الكوفيين بعد قسم مالم توجد اللام) ، نحو : « والله أن زيداً قائم» ، بغيـر لام ، قال ابن كيسان [٢] ، في هذا المثال : « إنَّ الكـوفيين يفتـحون ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر » انتـهى ، ومذهـب البصريين : أن الكسر لازم ، قـال المرادي : « وهـو الصحيح» [٣] .

« فصــــل »

[مواضع دخول لام الابتداء في باب إن]

(يجوز دخول لام الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة [٤] على اسمها المفصول)، بالخبر ، نحو : ﴿وإنَّ لَكَ لأَجْراً ﴾[٥]، أو بمعمول الخبر، نحو: « إن فيك لزيداً راغب» ، خلافاً للمغاربة في الثانية [٦] ،

== على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها ، حتى صارت بمنزلة حقاً » انظر معاني القرآن ٢ / ٨ .

(١) الكتاب ٣ / ١٣٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤ ، والمساعد ١ / ٣١٩ .

(٣) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩١ ، والمغني ١ / ٢٥٢ . وقد صحح مذهب البصريين ؛ لأن المقسم به اسم ، ولو كان فعلاً ولم تقع اللام بعده لجاز الفتح عندهم ، انظر التصريح ١ / ٢١٥ .

(٤) قال الرضي : « اعلم أنَّ هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم ، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنى « إن » سواء أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدَّروا « إنّ » لكونها عاملة ، والعامل حرى بالتقديم على معموله» انظر شرح الكافية ٢ / ٣٥٥ .

(٥) سورة القلم آية : ٣ .

(٦) المساعد ١ / ٣١٩ .

لمنعهم : إن فيك زيداً راغب ، (وعلى الخبر [١] المؤخر عن الاسم) ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ العِقَابِ ﴾ [٢] .

(وعلى معموله) ، أي : الخبر ، حال كون معمول الخبر (مقدماً عليه) ، أي : على الخبر ، واقعاً (بعد الاسم) ، نحو : « إن زيداً لَطعامَك آكل » ، ومنه قوله :

[٣٣٤] إِنَّ امرأ خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَه عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيرُ مَكْفُور [٣]

واحترز من أن يتأخر عن الخبر ، أو يتقدم على الاسم ، فلا تدخل عليه .

(وعلى) ضمير (الفصل المسمى) عند الكوفيين (عماداً) ، نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ ﴾ [٤] .

(وأول جزأي الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما) ، [فنحو : « إِنَّ زيداً لَوَجْهُه حَسَنٌ»، أولى من : « إِنَّ زيداً وَجْهَه لَحَسَنٌ .» ؛ لأن صدر الجملة الاسمية ،/ كصدر الجملة الفعلية، /١٦٧/
ومقتضى هذا التعليل : منع دخول اللام على ثاني جزأي الجملة الاسمية كما في الفعلية لاجرم .

---

(١) في شرح ابن مالك ٢ / ٢٥ : « وعلى خبرها » ، وكذا المساعد ، والسلسيلي والمثبت في ثلاث نسخ من المساعد ظ ١ / ٣١٩ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٦٧ .

(٣) من البسيط ، لأبي زبيد الطائي .
والشاهد فيه قوله : (لعندي) بدخول اللام على الظرف ولم تدخل على خبر « إن » ، غير مكفور والظرف معمول لجزء الخبر - مكفور - مقدم عليه ، انظر : الكتاب ٢ / ١٣٤ ، المغني ٢ / ٧٥٢ ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٧ ، المساعد ١ / ٣١٩ ، الهمع ٢ / ١٧٣ ، الايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١٧٦ ، سر الصناعة ١ / ٣٧٥ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٦٢ .

قال المصنف في الشرح : « إنه شاذ » (١) .

ومن دخولها على الجزء الأول من الاسمية قوله تعالى : ﴿ وإِنَّا لَنَحْنُ نُحيي ونُميتُ ﴾ (٢) ، ومنه قوله :

[٣٣٥] إِنَّ الكَرِيمَ لَمَنْ تَرْجوه ذُو جِدَةٍ   ولَو تَعَذَّرَ إِيْسَارٌ وتَنْوِيلُ (٣)

[ومن دخولها على الجزء الثاني ، ما حكى أبو الحسن : « إن زيداً وجهه لَحَسَنٌ (٤) » ، وقوله :

[٣٣٦] فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَه لَمُحَارَبٌ   شَقِيٌّ وَمَنْ سَالَمْتَه لَسَعِيدُ (٥)

(وربما دخلت) اللام (على خبر « كان » الواقعة خبر « إن ») ، نحو : ماثبت في بعض نسخ البخاري ، من قول أم حبيبة – رضي الله عنها – : « إني كنتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةً (٦) » .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧ .

(٢) سورة الحجر آية : ٢٣ .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لمن ترجوه) على دخول اللام على أول جزءي الجملة الاسمية . انظر : العيني ٢/ ٢٤٢، شرح ابن مالك ٢ / ٢٧ ، المساعد ١ / ٣٢٠ ، السلسيلي ١ / ٣٦٣ .

(٤) قال الأخفش : « . . . فإن احتج بأن العرب قد تقول : إن عبد الله وجهه لحسن ، فهذا شاذ لايقاس عليه » انظر : قوله هذا في البغداديات : ١٨١ ، وقد ذكر فيه أبو علي بأنه في كتابه « المسائل الكبير .» .

(٥) من الطويل ، لأبي عزة الجمحي .
والشاهد فيه قوله : (لمحارب) على دخول اللام على الجزء الثاني من الجملة الاسمية ، انظر : العيني ٢/ ٢٤٥ ، شرح ابن مالك ٢ / ٢٧ ، ٢٨ ، المساعد ١ / ٣٢١ ، الهمع ٢ / ١٧٢ ، السلسيلي ١/ ٣٦٣ .

(٦) فتح الباري ٣/ ١٤٦ .

(ولا تدخل) اللام (على أداة شرطٍ) جعلت ومابعدها خبر « إن » ، فلا تقول : « إن زيداً لئن تأته يأْتِكَ .» ، ولا « إنَّ عمراً لَمنْ يَقُمْ يقم [١]معه .» ؛ خوف التباسها بالموطئة ، فإنها [٢] تصحب أداة الشرط كثيراً ، نحو : ﴿ لئن لم يَرْحَمنا ﴾ [٣] ، وحق المؤكِّد أن لايلتبس بغير المؤكَّدِ ، ونص على منع المسألة الكسائي [٤] ، والفراء [٤] ، والمغاربة [٤] .

(ولا) تدخل اللام (على فعل ماض متصرف خال من « قد ») ، أُخْبِرَ به عن اسم «إنَّ » [فلا يقال : « إنَّ زَيداً لَقَامَ »، خلافاً للكسائي ، وهشام [٥] ، ويجوز : « إن زيداً ليقوم » ، و « إنه لنعم الرجل .» ، و « إنـه لقد علم .» ، ويجوز : « إنه لنعم الرجل » . الأخفش والفراء [٦] ، وسيبويه [٧] يمنعها] .

(ولا) تدخل اللام (على معموله ،) [أي][٨] الفعل الماضي المتصرف الخالي من « قد » (المتقـدم) على عامله ، فلا يـقال : « إن زيداً لعمراً ضرب) [٩]. (خلافاً للأخفش) [١٠]

---

(١) في الأصل : « أقم » .

(٢) في الأصل و ب : فإن .

(٣) في المخطوطتين « لئن لم يغفر » وما أثبتناه هو الصواب . وهي جزء من آيه : ١٤٩ : الأعراف .

(٤) المساعد ١ / ٣٢١ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ١ / ٢٥٢ : « أجازه الكسائي وهشام على إضمار « قد » . » وقال في أوضح المسالك ١ / ٣٤٦ : « والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار « قد » » .

(٦) ظ ١ شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٠ ، المغني ١ / ٢٥٢ ، الأشموني ١ / ٢٩١ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ١٦٨ .

(٧) منعها الجمهور ، انظر المغني ١ / ٢٥٢ .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر . انظر الأشموني ١ / ٢٩٢ . وفي الأصل : عمراً بدون اللام.

(١٠) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩١ : « وشرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٦ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٧.

والفراء[١] ، حيث زعما جواز ذلك ، ويردهما : أن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر ، فلو جاز هذا لزم ترجيح الفرع على الأصل .

(ولا) تدخل اللام (على حرف نفي إلا في نُدورٍ) ، نحو ما أنشد أبو الفتح بن جني [٢] :

{٣٣٧} وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ [٣]

ووجهه /- كما قيل - : أنه شبه « لا » بـ« غير » . فأدخل عليها اللام . /١٦٨/

(و) لا تدخل اللام (على جواب الشرط ، خلافاً لابن الأنباري) [٤] ،حيث زعم ، جواز ذلك نظراً إلى أن الجواب غير صالح للشرطية ، بخلاف الشرط - كما سبق - ، نحو : « إنَّ زَيداً مَنْ يَأْتِه لِيُحسن إليه .» ، والصحيح منعه [٥]، لأنه غير مستعمل ، وممن نص على منعه الكسائي والفراء[٦] .

(ولا) تدخل اللام (على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائي) [٧] ، على ما حكاه

---

(١) المساعد ١ / ٣٢٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٧ .

(٣) من الوافر ، لأبي حزام العكلي .
والشاهد فيه قوله : (للا) حيث دخلت اللام وهي للإيجاب على « لا » وهي للنفي على التشبيه بغير وهو نادر . انظر : سر النصاعة ١ / ٣٧٧ ، الخزانة ١٠ / ٣٣٠ ، المحتسب ١ / ٤٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ٢٧، الهمع ٢ / ١٧٥ ، والمساعد ١ / ٣٢٢ ، والسلسيلي ١ / ٣٦٤ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٥ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٦ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٢ .

(٦) المساعد ١ / ٣٢٢ .

(٧) « وأجازها الكسائي نظراً إلى سدها مسد الخبر .» انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٦ .

ابن كيسان عنه [١] من إجازة : « إن كل ثوبٍ لَوَ ثَمَنه » ، قال ابن عقيل : « وهذا خطأ عند البصريين[٢].» ، (وقد يليها) ، أي : اللام (حرف التنفيس) نحو : « إن زيداً لسوف يقوم ، أو لسيقوم » ، أجازه البصريون [٣] (خلافاً للكوفيين) [٤] في منعهم من ذلك .

(وأجازوا) ، أي : الكوفيون [٥] (دخولها) ، أي : اللام (بعد « لكن ») المشددة ، محتجين [٦] بقوله :

{٣٣٨} ... ... وَلَكِنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ [٧]

[من مواضع زيادة اللام]

(ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه ، وإمكان) دعوى (الزيادة) للاّم مع أنه لايعلم له تتمة[٨]، ولا قائل ، ولا راو ثقة يقول سَمِعْته مِمَّن يوثق بعربيته .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩ .

(٢) المساعد ١ / ٣٢٢ .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٣٢٢ : « وفاقاً للبصريين إذ لا مانع منه »وفي الأصل أو « سيقوم » .

(٤) المفصل : ٣٢٨ .

(٥) إصلاح الخلل ١٦٥ .

(٦) ووجه الاحتجاج به عند الفراء ١ / ٤٦٥ ماقاله : « وإنما نصبت العرب بها إذا شُدِّدتْ نونها ، لأن أصلها: إن عبد الله قائم ، فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً وعلل دخول اللام في البيت بأن معناها - لكن - إن ، وانظر إصلاح الخلل : ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وصدره : يلومونني في حب ليلى عواذلي .
والشاهد فيه قوله : (لعميد) بدخول اللام في خبر « لكن » المشدّدة ، لأن معناها « إن » على رأي الكوفيين . انظر : الخزانة ١٠ / ٣٦١ ، ابن يعيش ٨ / ٦٢ ، الإنصاف ٢ / ٢٠٩ ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٩، المساعد ١ / ٣٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٤ ، إصلاح الخلل : ١٦٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٥٦ ، ويروي (لكميد) .

(٨) وكذا ذكر ابن النحاس في إعراب القرآن ، وابن هشام في مغني اللبيب ، ولم يذكر صدره إلا ابن ==

(كما زيدت) اللام (مع الخبر مجرَّداً) من « إنَّ » ، نحو : قوله :

{٣٣٩} أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (١)

والشهربة : العجوز الكبيرة .

(أو معمولاً) الخبر (لأمسى) الناقصة ، كقوله :

{٣٤٠} مَرُّوا عِجالاً وَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكم ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُوداَ (٢)

(أو « زال ») ، كقوله :

{٣٤١} وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلى لَدُن أَنْ عَرَفْتَها لَكَالْهَائم المُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ (٣)

والمراد ، بفتح الميم : المكان الذي يذهب فيه ويجاء

(أو « رأى ») كقوله :

== عقيل في شرح الألفية ١ / ٣٦٣ .

(١) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ١٧٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٣٠ ، الخزانة ١٠ / ٣٢٢ ، المغني ١ / ٢٥٤ ، سر الصناعة ١ / ٣٧٨ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .
والشاهد فيه قوله : (لعجوز) بزيادة اللام في الخبر مع تجرده من « إن » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، الخزانة ١٠ / ٣٢٧ و ابن يعيش ٨ / ٦٤ ، الخصائص ١ / ٣١٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٩ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .
والشاهد فيه قوله : (لمجهودا) بزيادة اللام في خبر « أمسى » الناقصة ، وعده ابن جني في سر الصناعة شذوذا ١ / ٣٨٠ . ويروى : « عَجالَى » .

(٣) البيت من الطويل ، لكثير عزة ، الخزانة ١٠ / ٣٢٨ ، المغني ١ / ٢٥٧ ، الهمع ٢ / ١٧٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٤ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ . ويروى « فقالوا » « كيف صاحبكم » .
وقافيته في الديوان : ٨٩ مذاد والمذاد : مصدر ميمي بمعنى الذود والطرد .
والشاهد فيه قوله : (لكالهائم) بزيادة اللام في خبر « زال » .

[٣٤٢] رَأَوْكَ لَفِي ضَرَّاءَ أعيت فَثَبَّتُوا ... بِكَفَّيْكَ أَسْبَابَ المُنَى والمَآرِبِ (١)

(أو « أنَّ ») المفتوحة المشددة ، كقراءة بعضهم (٢) ﴿ إلاَّ أَنهُم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ (٣) .

(أو « ما ») النافية ، نحو :

[٣٤٣] أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً / بَعْدَ عِزَّتِه ... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ (٤) /١٦٩/

{ والأعلاج : جمع عِلْج ، وهو العبد(٥) من كفار العجم } .

(وربما زيدت (اللام (بعد « إنَّ ») المكسورة (قبل الخبر المؤكد بها) ، أي : باللام ، نحو: ماحكى الكسائي(٦) والفراء(٦) : « أن من كلام العرب : إني لبحمد الله لصالحٌ » .

(وقبل همزتها مبدلة هاءً مع تأكيد الخبر) ، نحو : قوله :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لفي ضراء) بزيادة اللام في معمول « رأى » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٢ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .

(٢) في البحر المحيط ٦ / ٤٩٠ : « وقرئ « أنهم » بالفتح على زيادة اللام » وفي شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٢، نسبها ابن مالك لسعيد بن جُبير ، وكذا ابن هشام في المغني ١ / ٢٥٧ .

(٣) سورة الفرقان آية : ٢٠ .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لمن) بزيادة اللام في خبر « ما » النافية ، وزعم الكوفيون أن هذه اللام للاستثناء ، والتقدير : ما أبان إلا من أعلاج سودان ، انظر المغني ١ / ٢٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠ ، الارتشاف ٢ / ١٤٨ ، المساعد ١ / ٣٢٤ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٤ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .

(٥) في الأصل و ب : « وهو العين » .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١ .

[٣٤٤] لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لوسيمةٌ   عَلَى هَنَواتٍ شَانَها مُتَتَابِعُ[١]

(أو) [٢] مع (تجريده) أي : الخبر من اللام ، نحو قوله :

[٣٤٥] أَلاَ يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَي كريمُ[٣]

والقُلل : جمع قُلَّة وهي أعلى الجبل.

(لام قسم لا ابتداء]

(فإن صَحِبتْ) اللاّم (بعد « إنَّ » نون توكيد) ، نحو : « إنَّ زيداً ليقومنَّ » ، (أو) فعْلاً (ماضياً متصرِّفاً عَارِياً من « قد ») ، نحو : « إنَّ زيداً لقَامَ » ، (نُوِي قسمٌ) قبل اللام ، ويصير التقدير : إنَّ زيداً والله ليقومنَّ ، وإنَّ زيداً والله لقامَ .

(وامتنع الكسر) ، إذا دخل على « إنَّ » ما يقتضي العمل فيها ، نحو : «علمتَ أَنَّ زيداً ليقومن » ، و « أَنَّ زيداً لقام » ، بفتح « أنَّ » في المثالين ، قال ابن السراج : « لأن هذه اللام ليست لام الابتداء » [٤] .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لهنك) بزيادة اللام قبل « إن المبدلة همزتها هاء مع توكيد الخبر باللام ، انظر : الإنصاف ١ / ٢٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٣٤٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣١ ، المساعد ١ / ٣٢٥ ، السلسيلي ٣٦٦/١ ، الشرح الكبير ١ / ٤٣٣ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٦ . والشطر الثاني في هذه جميعا : «على هفوات كاذب من يقولها » .

(٢) في الأصل و ب ك « و مع » .

(٣) من الطويل ، لرجل من نمير .
والشاهد فيه قوله : (لهنَّك) بزيادة اللام قبل « أن » المبدلة همزتها هاء دون توكيد الخبر ، انظر : الأمالي ٢٢٠/١ ، الخزانة ١٠ / ٣٥١ ، ابن يعيش ٨ / ٦٣ ، المقرب ١ / ١٠٧ ، المغني ١ / ٢٥٤، السلسيلي ٣٦٦/١ ، ابن مالك ٢ / ٣١ ، المساعد ١ / ٣٢٥ .

(٤) نص ابن السراج في الأصول ١ / ٢٧٥ : « وتقول : قد علمت أن زيداً لينطلقن ، ففتح ، لأن هذه لام القسم ، وليست لام « إن » التي في قولك : قد علمت إن زيداً ليقوم ، لأن هذه لام الابتداء ، والأولى لام اليمين ، فليست من « إن » في شئ » .

فصـــــل

[إن بمعنى نعم]

(ترادف « إنَّ ») بالكسر مع التشديد (« نعم ») ، كقوله :

{٣٤٦} قالوا : أَخِفْتَ ؟ فَقُلْتُ : إنَّ وَخِيفَتِي مَـا إنْ تَـزالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي [(١)]

وقول ابن الزبير الأسدي ، لعبد الله بن الزُّبير : « لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير: « إنَّ وَرَاكِبَها » [(٢)] أثبت ذلك سيبويه [(٣)] ، والأخفش [(٤)] ، والكسائي [(٥)] ، وغيرهم ، وأنكره أبو عبيدة [(٦)] ، والأول هو الصحيح [(٧)] ، وإذا رادف « إنَّ » نَعَمْ ، (فلا إعمال) ، لـ « إن » حينئذ ، كما أنَّ « نَعَمْ » كذلك .

[تخفيف إن وما يترتب عليه]

(وتخفف) « إنَّ » المكسورة المشددة (فيبطل الاختصاص) بالجملة الاسمية ، وإذا بطل جاز دخولها على الاسمية والفعلية ، (ويغلب الإهمال) على الإعمال ، نحو : ﴿ وإنْ كلٌّ لَمَّا جَميعٌ

---

(١) من الكامل ، نسبه ابن مالك لبعض الطائيين .
والشاهد فيه مجيئ : « إن » بمعنى « نَعَمْ » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣ ، المغني ٢ / ٢٧٢، الخزانة ١١ / ٢١٥ ، المساعد ١ / ٣٢٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٣ .

(٢) انظر الخزانة ٤ / ٦١ ، ٦٢ ، والمساعد ١ / ٣٢٦ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٥١ : « وأما قول العرب في الجواب إنّه ، فهو بمنزلة أجلْ ، وإذا وصلت قلت : إنَّ يافتى، وهي التي بمنزلة أجل » .

(٤) الخزانة ١١ / ٢١٤ ، والمساعد ١ / ٣٢٦ .

(٥) المساعد ١ / ٣٢٦ .

(٦) لسان العرب م : أ ن ن .

(٧) وهو مذهب سيبويه والجمهور ، انظر ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٣ .

لَدَيْنَا مُحضَرُونَ ﴾ (١) ، ويجوز عملها على قلة ، كقراءة / نافع (٢) : ﴿وإنْ كُلاًّ لَما ليوفِّيَنهم﴾(٣)، /١٧٠/
والإعمال عربي جيد ، قال سيبويه : « حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب ، من يقول : « إنْ زيداً لمنطلق (٤)» ، بنصب « زيد » .

(وتلزم اللام بعدها) مع الإهمال ، حالة كون اللام (فارقةً)(٥) بين الإثبات والنفي ، (إن خِيفَ لَبْسٌ بـ« إنْ » النافية) ، نحو : « إنْ زيدٌ لقائم » ، و « إنْ في الدار لزيد » ، فإن لم يُخَف لبسَ لم تلتزم ، كقول الطرماح :

{٣٤٧} أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالك وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرامَ المَعَادِنِ (٦)

---

(١) سورة يس آية : ٣٢ ، والاستشهاد بالآية على إهمال (إنْ) المخففة من الثقيلة لا يتأتىً إلاَّ على قراءة من خفف (لما) فـ (كل) مبتدأ ، واللام لام الابتداء ، و (ما) زائدة و (جميع) ، أي مجموعون خبر المبتدأ ، و (محضرون) نعته .
وأما قراءة لما - بالتشديد - فلا تكون من المسألة ، إذ تكون (إنْ) نافية بمعنى (ما) و (لَمَّا) بمعنى (إلا) مفيدة للحصر . انظر التصريح ١ / ٢٣٠ ، وحاشية الشيخ يس .

(٢) وابن كثير ، وأبي بكر ، انظر النشر ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٣) سورة هود آية : ١١١ ، قال سيبويه ٢ / ١٤٠ : « وأهل المدينة يقرءون : « وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعمالَهُمْ » يُخففون وينصبون . . . ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شئ لم يغير عمله » .

(٤) الكتاب ٢ / ١٤٠ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ١٣٩ : « واعلم أنهم يقولون : إن زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة « لكن » حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة « ما » التي تنفي بها » .

(٦) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (وإنْ مالك كانت) على ترك اللام الفارقة بعد « إن » المخففة ، لعدم اللبس إذ المعنى على المدح والإثبات للنفي . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤ ، المساعد ١ / ٣٢٦ ، العيني ٢/ ٢٧٦ ، الأشموني ١ / ٢٩٨ ، السلسيلي ١ / ٣٦٧ ، الارتشاف ٢ / ١٥٠ ، الألفية للمرادي ١/ ٣٥٢، أوضح المسالك ١/ ٣٦٧ .

لأن المعنى على الإثبات ، (ولم يكن بعدها نفي) ، فإن كان بعدها نفي ، نحو : « إنْ زيدٌ لن يقوم .» ، أو « ماقام ، امتنعت اللام ، قال المرادي : « وقد يستغنى عن قوله : (وَلَمْ يَكُن بَعْدَها نَفْيٌ) بما سبق في المشددة » [(١)] انتهى ، ويؤيده قوله : (وليست) هذه اللام (غير الابتدائية ، خلافاً لأبي علي) الفارسي[(٢)] ، والشلوبين [(٣)] ، حيث زعما أنها لام أخرى غير الابتدائية اجتلبت للفرق ، واختاره ابن أبي الربيع [(٤)] ، وحجته : أنها دخلت على ماليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ، ولا راجعاً إلى الخبر ، كالمفعول في قوله :

[٣٤٨] ... ... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً ... ... [(٥)]

---

(١) انظر شرحه للتسهيل ١ / ١٩٣ .

(٢) خالف أبو علي الفارسي في اللام التي في البيت (لمسلماً) فقال في البغداديات ١٧٨ : « ومعلوم أن لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن) الشديدة لايعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها . . . فلما عمل الفعل (قتلت) فيما بعد اللام ، علم من ذلك أنها ليست التي تدخل في خبر (إن) الشديدة » بتصرف .
أما رأيه في اللام التي تصحب (إن) المخففة فوافق فيه النحويين إذ قال : « فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن تفرق بينها وبين (إن) التي تجئ نافية بمعنى (ما) .» انظر البغداديات ١٧٦ .

(٣) المساعد ١ / ٣٢٧ .

(٤) ظ البسيط ٢ / ٧٨٠ .

(٥) من الكامل ، لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترثي زوجها الزبير بن العوام . وتمامه :
شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ
والشاهد فيه قوله : (لمسلماً) بدخول اللام على ماليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ، فهي اللام الفارقة على رأي أبي علي ، والشلوبين ، وابن أبي الربيع وفيه شاهد آخر يذكر بعد . انظر : المغني ١ / ٢١ ، الخزانة ١٠ / ٣٧٣ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ ، المقرب ١ / ١١٢ ، المحتسب ٢/ ٢٥٥، شرح ابن مالك ٢ / ٣٦ ، المساعد ١ / ٣٢٧ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٨ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٨، والبغداديات ١٧٨ .
وروى البيت بروايات مختلفة ، روى (هبلتك أمُّك) و (ثكلتك أمك) بدل : شلت يمينك ، و (فارساً) بدل : مسلماً .

وأجيب (١) : بأن الفعل بعد المخففة في موضع ما كان يلي المثقلة ، فـ « إن قتلت لمسلماً » بمنزلة : « إنَّ قَتيلَك لمسلمٌ » ، وذهب سيبويه (٢) والأخفشان الأوسط والأصغر (٣) ، وابن الأخضر (٣) ، وجماعة (٤)، وتبعهم المصنف (٥) ، إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة .

(ولا يليها) ، أي : المخففة (غالباً [من الأفعال] (٦) إلا) فعل (ماضٍ ناسخٌ للابتداء) ، نحو : ﴿ وإنْ كَانَت لَكَبيرةً ﴾ (٧) ، ومن غير الغالب نحو : ((إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً)) ، ﴿ وإن نَظُنُّك لمن الكَاذِبين ﴾ (٨) . (ويقاس على نحو : « إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً » ، وفاقاً للكوفيين (٩) والأخفش) (٩) (ومستندهم قوله : (١٠)

شَلَّت يَمينُكَ إنْ قَتَلْت لَمُسْلِماً   حَلَّت عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتعَمِّد (١١)   [مكرر]

---

(١) الإجابة لابن مالك في شرحه ، للتسهيل ٢ / ٣٦ ، واللفظ عن المساعد .

(٢) مثل سيبويه للام الفارقة بقوله تعالى ٢ / ١٤٠ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » فهذه الآية تناظر البيت واللام فيها فارقة ، ويقول المرادي في شرحه للتسهيل ١ / ١٩٤ : « وفي كلام الأستاذ أبي علي ما يقتضي التفصيل ، بين أن تدخل على الاسم فتكون لام الابتداء أو على الفعل فتكون لام الفرق » .

(٣) المساعد ١ / ٣٢٧ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٩ .

(٥) شرح ابن مالك ٢ / ٣٦ .

(٦) مابين [ ] ليس في الأصل و ب ، وهو في التسهيل / ٦٥ ، ومتنه في شرح ابن مالك ٢ / ٣٦ ، والمساعد ١ / ٣٢٧ ، والسلسيلي ١ / ٣٦٨ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٨) سورة الشعراء آية : ١٨٦ ، واستشهد بها سيبويه على اللام الفارقة ، نظر الكتاب ٢ / ١٤٠ .

(٩) أوضح المسالك ١ / ٣٦٩ ، والمغني ١ / ٢١ .

(١٠) المساعد ١ / ٣٢٧ .

وقول بعض العرب : « إنْ قَنَّعْتَ كاتِبَكَ لَسَوطاً » ، و « إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه.»]، ولا يقاس عليه عند / جمهور البصريين لقلته [١] . /١٧١/

(ولا تعمل) « إن » المخففة (عندهم) ، أي : الكوفيين فقط ، دون الأخفش من البصريين ، خلافاً لما يوهمه كلام المصنف [٢] .

(ولا تُؤَكِّد) « إنْ » المذكورة عندهم ، ولا هي مخففة من « إنَّ » المشددة ، (بل) هي (تفيد النفي [٣] ، واللام للإيجاب) ؛ فمعنى : « إنْ زيدٌ [٤] لقائم » عندهم : « مازيد إلا قائم » ، ويجعلون النصب ، في ﴿ وإنْ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ [٥] بفعل يفسره ﴿ لَيُوفِّيَنَّهم ﴾ ، أو به نفسه ، وبه قال الفراء [٦] ورُدَّ : بأن اللام لاتعرف في كلامهم بمعنى [٧] : « إلاَّ » ، وما حكاه سيبويه [٨] من النصب بهـا يبـطل قولهم .

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١ / ٢١ : « ولايقاس عليه ، جماعاً » ، وانظر المساعد ١ / ٣٢٨ .

(٢) إذ القاعـدة أن الضمير يـعود على أقرب مذكور وأقرب مذكور قبـل « عندهم » هو الكوفيون والأخفش» .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٣٥٩ ، والارتشاف ٢ / ١٥١ .

(٤) في الأصل و ب : إن زيدا – سهو .

(٥) سورة هود آية : ١١١ .

(٦) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٩ : « وأما من جعل (لَمَّا) بمنـزلـة إلا فـإنـه وجه لانعرفـه . . . . . وأمـا الذين خففـوا (إن) فإنهـم نصبـوا « كـلا » بـ « ليـوفينهـم » ، وقالوا : كأنا قلنا : وإن ليوفينهم كلا » ا هـ .

(٧) انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٩ ، والمساعد ١ / ٣٢٨ .

(٨) قال سيبويه ٢ / ١٤٠ : « حدثنا من نثق به ، أنه سمع من يقول : إن عمرا منطلق » .

[موقع لكن وتخفيفها]

(وموقع [١] « لكن » بين متنافيين بوجه ما) ، [كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهم وَلَكِنَّ اللَّه قَتَلَهم ، وَمَارَميتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّه رَمَى ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهم كَثيرا لَفَشِلْتم وَلَتَنَازَعْتُم[٣] فِي الأَمْرِ ولكن اللَّه سَلَّمَ ﴾ [٤] ، والاتفاق على منع موافقة مابعدها لما قبلها ، نحو: «زيد قائم لكن عمراً قائم » ، وعلى جواز مساواته لنقيضه ، نحو : « ماهذا ساكن لكنه متحرك » ، وجواز كونه ضداً ، نحو : « ماهذا أسود لكنه أبيض » ، واختلفوا في الخلاف ، نحو : « ماهذا قائم لكنه شارب » ، وشرط التنافي بوجه يخرجه . قاله ابن عقيل [٥] ، وقال المرادي : « وكلام المصنف يدل على الجواز » [٦] .

(ويمنع إعمالها) ، أي : « لكن » (مخففة) على الأصح[٧] لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولمباينة لفظها لفظ الفعل ، (خلافاً ليونس والأخفش) [٨] في إجازتهما إعمالها [قياساً على « إنَّ » ، ولم يسمع من العرب : « ماقام زيد لكن عمراً قائم » ، بنصب «عمرو» ، وماروي عن يونس أنه حكى فيها العمل ، فهي رواية لاتعرف [٩] ، والفرق بينها

---

(١) في الأصل « ترفع » تحريف ، وما أثبتناه عن ابن مالك ٢ / ٣٢ .

(٢) سورة الأنفال آية : ١٧ .

(٣) في الأصل : وتنازعتم - سهو .

(٤) سورة الأنفال آية :٤٣ ، والتغاير هنا ، « أي: ولكن الله لم يُرِكُهم كثيرا » شرح الرضي الكافية ٢/ ٣٦٠ .

(٥) المساعد ١ / ٣٢٨ ، وفيه « لكنْ عمرٌو » ، والسياق يقتضي « لكنّ » المشددة ، لا المخففة ، وذكر محققه أن في النسخة « د » « لكنَّ عمراً » والمغني ١ / ٣٢٢ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٤ .

(٧) الكافية ٢ / ٣٦٠ ، الهمع ٢ / ١٨٨ .

(٨) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٣٨١ : « تخفف « ولكن » فتهمل وجوبا » .
- وقال السيوطي في الهمع ٢ / ١٨٨ : « تخفف « لكن » فلا تعمل أصلاً ، لعدم سماعه ، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، وبزوال موجب إعمالها ، وهو الاختصاص ،إذ صارت يليها الاسم والفعل » .

(٩) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٦٠ : « فإذا خففت ألغيت ، والأخفش ويونس أجازا إعمالها ==

وبين « إنَّ » زوال الاختصاص مطلقاً .

[« ما » بعد ليت وسائر الباب]

(وتـلي « ما » « ليت » فتعمل) « ليت » (وتهمل) ، وقد روي بالوجهين قول النابغة :

{٣٤٩} قَالَتْ : أَلا لَيْتَما هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ [١]

يروي [٢] : برفع « الحمام » على الإهمال ، ونصبه على الإعمال / ، وأجاز سيبويه في رواية /١٧٢/ « رفع الحمام » أن تكون « ما » موصولة : اسم « ليت » ، وهذا خبر مبتدأ محذوف ، و«الحمام » صفة « هذا » ، و « لنا » خبر « ليت » ، والتقدير : ليت الذي هو هذا الحمام لنا [٣] .

(وقـل الإعمال في « إنما ») ، روى الأخفش [٤] ، والكسائي [٥] : « إنما زيداً قائم » ، بنصب « زيداً » ، (وعدم سماعه في « كأنما » و « لعلمـا » و « لكنما » ، والقياس) على ماسمع

== مخففة ، ولا أعرف به شاهداً » وانظر المغني ١ / ٣٢٣ .

(١) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (ليتما هذا الحمام) على إعمال « ليتما » وإهمالها حالة كونها متصلة بـ « ما » انظر : الكتاب ٢ / ١٣٧ ، الخزانة ١٠ / ٢٥١ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٩ ، ابن يعيش ٨ / ٥٤ ، المقرب ١ / ١١٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٨ ، المغني ١ / ٣١٦ ، المساعد ١ / ٣٢٩ ، السلسيلي ١ / ٣٦٩ ، والمقتصد :٤٦٩، وديوانه ٢٤ .

(٢) قوله : يروى من الهامش .

(٣) هذا التقدير نقله الشيخ خالد عن ابن عقيل ١ / ٣٢٩ وقال السيرافي : « فرفعه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال : « مثلا مابعوضة » ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيدٌ منطلق » . انظر الكتاب ٢/١٣٨ ، حاشية (٢) ، وانظر الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦١ ، والمقتصد للجرجاني : ٤٦٩ .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٤٨ : « وروى أبو الحسن وحده في إنما ، وأنما الإعمال والالغاء والإعمال قليل فيهما ، لضعف معنى الفعل فيهما ، لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت ، لا معنى آخر متجدد » .

(٥) عزاه ابن برهان للكسائي ، قاله ابن مالك في شرحه ٢ / ٣٨ .

في « إنما زيداً قائم » (سائغ)[١] ، إذ لافارق ، هذا مذهب ابن السراج [٢] ، والزجاجي [٣] والزمخشري [٤] ، ومذهب سيبويه : أنه لايعمل مع « ما » إلاَّ « ليت » خاصة [٥].

فصـــل

[وقوع أن ومعموليها بعد الأحرف الناسخة]

(لتأول « أنَّ » ومعموليها بمصدر قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر) ، نحو : «إنَّ عندي أنَّك فاضل » ، فلو لم يفصل بالخبر لم يجز ، قال سيبويه : « لاتقول : " إنَّ أنَّكَ ذاهبٌ"، في الكتاب »[٦] ، لأن « أنَّ » لايبتدأ بها ، وأجاز هشام [٧] : « إنَّ أنَّك منطلق حق » .

(وقد تتصل) « أنَّ » (بـ « ليت» سادة مسد معموليها) ، نحو قوله :

---

(١) يقول ابن مالك : « وهذ النقل الذي ذكره ابن برهان - رحمه الله - يؤيد ماذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً ، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها . وبقوله أقول في هذه المسألة ، ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغ » انظر شرحه ٢ / ٣٨ .
ويقول الرضي : « وعدم سماع الإعمال في كأنما ، ولعلما ، ولكنما ، وقياسها في الإعمال على « ليتما » سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة ، إذ لافرق بينها وبين ليتما ، وإذا سمع في « إنما » مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف ، لكن الالغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع ، وفوات الاختصاص بسبب «ما».» انظر شرح الكافية ٢ / ٣٤٨ .

(٢) الأصول ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٣) انظر الشرح الكبير ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(٤) قال الزمخشري في المفصل ٢٩٣ : « ومنهم من يجعل « ما » مزيدة ويعملها ، إلا أن الإعمال في كأنما ، ولعلما ، وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما » .

(٥) الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٦) الكتاب ٣ / ١٢٤ .

(٧) ونسبه أبو حيان للفراء أيضا انظر الارتشاف ٢ / ١٥٨ .

[٣٥٠] فَيَالَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا   فَيُعْلَمَ مَابِي مِنْ جَوًى وَغَرَامِ (١)

فـأَنَّ ومعموليها سدت مسد معمولي « ليت » ، كما سدت مسد المفعولين في باب « ظن » .

(ويمنع ذلك في « لعل » ، خلافاً للأخفش) ، حيث أجاز « لعل أن زيداً قائم » ، قياساً على « ليت » ، وهو ضعيف ؛ لأن ذلك في « ليت » شاذ في القياس ، وإن كان قد سمع كثيرا .

[تخفيف أن وما يترتب عليه]

(وتخفف « أنَّ ») المفتوحة المشددة (فينوى معها اسم لايبرز إلا اضطراراً) ، كقوله :

[٣٥١] فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي   طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ (٢)

ولا يلزم كون [غير] الملفوظ به ضمير شأن ، خلافاً لبعضهم (٣) ، وقدر سيبويه : ﴿أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ(٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ : أَنَّك قد صدقت الرؤيا (٥) .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه في صدر البيت ، على ما وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٩ ، المساعد ١/ ٣٣٠، السلسيلي ١ / ٣٧٠ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر ابن يعيش ٨ / ٧١ ، الخزانة ١٠ / ٣٨١ ، ٥ / ٤٢٦ ، المساعد ١/ ٣٣٠ الانصاف ١ / ٢٠٥ ، المغني ١ / ٢٩ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٠ ، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٨٧ . السلسيلي ١ / ٣٧٠ . والشاهد فيه قوله : (أنك) بإعمال « أن » المخففة في الضمير البارز ، وهو ضرورة .و«في» ساقطة من الأصل .

(٣) منهم ابن الحاجب قال في الإيضاح ٢/ ١٨٨ : « وإعمال المفتوحة في الملغو بعدها ضرورة ، ويلزم تقدير اسمها ضمير شأن محذوف ، وتكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها . . » وشرح الرضي للكافية ٢/ ٣٥٩ . وقال ابن عصفور : « اسم أن ، وكأن – مخففتين – محذوف تقديره : يعجبني أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم » . وقال أبو حيان : « ولايلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم أصحابنا » انظر الارتشاف ٢/ ١٥١ .

(٤) سورة الصافات آية : ١٠٤ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٦٣ .

(والخبـر جملة اسميـة / مجردة) ، كقولـه : ﴿ وآخِر دَعْوَاهم [١] أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ /١٧٣/ العَالمين﴾ .

(أو مصدرة بـ « لا ») ، نحو : ﴿ وأَنْ لا إِلَه إلاَّ هُوَ ﴾ [٢] .

(أو) مصدرة (بأداة شرط) ، كقوله :

[٣٥٢] فَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَثْقَفُوه فَإِنَّه ... جزَرٌ لِخَامِعَةٍ وَفَرْخِ عُقَابِ [٣]

وثَقِفْتُه : أي صادفته ، وجزر السباع : اللحم الذي تأكله ، والخامعة : الضبع ، لأنها تخمع إذا مشت . (أوْ) مصدرة (بـ « رُبَّ ») ، كقوله :

[٣٥٣] تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً ... أَمِينٌ وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِيناَ [٤]

(أو) مصدرة (بفعل يقترن غالباً - إن تصرف ولم يكن دعاء - بـ « قد ») ، نحو قوله تعالى : [﴿وَنَعْلَم أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [٥] ، واحترز بقوله : (غالباً) من غير الغالب ، نحو قوله[٥] :

---

(١) سورة يونس آية: ١٠ .

(٢) سورة هود آية : ١٤ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (من تثقفوه) حيث خبر « أن » المخففة جملة اسمية مصدرة بأداة شرط . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤١ ، المساعد ١ / ٣٣١ ، والارتشاف ٢ / ١٥٢ ، والسلسيلي ١ / ٣٧١ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أن ربَّ امرئ) حيث جاء خبر « أنْ » جملة اسمية مصدرة بـ « رب » انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤١ ، ٤٢ ، المساعد ١ / ٣٣١ ، الارتشاف ٢ / ١٥٢ ، الهمع ٢ / ١٨٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٥ ، السلسيلي ١ / ٣٧١ .

(٥) سورة المائدة آية : ١١٣ .

[٣٥٤] عَلِموا أنْ يُؤمَّلون فَجادُوا قَبْلَ أنْ يُسْألُوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ[١]

وبقوله : (متصرف)[٢] ، من نحو : ﴿ وأنْ لَيْسَ للانسَانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾[٣] ، وبقوله : (دعاء) من نحو : ﴿ والخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْها ﴾[٤] . في قراءة [٥]من خفف « أنْ » ، وكسر الضاد .

(أو) يقترن (بـ « لو ») ، نحو : ﴿ وأن لَّو اسْتَقَامُوا ﴾[٦] .

(أو) يقترن (بحرف تنفيس) ، نحو : ﴿عَلِم أنْ سَيَكُون ﴾[٧] .

(أو) حرف (نفي)، سواء أكان « لا » ، نحو : ﴿ أفَلاَ يَرون أن لاَّيَرْجع إليهم قَولاً ﴾[٨] أم « لن » ، نحو : ﴿ أن لَّن نَجْمَعَ عِظَامَه ﴾[٩] ، أم « لم » ، نحو : ﴿ أَيَحسب أن لَّمْ يَرَه أَحَدٌ ﴾[١٠] .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أن يؤملون) حيث خبر « أنْ » مصدر بفعل متصرف غير مقتر بـ « قد » انظر : العيني ٢ / ٢٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٤ ، المساعد ١ / ٣٣١ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٩٥ ، الهمع ٢ / ١٨٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧١ .

(٢) في الأصل وب : متصرف » ولفظ المتن السابق وتصرف .

(٣) سورة النجم آية : ٣٩ .

(٤) سورة النور آية : ٩ .

(٥) « قرأ نافع . . و « أن غضب » بتخفيف أن ، وغضب فعل ماض ، والجلالة بعد : مرفوعة . وهي أن المخففة من الثقيلة لما خففت حذف اسمها وهو ضمير الشأن » اهـ البحر المحيط ٦ / ٤٣٤ ، وانظر السبعة: ٤٥٣ .

(٦) سورة الجن آية : ١٦ .

(٧) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٨) سورة طه آية : ٨٩ .

(٩) سورة القيامة آية : ٣ .

(١٠) سورة البلد آية ٧ وفي الأصل يحسب . سهو .

[تخفيف كأن وما يترتب عليه]

(وتخفف " كأن " فتعمل في اسم) كاسم (أن) المفتوحة المخففة (المقدر) سواء كان ضمير شأن كقوله :

{٣٥٥} وَوَجْهٍ مُشرِق النَّحـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُقَّـانِ (١)

أم غيره ، كقوله :

{٣٥٦} وَيَوْماً تُوافينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ (٢)

في رواية من رفع « ظبية » .

(والخبر جملة اسمية) ، كقوله :

{٣٥٧} ... ... كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (١)

---

(١) هزج ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كأن ثدياه) إذ جاز إعمال « كأن » المخففة ، واسمها ضمير شأن محذوف انظر : الكتاب ٢ / ١٣٥ ، ابن يعيش ٨ / ٨٢ ، الخزانة ١٠ / ٣٩٨ ، المحتسب ١ / ٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٢ ، الإنصاف ١ / ١٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٥ ، أوضح المسالك ١ / ٣٧٨ ، السلسيلي ١ / ٣٧٢ ، الأشموني ١ / ٣٠٢ . واختلف في رواية صدر البيت : فروى مشرق النحر ، وروي مشرق اللون ورواية الشارح هي رواية سيبويه .

(٢) من الطويل ، ونسب لابن صريم اليشكري ، وصحح البغدادي أنه لعلباء بن أرقم اليشكري .
والشاهد فيه قوله : (كأن ظبية) يرفع ظبية خبر كأن واسمها ضمير مستتر يعود على المرأة التي يتحدث عنها . انظر: الكتاب ٢/ ١٣٤ ، الخزانة ١٠/ ٤١١ ، ابن يعيش ٨/ ٨٢ ، المقرب ١/ ١١١ ، المغني ١/ ٣٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٧٨ ، الشرح الكبير ١ / ٤٣٧ ، أوضح المسالك ١ / ٣٧٧ ، السلسيلي ١/ ٣٧٣.
والمقسم : الحسن الجميل ، وتعطو : تَنَاوَلُ . والسلم : ضرب من شجر الباديه يعظم ، وله شرك ، واحدتُهُ سلمه ظ : الخزانة ١٠ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

(أو فعلية مبدوءة بـ « لم ») ، نحو : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بالأمس ﴾ [١] ، (أو «قد ») ، كقوله[٢] :

[٣٥٨] لاَ يَهُولَنَّك اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورها كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

(أو مفرد) ، كقوله :

[مكرر] ... ... كَأَنْ ظبيةٌ[٣]

البيت / أي : كأنها ظبية . /١٧٤/

(وقد يبرز اسمها) ، أي : « كأن » (في الشعر) ، كما روي « كَأَنْ ظبيةً » و « كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ » ، بالنصب فيهما .

[تخفيف إنْ بعد أما]

(ويقال : « أما إن جزاك الله خيراً » ، وربما قيل : أن جزاك ، والأصل أنه) قال المرادي : «الأول بكسر « إنْ » ، والثاني بفتحها ، فوجه الفتح أن « أما » بمعنى حقاً ، و«أن» مخففة من « أنَّ »، ولم يفصل لأن الفعل دعاء ، ووجه الكسر : أن «أما » بمعنى «ألا » للاستفتاح ، و «إنْ » مخففة ، هذا مذهب سيبويه [٤] » انتهى .

---

(١) سورة يونس آية : ٤٢ .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كأن قد ألما) حيث جاء خبر « كأنْ » جملة فعلية مبدوءة بـ « قد » ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٥ ، المساعد ١ / ٣٣٢ ، العيني ٢ / ٢٠٦ ، السلسيلي ١ / ٣٧٣ ، أوضح المسالك ١ / ٣٧٩ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الكتاب ٣ / ١٢٢ . وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٦ .

[لغات في لعل]

(وقد يقال في « لعل » : « عَلَّ ») بإسقاط اللام الأولى ، حكاها سيبويه [١] ، وغيره ، وقال الكسائي : « هي لغة تيم الله من ربيعة »[٢] ، (و « لَعَنَّ ») بإبدال الثانية نوناً ، حكاها الفراء [٣] : (و« عَنَّ »)، حكاها سيبويه [٤] ، (و « لأَنَّ ») ، كقول امرئ القيس :

{٣٥٩} عُوجا عَلَى الطَّلَل المُحِيلِ لأَنَّنَا ... نَبْكي الدِّيَارَ كَمَا بَكى ابن حِزَامِ [٥]

عوجا : أي اعطفا ، والطلل : ما شخص من آثار الدِّيار ، والمحيل : من أحالت الدِّيار ، إذا أتى عليها حول ، وابن حزام : رجل من شعراء العرب ، (و « أَنَّ ») ، حكاها الخليل وهشام [٦] ، (و « رَعَنَّ ») بالراء ، يمكن أن تكون الراءُ بدلاً من [٧] اللام ، كما قالوا في : « وجل : وجر » . (و« رَغَنَّ » وَ« لَغَنَّ ») بالغين المعجمة فيهما قيل : إن الغين فيهما بدل من العين المهملة ، كما قالوا في ارْمَعَلَّ : ارْمَغَلَّ ، وقيل: هما لغتان، وهو الأظهر ، لقلة هذا البدل . (ولعلت)[٨] ، ذكرها أبو

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٢ .

(٢) وفي الصحاح ٥ / ١٧٧٤ : « وعلَّ زيدٍ قائمٌ » سمعه أبو زيد من بني عقيل ، وانظر الارتشاف ٢/ ١٥٥ .

(٣) المساعد ١ / ٣٣٤ .

(٤) لم أجدها عند سيبويه ، ولعل الناسخ سها ونسبها لسيبويه ، لأن ابن عقيل ، والمرادي والسلسيلي نسبوها للكسائي ، انظر المساعد ١ / ٣٣٤ .

(٥) من الكامل .
والشاهد فيه قوله : (لأَنَّنا) حيث جاءت « لأن » لغة في لعل . انظر : ديوانه : ٩٢ ، العمدة ١/ ٨٧، الخزانة ٤ / ٣٧٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤٦ ، المساعد ١ / ٣٣٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٦ ، السلسيلي ١ / ٣٧٤ .

(٦) الارتشاف ٢ / ١٥٥ ، والمساعد ١ / ٣٣٥ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٦١ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦١ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٤٦ .

علي في التذكرة ، فهذه عشر لغات ، وزاد بعض المغاربة (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون ، وفي «الغرة : رَعلَّ [١] » ، بالراء بدلاً من اللام .

[أن والفعل خبر لعل]

(وقد يقع خبرها) أي : « لَعَلَّ » (« أنْ يفعل » ، بعد اسم عين حملاً على « عسى ») ، كقوله :

{مكرر} لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللاَّتِي يَدَعْنَك أَجْدَعَا [٢]

[الجر بـ " لعل "]

(والجر بـ « لَعَلَّ » ثابتةَ الأول أو محذوفته مفتوحة) اللام (الآخر ، أو مكسورته ، لغة عقيلية) بالتصغير ، قال أبو زيد : « بنو عقيل يجرون بـ « لعل » مفتوحة الآخر ، ومكسورته،/ /١٧٥/ وروى الفراء [٣] الجر بـ « لَعَلَّ » ، كقوله :

{٣٦٠} ... ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْك قَرِيبُ [٤]

ومنع ذلك قوم ، وتأولوا البيت [٥] على حذف مضاف ، والأصل : لَعَلَّ جَوابَ أبي المغوار .

---

(١) المساعد ١ / ٣٣٥ .

(٢) البيت من الطويل . والشاهد فيه قوله : (أن تلم) وقع خبراً لـ « لعل » وسبق في أفعال المقاربة .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١٥٦ : « ومن غريب المنقول أن الفراء ذهب إلى جواز الجر بها .. » ١هـ، وانظر الهمع ٤ / ٢٠٧ .

(٤) البيت من الطويل ، لكعب بن سعد الغنوي ، وصدره : فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة : وروى دعوةَ الأصمعيات ص ٩٦ ، الأمال الشجرية ١ / ٣٦١ ، النوادر ص ٢١٨ ، الخزانة ١٠ / ٤٢٦ ، المغني ١/ ٣١٧ ، الهمع ٤ / ٢٠٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧٥ ، .
والشاهد فيه قوله : (لعل أبي) فلعل جرت الاسم الذي بعدها وهي لغة عُقيل .

(٥) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٦١ ، الهمع ٤ / ٢٠٧ .

فصـــــل

[حكم المعطوف على الاسم في هذا الباب]

(يجوز رفع المعطوف) بالحرف (على اسم « إنَّ » و « لكنَّ » بعد) استكمال (الخبر بإجماع) من النحاة [(١)] ، فإنهم أجمعوا على جواز رفع المعطوف على اسم « إنَّ » و « لكنَّ » بعد مجئ الخبر ، واختلفوا في توجيهه ، فقيل : إنه معطوف على محل الاسم ؛ لأنه كان مرفوعاً قبل دخول الناسخ [(٢)]، وقيل : إنه معطوف على محل الناسخ ، واسمه [(٣)]، وقيل : إنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ، إن كان مما يتحمل الضمير [(٤)] ، وقيل : إنه مبتدأ وخبره محذوف [(٥)] ، قيل : وهذا هو الصحيح [(٦)] ، والمفهوم من عبارة سيبويه [(٧)] ، وهو على هذا من عطف الجمل ؛ وماقبله من عطف المفردات ، وشاهد « إنَّ » قوله :

[٣٦١] .... فإنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأَبُ [(٨)]

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٠ .

(٢) قال به : « أبو الحسن ، والمبرد ، وأبو بكر والفارسي » الارتشاف ٢ / ١٥٩ ، وقال الرضي ٢ / ٣٥٢ : «... قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع » .

(٣) في الكافية ٢ / ٣٥٢ « وبعضهم يقول على موضع إنَّ مع اسمها كما قال الجزولي » .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٤٤ : « وأما الوجه الآخر الضعيف ، فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيداً ظريف هو وعمرو » . وفي الارتشاف ٢ / ١٥٩ هو للفراء ، والطوال ، ونقله عنهما النحاس .

(٥) وهو رأي المحققين ، انظر أوضح المسالك ١ / ٣٥٨ ، وشرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٠ .

(٦) قال ابن الحاجب في الايضاح٢/ ١٨١ : « هذا مذهب البصريين ، وهو الصحيح » .

(٧) عبارة سيبويه : « فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى : إن زيداً منطلق ، زيدٌ منطلق ، و « إن » دخلت توكيداً » انظر الكتاب ٢ / ١٤٤ .

(٨) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وصدره : فمن يك لم ينجب أبوه وأمه . والشاهد فيه قوله : (والأبُ) بالرفع فهو معطوف على محل اسم إنَّ أو على وجه آخر مما ذكر قبل .انظر : العيني ٢/ ٢٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٨ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١١، التصريح ١/ ٢٢٧

وشاهد « لكن » ، قوله :

{٣٦٢} ... ... ولَكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ والخالُ (١)

(لا قبله) ، أي : الخبر (مطلقاً) سواء خفي إعراب الاسم أم ظهر ، (خلافاً للكسائي) (٢)، في إجازة العطف بالرفع قبل الخبر مطلقاً ظهر إعراب الاسم ، نحو : « إنَّ زَيْداً وعمرو قَائِمان » ، أو خفي ، نحو : « إِنَّكَ وَزَيدٌ ذَاهِبانِ » . (ولا يشترط (٣) خفاء إعراب الاسم ، خلافاً للفراء) ، فيجوز عنده : « إنك وزيد ذاهبان » (٤)، ويمتنع : « إنَّ زيْداً وعمرو قَائِمَان (٥) » ، لتخالف الحركة فيهما ، (وإن تُوهِّم مارأياه) ، أي : الكسائي والفراء، (قُدِّر تأخير المعطوف) على المعطوف عليه ، (أو) قُدِّر (حذف خبر قبله) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنصارى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٦) الآيه ، فيقدر تأخير قوله: ﴿والصَّابِئُون والنَّصَارَى ﴾ بعد تمام الجملة

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وصدره : وما قصرت بي في التسامي خئولة .
والشاهد فيه قوله : (والخال) بالرفع معطوف على محل اسم « لكنَّ » . انظر : العيني ٢ / ٣١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٨ ، التصريح ١ / ٢٢٧ ، الهمع ٥ / ٢٩١ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٨ .

(٣) في شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٧ : « ولابشرط خفاء » وكذا السلسيلي .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٨ .

(٥) علل ابن الحاجب منعه في الإيضاح٢ / ١٨١ فقال: « لأنه يؤدي إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد ، وذلك أن زيدا منصوب بأن ، وخبره لايكون إلا معمولا « لأنَّ » ؛ لأنه لابد لها من مرفوع وهو خبر، وارتفاع « عمرو » إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من « إنَّ » ، أو جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرد ، وخبره يجب أن يكون مرفوعاً بمِثلِ ما ارتفع به ، فإذا قيل قائمان ، وجُعل خبراً لهما أدَّى إلى أن يكون معمولاً لأن ، ومعمولا للابتداء ، وهو باطل » .

(٦) سورة المائدة آية : ٦٩ .

التي هي الخبر ، وعلى ذلك حمله سيبويه [1] : « أو يقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره : إن الَّذين آمنوا فرحون ، والَّذين هَادُوا والصَّابِئُون والنَّصَارى مَنْ آمَنَ باللَّهِ والْيَومِ الآخِرِ ، وَعَمِلَ صَالِحاً فَلاخَوْفٌ عَلَيْهم ولاَ هُم يَحْزَنُونَ [2] . / /١٧٦/

(و « أنَّ ») المفتوحة (في ذلك) أي في جواز رفع المعطوف بعد كمال الخبر (كـ « إنَّ ») المكسورة (على الأصح) ، وشرط ذلك ، كما قال في الشرح : « أن يتقدمها علمٌ » ، كقوله :

{٣٦٣} وإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ [3]

أو معنى العلم ، كقوله تعالى : ﴿ وأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ ورسُولِه إلَى النَّاسِ يَوم الحَجِّ الأَكْبَر أنَّ اللَّهَ برىءمن الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه ﴾ [4] . قال : « ومن فرق بينهما ، أعني بين « إن » المكسورة ، والمفتوحة على الإطلاق ، فهو مخالف لسيبويه [5] . وقال الشلوبين : « مذهب الأكثرين المنع ،

---

(١) قال سيبويه ٢ / ١٥٥ : « وأمَّاقوله عز وجل : « والصابئون » ، فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله:« والصابئون » بعد ما مضي الخبر » .

(٢) الإنصاف ١ / ١٨٩ والمساعد ١ / ٣٣٦ .

(٣) من الوافر ، لبشر بن أبي خازم .
والشاهد فيه قوله : (أنا وأنتم) بإجراء « أن » المفتوحة مجرى المكسورة في جواز رفع المعطوف « أنتم » على اسمها . انظر : الكتاب ٢ / ١٥٦ ، الإنصاف ١ / ١٩٠ ، الخزانة ١٠ / ٢٩٣ ، الإيضاح لابن الحاجب ٤ ٢ / ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٠ ، ٥١ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، المساعد ١ / ٣٣٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧٧ .

(٤) سورة التوبة آية : ٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥١ ، وقال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٥٣ : « وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال إن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة .
والسيرافي ومن تبعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا : لايجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقاً ، إذ لم يبق معها الابتداء ، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد . . ونظر أبي سعيد صحيح » ، والمنقول عن شرح ابن مالك لفظ ابن عقيل ، لا نص ابن مالك .

وهو الصحيح » ، وعلى هذا خبر « أن » في البيت محذوف ، لـدلالة خبر « أنتم » عليـه ، وعليه يحمل قول سيبويه [١] : و ﴿ رَسُولُه ﴾ معطوف على الضمير المستكن في ﴿ بَرِىءٌ ﴾ ، وقد حصل الفرق .

(وكذا البواقي) ، وهي « كأن » و « ليت » و « لعل » (عند الفراء) [٢] ، وحجته قول الشاعر :

[٣٦٤] يَالَيْتَنِي وأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... فِي بلدة لَيْسَ بِهِا أَنِيسُ [٣]

ومذهب البصرين [٤] ، أن النصـب في ذلك متعـين ، وهذا البيت متأول على أن « أنت » مبتدأ وخبره محذوف ، أي : وأنت معي ، والجملة حالية ، وفي « بلدة » [٥] خبر « ليت » هكذا قـالوا[٦]، وعنـدي : أن هـذا التأويل مخرج على وجه ضعيف ، وهو جواز توسيط الحال بين الظرف المخبر بـه ، والمخبر عنه ، والأصح المنع ، وأبعد منه تأويل بعضهم، بأن الأصل: أنا وأنت ،

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٣٨ : « . . . جاز لك أن تقول : إنَّ زيداً فيها وعمرو . ومثله : « أن الله برئ من المشركين ورسولُه » فابتداء لأن معنى الحديث حين قال : إن زيداً منطلق : زيد منطلق ، ولكنه أكد بأن كما أكد فأظهر زيداً وأضمره » .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ .

(٣) الرجز لرؤبة ، ديوانه ١٧٦ ، الخزانة ١٠ / ١٨ ، أوضح لمسالك ١ / ٣٦٤ ، الهمع ٥ / ٢٩٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٢ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، المساعد ١ / ٣٣٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧٧ والشاهد فيه قوله : (وأنت) بعطفه على محل اسم « ليت » قبل استكمال الخبر ، عند الفراء .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٤٦ : « الا أنه لايرفع بعدهن شئ على الابتداء ، ومن ثم اختار الناس ليت زيداً منطلق وعمراً » .

(٥) في الأصل و ب : في بلد .

(٦) منهم ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٣٦٦ ، والتخريج لابن مالك انظر شرحه ٢ / ٥٢ .

فـ «أنـا» مبتدأ ، وأنت معطوف عليه ، والخبر قوله : « في بلدة » [١] ، فحذف أنا [٢] » . انتهى ، فبقيت (ليت) بلا خبر .

[إتباع اسم إن وأخواتها غير النسق]

(والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي [٣] والزجاج [٣] والفراء [٤]) ، في جواز الرفع بعد « إنَّ » المكسورة ، و « لكن » ، وينبغي أن يلتحق بهما « أنَّ » المفتوحة ، إذا كمل خبرهن ، نحو : « إنَّ زيدًا قائمٌ الظريفُ ، أو كرزٌ أو نَفْسُه » . برفع النعت والبيان والتوكيد ، وزاد[٥] الفراء جواز الرفع قبل مجئ الخبر ، بشرط خفاء إعراب الاسم ، فيجيز : « إنَّك الظريفُ أو كرزٌ ، أو نَفْسُكَ قائم » . والمحققون من البصريين [٦] يوجبون في التوابع الثلاثة النصب/ على /١٧٧/ اللفظ ، كمل الخبر أم لم يكمل .

(وندر) عند غير الكسائي ، والفراء : («إنهم أجمعون ذاهبون » ، و « إنك وزيد ذاهبان ») حكاهما سيبويه [٧] ، ووجه ندورهما على طريق البصريين ومن وافقهم : أن فيهما تبعية مرفوعٍ لمنصوبٍ قبل تمام الخبر ، ووجه عدم ندورهما على طريق الكسائي والفراء أنهما لايشترطان تمام الخبر ، أما الكسائي فظاهر ، وأما الفراء فلأن خفاء إعراب الاسم قد وُجِدَ .

---

(١) في الأصل و ب : في بلد .

(٢) التصريح ١ / ٢٣٠ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ .

(٤) أوضح المسالك ١ / ٣٦٤ .

(٥) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٢ .

(٦) المساعد ١ / ٣٣٨ .

(٧) الكتاب ٢ / ١٥٥ .

[رفع المعطوف على أول مفعولي ظن]

(وأجاز الكسائي [١] رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب) المفعول (الثاني)، نحو : « ظننت زيداً صديقي وعمرو .» هكذا مثَّل المصنف [٢] ، ومثَّله الفراء : « أظن عبد الله وزيد قاما أو يقومان ، أو مالهما كثير ، ووافق الفراء البصريين [٣] على المنع ، لمخالفة المعطوف المعطوف عليه في الإعراب ، لاسيما مع المجاورة كما مثل ، وتمثيل المصنف أقرب للفصل بين المتعاطفين بما لايظهر فيه إعراب .

* * *

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٥٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٥٥ ، الهمع ٥ / ٢٩٣ .

{١٦} باب " لا " [١] النافية لجنس العاملة عمل " إن "

من نصب الاسم اتفاقاً ورفع الخبر على خلاف .

[شرط عملها]

(إذا لم تكرر[٢] « لا » ، وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها) ، أي: « لا » ، (عملت) « لا » (عمل « إن ») وجوباً ، نحو: « لاصاحب علم ممقوت » .

فلو تكررت « لا » ، نحو : « لارجل ولا امرأة » ، لم يجب العمل ، بل يجوز .

ولولم يقصد خلوص العموم لم تعمل عمل « إنَّ » ، بل تعمل عمل (ليس) ، أو تلغى فيليها المبتدأ والخبر .

ولو دخلت على معرفة لم تعمل عمل « إنَّ » إلا بتأويل - كما سيأتي - .

ولو فصل بين « لا » والنكرة ، لم تعمل ، نحو : ﴿ لَافِيهَا غَوْلٌ ﴾ [٣] .

ولو ولى « لا » معمول غيرها لم تعمل ، نحو : ﴿ لاَ مرحباً بِهم ﴾ [٤] ، فإن « مرحباً » منصوب بفعل مقدر ، فلم تل النكرة « لا » ، للفصل بالفعل المقدر .

وإنما عملت « لا » عمل « إن » مع أنها / غير مختصة بالأسماء * لأنها إذا قصد بها النفي /١٧٨/

---

(١) كلمة « لا » ليست في الأصل ، وهي زيادة من « ب » .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ : « لم تكرر ، وكذا المساعد والسلسيلي .

(٣) سورة الصافات آية : ٤٧ .

(٤) سورة ص آية : ٥٩ .

العام اختصت بالاسم النكرة ، فليست إذن هي الداخلة على الفعل . قاله المرادي [١] .

[تركيب لا واسمها]

(إلا أن الاسم) النكرة (إذا لم يكن مضافاً) ، نحو : « لاغلامَ سفرٍ حاضرٌ » ، (ولا شبيها به) ، وهو العامل فيما بعده عمل الفعل ، نحو : « لاقبيحاً فعله محمود »[٢] ، « ولا طالعاً جبلاً حاضر . » ، « ولا ماراً بزيد عندنا » ، (رُكِّبَ) الاسم الموصوف [٣] بكونه غير مضاف ، ولا شبيه به (معها) ، أي : مع « لا » ، (وبني) الاسم المذكور (على ما كان ينصب به) ، لو كان معرباً ، فيبني على الفتح في ، نحو : « لارجل ولارجال . » ، وعلى الياء في ، نحو : « لارجلين ولامسلمين » .

(و) على (الفتح [٣] في ، نحو : « ولا لذَّاتَ للشيب ») ، في قول سلامة بن جندل :

[٣٦٥] إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُه   فِيه نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلَّشَّيْبِ [٤]

(أولى من الكسر) ؛ ليجري الباب على سنن واحد، وفرع بعض المغاربة الوجهين على الخلاف في حركة اسم « لا » ، فمن قال [٥] : هي إعراب كسر ، ومن قال هي بناء [٦] ، فتح ، وهكذا كل جمع بألف وتاء مزيدتين .

---

(١) في شرح التسهيل ١ / ١٩٨ .

(٢) في الأصل و « ب » : مذموم - سهو .

(٣) « الموصوف » سقطت من : ب . وفي الأصل : وعلى والفتح : سهو .

(٤) البيت من البسيط ، الخزانة ٤ / ٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ ، المساعد ١ / ٣٤٠ ، الهمع ٢/ ٢٠١ ، المرادي ١ / ١٩٩ ، السلسيلي ١ / ٣٨٠ ، ورواه في الخزانة « أودى الشباب ، وكذا رواه في الشرح الكبير ٢ / ٢٧٢ . والشاهد فيه قوله : (ولا لذات) على أن جمع المؤنث بناؤه على الفتح أولى من إعرابه بالكسر .

(٥) كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين ، انظر التصريح ١ / ٢٣٩ .

(٦) وهو مذهب جمهور البصريين ، انظر التصريح ١ / ٢٣٩ . ==

[رافع خبرها]

(ورفع) الاسم (الخبر - إن لم يركب الاسم مع « لا » - بها) ، أي : بـ « لا » (عند الجميع) من النحاة [(١)] ، قال الاستاذ أبو علي الشلوبين : « لاخلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها [(٢)] ، نحو : « لاصاحب برٍّ نادمٌ .» و « لا طالعاً جبلاً حاضر .» ، (وكذا مع التركيب) ، نحو : « لارجل كاتب ، (على الأصح) ، عند المصنف تبعاً للأخفش [(٣)] ، والمازني [(٤)] ، والمبرد[(٤)]، وجماعة [(٥)] ، وحجتهم : أنّ التركيب لايقتضي منع العمل ، بدليل عملها في الاسم .

وذهب قوم [(٦)] : إلى أن « لا » لم تعمل في الخبر . بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء، والخبر خبر المبتدأ فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وحجتهم : حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ، ولولا أنها مع « لا » في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه [(٧)] ، وصححه بعضهم [(٨)] ، / وثمرة الخلاف تظهر في قوله : /١٧٩/

== وقال ابن جني في الخصائص ٣ / ٣٠٥ : « ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة ، الا شيئا قاسه أبو عثمان فقال : أقول : لا مسلمات لك - بفتح التاء - قال : لأن الفتحة الآن ليست (لمسلمات) وحدها، وإنما هي لها ولـ (لا) قبلها ، وإنما يمتنع من فتح هذه التاء مادامت الحركة في آخرها لها وحدها » .

(١) انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ١١١ .

(٢) الأشموني ٢ / ٦ ، والمساعد ١ / ٣٤١ .

(٣) المغني ١ / ٣٦٣ .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٦٥ .

(٥) قال في المغني ١ / ٣٦٣ عن رأي سيبويه التالي : « وخالفه الأخفش ، والأكثرون ، ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسماً عاملاً » .

(٦) ذكر في الارتشاف أنهم المحققون ٢ / ١٦٥ .

(٧) قال سيبويه ٢ / ٢٧٥ : « واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء » .

(٨) صححه ابن عصفور ، انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٧٣ .

{٣٦٦} فَـلاَ لَغْـو ولاَ تَأثِيم فِيهـا ... ... (١)

فـ « فيها » خبر عنهما على الثاني (٢)، وعن أحدهما على الأول (٣)، وخبر الآخر محذوف، وفي نحو: « لارجلَ ولا امرأةَ ذَاهبان »، فيجوز على الثاني لا على الأول، لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد.

[ذكر خبر لا وحذفه]

وإذا لم يعلم الخبر، وجب ذكره عند الجميع، نحو: « لا أحَدَ أغيرُ مِنَ اللَّهِ »، (وإذا علم) بقرينة لفظية أو حالية (كثر حذفه عند الحجازيين (٤)، ولم يلفظ به عند التميميين (٤)) والطائيين(٥)، ظرفاً أوغيره، نحو: ﴿ لاَ ضَيْرَ ﴾ (٦)، أي علينا، ونحو: « لا إله إلا الله »، أي: موجود.

---

(١) من الوافر، لأمية بن أبي الصلت، وعجزه: في ديوانه: ٢٧٤ ولاحينٌ ولا فيها مُليمُ

والشاهد فيه قوله: (لالغو ولا تأثيم فيها) إذ يصح أن يكون « فيها » متعلقاً بمحذوف خبر عن لغو وعن تأثيم معا على القول: أن « لا » لاتعمل في الخبر شيئا، أما على القول بأنها تعمل في الخبر فيتعين أن يكون «فيها» خبرا عن لغو وحده ويقدر خبر آخر « للاتأثيم » - أو العكس كان يكون « فيها » خبرا عن «لا تأثيم » ويقدر خبر للغو. انظر: الخزانة ٤ / ٤٩٤، الأشموني ٢ / ١١، أوضح المسالك ٢ / ١٩، وتلخيص الشواهد: ٤٠٦، التصريح ١ / ٢٤١، الارتشاف ٢ / ١٦٥، الهمع ٥ / ٢٨٨، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٩٩

(٢) الذي يرى أن « لا » لاتعمل في الخبر.

(٣) الذي يرى أن لا تعمل في الخبر.

(٤) المفصل: ٣٠. وفي الأصل: التميمين.

(٥) يوجبون هم التميميون حذف الخبر المعلوم، انظر المساعد ١ / ٣٤١، وأوضح المسالك ١ / ٢٩.

(٦) سورة الشعراء آية: ٥٠.

[حذف اسم لا]

(وربما أُبْقِيَ) الخبر (وَحُذِفَ الاسم) ، كقولهم : « لاعليك » ، أي : لابأس عليك ، أو : لاشئ عليك ، هكذا قدره سيبويه ، وقال : « ولكنهم حذفوه لكثرة استعمالهم إياه [١] » .

[ما بعدها منصوب بها أو مبني معها]

(ولا عمل لـ « لا » في لفظ المثنى) ، والمجموع على حده (نحو [٢] : لارجلين) ، ولا مسلمين (فيها) عند سيبويه [٣] والخليل ، وابن السراج والجماعة[٤] ، بل هما مبنيان ، لأنهما في حكم الأسماء المفردة . (خلافاً للمبرد)[٥] في منعه البناء فيهما مع « لا » ، لشبههما بزيادة الياء والنون المطول ، فهما عنده منصوبان مثله .

(وليست الفتحة في نحو : لا أحد فيها إعرابية) عند الجمهور . (خلافاً للزجاج [٦] والسيرافي) حيث زعما : أن الفتحة إعرابية ، وحذف التنوين تخفيفاً ، وزعما أن ذلك مذهب سيبويه، وتبعهما الجرمي والرماني[٧] ، ورد : بأن حذفه لو كان للتخفيف ، لكان المطول أولى به ، «وأما نسبة ذلك إلى سيبويه فلا تصح [٨]، بل صرح [٩] بما يقتضي البناء » قاله المرادي [١٠] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، والمساعد ١ / ٣٤١ .
(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ : « من نحو » ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .
(٣) الكتاب ٢ / ٢٨٣ .
(٤) المساعد ١ / ٣٤٢ .
(٥) المقتضب ٤ / ٣٦٦ .
(٦) المغني ١ / ٢٦٣ .
(٧) الارتشاف ٢ / ١٦٤ ، الهمع ٢ / ١٩٩ .
(٨) في الأصل و ب : « تصح » .
(٩) بقوله في الكتاب ٢/٢٨٨ :«.. هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء ، ولا تعمل « لا » إلا في النكرة تجعل معها بمنزلة خمسة عشر » .
(١٠) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٩ .

[دخول الباء يمنع تركيب لا]

(ودخول الباء على « لا » يمنع التركيب غالباً) ، نحو : قولهم : « جئت بلا زاد » ، و«غضبت من لا شئ » ، بجر « زاد ، و شئ »[1] ، ومن غير الغالب ، قولهم[2] : «جئت بلا شئَ » بالفتح في رواية عن بعض العرب .

[تركيب لا الزائدة]

(وربما رُكِّبَتْ النكرة مع « لا » الزائدة) ، كقوله :

[٣٦٧] لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانٌ لاَ ذُنُوبَ لَهَا ... إِذَنْ لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِها عُمَرا [3]

/ وهذا من التشبيه اللفظي [4] ، كتشبيه « ما » الموصولة بالنافية ، في قوله : /١٨٠/

---

(١) قال السيرافي : « لا بمعنى غير . . . فإذا قلت : أخذته بغير ذنب وغضبت من لاشئ فمعناه : أخذته بغير ذنب ، وغضبت من غير شئ ، فغير مخفوض بحرف الخفض الذي دخل ، فإذا جعلت مكان غير «لا » فـ«لا» حرف لايقع عليه حرف الخفض ، فوقع حرف الخفض على مابعد لا » ، الكتاب ٢ / ٣٠٢، ٣٠٣، الحاشية .

(٢) الارتشاف ٢ / ١٦٧ .

(٣) البيت من البسيط ، للفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري .
والشاهد فيه قوله : (لا ذنوب لها) على إعمال « لا » الزائدة ، وحقها الإهمال ، وعملها على الشذوذ ؛ لعدم اختصاصها . « والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من لو ، لأن لو شرطها ممتنع ، والفرض أنه منفي بلم ، وإمتناع النفي إثبات فدل على إثبات الذنوب لعطفان لا نفيها عنها ، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم ، لأن جواب لو إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفياً بعد دخول لو . انظر التصريح ١/ ٢٣٧ ، وديوانه : ٢٠٣ ، الخزانة ٤ / ٣٠ ، الخصائص ٢ / ٣٦ ، الأشموني ٢ / ٤ ، شرح ابن مالك ٢/ ٥٩ ، المساعد ١ / ٣٤٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٠ ، والسلسيلي ١ / ٣٨٢ ، والارتشاف ٢/١٦٨ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ . . . واختلفت روايته ففي الديوان : إلى لام ، بدل: إذاً للام ، وفي السلسيلي: لزار .

(٤) أي التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ ، فلفظ لا زائدة هو لفظها نافية .

[٣٦٨] يُرَجِّى المرءُ مَا إنْ لاَيَراهُ وتعرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ (١)

« فزاد « إن » بعد « ما » الموصولة ، لشبهها لفظاً بالنافية ، قاله ابن عقيل (٢) .

[قد يعرب المفرد بعد لا]

(وقد يعامل) المفرد (غير المضاف معاملته) ، أي : المضاف (في الإعراب ، ونزع التنوين ، أو النون إن وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف) ، حال كون المجرور (غير خبر)، نحو : «لاغلام لك » ، و « لا يـدَيْ لك » ، و « لابنـات لك » ، و « لابني لك ». « ولا عشرى لك » (٣) و « لا أبـا لك.» ، فهذه الأسماء كلها مفردة عن الإضافة ، وليست مضافة ، والمجرور باللام متعلق بمحذوف في موضع الصفة لها وليس بخبر لـ « لا » ونزع التنوين ونون المثنى والجمع (٤) على حده تشبيهاً للموصوف بالمضاف ، هذا مذهب هشام وابن كيسان (٥) واختاره المصنف (٦)، فكل من: « غلام » وما بعده معرب على هذا القول ؛ ويجوز في نحو : « لاغُلامَ لك » و«لابناتَ لك .» ادعاء البناء للتركيب ، وهو الوجه .

---

(١) من الوافر ، لجابر بن رألان الطائي .
والشاهد فيه قوله : (ما إن لايراه) على ماوضحه الشارح . انظر : المغني ١ / ٢٢ ، النوادر : ٢٦٤ ، شرح ابن مالك ٢ / ٥٩ ، المساعد ١ / ٣٤٣ ، الهمع ٢ / ١١٧ .

(٢) المساعد ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣) « ولا عشرى لك » زيادة عن المساعد وعنه نقل .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٦٨ ، المساعد ١ / ٣٤٣ ، والهمع ٢ / ٢٠٤ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٦٢ .

(٥) في المساعد : « ونوني المثنى والمجموع » وعنه نقل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٢ .

وذهب سيبويه والجمهور [١] ، إلى أن ، نحو : « لايديْ لك » ، و « لابني لك » ، و« لا أبا لك» ، مضافة إلى مابعد اللام[١] ، وأن اللام مقحمة بين المضاف ، والمضاف إليه ، ورده المصنف ، بقول العرب : « لا أبالي ، ولا أخالي ». من جهة أنها لو كانت مضافة كما زعموا لكسروا الباء من « أبا » والخاء من « أخا » ، فقالوا :لا أبِ ، ولا أخِ ، إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً » [٢].

واحترز بقوله : (وليه) ، عما إذا فصل - وسيأتي - ، وبقوله : (مجرور بلام) ، من المجرور بغيرها ، فإنه يتعين حينئذ إثبات النون وحذف الألف ، نحو : « لا غلامين، فيها » و « لا أخ فيها» وأما قوله :

{٣٦٩} وقد عَلِمْتُ أَنْ لاَ أَخَا بَعِشَوْزَنٍ ... ... [٣]

فمؤول على أنه مقصور على لغة من يجعل أخاك ، كـ« عصاك » أضيف أم لم يضف.

وبقوله : (غير خبر) ، من أن تكون اللام ومجرورها الخبر ، فإن كلا من الحذف والاثبات متعين بإجماع ، نحو : « لا أخ » أو « لا غلامين لك » ، (فإن فصلها) ، أي : اللام (جارٌ آخر ، أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار) / عند الجمهور [٤] (خلافاً ليونس)[٥] ، حيث أجاز في /١٨١/

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ . « إذا قلت : لايدي لك ولا أبالك ، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شئ . . . ؛ لأن اللام كأنها هنا لم تذكر » . وانظر المساعد ١ / ٣٤٣ ، والسلسيلي ١ / ٣٨٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦١ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : وضحه الشارح ، انظر : المساعد ١ / ٣٤٤ ، الارتشاف ٢ / ١٦٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠١ . وعجزه : ولا جار إذاً رهقتها بالحوافر .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٧٧ : « ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور والظرف ، وإن كان ذلك لايجوز إلا في الشعر » .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٢٨٠ : « وترك في لايدي بهالك قول يونس » .

الاختيار ، أن يقال : « لايدي بها لك » ، و « لا غلامي عندك لزيد .» ، وأشار سيبويه إلى جوازه في الضرورة [١] .

(وقد يقال في الشعر : « لا أباك ») ، بغير لام ، قال الشاعر :

[٣٧٠] وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَاتَ مُزَرِّدٌ وأَيُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَاكَ مُخَلَّدُ [٢]

يريد : لا أبا لك ، ولم يرد ذلك إلا مع الأب خاصة .

(وقد يُحْمَلُ) المفرد (على المضاف مشابهُهُ بالعمل [٣] ، فينزع تنوينه) ، فيقال : «لاضَارِبَ زَيداً » ، بنزع تنوين « ضارب »، والوجه : ثبوت تنوينه ، وهو لازم عند الجمهور [٤] ، وحذفه مؤول ، كقوله تعالى : ﴿ لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [٥] ، وتأويله : لاَ عَاصِمَ يَعْصِمُ اليَوم ، وقال ابن كيسان : « ترك التنوين أحسن [٦] .»

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٠ .

(٢) من الطويل ، لمسكين الدارمي .

والشاهد فيه قوله : (لا أباك) على ما وضحه الشارح ، قال البغدادي : « ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ، وليس فيها الضرورة ، والمصراع هكذا :

* وأي كريم لا أبا لك يمتَّع * وذكر أبياتا من القصيدة .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٩ ، ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، الخزانة ٤ / ١٠٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٦٣ ، المساعد ١ / ٣٤٤ ، السلسيلي ١ / ٣٨٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٥ .

(٣) في السلسيلي « في العمل » وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ « بالعمل » .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٦٩ .

(٥) سورة هود آية : ٤٣ .

(٦) ابن كيسان النحوي ص ١٩٧ .

فصـــــــل

[إذا تخلفت بعض شروط العمل]

(إذا انفصل مصحوب « لا ») ، نحو : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [(١)] (أو كان معرفة) ، نحو : «لَازَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو .» ، (بطل العمل بـإجماع) ، وفي دعوى الإجماع [(٢)] في المسألتين نظر.

أما مسألة الفصل ، فخالف فيها الرماني [(٣)] ، وأجاز النصب ، نحو : « لَا فِيها رَجُلاً » ، وأما مسألة المعرفة ، فخالف فيها الكوفيون [(٤)] ، وأجازوا بناء الاسم العلم ، نحو : « لازيدَ فيها » ، بفتح الدال .

(ويلزم حينئذ) ، أي : حين إذ فصل مصحوب « لا » ، أو كان معرفة (التكرار) ، نحو : «لافيها رجل ولا امرأة ، ولازيد في الدار ولا عمرو .» ، (في غير ضرورة) ، عند الجمهور (خلافاً للمبرد [(٥)] وابن كيسان[(٦)]) ، حيث أجازا عدم التكرار مع الفصل والمعرفة ، كقوله :

[٣٧١] بَكَتْ جَزَعاً واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبها أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُها [(٧)]

---

(١) سورة الصافات آية : ٤٧ .

(٢) قال المرادي في شرح الألفية ١ / ٣٦٢ : « قال في التسهيل بإجماع ، وفيه خلاف ضعيف .»

(٣) الارتشاف ٢ / ١٧٠ ، والهمع ٢ / ١٩٤ ، والمساعد ٣ / ٣٤٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٧٠.

(٥) المقتضب ٤ / ٣٥٩ .

(٦) ابن كيسان النحوي ص ١٧٢ .

(٧) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، الخزانة ٤ / ٣٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٣١ ، المساعد ١ / ٣٤٥ ، الأشموني ٢/ ١٨، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠١ ، السلسيلي ١ / ٣٨٤ ، الهمع ٢ / ٢٠٧ . ==

وهذا عندالجمهور ضرورة (١) ، (وكذا التاليها خبر مفرد) ، نحو : « زيد لاقائم ولا قاعد»، أو خبر هو جملة اسمية ، نحو : « زيد لاأبوه منطلق ولا أخوه ذاهب » ، فإنه يلزم فيهما تكرار «لا»، وفهم التكرار مع الجملة الاسمية ، مما تقدم ، بخلاف الخبر إذا كان (٢) جملة فعلية ، فإنه لا يلزم التكرار ، نحو : « زيد لايقوم» / ، (أو شبهه) أي : الخبر المفرد كالحال ، نحو : « نظرت إليه لاقائماً ولا قاعداً » ، والنعت نحو : « مررت برجل لاقائم ولا قاعد.» ، فيلزم التكرار فيهما ، وأما قوله : /١٨٢/

{٣٧٢} وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ (٣)

وقوله :

{٣٧٣} قَهَرْتُ العِدَا لاَ مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِن بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ والمَكْرِ (٤)

فضرورة فيهما (٥) .

== والشاهد فيه قوله : (لا إلينا رجوعها) على رفع المعرفة مع الفصل ولم تكرر ، وهو ضرورة .

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ .

(٢) في «ب » : كانت والأصح كان لأن اسمها ضمير يعود على الخبر وهو مذكر .

(٣) من الطويل ، لرجل من بني سلول .
والشاهد فيه قوله : (لانفع) بعدم تكرار « لا »مع رفع مابعدها خبراً . وهو ضرورة انظر : الكتاب ٢/ ٣٠٥ ، الخزانة ٤/ ٣٦ ، ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، الأشموني ٢ / ١٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٦٦ ، المساعد ١ / ٣٤٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠١ ، الهمع ٢ / ٢٠٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لامستعيناً) على عدم تكرار « لا » وقد وليها حال وهو ضرورة ، انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٦٦، المساعد ١/ ٣٤٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٠١ ، الهمع ٢/ ٢٠٨ ، الأشموني ٢/ ١٨ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٣٠٥ : « وقد يجوز - أي عدم تكرارها - على ضعفه في الشعر » ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ .

[لا نولك أن تفعل]

(وأفردت) « لا » (في : « لانولك أنْ تفعل » ، لتأوله بـ« لاينبغي [١] لك ») ، وهي لايلزم تكرارها مع الفعل ، وعلى هذا فلا حجة فيه للمبرد وابن كيسان ، القائلين : بعدم لزوم التكرار لـ«لا » إذا دخلت على معرفة ، و« نَوْلكَ » مبتدأ ، و « أن تفعل » مرفوع به سد مسد خبره ، كما في : « أقائم الزيدان » ، قاله ابن هشام [٢] ، وقيل : مبتدأ ، و « أن تفعل » خبره ، والنول : من التنويل والنوال ، وهو : العطية .

[معاملة العلم معاملة النكرة]

(وقد يؤول غير : عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة ، فيعامل معاملتها) ، أي : النكرة فيركب مع « لا » ، إن كان مفرداً ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هلك كسرَى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصرُ فلا قيصرَ بعدَه » [٣] ، وينصب بها إن لم يكن مفرداً كقول العرب : «قضيةٌ ولا أبا حسن لها » [٤] ، أي : لامثل كسرى ، ولامثل قيصر ، ولا مثل أبي حسن .

(بعد نزع مافيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام) كقوله :

* ... ... ولا عُزَّى لَكُمُ [٥] *

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٢ .

(٢) أي الخضراوي كما في المساعد ١ / ٣٤٧ .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١١ / ٥٢٣ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٩٧ .

(٥) جزء بيت من الرجز ، نسب لأبي سفيان وتتمته : إن لنا عزى ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧٥ ، السلسيلي ١ / ٣٨٥ ، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢ / ١١١ .
والشاهد فيه قوله : (لاعزى) على تأويل العلم بالنكرة ومعاملته مثلها . وتجريد العزى من « ال » .

وقولهم : « ولا أبا حسن »[1] ، قال المصنف : « ولو كان العلم عبد الله لم يعامل بذلك للزوم « ألْ » ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ، لأن « أل » لاتنزع منه إلا في النداء أو الإضافة[2].

(ولايعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة) عند الجمهور ، (خلافاً للفراء) في إجازته: « لاهو ولا هي » ، على جعل الضمير اسماً لـ « لا » محكوماً بتنكيره [3] ، وفي إجازته : «لاهذين لك ، ولاهاتين لك » ، وهذا منقول عن العرب ، لكنه في غاية الشذوذ ، والتأويل فيه ممكن .

[الوجوه الجائزة في نحو : لا حول ولا قوة . .]

(ويفتح أو يرفع / الأول من ، نحو : « لاحول ولا قوة إلا بالله ») ؛ فالفتح : للتركيب ، /١٨٣/ والرفع : على أن « لا » ملغاة ، أو أنها عاملة عمل « ليس » ، (فإن فتح) الأول وهو « حول » (فتح الثاني) ، وهو « قوة » على التركيب ، (أو نُصِبَ) ، بالعطف على موضع اسم « لا » الأولى، باعتبار عملها ، وزيادة « لا » الثانية للتأكيد ، (أو رُفِعَ) إما بالعطف على موضع « لا » الأولى مع اسمها ، فإنهما في موضع رفع بالابتداء ، و « لا » الثانية زائدة للتأكيد ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل « ليس » ، (وإن رفع) الأول ، وهو « حول » إما على الابتداء ، أو على أن « لا »

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٩٧ : « وتقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال : لأنه لايجوز لك أن تعمل لا في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على ، وأنه قد غُيِّبَ عنها » . وهو أبو الحسن فجرد من « ال » .

(٢) شرح ابن مالك ٢ / ٦٧ .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٣٤٧ : « ولايَعرفُ هذا بصري ، وهو في غاية الضعف وأما إن كان أحد سلك هذا النهج : فلا هو ياهذا ، فهو مبتدأ ، والخبر محذوف » .

الأولى عاملة عمل « ليس » (رفع الثاني) ، وهو « قوة » ، إما بالعطف على لفظ « حول » ، وإما بأن « لا » الثانية عاملة عمل « ليس » ، (أو فتح) ، الثاني ، وهو « قوة » بالتركيب ، وحاصل ذلك خمسة [١] أوجه : فتحهما ، ورفعهما ، وفتح الأول ، ورفع الثاني وعكسه ، وفتح الأول ونصب الثاني ، وأصلها : الأول ، وأضعفها الأخير [٢] .

[ما يجوز في نحو : لا حول وقوة]

(وإن سقطت « لا » الثانية ، فتح الأول) ، وهو « حول » على التركيب ، (ورفع الثاني) ، وهو « قوة » بالعطف على محل « لا » الأولى مع اسمها ، (أو نصب) بالعطف على محل اسم «لا» باعتبار عملها ، وسقط فتح الثاني لعدم التركيب ، لعدم تكرار « لا » ، (وربما فتح) الثاني (منوياً معه « لا ») ، حكى الأخفش [٣] : « لارجل وامرأة فيها .» ، بفتح المعطوف دون تنوين ، على تقدير : « ولاامرأة » ، فحذفت « لا » وأبقى البناء على حاله منوياً وجود « لا » .

[إذا وصف اسم لا]

(وتنصب صفة اسم « لا » أو ترفع مطلقاً) ، سواء ركبت مع اسمها ، نحو : « لارجل ظريفاً وظريفٌ فيها » ، أم لا ، نحو : « لاغلام سفر حاضراً أو حاضرٌ فيها » ، وسواء اتصلت الصفة بالموصوف - كما مثلنا - ، أو فصلت ، نحو : « لارجل فيها ظريفاً أوظريف .» ، و « لاغلام سفر فيها حاضراً أو حاضر .» ، بالنصب على اتباع الصفة لمحل اسم « لا » إن كان مبنياً ، وللفظه إن كان معرباً ، والرفع على اتباعها لمحل « لا » مع اسمها إن كان مبنياً ، ولمحل الاسم فقط إن كان معرباً ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، والنصب أكثر وأحسن قياساً على سائر المبنيات التي محلها نصب./ /١٨٤/

---

(١) انظر الايضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ ، ٣٩٦ .

(٢) هذا التأصيل والتضعيف ذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٤ ، ٢٠ .

(٣) المقرب ١ / ١٩١ .

(وقد تجعل) الصفة [(١)] (مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا واتصلا) ، فيبنيان على الفتح ، ثم تدخل عليهما « لا » ، نحو : « لارجل ظريف » ، بفتحهما على التركيب ، ووجه تركيبهما : أن الصفة من تمام الموصوف ، فهما كالشيء الواحد .

(وليس رفعها) ، أي : صفة اسم «لا » (مقصوراً على تركيب الموصوف ، ولا) رفعها ، (دليلاً على إلغاء [لا]) [(٢)] عند الجمهور (خلافاً لابن برهان في المسألتين) ، حيث زعم : أن صفة اسم « لا » ، لاترتفع إلا إذا كان الموصوف مركباً مع « لا » ، وأن رفع الصفة دليل على إلغاء «لا » ، وحمله على ذلك : أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والاسم [الموصوف لاعمل للابتداء فيه : فلا عمل له في صفته ، والاسم المبني على الفتح ، إن نصبت صفته دل ذلك] [(٣)] على الإعمال ، وإن رفعت دل [(٣)] على الإلغاء ، ورد عليه : بأن الحكم بإلغاء « لا » مع استكمال الشروط حكم بما لا نظير له ، وبأنا لا نسلم أنه لاعمل للابتداء في الاسم المنصوب ، بل له عمل في موضعه ، كما عمل بإجماع في موضع المجرور ، من نحو : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[(٤)].

[حكم البدل والنسق في هذا الباب]

(وللبدل الصالح لعمل « لا » الرفع والنصب) ، نحو : « لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة » ، فالرفع باعتبار عمل الابتداء ، والنصب باعتبار عمل « لا » ، ولافرق في هذا البدل بين المفرد والمضاف والمطول ، ولا يجوز تركيبه ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل .

---

(١) في الأصل و ب : الوصف والصواب الصفة ، لأنها تفسير للضمير المستتر في تجعل العائد على الصفة في قوله : وتنصب صفة اسم لا .

(٢) ساقطة من الأصل و ب . مثبتة في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٤ .

(٣) في المساعد : « دل عنده » . .

(٤) فاطر : ٣ .

(فإن لم يصلح) البدل (لعملها) ، أي : « لا » (تعين رفعه) ، أي : البدل ، نحو : « لاأحد فيها زيدٌ ولا عمرو » ، لأن "« لا » لاتعمل في معرفة ، ومنه : لا إله إلا الله .

(وكذا المعطوف نسقاً) ، الذي لايصلح لعمل « لا » يتعين رفعه ، نحو : « لاامرأة فيها ولازيد .» -كما تقدم - ، والمنسوق الصالح لعمل « لا » يجوز رفعه ونصبه ، نحو : « لا أحد رجل وامرأة فيها ».

[إذا كرر اسم لا]

(وإن كرر اسم « لا» المفرد دون فصل فتح) الاسم (الثاني ، أو نصب أو رفع) ، نحو : « لا ماءَ ماء بارداً » - بفتح « ماء » الثاني ، ونصبه ورفعه ، ففتحه : على أنه ركب مع «ماء» / الأول ، كتركيب الصفة مع الموصوف ، ونصبه : إتباع [1] لمحل اسم « لا » ، ورفعه إتباع [1] لمحل «لا» مع اسمها - كما تقدم - . /١٨٥/

وفي تبعية « ماء » الثاني للأول ، وجهان : أحدهما : أنه صفة موطئة للنعت بعدها وإذا وصف الجامد جاز أن يوصف به ، والثاني : أنه توكيد لفظي ، والأول أصح ، لعدم تطابقهما في العموم والخصوص ، و « بارداً » صفة « ماء » الثاني ، فإذا فتح أو نصب نصب « بارداً » ، وإذا رُفِعَ رُفِعَ .

[ألا في الاستفهام والتمني]

(ولـ « لا ») حال كونها (مقرونة / بهمزة الاستفهام في غير تَمَنٍّ أو عرض)بسكون الراء (مالها مجردة) من همزة الاستفهام من عمل ، نحو : « ألا غلام سفرٍ حاضرٌ ؟ » . بنصب «غلام»

---

(١) في الأصل و ب : إتباعا . . وهما خبرا « نصبه » ، و « رفعه » والنصب في مثل هذا يحتاج إلى تكلف مقتضى له .

(١) بعد كلمة « بارداً » كلمة « عند » مضروباً عليها .

لاغير ، ومن تركيب نحو : « ألا رجل في الدار ؟ » ، بفتح « رجل » لاغير ، وتكرار نحو: «ألا ارعواءَ وألاحياء » ، بالأوجه الخمسة [١] .

وأكثر ما تكون " ألا " حينئذ للتوبيخ والإنكار ، نحو قوله :

[٣٧٤] أَلا ارعِواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَته   وآذَنَت بِمَشِيبٍ بَعْدَه هرم ؟ [٢]

وقد تكون لمجرد الاستفهام عن النفي ، كقوله :

[٣٧٥] أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَها جَلَدٌ   إِذاً أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي [٣]

(ولها) ، أي : لـ « ألا » (في التمني من لزوم العمل) الثابت لإنَّ « لا » لليس ، (ومنع الإلغاءِ و) منع (اعتبار الابتداء ما لـ « ليت ») ، عند الخليل وسيبويه [٤] والجرمي [٥] فلا تعمل عندهم إلا عمل « إنَّ » في الاسم خاصة ، فيبني إن كان مفرداً ، نحو : «ألا غلام لي .» ، ويعرب

---

(١) التي ذكرت في « لا حول ولا قوة » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، المغني ١ / ٧٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ ، الأشموني ٢/ ١٤ ، الهمع ٢ / ٢٠٥ ، الارتشاف ٢ / ١٧٧ ، المساعد ١ / ٣٥٠ ، السلسيلي ١ / ٣٨٧ .
والشاهد فيه قوله : (ألا) بدخول همزة الاستفهام التوبيخي على « لا » وبقاء عملها .

(٣) البيت من البسيط ، لقيس بن الملوح ، المغني ١ / ٤٢ ، الأشموني ٢ / ١٥ ، الارتشاف ٢ / ١٧٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ ، المساعد ١ / ٣٥٠ ، الهمع ٢ / ٢٠٥ ، المرادي ١ / ٢٠٤ ، السلسيلي ١/ ٣٨٧، والشاهد فيه قوله (ألا) بدخول همزة الاستفهام على « لا » النافية لمجرد الاستفهام .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٣٠٧ : « واعلم أن « لا » إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته » .
وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٢٨ : « وعند سيبويه والخليل أن « ألاَ » هذه بمنزلة أتمنى فلاخبر لها ، وبمنزلة « ليت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت » .
وقال الرضي : «فمعنى ألاغلام : أتمنى غلاماً ، فلا يحتاج إلى خبر » . انظر الكافية ١ / ٢٦٢ .

(٥) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٧٢ .

نصباً إن كان مضافاً ، نحو : « ألا صاحبَ برٍّ هنا . » ، أو مطولاً ، نحو : « ألا آمِراً بمعروف » ولا خبر ، لـ «لا » لالفظاً ، ولا تقديراً ، ولا يتبع اسمها على اللفظ ، ولا تلغى بحال ، ولا تعمل عمل « ليس » (خلافا للمازني [١] والمبرد [٢] ، في جعلها كالمجردة) ، من همزة الاستفهام ، فلها عندهما مقصوداً بها التمني مالها مجردة ، من تركيب ونصب وإلغاء خبر ، وإعمال «ليس » ، واتباع للفظ اسمها أو محلِّه .

والفرق بين القولين ، من جهة المعنى : أن التمني واقع على الاسم على الأول ، وعلى الخبر على الثاني .

والذي يبطل مذهب المازني والمبرد ما حكاه سيبويه : ان من قال : « لا غلام أفضل منك » . لم يقل في : « ألا غلام أفضل . » إلا بنصب « أفضل » [٣]، فلو كان لها خبر لسمع ، ولا يفهم/ /١٨٦/ من كلام المصنف [٤] أنها لاخبر لها ، عند سيبويه .

[ما تعمل فيه لا عمل ليس مما سبق]

(ويجوز إلحاق « لا » العاملة بـ « ليس ») ، في رفع الاسم ، ونصب الخبر ، (فيما لاتمني فيه من جميع مواضعها) ، المتقدمة (إن لم تقصد الدلالة) ، بتثليث الدال (بعملها على نصوصية

---

(١) المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ حاشية رقم (٢) .

(٢) عرض المبرد في المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، رأي سيبويه والمازني ولم يرجح رأياً ، قاله الشيخ عضيمة حاشية رقم (١) .

(٣) وعلّل له سيبويه فقال : « لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً عن الخبر ، كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً » .

(٤) عبارة ابن مالك في شرحه ٢ / ٧١ : « ومذهب سيبويه أن لها في التمني مع مصحوبها ما كان لها مجردة، إلا أنها لاتلغى ، ولايعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء ، كما لايعتبر مع « ليت » .

العموم) ، وذهب الزجاجي[١] : إلى أن « لا » العاملة عمل « ليس » ، لا تعمل في الخبر ، بل هي مع الاسم مبتدأ ، والخبر خبر المبتدأ ، هذا إذا لم يقصد بها التنصيص على العموم ، فإن أريد ذلك ، تعين إعمالها عمل « إنّ » ، وإن أريد قصد التمني ، فعلى مذهب سيبويه ، لاتلحق بـ « ليس » ، خلافاً للمازني والمبرد ، وقد تقدم ذلك .

* * *

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٥ .

{١٧} « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر »

[ماتدخل عليه وعملها]

عند الجمهور [١] بدليلين ، أحدهما : أنها يجوز أن ينعقد من مفعوليها مبتدأ وخبر ، وثانيهما : أنهما يُرْفَعَانِ مبتدأً وخبراً ، عند الإلغاء ، نحو : « زيدٌ قائمٌ ظننت » ، خلافاً للسهيلي [٢] حيث زعم: أن هذه الأفعال ، كـ « أعطى » ، بدليل : أنك تقول : « ظننت زيداً عمراً .» ، ولا يجوز أن تقول : «زيدٌ عمرو » ، إلا على وجه التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع « ظننت » ، ورد ، بما تقدم : (الداخل عليهما) ، أي : المبتدأ والخبر (« كان » ، والممتنع دخولها). أي : « كان » (عليهما) ، أي : المبتدأ والخبر ؛ (لاشتمال المبتدأ على استفهام) ، نحو : « أيُّهم أفضل » و « غُلَامُ من عندك » ، فهذان لاتدخل عليهما « كان » ؛ لأن أسماء الاستفهام لها صدر الكلام ، و « كان » لاتتأخر ، قاله المرادي[٣] ، وتدخل عليهما « ظننت » ، فتقول : « أيُّهم ظننـت أفضلُ .» ، و « غـلامُ مـن ظننـت عنـدك .» .

(فتنصبهما) ، أي : المبتدأ والخبر (مفعولين) ، عنـد الجمهور [٤]، وذهب الفراء [٥] إلى أن الثاني نصب على التشبيه بالحال ، مستدلاً بوقوعه جمـلة وظرفاً ، ورد ، بوقوعه معرفة ، وضميراً ، وجامداً ، وبأنه لايتـم الكـلام دونه .

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٣٦٦ : « والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان » . انظر الارتشاف ٣ / ٥٦ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٥٦ ، الهمع ٢ / ٢٢٢ ، المساعد ١ / ٣٥٢ .

(٣) نصه عند المرادي : « . . . أيُهم أفضلُ ، وغلامُ من عندك ، فهذا لايدخل عليه كان ، ويدخل عليه ظننت ، فتقول : أيُهم ظننتُ ، وغلامُ من ظننتُ عندك ، لأن اسما الاستفهام لها صدر الكلام ، وكان لاتتأخر » .

(٤) الكتاب ١ / ٣٩ ، والمساعد ١ / ٣٥٢ .

(٥) المساعد ١ / ٣٥٢ ، وفيه : « وزعم الفراء أن الثاني حال ، ورد بوقوعه مضمراً ، نحو : زيد ظننتكه » .

[حذف أحد مفعوليها]

(ولا يحذفـان) ، أي : المفعولان (معاً) - نصب على الحال - (ولا[1] أحدهما إلا بدليل)، مثال حذفهما لدليل ، قول الكميت :

{٢٧٦} بأيِّ كِتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرى حُبَّهم عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ[2]

يريد : وتحسب حبهم عاراً ، ومثال حذف الأول ، لدليل قوله تعالى : ﴿ ولاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتاهُم اللَّهُ مِنْ فَضْلِه هُو خَيْراً / لَهم ﴾[3] ، أي : بخلهم خيراً . ومثال حذف الثاني ، /١٨٧/ لدليل قول عنترة :

{٢٧٧} ولَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَه مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[4]

يريد : فلا تظني غيره واقعاً .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٧٢ : « أو أحدهما » وكذا السلسيلي ١ / ٣٨٩ ، والمساعد ١/ ٣٥٢، وعند المرادي ١ / ٢٠٥ « ولا أحدهما » .

(٢) البيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي ، الخزانة ٩/ ١٣٧ ، المحتسب ١ / ١٧٣ ، المقرب ١/ ١١٦، الأشموني ٢ / ٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ ، المساعد ١ / ٣٥٢ ، المرادي ١ / ٢٠٥ ، السلسيلي ١ / ٣٨٩ ، الهمع ٢ / ٢٢٥ .
والشاهد فيه قوله (وتحسب) على حذف مفعولي « حسب » لدليل .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٨٠ .

(٤) البيت من الكامل ، لعنترة العبسي . العيني ٢ / ٤١٤ ، الخصائص ٢ / ٢١٦ ، الخزانة ٣ / ٢٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ ، المساعد ١ / ٣٥٣ ، الهمع ٢ / ٢٢٦ ، المرادي ١ / ٢٠٥ ، السلسيلي ١/ ٣٨٩، وانظر شرح المعلقات للزوزني ١٩٣ .
والشاهد فيه قوله : (تظني غيره) على حذف المفعول الثاني لـ « ظن » لدليل .

[من أحكام مفعوليها]

(ولَهُمَا) ، أي : المفعولين (منَ التَّقْديم والتأخير) مع هذه الأفعال ، (مَالَهُما مُجَرَّدَيْنِ) عنها ، فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وقد يعرض مايوجب البقاء على الأصل ، وذلك : إذا تساويا تعريفاً وتنكيراً ، نحو : « ظَنَنْتُ أخِي صديقي » ، أو « خيراً منك فقيراً إليك » ، أو مايوجب الخروج عن الأصل ، كحصر الأول ، نحو : « مَا ظَنَنْتُ عَالماً إلا زَيْداً » ، وإن أردت تفصيل ذلك فراجع باب المبتدأ ، وإن لم يعرض موجبٌ لأحدهما جاز الأمران ، نحو : « ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً »(١) .

(ولثانيهما من الأقسام) ، وهي : المفرد ، والجملة ، والظرف ، والمجرور ، (والأحوال) ، وهي : تقديمه على العامل وتقديم معموله على مرفوع الفعل إن كان ظرفاً ، وجواز تعدده ، ووجوب حذفه في نحو : « حسبتُ كل رجلٍ وضَيْعَتهْ » (مالخبر «كان») المتقدم في بابها ، وقد ذكرناه .

[متى يمتنع الاقتصار على أحدا لمفعولين ؟]

(فـإن وقـع موقعهمـا) أي : المفعولين (ظـرف) ، نحو : « ظننت عندك » ، (أو شبهه) وهـو : الجَارُّ والمجرور ، نحـو : « ظَنَنْتُ لَكَ » (أو ضمير) نحو : « ظَنَنْتُه » ،(أو اسم إشارة) نحو: «ظننت ذاك » ، (امتنع الاقتصار عليه) ، أي : على أحد المذكورات مـن الظرف ومـاذكر بعده ، (إن كان) أحد المذكورات (أحدهما) ، أي : أحد المفعولين – لما سبق – من امتناع الحذف لغير دليل ، وهو المسمى بالاقتصار ، (لا إن لم يكنـه) ، أي : إن لم يكن أحد المذكورات من الظرف ومابعده أحد المفعولين ، فإنه لايمتنع الاقتصار على الظرف وماذكر بعده ، ونوضح ذلك فنقول .

---

(١) من قوله : فالأصل . . . إلى هنا ، عن ابن عقيل ١ / ٣٥٣ بتصرف يسير .

إذا قلت : « ظَنَنْتُ عِنْدَكَ » إنْ جَعَلْتَ « عِنْدَكَ » ظَرْفاً لِحُصُولِ الظَنِّ جَازَ الاقتصار عليه ، وإن جعلته المفعول الثاني وحذفت الأول اقتصاراً لم يجز ، لأنه حذف لغير دليل ، وإذا قلت : «ظننت لك » ، إن جعلت « لك » متعلقاً بالظن على أنه علة لحصوله جاز ، وإن جعلته مفعولاً ثانياً لم يجز ، وإذا قلت : « ظننته » إن جعلت الهاء ضمير المصدر جاز ، وإن جعلتها[1] المفعول الأول أو الثاني لم يجز ، وإذا قلت : « ظننت ذاك » / . إن جعلت « ذاك » إشارة إلى المصدر جاز ، /١٨٨/ أوأحد المفعولين لم يجز ، (و) الحال : أنه (لم يعلم المحذوف) ، فإن علم ، بأن دل دليل جاز الاقتصار، ، كقولك : « نعم ظننته » ، جواباً لمن قال لك : « أظننت زيداً صديقك .» ، وكذا الباقي .

[معانيها وعمل كل]

(وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن ، أو يقين ، أو كلاهما ، أو تحويل) ، فهذه أربعة أقسام .

[أفعال الظن و معانيها الأخرى]

(فللأول) ، وهو الظن ، فقط («حجا يحجو ») ، نحو : « حجوت زيداً فاضلاً» ، وقوله :

{٢٧٨} قَدْ كُنْتُ أحجو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّت بِنَا يوماً مُلِمَّاتُ[2]

(لالغلبة ، ولا قصد ، ولا ردٍّ ، ولا سوقٍ ، ولا كتم)[3] ، إذا كانت «حجا » بمعنى «غلب» في المحاجاة ، أو بمعنى : قصد ، أو رد ، أو ساق ، أو كتم ، تعدت إلى مفعول واحد ، (ولا إقامةٍ

---

(١) في الأصل : جعلها .

(٢) البسيط ، لتميم بن مقبل ، ونسب إلى أبي شنبل الأعرابي ، الدرر ١ / ١٣٠ ، العيني ٢ / ٣٧٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٧ ، المساعد ١/ ٣٥٥ ، المرادي ١/ ٢٠٧ ، السلسيلي ١/ ٣٩٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥ . والشاهد فيه قوله : (أحجو أبا عمرو أخا) جاء مضارع « حجا » للظن ونصب مفعولين .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٧٦ « ولاحفظ » ولعلها سقطت من الناسخ سهواً وكذا في السلسيلي والمساعد .

ولاَبُخْلٍ) ، وإذا كانت « حجا » بمعنى : أقام ، أو بخل ، كانت لازمة .

(و «عدّ») ، كقوله :

{٢٧٩} فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى
وَلكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ (١)

(لا لحسبان) ، مصدر : حسب ، - بفتح السين - أَحْسُب - بضمها -(٢) { وإلا }(٣) تعدت لواحد ، تقول : حسَبْتُ المَالَ : إذا عَدَدْتَهُ .

(وزعم) كقوله :

{٢٨٠} فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ (٤)

ومصدر « زَعَم» هذه : زَعْمٌ ، وزِعْمٌ ، وزُعْمٌ ، بسكون العين ، وتثليث الزاي ، (لا لكفالة ، ولا رئاسة) ، { قال المصنف : « يقال : زعم ، بمعنى : كَفَل ، وبمعنى : رَأَسَ ، فَتَتَعدَّى إلى مفعول

---

(١) البيت من الطويل ، للنعمان بن بشير الأنصاري ، العيني ٢ / ٣٧٧ ، الهمع ٢ / ٢١٠ ، الأشموني ٢/ ٢٢، المساعد ١ / ٣٥٥ ، المرادي ١ / ٢٠٧ ، السلسيلي ١ / ٣٩١ .
والشاهد فيه قوله : (تعدد المولى شريك) باستعمال « عد » بمعنى الظن ونصب مفعولين .

(٢) كذا في الأصل و «ب» ، والأنسب : حسَب يحسُب ، أو حسَبتُ أحسُب ، حتى يكون الماضي والمضارع على وجه واحد .

(٣) زيادة يقتضيها السياق والمعنى .

(٤) البيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، الكتاب ١ / ١٢١ ، المغني ٢ / ٤٦٤ ، العيني ٢ / ٣٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٧ ، والمساعد ١ ٣٥٦ ، الهمع ٢ / ٢١١ ، المرادي ١ / ٢٠٧ ، السلسيلي ١ / ٣٩١ .
والشاهد فيه قوله : (تزعميني) عل مجئ « زعم » بمعنى الظن ، ونصبت مفعولين أولهما ياء المتكلم وثانيهما جملة .

واحد مرة ، وبحرف جر أخرى » [١] انتهى . (ولاَسِمَنِ ، ولاهُزَالِ) ، يقال : زعمت الشاة، بمعنى : سمنَتْ ، وبمعنى : هُزِلَتْ ، ولا تتعدى .

(و « جعل ») ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذين هُم عِبَادُ الرَّحمنِ إِنَاثاً ﴾[٢] ،أي : اعتقدوهم (لا لتصيير) ، وسيأتي / (ولا لإيجاد) ، كقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ الظُّلُماتِ / ١٨٩/ والنُّورِ﴾[٣] ، أي : أوجدهما ، (ولا إيجاب) ، نحو : « جَعَلْتُ لِلْعَامِلِ كَذَا » ، أي : أوجبت . (ولا ترتيب) ، ولا إلقاء ، نحو : « جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِي على بَعْضٍ » . أي : رتبت ، وألقيت ، (ولا مقاربة) ، وقد سبقت في باب « كاد » .

(و « هَبْ » غَيْرَ مُتَصَرِّف) ، ولا يستعمل إلا بصيغة الأمر للمخاطب ، نحو قوله :

[٣٨١] فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ ... وَإِلاَّ فَهَبْنِي امرأً هَالِكاً[٤]

أي : ظنني أو اعتقدني .

[أفعال اليقين ومعانيها الأخرى]

(وللثاني) ، وهو اليقين فقط . (« عَلِمَ ») ، نحو قوله :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٨ .

(٢) سورةالزخرف آية : ١٩ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١ .

(٤) البيت من المتقارب ، لعبد الله بن همام السلولي ، المغني ٢ / ٦٥٨ ، العيني ٢ / ٣٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٨ ، المساعد ١ / ٣٥٧ ، الهمع ٢ / ٢١٣ ، المرادي ١ / ٢٠٧ ، والسلسيلي ١ / ٣٩٢ الأشموني ٢ / ٢٤ .
والشاهد فيه قوله : (فهبني امرأً هالكاً) فنصب « هب » في صيغة الأمر مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر «ياء التكلم وامرأ » .

{٣٨٢} عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ والأَمَلِ (١)

(لا لِعُلْمة) ، فإنه لازم يقال : « عَلِمَ الرَّجُل يَعْلَم عَلَماً ، وعُلْمة: إذا صار أعلم (٢)، وهو المشقوق الشفة العليا (ولاعرفان) ، فتتعدى لواحد ، نحو : ﴿واللَّهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكم لاتَعْلَمُونَ شيئاً﴾(٣) .

(ووجد) ، نحو : ﴿ تَجِدُوه عِنْدَ اللَّه هُوَ خَيْراً ﴾ (٤) ، ومصدر هذه وِجدان ، عن الأخفش(٥) ، و « وجود » عن السيرافي (٦) ، (لا لإصابة) ، فيتعدى إلى واحد ، يقال : « وجد فلانٌ ضَالَّتَهُ » ، إذا أصابها وُجْدَاناً ، ووجوداً ، (ولا استغناء ، ولا حزن ، ولاحقد) ، فلا يتعدى ، يقال : وجد فلان ، إذا استغنى ، أو حزن ، أو حقد ، ومصدر « وجد » بمعنى : استغنى « وجْد » بسكون الجيم ، وتثليث الواو ، وجِدَةً ، ومصدر « وجد » ، بمعنى : حزن ، وَجْدٌ ، ومصدر وجد بمعنى : حَقَد : موجدة .

(و « ألفى » مرادفتها) ، أي : مرادفة « وجد » المتعدية إلى اثنين ، كقوله :

{٣٨٣} قَدْ جَرَّبُوه فَأَلْفَوْه المغيثَ إذَا ما الرَّوْعُ عَمَّ فَلاَ يلوِي على أَحَدِ (٧)

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : علمتك الباذل المعروف) بمجئ « علم » لليقين ناصبة مفعولين كاف المخاطب والباذل .
انظر : العيني ٢ / ٤١٦ ، شرح ابن مالك ٢ / ٧٨ ، المساعد ١ / ٣٥٧ ، الأشموني ٢ / ٢٠ .
(٢) الصحاح ٥ / ١٩٩٠ .
(٣) سورة النحل آية : ٧٨ .
(٤) سورة المزمل آية : ٢٠ .
(٥) عن ابن برهان عن الأخفش ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ٧٩ .
(٦) المساعد ١ / ٣٥٧ .
(٧) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٢ / ٣٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩ ، المساعد ١ / ٣٥٨ ، الهمع ٢ / ٢١٤ ، المرادي ١ / ٢٠٨ ، السلسيلي ١ / ٣٩٣ . ==

واحترز بقوله : (مرادفتها) من التي بمعنى : أصاب . فإنها تتعدى إلى واحد ، تقول :أَلْفَيْتُ الشَّيْءَ أَيْ : أصبته .

(ودَرَى) ، نحو قوله :

[٣٨٤] دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَاعُرْو فَاغْتَبِط فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ [1]

وأكثر ما تستعمل معداة بالباء ، نحو : « دَرِيت بِهِ » ، فإذا نقلت بالهمزة ، أي : دخلت عليها همزة النقل[2] تعدت لواحد/ بنفسها ، ولِثَانٍ بالباء ، نحو : ﴿ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ ﴾ [3] ، (لاَ لختْلٍ ، /١٩٠/ فإنها تتعدى لواحد ، يقال : « دَرَى الذِّئْبُ الصَّيْدَ » : إذا استخفى له ليفترسه ، والختْل : مصدر ختل، يقال : ختله وخَاتَلَهُ : أي : خَدَعَهُ .

(و « تعلَّم » بمعنى : اعلم غير متصرف) ، نحو :

[٣٨٥] تَعَلَّم شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ [4]

== والشاهد فيه قوله : (فألفوه المغيث) بمجئ ألفى ناصب مفعولين .

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٢ / ٣٧٣ ،شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩ ، المساعد ١/ ٣٥٨ ، الأشموني ٢ / ٢٣ ، الهمع ٢ / ٢١٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٨ ، السلسيلي ٨/ ٣٩٣ .

والشاهد فيه قوله : (دريت الوفى) بمجئ : « درى » لليقين ناصبا لمفعولين أولهما نائب الفاعل .

(٢) قوله : « أي دخلت عليها همزة النقل » من هامش «ب» .

(٣) سورة يونس آية : ١٦ .

(٤) البيت من الطويل ، لزياد بن سيار ، العيني ٢ / ٣٧٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ ، المغني ٢/ ٦٥٨ ، المساعد ١ / ٣٥٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٨ ، الهمع ٢ / ٢١٥ ، أوضح المسالك ٢/ ٣١ ، السلسيلي ١ / ٣٩٣ .

والشاهد فيه قوله : (تعلم) جاءت لليقين ، ونصبت مفعولين .

وهي ملازمةٌ لصيغة الأمر للمخاطب ، بخلاف « تعلم أمراً » ، من تعلمت الحساب أتعلمه ، فإنها متصرفة متعدية لواحد .

[ما جاء للظن واليقين ومالها من معان أخرى]

(وللثالث) ، وهو الظن واليقين : (« ظن ») ، فمن الظن : ﴿ إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحن بِمُسْتَيقِنين ﴾ [١] . ومن اليقين : ﴿ الذَّينَ يَظُنُّون أَنَّهم مُلاَقُو ربِّهِم ﴾ [٢] ، (لا لتهمة) ، فإنها تتعدى لواحد ، نحو : « ظَنَنْتُ زَيْداً عَلَى المَالِ . » ، أي : اتهمته .

(و« حسب ») ، فمن الظن : ﴿ وَهُم يَحْسَبُونَ أَنَّهم يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴾ [٣] ، ومن اليقين ، قوله[٤] :

[٣٨٦] حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجارَةٍ   رَبَاحاً إِذَا مَا المرءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً [٥]

(لا للون) ، فإنها لازمة ، نحو قولهم : حَسِبَ الرَّجُلُ إذا احْمَرَّ لَوْنُه وابْيَضَّ كالْبَرَصِ .

(و « خال » « يخال ») ، فمن الظن قوله :

[٣٨٧] إِخَالُك إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَاهَوى   يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطَاعُ من الوَجْدِ [٦]

---

(١) سورة الجاثية آية : ٣٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٤٦ .

(٣) سورة الكهف آية : ١٠٤ .

(٤) في الأصل و ب « كقوله » وهذا على نسيان وجود « من » قبل .

(٥) البيت من الطويل ، للبيد بن ربيعة العامري .
والشاهد فيه مجيئ حسب مفيدة لليقين ناصبة لمفعولين : التقى وخبر ، العيني ٢ / ٣٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ ، الهمع ٢ / ٢١٦ ، المرادي ١ / ٢٠٨ ، وديوانه : ١٤١ .

(٦) البيت من الطويل ، لمجهول . المساعد ١ / ٣٦٠ ، السلسيلي ١ / ٣٩٤ ، ابن مالك ١ / ٨٠ ، وفيهما «مالا تستطيع » .
والشاهد فيه مجيئ إخال مضارع خال مفيدة للظن ناصبة لمفعولين ضمير المخاطبة وذا .

ومن اليقين قوله :

[مكرر]   مَا خِلتُني زِلتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا   أَشْكُو إِليْكُم حُمُوَّةَ الأَلَمِ (١)

يريد : [مازلت بعدكم ضمناً ، خلتُني كذلك ، والمصدر :خَيْل ، وخَالٌ ، وخِيلَةٌ ، ومخْيلَةٌ ومَخَالَةٌ خيُولَة ، وخَيَلاَن] (٢) . (لا لعجبٍ) ، نحو : خال الرجل : تكبر وأعجب بنفسه ، (ولاَ ظَلْعٍ) ، نحو : « خَالَ الفَرَسُ : ظَلَعَ ، أي : غَمَزَ فِي مِشْيَتِهِ ، ومضارع « خال» و « ظلع » بِخال ، كمضارع القلبيّة ، قاله المرادي (٣) .

(ورأى) ، فمن الظن واليقين ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيداً ونَرَاهُ قَرِيباً ﴾ (٤) ،أي : يظنونه ، ونعلمه ، (لاَ لإِبْصَارٍ) ، فإنها تتعدى لواحد ، نحو : « رَأَيْتُ زَيداً » ، أي : أَبْصَرْتُه ، (وَلاَ رَأْيٍ) ، نحو : « رأيت رأي فلان » ، أي : اعتقدته/ (ولاَ ضَرْبٍ) ، نحو : « رَأَيْتُ الصَيْد » ، أي : /١٩١/ ضربته في رئته ، فتتعدى لواحد .

[أفعال التحويل ومعانيها الأخرى]

(وللرابع) ، وهو : التحويل ، (« صَيَّر » و « أصار ») ، [وهما منقولان من « صار» ، أخت «كان » ، نقل الأول بالتضعيف، والثاني بالهمزة] (وما رادفَهما مِن « جعل ») ، نحو : ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ (٥) .

(و « وهب » غير متصرف) ، فهو ملازم لصيغة الماضي ، إذا كان بمعنى : صير ، مثاله

---

(١) البيت من المنسرح .
والشاهد فيه مجئ خال مفيدة لليقين ناصبة لمفعولين بينهما الشارح وقد سبق الشاهد في باب كان لشرط عمل زال الاتصال بالنفي ولو تقديراً .

(٢) الصحاح ٤ / ١٦٩٢ ، اللسان « خيل » .

(٣) ظ : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٩ .

(٤) سور المعارج آية : ٦ ، ٧ .

(٥) سورة الفرقان آية : ٢٣ .

ماحكى ابن الأعرابي : « وهبني الله فداك »[1] ، أي : صيرني .

(و « رَدَّ ») ، كقوله :

{٣٨٨}. فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا [2]

(و« ترك ») ، نحو :

{٣٨٩} وَرَبَّيْتُه حَتَّى إِذَا مَا تركْتُه أَخَا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ [3]

(و « تَخِذ ») ، نحو :

{٣٩٠} تَخِذْتُ غُرَانَ إِثْرَهُم دَلِيلاً وفَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي [4]

(و « اتخذ ») ، نحو : ﴿ واتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ [5] .

---

(١) الهمع ٢ / ٢١٧ .

(٢) البيت من الوافر ، لعبد الله بن الزبير الأسدي ، العيني ٢ / ٤١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٢ ، المساعد ١ / ٣٦١ ، المرادي ١ / ٢٠٩ ، الأشموني ٢ / ١٧ ، السلسيلي ١ / ٣٩٥ .
والشاهد فيه قوله : (رد) افادت التحويل ونصبت مفعولين .

(٣) البيت من الطويل ، لفرعان بن الأعرف .
والشاهد فيه مجئ ترك مفيدة للتحويل ناصبة مفعولين : ضمير الغائب وأخا . شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٢ ، المساعد ١/ ٣٦٢ ، الهمع ٢/ ٢١٨ ، الأشموني ٢/ ٢٥ ، العيني ٢/ ٣٩٨ ، السلسيلي ١/ ٣٩٥.

(٤) البيت من الوافر ، لأبي جندب الهذلي .
والشاهد فيه مجئ تخذ مفيدة للتحويل ناصبة مفعولين : غران ، دليلا . العيني ٢ / ٤٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٢ ، الارتشاف ٢ / ٦١ ، المساعد ١ / ٣٦٢ ، الأشموني ٢ / ٢٥ ، السلسيلي ١/ ٣٩٥.

(٣) وفي الأصل و «ب» « غراز » وكذا في شرح التسهيل وبعض نسخه ، وفي اللسان : « وفي الحديث ذكر غُرانَ : هو بضم الغين ، وتخفيف الراء واد قريب من الحديبية ، نزل به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم»، ومعظم أصحاب الشواهد يضبطونه غراز - كغراب - آخره زاي ويرون أن من جعله بالنون - غران - قد صحف ، والصواب أنه بالنون وأن الزاي تصحيف وهو اسمه الى اليوم في طريق المدينة : غران الكامل وان كان نطقه الآن بتشديد الراء ، و ظ : معجم البلدان .

(٥) سورة النساء آية : ١٢٥ .

(و « أَكَانَ») ، بالهمزة قال المصنف : « ألحق ابن أفلح [١] بـ « أصارَ » « أَكَانَ » المنقولة من «كَانَ » بمعنى : « صار » ، وما حكم به جائز قياساً لكني لا أعلمه مسموعاً » [١] انتهى . نحو : «أَكَانَ زَيْدٌ الطِّينَ خَزَفاً » .

[ملحقات بالباب عند العرب]

(وألحقوا) ، أي : العرب (بـ « رَأَىَ » العلمية [٢]) في نصب المبتدأ والخبر مفعولين « رَأَى»، (الحلمية) ، نحو : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [٣] .

(و « سمع » المعلقة بعين) ، نحو : « سَمِعْتُ زَيْداً يَقُولُ » ، بخلاف « سمع » المعلقة بمسموع، فإنها لاتتعدى إلا إلى واحد ، نحو: « سَمِعْتُ كَلاَماً » ، ومنه : ﴿ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُم ﴾ [٤] ، (فلا يخبر بعدها)[٥] ، أي : « سمع » المعلقة بعين (إلا بفعل دال على صوت) ، نحو : يَقْرَأَ أَوْ يَتَكَلَّم[٦] ، وَشِبْهِهِمَا .

وما ذكره المصنف من أن « سمع » تتعدى إلى اثنين إذا علقت بعين هو مذهب الأخفش [٧] ، والفارسي [٧] ، وابن بابشاذ ، واختاره ابن الصائغ ، وابن أبي الربيع ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، وذهب الجمهور[٨] : إلى أن سمع لاتتعدى إلا إلى واحد ، فإن وليها مسموع فذاك ، وإن

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٦٢ : « ولا أدري من ابن أفلح » ، وفي الهمع ٢ / ٢١٨ : « في شيوخ الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب ، يكني أبا بكر ، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب»، وانظر البغية ١ / ٥٥٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ٨٣ .

(٢) الكافية ٢ / ٢٧٨ .

(٣) سورة يوسف آية : ٣٦ .

(٤) سورة فاطر آية : ١٤ .

(٥) في المساعد والسلسيلي : ولايخبر .

(٦) في الأصل و ب : أو يتكلم ، والعطف بأوْ يناقض قوله بعد وشبههما والمثبت من المساعد وعنه نقل .

(٧) السلسيلي ١ / ٣٩٦ .

(٨) الارتشاف ٣ / ٦٢ .

وليها غير مسموع ، فهو المفعول / أيضاً ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال على حذف /١٩٢/ مضاف تقديره : « سمعت صوت زيد .» في حال أنه يتكلم ، والحال مبينة ، ولا ينبغي أن يقدر: «سمعت كلام زيد .» ، لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة ، واختار ابن عصفور هذا المذهب في شرح الجمل [١] .

[أفعال ملحقة بالباب عند بعضهم]

(ولا تلحق « ضرب » مع) لفظ (المثل) بفتح المثلثة . بـ« صير» في نصب المفعولين (على الأصح) ، خلافاً لمن ألحقها بها [٢] ، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ واضْرِبْ لَهُم مَثَلاً أَصْحَابَ القَرْيةِ﴾[٣] ، زاعماً : أن « أصحاب القرية » المفعول الأول ، و « مثلا » المفعول الثاني ، ورد[٤] : بأنه لادليل فيه ، إذ يحتمل أنْ يكون « مثلاً » مفعول به ، و«أصحاب» بدل منه ، ومعارض بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّها النَّاسُ ضُرِب مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا له ﴾ [٥] فاكتفت بمرفوعها ، ولايفعل هذا بشئ من أفعال هذا الباب .

(ولا) يلحق بها (« عَرَفَ » و « أَبْصَرَ » ، خلافاً لهشام[٦] ، ولا « أَصَابَ » و « صَادَفَ» و«غَادرَ » ، خلافا لابن درستويه) [٧] ، فـ« قائماً » في ، نحو: « عَرَفْتُ زَيْداً قَائماً ، وأَبْصَرتُه قَائماً ،

---

(١) الشرح الكبير ١ / ٣٠٣ .
(٢) في الهمع ٢ / ٢٢٠ : « وذهب ابن أبي الربيع إلى أن « ضرب » بمعنى : صير متعدٍّ لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره » .
(٣) سورة يس آية : ١٣ .
(٤) رده ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٨٥ .
(٥) سورة الحج آية : ٧٣ .
(٦) ألحقهما بـ« عَلِمَ » انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٧٧ .
(٧) ألحقها بـ« وجد » انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٧٨ .

وأَصَبْتُه قَائِماً ، وَصَادفْتُه قَائِماً ، وغَادَرْتُه قَائِماً .» ، منصوب على الحال ، وكذلك ماأشبهه ، والدليل على ذلك التزام تنكيره .

[القلبية وما تختص به]

(وتسمى) الأفعال الأربعة عشر (المتقدمة على « صَيَّر») وهي : « حجا » و «رأى » ، وما بينهما (قلبية) ؛ لأن معانيها قائمة بـالقلب .

[الإلغاء ورتبه]

(وتختص متصرِّفاتها) ، وهي : ماعدا « هب » و « تَعَلَّم » ، (بقبح الإلغاء) ، وهو : ترك العمل لفظاً ، ومعنى ، لغير مانع (في نحو : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » ،) إذا تصدرت على المبتدأ والخبر، خلافاً للكوفيين [١] ، والأخفش [١] .

(وبضعفه) ، أي : الإلغاء ، (في نحو : « متى ظَنَنْتَ زَيْدٌ قائمٌ ») ، إذا تقدم عليها معمول الخبر ، (و « زيـدٌ أظن أبـوه قائـمٌ ») ، إذا تقدم عليها مسند إليه قال المصنف : «حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم [٢]، نحو : « ظننت زيدٌ قائمٌ » ، وبتقليل قبحه[٢] بعد معمول الخبر ، نحو : « متى ظننتُ زيدٌ قائمٌ » ، وفي درجته الإلغاء في ، نحو : « زيدٌ أظن أبوه قائم »[٣] .

---

(١) « ذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه ، لكن الإعمال عندهم أرجح » ، انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٨٠. « ومذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء حينئذ » انظر المساعد ١ / ٣٦٤ ، والشرح الكبير ١/ ٣١٤.

(٢) هذا الحكم أخذه ابن مالك من قول سيبويه ١ / ١٢٤ : « واعلم أن المصدر قد يُلغى الفعل . . . فإن ابتدأت فقلت : ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحاً ، لايجوز البتة ، كما ضعف أظن زيدٌ ذاهبٌ . . . وهو في متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنُّك زيدٌ ذاهبٌ ومتى تظنُّ عمروٌ منطلقٌ ؛ لأن قبله كلاماً .»

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٨٦ ، والمساعد ١ / ٣٦٤ .

(وبجوازه) ، أي : الإلغاء (بلا ضعف ، ولا قبح في ، نحو : « زيد قائم ظننت »[1]) إذا تأخرت عن المبتدأ و الخبر ، (و « زيدٌ ظننت قائمٌ » ،) إذا توسطت بين المبتدأ والخبر .

(وتقدير ضمير الشأن ، أو اللام المعلقة في ، نحو : « ظننت زيدٌ قائمٌ .» أولى من الإلغاء) ، لبقاء « ظننتُ » على عملها في حال تصديرها وعدم ارتكاب قبح الإلغاء ، فإذا قدر ضمير الشأن كان هو المفعول الأول ، وجملة المبتدأ والخبر المفعول الثاني ، وإذا قدرت اللام المعلقة لـ « ظن » عن عملها ، كانت جملة المبتدأ والخبر في موضع المفعولين [2] .

[من مواضع الإلغاء]

(وقد يقع) العامل (الملغي بين معمولي « إنَّ ») ، كقوله :

{٣٩١} إِنَّ المحبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ ... وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحبِّ مُغْتَفَرُ [3]

(وبين سوف ومصحوبها) ، كقوله :

{٣٩٢} وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ [4]

---

(١) يقول سيبويه ١ / ١١٩ : « وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى » .

(٢) الكافية ٢ / ٢٨٠ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٢ / ٤١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ ، المساعد ١/ ٣٦٥، الارتشاف ٣ / ٦٦ ، الهمع ٢ / ٢٣٠ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٧ .
والشاهد فيه قوله : (إن المحبَّ علمتُ مصطبرٌ) بتوسط العامل الملغي - وهو « علم » - بين معمولي «إن».

(٤) البيت من الوافر ، لزهير بن أبي سلمي .
والشاهد فيه قوله : (وسوف إخال أدري) بإلغاء « إخال » وتوسطها بين سوف ومصحوبها ، انظر : المغني ١/ ٤٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧، الارتشاف ٣ / ٦٦ ، المساعد ١ / ٣٦٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٦ ، الأشموني ٣ / ١٠٠ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٨ .

(وبين معطوف ومعطوف عليه) ، كقوله :

{٣٩٣} فَما جَنةُ الفِرْدَوسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي ... ولَكِن دَعَاكَ الخُبْزُ أَحْسِبُ والتَّمْرُ (١)

(وإلغاء مابين الفعل ومرفوعه جائز) ، عند البصريين (٢)، فتقول : « قام أَظُنُّ زَيْدٌ ، ويَقُومُ أَظنُّ زَيْدُ . » برفع « زيد » على الفاعلية ، ونصبه على أنه المفعول الأول ، والفعل المتقدم على « أظن » وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، فرفع « زيد » في المثالين جائز ، (لا واجب ، خلافاً للكوفيين) ، ويرد قولهم السماع ، قال الشاعر :

{٣٩٤} شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعنينَا ... فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذلينَا (٣)

ينشد برفع « ربع » ، ونصبه .

[من أحكام العامل الملغي]

(وتوكيد) العامل (الملغي بمصدر منصوب قبيح) ، نحو : « زيدٌ ظَنَنْتُ ظَناً مُنْطَلِق » ، وسَبَبُ قُبْحِه عند سيبويه (٤) أن العرب قد تقيم المصدر ، إذا توسط ، مقام أظن (٥)، وتلغيه ، وتجعله

---

(١) البيت من الطويل ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ ، المساعد ١ / ٣٦٥ ، الهمع ٢ / ٢٣٠ ، الارتشاف ٣ / ٦٦ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٨ ، والشاهد فيه إلغاء أحسب بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٢) وقال الكوفيون لايكون إلا الإلغاء . . . وقال بعض المتأخرين المسألة من باب الإعمال فلك أن تعمل ظن، ولك أن تعمل قام أو يقوم ، وقال ابن هشام الصحيح مارآه الكوفيون » انظر الارتشاف ٣ / ٦٦ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، المغني ٢ / ٤٣٢ ، العيني ٢ / ٤١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٧ ، المساعد ١ / ٣٦٦ ، الهمع ٢ / ٢٣٠ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٨ .
والشاهد فيه قوله : (شجاك أظن ربع) على إعمال ظن وإلغائها ، وهو جائز عند البصريين ، إذ يروى بنصب «ربع » ورفعه .

(٤) تعليل سيبويه : « لأن الظن يلغي في مواضع أظن حتى يكون بدلاً من اللفظ به ، فكُرِهَ إظهارُ المصدر ههنا» انظر الكتاب ١ / ١٢٥ .

(٥) في الأصل و ب : « مقام الظن » سهواً وسبق قلم ، فالمصدر هو الظن .

بدلاً منه ، فتقول : « زيدٌ ظناً منطلقٌ » ، فكرهوا أن يجمعوا بينهما » .

(وبمضاف إلى الياء) / التي للمتكلم (ضعيف) ، نحو : « زيدٌ ظَنَنْتُ ظَني مُنْطَلِق » ، لأن عدم ظهور النصب يزيل بعض القبح[١] . (وبضمير) ، للمصدر ، (أو إشارة) إلى المصدر ، (أقلّ ضعفاً) ، مثال الأول: « زيد ظننته قائم .» ، ومثال الثاني : « زيد ظننت ذاك قائم .» ، وإنما كان أقل ضعفاً ، لأن المجعول عوضاً من الفعل هو لفظ المصدر لاضميره ولا الإشارة إليه ، نعم ظاهر كلام سيبويه [٢] أن اسم الإشارة أضعف في الإلغاء من الضمير ، لأنه اسم ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر ؛ ولذلك أخره المصنف في الذكر عن الضمير . /١٩٤/

[من أحكام مصدر ظن]

(وتُؤكَّد الجملة) الاسمية (بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوباً فيلغى) المصدر (وجوباً) سواء توسط بين جزأي الجملة ، نحو : « زيدٌ ظَنَّكَ مُنْطَلِقٌ » ، أو تأخر عنهما ، نحو : « زيدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنّكَ » ، فـ « ظَنُّكَ » مصدر منصوب مؤكد للجملة ، نائب مناب فعله الناصب له ، فإلغاؤه واجب، لأنه لو عمل كان المفعولان حينئذ من صلته ، فلا يبقى للفعل المحذوف الذي المصدر المذكور بدل[٣] عنه في اللفظ مايدل عليه ، وأجاز المبرد[٤] والزجاج [٤]، وابن السراج [٥] ، إعمال المصدر المذكور ، فتقول : « زيداً ظنك منطلقاً » ، و « زيداً منطلقاً ظَنّك » .

---

(١) يقول سيبويه ١ / ١٢٥ : « فإذا قلت : زيداً أظن ذاك عاقلٌ كان أحسن من قولك : زيد أظن ظني عاقل .

(٢) نص سيبويه : ١ / ١٢٥ : « وترك ذاك في أظن إذا كان لغواً أقوى منه إذا وقع على المصدر وإذا ألغيت فقلت : عبد الله أظنُّ منطلق ، فهذا أجمل من قولك : أظنه وأظن بغير هاء أحسن ، لئلا يلتبس بالاسم ، وليكون أبين في أنه ليس يعمل » .

(٣) في الأصل و « ب » « بدلاً » .

(٤) المساعد ١ / ٣٦٦ ، والارتشاف ٢ / ٦٧ ، ٦٨ .

(٥) قال ابن السراج في الأصول ١ / ١٨١ : « ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن شئت أعملته » .

(ويقبح تقديمه) ، أي : المصدر المذكور على الجملة الاسمية . قال المصنف : « لأن ناصبه فعل تدل عليه الجملة ، فقبح تقديمه ، كما قبح تقديم : « حقاً » ، من قولك : « زيد » قائم حقاً » ، ولذلك لم يعمل ؛ لأنه لو عمل وهو مؤكِّد لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتركيب ، واستحقاق شئ واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد محال [١]» انتهى ، وأجاز الأخفش[٢] ، وغيره التقديم ، فتقول : « ظَنّكَ زيد منطلق .» ، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لايجوز إعماله . (ويقل القبح في نحو : « متى ظَنَّكَ زيدٌ ذَاهِبٌ ؟»)/ كما قل القبح في تقديم «متى»، في قولك : « متى /١٩٥/
تظن زيدٌ ذاهبٌ » ، وجواز الإعمال في « متى ظنك زيد ذاهب .» أولى منه في : « ظنك زيد ذاهب.» ، ولهذا أجازه ابن عصفور هنا [٣] ومنعه هناك .

(وإن جعل « متى » خبراً لظن رُفِعَ) ، الظن على الابتداء ، وجعل « متى » خبراً عنه مقدماً عليه ، (وَعَمِلَ) الظن ، والحالة هذه (وجوباً) ، فتقول : « متى ظَنُّكَ زيداً ذاهباً » ، فـ « ظنك » مبتدأ ، و « متى » خبره ، و « زيداً ذاهباً » مفعولان للظن ، وإنما عمل الظن لأنه حينئذ غير مؤكد للجملة ولابدلٌ من اللفظ بالفعل ، وإنما هو مقدر بحرف مصدري والفعل ، كما تقول : « متى ضربك زيداً » .

(وأجاز الأخفش والفراء إعمال) المصدر (المنصوب في الأمر والاستفهام) ، قال المصنف : « لأنهما يطلبان الفعل ، نحو : « ظَنَّكَ زيداً منطلقاً » ، ومتى ظنك زيداً منطلقاً ؟» بمعنى : ظُنَّ ظَنَّك ، أوْ مَتى ظَنَنْتَ ظَنَّك » [٤]، قال المرادي : « وما حكاه عنهما هو القياس » [٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ .
(٢) المساعد ٢ / ٣٦٧ ، الارتشاف ٣ / ٦٨ .
(٣) انظر الارتشاف ٣ / ٦٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣١٥ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ .
(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٣ .

[تعليق أفعال القلوب]

(وتختص أيضاً القلبية المتصرفة) المتعدية لاثنين ، (بتعديها معنى لا لفظاً إلى ذي استفهام) حرفاً ، نحو : ﴿ وإنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُون ﴾ [١] ، أو اسماً عمدة كان ، نحو :﴿ لِنَعْلَم أيُّ الحِزْبَين أَحْصَى ﴾ [٢] ، أم فضلةَ ، نحو : ﴿وسَيَعْلَم الَّذين ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَب يَنْقَلِبُون ﴾ [٣] ، (أو مضافٍ إليه) استفهام ، نحو : « علمتُ أبو أيِّهم زيدٌ » .

(أو تالٍ لام الابتداء) ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ عَلِموا لَمن اشْتَرَاهُ ﴾ [٤] .

(أو) لام (قسم) كقوله :

[٣٩٥] وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا [٥]

(أو « ما » أو « إن » النافيتين) ، نحو : ﴿ وَظَنُّوا مَالَهُم مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [٦] : ﴿ وَتَظُنُّون إنْ لَبِثْتُم إلا قليلاً ﴾ [٧] .

---

(١) سورة الأنبياء آية : ١٠٩ .

(٢) سورة الكهف آية : ١٢ .

(٣) سورة الشعراء آية : ٢٢٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٠٢ .

(٥) البيت من الكامل ، للبيد ، في معلقته والشطر الأول فيها هو : صادفن منها غرة فأصبنه . وليس في ديوانه على هذا الروي غير المعلقة ، الكتاب ٣ / ١١٠ ، الخزانة ٩ / ١٥٩ ، المغني ٢ / ٤٤٨ ، الأشموني ٢/ ٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ ، والارتشاف ٣ / ٦٩ ، الهمع ٢ / ٢٣٣ ، أوضح المسالك ٢/ ٦١ ، وانظر ديوانه ٢١٨ .

والشاهد فيه قوله : (علمت لتأتين منيتي) حيث وقع الفعل - وهو علمت - قبل لام القسم فعلق عن العمل . ولولاها لنصب مابعدها والتقدير : ولقد علمت منيتي آتية .

(٦) سورة فصلت آية : ٤٨ .

(٧) سورة الإسراء آية : ٥٢ .

(أو « لا ») النافية ، على ماذكره ابن النحاس [١] ، ومن أمثلة ابن السراج [٢] : « أَحْسب لايَقُومُ زَيْدٌ .

(ويسمى) تعديها معنى لالفظاً (تعليقاً) والتعليق : إيصال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب ، وسمى تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله .

[مايعلق من غير القلبية]

/١٩٦/ (ويشاركهن فيه) ، أي : في التعليق/ (مع الاستفهام) خاصة (« نَظَرَ ») ، سواء أريد نظر العين ، نحو : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أزْكَى طَعَاما ﴾ [٣] . أم نظر القلب ، نحو : ﴿ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [٤] .

(و « أبصر») ، نحو : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بَأيكُم المَفْتُون ﴾ [٥] . (و « تفكَّر ») ، كقوله :

{٣٩٦} حُزُقٌ إذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً   تَفَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا [٦]

والحزق : القصير الذي يقارب الخطو .

---

(١) المساعد ١ / ٣٦٨ .

(٢) الأصول ١ / ١٨٢ .

(٣) سورة الكهف آية : ١٩ .

(٤) سورة النمل آية : ٣٣ .

(٥) سورة القلم آية : ٥ ، ٦ .

(٦) من الطويل ، لجامع بن عمرو .
والشاهد فيه قوله : (تفكر آإياهُ) إذ شاركت « تفكر » أفعال القلوب في التعليق لاعتراض الاستفهام بينها وبين معموليها . انظر : ابن يعيش ٩ / ١١٩ ، شرح ابن مالك ٢ ٨٩ ، المساعد ١ / ٣٦٩ ، الهمع ٢/ ٢٣٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٥ ، السلسيلي ١ / ٤٠٠ .

(وَسَأَلَ) ، نحو : ﴿ يَسْأَلُون أَيَّانَ يومُ الدِّين ﴾ [١] .

(ومَا وافَقَهُنَّ) ، قال المصنف : « أشرتُ به إلى نحو : « أمَا تَرَى أيُّ بَرْقٍ هَاهُنَا ؟ » [٢] بمعنى: أمَا تُبْصِرُ ؟ وإلى نحو : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُو ﴾ [٣] ، يعني : أنَّ استنبأ بمعنى : استعلم ، فهي طلب للعلم .

(أو قَارَبهُنَّ) ، قال المصنف [٤] : « أشرت به إلى نحو : ﴿ لِيَبْلُوكَم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [٥] ، (لا مالم يُقَارِبْهُنَّ) ، ولم يوافقهن ، (خلافاً ليونس) في إجازته تعليق مالم يوافقهن ولم يقاربهن ، وجعل منه : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ ﴾ [٦] ، مدعياً أن ضمة « أَيُّهمُ » ضمة إعراب ، وتقدم ذلك في باب الموصولات .

(وقد يعلق « نَسِيَ ») ، نحو :

[٣٩٧] وَمَنْ أَنْتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنَ أَنْتُمُ ... وَرِيحُكُم مِنْ أَيِّ رِيحِ الأَعَاصِرِ [٧]

قال المصنف [٤] : « لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد » . انتهى . قال المرادي : «وفيه نظر ، لأن ضد العلم ، الجهل لا النسيان ، وضد النسيان الذكر القلبي » [٨] .

---

(١) سورة الذاريات آية : ١٢ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٢٣٦ : « وأما ترى أيُّ برقٍ هاهنا » فهذا في موضع مفعول » ، و ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ - ٩٠ .

(٣) سورة يونس آية : ٥٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٥) سورة الملك آية : ٢ .

(٦) سورة مريم آية : ٦٩ .

(٧) من الطويل ، لزياد الأعجم . والشاهد فيه قوله : (نسينا . . .) بتعليق « نسي » على رأي ابن مالك لأنها ضد علم » . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٩٠ ، المحتسب ١ / ١٦٨ ، العيني ٢/ ٤٢٠ ، المساعد ١/ ٣٧٠، الهمع ٢/ ٢٣٦ ، السلسيلي ١ / ٤٠١ .

(٨) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٥ - ٢١٦ .

(ونصب مفعول نحو : « عَلِمْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ ») ، بما تقدم فيه أحد المفعولين على الاستفهام (أولى من رفعه) ، لأن العامل متسلط على نصبه بلا مانع ، وفي رفعه تهيئة العامل للعمل(١) وقطعه عنه ، وإنما جاز رفعه ؛ لأنه مستفهم عنه من حيث المعنى ؛ لأن المعنى : « علمت أبو من هو زيد ، وروي قوله :

[٣٩٨] فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي غَرِيمٌ لَوَيْتِهِ أَيَشْتَدُّ إِنْ قَاضَاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ (٢)

برفع « غريم » ، ولو نصب كان أولى ، لما تقدم .

(ورفعه ممتنع بعد « أرأيت » / بمعنى « أَخْبِرْني ») . هذا معنى قول أبي علي في التذكرة: لا تعلق « أرأيت » بمعنى أخبرني ، فلا تقول : « أرأيتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُو » ، لأنه بمعنى: أخبرني »(٣) ؛ يعني : وأخبرني لاتعلق فكذلك ما كان بمعناها ، وينسب إلى سيبويه (٤) . /١٩٧/

واعترض بأن تعليق « أرأيت » ، قد ورد كثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إِنْ أَتَاكُم عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُم السَّاعة أَغَيْر اللَّه تَدْعُونَ ﴾ (٥) ، وانفصل ابن عصفور (٦) عن الاعتراض ، بأن المفعول قد حذف اختصاراً ، وتقديره : أرأيتكم إن أتاكم .

---

(١) في الأصل و «ب» : تهيئة العامل عن العمل - سهو -

(٢) من الطويل ، لكثير عزة : ديوانه : ٤٠٥ ظ : البسيط ١/ ٤٤٨ ، شرح ابن مالك ٢/ ٩١ ، المساعد ١/ ٣٧٠. والشاهد فيه قوله : (ما أدري غريمُ) على رفع مابعد الفعل ، والأولى نصبه لأنه أحد مفعولي أدري والمعنى على الاستفهام .

(٣) قال في الكتاب ١ / ٢٣٩ : « وتقول : أرأيتكَ زيداً أبو من هو ، وأرأيتك عمراً عندك هو أم عند فلان ، لايحسن فيه إلا النصب في زيد . . . فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء »

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩١ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٤٠ .

(٦) في المقرب ١ / ١٢٠ ، والشرح الكبير ١ / ٣٢٢ ، لم يذكر ابن عصفور هذا الرأي ولعله في كتابه الإيضاح .

[إعراب ما بعد المعلق]

(وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما) ، أي : بعد المستفهم به والمضاف إليه من العوامل (مالهما دون الأفعال المذكورة) ، وذلك لأن اسم الاستفهام والمضاف إليه لايعمل فيه ماقبله ، فلا تؤثر فيه « علمت » وأخواتها شيئاً ، بل يَبْقَى على حاله قبل دخولها . إن كان مبتدأ أو مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً ، أو حالاً ، مثال المبتدأ : « علمت أَيُّهم صَدِيقُكَ . » ، ومثال المفعول : « عَلِمْتُ أَيَّهم ضَرَبْتَ » ، ومثال المصدر : « علمتُ[(١)] أيَّ قيامٍ قُمْتَ » ، ومثال الظرف : «عَلِمْتُ مَتَى ضَرَبْتَ زَيْداً .» ، ومثال الحال : « عَلِمْتُ كَيْفَ ضَرَبْتَ زَيْداً .» ، وكذلك المضاف إلى الاستفهام لاتؤثر فيه «علمت » وأخواتها شيئاً ، نحو : « عَلِمْتُ غُلامُ أَيِّهم ضربت .» ، وكذا باقي الأمثلة .

(والجملة بعد) الفعل (المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به) ، نحو : «فكرت أهذا صحيح أم لا.» ، ومنه ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعَاماً ﴾ [(٢)] ، أي : فلينظر إلى أيها ، لأنها بصرية عند المصنف[(٣)] . (وفي موضع مفعول[(٤)] به إن تعدى إلى واحد) ، نحو : « عَرَفْتُ أَيُّهم عِنْدَك » ، ومنه : « أما ترى أيّ برق هاهنا[(٥)] » ، (وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين) نحو : «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمروٌ .» ، ومنه : ﴿ ولَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وأَبْقَي﴾ [(٥)] ./ /١٩٨/

(و) الجملة بعد المعَلّق (بدل من) الاسم (المتوسط بينه) ، أي : المعلق (وبينها) ، أي:

---

(١) علمت ساقطه من الأصل .
(٢) سورة الكهف آية : ١٩ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ .
(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٩١ « مفعوله » ، وكذا في السلسيلي .
(٥) الكتاب ١ / ٢٣٦ .
(٦) سورة طه آية : ٧١ .

الجملة بدل شئ من شئ عند السيرافي (١) ، واشتمال عند ابن الصائغ (٢) . (« إن تعدى إلى واحد»)، نحو : « عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُو .» ، فجملة « أبو مَنْ هو » في موضع نصب على البدلية من زيد على القولين ، وذهب المبرد والأعلم(٣) ، وابن خروف(٤) ، إلى أنها في موضع نصب على الحال ، وحكى ابن جني عن أبي علي : أنها في موضع المفعول الثاني لـ« عرفت » (٥) على أنه مضمن معنى «علمت » ، فتعدى إلى اثنين .

(و) الجملة (في موضع) المفعول (الثاني إن تعدى) المُعَلَّق (إلى اثنين ووجد) المفعول (الأول) ، نحو : « عَلِمْتُ زَيْداً أَبو مَنْ هو » ، فإن لم يوجد الأول ، نحو : « علمت أبو من زيد» ، فالجملة في موضع المفعولين جميعاً - كما تقدم - .

[ما يجئ فاعله ومفعوله ضميرين متصلين صاحبهما واحد]

(وتختص) الأفعال (القلبية المتصرفة، و « رأى » الحلمية) و « رأى » (البصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها) الأول (ضميرين متصلين متحدي المعنى) ، أي : راجعين إلى شئ واحد ، نحو : «علمتُني فقيراً .» ، و « ظننتك فاضلاً .» ، بضم التاء في الأول ، وفتحها في الثاني ، قال الله تعالى: ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآه اسْتَغْنَى ﴾ (٦) ، ومثال « رأى » الحلمية ، ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمراً﴾ (٧) ، ومثال « رأى » البصرية ، قول عائشة - رضي الله عنها - : « لقد رأيتنا مع

---

(١) المساعد ١ / ٣٧٢ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٧٤ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٧ .

(٤) الهمع ١ / ١٥٦ (ط : الخانجي) الارتشاف ٣ / ٧٥ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٧٥ .

(٦) سورة العلق آية : ٦ ، ٧ .

(٧) سورة يوسف آية : ٣٦ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومالنا طعام إلا الأسودان : التمر ، والماء» [١] .

وخرج بقوله : (القلبية) غيرها ، فلا يجوز : « ضربتك » بفتح التاء بل : « ضَرَبْتَ نفسك»، والقلبية الجامدة ، نحو : « هَبْ » و « تَعَلَّم » . قال أبو حيان : « فلا يقال : هَبْكَ فَعَلْتَ كَذَا ، ولا تعلمك منطلقاً ، أي أعلمك » انتهى . قال المرادي : « وفي منع هبك محسناً » نظر ، وما أظنه إلا مسموعاً في لسانهم[٢] » انتهى .

(وقد يعامل بذلك « عَدِم » وَ « فَقَد ») / كقوله : /١٩٩/

{٣٩٩} لَقَدْ كان لِي عَن ضَرَّتَيْن عَدِمْتُنِي وَعَمَّا أُلاَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ[٣]

وكقوله :

{٤٠٠} نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي كَمَا يَنْدم المَغْبُون حِينَ يَبِيعُ[٤]

(ويمتنع[٥] الاتحاد عموماً) ، في كل فعل قلبياً كان أو غيره (إن أضمر الفاعل متصلاً مفسَّراً بالمفعول) ، المتقدم على الفعل ، فلا يجوز : « زيداً ظَنَّ قائماً » ، يريد ظن نفسه ، ولا «زيداً

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٢ / ٤١٩ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٧ .

(٣) البيت من الطويل ، لجران العود ، ابن يعيش ٧ / ٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٣ ، المساعد ١/ ٣٧٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٥٨ ، المرادي ١ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٤٠٣ ، رواه ابن مالك « ألاقي» والشاهد فيه قوله : (عدمتني) اذ جاء الفاعل (تُ) والمفعول (ي) ضميرين متحدين في المعنى مع «عدم» كأفعال القلوب المتصرفة .

(٤) من الطويل ، لقيس بن ذريح .
والشاهد فيه قوله : (فقدتني) على مابين في سابقه ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٣ ، أمالي القالي ١ / ١٣٧ ، المساعد ١ / ٣٧٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٤٠٣ .

(٥) في المساعد والسلسيلي : ويمنع .

ضرب .» ، تريد : ضرب نفسه ، فلو انفصل الضمير وتأخر المفعول عن الفعل جاز الاتحاد ، نحو : «ماظن زيداً قائماً إلا هو » ، و « ما ضرب زيداً إلا هو .» .

فصــــل

[حكم مايقع بعد القول وما يشتق منه مما يعمل عمل الفعل]

(يُحْكى بالقول وفروعه الجمل) الاسمية والفعلية ، والمراد بالقول المصدر ، نحو : [﴿وَإِنْ تَعْجَب فَعَجَبٌ قَوْلُهم أئذَا كُنَّا تُرَاباً ﴾ (١) ، والمراد بفروعه الفعل الماضي ، نحو : ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٢) ، والمضارع نحو : ﴿ يَقُولُون رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ (٣) ، والأمر نحو : ﴿ قُولوا آمَنَّا﴾ (٤) ، واسم الفاعل نحو : ﴿ والقَائلين لإِخْوَانِهم هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٥) ، واسم المفعول نحو :

[٤٠١] تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الجُودِ حَتَّى عَبِيدُهُم ... مَقُولٌ لَدَيْهِم : لاَ زَكَا مَالُ ذِي بُخْلِ (٦)

واسم المصدر نحو : « مَقَالُك : اللَّهُ رَبُّنَا » إقرار بالربوبية] .

(وينصب به المفرد المؤدي معناها) أي الجملة ، نحو : « قُلْتُ حَدِيثاً ، وَشِعْراً ، وخُطْبَةً ، وَقِصَّةً ، وَقَصِيدَةً ، وَمَا أشبه ذلك .(و) ينصب المفرد (المراد به مجرد اللفظ) نحـو : « قُلْتُ كَلِمةً. » .

---

(١) سورة الرعد آية : ٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٥ .

(٣) سورة المؤمنون آية ك ١٠٩ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٣٦ .

(٥) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٤ ، المساعد ١ / ٣٧٥ ، المرادي ٢١٨/١ ، السلسيلي ١ / ٤٠٤ .

والشاهد فيه قوله : (مقول . . .) فالجملة بعده محكية وهي في محل رفع نائب فاعل « مقول » .

[إلحاق القول بالظن]

(وإلحاقه) ، أي : القول وفروعه (في العمل بالظن) ، في نصب المبتدأ والخبر مفعولين (مطلقاً) ، بلاشرط من الشروط الآتية (لغة سُلَيْم) ، حكاها سيبويه عن أبي الخطاب [١] ، ومنه قول الشاعر :

{٤٠٢} قَالَتْ وَكُنْتَ رَجُلاً فَطِينَا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا [٢]

فـ « هذا » مفعول أول ، و « إسرائينا » المفعول الثاني ، وهي لغة في إسرائيل ، ويقال :إن هذه المرأة رأت عند هذا [٣] الشاعر ضبا فقالت : هذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد في مسوخ الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل .

ويخص أكثر العرب/ هذا الإلحاق) بالظن في العمل (بمضارع المخاطب الحاضر)[٤] زمانه (/٢٠٠/ بعد استفهام متصل) بالمضارع المذكور ، سمع الكسائي أعرابيا يقول : « أَتَقُولُ للعميان عَقْلاً » [٥] بمعنى : أَتَظُنُّ ، وخرج الماضي والأمر والمضارع لغير المخاطب . وشرح المصنف الحاضر بكونه مقصوداً به الحال[٦] ورد بقوله :

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٤ .

(٢) رجز ، لم أعثر على من نسبه ، انظر : الأمالي للقالي ٢ / ٤٤ ، العيني ٢ / ٤٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ ، المساعد ١ / ٣٧٥ ، الهمع ٢ / ٢٤٦ ، الأشموني ٢ / ٣٧ ، المرادي ١ / ٢١٩ .
والشاهد فيه قوله : (قالت) على إجراء القول مجرى الظن فنصب مفعولين على لغة سليم .

(٣) من : ب .

(٤) قال سيبويه ١ / ١٢٢ : « . . . « نقول » في الاستفهام شبهوها بتظن » .

(٥) الهمع ٢ / ٢٤٦ ، والمساعد ١ / ٣٧٦ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ .

[٤٠٣] أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ : الدَّارَ تَجْمَعُنَا [١]

قال في التوضيح : « والحَقُّ أَنَّ « مَتَى» ظَرف لـ « تجمعنا » ، لا لـ « تقول » .» [٢] انتهى ، وفي هذا الحق شبهة من جهة : أنه يفوت شرط عمله ، لعدم كونه مستفهماً عنه ، مع إنه عامل في البيت ، كما ترى [٢].

(أومنفصل) المضارع من الاستفهام (بظرف) ، كقوله :

[٤٠٤] أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تقول لبُعْد مَحْتُوماً [٣]

(أو جار ومجرور) ، نحو : [أ] [٤] فِي الدَّارِ تقولُ زَيْداً قَائِماً .

(أو أحد المفعولين) ، نحو قوله :

[٤٠٥] أَجُهَّالاً تَـقُـولُ بَنِي لُـؤَيٍّ لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا [٥]

---

(١) البيت من الكامل ، لعمر بن أبي ربيعة ، الكتاب ١ / ١٢٤ ، العيني ٢ / ٤٣٤ ، المرادي ١ / ٢١٩ ، الخزانة ٩ / ١٨٥ .
والشاهد فيه قوله : (متى تقول) إذ عمل نقول عمل تظن ، وهو مضارع لم يقصد به الحال كما قيده ابن مالك .

(٢) التصريح على التوضيح ١ / ٢٦٢ .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أبعد بعد تقول) حيث أجرى القول مجرى الظن مع فصله من الاستفهام بالظرف ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٦ ، المغني ٢ / ٧٧٣ ، المساعد ١ / ٣٧٦ ، الهمع ٢ / ٢٤٧ ، السلسيلي ١ / ٤٠٥ . وفي الأصل : أم دوام البعد موضع أم تقول . و « تقول » في ب ، والعيني ٢/ ٤٣٨ ، والتصريح ١ / ٢٦٣ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق وهي في أصله : المساعد ١ / ٣٧٦ .

(٥) من الوافر ، للكميت بن زيد الاسدي .
والشاهد فيه قوله : (أجهّالاً تقول) حيث أعمل القول في مفعولين مع فصله من الاستفهام بأحدهما ، انظر: الكتاب ١ / ١٢٣ ، ابن يعيش ٧ / ٧٨ ، الخزانة ٩ / ١٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ==

(فإن عُدِمَ شرط) من هذه الشروط المذكورة (رُجِع إلى الحكاية) ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ : عَمْرٌو مُنْطَلِق . » ، وكذا الباقي .

(ويجوز) الحكاية (إن لم يُعْدَم) ، شئ من الشرط ، نحو : « أتقول : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، برفع الجزأين ، قال عمرو بن معد » كرب :

[٤٠٦] عَلَامَ تَقُولُ : الرمحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي　　إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُن إِذَا الخَيلُ كَرَّتِ (١)

يروى بنصب الرمح على الإلحاق ، ورفعه على الحكاية .

[حكم الواقع بعد ما فيه معنى القول]

(ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه) ، كالنداء والدُّعَاء ونحوهما ، فإذا وقعت جملة بعد ناديت ، أو دعوت ، أو وَصَّيْتُ ، أو قرأت ، لم يحك بهذه الأفعال ، (بل ينوى معه القول) ، فنحو : قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نوحٌ ابنَه وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَّي ارْكَب مَعَنَا ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا ﴾ (٣) ، محكي عند البصريين بقول محذوف (٤) ، أي : فقال : يَابُنَيَّ ، وقالوا : لَئِن أَنْجَيْتَنَا ، (خلافاً للكوفيين) ، حيث زعموا أن هذه الجمل محكية بهذه

== ٢/ ٩٦، المساعد ١ / ٣٧٦ ، السلسيلي ١ / ٤٠٥ ، الهمع ٢ / ٢٤٧ .

(١) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (تقول الرمح) على إجراء القول مجرى الظن ، أو على الحكاية مع تحقق شروط نصب المفعولين ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ ، المغني ١ / ١٥٣ ، الخزانة ٢ / ٤٣٦ ، ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ١٥٨ ، المساعد ١ / ٣٧٦ ، السلسيلي ١ / ٤٠٥ .

(٢) سورة هود آية : ٤٢ .

(٣) سورة يونس آية : ٢٢ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٨٠ ، والمساعد ١ / ٣٧٧ .

الأفعال[١] المذكورة أجروها مجرى القول الصريح .

قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين »[٢] / ، لأن التصريح بعد النداء بالقول ، يدل /٢٠١/ على صحة القول بتقديره ، وذلك نحو : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّه فقَالَ رَبِّ ﴾[٣] ، ونحو : ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّه نِدَاءً خَفِياً * قال[٤] : رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي ﴾[٥] .

[من أحكام القول ومايشتق منه)

(وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي) ، وذلك لأن قولاً مصدر ، و « قائلا » اسم فاعل ، وكلاهما يضاف إلى المفعول ، مثال إضافة القول إلى المحكي ، قول الشاعر :

[٤٠٧] قَـوْلُ يَـا لَلرجَـالِ يَنْهضُ مِنَّـا   مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ والشُّبَّانَا[٦]

ومثال إضافة قائل إلى المحكي ، قول الآخر :

[٤٠٨] وأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ   حتى مَلِلْتُ ومَلَّنِي عُوَّادِي[٧]

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ ٨٠ : « وقال الكوفيون هي وأمثالها محكية بالنداء والدعاء وما أشبه ذلك »

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٦ .

(٣) سورة هود آية : ٤٥ .

(٤) في الأصل و «ب» « فقال » سهو .

(٥) سورة مريم آية : ٣ -٤ .

(٦) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (قول يا للرجال) بإضافة لفظ القول إلى الكلام المحكي ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٧ ، المغني ٢ / ٤٧١ ، المساعد ١ / ٣٧٨ ، الارتشاف ٣ / ٨٠ ، الهمع ٢ / ٢٤٥ ،السلسيلي ١/ ٤٠٦.

(٧) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وأجبت قائل كيف أنت) على ماضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٧ ، المغني ٢/ ٤٧١ ، العيني ٤ / ٣٠٥ ، المساعد ١ / ٣٧٨ ، الهمع ٢ / ٢٤٥ ، السلسيلي ١/ ٤٠٦

يروى بجر « صالح » ، وهو واضح ، وبرفعه على تقدير : يقول : أنا صالح ، فحذف القول ، وأقيمت الجملة مقامه ، ثم حذف « أنا » وبقي خبره .

(وقد يغني القول في صلة ، عن المحكي لظهوره) ، مثاله في الصلة قوله :

[٤٠٩] لَنَحْنُ الأُلَى قُلْتُم فَأَنَّي مُلِئْتُمُ بِرُؤْيتِنَا قَبْلَ اهْتِمَامٍ بِكم رُعْبَا [(١)]

أي : لنحن الألى قلتم : تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول وحذف المحكي لدلالة مابعده عليه ، ومثاله في غير الصلة ، قال المصنف : « أنا قال زيد ، ولو رآني لفر ، [تريد : أنا] [(٢)] قال زيد يَغْلِبُنِي [(٣)] » . (والعكس) اللغوي ، وهو : إغناء المحكي عن القول (كثير) ، نحو : ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانكم ﴾ [(٤)] ، أي : فيقال لهم .

(وإن تعلق بالقول مفرد لايؤَدِّي معنى جملة ، ولايراد به مجرد اللفظ ، حكي مقدراً معه ماهو به جملة) ، مثاله : ﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ : سَلَامٌ ﴾ [(٥)] ، فيقدر مع الأول فعل ناصب له ، أي : سَلَّمنَا ، ويقدر مع الثاني إما خبر فيكون مبتدأ ، والتقدير : عليكم سلام ، وإما مبتدأ فيكون خبرا والتقدير : تحيتكم سلام ، ويجوز في العربية رفعهما ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، (وكذلك [(٦)] إن تعلق) المفرد الذي هو في التقدير / بعض جملة (بغير القول) ، ونوى تمام /٢٠٢/

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٨ ، المساعد ١ / ٣٧٨ ، الهمع ٢ / ٢٤٥ ، السلسيلي ١ / ٤٠٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي مثبتة في قول ابن مالك في شرحه ٢ / ٩٨ ، وفي المساعد ١ / ٣٧٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٨ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٠٩ .

(٥) سورة هود آية : ٦٩ .

(٦) في متن التسهيل ٢ / ٩٦ : « وكذا » وفي المساعد والسلسيلي أيضاً .

الجملة ، جئ بها أيضاً محكياً ، فتقول : إذا رأيت على خاتم « محمد » منقوشاً [١] ، فتقول : قرأت محمد ، بالرفع ، لأن مراد ناقشه : صاحبه محمد أو نحو ذلك ، فيحكى مقصوده ، ولو أدخلت رافعاً [٢] وكان محمد منصوباً جئت به منصوباً حكاية له ولناصبه المنوي ، ومنه قول الشاعر [٣] ، يصف ديناراً نقش عليه اسم جعفر البرمكي منصوباً .

وَأَصْفَرَ مِنْ [٤] ضَرْبِ دَارِ المُلُوكِ   يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرَا

أراد الناقش : أذكر جعفراً ، ونحوه ، فاسند [٥] الشاعر « يلوح » إلى الجملة مراعياً لقصد الناقش [، وأنشده الفراء [٦] : تلوح ، بالتاء شاهداً على « لحت الشئ » بمعنى : أبصرته .

فصــــل

[ما تعدى لثلاثة مفاعيل]

(تدخل همزة النَّقل) ، وهي : الناقلة للفعل الثلاثي من اللزوم إلى التعدية لواحد ، ومن التعدية لواحد إلى التعدية لاثنين ، ومن التعدية لاثنين إلى التعدية لثلاثة . (على « علم » ذات المفعولين ، و) على (« رأى » أختها) ، أي : أخت « علم » ذات المفعولين ، (فينصبان) ، أي: «علم » و « رأى » (ثلاثة مفاعيلَ) ، قال بن عقيل : « مفاعيل منصوب صفة لثلاثة [٧] » ، ووجهه :

---

(١) في الأصل و «ب» « منقش » وصوب في الهامش : منقوشاً وفي المساعد منقوش والنصب الصواب .

(٢) توضيح العبارة عن المرادي ١ / ٢٢١ : « ولو أدخلت على المنصوب رافعاً لم تغيره » .

(٣) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٩ ، المساعد ١ / ٣٨٠ ، ابن يعيش ١ / ٤٠ ، الارتشاف ٣ / ٨٢ ، المرادي ١ / ٢٢١ ، والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٤) سقطت « من » «ب» .

(٥) في «ب» فأنشده « نصيف .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٠ .

(٧) المساعد ١ / ٣٨٠ .

كما قال المرادي : « أن مفاعيل صفة ، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر وفي قليل من الكلام »(١) مثاله : « أعلمت زيداً عمراً فاضلاً » ، و « أريتُ زيداً عمراً فاضلاً » .

وقيد « علم » بذات المفعولين احترازاً من « علم » بمعنى « عرف » فإنها ذات مفعول واحد، وقيد « رأى » بقوله : (أختها) احترازاً من « رأى » البصرية فإنها ذات مفعول واحد أيضاً ، فإذا دخلت عليهما الهمزة تعدتا إلى مفعولين ، ومن شأن همزة النقل أن تُصيِّر ما كان فاعلاً مفعولاً ؛ فلذلك قال : (أولهما) ، أي : المفاعيل الثلاثة، المفعولُ (الذي كان فاعلاً) ، للفعل قبل دخول الهمزة .

[حذف المفعول الأول من الثلاثة]

/٢٠٣/ (ويجوز حذفه) ، أي : المفعول الأول / نحو : أَعْلَمْتُ دَارَكَ طَيِّبَةً ، ولا تذكر من «أعلمت» ، (والاقتصار (٢) عليه) ، أي : على الأول ، نحو : « أعلمت زيداً » ، ولا تذكر ما أَعلمتَ ، (على الأصح) في المسألتين عند الجمهور (٣) ، لأن الفائدة لاتُعْدَم في الاستغناء عن الأول ، ولا في الاقتصار عليه .

وذهب ابن خروف(٤) ، وابن طاهر(٥) ، وابن عصفور (٦) ، إلى أنه يمتنع حذفه والاقتصار عليه ؛ لأن الأول في « أعلم » كالفاعل في « علم » ، ونسب إلى سيبويه (٧) .

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢١ ، وأعربها الشيخ خالد بدلا ، التصريح ١ / ٢٩٢ .

(٢) الحذف إقتصاراً ، أي : لغير دليل ، واختصاراً ، أي لدليل ، انظر أوضح المسالك ٢ / ٦٩ .

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ١ / ٣٩٦ : « وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اقتصاراً واختصاراً ، ومنع ابن خروف حذفه ، والاقتصار عليه ، والصحيح الجواز » .

(٤) المساعد ١ / ٣٨١ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٨٥ .

(٦) الشرح الكبير ١ / ٣١٣ .

(٧) نص سيبويه ١ / ٤١ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولايجوز أن تقتصر ==

ونقل عن أبي علي الشلوبين [١] مذهب ثالث ، وهو : أنه لايجوز أن يقتصر على الأول ، ويجوز الاقتصار على الآخرين .

[من أحكام المفعولين الثاني والثالث]

(وللثاني ، والثالث) من المفاعيل الثلاثة (بعد النقل مالهما قبله مطلقاً) ، من جواز حذفهما، وحذف أحدهما اختصاراً ، ومنع أحدهما اقتصاراً ، ومن التقديم والتأخير، ومن الإلغاء ، والتعليق، وغير ذلك (خلافاً لمن منع الإلغاء[٢] والتعليق) مطلقاً ، ولمن خصه بالمبني للفاعل [٣] ، والصحيح ماذهب إليه المصنف[٤] .والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته : البركة أعلمنا الله مع

== على مفعول واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول هاهنا كالفاعل » .

قال السيرافي : « ويجوز الاقتصار في هذين الضربين على المفعول الأول ؛ لأن المفعول الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل ، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه ، ألا ترى أن قولنا : « أعلم الله زيداً عمراً منطلقاً»: أصله : « علم زيدٌ عمراً منطلقا » وأنت لو قلت : « علم زيدٌ » وسكت عليه جاز ، وكذلك يجوز أن نقول : « أعلمت زيداً » وكذلك : « نبأت زيداً » ، ولا تذكر أي شئ نبأته ، ويجوز ألاّ تذكر المفعول الأول وتذكر المفعولين الآخرين : فتقول : « أعلمت دارك طيبة » وأنت تريد : أعلمت زيداً ، لأن زيداً ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين .

وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ، ربما قالوا : لايجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة ، تلقناً من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولاتحصيل والصحيح ماخبرتك » ، انظر شرحه للكتاب ٢/ ٣٣٠، ٣٣١ ، وانظر الأصول ٢ / ٢٨٥ .

(١) الهمع ٢ / ٢٥٠ .

(٢) منهم ابن السراج إذ قال في الأصول ١ / ١٨٧ : « ولايجوز الإلغاء في هذا الباب . . . ؛ ولو ألغيت : «أعلمت ورأيت » من قولك : أريت زيداً بكراً خير الناس ، وأعلمت بشراً خالداً شر الناس - والملغي كالمحذوف - لبقي : زيد بكر خير الناس ، فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولاتام » . ومنهم أبو علي الفارسي ، وتبعه صاحب البسيط ، وابن القواس ، انظر الارتشاف ٣ / ٨٥ ، الهمع ٢/ ٢٤٨.

(٣) وهو اختيار الجزولي ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٠٣ .

(٤) قال ابن مالك : « ٢ / ١٠٤ : « فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق في هذ الباب لامن منعه ، والله أعلم » .

الأكابر [١] ، فألغى « أعلم » متوسطاً ، وقوله :

[٤١٠] وَأَنْتَ - أَرَانِي اللَّهُ - أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفىً وَأَسْمَحُ وَاهِبِ [٢]

فألغى « أرى » متوسطاً ، وقوله تعالى : ﴿ يُنَبِّئُكُم إِذَا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنكم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٣] ، فعلق « نبأ » ، وهي من أفعال القلوب ، ومثله قوله[٤] :

[٤١١] حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى [٥]

فعلق « نُبِّئْتُ » مع بنائها للمفعول .

[ما ينصب ثلاثة عند بعضهم]

(وألحق بهما) ، أي : بـ « أعلم » و « أرى » ، (سيبويه[٦] « نبأ ») ، كقوله :

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٩٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٠٣ ، المساعد ١ / ٣٨١ ، العيني ٢ / ٤٤٦ ، الهمع ٢ / ٢٤٩ ، أوضح المسالك ٢ / ٨٠ .

(٣) سورة سبأ آية : ٧ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نشبه ،انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٠٣ ، العيني ٢ / ٤٤٧ ، المساعد ١/ ٣٨٢ ، الهمع ٢ / ٢٤٩ ، أوضح المسالك ٢ / ٨١ .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٥) الكتاب ١ / ٤١ .

(٦) البيت من الكامل ، للنابغة الذبياني ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ١ / ٤٣٩ ، المساعد ١/ ٣٨٢ ، الهمع ٢ / ٢٤٩ ، المردي ١ / ٢٢٢ ، السلسيلي ١ / ٤٠٨ .

{٤١٢} نبتُ زرعة والسفاهةُ كاسمها ... يُهْدِي إليَّ غرائب الأشعار

(وزاد غيره) وهو الفارسي والجرجاني (١) ، (أنبأ) ، كقوله :

{٤١٣} وأُنبِئْتُ قَيْساً ولَمْ أبْلُه ... كمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنِ (٢)

(و) زاد الفراء (٣) في معانيه ، («خَبَّر » و « أَخْبَر ») ، كقوله :

{٤١٤} وخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الغَمِيم مَرِيضَةً ... فَاقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بمِصْرَ أَعُودُها (٤)

وقول الآخر (٥) :

{٤١٥} وَمَاذا عَلَيْك إذَا أُخْبِـرْتِني دَنِفاً ... وَغَـابَ بَعْلُكِ يَوْمـاً أَنْ تَعُودِيني / /٢٠٤/

(و) زاد الكوفيون ، (حدَّث) ، كقوله :

{٤١٦} أَوْ منَعْتُم مَا تسْأَلُونَ فَمَنْ حُـدِّ ... ثْتُمُوه لَـهُ عَلَيْـنَـا الـوَلاءُ (٦)

---

(١) المقتصد ١ / ٦٢٩ .

(٢) البيت من المتقارب ، للأعشى ميمون بن قيس : ديوانه ١٩٦ ، ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٢ ، المساعد ١ / ٣٨٢ ، الهمع ٢ / ٢٥١ .

(٣) المساعد ١ / ٣٨٢ .

(٤) البيت من الطويل ، للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ٢/ ٤٤٢ ، المساعد ١ / ٣٨٣ ، الهمع ٢ / ٢٥١ ، الأشموني ٢ / ٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٠٨ .

(٥) البيت من البسيط ، لرجل من بني كلاب ، شرح لاتسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ٢ / ٤٤٣ ، المساعد ١ / ٣٨٣ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ ، الأشموني ٢ / ٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٠٨ .

(٦) البيت من الخفيف ، للحارث بن حلزة اليشكري ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ٢/ ٤٤٥ ، المساعد ١/ ٣٨٣ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ ، الأشموني ٢ / ٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٠٩ ، الارتشاف ٣/ ٨٤ . وشرح المعلقات للزوزني : ٢٢٥ ، وقافيته : العلاءُ .

(وزاد الأخفش [١] ، « أظَنَّ » و « أحْسَبَ » و « أخَالَ » و « أزْعَمَ » و « أوْجَدَ ») ، بزيادة همزة النقل ، قياساً على « أعلم » و « أرى » في التعدى إلى ثلاثة ، فيجيز : « أظَنَنْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً » ، وكذا البواقي ، واختاره ابن السراج [٢] ، ومقتضى مذهب سيبويه منعه وقوفاً منه على السماع[٣] .

(وألحق غيرهم « أرَى » الحلمية سماعاً) ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾[٤] بناء على أن « رأى » الحلمية تتعدى إلى مفعولين - كما سبق - ، ومن منع تعديتها إلى مفعولين جعل المنصوب الثاني أو الثالث حالاً .

[المبني للمفعول من ذي الثلاثة كظن]

(وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة ، فحكمه حكم « ظـن ») في جميع ماتقدم ، حتى الإلغاء وغيره ، وذلك لصيرورة أُعْلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً ، مثل : ظَنَنت زَيْداً فَاضِلاً ، فيثبت لـ«أعلم » ماثبت لـ « ظن » من الأحكام ، (إلا في الاقتصار على المرفوع) ، فإنه لايجوز في « ظُنَّ » وأخواتها مبنية للمفعول ، فلا تقول : « ظُنَّ زيدٌ » ، لعدم الفائدة ، ويجوز في « أُعْلِمَ » وأخواتها مبنية للمفعول ، فتقول : « أُعْلِمَ زيدٌ » ، لحصول الفائدة .

---

(١) المقتصد ١ / ٦٢٩ ، الارتشاف ٣ / ٨٣ ، والألفية للمرادي ١ / ٣٩٨ .

(٢) الأصول ٢ / ٢٨٥ .

(٣) نصه : « وليس كل الفعل يُفعل به هذا ، كما أنَّهُ ليس كُلُّ فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى إلى مفعولين.» انظر الكتاب ١ / ٣٩ .

(٤) سورة الأنفال آية : ٤٣ .